

لأبي الحسن علي بن الفضل المزني
من علماء القرن الثالث الهجري

شرح وتحقيق

الدكتور أشرف محمد عبد الله القصاص

دكتوراه في النحو والصرف والعروض - دار العلوم

راجعه

أ. د. محمد عامر حسن
رئيس قسم النحو - دار العلوم - جامعة المنيا (سابقا)

أ. د. ممدوح محمد عبد الرحمن الرمالي
رئيس قسم النحو - دار العلوم - جامعة المنيا

أ. د. أحمد سليمان ياقوت
رئيس قسم اللغة العربية - جامعة الإسكندرية

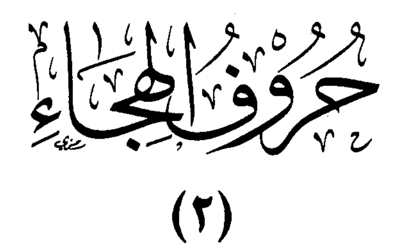
د. ربيع عبد الحميد علي
أستاذ مساعد النحو - دار العلوم - جامعة المنيا

الجزء الثاني

دار النشر للجامعات

مصر


بسم الله الرحمن الرحيم


حروف الهجاء
(٢)

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

المزني، أبي الحسن.

حروف الهجاء لأبي الحسن المزني؛ شرح وتحقيق د. أشرف محمد عبد الله القصاص. ط١ – القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠٩.

١٠٤٠ص، ٢٤سم.

تدمك ٦ ٢٨٢ ٣١٦ ٩٧٧

١-الأبجدية العربية

أ- عبد الله، أشرف محمد (شارح ومحقق)

ب- العنوان ٤١١,١

تاريخ الإصدار: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع: ٢١٢٣٧/٢٠٠٨م

الترقيم الدولي: ISBN: ٩٧٧ - ٣١٦ - ٢٨٢ - ٦

الكود: ٢/٢٦٩



دار النشر للجامعات

ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨

ت: ٢٦٣٤٧٩٧٦ - ٢٦٣٢١٧٥٣ ف: ٢٦٤٤٠٠٩٤

E-mail: darannshr@link.net

التاءات

اثنتا عشرة[1] تاءً

[١] تاءٌ أصليةٌ.

[٢] وتاء غير أصلية.

[٣] وتاء تُجْرَى مُجْرَى الأصليةِ.

[٤] وتاءُ التأنيثِ.

[٥] وتاء الاستقبال.

[٦] وتاء مزيدة في الفعل.

[٧] وتاء مزيدةٌ في الاسمِ.

[٨] وتاء مزيدةٌ [في][2] الأدواتِ.

[٩] وتاء مزيدةٌ في الأوقاتِ.

[١٠] وتاء القَسَمِ.

[١١] وتاء كنايةِ المرفوعِ.

---

(١) قوله: " اثنتا عشرة ": في د: اثني عشر، وفي ت: اثنتا عشر، والمثبت هو الصواب. واذا كان المزني قد ذكر اثنتي عشرة تاء، فإن بعض النحاة يقتصرون على تاء واحدة؛ كما عند السيوطي؛ حيث اقتصر على ذكر تاء القسم.[الإتقان ١/ ١٦٠، المعترك٢/ ١٣٣].

وذكر ابن جني للتاء ثلاثة أضرب. [سر الصناعة ١/ ١٦١] وذكر صاحب وجوه النصب خمس عشرة تاء. [(المحلي) وجوه النصب / ٢٥١ – ٢٦٢] .

أما الثعالبي فقد عد ثماني تاءات [فقه اللغة وسر العربية / ٣٤٧ – ٣٤٨] ومجمل ماذكره ابن الدهان إحدى وعشرون تاء [الفصول / ١٣٨].

وذكر الرازي أنها على وجوه، وعد منها خمسة أوجه [الحروف للرازي/ ٢٠١] وذكر المرادي أربع تاءات، منها تاء المضارعة ولا تعد من حروف المعاني [الجنى الداني/ ٥٦]. وذكر ابن هشام أربع تاءات، واحتمل زيادتها في (رب) و(ثم) فيكون مجمل ماذكره خمس تاءات. [المغني مع الأمير ١ / ١٠٦، ١٠٧] .

(٢) سقط في د.

[١٢] وتاء الإضمارِ؛ بمعنى الإدغامِ.

تَفْسِيرُهُنَّ

[١] أمَّا التاءُ الأصلية [١] في الأفعالِ: فهي التي عينُ الفعلِ، أو فاؤه، أو لامُه. وفي الأسماءِ: هي التي تثبتُ في تصغيرِ/[٦] الواحدِ، وتُجْرَى بالإعرابِ [٢]؛ كتاءِ:

(١) [١ - التاء الأصلية]:
كذا يذكر النحاة كما عند ابن يعيش [شرح المفصل ٩/ ٨١] وسماها بعضهم تاء الأصل ولم يمثل إلا للفعل كما عند النضر بن شميل [البلغة/ ١٦١] وذكر ابن جني التاء الأصلية كأحد أقسام التاء الثلاثة [سر الصناعة ١/ ١٦١].
وبعضهم يسميها تاء السِّنخ كما عند صاحب وجوه النصب وقد جمع بينهما؛ بين التي في الفعل والتي في الاسم، وجعل علامتها ثباتها. [وجوه النصب/ ٢٥١؛ الجمل المنسوبة/ ٢٧٤].
وعلامتها عند المصنف في الفعل كونها فاءه أو عينه أو لامه، وقوله بثباتها في الاسم عند التصغير: وذلك لأن التصغير مما يردُّ الأشياء إلى أصولها، قال السيوطي: «... ولذلك تظهر التاء - تاء التأنيث - في المؤنث الخالي منها إذا صُغِّر؛ كقولك في قِدر: قديرة، وفي قوس: قويسة...» [الأشباه والنظائر ١/ ١١١].
وسمى صاحب وجوه النصب التاء في أمثلة المصنف في نحو (الأصوات...) التاء التي تشبه تاء التأنيث وذكر أنها لا تتغير في الواحد والتصغير.
[الجمل المنسوبة/ ٢٧٨، ٢٧٩، وجوه النصب/ ٢٥٦].
(٢) وقوله:(وتجرى): إشارة إلى تحمل الحركات الثلاث رفعًا ونصبًا وخفضا. واحترز بذلك عن تاء جمع الإناث التي تنصب وتجر بالكسرة، وتاء المؤنث التي تجر وتنصب بالفتحة - في الممنوع - وإطلاق المصنف يخرج كلتيهما عن كونها أصلية. وقوله: (بالإعراب): قلت: وهو مصدر أعرب، ويجيء لمعانٍ؛ منها: الإبانة والتحسين والتغيير، والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه الإبانة؛ إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة.
وفي الاصطلاح: هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازًا، وذلك حدُّه على أنه لفظي، أمَّا على القول بأنه معنوي فهو تغيير أواخر الكلم لفظا أو تقديرًا؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرًا. كذا عند الفاكهي ملخصًا. [شرح الحدود النحوية/ ١٢١-١٢٣ بتصرف].
وجرى على ذلك الرماني وابن السراج وابن الخشاب وابن عصفور والصيمري وآخرون. [ينظر على الترتيب: حدود النحو/ ٣٨ (ضمن رسائل في النحو واللغة لأحمد بن فارس -ط المؤسسة العامة للصحافة والطباعة - دار الجمهورية - بغداد ١٣٨٩هـ - ١٩٦٦م، الموجز في النحو للأستاذ سعيد الأفغاني/ ٢٨، المرتجل لابن الخشاب/ ٣٤، تحقيق/ علي حيدر - دار الحكمة - دمشق/ ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، المقرب لابن عصفور/ ٢٧، التبصرة والتذكرة للصيمري١/ ٧٦، تحقيق د/ فتحي أحمد=

الأصوات، والأقوات.

[٢] وأمَّا التاءُ التي ليست بأصليةٍ [1]: فهي التي تسقطُ في تصغيرِ الواحدِ، وتكون مرفوعةً في الرفعِ، مخفوضةً في النصبِ والخفضِ؛ كتاءِ: البنات [2]،

= مصطفى- ط١ دار الفكر - دمشق -١٤٠٢هـ].

(١) **[٢- التاء التي ليست بأصلية]:**

أطلق ابن يعيش على التاء في نحو (بنت وأخت) التاء الملحقة [شرح ابن يعيش ٩/ ٨١] وأطلق النضر ابن شميل على هذه التاء تاء التأنيث في نحو مؤمنات، وتشمل عنده أيضًا ما أطلق عليه المصنف التاء التي تجرى مجرى الأصلية في نحو (مؤمنة). [البلغة/ ١٦١]. وذكر صاحب وجوه النصب تاء التأنيث في نحو (بنات وأخوات) ولم يذكر ثباتها أو سقوطها في التصغير لكنه جعل لها علامة محددة، قال: «ولا تكون تاء التأنيث إلا بعد الألف» كما ذكر أنها تكون كسرًا في الخفض والنصب، ومثل لها أيضًا بـ(الحسنات، والسيئات، والسماوات) [الجمل/ ٢٧٤، ٢٧٥، وجوه النصب/ ٢٥٢].

وذكر ابن فارس التاء التي تقع في جمع المؤنث نحو (قائمات). [الصاحبي/ ١١١]. إذن فالحديث عن التاء الواقعة في جمع الإناث، وبعضهم يسميه ما جمع بألف وتاء لاحتماله أن يكون جمعًا لغير مؤنث. [شرح المفصل ٩/ ٨١، شرح شذور الذهب/ ١٦٣].

(٢) أما التاء في بنت وأخت، فقيل: أبدلوا التاء من لام بنو، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء؛ قال ابن يعيش: وعلى الأكثر يكون العمل ، وذكر أن هذه التاء ليست للتأنيث على حدها في ابنة، واستدل على ذلك بسكون ما قبلها، على حين يفتح ما قبل تاء التأنيث في نحو: قائمة وقاعدة، وأكد أنها بدل من لام الكلمة، وأكده بقول سيبويه: " لو سميت بها رجلا لصرفتها معرفة " يعني كلمتي بنت وأخت، قال ابن يعيش: وهذا نص من سيبويه، ألا ترى أنها لو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ؟ كما لم ينصرف نحو طلحة، ويرى ابن يعيش أن التأنيث مستفاد من الصيغة كلها وليس من التاء وحدها؛ بل من نقل الصيغة والباء إلى بناء آخر؛ فصار علما على التأنيث. [شرح المفصل ٩/ ١٣٣ بتصرف] .

و ذهب السيوطي إلى أنها بدل من لام الفعل، وليست عوضا .[الأشباه والنظائر١/ ١٢٥] .

و ذهب بعضهم إلى أن هذه التاء في بنت وأخت علامة تأنيث؛ ذكره المالقي كما ذكر أنها عوض من لام الكلمة، ودالة على التأنيث أيضا؛ قال: "ويخرج من مذهب سيبويه القولان، وظاهر مذهبه أنها بدل ودالة على التأنيث " [الرصف/ ١٦٤].

وذهب الكوفيون إلى أن التاء في (بنت) للتأنيث؛ كما يفهم من كلام أبي بكر بن الأنباري، وذهب ابن منظور إلى أن هذه التاء ليست علامة تأنيث وذكر أنه مذهب سيبويه وقال: إنه الصحيح.[ينظر المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري٨/ ١٩٩، اللسان / بنو، تدميث التذكير / ٥٢].

و الأخوات، و الأمهات [١] ... وما أَشْبَهَ ذلك [٢].

[٣] وأمَّا التاءُ التي تُجْرَى مُجْرَى الأصليةِ [٣]:

فهي التَّاءُ المنقلبةُ عن الهاءِ [٤]، وتُعْرَفُ بأَنْ تكونَ في الوقفِ هاءً، وفي الدَّرْجِ تاءً؛

---

(١) وقوله: الأمهات: قلت: وقد اختلف في أصل الهاء أيضا؛ فقال الجوهري: أصل (الأم): أمهة؛ ولذلك تجمع على (أمهات) وقال سيبويه: الأمهة: كالأم، الهاء زائدة؛ لأنه بمعنى الأم، وجعل الخليل الهاء أصلا وبرهن ابن سيده على أصالتها فقال: والقرآن العزيز نزل بـ (أمهات) وهو أوضح دليل على أن الواحدة (أمهة) وقال: يقوي كون الهاء أصلاً أن: تأمهت: تفعلت، بمنزلة (تفوهت) كذا نقله شارح تدميث التذكير مختصرا.[ينظر: تدميث التذكير للجعبري / ٨٢، ٨٣ - شرح د/ محمد عامر، اللسان ١٤/ ٢٩٥، المخصص ١٧/ ٢٦٥]

(٢) وتمثيل المصنف يؤكد أنه يعني التاء في حالة الجمع فقط، وحول مفرد ما ذكره دار خلاف بين النحاة، وتقدم منذ قليل .

(٣) [**٣- التاء التي تجرى مجرى الأصلية**]:

أطلق بعض النحاة على هذه التاء تاء التأنيث كالنضر بن شميل والمالقي والسيوطي وابن يعيش والخوارزمي [البلغة/ ١٦١، الرصف/ ١٦١، الأشباه والنظائر ١/ ٥٧، شرح المفصل ٩/ ٢٧، ٨١، التخمير ٤/ ١٧٥].

وسماها بعضهم بـ (هاء التأنيث) كصاحب وجوه النصب والثعالبي والفراء وابن هشام [الجمل المنسوبة/ ٢٦٩، وجوه النصب/ ٢٤٦، سر العربية/ ٣٥٢، وذكره السيوطي في الأشباه ٢/ ١٤٤، المغني ٢/ ٢٧].

(٤)وقوله «المنقلبة عن الهاء»: صريح في كوفية المصنف، وهذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، طرحها أصحاب مصنفات الحروف بإسهاب، وأوجزها السيوطي نقلا عن تعليقة الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقوله: «أجمع النحاة على أن ما فيه التأنيث يكون في الوصل تاءًا وفي الوقف هاءً على اللغة الفصحى، واختلفوا أيها بدلٌ من الأخرى، فذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل عنها، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك...» [الأشباه والنظائر ١/ ٥٧] واستدل الكوفيون بما يأتي: أن الوقف عليها يكون هاءً، وردَّه المالقي بأن الوقف عارض لا يعتد به، قال: «واللفظة تاء، وهو الأصل؛ فلا يعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع» وأيَّد المالقي ردَّه بأن الوقف يكون فيه أحكام كثيرة مخالفة للأصل؛ كتشديد المخفف... كما علل المالقي الوقف بالهاء بأنه إجراء للوصل مجرى الوقف وقد ورد عن العرب في العدد يقولون (ثلاثه أربعه) في الوصل؛ قال: «وهذا قليل ولا حجة فيه» [الرصف/ ١٦١] .

واستدل البصريون بالسماع؛ حيث سمع عن العرب وهم الطائيون أنهم يقولون بالتاء في الوقف والوصل؛ نحو قول أبي النجم العجلي [من الرجز]: =

كالرحمةِ، والسعةِ، والجنَّةِ، والمغفرةِ... وما أَشْبَهَ ذلك .

[٤] وأما تاءُ التأنيثِ[1]:

= الله نَجَّاكَ بِكَفَّي مُسْلِمَتْ

[الرجز لأبي النجم العجلي، كما في الخصائص ١/ ٣٠٤، سر الصناعة ١/ ١٧٧، ابن يعيش ٥/ ٨٩،٩/ ٨١ شرح شواهد الشافية٤/ ٢١٨، الضرائر / ٢٣٢، اللسان / ما، مجالس ثعلب/ ٣٢٦]

واستدل به ابن يعيش أيضًا؛ قال: «والوصل مما ترجع فيه الأشياء إلى أصولها، والوقف من مواضع التغيير» وعلل ابن يعيش هذا القلب إلى الهاء بأنه لئلا تلتبس التاء بالتاء الأصلية في نحو بيت، ولا بالملحقة في نحو بنت، وأيضًا للفرق بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل في نحو: قلت ونحوه [شرح المفصل ٩/ ٨١].

كما استدل البصريون بوجود موضع ثبتت فيه تاء التأنيث بالإجماع وهو الفعل وليس هناك موضع ثبتت فيه الهاء، قال الشيخ بهاء الدين فيما نقله السيوطي عن تعليقته: «فالمصير إلى أن التاء هي الأصل أولى لما يؤدي قولهم - الكوفيين - إليه من تكثير الأصول» [الأشباه والنظائر ١/ ٥٧].

وذهب ابن فارس مذهب الكوفيين صراحة بقوله عن التاء: «وتكون بدلا من الهاء في لغة من يقول: ليست عندنا عربيت» [الصاحبي/ ١١١] .

وكل من ذكر هاء التأنيث فقد ذهب مذهب الكوفيين كالثعالبي وابن هشام، ولكنه لم يعدَّها مستقلة؛ قال ابن هشام: «هاء التأنيث؛ نحو: رحمة في الوقف، وهو قول الكوفيين... والتحقيق ألا تُعَدَّ ولو قلنا بقول الكوفيين؛ لأنها جزء كلمة لا كلمة» [المغني ٢/ ٢٧].

وتقدم نقل السيوطي عن ابن الدهان عن الفراء وعبارته عن هاء التأنيث [الأشباه والنظائر٢/ ١٤٤].

وقد ذهب الجمهور مذهب البصريين؛ فاختاره ابن جني والرضي والمالقي والمرادي ونقله السيوطي عن ابن مكتوم في تذكرته، وعبر هؤلاء بالهاء المنقلبة عن تاء التأنيث.

[سر الصناعة ١/ ١٧٦، شرح الكافية ٢/ ١٦١، الرصف/ ١٦٢، الأشباه ٢/ ١٤٤، وشرح اللمع لابن جني/ ٦٣، الخصائص ١/ ٢٦١ -ط التوفيقية، الجنى الداني / ٥٨].

والحق أن مذهب البصريين أقوى لما تقدم من الأدلة، ولا داعي لهذا التفريع، وسيأتي بيان الفروق بين هاء التأنيث وتاء التأنيث عند من فرق بينهما. [راجع المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٠٠، تدميث التذكير/ ٤٤-٥١، والتفاصيل مذكورة في هاء التأنيث عند المصنف]

(١) [٤- تاء التأنيث]:

قصرها المصنف على التاء الداخلة على الأفعال، وجمع بين الداخلة على الفعل الماضي وبين الداخلة على الفعل المضارع، وكذا فعل الثعالبي في إطلاقه وجمعه بينهما. [سر العربية/ ٣٤٧]

وهذه الثانية يدرجها النحاة تحت حروف الاستقبال. كما فرق المصنف بين هذه التاء وبين التاء الداخلة على الأسماء للتأنيث، والتي سماها التاء التي تجرى مجرى الأصلية، والجمهور يجمع بين هاتين التاءين تحت تاء التأنيث؛ وبعضهم يجعلهما معًا علامة للتأنيث إلا أن الداخلة على الاسم هاء=

فهي في الماضِي في آخرِ الكلامِ؛ كتاءِ (قامَتْ) و(خرجَتْ) [(١)] وهي في المستقبلِ [(٢)] في

= والداخلة على الفعل تاء.

وقصر صاحب وجوه النصب هذه التاء على التاء الملحقة بالفعل الماضي وسمّاها تاء فعل المؤنث؛ وذكر أنها جزمٌ أبدًا إلا عند التقاء الساكنين، فإنها تكسر حينئذ، وذكر أنها قد تسقط من فعل المؤنث اكتفاء بدلالة الاسم عن العلامة، أما تاء التأنيث عنده فتقدم أنها تقابل التاء التي ليست بأصلية عند المصنف.و بنحوه قال الرماني . [وجوه النصب/ ٢٥٢، الجمل المنسوبة/ ٢٧٥، ٢٧٦، وجوه النصب / ٢٥٣، معاني الحروف / ٤٢] .

واقتصر ابن هشام على ذكر اللاحقة لأواخر الأفعال [المغني ١/ ١٠٦].

ولم يذكر الرازي تحت تاء التأنيث إلا الداخلة على الأسماء، أما التاء التي مثل لها المصنف فقد أطلق الرازي على نحو تاء (قامت): تاء للماضي، وفي نحو (تقوم) سماها: تاء المستقبل [الحروف للرازي/ ٢٠١].

وقد جمع ابن يعيش بين التاء الداخلة على الفعل وبين التاء الداخلة على الاسم تحت تاء التأنيث، إلا أنه أكد أن هناك فرقًا بينهما، وذلك عنده من جهتين؛ الأولى: من جهة المعنى، والثانية: من جهة اللفظ؛ قال: «فأما المعنى فإن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء إنما تدخل لتأنيث الاسم الداخلة عليه... واللاحقة للأفعال إنما تدخل لتأنيث الفاعل إيذانًا منهم بأنه مؤنث؛ فيعلم ذلك من أمره قبل الوصول إليه وذكره...» واستطرد في بيان أن الفاعل هو المقصود لا الفعل، وأما من جهة اللفظ فبين أن التاء اللاحقة للأفعال ساكنة دائمًا، وصلا ووقفًا، أما اللاحقة للأسماء فيوقف عليها هاءً في المشهور، كما أنها في الوصل تجرى بالإعراب. [شرح المفصل ٩/ ٢٧ بتصرف، وراجع التخمير للخوارزمي ٤/ ١٧٥] .

وجعل المالقي تاء التأنيث على ثلاثة أقسام: في الاسم وفي الفعل وفي الحرف، وكذا عند الإربلي. [الرصف/ ١٦٠ وما بعدها، جواهر الأدب / ٥٤].

وأكد المرادي أن تاء التأنيث تدخل على الفعل، وذكر دخولها على ثلاثة أحرف عن بعض النحويين، وأكد أن الداخلة على الاسم لا تعد من حروف المعاني . [الجنى الداني / ٥٧، ٥٨].

(١) وهذه التاء في(تقوم) ونحوها تاء الاستقبال، وستأتي بعد ذلك عند المصنف.

(٢)وقوله: «في المستقبل...»: المستقبل والاستقبال مصطلحات كوفية، وسيأتي في لام الأمر بيان هذه المسألة .[راجع تدميث التذكير/ ٤٥، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٠٤] والمعروف أن هذه التاء للمضارعة وهي تدخل مع المفرد المخاطب والمفردة المخاطبة والغائبة وغيرها، ولا أدري لم خصَّها بالغائبة؟ ولم أدرجها تحت تاء التأنيث؟ وإفادتها للتأنيث بيِّنٌ ولكنه لا يطغى على إفادتها الاستقبال [راجع الرصف/ ١٥٨]. وقد وافق المصنف ابن فارس حيث سمّاها تاء المؤنث في نحو (هي تقوم) [الصاحبي/ ١١١] وسماها الرازي تاء المستقبل كما تقدم منذ قليل [الحروف للرازي/ ٢٠١].و كذلك ذكر هذه التاء في المستقبل كعلامة للتأنيث كل من ابن الأنباري والشيخ عمر الجعبري . [تدميث التذكير / ٤٥، المذكر والمؤنث لابن الأنباري١/ ٢٠٤]. =

أَوَّلِهِ؛ كتاءِ: هي تقومُ و تخرجُ.

[٥] وأما تاءُ الاستقبالِ [1]: فهي تاءُ المُخَاطَبَةِ؛ تقولُ للرجلِ: أنت تقومُ، وللمرأةِ:

= وإجماع النحاة منعقدٌ على أن التاء الساكنة في أواخر الأفعال حرفٌ وضع علامة للتأنيث إلا ما نسبه ابن هشام للجلولي [نسبة إلى جلولاء] من أنها اسمٌ؛ قال ابن هشام: «وهو خرقٌ لإجماعهم» واستطرد في ردِّه. [المغني ١/ ١٠٦، ١٠٧].

ولدخول هذه التاء في الأفعال أحكام موجزها: أن دخولها إما واجب وإما راجح وإما مرجوح:

١- الواجب: في مسألتين: الأولى: أن يكون الفاعل المؤنث ضميرًا متصلا، ولا فرق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومجازيه؛ نحو: هند قامت، والشمس طلعت. الثانية: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث متصلا بالفعل؛ نحو: قامت هند. وعبر المالقي عن الحالة الأولى بتأخر الفعل عن الفاعل المؤنث فيجب تأنيثه إلا للضرورة.

٢- التأنيث الراجح: في مسألتين: الأولى: أن يكون الفاعل ظاهرًا متصلا مجازي التأنيث؛ نحو: طلعت الشمس.

الثانية: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث وفصل عن الفعل بغير (إلا) نحو: قام اليوم هند، قامت اليوم هند.

٣- التأنيث المرجوح: قال ابن هشام: في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفاعل مفصولا بـ(إلا) نحو: ما قام إلا هند، وقوله تعالى: ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [يس:٢٩]. ولم يجزه الجمهور، وأجازه ابن مالك واعترضه ابن عقيل. ولذلك تفصيل وتفريع يطول ذكره .[راجع شرح شذور الذهب/ ١٦٢ وما بعدها، الرصف/ ١٦٥ وما بعدها، الجني الداني/ ٥٨، شرح ابن عقيل ٢/ ٨٨ وما بعدها، جواهر الأدب/ ٥٥].

(١) [٥- تاء الاستقبال]:

ونجد عند بعض النحاة تاء المضارعة ويعنون بها التاء الداخلة على الفعل في أوله، ويقصد بحروف المضارعة تلك الحروف الدالة بواسطة ما هي فيه على معنى المضارعة [كذا في حاشية الرفاعي/ ٥٨، الرصف/ ١٥٩، الجنى الداني / ٥٦] وفي وجوه النصب: التاء الزائدة، وزاد المحقق: التاء الزائدة [في الفعل المستقبل] ومثالها: أنت تخرج وهي تخرج. [وجوه النصب / ٢٥٥، ٢٥٦] الجمل المنسوبة/ ٢٨٣]. والذي يبدو لي أن المصنف قصد بهذه التاء أكثر من مدلول على النحو التالي:

١- أنه يعني بتاء الاستقبال التاء في (أنت وأنت) والدليل عليه قصره تاء الاستقبال على المخاطبة؛ بل تعريفه بها.

وقد أطلق الثعالبي تاء المخاطبة وأراد بها التاء في (فعلت)، ويؤيد هذا الفهم أن كثيرًا من النحاة يعتبرون هذه الضمائر مركبة من أصل وهو الألف والنون (أن)، والتاء للمخاطبة بحسب ما يلحقها من علامات التثنية والجمع والنوع، وقد جعل المالقي لها هذا المعنى؛ قال: «أن تكون- التاء - للخطاب خاصة مجردة من الاسمية، وذلك في (أنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن) ثم علل كونها للخطاب بأنه قد ثبت أن أصلها (أنا) وهو للمتكلم، والتاء للتفرقة ومنع الالتباس. [الرصف/ ١٧٠ بتصرف].=

= وأكد ابن يعيش هذا المعنى فيما يتصل بأصل الضمير في كلمة (أنا)، فأكد أن الاسم فيه الألف والنون، وأن الألف دخلت لبيان الحركة في الوقف، واستدل له بإسقاط الألف في الوصل، قال: والوصل مما يرد الأشياء إلى أصولها، وذكر عن سيبويه أن بعضهم يثبت هذه الألف في الوصل، ونقل عن الكوفيين القول بأصالتها وعدم الزيادة ٠[شرح المفصل ٩/ ٨٣، ٨٤].

وكذا عدَّ ابن جني التاء في (أنت) وفروعه حرف خطاب [سر الصناعة ١/ ١٨٨] وما ذهب إليه المصنف والمالقي وابن جني وابن يعيش هو مذهب الجمهور، على حين يرى الفراء أن مجموعها هو الضمير وأنَّ (أنْ) وما يلحقها كلمة واحدة ونسبه ابن يعيش إلى عامة الكوفيين، ويرى ابن كيسان أن التاء هي الاسم، ويرى أنها هي عينها التي في (فعلت) ولكنها كثرت بـ(أن)، نقله المرادي، وأشار إلى أنه رأى الجمهور وبنحوه عند الإربلي وكذا عند الأمير في حاشيته على المغني [الجنى الداني/ ٥٨، جواهر الأدب/ ٥٧، حاشية الأمير على المغني ١/ ١٠٦].

وذكر السيوطي أن هذه التاء من قبيل ما يدل على شيئين: الاسمية والخطاب، ورأى أنها قد خلع عنها دلالة الاسم، فقد كان حديثه عن كاف الخطاب، ثم قال: «ونظير ذلك التاء من (أنت) فإنها خلعت عنها دلالة الاسمية وتخلصت حرفًا للخطاب، والاسم (أنْ) وحده. [الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٤، ٢٢٥، وراجع القاموس المحيط / أنت]. وعلى هذا الرأي فإن المصنف أسقط حرف المضارعة ولعله يعتقد بدليته على ما تقدم في الفقرة السابقة.

٢- يعني بها حرف المضارعة في مثاليه (تقوم وتقومين)، ولكنه خصها بالمخاطبة (مصدر خاطب)، ولا أدري لم خصها بالمخاطبة مع أن كونها للغيبة ثابت عند النحاة في نحو: هما تقومان، هي تقوم؟! [شرح بحرق على اللامية/ ٥٩، الرصف/ ١٥٩] وتقدم أنه جعل التاء في نحو (هي تقوم وتخرج) تاء التأنيث، ونصَّ على أنها تكون في أول المستقبل كما في التاء السابقة.

وكثير من النحاة يقولون بأن هذه التاء بدل من الواو لأنها أخت الياء والألف اللتين هما حرفا المضارعة، قال المالقي: " لأن الجميع حروف علة تزاد وتنقص وتغير بالقلب والبدل" ورأى المالقي أنها ليست بدلا، وإنما هي عوضٌ عن الواو؛ لأن الواو كان يجب أن تكون في هذا الموضع إلا أن الواو لا تزاد أولا، وعلله بقوة التاء عن الواو؛ لأن التاء لا تغير ولا تبدل ولا تتعرض لذلك تعرض الواو. [الرصف/ ١٥٩].

وأفاد الشيخ الرفاعي أن حروف اللين أولى في الاستعمال لكثرتها، وأكد أن الواو قلبت تاء، وعلله بأن الواو ثقيلة لا سيما في مثل وجل، وعلل جعلها للمخاطب بأن المخاطب مؤخر عن الغائب والمتكلم، بمعنى أن الكلام إنما ينتهي إليه بعد الغائب، وقابله بتوسط الواو بين الهمزة والياء مخرجًا. [حاشية الرفاعي/ ٥٨].

٣- وهو الراجح في ظني: أن المصنف يعنيهما معًا؛ تاء الاستقبال في الفعل لمخاطبة الواحد والاثنين والجماعة؛ أما مخاطبة الغائبة في الاستقبال فقد أدرجها تحت تاء التأنيث؛ لأنه أظهر من الاستقبال حسبما يفهم من منهج المصنف في إطلاقه، كما يعني بها التاء في (أنت) ومشتقاته كما تقدم بيانه، ويؤيد هذا الفهم أمورٌ أهمها: =

أنتِ تقومين؛ فالتاءُ فيهما جميعًا للمخاطبةِ في الاستقبالِ.

[٦] [وأمَّا التاءُ المزيدةُ في الفعلِ [١]: فهي تاءُ (تَفَعَّلَ)][٢].

[٧] وأما التاءُ المزيدةُ في الأسماءِ [٣]:

= ١- من عبارة المصنف: «التاء فيهما جميعًا للمخاطبة» فقوله «فيهما» إمَّا أنها «فيها» فيعني بها الكلمات الأربع؛ الاسمين والفعلين، وإما أنه يعني بها الجملتين أو (فيهما) ولم يحدِّد فيشمل الحديث تاء الضمير وتاء الفعل معًا، ويؤكده قوله (جميعًا).

٢- أن بعض النحاة جمع بينهما على نحو ما جمع المصنف أو قريبًا منه، من ذلك ما ورد عند النضر بن شميل من عدِّه تاء المخاطب ومثل لها بـ(أنت) و(تضربون). فجمع بين التاء في الضمير والتاء في أول الفعل. [البلغة/ ١٦١].

ومنه ما ذكره صاحب وجوه النصب الذي يكاد يؤكد الجمع بين تاء (أنت) وفروعها وبين تاء الفعل؛ فنجد عنده ما يأتي:

أ- تاء المخاطب المذكر؛ قال: نصبٌ أبدًا؛ تقول: «أنتَ خرجتَ... نصبت هذا كله لأنها تاء المخاطبة المذكر...».

ب- تاء المخاطبة المؤنث: كسرٌ أبدًا... أنت خرجتِ؛ كسرت التاء؛ لأنها تاء مخاطبة المؤنث». [الجمل/ ٢٧٨ بتصرف، وجوه النصب/ ٢٥٥، ٢٥٦].

قلت: وإذا كان قد جمع بين التاء في الفعل (وإن كانت في آخره) وبين التاء في الاسم (أنت) وضمهما تحت المخاطبة؛ فلا غرو أن يجمعهما المصنف معًا تحت تاء الاستقبال مع جعله للتاء في أول الفعل، وخاصة أنه عرف تاء الاستقبال بأنها تاء المخاطبة. مع أن المتوقع من المصنف أن يجعلها تاءين على ما عوَّدنا من التفريع والله تعالى أعلم.

(١) [٦- التاء المزيدة في الفعل]:

ذكرها ابن فارس والثعالبي والمالقي وغيرهم. وتزاد أيضًا ثانية في نحو (افتعل) وثالثة في نحو (استفعل) ومما تزاد فيه أولا من الأفعال أيضًا تفاعل.

أما التاء الزائدة في الفعل عند صاحب وجوه النصب فقد عني بها تاء المضارعة. وما ذكره المصنف يعد من مواضع اطراد زيادة التاء.

[الصاحبي/ ١١١، سر العربية/ ٣٤٧، الرصف/ ١٧١، ابن عقيل ٤/ ٢٠٥، وجوه النصب/ ٢٦١، الجمل المنسوبة/ ٢٨٣، وراجع دروس التصريف/ ٤٧].

(٢) ما بين المعكوفين سقط في ت.

(٣) [٧- التاء المزيدة في الأسماء]:

ذكرها ابن فارس والثعالبي والمالقي والرازي [الصاحبي/ ١١١، سر العربية/ ٣٤٧، الرصف/ ١٦١، الحروف/ ٢٠١] والملاحظ أن الثعالبي قد فصل بين المزيدة في الاسم والمزيدة في الفعل، على حين=

كتاءِ: تَغْلِبَ [1] وتَشْكُرَ.

[٨] وأما التاءُ المزيدةُ في الأدوات [2]:

= جمع ابن فارس بينها، وذكر أن التاء تزاد أولا وثانيا.... إلى سادسة، ومما زيدت فيه في الاسم رابعة : سنبتة من الدهر والخامسة مثل(عفريت) والسادسة مثل(عنكبوت) .

وأطلق المالقي الإقحام بمعنى الزيادة في نحو (يا أميمةَ) بالفتح عند الترخيم، وهذا أثناء عرضه لتاء التأنيث في الاسم، وذلك أن أصلها: يا أميمَ، فزاد التاء على الاسم المرخم، ولو كان نداءًا لكانت التاء مضمومة.

ويذكر الصرفيون أن التاء تزاد باطراد في مواضع منها في الأسماء:

١ - مصادر فِعْلَ المطاوعة؛ نحو التقدم والتطهر، والتشارك والتغافل والتكرمة والتقدمة.

٢- المصادر الدالة على المبالغة؛ نحو: التسيار، والترداد.

٣- في مصدر فعَّل؛ نحو: تقديم وتحسين.

كما تزاد في أول الكلمة من غير اطراد؛ نحو: التجفاف والتمثال والتبيان؛ فأصلها الجفاف والمثال والبيان، واستدل على زيادتها هنا بالاشتقاق. وعدوا زيادتها للتأنيث في آخر الأسماء وكذا في الجموع زيادة مطردة.

أما زيادتها آخر الكلمة بدون اطراد ففي نحو: ملكوت وجبروت ورحموت...إلخ، واستدل على زيادتها هنا بسقوطها في بعض التصاريف.

كما تزاد في أثناء الكلمة، ومن ذلك في الأسماء تزاد باطراد في مصدري افتعل واستفعل؛ نحو: اجتماع واستخراج. قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: وأما زيادتها فيما عدا ما ذكرنا فقليل جدًّا حتى أنكره بعضهم، فليس لك أن تُقْدِم على الحكم بزيادتها إذا كانت حشوًا إلا عن دليل ينفي الريبة والخطأ...» [دروس التصريف/ ٤٨].

(١)في د: تعتب.

(٢) [**٨- التاء المزيدة في الأدوات**] :

تقدم في ألف الأدوات مفهوم الحرف والأداة عند المصنف والنحاة، وذكرت أن الأداة عنده يعني بها حروف المعاني وما جرى مجراها من الأسماء والظروف. أما هذه التاء التي سماها المزني مزيدة في الأدوات فكذا نقله السيوطي عن ابن الدهان عن الفراء أنها زائدة للتأنيث في هذه الحروف (لات، وثمت، وربت) [الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٤] .

وذكر ابن فارس: التاء الزائدة في (لا) و(رب) و(ثم)، وجعلها قسمًا مستقلًا، وأكد أنها مزيدة، ولكن ليس للتأنيث، وأطلق عليها في [رُبَّت وثمت ولات] زائدة وصلة، وبنحوه قال الثعالبي. [الصاحبي/ ١١١، سر العربية/ ٣٤٢، ٣٤٧] .

واقتصر النضر بن شميل على التمثيل للمزيدة في الفعل فقط تحت التاء الزائدة [البلغة/ ١٦١] .

أمَّا صاحب وجوه النصب فقد أطلق تاء الوصل وعنى بها التاء الزائدة على (لا) في (لات). [الجمل المنسوبة/ ٢٧٩، وجوه النصب/ ٢٥٧]. =

كتاء: لآت [1]

= وجعلها المالقي ثالث أقسام تاء التأنيث، وهي الداخلة على الحرف وقصره على ثلاثة ألفاظ هي التي ذكرها المصنف [الرصف/ ١٦٠، ١٦٩، ١٧٠].
ونقله ابن هشام عن الجمهور [المغني ١/ ٢٠٣] وكذا ذكر الإربلي والمرادي أن تاء التأنيث تلحق بعض الحروف منها ما ذكره المصنف، وزاد المرادي رابعا، وهو (لعلت) . [جواهر الأدب/ ٥٠، الجنى الداني/ ٥٨] وفيما يأتي مزيدُ بيان لهذه الألفاظ.
(١) قوله«لات»: قلت: وفيها مسائل جميعها يتعلق بما ذكره المزني منها: حقيقتها؛ اسم أم حرف ؟ والخلاف في سبب زيادة التاء فيها، ويتعلق بذلك الكلام على عملها، وفيه مطالب، وبيانه فيما يلي:
المسألة الأولى: في حقيقتها إن ظاهر صنع المصنف بإدراجه لها تحت مسمى الأدوات القول بأنها حرف؛ بدليل قوله بزيادة التاء فيها، ثم إنه سوف يفرد تاء مزيدة في الأوقات، وتاء مزيدة في الاسم، والحق أن ذلك موضع خلاف، وبيانه فيما ذكره ذكر ابن هشام وغيره من أنه قد اختلف فيها في أمرين:
أ- المذهب الأول هي فعل ماضٍ بمعنى نقص، واستدلوا له بقوله تعالى: ﴿لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ﴾ [الحُجُرات:١٤] .
ب- أن أصلها ليس؛ فقلبت الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونسبه المرادي لابن أبي الربيع، وعلل قلب السين تاء بكراهة أن تلتبس بحرف التمني، ورأى المرادي أنه يقويه قول سيبويه إن اسمها مضمر فيها، قال المرادي: ولا يضمر إلا في الأفعال [الجنى الداني/ ٤٨٥، ٤٨٦] .
ورد هذا الرأي بأن فيه إعلالين، وهو مرفوض في كلامهم، كما أن فيه قلب الياء ألفا، والسين تاء، ولا يقدم عليه إلا بدليل، ولا دليل؛ كذا ذكر الصبان، وقال العلامة الأمير: إن فيه شذوذا .[حاشية الصبان ١/ ٥٧، حاشية الأمير على المغني١/ ٢٠٤] .
المذهب الثاني: أنها كلمتان؛ لا النافية، والتاء لتأنيث اللفظة؛ وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين وذكر أنه مذهب الجمهور.
المذهب الثالث: أنها كلمة وبعض كلمة؛ لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، نقله عن أبي عبيدة وابن الطراوة واستدل له أبو عبيدة برسم المصحف وردَّه الزمخشري ونقله المرادي وابن هشام - بكثرة مخالفات رسم المصحف.
واختار ابن هشام مذهب الجمهور، واستدل له بالوقوف عليها بالتاء والهاء، وبرسم المصحف؛ حيث رسمت التاء منفصلة عن الحين، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، قال: «وهو معنى قول الزمخشري: وقرئ بالكسر على البناء كجيرِ» ونفى ابن هشام كونها فعلا ماضيًا لعدم احتماله الكسر حينئذ، وفي الشذور ذكر أنها زائدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه. أو لتأنيث الحرف . [شرح الشذور/ ١٩١] . =

= وذكر المالقي أن فيها ثلاثة مذاهب؛ فبدأ بما نسبه ابن هشام للجمهور من كونها كلمتين (لا النافية) والتاء لتأنيث اللفظة، واختاره المالقي وأيَّده؛ بل واقتصر عليه في التاءات، قال المالقي بعد أن ردَّ مذهب أبي عبيدة: «والصحيح أن التاء حرف تأنيث للفظة... وما ذكره أبو عبيدة متكلف» وهو مقتضى صنع المرادي أيضا [الرصف/ ٢٦٣، وراجع ١٦٩، الجنى الداني/ ٤٨٥].

وذكر الفراء أنه يقف عليها بالتاء وأن الكسائي يقف بالهاء، وفي ذلك إشارة إلى ما ذكره ابن هشام مستدلًّا به لرأي الجمهور. [المعاني للفراء ٢/ ٣٩٨]. وقررَّ ابن فارس والثعالبي دخولها على (لا) وذكر ابن فارس الخلاف في لات فيما بعد. [الصاحبي/ ١١١، ١٧٢، ١٧٣، سر العربية/ ٣٤٧].

المسألة الثانية: في عمل لات:

و فيه خلاف بين النحاة، بيانه: ذكر ابن هشام أن فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها لا تعمل شيئًا والمرفوع بعدها مبتدأ، وإذا وليها منصوبٌ فبفعل محذوف، ونسبه الزجاج والمرادي وابن هشام للأخفش. [إعراب القرآن المنسوب ٣/ ٩٣٥، المغني ١/ ٢٠٤، الجنى / ٤٨٨]. قلت: وهو خلاف ما نصَّ عليه الأخفش في المعاني من أنها مشبهة بليس، فلعلهم نقلوه عنه من كتاب آخر. [معاني القرآن للأخفش/ ٤٥٣].

المذهب الثاني: أنها تعمل عمل إن، وهو قولٌ ثانٍ للأخفش، ذكره العكبري وابن هشام عنه، وقطع المرادي بنسبته للأخفش [إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٣٠٩، المغني ١/ ٢٠٤، الجنى/ ٤٨٨].

المذهب الثالث: أنها تعمل عمل ليس، وأكد ابن هشام والمرادي أنه رأي الجمهور، وهو مذهب سيبويه.، وقد اختاره ابن فارس والزجاجي والمالقي وأبو حيان والزركشي والسيوطي وغيرهم. [حروف المعاني/ ٦٩، الرصف/ ٢٦٢، الجنى الداني / ٤٨٨ البحر المحيط ٧/ ٣٨٣، البرهان ٤/ ٣٦٢، الإتقان ١/ ١٧٢، المعترك ٢/ ٢٨٩].

المذهب الرابع: ورد في تنبيهات ابن هشام ولم يعدَّه من المذاهب، وذكره المرادي أيضا: أنها تعمل الخفض ونسبه إلى الفراء وكذا نسبه السيوطي إلى الفراء، وذهب إليه ابن قتيبة وجعل منه قول أبي زبيد الطائي [من الخفيف].

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ   فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِين بقاء

[ديوانه/ ٣٠، الأصول ٢/ ١٤٣، الإنصاف/ ١٠٩، الجنى الداني/ ٤٩٠، الخزانة ٢/ ١٥١، الخصائص٢/ ٣٧٧، وراجع الخلاف في المغني ١/ ٢٠٤، الإتقان ١/ ١٧٢، المعترك ٢/ ٢٨٩، تأويل مشكل القرآن/ ٤٠٣].

ويرى الأخفش أنه شاذٌّ؛ كذا نقله أبو حيان [البحر المحيط ٧/ ٣٨٣]. وهذا خاصٌّ عند الفراء بأسماء الزمان [وراجع المعاني للفراء٢/ ٣٩٨، الجنى الداني/ ٤٩٠] وذكر الزركشي أن الفراء حكاه عن العرب وجعل منه قول الشاعر [من الكامل]:

ندم البغاة ولات ساعةِ مندم   ... ...

وخالفه الزركشي وأيد مذهب سيبويه. [البرهان ٤/ ٣٦٢، شرح الشذور/ ١٩١، نسبه العيني إلى محمد=

و(ثُمَّتَ[1]، ورُبَّت[2].

= ابن عيسى بن طلحة، وقيل: لمهلهل بن مالك. الأشموني برقم ٢٢٨، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨].

ومع كل هذا الخلاف حول عمل (لات) فإن الجمهور اتفقوا على ما يأتي:

١- أنها لا تدخل إلا على ثلاث كلمات (الحين) بكثرة و(الساعة) و(الأوان) بقلة.

٢- أن اسمها وخبرها لا يجتمعان والغالب حذف اسمها والمذكور الخبر، وقد يعكس، وخالف الفراء، فنص على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين، ونقله الرضي عن الفراء في شرح الكافية، ونص عليه الأخفش أيضًا [المعاني للأخفش / ٤٥٤].

قال ابن هشام: وهو ظاهر قول سيبويه. وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه. [المغني١/ ٢٠٤، شرح الشذور/ ١٩١وما بعدها،الجنى الداني/ ٤٨٩، وراجع عمل لات في المصادر المذكورة سابقًا، وأيضًا شرح المفصل٩/ ٣٢].

(١)قوله (ثمت): تقدمت آراء القائلين بزيادة التاء على (ثم) في أول هذه التاء، وذكرها الرماني على أنها لغة في (ثم) [معاني الحروف/ ١٠٥]. وعدَّها الفراء زائدة للتأنيث، نقله السيوطي عن ابن الدهان [الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٤] وكذا عند المالقي، والمرادي، وابن هشام والسيوطي. [الرصف/ ١٦٩،الجنى الداني/ ٤٣٢ المغني ٢/ ٢٠٤] وذكرها الهروي وجعل منه قول الأعشى [من المديد]:

ثمت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

[ينظر الشاهد في ديوانه/ ١١٧، الخزانة ٣/ ٣٢٣، الضرائر لابن عصفور/ ١٨٤، الكتاب مع الشنتمري ١/ ٤٢٣] ولم يدر خلاف حول زيادة التاء على (ثم) كسابقتها، وتكون هذه التاء متحركة وساكنة، وهي في الحالتين مزيدة لتأنيث اللفظ عند النحاة .

أما معناها فهي حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور:

١- التشريك في الحكم. ٢- الترتيب. ٣- المهلة. وفي كل منها خلاف ليس هنا موضعه فليراجع في مظانه. [المغني ١/ ١٠٧، الإتقان ١/ ١٦٠، المعترك ٢/ ١٣٦، ١٣٧] وذكر المالقي أنها تكون حرف ابتداء في نحو: {ثم أنتم تشركون} [سورة الأنعام:٦٤] ونقله المرادي عنه [الجنى الداني/ ٤٣١].

(٢) قوله: «رُبَّت»: والحديث في (ربت) يشمل المسائل التي ذكرت في (لات) والكلام في زيادة التاء عليها كسابقتيها، فمنهم من جعل التاء للتأنيث كما عند الهروي والمالقي والمرادي .

(رب) بين الحرفية والاسمية:

قول المصنف (التاء المزيدة في الأدوات): الراجح أنه يعني أن (رب) حرف، ويحتمل أن تكون اسما؛ لما تقدم من الأداة تكون حرفا؛ كما تكون اسما بمعنى الحرف، والأول هو الراجح وهو الأصل عند إطلاق الأداة ؛ لأن الأداة تقابل حرف المعنى، كذلك فيما ذكره المصنف من أدوات تزاد فيها هذه التاء نجد أنها حروف على الصحيح من أقوال النحاة؛ أعني: ربت، لات، ثمت، ولعلت .

كما أن المصنف سيفرد تاء للمزيدة في الاسم، وأخرى للمزيدة في الأوقات، وتقدم بيانه في (لات) . =

= وقد اختلف النحاة في (رُبّ) على مذاهب، فهي عند سيبويه حرف من حروف الجر؛ قال: «فإذا قلت: رُبَّ رجلٍ يقول ذلك؛ فقد أضفت القول إلى الرجل بـ(رب)». [الكتاب ١/ ٢٠٩]. وربما استدل القائلون باسميتها بالشبه بينها وبين (كم) في معنى التكثير، وقد فرق النحاة بين (كم) وبين (رُبَّ) فالأولى اسم والثانية حرف، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر على (كم)، وبوقوعها فاعلة ومفعولة، أمَّا رُبَّ فهي حرف جر ولا تقع إلا على نكرة، وأنها لا تكون إلا في أول الكلام، وأن معناها الشيء يقع قليلا، ولابد من أن يكون للنكرة التي تعمل صفة؛ قال بذلك سيبويه وابن فارس والمبرد وابن السراج والرماني، والزجاجي وابن هشام وغيرهم [الكتاب ١/ ٢٩٣، الصاحبي/ ١٥٦، المقتضب ٣/ ٥٧، الأصول ١/ ٥٠٧، الرصف/ ١٨٨ وما بعدها، معاني الحروف/ ١٠٦، ١٠٧، حروف المعاني/ ١٤، المغني ١/ ١١٨] واستدل الكوفيون بهذه الخصائص السابقة على اسميتها لاختلافها عن الحروف.

فمذهب البصريين أنها حرفٌ، ونسب إلى الأخفش أنها اسم، كما نسب إلى جميع الكوفيين القول باسميتها، ذكره المرادي والرضي والأنباري، وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ذكرها الأنباري [الإنصاف / مسألة ١٢١] واستدلَّ الكوفيون بتفسير الأخفش لقول ثابت بن قطنة [من الكامل]:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن   عارًا عليك وربَّ قتلٍ عارُ

[المقتضب ٣/ ٦٦، شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٣١، أمالي الشجري ٢/ ٣٠١] حيث قدر الأخفش أن (عار) خبر لـ(رُبَّ) وهي مبتدأ عنده وذكر المرادي أن ابن الطراوة وافق الكوفيين على أنها اسمٌ يحكم على موضعه بالإعراب. [الجنى الداني/ ٤٣٩]. وذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف جرٍّ مبنية على الفتح منهم الهروي والزمخشري وابن يعيش والمالقي والمرادي وابن مالك وابن الأنباري وابن عصفور والسهيلي وابن منظور والإربلي وابن هشام وغيرهم. [الأزهية/ ٢٥٩، شرح المفصل ٨/ ٢٦، الرصف/ ١٨٨، الجنى الداني/ ٤٣٨، التسهيل/ ١٤٧، الإنصاف ٢/ ٨٣٢، المقرب ١/ ٢٠٠، أمالي السهيلي/ ٧٠، اللسان ١/ ١١٠٢، جواهر الأدب/ ٢١٧، المغني ١/ ١١٨، شرح الكافية ٢/ ٣٣١].

واستدلوا لحرفيتها ببنائها ومساواتها للحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها. [الجنى الداني / ٤٣٨].

وهناك من جمع بين المذهبين كالسيوطي؛ ففي المعترك صرَّح بأنها حرفٌ واقتصر عليه، أما في الهمع والأشباه فيفهم أنها عنده قولان، ونسب القول باسميتها إلى الكوفيين ولابن الطراوة، وصرح باسميتها في الأشباه بقوله: إنها اسم بمعنى سيد ومالك وفعل ماضٍ بمعنى رباه وأصلحه. [الهمع ٢/ ٢٥ –ط دار المعرفة، الأشباه والنظائر ٢/ ١٣ – تحقيق الفاضلي].

لغات (رُبَّ):

قوله (ربت): ما ذكره المصنف واحد من اللغات الواردة في رب، وهي زيادة التاء، مع التنبيه على أن المصنف لم يبين لنا هل التاء المزيدة المقصودة هنا متحركة أم ساكنة، ويبدو أنهما سيان؛ أعني كون=

= التاء المزيدة ساكنة أو متحركة، وقد ذكر لها بعض النحاة - منهم مكي وابن الأنباري- أربع لغاتٍ، وذكر لها الزجاجي سبع لغات، وذكر السيوطي عشر لغات وذكر المرادي سبع عشرة لغة؛ وهي: رب بضم الراء وفتحها، كلاهما مع تخفيف الباء وتشديدها، فهذه أربع، وربت بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة، وربت بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث المتحركة، ورب بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء، ورب بضم الراء والباء معا مشددة ومخففة، وربَّتا . [الإنصاف/ مسألة ١٢١، إعراب القرآن المنسوب ٢/ ١٨٩، شرح المفصل ٨/ ٢٩، إعراب القرآن لأبي جعفر ٢/ ١٨٩، المغني ٢/ ١١٩، الجنى الداني/ ٤٤٨،٤٤٧، الهمع ٢/ -٢٥ ط دار المعرفة].

عملها: تجر الظاهر والمضمر، وعدَّ بعضهم مجرورها نكرة وإن كان معرفة لكنه جرى مجرى النكرة، وعدَّه بعضهم نكرة كالزمخشري وابن عصفور. [الجنى الداني/ ٤٤٨]. وسوف يذكر المزني عمل رب، وحذفها ونيابة الواو عنها في الواوات، وهناك تفاصيل هذه المسألة، ويبقى أن نشير إلى آراء النحاة في معناها تتمة للفائدة:

معنى (رب) ذكر لها السيوطي وغيره ثمانية معانٍ:

١ - التقليل دائمًا، وعليه الأكثرون كالخليل وسيبويه، والمبرد وابن السراج والزجاجي والرماني وابن فارس والعكبري والرضي والمرادي وغيرهم.

٢ - أنها للتكثير، ذكره السيوطي وابن هشام والمرادي نقلا عن صاحب الإفصاح عن الخليل، وكذا نقله البطليوسي عن الخليل، ونسب إلى ابن درستويه وجماعة حالة اتصالها بـ(ما) ونصَّ عليه الحريري، واحتج له بقوله جذيمة الأبرش: [من المديد]:

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

[راجع شرح ملحة الإعراب للحريري/ ١٣٤، وسيأتي تفصيل الشاهد عند ذكر المصنف له في النونات]. وأسنده الإربلي إلى الحريري وابن مالك.

٣- أكثر ما تكون للتقليل، ذهب إليه المرادي والآمدي وأبو حيان.

٤ - أن تكون لهما على السواء، ذكره السيوطي وذهب إليه الفارسي كما ذكر المرادي، ونقله البطليوسي عن حروف الفارابي وذكره الزمخشري وابن يعيش.

٥- أنها حرف إثبات لا يدل على تقليل ولا تكثير، بل يدل على ذلك من خارج؛ أي من السياق؛ ذكره السيوطي والمرادي.

٦- للتكثير في موضع المباهاة والافتخار؛ ذكره السيوطي والمرادي أيضا.

٧- أنها تفيد التعليل؛ ذكره الهروي والسيوطي.

٨- أنها لمبهم العدد تقليلا وتكثيرًا. وهناك تفاصيل أخرى للخلاف في معناها [راجعالإحكام/ ٨٦، الجنى الداني/ ٤٤٧ وما بعدها، المقتضب ٤/ ١٣٩، ٢٨٩، الأصول ١/ ٥٠٧، الصاحبي٥/ ٤٤٢، جواهر الأدب/ ٢١٨، شرح المفصل ٨/ ٢٦، الهمع ٢/ ٢٥، الإتقان ١/ ١٧٢، الأزهية/ ٢٥٩، المعترك ٢/ ٢٠٦، الحروف العاملة في القرآن/ ٣٢١، ٥٢٥ وما بعدها].

وحكى الكسائي [1]: لعلَّتَكَ؛ بالتاءِ [2].

[٩] وأما التاءُ المزيدةُ في الأوقاتِ [3]:

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء، لقي الخليل وجلس في حلقته، والكسائي هو إمام أهل الكوفة في زمانه، خرج إلى البادية، وأنفذ خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة عن العرب أهل البادية غير ما حفظه من اللغة، وقدم البصرة، وأخذ عن أبي عمرو ابن العلاء، وعن يونس بن حبيب وعيسى بن عمر، وقرأ على الأخفش كتاب سيبويه .

وهو أحد القراء السبعة، اختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة ١٨٢هـ. وقيل: سنة ١٨٩هـ. وقيل غير ذلك. لم يصلنا من مصنفاته شيء، وإن كانت أراؤه تملأ كتب النحو واللغة والقراءات.

[تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ - ٢٧٤، بغية الوعاة ٢/ ١٦٢، طبقات الزبيدي / ١٢٧، مراتب النحويين / ١٢٠ معجم الأدباء ١٣/ ١٦٨] .

(٢)قوله:(بالتاء): كذا ذكره المرادي وأكد زيادتها للتأنيث؛ قال: " ...و لعلت، بتاء التأنيث " قاطعا به، وكأنه ينسبه لنفسه. وفي (لعل)العاملة عمل (إن) اثنتا عشرة لغة، هذه واحدة منها .

معانيها وأقسامها:

و(لعل) حرف: له قسمان؛ الأول: أن يكون من أخوات إن، ولها ثمانية معان، منها الترجي، والإشفاق، والتعليل، والاستفهام، ... والقسم الثاني: أن تكون حرف جر في لغة عقيل، وفيها حينئذ خلاف، قال المرادي: وإذا صحت الرواية بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد " .

والقسم الثاني لا يدخل في مراد المصنف هنا؛ إذ مقصده (لعلت) مزيدة التاء، ولا تكون الجارة مزيدة بالتاء، ولم يذكرها العلماء في لغات الجارة؛ بل ذكرت في لغات العاملة عمل إن؛ كذا أفاده المرادي وغيره ملخصا [الجنى الداني/ ٥٨،٥٧٩ - ٥٨٢ بتصرف].

(٣) [٥- التاء المزيدة في الأوقات]:

تقدم في التاء المزيدة في الأدوات أن بعض النحاة ذهب إلى أن التاء في (لات) مزيدةٌ في الحين، وهو رأي من قال: إن (لات) كلمة وبعض كلمة. ونسب إلى أبي عبيدة، وزاد ابن هشام نسبته إلى ابن الطراوة، ونسبه المالقي إلى الكوفيين، والمفهوم من أمثلة المصنف أنه يقصد بهذه التاء التي تدخل على الحين وما رادفه مستقلة عن لا، وقد استدل من قال: إن (لات) كلمة وبعض الكلمة. به؛ خاصة وأنها وردت مستقلة عن (لا) وهو مسموع عن العرب، أما المصنف فيرى أنها تاء جديدة، وقد خصَّ الفراء عملها (لات) في الحين كما نقل ابن هشام، أو في الحين وما رادفه كما ذكر عنه الرضي والعلامة الأمير في حاشيته على المغني. [راجع (لات) في الرصف/ ١٦٣، المغني مع الأمير ١/ ٢٠٤، الجنى الداني/ ٤٨٦].

وقد ورد زيادة التاء مع الحين وما رادفه من غير سبق (لا) وذلك مما يؤكد أن هذه التاء مخالفة للتاء المزيدة في الأدوات، وقد ذكر ابن فارس أن قومًا يقولون: هي داخلة على (حين) [الصاحبي/ ١١١].

وقال الزجاجي: «وقال بعض البغداديين: التاء تزاد في أول (حين) وفي أول (أوان) وفي أول (الآن) والدليل أنهم يقولون: (تحينَ) من غير تقدم (لا) واحتج بقول الشاعر [من الكامل]: =

فتاءُ: (تَحِينَ)[1] وتاءُ (أَوَانَ).

= العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ   وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ مَا مِنْ مُطْعِمِ

[البيت لأبي وجزة السعدي، واختلفت روايات العجز،الأزهية / ٢٧٣، الإنصاف / ١٠٨، الجنى/ ٤٨٧، الدرر ١/ ١٠٠، الرصف/ ١٦٣، سر الصناعة ١/ ١٨٠، اللسان (ليتَ)، الهمع ١/ ٢٦١ مطبعة السعادة].

ونسب المالقي إلى الكوفيين هذا القول وردَّه لقلته [الرصف/ ١٦٣].

ويرى محقق حروف الزجاجي أن مقصود الزجاجي بالبغداديين الكوفيون، واحتج له بما ذكره المالقي وبأن الفارسي كان يطلق عليهم بغداديين أيضًا، [حروف المعاني للزجاجي / حاشية التحقيق/ ٧٠].

وقد ورد عكس ما تقدم أن التاء زيدت على (لا) بغير دخولها على الحين، وفيه [من الرمل]:

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْنَافَهُمْ   وَتَوَلَّوْا لات لَمْ يُغْنِ الفِرَارُ

[البيت للأفوه الأودي، كما في الدرر اللوامع ١/ ١٠٠، همع الهوامع ٢/ ١٢٥].

وقول المصنف (الأوقات) دقيق وصريح في إجازة دخول التاء على كلمة الحين وما رادفها خلافًا لمن قصر دخولها على الحين فقط وإن كان المقصود (لات).

(١)وقوله (تحين...): وتقدم ما ذكره ابن فارس من أن بعضهم يرى التاء داخلة على الحين وتقدم عن الزجاجي شاهده منذ قليل.

وأنكر بعضهم زيادة التاء على الحين، منهم المالقي الذي تأول شواهدها؛ قال: «والصحيح عندي أن التاء زائدة على (لا) وعلى (العاطفون) لتأنيث لفظ (لا) ولأنهم أجروا هاء الوقف في (العاطفونه) مجرى تاء التأنيث ولأنه لم توجد (تحين) في غير هذين الموضعين» - يعني الآيةفى قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣] والبيت المتقدم [الرصف/ ١٧٣ بتصرف].

والحق أن كلام المالقي مردودٌ بالسماع الصحيح ففي القرآن الكريم على قراءة من تمسك برسم المصحف، كما ذكر أبو عبيدة، وفي الشعر الفصيح، ويؤكده أنها زيدت في ألفاظ مرادفة للحين كما سيأتي فلا بأس من إثبات هذه التاء وقصرها على ما ورد من المسموع.

و أورد المرادي هذه الآراء ونقل زيادة التاء في (حين) عن أبي عبيدة وأورد رد الزمخشري عليه، وكأن المرادي يجيز دخول التاء على الحين كما يبدو من كلامه ومما أورده لها من شواهد . [الجنى الداني/ ٤٨٦وما بعدها].

و نجد عند بعض المحدثين إثباتا لهذه التاء؛ فقد ذكر بعضهم أن (لا) تزاد بعدها التاء في الحين والآن وأوان، واستدل له بالسماع (تحين) من غير لا، وهو بذلك ينكر زيادة التاء في (لا) أصلا ويثبتها لهذه الكلمات وهو موافق لما نسب للكوفيين أو كما عبر الزجاجي من نسبته للبغداديين، وهو موافق لكلام المصنف من جهة إثبات التاء في الأوقات مستقلة، ومخالف في إنكاره للمزيدة في (لات)=

[١٠] وأما تاءُ القَسَمِ[(١)]:

= وقد أثبتها المصنف. [التطور النحوي لأدوات النفي رسالة دكتوراه- بكلية دار العلوم/ ٩٣-١١١]. وقد تكررت (تحين) في التيمورية، ولعله خطأ من الناسخ، وصوابها: (تالآن): والدليل تلازم هذه الكلمات عند من أثبتها؛ وقد ورد بها السماع ومن ذلك ما ورد في الأثر: «...اذهب بهذا تالآن معك» [ورواه البخاري بلفظ الآن - مناقب المهاجرين - مناقب عثمان، وذكره الهروي في الأزهية/ ٢٦٤، والمرادي في الجنى الداني/ ٤٨٦] ومنه ما حكي عن أبي زيد من قوله: حسبك تالآن. [الرصف/ ١٧٣، سر الصناعة ١/ ١٨٥]. ولعل المصنف اكتفى بـ(أوان) عن (الآن) أخذًا منه بالرأي القائل بأن أوان أصل (الآن) وذكره ابن فارس [الصاحبي/ ١٤٧] وقد ذكر المالقي التاء في كلمة (الآن) وعدَّها بدلا من همزة الوصل فيها؛ وذكر شواهدها مما حكى عن أبي زيد وكذا قول جميل [من الخفيف]:

نَوِّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جُمَانَا وَصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلاَنَا

[ديوانه / ٢٢٩، سر الصناعة ١/ ١٨٥، ونسب إلى عمرو بن أحمر الباهلي في الخزانة ٢/ ١٤٩، ديوان عمرو بن أحمر/ ٩٥٤، وغير منسوب في الجنى الداني / ٤٨٦ برواية أخرى] ونفى المرادي ذلك، قال: " وهو زعم لا يصح ".

وضمها صاحب وجوه النصب تحت التاء التي تكون بدلا من الألف». [الجمل المنسوبة/ ٢٨، وجوه النصب/ ٢٥٨، وراجع الرصف/ ١٧٣].

(١) [**١٠- تاء القسم**]:

ذكر هذه التاء جميع النحاة، بل إن بعضهم اقتصر عليها في التاءات وهي عند الجمهور خاصة بلفظ الجلالة، أكَّده سيبويه وقد أدرجها سيبويه ضمن حروف الإضافة معتمدًا على مذهب الخليل حين قال: «إنما تجيء بهذه الحروف - حروف القسم - لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به» [الكتاب ١/ ٢٨، ٢/ ٣٠٤]. وكذا عند صاحب وجوه النصب وعند المرادي تاء القسم [وجوه النصب/ ٢٦١، الجنى الداني / ٥٦].

وعبر النضر بن شميل عن هذه التاء بقوله: تاء البدل من الواو في القسم، نحو (تالله) [البلغة/ ١٦٢] وقريبٌ منه قول الرماني وغيره. [معاني الحروف/ ٤١] وهو ما ذكره ابن فارس ولم ينسبه أنها عوض من الواو [الصاحبي/ ١١١].

وقد اختلف النحاة في أصل هذه التاء وكذا في مجرورها، وبيانه:

يرى بعض النحاة أنها بدل من الواو والواو منقلبة عن الباء، فصارت التاء بدلا من بدل، فلهذا قلَّ تصرُّفها وخصَّت بأشهر الأسماء وهو لفظ الجلالة؛ كذا ذهب إليه المالقي والمجاشعي والسيوطي وابن هشام، ونص العلامة الأمير على أن المقصود بالبدل هنا أنها عوض عنها أو فرعٌ لها. [حاشية الأمير على المغني ١/ ١٠٦، وراجع الجنى الداني / ٥٧، الرصف/ ١٧٢، شرح عيون الإعراب/ ١٩١، المعترك ٢/ ١٣٣] =

فتاءُ: تَاللهِ [1]؛ قال اللهُ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ ﴾ [الأنبياء:٥٧].

[١١] وأما تاءُ كنايةِ المرفوعِ [2]:

= وأكد الفراء أن إبدال التاء من الواو كثير، قال: «العرب لا تقول: تالرحمن، ولا يجعلون مكان الواو تاءً إلا في (الله) عز وجل، وعلل ذلك بأنها أكثر الأيمان جريًا في كلامهم، فتوهموا أن الواو منها لكثرتها في الكلام وأبدلوها تاءً؛ كما قالوا: التراث والوارث. وبنحوه قال أبو عبيدة وبنحوه عند ابن منظور [المعاني للفراء ٢/ ٥١ بتصرف ، مجاز القرآن ١/ ٣١٥، اللسان ١/ ٣٠٥].

وقيل: إن التاء بدلٌ من الباء، ذكره المرادي عن بعضهم وأنكره؛ قال: " وأما أن التاء بدلٌ من باء القسم فشيءٌ قاله كثير من النحاة ولا يقوم دليل على صحته "وأكد أبو حيان أن حروف القسم كلٌّ منها أصلٌ قائم بذاته، قال: والذي يقتضيه النظر أن ليس شيءٌ منها أصلا للآخر. [الجنى الداني/ ٥٧].

(١)قوله: «تالله»: فيه إشارة إلى مذهبه في قصرها على لفظ الجلالة، ويرى سيبويه أنها فيها معنى التعجب وأنها خاصة في العمل بلفظ الجلالة أيضًا ولا تدخل على غيره، وتابعه الجمهور كالمبرد والثعالبي والرماني وابن السراج والزمخشري وابن يعيش وغيرهم.

[الكتاب ١/ ٢٨، المقتضب ٤/ ١٧٥، سر العربية/ ٣٤٧، الأصول ١/ ٥٢٣، الإنصاف ١/ ٣٩٧، شرح المفصل ٨/ ٣٢].وعلل كثير من النحاة اختصاصها بلفظ الجلالة بأن العرب تجعل البدل من البدل مخصوصا بشيء بعينه؛ كذا أفاده ابن هشام، وصرح السيوطي بانحطاط الفرع عن الأصل في العمل، ونقله عن أبي الحسين بن أبي الربيع، قال: فهي في الدرجة الثالثة؛ فلذلك اختصت [الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٣] وبنحوه قال المجاشعي، قال: وهو معنى قول الكسائي. [شرح عيون الإعراب / ١٩١ وراجع المغني ١/ ١٠٦] قلت: وظاهر صنع المزني أن حروف القسم كلها عنده أصول بذواتها، فلم يشر إلى ذلك فضلا عن التصريح به، ولكنه ذكر كلا منها في موضعه، كما في باء القسم، وألف القسم، وواو القسم .

ونسب إلى الأخفش أنه أجاز دخولها على غير لفظ الجلالة، في نحو: تربِّ الكعبة، وخصَّ بعضهم دخولها على لفظ (الرب) بإضافته إلى الكعبة، وذهب ابن الأنباري إلى إجازته أيضًا كحكاية الأخفش (تربِّي) ولكنه جعله شاذا قليلا، ولم يجز استعماله كما لم يجز تالرحمن ولا تالرحيم. [الإنصاف ١/ ٣٩٧] ونفاه الزمخشري وابن يعيش وردًّا مذهب الأخفش، وأجازه بعضهم كالمالقي والمرادي لكنه رآه شاذًا؛ قال المرادي ردًّا على من أنكره ألبتة: «وليس كذلك؛ لأنه قد جاء عنهم تربِّي، وحكى بعضهم أنهم قالوا: تالرحمن، وتحياتك، وذلك شاذ." [الجنى الداني/ ٥٧] وبنحوه كلام المالقي والإربلي [الرصف/ ١٧٢، جواهر الأدب / ٥٨، وينظر التصريح ٢/ ٤] وحكاه ابن عصفور ولم ينسبه للأخفش [المقرب ١/ ١٣٤].

(٢) [١١- **تاء كناية المرفوع**]:

نقدم بيان مصطلح الكناية في الألفات في ألف عماد كناية المنصوب، وبعضهم يذكر تاء الضمير ويجمع تحتها عددًا من التاءات؛ نحو التاء في نحو (ضربتُ وضربتَ وضربتِ) كالنضر بن شميل=

فهي [تاءُ][1] المخاطبةِ في الماضِي من الفعلِ؛ تُفْتَحُ للمذكرِ، وتُكْسَرُ للمؤنثِ؛ تقول: أنتَ قمتَ، وأنتِ قمتِ.

[١٢] وأمَّا تاءُ الإِضْمَار [٢]؛

= والمالقي وابن هشام والسيوطي والمرادي. [البلغة/ ١٦١، ١٦٢، الرصف/ ١٧٢،الجنى الداني/ ٥٨، المغني ١/ ١٠٦].

وقد صرح المصنف بأنها تاء المخاطبة ولا أدري لم أسقط تاء المتكلم؟ ولعله أفرد لها تاءً ولكنها سقطت وسيأتي ما يؤيده، وصرح كثير من النحاة بأن تاء الضمير عندهم تشمل المتكلم والمخاطب ونجد عند آخرين ما يأتي:

أ- ورد عند النضر بن شميل التاءات الآتية-:

١- تاء المتكلم في نحو (ضربتُ).

٢- تاء المخاطب في نحو (أنت، وتضربون) وليس مسمَّاها مقصودًا هنا.

٣-تاء الضمير، وتشمل تاء المتكلم والمخاطب المذكر والمؤنث.[البلغة/ ١٦١، ١٦٢].

ب- وورد عند صاحب وجوه النصب ما يأتي:

١- تاء النفس، قال: «رفعٌ أبدًا» في نحو (خرجتُ).

٢- تاء المخاطب المذكر، واشتملت على تاءين إحداهما في الضمير والأخرى في الفعل، نحو (أنتَ خرجتَ).

٣- تاء مخاطبة المؤنث؛ كسابقتها في نحو (أنتِ خرجتِ) [الجمل المنسوبة/ ٢٧٤ وما بعدها، وجوه النصب/ ٢٥٥، ٢٥٦].

ج- ذكر ابن فارس تاء النفس، قال: «نحو (فعلتُ وفعلتَ) في المخاطبة. [الصاحبي/ ١١١]

د- ذكر الثعالبي تاء النفس في نحو (فعلتُ) وتاء المخاطبة في نحو (فعلتِ) [سر العربية/ ٣٤٧].

والملاحظ على ما تقدم أن الضمير أو الكناية تقسيم عام اشتمل على التكلم والخطاب، وأن تاء المتكلم لها خصوصية في الدلالة، فخصَّها بعضهم بتاء مستقلة، وكان المتوقع من المصنف أن نجد عنده هذه التاء لأسباب؛ أهمها:

١- ولعه بالتفريع كما هو ظاهر.

٢- أنه أفرد ألف المخبر عن نفسه من قبل.

٣- أنه صرح بأن هذه التاء مقصورة عنده على المخاطبة، فأين التكلم؟

٤- أن الجمهور على أن تاء المتكلم هي أحد هذه الأقسام الثلاثة، ولكل هذا أرجح أن المصنف نسيها ولم يتعمد إسقاطها، والله تعالى أعلم.

(١) سقط في د .

(٢) [١٢ - تاء الإضمار]:

وهذه التاء لم أجد لها تسمية صريحة عند النحاة فيما بين يدي من المصادر، وإنما يأتي الحديث عنها عند=

بِمَعْنَى الإِدْغَامِ (1):

= ذكر المضارع المبدوء بتاءين، أيهما تحذف جوازا، وكذا يأتي الحديث عن هذه التاء في باب الإدغام، والمفهوم من كلام المصنف حسب تصريحه أن إدغام التاء هو المقصود؛ لقوله: بمعنى الإدغام .

و قوله: (الإضمار): قلت: نلاحظ هنا خلط المصنف بين الحروف التي حملت هذا الاصطلاح؛ نحو: باء الإضمار، وباء الانضمار، وتقدم تفصيل ذلك؛ كما سيأتي لام الإضمار وواو الإضمار، وهنا تاء الإضمار؛ وتقدم في المصطلح بيان وجه هذا الاضطراب إلا أن الجامع بين هذه الحروف وبين الإضمار والإدغام أن هناك نوعا من الخفاء وعدم الظهور، وأرى أن المصنف قد استقى اصطلاحه هذا - أعني تاء الإضمار - من كلام الفراء الآتي حول الإضمار: " وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما مثل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام:١٥٢] ومثل قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾ [هود:٥٧] ، وراجع المعاني للفراء١/ ٢٨٤] .

(١) قوله: (الإدغام): الإدغام لغة: الإدخال، وفيه لغتان؛ بتخفيف الدال ساكنةً، وبه نطق الكوفيون، ويقال بتشديد الدال، وبه نطق البصريون [شرح المفصل ٣/ ١٢١]. واصطلاحا: هو إدخال حرف في حرف تخفيفا، وأصل ذلك في حروف الفم خاصة دون الحلقية. وقيل: معناه في الكلام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحركٍ من غير فصل بينهما بحركة أو وقفٍ؛ فيصيران لشدة اتصالهما كحرفٍ واحد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة شديدة .

و لم يضع سيبويه تعريفا محددا للإدغام، ولكنه اكتفى بتعريف التضعيف؛ قال: " والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد " .[الكتاب ٢/ ١٥٨] .

و كذلك وصف الإدغام بقوله: " والإدغام إنما يدخل منه الأول في الآخر على حاله، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد [الكتاب٢/ ٢٥٤].

ووصف الدكتور إبراهيم أنيس الإدغام بأنه تأثر الأصوات بعضها ببعض حتى تتجاور، وجعله نوعين؛ الأول: رجعي، وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني. والثاني: تقدمي، وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول. [في اللهجات العربية/ ٧٠- ط٤، وتنظر تفاصيل التعريفات السابقة في: شذا العرف/ ١٧٠، شرح المفصل ٦/ ١٢١، الكشف المكي ١/ ١٤٣، المصطلح النحوي للقزوي / ١٠١، نحو القراء الكوفيين/ ٢٨١، النشر ١/ ٢٧٤].

أقسام الإدغام:

ينقسم الإدغام إلى: ممتنع، وواجب، وجائز.

أولا- الممتنع: يكون الإدغام ممتنعا إذا تحرك أول المثلين، وسكن الثاني؛ نحو: ظللت، أو العكس، وكان الأول هاء السكت؛ نحو قوله تعالى:﴿ مَالِيَهْ هَلَكَ ﴾ [الحاقة:٢٨ ، ٢٩]

ثانيا- الواجب: إذا سكن أول المثلين، وتحرك الثاني، ولم يكن الأول مدة ولا همزة مفصولة عن الفاء؛ نحو: حظٌّ، وسآَّل، بزنة فعَّال؛ كما يجب إذا تحركا معا بأحد عشر شرطا، هي: =

[فكقولك] [(١)]: لا تَّحَدَّثُوا [(٢)]؛ بمعنى: لا تَتَحَدَّثُوا.

= ١-أن يكونا في كلمة؛ نحو: مدَّ . ٢-ألا يتصدر أحدهما؛ نحو: ددن .

٣-ألا يتصل بمدغم؛ نحو: جسَّس؛ جمع: جاسٍّ .

٤-ألا يكونا في وزن ملحق بغيره؛ نحو: قردد؛ لأنه ملحق بجعفر، والإدغام يفوت غرض الإلحاق.

٥-٨: ألا يكونا في اسم على وزن: فَعَل؛ نحو طلل، ولا: فعل؛ نحو: زُلُل. ولا: فُعَل؛ نحو: رُدَد. فإن فقد أحد الشروط الثلاثة الأخيرة امتنع الإدغام .

٩- ألا تكون حركة إحداهما عارضة؛ نحو:اخصص أبي، واكفف الشر؛ للتخلص من الساكن.

١٠- ألا يكونا ياءين لازما تحريك الثاني؛ نحو: حيي، عيي .

١١- ألا يكونا تاءين في افتعل؛ نحو: استتر، واكتتب.

ثالثا- الجائز:عند فقد شرط من الثلاثة الأخيرة من حالات الوجوب تصير من حالات الجواز، وذلك بأن كان عين الكلمة ولامها ياءين؛ حيى، عيي. أو كانت حركة الثانية عارضة للإعراب؛ نحو: لن يحييَ ...إلخ [راجع شذا العرف / ١٧٠، إتحاف الطرف / ٢٢٥ وما بعدها]

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قوله: " لا تحدثوا ": وفيه عدد من المسائل:

أولا: لم يحدد المزني هل التاء محذوفة فتخفف التاء المذكورة هنا، أو أن التاء هذه مشددة فتكون الأولى مدغمة فيها ولكن تحديده بمعنى الإدغام يدل على الثاني؛ وهذه الحالة قد نص علماء القراءات عليها منسوبة إلى البزي؛ أعني القراءة بتشديد التاء وصلا في الفعل المضارع في أحد وثلاثين موضعا باتفاق، وفي موضعين باختلاف، من ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٢٦٧] و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء:٩٧]... إلخ هذه المواضع الإحدى والثلاثين، وقال العلماء عن هذه المواضع: " وقرأ غير البزي بالتخفيف في جميع ما تقدم، والتخفيف حذف إحدى التاءين فتصير تاء واحدة خفيفة، ولا خلاف بين القراء أن الابتداء لا يكون إلا بالتخفيف لا فرق في ذلك بين البزي وغيره؛ أي: بتاء واحدة " وهذا الإدغام هو أقوى الاحتمالات لما قصده المزني بتاء الإضمار بمعنى الإدغام، وهو مما يبين لنا تأثر المصنف الشديد بالقراءات؛ حتى إنه يسمي الحرف بناء على ما ورد من طريق قارئ واحد ومما ينبغي ذكره أن هذا الإدغام -التشديد- خاص بالأفعال المضارعة المقطوع بمضارعيتها، أما غيرها فلا، كما ينبغي التنبيه إلى أن هذه التاء قد تسبق بمتحرك، أو بساكن صحيح، أو بحرف مد كحالتنا في مثال المزني، وهنا يجب الانتباه إلى أنه في القراءة - والحالة هذه مع التاء المسبوقة بحرف المد - يجب إثبات حرف المد ومدُّه مدًّا مشبعا بمقدار ثلاث ألفات؛ أي ست حركات [راجع الوافي في شرح الشاطبية/ ٢٢٤ وما بعدها] .

ثانيا: النحاة مجمعون على أن المضارع إذا كان مبدوءا بالتاء ودخلت عليه تاء المضارعة حذفت إحداهما جوازا للتخفيف، ولكنهم اختلفوا: أي التاءين حذفت؛ فذهب الكوفيون إلى أن التاء الأولى هي المحذوفة؛ لقربها في النطق، على حين يرى البصريون أن التاء الثانية هي المحذوفة؛ لأن الأولى=

وكلُّ تاءٍ [في اسمٍ](1).

= زائدة لمعنى يفوت بحذفها، ورجحه ابن مالك كما نقله عنه السيوطي؛ لأن الاستثقال في اجتماع المثلين يحدث عند النطق بثانيهما؛ فكان هو الأحق بالحذف.

ونقل السيوطي عن الزنجاني في شرح الهادي ترجيحه، وعلله بأن التاء الثانية موضع الاعتلال؛ فتسكن وتدغم، ولذلك لحقها الحذف [الأشباه والنظائر ١/ ٤٦، شذا العرف/ ١٧٢] .

و قد عرض أبو بكر بن الأنباري لهذه المسألة في شرحه للقصائد السبع، وذهب مذهب الكوفيين ، والحق أنه لا ثمرة ترتجى من هذا الخلاف في تحديد أي التاءين حذفت؛ كما ذكر الدكتور/ محمد عامر [شرح القصائد السبع؛ دراسة نحوية وصرفية / ٦١، وراجع الإنصاف / المسألة ٩٣]. هذا على اعتبار أن مقصد المصنف حذف التاء؛ أي الإضمار والإدغام ليس بمعناه الاصطلاحي وإنما بمعناه اللغوي من الخفاء وعدم الظهور .

ثالثا: أن كلام المزني يحتمل إدغام الأولى في الثانية، وهي إحدى حالات الإدغام الجائز؛ حيث اجتمعت تاءان في الكلمة، وقد ذكر النحاة أنه إذا أدغمت التاء في نحو تتجلى وتتقدم ... جيء بهمزة وصل في الأول للتمكن من النطق؛ خلافا لابن هشام في توضيحه، ونقل الشيخ الحملاوي إجازته عن ابن مالك وابنه، وقال: وهما حجة في العربية . وتحذف إحدى التاءين تخفيفا . [شذا العرف/ ١٧٢]

رابعا: يحتمل أن يندرج تحت هذه التاء تاء الإضمار - بمعنى الإدغام - كل تاء أدغمت في الأفعال؛ نحو: اثَّاقلتم، وادَّاركتم، وازَّيَّنت ... ونحوها؛ ففي نحو: اثَّاقلتم قال الفراء: " اثَّاقلتم " معناه - والله أعلم-: تثاقلتم، فإذا وصلتها العرب بكلام بعدها أدغموا التاء في الثاء لأنها مناسبة لها، ويحدثون ألفا ليقع بها الابتداء، ولو حذفت لأظهروا التاء؛ لأنها مبتدأة، والمبتدأ لا يكون إلا متحركا . [المعاني للفراء ١/ ٤٣٨]

و تمثيل المزني بقوله: لا تحدثوا. ليس فيه إشارة إلى أن هذه التاء قاصرة على ما ذكره؛ حيث الجامع بين الحالات المذكورة إدغام التاء، وهو متحقق في كل ما ذكر؛ كما يمكن أن يكون المقصود إدغام التاء فيما بعدها (فاء الفعل) كما في قراءة بعض القراء منهم (قالون عن نافع) في نحو (تذَّكَّرون) وكما في قوله تعالى: ﴿تَسَّآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء:١] وللإدغام باب مستقل في المصنفات النحوية والصرفية فصلت القول في أحكامه، وقد اقتصرت في ذكر أحكامه على ما له صلة ومناسبة من كلام المصنف. [راجع شذا العرف/ ١٧٠، شرح المفصل ١٠/ ١٢١، إتحاف الطرف / ٢٢٢وما بعدها].

(١) زيادة يقتضيها السياق وقوله : " وكل تاء في اسم ... إلخ ": قلت : وقد قيد بعضهم ذلك بقوله: " من غير استكراه " وفي كلام المصنف إشارة إلى أن الجمع مما يرد الأشياء إلى أصولها، وعليه إجماع النحاة، وهنا ذكر المزني أن سقوط التاء في جمع الاسم دليل على زيادتها، وقد ذكر النحاة عددا من الأدلة التي تعرف بها زيادة الحرف أوصلها بعضهم إلى تسعة أدلة على النحو التالي:

١ -سقوط الحرف في أصل اللفظ؛ نحو: الألف في ضارب، والياء في كريم، والميم الأولى في مفهوم ... إلخ. =

تسقطُ في الجمعِ[1].

= ٢- سقوط الحرف من فرع اللفظ؛ نحو: الألف من كتاب، والهمزة من أحمر؛ فإن الفرع - وهو الجمع - كُتُب، حُمْر قد خلا من هذه الحروف.

٣- سقوط الحرف من بعض استعمالات اللفظ بأن يكون مستعملا مرة به ومرة من غيره، والمعنى واحد في الاستعمالين؛ نحو: الياء في أيْطل، قيل فيه: إطل، والمعنى واحد.

٤- لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها؛ نحو: نون نرجس، بفتح فسكون فكسر؛ وذلك لعدم وجود هذا الوزن في أوزان الرباعي.

٥- أن يكون الحرف في كلمة جامدة، ولكن موضعه لا يكون في المشتق إلا زائدا؛ نحو: النون في جحنفل، والنون لا تقع ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان في المشتق إلا وهي زائدة.

٦- كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق؛ كالنون الثالثة ساكنة غير مدغمة بعدها حرفان؛ نحو: ورنتل (الداهية) وعصنصر (اسم جبل).

٧- أن يكون الحرف في كلمة جامدة، ولكن موضعه من المشتق تغلب فيه الزيادة؛ كالألف في أرنب؛ فالألف تكثر زيادتها في المشتقات إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف؛ نحو: أبيض، وأحمر ... إلخ.

٨- أن يلزم على تقدير كونه أصلا عدم النظير في العربية؛ نحو: تاء تتفل؛ لأننا لو قلنا بأصالتها لكانت الكلمة على وزن فعلل، وهو مفقود في كلامهم.

٩-أن يدل الحرف على معنى خاصٍّ؛ نحو حروف المضارعة، وألف اسم الفاعل.

١٠- وزاد بعضهم عاشرا، وهو الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير فيهما؛ نحو: كنهبل (شجر عظيم) يمكن أن يكون من أبنية المزيد، ووزنه فنعلل، أو أصلي النون على وزن: فعللل، وكلاهما مفقود ولا نظير له، إلا أن الزيادة أكثر فيصار إليه، وهو أوسع البابين.

[راجع التفاصيل في شذا العرف/ ١٤٤-١٤٦، دروس التصريف/ ٤٠، ٤١].

(١) قوله: (تسقط في الجمع): قلت: والملاحظ أن المصنف قد اعتمد على التصغير والجمع في بداية التاءات وعلى الجمع هنا، وكذا اعتمدهما في مواضع أخرى؛ كما في الهاءات والواوات وذلك في بيان أصالة الحرف أو زيادته، وتقدم الحديث عن أدلة الزيادة منذ قليل، ولكن ما أريده هنا أن في صنعه هذا إشارة إلى أن الجمع والتصغير بينهما تشابه، عبر عنه السيوطي بقوله: " التكبير والتصغير من باب واحد " وهو باب طويل فيه تفصيل لهذه المسألة، ختمه بقوله فيما نقله عن صاحب البسيط: " إنما كانا من واد واحد لحصول الشبه بينهما من خمسة أوجه: اشتراكهما في زيادة حروف العلة فيهما ثالثًا، وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيما جاوز الثلاثي، وفي لزوم كل واحد منهما حركة معينة، وفي تغيير بنية الكلمة، والخامس أن الجمع تكثير، والتصغير تقليل؛ ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره ... " ونقل عن ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي قوله: " التصغير يشبه التكسير؛ ولذلك قال سيبويه: هما من واد واحد من وجوه: الفرعية، والتغير،=

[فهي زائدةٌ][1] كتاءِ العنكبوتِ[2]؛ لأنَّ جَمْعَهُ على: عَنَاكِبَ[3].

= واختراع البناء، ووقوع العلامة ثالثة، ورد اللام المحذوفة في الثلاثي، وحذف الزائد الذي ليس على رابع، وحذف الأصل وفتح ما قبل العلامة، وحذف ألفات الوصل، واعتلال اللام لحرف اللين قبلها ." قال السيوطي: " وقال ابن الصائغ: وبقي حادي عشر: كسر ما بعد العلامة؛ قال: وهو أولى عندي بالعد [الأشباه والنظائر ٢/ ١٥١، ١٥٢] .

و مع ذلك ففي بعض ما ذكر نظر، وذلك أنه مبني على الغالب، وليس استقراء حاصرا، فقد يكون الجمع أو التصغير، على غير ما ذكر من علامات؛ فمثلا قد يكون ما قبل العلامة في الجمع مضموما؛ كما في (فُعُول) جمعا، ومع ذلك فالجمع والتصغير من واد واحد كما يرى السيوطي وغيره .

(١) سقط في د .

(٢)قوله: (عنكبوت): وهو مما زيدت فيه التاء سماعا؛ كملكوت وجبروت، وقد ذكر المصنف جمعه على عناكب، وحكى سيبويه: عنكباء، محتجا بها على زيادة التاء، كذا ذكره عنه في اللسان. [اللسان / الباء ١/ ٦٣٢] وقد عدّ الرازي هذه التاء في (عنكبوت) قسما قائما بذاته؛ قال: " ... وفي آخر الاسم: عنكبوت " [الحروف للرازي/ ٢٠١].

(٣) تنبيه: [١٣ - تاء البدل]:

درج المصنف على ذكر الحرف المبدل، ولم يذكر المزني تاء البدل على غير عادته في الحروف التي ذكرها، ولا أدري لم أسقطها من التاءات ؟ في العد وفي التفسير مما يدفعني إلى القول بإسقاطها عن عمد. وقد ذكر تاء البدل عدد من النحاة، كما اختلفوا في ضروبها أيضا، من ذلك: ذكر النضر بن شميل تاء البدل، وجعلها خاصة بالمبدلة من واو القسم [البلغة / ١٦٢]. كما ذكر ابن فارس أن التاء عوض عن الواو في نحو تجاه وتكلان، من: وجاه ووكلان؛ كما تكون بدلا من الهاء في لغة من يقول: ليت عندنا عربيت (عربية) وكذا ذكره ابن السكيت والفراء، كما ذكر ابن فارس أن التاء تبدل من السين في نحو: النات، والناس . [الصاحبي/ ١١١، ١١٢، القلب والإبدال / ١٠٤، معاني الفراء ١/ ٢١٥، ٢١٦] واقتصر الثعالبي على ذكر إبدالها من السين في نحو ما تقدم هنا . [سر العربية / ٣٤٧، ٣٤٨] وكذا ذكر صاحب وجوه النصب وجعل منه: طست، وطسّ [وجوه النصب / ٢٥٩، الجمل المنسوبة / ٢٨٢] وكذلك لم يذكر الرازي إلا إبدالها من السين ولم يمثل له. [الحروف للرازي / ٢٠١] وكذلك تبدل التاء من الدال؛ نحو: أعتده، وأعدَّه، وسنبتاة، وسنبداة . وتبدل من الطاء؛ نحو: قطَّر وقتَّر، وتبدل من الصاد؛ نحو: اللصوص، واللصوت، واللص واللت، ونُسب ذلك إلى لغة طيئ، وأكبر أبواب إبدال التاء باب الافتعال؛ نحو: ادَّكر، واطَّرب ... ولكنها هي المنقلبة كما سيأتي في إبدال الدال والذال والطاء... [ينظر إبدال التاء في:الإبدال لابن السكيت/ ١٠٢، ١٠٤، ١٢٩، ١٣٩، الصاحبي/ ١١١، ١١٢، وجوه النصب/٢٥٨وما بعدها]والظاهر أن المصنف لا يقر شيئا من هذه المواضع، وإلا لذكره أو أشار إليه، والله تعالى أعلم.

[فصل][1]

في[2] الثاءات[3]، والجيمات[4]، والحاءات[5]،

---

(١) زيادة مناسبة للسياق.

(٢) في ت: و، والمثبت زيادة من عندي لأنه جمع الكلام عنها في هذه السطور وبإيجاز.

(٣)[الثاءات]:

أكد عدد من النحاة أنها لا تكون إلا أصلية، وأكد ابن فارس أنها لا تقع زائدة، قال: " وأما الثاء فلا أعرف لها علة ولا تكون إلا زائدة " [الصاحبي / ١١٧] وأكد النضر بن شميل أنها لا تأتي إلا على وجه واحد وهو الأصل، نحو: عبث [البلغة / ١٦٢] وذكر بعضهم أن الثاء تكون مبدلة من الفاء نحو ثوم وفوم، كما عند ابن السكيت والرازي وغيرهما [القلب والإبدال / ٤٢، الحروف للرازي/ ٢٠٢، اللسان ٢ / ١١٢].

(٤) [الجيمات]:

ذكر النضر بن شميل أن الجيم على وجهين جيم الأصل، وجيم البدل، ومثل للمبدلة بالجيم المبدلة من كاف الضمير ويائه، وكذا ذكره ابن السكيت، وعده ابن فارس في اللغات المذمومة كما ذكر ابن فارس نقلا عن ابن دريد أن هذا الإبدال من الحروف التي لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف منها مخرجًا، وعد ابن فارس إبدال الجيم من الياء في النسب بمعنى الإضافة، وكذا الياء المشددة، وبنحوه عند الرازي ولكنه أطلق إبدالها من الياء [الإبدال لابن السكيت / ٩٦، الصاحبي / ١١٧، الحروف للرازي / ٢٠٢] وإبدال الجيم من الياء، نحو: جصص الجرو، ويصص، ومن الملاحظ أن المزني سيذكر في ياء البدل إبدالها من الجيم، في نحو قوله [من الرجز]:

المطعمون اللحم بالعشج

والأصل: العشي، وهو وهم منه – رحمه الله – والصواب وضعه هنا في جيم البدل،وهو لغة لبعض العرب حكاها العلماء كما نص عليها أبو عمرو بن العلاء، قال:" وبعض العرب يبدل الجيم من الياء المشددة، وقلت لرجل من حنظلة: ممن أنت ؟ فقال: فقيمج. فقلت: من أيهم ؟ فقال: مرج. يريد: فقيميّ، مريّ، كما أبدلوها من الياء المخففة [اللسان / الجيم / ٢/ ٢٠٥] وذكر ابن الدهان الجيم على وجهين ، الأصل والبدل، وأكد أنها تبدل من الياء الخفيفة ساكنة ومتحركة، كما تبدل من الياء المشددة [الفصول / ١٤٦].

(٥) [الحاءات]:

قال ابن فارس: ولا أعرف لهما – يعني الحاء والخاء – علة [الصاحبي / ١١٢] وأكد النضر بن شميل أنهما يكونان على وجه واحد، هو حاء الأصل وخاء الأصل [البلغة / ١٦٣] وذكر بعضهم أن الحاء تبدل من العين، كما صرح به الرازي، وخصه ابن السكيت فيما نقله عن أبي عبيدة بما سمع في نحو: حتى: عتى. [الحروف / ٢٠٢، تهذيب اللغة / حرف الحاء ٣ / ٣٧٢] .

[والخـــاءات][1]، والـــدَّالات[2] والـــذَّالات[3]، والـــراءات[4]، [والزايـــات][5]، والشينات[6]،

---

(١) [الخاءات]:

سقط في د،: وذكر النضربن شميل خاء الأصل [البلغة/ ١٦٣] وذكر بعضهم أن الخاء تبدل من الحاء، كما عند ابن السكيت في نحو: فاخت وفاحت، وذكره الرازي ولم يمثل له [الإبدال والقلب / ٣٠، ٣١، الحروف / ٢٠٢] وكذا عند ابن الدهان [الفصول / ١٤٦].

(٢) [الدالات]:

ذكر النضر بن شميل أنها على وجهين، الأصل والبدل، ومثال البدل عنده ادكر، فهي مبدلة من تاء الافتعال.[البلغة / ١٦٣].

وقال ابن فارس:"لا علة لها إلا في لغة من يقلب التاء دالا "ونقله عن الفراء بواسطة،قال- أي الفراء-: قوم من العرب يقولون:أجدبيك في موضع أجتبيك؛يجعلون تاء الافتعال بعد الجيم دالا، ويقولون:اجدمعوا ". [الصاحبي / ١١٢] وذكر الرازي إبدال الدال من تاء الافتعال، وهو ما ذكره النضر بن شميل وكذا عند ابن السكيت وغيره [الحروف / ٢٠٢،الإبدال / ٥٣، ٥٤] وأكد ابن الدهان أن الدال على وجهين: الأصل، والبدل. وقسم المبدلة إلى قسمين:

أ- غـير مقـيس:ويكـون مـع التـاء في نحـو: دوبـج. ب- مقـيس: ويكـون مـن التـاء في (افتعـل) [الفصول/ ١٤٧].

(٣) [الذالات]: ذكر النضر بن شميل أنها تكون على وجه واحد؛هو ذال الأصل [البلغة / ١٦٣] وذكر الرازي أنها تبدل من الدال، وكذا في التهذيب ومثل له بقولهم: مرذ الثريد ومرده، وكذا بنحوه عند ابن السكيت [تهذيب اللغة / مرذ (١٤/ ٤٣٠)، الحروف/ ٢٠٢،الإبدال/ ٥٤].

(٤) [الراءات]:

ذكر النضر بن شميل راء الأصل فقط،وقال ابن فارس:لا أعرف لها علة، وذكر ابن السكيت إبـدالها مـن اللام؛ نحو:يفلق ويفرق، وذكر الـرازي إبـدالها مـن الـلام أيـضًا. [البلغـة/ ١٦٣، الإبـدال/ ٥٤، الحروف/ ٢٠٢].

(٥) [الزايات]:

سقط في ت، ولعله سهو من الناسخ وذكر ابن فارس أنها على وجه واحد هو زاي الأصل، وعد النضر ابن شميل لها وجهين: زاي الأصل، وزاي البدل من السين؛ نحو يزدل ويسدل، وكذا ذكره ابن السكيت، واقتصر الرازي على زاي البدل من السين [الصاحبي/ ١١٢،البلغة/ ١٦٣، الإبدال/ ٤٣، الحروف/ ٢٠٢] وذكر ابن الدهان أن الزاي تكون على وجهين: الأصل، والبدل، ومثل لإبدالها من السين ومن الصاد الساكنة [الفصول/ ١٤٧].

(٦) [الشينات]:

الجمهورعلى أن الشين ليست من حروف المعاني، وقد جعلها المرادي مـن حـروف المعـاني، وذكرهـا في الجنـى الـداني، وذكـر أنـه يـزاد وقفـا بعـد كـاف المخاطبـة في لغـة تمـيم؛ نحـو: أكـرمتكش.=

والصادات [1]، والضادات [2]، والطاءات [3]، والظاءات [4]، العينات [5]،

= [الجنى الداني/ ٦١].

وذكر النضر بن شميل أن الشين على وجهين، شين الأصل، وشين البدل من الكاف، وذكر ابن فارس الشين المبدلة ضمن اللغات المذمومة، وعبر عن إبدال الكاف شينًا بالكشكشة، وذكر أنها لغة بني أسد، نحو: عليش، بمعنى عليك، وبعض القبائل تخص هذا البدل بضمير مخاطبة المؤنث. وذكر الرازي إبدالها من السين ومن الكاف.[البلغة / ١٦٣، الصاحبي / ٥٦، الحروف / ٢٠٣] .

(١) [الصادات]:

ذكر النضربن شميل وابن فارس وجهًا واحدًا هو صاد الأصل، وذكر ابن السكيت والأزهري والرازي أن الصاد تبدل من السين، نحو سراط وصراط، سقر وصقر [البلغة/ ١٦٣، الصاحبي / ١١٣، تهذيب اللغة ٨ / ٣١، الحروف/ ٢٠٢] وذكر ابن الدهان صاد الأصل، وصاد البدل وتبدل من السين إذا كان بعدها واحد من الحروف الآتية [الطاء، الحاء، الغين، الكاف] [الفصول/ ١٤٧].

(٢) [الضادات]:

ذكر النضر وابن فارس ضاد الأصل، وذكر ابن السكيت والأزهري والرازي أنها تبدل من الصاد، نحو بضض الجرو، وبصص، إذا فتح عينه، كما ذكر الرازي إبدالها من الظاء ولم يمثل له، وكذا عند ابن الدهان [البلغة / ١٦٣، الصاحبي / ١١٣، تهذيب اللغة ٨ / ١٠، ١١، الحروف / ٢٠٢، الفصول/ ١٤٧].

(٣) [الطاءات]:

ذكر لها النضر وجهين، طاء الأصل، وطاء البدل، نحو اضطرب، فهي بدل من تاء الافتعال، وكذا ذكر الرازي طاء البدل [البلغة/ ١٦٣، الحروف/ ٢٠٢] وفصل ابن الدهان طاء البدل، وذكر أنها تبدل من التاء في افتعل إذا كانت الفاء أحد الحروف الأربعة [الصاد، الضاد، الطاء، الظاء] وكذا من تاء (فعلت) [الفصول / ١٤٧].

(٤)[الظاءات]:

على وجه واحد، هو ظاء الأصل، وذكر الرازي أنها تبدل من الذال، وفي اللسان أن الظاء حرف هجاء يكون أصلا، لا بدلا ولا زائدًا. [الحروف / ٢٠٢، اللسان / حرف الظاء (٧/ ٤٣٦)] وسقطت الطاءات والظاءات في د.

(٥) [العينات]:

عين الأصل، وعين البدل من الهمزة، وهذا البدل أطلقه النضر وخصه ابن فارس بأنه لغة لبني تميم وسماها العنعنة نحو: علمت عن، أي: علمت أن. وذكره الرازي ولم ينسبه، وجعله ابن يعيش من لغة تميم وأسد، قال: " وذلك في (أن) و(أنّ) خاصة إيثارًا للتخفيف لكثرة استعمالها وطولها بالصلة... ولا يجوز ذلك في المكسورة " [البلغة / ١٦٣، الصاحبي / ١١٣، الحروف / ٢٠٢، شرح المفصل ٨ / ١٤٩، التخمير للخوارزمي ٤ / ١٣٧] كما تبدل من الحاء، نحو حتى حين وعتى عين [الحروف / ٢٠٢].

والغينات [1]، والفاءات [2]، والقافات [3]؛ فهذه الحروف إما أن تكون أصليةً، أو مبدلةً؛ فالأصلية [4] منها: ما كان فاءَ الفعلِ، أو عينه، أو لامه. و المُبْدَلَةُ [5]:

---

(١) [الغينات]:
ذكر النضر وابن فارس أنها على وجه واحد، هو غين الأصل، وذكر الرازي أنها تبدل من العين، وفي التهذيب كذلك؛ نحو: المغص والمعص، كذلك نقله عن ابن الأعرابي وعن أبي سعيد الضرير بنحوه [البلغة / ١٦٣، الصاحبي / ١١٣، الحروف / ٢٠٢، تهذيب اللغة ٨ / ٣١، ٣٢].
(٢) كذا في ت، ولعله خطأ من الناسخ، لأن المصنف سوف يفرد بابًا للفاءات فيما بعد الكافات.
(٣)[القافات]:
عند النضر وابن فارس قاف الأصل فقط، وذكر الرازي قاف البدل من الكاف، وفي التهذيب عن الخليل:"القاف والكاف تأليفهما معقوم في بناء العربية لقرب مخرجيهما " ومن ذلك: قشط وكشط. [البلغة / ١٦٣، الصاحبي/ ١١٣، الحروف / ٢٠٢، التهذيب / كتاب القاف/ ٨ / ٢٤٥]
(٤) قوله:" فالأصلية... ": على سبيل الإجمال والتقعيد العام في مجمل هذه الحروف، حيث كلها تكون أصلية. ومضمون تقسيمه أنها من الثاء إلى القاف عدا السين والفاء لا تكون زائدة البتة.
(٥) وقوله: " والمبدلة... إلخ ": شرع المزني في بيان مقصده بالبدل وذكر ضربين له، هما: البدل من حرف وهو ما أقيم مقامه، والثاني العوض عن حرف، وفي ذلك تفصيل فيما يلي:
[مبحث في البدل والعوض]:
كما يظهر من صنع المصنف فإن الحروف على وجه العموم تنقسم إلى: حروف أصلية، وحروف زائدة، وحروف مبدلة، وفي هذه المجموعة التي ذكرها من الثاء إلى القاف –عدا السين والفاء والكاف – نجد أنها لا تكون إلا أصلية أو مبدلة على الخلاف المتقدم، ثم إنه نص على أن المبدلة عنده قسمان:
أ – ما عوض عن حرف: وهو ما سماه النحاة بالعوض.
ب- أو أقيم مقامه: وهو ينطبق على ما سماه النحاة بالبدل.
والملاحظ أن المزني جعلهما ضربين للبدل، وأرى أنه يعني به ما سماه آخرون بالتعاقب، وهذا يدعونا إلى بيان العلاقة بين هذه المصطلحات على النحو التالي: ذكر النحاة والصرفيون أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:
الأول: ما يبدل إبدالا شائعًا للإدغام: وهو جميع الحروف ما عدا الألف.
الثاني: ما يبدل إبدالا شائعًا لغير إدغام: وهو اثنان وعشرون حرفًا مجموعة في (لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته) وذكروا أن الضروري منها في التصريف تسعة أحرف هي التي يذكرها النحاة مجموعة في: (هدأت موطيا).
الثالث: ما يبدل إبدالا نادرًا، وهو ستة أحرف، هي الحاء والخاء والذال والعين المهملة والقاف والضاد. [شذا العرف / ١٤٩، ١٥٠].
والمشهور عند النحاة والصرفيين الإبدال المختص بحروف (هدأت موطيا) وهو الشائع في المصنفات=

= الصرفية، وتعارف عليه المحدثون بالإبدال الصرفي.
أما القسم الشائع في باقي الحروف فتعورف عليه باسم الإبدال اللغوي تحرزا عن الإبدال الشائع المطرد الذي يجري على السنن العربي المشهور. [راجع دروس التصريف / ١٣] وهذا الأخير عرف عند بعضهم باسم التعاقب، وذلك يحتاج إلى تفصيل، وبيانه فيما يلي:
التعاقب:
ويقصد به النحاة واللغويون اختلاف الحروف ووقوع بعضها موقع بعض بشكل عام، وهو بذلك يتضمن كل أشكال الإبدال والعوض، يؤيد هذا الفهم أن ابن جني – مثلا – قد وضع كتابًا سماه " التعاقب " أشار هو إليه في مصنفاته الأخرى، كما ذكره السيوطي بقوله:" وقد ألف ابن جني كتاب " التعاقب " في أقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه " وأكد ابن جني أن التعاقب على ضربين؛ هما: البدل والعوض، وأن كلا منهما قد يقع في الاستعمال موقع صاحبه، إلا أن البدل أعم استعمالا [الأشباه والنظائر ١/ ١٣٥ الخصائص٢/ ٥٤، ١٨٩ - ط التوفيقية]
قلت: وتقسيم المصنف – المزني – يؤكد أنه يعني بقوله " المبدلة " هذا التعاقب بضربيه البدل والعوض.
إذن يبقى أمام البحث أن يعرِّف بهذين المصطلحين –البدل والعوض – والفرق بينهما وما يتعلق بهما من مصطلحات أخرى وذلك بإيجاز .
أ – الإبدال:
تقدم مرارًا – هنا – أنه عند المصنف يشمل البدل والعوض، والحديث عنه هنا في ضوء التقسيم المذكور في صدر المبحث، من حيث الإبدال الشائع للإدغام ولغير الإدغام، والنادر، وفيه القسم المذكورة وفيما يلي نبذة عنها:
أولا: الإبدال اللغوي:
ويقصد به ما أطلقه النحاة على تبادل الحروف بعضها مكان بعض على وجه العموم، والذي يشمل أكثر حروف اللغة، والذي أفردت له المصنفات اللغوية التي تحمل هذا الاصطلاح، أو اصطلاح القلب والإبدال، كما عند ابن السكيت وأبي الطيب اللغوي، ومن الكتب الجامعة فيه أيضًا كتاب(سر الليال في القلب والإبدال) لأحمد فارس الشدياق وغيره من مصنفات. وقد أفرده السيوطي ببحث طويل في المزهر، وكذا أفرده ابن جني بأبواب في عدد من مصنفاته كما سيأتي، وهو باب واسع من أبواب اللغة على ما يذكره اللغويون، فإذا كان مقصورًا على أحرف العلة والهمزة سمي إعلالا، فكل إعلال بالقلب بدل ولا ينعكس، قال ابن يعيش:" البدل أن تقيم حرفًا مقام حرف إما ضرورة، وإما صنعة واستحسانًا... والبدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو تاء تخمة وتكأة... وبدل هو قلب للحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو، والياء، والألف، وفي الهمزة أيضا، لمقاربتها إياها وكثرة تغيرها... فكل قلب بدل، وليس كل بدل قلبًا... " [شرح المفصل ١٠/ ٧].
وأرجح أن هذا النوع من الإبدال (اللغوي) هو الذي قصده المصنف هنا، إذ ليس في هذه المجموعة المذكورة من الثاء إلى القاف إلا الدال والطاء، وهما من الحروف الشائعة فيما يذكره الصرفيون في=

= الإبدال الضروري للتصريف وسيأتي بعد قليل، كما أن تأكيد المصنف على أن له كتبًا مستقلة يؤكد هذا الزعم المذكور على النحو المتقدم من كتب ابن السكيت وغيره.

[] موقف اللغويين من الإبدال اللغوي:

انقسم اللغويون إلى طائفتين: الأولى: تقول بالإبدال وتثبته، كما عند ابن السكيت الذي أكده منذ عنوان الكتاب المشهور، وعقد بعضهم أبوابًا له في مصنفاتهم، فعند ابن جني - مثلا - " باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان الآخر " [الخصائص ٢/ ٨٢، ١٨٤ -ط الهيئة العامة] وفي كلام ابن جني إشارة إلى شروط هذا النوع من الإبدال عندهم، حيث اشترط:

١- تقارب مخرج الحرفين في الحروف المتعاقبة.

٢- الترادف أو شبهه في الكلمات التي بها تعاقب.

٣- وحدة القبيلة التي يدور فيها اللفظان المتعاقبان.

ونص ابن جني صريح في اشتراط تقارب المخارج، كما أنه يقصره على إذا ما دعت الحاجة إليه، نحو أن يكون أحد اللفظين أكثر استعمالا فيحكم له بأنه أصل والآخر فرع عنه ولذلك فابن جني يثبته في نحو: ثم وفم، فيرى أن الفاء بدل من الثاء لأن (ثم) أكثر استعمالا من (فم) أما نحو: طبرزن وطبرزل (للسكر) فكلاهما أصل - عند ابن جني - لتساويهما في الاستعمال.

ويؤكد ابن جني نظريته ومقياسه في الإبدال المشار إليه من حيث كثرة الاستعمال أو تساويه بقوله:"فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يتلقى ما يرد من حيث الإبدال إن كان هناك إبدال، أو اعتقاد أصلية الحرفين إن كانا أصلين ".

وقد اتفق ابن سيده مع ابن جني من حيث اشتراطه تقارب المخرجين في الحرفين المتبادلين، فصرح بأنه ما لم يتقارب مخرجاه ألبتة فقيل على حرفين غير متقاربين فلا يسمى بدلا وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق [المخصص ١٣/ ٢٧٤] .

كما عقد ابن جني بابًا بعنوان (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) وأورد فيه كثيرًا من شواهد الإبدال [الخصائص ١/ ٥٣٨].

وقد أكد أستاذنا الدكتور/ حسين شرف أن مدار الإبدال عند ابن جني ليس على تناسب الحرفين فقط، وإنما على الداعية إلى القول به أيضًا، فإن لم تكن داعية فليس ثمة إبدال، قلت: وهو صريح كلام ابن جني .[ينظر مقدمة تحقيق الإبدال لابن السكيت/ ٤] وأثبت الصرفيون المتأخرون الإبدال بمفهومه الشامل، وهو جعل حرف مكان حرف غيره، وهو أعم عندهم من الإعلال لاشتماله الصحيح من الحروف، والمعتل أيضًا، فالمهم هذه الحروف التي تتبادل المحل في بعض الكلمات على نحو ما نجد عند ابن الحاجب والعلامة الرضي وآخرين. [راجع مثلا: شرح الشافية ٣ / ١٩٧، التصريح ٢/ ٣٦٦، حاشية الصبان ٤ / ٢١٠، الحروف للرازي / ٢٠٢].

الطائفة الثانية: ترى هذا التبادل من قبيل اختلاف اللغات وليس من قبيل الإبدال، وذهب إليه أبو الطيب اللغوي، كما ذكر السيوطي في المزهر قال: " ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان، في لغتين لمعنى واحد،=

= حتى لا يختلفان إلا في حرف واحد " [المزهر للسيوطي ١/ ٤٦٠].

موقف المحدثين من الإبدال اللغوي:

ذهب بعض المحدثين إلى أن الإبدال المذكور الذي فسر بأنه من اختلاف اللهجات حينًا، أو أنه من الإبدال حينًا آخر – إنما جاء نتيجة التطور الصوتي، فالكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الخلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفًا من حروفها – يمكن تفسيرها على أن إحدى الصورتين أصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها، وإلى ذلك ذهب الدكتور/ إبراهيم أنيس عند عرضه لهذه المسألة مؤكدًا أن التطور اللغوي المذكور محكوم بوجود علاقة صوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه من قرب في الصفة، أو قرب في المخرج، وقد طبق الدكتور أنيس هذا المقياس على كل ما ورد في إبدال ابن السكيت – إذن فالإبدال اللغوي – كما يفهم من كلام الدكتور إبراهيم أنيس – في حقيقته إنما يكون بين حرفين بينهما علاقة صوتية، وإلا كانت الكلمتان محل التعاقب من قبيل ترادف اللفظين، خاصة إذا كان الفرق يسيرًا، وقد يكون – عند الدكتور أنيس – ما أصابهما من قبيل التصحيف.[من أسرار اللغة/ ٥٢].

وقد ذهب الدكتور / صبحي الصالح إلى أن في هذا الرأي -الذى ذهب إليه الدكتور أنيس- جرأة كبيرة، حيث يرد صاحبه أكثر ما ورد عن العرب - مما عده الأقدمون من صور الإبدال - إلى ضرب من التطور الصوتي الذي يدخل أحيانًا في اختلاف اللهجات، ثم نقل نص كلام الدكتور إبراهيم أنيس، حيث قال مؤكدًا ما تقدم منذ قليل: " حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حينا أو من تباين اللهجات حينا آخر لا نشك لحظة في أنها جميعًا نتيجة التطور الصوتي، أي: إن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفًا من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها غير أنه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه " .

وأكد الدكتور / صبحي الصالح أن رأي المحدثين المتمثل في رأي الدكتور / أنيس – على جراءته – أسلم اتجاها وأصح نتيجة من رأي طائفة من الأقدمين؛ هؤلاء الذين ذهبوا إلى إكثار العرب من الإبدال كأنه سنة أو عادة وكأن النطقين المختلفين عندهم متساويان يوضع أحدهما مكان الآخر، وكأنهم يعمدون إلى هذا الإبدال إعجابًا به وتفننًا فيه . [راجع دراسات في فقه اللغة للدكتور / صبحي الصالح / ٢١٣ – ط٨ دار العلم للملايين – بيروت – ١٩٨٠م] .

وقد أفاض الدكتور / صبحي الصالح في تأييد هذا الاتجاه وانتصر له، وتقدم بالقضية خطوة أخرى حيث رد كثيرًا مما رآه الأقدمون إبدالا إلى ظاهرة الإتباع في اللغة، نحو: حسن بسن، وحار جار ... [لمزيد من التفصيل راجع دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح / ٢١٥ – ٢٤٢]

وإذا كان القدماء – كابن جني – قد وضعوا شروطا لاعتبار الإبدال اللغوي صحيحا – فإن علماءنا المحدثين قد بينوا لنا بعض الضوابط والعلاقات التي تسوغ الإبدال اللغوي بين الحروف، فرأوا أنها لا تخرج عما يأتي: =

= ١ – التماثل: وهو اتحاد الحرفين في المخرج والصفة، كالباءين والتاءين ... وهما حينئذ حرف واحد.
٢ – التجانس:وهواتفاق الحرفين في المخرج واختلافهما في الصفة؛ كالدال والتاء.
٣ – التقارب: ويشمل:
أ – تقارب الحرفين مخرجا واتحادهما صفة؛ كالحاء والهاء.
ب – تقارب الحرفين مخرجا وصفة؛ كاللام والراء.
جـ – تقارب الحرفين مخرجا وتباعدهما صفة؛ كالدال والسين.
د – تقارب الحرفين صفة وتباعدهما مخرجا؛ كالشين والسين.
٤ – التباعد: ويشمل :
أ – تباعد الحرفين مخرجا واتحادهما صفة؛ كالنون والميم.
ب – تباعد الحرفين مخرجا وصفة ؛ كالميم والضاد.

والحق أن من بين هذه العلاقات المذكورة بين الحروف ما يبدو سائغا طبيعيا، ومنها ما يبدو منطقيا مقبولا كما في حالة التجانس، ولكن بين هذه العلاقات ما لا يبدو منطقيا؛ بل يبدو مضطربا تارة ومتناقضا تارة أخرى؛ كما في بعض حالات التقارب؛ كما في تباعد المخرجين صفة وإن تقاربا مخرجا؛ كالدال والسين، ويبدو التناقض على حالة أخرى وهي تقارب الحرفين صفة وتباعدهما في المخرج وهو الأهم؛ كالشين والسين، وهذه الحالة دفعت بعض المحدثين إلى الاستنكار، يقول الدكتور / صبحي الصالح: " ... فما ندري كيف أدرجوا مفهوم التباعد في مفهوم التقارب ! وكيف جمعوا بين النقيضين وسموهما مع ذلك باسم واحد ! وكيف طوعت لهم أنفسهم أن يبدلوا حرفا بحرف وقد اختلف مخرجاهما فانطلق كل منهما من مكان بعيد عن المكان الذي خرج منه الآخر ... "
[دراسات في فقه اللغة / ٢١٨ وما بعدها] .

ولمزيد من التفاصيل ينظر أيضا: الاشتقاق لعبد الله أمين / ٣٥٢، وما بعدها – ط ١ لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة – ١٩٤٧ م – المزهر للسيوطي ١/ ٤٦٢ وما بعدها. المخصص لابن سيده ٥/ ٨٠، ١٣/ ٢٧٨، ١٤ / ٣٤ . مقدمة الجمهرة لابن دريد / ٦ . التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري / ٩ – ط القاهرة – ١٣٢٦ هـ . الإتباع والمزاوجة لابن فارس / خطبة الكتاب . نشره المستشرق / رودلف برونر – مدينة غيسن – ١٩٠٦ م . ولمراجعة المزيد حول موقف المحدثين من قضايا الإبدال بكل طرائقه ينظر: دراسات في فقه اللغة للدكتور / صبحي الصالح / ١٨٦ وما بعدها].

ثانيًا: الإبدال الشائع في التصريف(الإبدال الصرفي)

لم يفت الصرفيين أن يفرقوا في الإبدال بين شائع مشهور ونادر لا ينقاس، وهذا الأخير هو ما تقدم بيانه فيما مضى، أما الشائع وهو ما يكثر وقوعه في حروف محددة: وهذا النوع هو الذي لقي عناية الصرفيين والنحاة في مصنفاتهم، وتقدم أنه إقامة حرف مقام حرف على وجه العموم، والجمهور على أن حروفه تسعة، جمعوها في قولهم (هدأت موطيا) وذلك بغية تيسير اللفظ أو الوصول بالكلمة إلى الهيئة الشائع استعمالها. وقد علق ابن عقيل على قول ابن مالك: أحرف الإبدال=

ما عُوِّضَ عن حرفٍ [1]،

= (هدأت موطيا) بأنه يعني الإبدال الشائع، وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ أو قليل، وعلل بذلك عدم ذكر ابن مالك لها واقتصاره على المذكور [شرح ابن عقيل ٤/ ٢١٠] وعدها بعضهم اثني عشر حرفًا جمعوها في قولهم: (طال يوم أنجدته) فزاد النون واللام، وهي عند سيبويه أحد عشر حرفًا كما نقله ابن جني، ونقله السيوطي عنهما، وبلغ ابن مالك بهذه الحروف اثنين وعشرين حرفًا، وأكد ابن يعيش أن مراد الصرفيين استقراء الحروف التي كثر إبدالها واشتدت واشتهرت بذلك ولم يريدوا أن البدل لا يقع في غيرها، وذلك في محاولة منه لتعليل عدد مما ذكروه [الأشباه والنظائر ١/ ١٣٣، الخصائص ٢/ ٥٤ وراجع الأمالي للقالي ٢/ ١٨٦، شرح الأشموني ٤/ ٢١١، شرح المفصل ٧/ ٦]

ثالثًا: الإعلال – القلب:

لم يذكر المزني هذه الاصطلاحات صراحة وإنما أشار إلى الثاني في واو الانقلاب في آخر الواوات، وعبر عن الإعلال بالبدل كما في ألف البدل من الهمزة ومن الواو ومن الياء.. إلخ.

وبالنظر في المصنفات النحوية والصرفية نجد أنهم ميزوا بعض الحالات المندرجة تحت حالات البدل وسموها إعلالا، يقول ابن الحاجب: " اعلم أن لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة – الألف، أو الواو، أو الياء – بالقلب أو الحذف أو الإسكان... " وبين القلب بقوله: " ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض... " إذن فالإعلال خاص بتغيير حروف العلة على أي وجه كان، والقلب يختص بحروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، فهو فرع عن الإعلال. وأكد ابن الحاجب أن المشهور في غير ذلك يسمى الإبدال، وقال بأنه يستعمل في الهمزة أيضًا وتأكيدًا لما تقدم من انبثاق كل هذه المصطلحات - الإعلال والقلب – من الإبدال يقول العلامة الرضي الإستراباذى معلقًا على نص ابن الحاجب المتقدم: والإبدال في اصطلاح علماء العربية جعل حرف في مكان حرف آخر، وهو عندهم لا يختص بأحرف العلة، وما يشبه أحرف العلة - يعني الهمزة – سواء أكان لازمًا أم غير لازم، ولابد فيه من أن يكون الحرف المبدل في مكان المبدل منه ". [شرح الشافية ٣/ ٦٦، ٦٧ ط دار الكتب العلمية، وراجع أمالي القالي ٢/ ١٨٦].

والملاحظ أن طرق النحاة والصرفيين قد اختلفت نسبيًّا في تفسير العلاقة بين هذه المصطلحات ومن ذلك:

١- على تعريف ابن الحاجب يكون القلب:هو جعل حرف مكان حرف العلة للتخفيف؛ فقد خص المقلوب بأن يكون حرف علة.

٢- وعلى تعريف الرضي يكون القلب هو جعل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض .

٣- وعلى تعريف آخرين كالزمخشري وابن مالك وابن يعيش نرى أن القلب هو جعل حروف العلة بعضها مكان بعض .[شرح الشافية ٣ / ٦٦ وما بعدها] .

(١) قوله:"ما عوض عن حرف"قلت: وهو تأكيد على أن المصنف يفرق بين البدل والعوض، على أن=

= العوض نوع من البدل كما هو ظاهر تقسيمه هنا، وفي الكلام عن العوض تفاصيل طويلة وأحكام متشعبة وفيما يلي محاولة لإيجازها في ضوء النقاط التالية:

أ- تعريف العوض.

ب- مواضع العوض.

ج- من أحكام العوض.

د- الفرق بين البدل والعوض. وبيانه:

أ- تعريف العوض:

نقل السيوطي عن أحاجي الزمخشري في تعريف العوض قوله:" معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها؛ كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما، فتدارك ذلك بزيادة النون " ويؤخذ على هذا التعريف اقتصاره على البنية وعدم اشتماله على التركيب، وهو مناسب لما نحن بصدده في الحروف وقال السيوطي: " ومادة عوض في كلام العرب إنما هو لأن يأتي مستقبل ثان مخالفًا لمنقض؛ قال ابن جني: "و من ذلك تسميتهم الدهر: عوض؛ لأنه موضوع على أن ينقضي الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده، ومعلوم أن ما يمضي من الدهر لا يعاد، ومعاد لا يرتجع ... ". [الأشباه والنظائر ١ / ١٣٦ بتصرف، وراجع نص كلام ابن جني في الخصائص ٢ / ١٨٩ - ط التوفيقية] ونص ابن يعيش على أن العوض هو إقامة حرف مقام حرف آخر في غير موضعه، وأجاز أن يطلق على العوض بدلٌ؛ من باب التجوز مع قلته [شرح المفصل ١٠ / ٧].

ب- مواضع العوض:

يكون العوض في البنية والتركيب، والذي يعنينا هنا العوض في بنية الكلمة.

ذكر ابن جني تقسيمًا لدخول العوض في بنية الكلمة، ملخصه: أن الحرف الداخل عوضًا عن آخر على ضربين:الأول:العوض عن حرف أصلي. والثاني: العوض عن حرف زائد. فالأول:العوض عن حرف أصلي يكون على ثلاثة أضرب:

أ- عوض عن فاء الكلمة المحذوفة: ومثل له بعدد من الحالات؛ منها:

١- باب (فِعْلَة) في المصدر؛ نحو: عدة وزنة؛ الأصل: وعدة ووزنة.

٢- كلمة (أناس)؛ حيث ألف (فعال) بدل من فائها (ناس).

ب- العوض عن عين الكلمة المحذوفة: ومنه:

١- كلمة (أينق) في أحد قولي سيبويه، والأصل أنوق؛ فحذفت الواو وعوض عنها الياء.

٢- ألف (فاعل) عوض عن العين في مثل: خافٌ وهاعٌ ولاثٌ (على أنها فاعل، وهو أحد توجيهين، والثاني على أنها فَعِل).

٣- ياء (فيعل) عوض عن العين في نحو: سيِد وميت على رأي من قال به.

٤- ومنه تاء المصدر (أفعل واستفعل) معتلي العين، نحو إقامة وإعانة واستقامة على أحد القولين.

ج- العوض عن لام الكلمة المحذوفة: ومنه: =

= ١- باب سنة ومئة وفئة؛ فتاء التأنيث عوض عن اللام.
٢- باب فرزدق وفريزيد وسفرجل وسفيريج؛ ياء التصغير عوض عن لام الكلمة المحذوفة... قال ابن جني عن الضرب الأول المذكور- العوض عن حرف أصلي:" وهو باب واسع؛ فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضًا من حرف أصلي محذوف ". [الخصائص١/ ١٨٩- ط التوفيقية،الأشباه والنظائر١/ ١٢٩ - تحقيق الفاضلي].
الضرب الثاني: العوض عن حرف زائد: ومن ذلك:
١-التاء في مثال فرازنة وزنادقة - عوض من ياء المد في فرازين وزناديق .
٢-ياء المد في نحو: دحيريج ودحاريج - الياء عوض من الميم في الجمع، وجحافيل: الياء عوض من النون؛ والمفرد: جحنفل .
٣-الهاء في تفعلة المصادر عوض عن ياء تفعيل أو ألف فعال؛ نحو : تسلية وتربية وسلاء ورباء وسيأتي عند المصنف هاء المصدر ولكنه لم ينص على أنها عوض.
و قد أضاف السيوطي عددا من المواضع إلى ما تقدم ذكره عن ابن جني، من ذلك: تشديد الميم في كلمة فم عوضا عن لامه المحذوفة ونحوه في أب وأخ ودم ...و نحوها؛ التشديد في هذه الكلمات عوض عن لام الكلمة المحذوفة فيهن .
ج- من أحكام العوض:
تناثرت أحكام العوض في ثنايا الأبواب الصرفية والنحوية، ومن ذلك:
١- لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه على حين يجوز اجتماع عوضين، كما في يا أبتا ويا أمتا، قالوا: يا أبت ويا أبا ويا أبتا فجمعوا بين عوضين .
٢- لا يجمع بين العوض والبدل؛ قال السيوطي: "و ذلك لعدم سماعه " وأجازه ابن النحاس للضرورة، كذا نقله السيوطي.
٣- لا يجوز حذف العوض، وإلا لما كان لدخوله فائدة أصلا.
٤- العوض قد يكون مكان المعوض منه أو أول الكلمة أو آخرها كذا نقله السيوطي عن أبي حيان، ومثل للأول بنحو: يا أبت، التاء عوض من ياء المتكلم ودخلت مكانها، وكلاهما آخر الكلمة، وللتعويض في أول الكلمة مثل بكلمتي [اسم واست] قال: لما حذفوا من الآخر عوضوا في الأول، ويرى أبو البقاء العكبري أنه يكون في الأول أو في الآخر؛ على عكس المحذوف؛ كذا نقله السيوطي ملخصا [الأشباه والنظائر ١/ ١٣٤، وراجع الخصائص ٢ / ١٨٩ وما بعدها، الاقتراح للسيوطي/ ٦٦ -٦٩].
د- الفرق بين البدل والعوض:
تكرر القول بأن المزني يدرج البدل والعوض معًا تحت قسم الحرف المبدل، ولكنه أكد على الفرق الجوهري بينهما بقوله: " ما عوض من حرف أو أقيم مقامه "و مفهومه أن العوض يمكن أن يقام مقام المعوض منه ولكن لا يشترط فيه؛ خلافًا للثاني الذي يشترط فيه ذلك . وفي كلام النحاة تأكيد على التشابه الكبير بين البابين البدل والعوض، وأن بينهما علاقة عموم وخصوص؛ فكل=

= عوض بدل ولا ينعكس، وبيان ذلك أنهم فرقوا بين العوض والبدل ببعض الأمور؛ أهمها:
١-أن البدل لابد من أن يكون مكان المبدل منه، وليس كذلك العوض.
٢-أن العوض قد يكون من غير جنس المعوض منه وغير مقاربه والبدل يشترط فيه أن يكون مجانسًا أو مقاربًا.
٣-البدل أوسع وأشمل من العوض .
و هذا كلامهم حول هذه الفروق وغيرها:
أ- يتقارب المعنى اللغوي للبدل والعوض ويكاد يكون واحدًا، وهذا التقارب في المعنى اللغوي قد أدى إلى تقارب في المعنى الاصطلاحي عند بعضهم؛ قال أبو حيان في تذكرته فيما نقله السيوطي أيضًا: "البدل لغة: العوض، ويفترقان في الاصطلاح .. وربما استعملوا العوض مرادفًا للبدل في الاصطلاح "... [الأشباه والنظائر ١/ ١٠٢]. و تقدم في أحكام العوض ما نقله السيوطي عن ابن النحاس من جواز الجمع بين العوض والبدل للضرورة؛ كذلك نقل عنه أنهم ربما استعملوا العوض والبدل بمعنى في الاصطلاح .
ب-و نقل السيوطي عددًا كبيرًا من آراء النحاة وأقوالهم في التفريق بين البدل والعوض، من ذلك ما نقله عن ابن جني وغيره أن البدل يقع موقع المبدل منه، ولا يشترط ذلك في العوض؛ قال ابن جني " ومما ينبغي أن تعرف فرقًا بين البدل والعوض أن حكم البدل أن يكون في موضع المبدل منه، والعوض ليس بابه أن يكون في موضع المعاض منه؛ ألا ترى أن ياء ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها، وهي مع ذلك واقعة موقعها؛ وكذلك واو موسر بدل من الياء التي هي فاؤها، وهي في مكانها ؟ ... وليس أحد يقول: إن ياء ميزان عوض من واوه. ولا: ألف قام عوض من واوه. وسبب ذلك أن [ع وض] إنما هي لعدم الأول، وتعويض الثاني منه، وليس كذلك الألف في(قام وباع) لأنها فيهما كالواو والياء، ومتى نطقت بواحد من هذه الأحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر وعلى هذا ساق سيبويه حروف البدل الأحد عشر؛ لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه؛ لا متقدمًا عليه ولا متراخيًا عنه، ولم يسم شيئًا من ذلك عوضًا وليس كذلك هاء زنادقه؛ لأنها عوض من ياء زناديق؛ قيل لها: عوض؛ لأنها لم تقع موقع ما هي عوض منه ... " .
[الأشباه والنظائر ١ / ١٣٦، ١٣٧ بتصرف، الخصائص ١ / ٢٣٢] .
ج – وذهب الخوارزمي إلى أن الفرق بين البدل والعوض: أن العوض قد يكون من غير جنس الحرف وغير مقاربه، والبدل لا يكون إلا في المقارب، وهو ما عبر عنه ابن يعيش بما نقله من أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض، وعلل ابن يعيش بذلك الشبه وقوع البدل مكان المبدل منه، قال الخوارزمي: " والعوض قد يكون في غير موضع المعوض ، والبدل لا يقع إلا في موقع المبدل منه ". [التخمير ٤/ ٣٢٣، شرح المفصل ١٠/ ٧] .
د- وأكد ابن جني أن البدل أوسع وأشمل من العوض؛ قال: "... أولا ترى إلى سعة البدل وضيق العوض، وكذلك جميع ما استقريته نجد البدل فيه شائعًا، والعوض ضيقًا؛ فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضًا؛ كذا وضع هذين اللفظين أهل العلم؛ فاستعملوه في عباراتهم وأجروه على=

أو أُقِيمَ مُقَامَهُ، وهذا كثيرٌ [(١)] في مثلِ هذا الكتابِ، وهو مذكورٌ في كتب [(٢)] القلبِ والإبدالِ، وليس هذا موضعه.

= عاداتهم، وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس..." [الخصائص١/ ٢٣٢، الأشباه والنظائر١/ ١٣٦].

و نقل السيوطي عن ابن جني كذلك أنه في أول كتاب التعاقب ذكر أن البدل والعوض قد يقع كل منهما موقع صاحبه، ولكن ربما امتاز أحدهما بالموضع دون رسيله، وأكد ابن جني أن البدل أعم استعمالا من العوض.

[الأشباه والنظائر ١ / ١٣٥، الخصائص ١ / ٢٣٢].

و أخيرًا ... ينبغي التنبيه إلى أن التفصيل السابق لم يشمل الكلام عن البدل الذي هو أحد التوابع وإن كان يتصل بما نحن فيه لوقوعه موقع المبدل منه، إلا أن الكلام في مجال البنية والحرف ، كذلك لم يتعرض عرض المواضع لقضايا العوض في التركيب لابتعادها عن مقصد المصنف، وإنما اقتصرت على ما له مناسبة من نصه . [راجع على سبيل التمثيل الأشباه والنظائر ١/ ١٢١ وما بعدها، الخصائص ١ / ٢٣٠ وما بعدها، ١ / ٥٣٨، ٢ / ١٨٩، ٢٣٢].

(١) قوله " كثير ": بالنظر في أمثلة القدامى للإبدال اللغوي نجد أن فيها أمثلة تباعدت فيها الأحرف المبدلة صفة ومخرجا، حتى قال العلماء " قلما تجد حرفا إلا وقع فيه البدل، ولو نادرًا "، كذا نقله أبو حيان عن شيخه أبي الحسن بن الصائغ في شرح التسهيل، وكذا نص عليه السيوطي في المزهر. [المزهر ١/ ٤٦١].

ولذلك حرص العلماء على التفرقة بين الإبدال اللغوي والإبدال الصرفي؛ ففي الصرف حروف معينة يقع فيها الإبدال، لكن اللغة حين استقرئت وجمعت نصوصها وأخبارها لم يقتصر الإبدال فيها على ما سنَّه الصرفيون فيما بعد من قواعد التبديل والتعويض؛ بل اشتملت على ظواهر مدهشة أحيانا، أبدل فيها حرف من حرف من غير أن يتماثلا أو يتقاربا في الصفة أو المخرج؛ وفي ذلك يقول أبو على القالي: " اللغويون يذهبون إلى أن جميع ما أمليناه إبدال، وليس هو كذلك عند علماء أهل النحو؛ وإنما حروف الإبدال عندهم اثنا عشر حرفا، تسعة من الزوائد، وثلاثة من غيرها؛ فأما حروف الزوائد فيجمعها قولنا: اليوم تنساه، وهذا عمله أبو عثمان المازني، وأما حروف البدل فيجمعها قولنا: (طال يوم أنجدته) وهذا أنا – أي القالي- عملته. [أمالي القالي ٢ / ١٨٦ – ط دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٩٢٦ م].

(٢) قوله:" كتب ": في د: كتاب، ولعله تحريف، لأنه غالبًا لم يقصد كتابًا معينًا، وإن كان محتملا أن يعني به كتاب القلب لابن السكيت وهو من أشهر ما صنف في هذا المجال؛ كما يحتمل أن يعني به كتاب القلب للأصمعي، أو كتاب القلب لأبي زيد الأنصاري، وجميعهم لهم في القلب مصنفات ذكرتها لنا كتب التراجم .

السينات

[خَمْسٌ][1]

تكون:

[١] أصليَّةً.

[٢] ومبدلةً.

[٣] وزائدةً.

[٤] وتأكيدًا للفعلِ المستقبل.

[٥] ولازمةً.

تَفْسِيرُهُنَّ

[١] الأصليةُ [2]: [هي][3] التي تكون فاءَ الفعلِ، أو عينَه، أو لامَه.

[٢] والمبدلة[4]: ما بُدِّلَ من الشينِ؛ نحو: جَاحَسَهُ،

---

(١) قوله: (خمس): سقط في د، وقد ذكـر الثعالبي أربع سينـات فقط [سر العربية / ٣٤٨] .
وذكر ابن الـدهان أن السيـن تكـون على وجهيـن: أصليـة وزائدة. [الفصول / ١٤٤] واقتصر المرادي على ذكر قسمين للسين: سين التنفيس، والزائدة في الوقف [الجنى الداني / ٦٠] .
واقتصر الرازي على ذكر السين المزيدة، وتكون عنده على وجهين: في أول الفعـل وفي آخـر الكـلام بعـد كاف المؤنثة. [الحروف/ ٢١١]
وكذا بنحوه عند كل من الزركشي والسيوطي، فالزركشي اقتصر على ذكـر سـين الاستقبال، وأجـاز أن تكون هذه السين مفيدة للاستمرار، كما تكون السين زائـدة. [البرهـان ٤ / ٢٨٠، ٢٨١] وكـذلك قال السيوطي [الإتقان ١ / ١٦٢، ١٦٣، المعترك ٣ / ٢٢٣، ٢٢٤] واقتصر ابن هـشام عـلى سـين الاستقبال، ونقل وجها آخر عن بعضهم وكأنه لا يثبتـه. [المغنـي مـع الأمـير ١ / ١٢٢، المغنـي / ١٣٨ تحقيق محيي الدين] وذكر في اللسان ثلاث سينات [اللسان/ السين].

(٢) [١- الأصلية]:
كذا عند النضر بن شميل [البلغة/ ١٦٣].

(٣) سقط في ت.

(٤) [٢- المبدلة]:

=

[وجَاحَشَهُ][1]... ونحو ذلك.

[٣] وأما الزائدة [2]: فسينُ (استفعل)؛ نحو: استكبر، واستوعد...، وما أشبه ذلك.

= اقتصر المصنف على ذكر المبدلة من الشين، واقتصر النضر بن شميل على المبدلة من الصاد ومثل لها بـ (سفق الباب وصفقه) [البلغة/ ١٦٣].

(١) سقط في ت.

(٢) [٣- وأما الزائدة]:

قصر المصنف السين الزائدة على استفعل، وكذا فعل ابن فارس والثعالبي والنضر بن شميل والرماني [الصاحبي/ ١١٣، سر العربية/ ٣٤٨، البلغة/ ١٤٣، معاني الحروف/ ٤٣]. وذكر الرازي أن السين تزاد في (أسطاع) و(عليكس)، وكذا عدَّها زائدة في أول الفعل في نحو (سأفعل) [الحروف للرازي/ ٢٠٢،٢١١].

وقد أطلق النحاة على السين في (استفعل) عددًا من المصطلحات بحسب معنى الصيغة، وكان من المتوقع أن نجد عند المصنف العكس، ولكنه سماها السين الزائدة، على حين نجد عند النحاة تفريعات أخرى لها، فأطلق النضربن شميل على السين في نحو (استقام) سين الزيادة، على حين سمَّاها في نحو (استنجد) سين الطلب وكذا أطلق الرماني - سين الطلب - على سين (استسقيته) وقريبٌ منه إطلاق الثعالبي على السين في نحو (استهدى واستسقى...) سين السؤال، وفي نحو (استنوق الجمل واستنسر البغاث) أطلق الثعالبي سين الصيرورة، وسمَّاها الرماني سين النقل، كما أطلق الرماني على سين (استحسن) سين الوجدان [الصاحبي/ ١١٣، سر العربية/ ٣٤٨، البلغة/ ١٦٣].

ويبدو أن بعضهم يطلق اسمًا للسين التي تدخل في استفعل حسب معنى الصيغة، كما عند الثعالبي فيما تقدم، يؤكد هذا أن الثعالبي ذكر معاني صيغة استفعل وبعد أن عددها قال: «وقد تقدم في باب السينات» [سر العربية/ ٣٦٥].

ولصيغة استفعل معانٍ مشهورة أهمها:

١- الاستدعاء والطلب؛ نحو: استوهب، قال بعضهم: ومعناه نسبة الفعل إلى الفاعل للدلالة على إرادة تحصيل الحدث من المفعول وقد يكون حقيقة؛ نحو: استخرت الله. أو مجازًا؛ نحو: استخرجت الذهب من الأرض.

٢- التحول: ومعناه أن الفاعل قد انتقل من حالة إلى أخرى يدل عليها الفعل؛ نحو: استنوق الجمل. وعبر بعضهم عنها بقولهم: أن تكون بمعنى (صار).

٣- المصادفة أو الوجدان، ومعناه أن الفاعل قد وجد المفعول على معنى ما صيغ منه الفعل؛ نحو: استكرمته.

٤- التكلف؛ نحو: استعظم؛ أي: تعظَّم.

٥- مطاوعة (أفعل) نحو: أحكمته فاستحكم.

٦- حكاية الجمل؛ نحو: استرجع؛ أي: قال: إنا لله وإنا إليه راجعون. =

[٤] والتأكيد للفعلِ المستقبلِ [1]: أنَّك إذا قلت: يقوم، احتمل الحال والاستقبال،

= ٧- أن تكون بمعنى (فعل) نحو: استقر، قر. [سر العربية/ ٣٦٥، الصاحبي/ ٢٢٥، دروس التصريف/ ٨٢، ٨٣].

وقد مثل المصنف لمعنى التكلف والطلب، ولعل قوله: «وما أشبه ذلك» إشارة إلى ما لم يذكره مما تقدم في المصطلحات المختلفة وكذا معاني هذه الصيغة.

والجامع لهذه المصطلحات والمعاني أن زيادة السين فيها مطردة، وتطرد كذلك في مشتقات استفعل من المصادر والمشتقات الأخرى.

وقد زيدت السين بغير اطراد في الفعل (أسطاع) وفيها خلاف كبير؛ موجزه أنها قيل فيها: إنها (أطاع) زادوها سينا عوضا عن فتحة العين المقلوبة ألفا. وبه قال المالقي، ونقل عن سيبويه أن أصله أطوع يطوع إطواعة فهو مطوِّع ومطوَّع؛ ونقلت حركة الواو إلى الطاء فانقلبت مع الكسرة ياء ومع الفتحة ألفًا، ثم عوضت السين من حركة الواو المكسورة، وذكر المالقي أن المبرد قد ردَّ كلام سيبويه هذا، كما نقل عن الفراء رأيه في أن (اسطاع) شبيهة بـ(أفعلت) وفسَّره المالقي بأن أصلها (استطعت) وأن التاء حذفت تخفيفًا فأصبحت الكلمة (اسطعت) وحذفت همزته لأنه أشبه أكرمت، وردَّه المالقي بعدم بقاء همزة الوصل في (اسطاع) فدل بذلك على أن أصله (أطوع) والسين عند المالقي عوض من حركة العين.

ونقل الأخفش أن بعضهم جعل السين كالعوض من إسكان الياء في(اسطاع يسطيع) وذهب الأخفش إلى أن لغةً للعرب يقولون: اسطاع يسطيع يريدون به: استطاع يستطيع، وأكد أنهم حذفوا التاء لأنهم كذا يفعلون إذا جامعت الطاء، وعلل ذلك بأن مخرجها واحد. [معاني الأخفش/ ٣٩٩]. ويبدو لي أن إغفال المصنف لهذا القسم متابعة للفراء الذي يرى أصالة السين فيها. [الرصف/ ٣٩٤، ٣٩٥].

(١) **[٤- والتأكيد للفعل المستقبل]**:

وسمَّاها الرازي: زائدة في أول الفعل. [الحروف للرازي/ ٢١١] وأطلق النضر بن شميل على هذه السين سين سوف، وسماها آخرون حرف تنفيس كما عند المالقي والمرادي وابن هشام والسيوطي.

وأيضًا سمَّاها ابن هشام حرف توسيع، وبنحوه قال السيوطي، وسماها الزمخشري وابن يعيش حرف استقبال [البلغة/ ١٦٣، الرصف/ ٣٩٦،الجنى الداني/ ٥٩، المغني ١/ ١٢٢، الإتقان ١/ ١٦٣،المعترك٢/ ٢٢٤،٢٢٣، شرح المفصل ٨/ ١٤٨] وقصر الرماني معناها على التنفيس، وعلله المالقي بأنها تنفِّس في الزمان فيصير الفعل المضارع مستقبلا بعد احتماله للحال والاستقبال، وأكده ابن هشام، كما علَّل الأخير تسميتها حرف توسيع بأنها تقلب المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع - وهو الاستقبال - ونقل ابن هشام أن بعض النحاة يرى أن هذه السين قد تأتي للاستمرار، ولم ينسبه، وأنكر ابن هشام ما نقله وقال: «وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون...» وردَّ قولهم بأدلةٍ، ووافقه العلَّامة الأمير، وزاد بأن القول بإفادة السين للاستمرار يفهم أن دخول السين وعدمها سواء؛ لأن المضارع نفسه يفيد الاستمرار، ونقل السيوطي=

وإذا قلت: سيقوم، أو: سوف [1] يقوم لم يحتمل إلا الاستقبال.

= مضمون كلام ابن هشام بنصه. [معاني الحروف/ ٤٢، الرصف/ ٣٩٦، المغني مع حاشية الأمير ١/ ١٢٢، الإتقان ١/ ١٦٣، المعترك ٢/ ٢٢٤].

ويعني المصنف - رحمه الله - بقوله: «التأكيد». أن السين تؤكد خلوص الفعل المحتمل للحال وللاستقبال، وذلك مقصده من التأكيد، وليس معنى السين تأكيد الحدث إلا على وجه تأكيد وقوعه في المستقبل وهو ما عبر عنه بعضهم بأنه تخليص المضارع للاستقبال وإزالة الشياع عنه. [راجع شرح المفصل ٨/ ٤٨] وقد أكد الزمخشري هذا المعنى من تأكيد الاستقبال وكذا تأكيد حتمية الفعل ووقوعه، ونقله ابن هشام والسيوطي عنه، قال ابن هشام: «وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعلٍ محبوب أو مكروه فإنه واقعٌ لا محالة» وذهب ابن هشام إلى أن إفادتها الوعد أو الوعيد مستفاد من دخولها عليهما لا من السين نفسها؛ وأكد نفيه لذلك بقوله: «ولم أر من فهم وجه ذلك» ونقله السيوطي. [المغني مع الأمير ١/ ١٢٢، الإتقان ١/ ١٦٣، المعترك ٢/ ٢٢٤].

والحق أن ما نسبه ابن هشام للزمخشري قد ذكره الزركشي، ويفهم منه أنه قول سيبويه، وذلك أنه قال: «قال سيبويه: معنى السين أن ذلك كائنٌ لا محالة» وأجرى الزمخشري ذلك على السين في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة:٧١] قال: «السين تفيد وجود الرحمة؛ فهي تؤكد الوعد، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضُّحى:٥] قال الزمخشري: معنى الجمع بين حرف التأكيد والتأخير أن العطاء كائنٌ لا محالة وإن تأخَّر» [البرهان ٤/ ٢٨٠، والكتاب ٣/ ١١٧ -تحقيق هارون].

وهذا الكلام دفع الدكتور/ محمد عامر إلى أن يؤيد الزمخشري مستدلا بسبق سيبويه إلى القول به في قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٣٧].

كما استدل أستاذي لكلام الزمخشري بكلام ابن هشام نفسه فيما بعد؛ حيث قال: «... ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل؛ فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه...». كما أيد الزمخشري من قبل أن رأيه في السين يتواءم مع رأيه في (لن) فتكون مقابلة لها في التوكيد. [المصنفات النحوية في حروف المعاني/ ٢١٥، ٢١٦].

والذي يعنيني أن المصنف قصد تأكيد الاستقبال وتخليص الفعل له فحسب، ولم يقصد التأكيد المطلق بمعنى تحقق الوقوع كما رأى الزمخشري، والحق أن رأي المصنف أظهر لأنه مستفاد من السين نفسها لا من الصيغة أو السياق كما في الوعد أو الوعيد على ما تبين من كلام ابن هشام.

وقد أضاف الإربلي إلى التنفيس معنى التخصيص، وعلل ذلك بأن السين خصت زمن المضارع بعد صلاحيته للحال بالاستقبال. [جواهر الأدب/ ٢٤].

(١) وقوله: «أو سوف»: فيه أن المصنف يرى أن السين المذكورة مقتطعة من (سوف) وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب الفراء محتجا بقراءة عبد الله بن مسعود: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضُّحى:٥] قال: والمعنى واحد إلا أن (سوف) كثرت في الكلام وعرف موضعها فترك منها الفاء والواو،=

= والحرف إذا كثر فربما فعل به ذلك؛ كما قيل: أيشٍ تقول؟...» [المعاني للفراء ٣/ ٢٧٤].

وذهب إليه ابن فارس بقوله: «ويختصرون (سوف أفعل) فيقولون: سأفعل» وفي (سوف) قال: «تكون للتأخير والتنفيس والأناة» ولم يذكره للسين. [الصاحبي/ ١١٣، ١٥٨] وصرح المالقي بأنه مذهب الكوفيين، وكذا عند ابن هشام والسيوطي وأكد ابن يعيش نسبته للكوفيين، كما ذكر المرادي أنه اختيار ابن مالك، وسكت عنه المرادي وكأنه اختار مذهب الكوفيين أيضا [الرصف / ٣٩٦، المغني١/ ١٢٢،الجنى الداني/ ٦٠، الإتقان ١/ ١٦٣]

وذهب البصريون إلى أن السين قائمة بذاتها. [الهمع ٤/ ٣٧٧ -ط الكويت، شرح المفصل/ ١٤٨].

واحتج الكوفيون بالسماع الذي ورد فيه اقتطاع (سوف) إلى (سو) أفعل، واحتجوا بأن العرب تقول: م الله في (أيمن الله) وقد ردَّ المالقي القول بأنه مقتطع من (سوف) وقال: إنه من وجهين: الأول: أن الاقتطاع دعوى بلا برهان، فلا يلتفت إليها... وذلك مخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه.

والثاني: أن التصرُّف في الأسماء لإرادة التصرُّف فيها بكثرة الاستعمال، أما الحرف فليس أصلا في نفسه فلا يتصرف فيه تصرف الأسماء. [الرصف/ ٣٩٨، ٣٩٩ بتصرف].

وذكر الرُّمَّاني اقتطاع سوف إلى (سو) وقال إنه شاذ. [معاني الحروف/ ١٠٩] واختار المالقي مذهب البصريين وقال: إنه الصحيح. قال: «والصحيح أن السين حرف استقبال قائم بنفسه مختص بالفعل المضارع كجزء منه، ولذلك لم يكن عاملا فيه؛ فلا يصح أن يفصل بينه وبين فعله، ولا يقال فيه: إنه مقتطع من (سوف). [الرصف/ ١٩٨] وردَّ ابن يعيش سماع الكوفيين بأنه حكايات ينفرد بها بعضهم [شرح المفصل ٨/ ١٤٨]

ورجح ابن مالك رأي الكوفيين، واستدل له بأننا معترفون أن (سو) و(س) و(سف) من فروع (سوف) فقاس السين على ذلك، كذا أفاده العلامة الأمير في حاشيته على المغني. [المغني مع حاشية الأمير ١/ ١٢٢]. والذي أميل إليه أن هناك فروقًا بين السين وسوف تجعل القول باقتطاع السين منها أمرًا فيه نظر؛ كما أن كلا من الكلمتين قد ورد مستقلا وكثر ذلك.

وقد فرق ابن هشام بين السين وسوف ونقله السيوطي في الأشباه والنظائر على النحو التالي: قال ابن هشام: تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها؛ نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضُّحى:٥] وبأنها قد تفصل بالفعل الملغي؛ كقول زهير [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

[المغني ١/ ١٢٣، الهمع ٢/ ٢٣٠، وراجع الأشباه والنظائر٢/ ٢٥٠].

ويرى البصريون أن مدة الاستقبال مع السين أضيق منها مع (سوف)، وصرح به ابن يعيش بقوله: «وسوف أكثر تنفيسا من السين» وردَّ ابن هشام هذا الرأي؛ قال: «وكأن القائل بذلك نظر إلى كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد» وعلَّق العلامة الأمير بقوله: «هذه القاعدة - المذكورة آنفا - إذا كان البناءان من نوعٍ واحد...» [شرح المفصل ٨/ ١٤٨، المغني مع حاشية الأمير ١/ ١٢٢، ١٢٣]. =

[٥] واللازمة[١]:

سين (أمسِ)[٢]

ونقل السيوطي عن ابن إياز أن التراخي مع سوف أشد منه في السين، واستدل ابن إياز باستقراء كلام العرب، كما احتج بقوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الزُّخرُف:٤٤] قال: وطال الأمد والزمان - أي على ذلك اليوم - وبقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة:١٤٢] قال: فتعجل القول. ورأى ابن إياز أن الوجه الثاني في الفرق بينهما هو دخول اللام على سوف، قال: ولا تكاد تدخل على السين، ونقل السيوطي عن ابن الخشاب أن سوف أشبه بالأسماء من السين وعلله بكونها على ثلاثة أحرف، وقال: إن السين أقعد في شبه الحروف! وعلله بكونها على حرف واحد، وبذلك علل جواز دخول اللام على سوف بخلافه في السين. [الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٠].

ومعلوم من كلام النحاة اتفاقهما في تخليص المضارع للاستقبال وإفادتها للتنفيس. [راجع أيضا التخمير ٤/ ١٣٥، ابن يعيش ٨/ ١٤٨، ١٤٩].

ومن كل ما تقدم نتبين أن (سوف) حرف عدة وتنفيس، كما قال الرماني وغيره، أو حرف استقبال؛ كما قال الزمخشري وابن يعيش وغيرهما. وهي مبنية على الفتح؛ كراهية الخروج من الواو إلى الكسر مع كثرة الاستعمال؛ و(سوف) حرف مهمل مع أنه مختص بالفعل؛ لأنه صار كأحد أجزائه بمنزلة لام المعرفة في الأسماء. [الصاحبي/ ١٥٨، وراجع معاني الحروف/ ١٠٩، الرصف/ ٣٩٦، المغني ١/ ١٢٣، الإتقان ١/ ١٦٣، التخمير ٤/ ١٣٥، شرح ابن يعيش ٨/ ١٤٨، ١٤٩، المعترك ٣/ ٢٢٣، ٢٢٤].

(١) **[٥- واللازمة]:**

وكما هو بيِّنٌ من كلام المصنف أنِ علة تسمية هذه السين لزومها للكسر، وأطلقها على حالتين وكلاهما يحتاج إلى تفصيل على النحو التالي:

(٢)قوله: «أمس»: يبنى على الكسر إذا أريد به معينا وهو اليوم الذي مثل يومك فمعنى كلام المصنف أنه يرى أنها مبنيَّةٌ على الكسر أبدًا، وفي ذلك أنه اختار لغة أهل الحجاز الذين يبنونه على الكسر في كل حالاته. وفيه مذاهب أخرى، هي:

١- إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا وهي لغة بعض بني تميم، ومنه قوله: [من الرجز]:

لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزًا مثل السعالي خمسا

[لا يعلم قائله، جمل الزجاجي/ ٢٩٩، شرح الشذور/ ٩٧، الكتاب ٢/ ٤٣].

٢- إعرابه إعراب مالا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر، وهي لغة جمهور بني تميم. قال سيبويه: «واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمسُ بما فيه، و: ما رأيته مذ أمسُ؛ فلا يصرفون في الرفع؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام، لا عن ما ينبغي أن يكون عليه في القياس، ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع؟ وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه».=

وحَسِبَ يَحْسِب [1]، وهي لازمة للكسر.

= [الكتاب ٢/ ٤٣].

٣- وذهب الزجاجي إلى أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح محتجا بالرجز السابق، وقال ابن هشام إنه وهمٌ وفيه بعد. ورُدَّ عليه بأن (أمس) في البيت مجرور بالفتحة، والألف للإطلاق وليست فتحة بناء. وذكر الزجاجي المذهب الأول وهو الأصل عنده. [شرح شذور الذهب/ ٩٦ وما بعدها، التصريح ٢/ ٢٢٦، جمل الزجاجي/ ٢٩٩، شرح المفصل ٤/ ١٠٦، ١٠٧، العيني ٤/ ٣٥٧، الهمع ٣/ ١٨٧ -ط الكويت].

وقول المصنف: «اللازمة». صريحٌ في اختياره مذهب أهل الحجاز، وقد ذكر السيوطي تعليل بناء (أمس) عن عدد من النحاة؛ فنقل عن ابن القواس أن أمس مبنيٌّ لتضمنه معنى لام التعريف، وعن صاحب البسيط أن بناءها لتضمنها لام التعريف وهو من وجهين أنه معرفةٌ في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف، فدلَّ ذلك على تضمنه لام التعريف. الوجه الثاني: أنه يوصف بما فيه اللام وذلك دليل على تضمنه اللام، ونسبه للجمهور [الأشباه ١/ ١١٦ بتصرف].

(١) قوله: «حسب يحسب»: ذكر الصرفيون أن سين الماضي هي اللازمة للكسر، وهذا إذا كان الفعل (حسب) بمعنى (ظن) أما إذا كان بمعنى (عدَّ) فماضيه بفتح العين أما الفعل المضارع (يحسب) فإذا كان بمعنى (ظن) فقد ورد فيه وجهان: كسر عين المضارع وفتحها، والكسر شاذٌّ على الفتح ومع ذلك فقد عدَّه الصرفيون أفصح من الفتح وعللوا ذلك بكثرة استعماله وقالوا: شذوذه لا ينافي صحته، فالشاذ ثلاثة أقسام: قسم مخالف للقياس دون الاستعمال. وآخر: مخالف للاستعمال دون القياس. وهما مقبولان لا يخلان بالفصاحة، وقسم ثالث: مخالف لهما. وهو مردودٌ مخلٌّ بالفصاحة. إذن الفتح في مضارعه قياس والكسر شذوذٌ.

أما (يحسب) بمعنى (يعد) فالسين التي هي عين الفعل مفتوحة في ماضيه كما تقدم وليس فيها في المضارع إلا الضم. [راجع حاشية الشيخ الرفاعي على شرح بحرق على اللامية/ ٢٧، ٢٨].

و قوله: يحسب ... السين لازمة للكسر قلت: وقد يعني به- وهذا محتمل جدا- مذهب عدد من القراء منهم نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي حيث قرأ هؤلاء (يحسِب) بكسر السين إذا كان مستقبلا مضارعا سواء كان مبدوءا بالياء أم بالتاء وسواء تجرد عن الضمير أم اتصل به وسواء كان مجردا من التوكيد أم مصاحبًا له – قرأ المذكورون بكسر السين في هذه الأنواع وأشباهها حيث وقعت في القرآن على أنه قد قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين في هذا الفعل حيث ورد وكيف أتى في القرآن، والفعل الماضي لا خلاف فيه بين القراء -أي في كسر السين- أما الخلاف فقد وقع في المضارع مطلقًا على النحو المذكور وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله [من الطويل]:

و (يحسِب) كسر السين مستقبلا سما رضاه ولم يلزم قياسًا مؤصلا

و المعنى أن كسر السين في (يحسب) لم يوافق القياس الذي جعل أصلا يعتمد عليه بل خرج عنه لأن الماضي المكسور العين القياس في مضارعه فتح العين؛ نحو فهم – يفهم، وحينئذ تكون قراءة الكسر سماعية وقراءة الفتح قياسية [راجع الوافي في شرح الشاطبية / ٢٢٧، ٢٢٨].

وقال الفراء [(١)]: سألت الكسائي عن كسرِ (أمسِ) ؟ فقال: أُخِذَ من قولهم: أَمْسِ عندنا يا رجلُ [(٢)].

قال الفراء: ولو كان من هذا لَمَا دَخَلَ فيه [(٣)] الألفُ واللامُ. قال الفراء: كسرُ السينِ من خاصيَّةٍ في السينِ [(٤)]. قال الفراء: ولا تجتمع السينات [(٥)] إلا في قولهم:

---

(١) هو العالم الجليل: أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، الملقب بـ (الفراء) من أشهر علماء الكوفة إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق، وأكثرهم علمًا أُخذ عن الكسائي ثم أخذ عن أعراب وثق بهم، وكان متدينا ورعًا، وكان زائد العصبية على سيبويه، له تصانيف قيّمة، لم يصلنا منها إلا القليل؛ نحو: المذكر والمؤنث، المقصور والممدود، معاني القرآن، وهو من أهم مصنفات الكوفيين على الإطلاق، قال ثعلب: لولا الفراء لما كانت عربية.
توفي سنة ١٨٧هـ، وتذكر بعض الكتب أنه توفي سنة ٢٠٧هـ.
[تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٤ / ١ – ١٧، سير أعلام النبلاء ١٠ / ١١٨، طبقات الزبيدي / ١٣١ – ١٣٣، مراتب النحويين / ١٣٩ – ١٤٢].
وقد نسب الرضي هذا الرأي للفراء [شرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٧] وفي اللسان أنه رأي الكسائي. [اللسان ٧ / ٣٠٥].

(٢) قوله: «سألت الكسائي... أمس...يا رجل»: قال السيوطي: «وزعم قومٌ منهم الكسائي أنه (أمس) ليس مبنيًّا ولا معربا، بل هو محكيٌّ؛ سُمِّي بفعل الأمر من المساء؛ كما لو سمي بـ (أصبح) من الصباح؛ فقولك: جئت أمس؛ أي: اليوم الذي كنا نقول فيه: أمس عندنا، أو معنا، وكانوا كثيرًا ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أرادوا الانصراف عنهم، فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسما للوقت». [الهمع ٣/ ١٨٨ –ط الكويت] قلت: والمصنف لا يوافق الكسائي في هذا بدليل نقله ردَّ الفراء عليه فيما ذكر.

(٣) في د: عليه .

(٤) قوله: «الخاصية في السين»: لعله يعني الإشارة إلى أنه حرف مهموس احتكاكي (رخو) بمعنى أنه أضعف الاعتماد عليه في موضعه فجرى معه النفس، فجاء الصوت رخوا مهموسا، وهاتان الصفتان فيهما نوع من الضعف، وكسره يعطيه نوعًا من القوة، ولا أدري لذلك تفسيرًا آخر. [راجع جمل الزجاجي/ ٤١٢].
ويؤكد أن للسين خصوصية أيضًا حذفها عند التقاء الأمثال مع أنه واردٌ مسموع في غيرها في نحو (وددت، وهممت) وسيأتي بيانه في الفقرة التالية. [راجع معاني الفراء ١/ ٢١٦، ٢١٧، الأشباه ١/ ٢٧–٣٠، وراجع شرح الكافية حول سبب كسر أمس ٢/ ١٣٧، وكذا اللسان ٧/ ٣٠٥].

(٥) وقوله: «ولا تجتمع السينات»: في ت، د: السنان، والمثبت هو الصواب ويرى النحاة أن اجتماع الأمثال – على وجه العموم – مكروهٌ، وقد عقد السيوطي بابا بهذا العنوان، وجاء تحته: «ولذلك يفر منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل» ومثل للحذف بحذف أحد المثلين في نحو: (مسست)=

سلم [1] ابن سسن [2]،

والسينُ تُبْطِلُ [3]؛

عَمَلَ ناصبِ الاستقبالِ [4] / [7] كقوله عزَّ وجَلَّ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل:٢٠]

= و(أحسست) فقيل فيهما: مَسْتُ وأَحَسْتُ وبنحوه قال الزجاجي.

وصرح الفراء بذلك في مواضع من المعاني، منها فيما يتصل بتتابع سينين عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [آل عمران:٥٢] عرض الفراء للغات (أمس) وذكر أن من العرب من ينطق السينين، ومنهم من يبدل إحداهما ياءً، ومنهم من يحذف إحداهما، وذكر أن المحذوف هو السين الأولى، وأكد الفراء أنهم يفعلون ذلك فرارًا من اجتماع الأمثال.

[المعاني للفراء ١/ ٢١٦، ٢١٧] ولعل للسين خصوصية في ذلك كما أشار السيوطي إليه محتجًا بسماعه في غيرها كما تقدم. [الأشباه والنظائر ١/ ٢٧-٣٠، معاني الفراء ١/ ٢١٦، ٢١٧، جمل الزجاجي/ ٤١٧]

وفي اجتماع السينات، وهو أولى بالمنع، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّـٰهَا﴾ [الشمس:١٠]: «ونرى - والله أعلم - أن ﴿دَسَّـٰهَا﴾ من: دسَّسْت؛ بُدِّلت بعض سيناتها ياءً؛ كما قالوا: تظنيت؛ من الظن...» [المعاني للفراء ٣/ ٢٦٧].

(١) في د: مسلم، ووجود الألف بعده يرجح المثبت، على أنه فعل .

(٢) غير واضح في المخطوطات، والمثبت اجتهاد منّي، وعلى أنه مسلم بن سسن لم أقف على ترجمة له، ولعل المثبت صواب على أن يكون جمله فعلية، كما أنه يمكن أن تكون ابن جُسّس، جمعًا لـ (جاسّ) وفي اللسان: سسم: شجر أسود يتخذ منه السهام.

(٣) قوله: «والسين تبطل...إلخ»:قلت: ويعني به أن دخول السين بعد (أن) الناصبة للمضارع وهي أم الباب، لذا سمَّاها ناصب الاستقبال، ودخول السين يحولها من الناصبة إلى المخففة من الثقيلة، وبطل عملها، وارتفع المضارع بعدها؛ كما مثَّل له بالآية الكريمة، والتقدير فيها: علم أنه سيكون... [راجع شرح ملحة الإعراب/ ٣٠٨].

(٤) وقول المصنف: «ناصب الاستقبال»: يمكن أن يعني به التعميم؛ إذ لا يصلح دخول السين مع (لن) لتنافي معنييهما، وكذا لا تدخل مع (إذن) لأنها ستفصل بين (إذن) والفعل، أما (كي) فحرف وضع لمعنى مغاير لمعنى السين؛ إذ (كي) للعلة والغرض، والسين لما ذكر من تأكيد الاستقبال والتنفيس، واجتماعهما يخل بالمعنى، وبالجملة فإن هذه النواصب يشترط اتصالها بالمضارع مباشرة في الغالب الأعم، وهو مالا يتحقق مع السين أو مع (لا) النافية على التفصيل المتقدم. [راجع شرح ملحة الإعراب/ ٣٠٨ وما بعدها].

وقد فصَّل الأخفش هذه المسألة وأكد أن ارتفاع الفعل بعد (أن) في نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ [طه:٨٩] لأن (أن) مخففة من الثقيلة وهي مثقلة في المعنى ولكنها خففت وجعل الاسم فيها=

كما تبطل (لا)[1].

* * *

= مضمرًا واستدل لذلك بأنه يحسن فيها الاسم والتثقيل، فيقال: أفلا يرون أنه لا يرجع، ويفهم من كلامه أن (لا) لا يراد فيها ما يراد من النفي، وإلا انتصب ما بعدها؛ نحو: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ﴾ [آل عمران:٤١، مريم:١٠].

وذكر أن الرفع مع (علمت) و(استيقنت) لأنه واجب [يعني غير نفي] ولذلك لم يحسن بعده (أن) التي تعمل في الأفعال لأنها إنما تكون في غير الواجب. [راجع تفصيلا جيدًا له في المعاني للفراء/ ١٢١، ١٢٢].

(١) قوله: «كما تبطل لا»: يعني بها لا النافية إذا وليت (أن) وكلام المصنف ليس على إطلاقه، وإنما فيه تفصيل؛ حيث ينظر إلى الفعل الذي قبل (أن) فإذا كان من أفعال اليقين والعلم فإن (أن) في هذه المواطن هي المخففة من الثقيلة، ويجب رفع الفعل المضارع الذي بعدها؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه:٨٩] وتقديره: أفلا يرون أنه لا يرجع...فيقدر اسم أن ضمير شأن، والجملة في محل رفع الخبر.

وإذا كان الفعل من أفعال الخوف أو الطمع فإن ذلك من مواطن (أن) الناصبة للفعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٢٩] فإذا كان الفعل من أفعال الشك المتوسطة بين النوعين المذكورين احتمل ذلك أن تكون (أن) الناصبة أو المخففة؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١]، [وراجع شرح ملحة الإعراب/ ٣٠٩-٣١٠].

الفاءات

[سبع][1]

[١] فاءُ النَّسَقِ.

[٢] [وفاءُ الصَّرْفِ][2].

[٣] وفاءُ الصِّلَةِ.

[٤] وفاءُ الجَوَابِ.

[٥] وفاءُ الاستِئْنَافِ.

[٦] وفاءُ الأَصْلِ.

[٧] وفاءُ البَدَلِ.

[٨] وفاءٌ بمعنى حَتَّى[3] كقوله تعالى: ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [الروم:٢٨] أي: حتى أنتم

---

(١) كذا ذكر المصنف سبع فاءات في التفسير، إلا أنه لم يذكر فاء الصرف في العدِّ مع أنه ذكرها في التفسير، كذلك فسَّر الفاء التي بمعنى (حتى) في العد، وأسقطها من التفسير؛ فحقيقة ما ذكره من الفاءات ثمان فاءات. وعدَّ صاحب وجوه النصب سبع فاءات في جمل الفاءات [وجوه النصب/ ٢٩٤-٢٩٧] واقتصر ابن الدهان على ذكر فاء الأصل [الفصول/ ١٤٤] وذكر الثعالبي فاءين؛ التعقيب، والجواب [سر العربية / ٣٤٨، ٣٤٩] وعد المرادي ثلاث فاءات، وكذا عند ابن هشام [الجنى الداني/ ٦١، المغني١/ ١٦١- تحقيق محيي الدين] وذكر الزركشي أربع فاءات [البرهان٤/ ٢٩٤- ٣٠٢] وذكر السيوطي خمس فاءات [الإتقان١/ ١٦٦] ومجمل ما عده ابن منظور أربع فاءات [اللسان/ فا].

(٢) سقط في د.

(٣) [٨- فاء بمعنى حتى]:

ولم أقف على ذكر لهذه الفاء في كتب الحروف أو الأعاريب مع طول بحث إلا ما نقله المرادي عن بعض النحويين [الجنى الداني/ ٧٧] وقد فسرها المصنف هنا وأسقطها في التفسير؛ خلافًا لمنهجه في الكتاب.

أمَّا تمثيله بهذه الآية فقد ذهب بعضهم إلى أنها استئنافية؛ قال المالقي: «... وإذا أردت الاستئناف بعدها من غير تشريك... كانت حرف ابتداء إمَّا للكلام، وإمَّا يأتي بعدها المبتدأ وخبره... ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [الروم:٢٨] [الرصف/ ٣٧٨، ٣٧٩ بتصرف].

وقال المرادي: «وهذه الفاء ترجع عند التحقيق للفاء العاطفة للجمل لقصد الربط بينها...» [الجني=

فيه سواء.

تَفْسِيرُهُنَّ

[١] أما فاءُ النَّسَقِ [(١)]: فنحو قولك: قام زيدٌ فعمرو؛ فهذه الفاء تدُلُّ على فصلٍ

= الداني/ ٧٧].

وهنا سؤال: ما الفرق بين فاء الاستئناف وهذه الفاء؟ والجواب: أنه يتوافق مع منهج المصنف في التفريع لأدنى فرق، فهي بمعنى الابتداء (الاستئناف)عند من ينكر التناوب.

(١) [١- فاء النسق]:

يرى كثير من الباحثين أن النسق مصطلح كوفي يقابله عند البصريين مصطلح العطف بالحرف، قلت: وفيه نظر؛ لما سيأتي، وقد ورد عند الفراء أكثر من مصطلح، فقد عبر بالنسق وبالمردود والرد والمكرور وتكر بمعنى تعطف كما عبَّر أيضًا بالعطف ومن ذلك:-

النسق والرد: قال الفراء: " (أم) في المعنى تكون ردًّا على الاستفهام... والأخرى أن يستفهم بها فتكون على جهة النسق... فرد عليه... وإن شئت جعلته مردودًا... ومنهم من قرأ: ﴿ أَتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ [ص:٦٣].

يستفهم... بقطع الألف لينسق عليه (أم)... وكذلك تفعل العرب في (أو) فيجعلونها نسقا مفرقة لمعنى ما صلحت فيه (أحد) و(إحدى)...» [المعاني للفراء ١/ ٧١، ٧٢، ١/ ٢٢٤، ٢٣٥]. وقال: «... وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع ويذهب إلى النسق» [المعاني للفراء١/ ٧٥، ١٥٧، ١٦٠] ومما عبر فيه بـ (مردود) عند قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٧] بـ«... إنما هي مردودٌ على(يقول).. وكذلك التي في (يس) لأنها مردودةٌ على فعل قد نصب... [المعاني للفراء ١/ ٧٤، ٧٥، ٢٢٤، ٢/ ٢٣٧، ٢٩٧، ٣٧٨، ٣٨٢].

العطف: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [آل عمران:١٢٨]: «... إن شئت جعلته معطوفًا [المعاني للفراء ١/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢/ ٢٩١].

تكرر: «... ثم ترى ذلك... ممتنعا أن يكرر في العطف... ولا تكرر (لا)...» [المعاني للفراء١/ ٢٣٥، ٢٣٦، ٢/ ٢١٠، ٢٩٦]. «... والفتح على التكرير...» [المعاني للفراء ١/ ٢٤٨، ٢/ ٢١١، ٢٩١، ٣٨٢، وراجع الموفي / ٦٢، مدرسة الكوفة/ ٣١٥، نحو القراء الكوفيين/ ٣٤٥]

وأكثر ما يسميه سيبويه باب الشركة؛ كذا ذكر ابن عقيل. [المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٤١] وعبَّر ابن فارس عن ذلك بقوله: «قال البصريون:... الفاء أشركت بينهما في المرور وجعلت الأول مبدوءًا به» [الصاحبي/ ١١٣].

ولعل القائلين بأنه مصطلح كوفي قد تابعوا بذلك السيوطي؛ قال: «النسق من عبارات الكوفيين واصطلاحاتهم وهو المعطوف بالحروف كالواو والفاء وثم وغيرهن، ويسميه البصريون شركة» [الهمع ٣/ ١٥٥، ١٥٦ -تحقيق شمس الدين] والحق أن نسبة هذا المصطلح للكوفيين إنما كان=

بين قيامِ الأولِ و الثاني ، و أنهما لم يقوما معًا [1].

= لكثرة استعمال علماء الكوفة له بدلا من العطف، وقد استخدموا العطف وغيره؛ كما تقدم عن الفراء، وخلاصة القول: إن العطف شركة عند سيبويه وهما معًا النسق عند الخليل، والنسق والرد عند الكوفيين. [راجع المصطلح النحوي للقزوي/ ١٦٩، ١٧٠].

وأطلق الثعالبي فاء التعقيب [سر العربية/ ٣٤٨] وعند صاحب وجوه النصب فاء النسق [الجمل المنسوبة/ ٣١١، وجوه النصب/ ٢٩٥] وكذا عند الهروي والمجاشعي كما عبر بالعطف في الفاء . [الأزهية/ ٢٤١ ، وشرح عيون الإعراب / ٢٠٦، ٢٣٥ ، ٢٤٠] وعبر الجمهور بفاء العطف؛ كما عند النضر بن شميل والرماني والزجاجي والمالقي وابن هشام والسيوطي وغيرهم.

[البلغة/ ١٦٤، معاني الحروف/ ٤٣، حروف المعاني/ ٣٩، الرصف/ ٣٧٦، المغني مع الأمير ١/ ١٣٩، الإتقان ١/ ١٦٧، المعترك ٢/ ١٣٧].

(١) وقوله: «فصل... لم يقوما معًا»: اختار المصنف القول بإفادة الفاء للترتيب وإن لم يصرح به، يقرب هذا الفهم أمور؛ أهمها: أنه لو أراد نفي الترتيب لفعل على غرار تصريحه في الواو كما سيأتي أول الواوات ، كما أن قوله «الأول والثاني». أقرب إلى القول بالترتيب، وقد نقل الآمدي وغيره اتفاق الأدباء على نقله عن أهل اللغة [الإحكام ١/ ٦٨] وقد اختلفت النحاة حول هذه المسألة، فذهب الكوفيون إلى عدم إفادة الفاء للترتيب، كذا ذكر المالقي وغيره، وقول الفراء صريح في ذلك.

قال الفراء عند قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف:٤] «... الهلاك والبأس يقعان معًا... ولا يكون في الشروط التي خلفتها بمقدم معروف أن يقدم المؤخر أو يؤخر المقدَّم؛ مثل قولك: ضربته فبكى... إلا أن تدع الحروف في موضعها...» [المعاني ١/ ٣٧١، ٣٧٢ باختصار].

وأكد ابن هشام نفي الفراء للترتيب مع الفاء واستغربه وخاصة أن الفراء يقول بأن الواو تفيد الترتيب، ورُدَّ على الفراء بأن المقصود بـ (أهلكناها): أردنا إهلاكها، أو أن المقصود بالترتيب هنا الترتيب الذكري، قال العلامة الأمير: «لأن مجيء البأس في القيلولة أو بياتًا مُفصِّل لإجمال الإهلاك أو بيان لسببه، فيحسن مجيء السبب بعد المسبب من حيث تشوق النفس له إذا سمعت المسبب». [المغني مع حاشية الأمير ١/ ١٣٩، جواهر الأدب/ ٥٢٩].

وتوسط الجرمي في إنكار الترتيب فخصَّه بأن الفاء لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار؛ كذا ذكره ابن هشام وأفاد أن دليله قول امرئ القيس [من الطويل]:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

[ينظر ديوانه/ ٨، الإنصاف/ ٦٥٦، الخزانة ٤/ ٣٩٧، شرح شواهد الشافية/ ٢٤٢، المحتسب ٢/ ٤٩، المنصف ١/ ٤٢٤، وجوه النصب/ ٢١٥].

وقول العرب: مطرنا مكان كذا فمكان كذا، والمطر يكون في وقت واحد.وكذا ذكره المرادي/ ٦٣] وذهب البصريون إلى أن الفاء تفيد الترتيب والتعقيب، صرح به ابن فارس وتقدم كلامه،=

[٢] وأما فاءُ الصَّرْفِ [(١)]: [فهي أن تأتيَ الواوُ والفاءُ؛

= ووافقهم ابن كيسان والمالقي وابن هشام وابن يعيش والسيوطي وآخرون. [الصاحبي/ ١٩٣، الرصف/ ٣٧٧، الجنى الداني/ ٦١ ، المغني ١/ ١٣٩، شرح شذور الذهب/ ٤١٧، الإتقان ١/ ١٦٧، شرح المفصل ٨/ ٩٥، حروف المعاني/ ٣٩ ،الموفقي/ ١١٢].

وذكر النحاة أن الترتيب نوعان: معنوي؛ كما في قام زيدٌ فعمرو، وذكري؛ كما في الآية محل الخلاف، وتقدم في الردِّ على الفراء.

ونقل ابن هشام عن الزمخشري أن إفادة الترتيب على ثلاثة وجوه؛ الأول: أن تدلَّ على ترتيب معانيها في الوجود وجعل منه قول سلمة بن ذهل [الرجز]:

يا ويح زيابة للحارث الـ ... صَابح فالغانم فالآيب

[الشاهد في الجنى الداني/ ٦٥ ، المغني / ١٧٦ ، شرح شواهد المغني/ ٤٦٥ ، الخزانة٢/ ١٦٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي / ١٤٧ ، السمط / ٥٠٤].

كأنه قال الذي صبح فغنم فآب.

الثاني: ترتبها في التفاوت من بعض الوجوه؛ كقولك: خذ الأكمل فالأكمل.

الثالث: أن تدلَّ على ترتيب موصوفاتها؛ نحو: رحم الله المحلقين فالمقصرين. [المغني ١/ ١٤٠].

أما التعقيب فقد نصَّ عليه الجمهور؛ حتى إن بعضهم سمَّاها فاء التعقيب كما مرَّ عن الثعالبي [سر العربية/ ٣٤٨]. والتعقيب لكل شيء بحسبه؛ نحو: تزوج فلانٌ فولد له، والمدة بينهما الحمل فقط، ودخلت البصرة فبغداد، إذا لم تقم في إحداهما ولا بينهما.

وذكر المالقي وغيره أن التسبب قد يلازم الترتيب والتعقيب في بعض المواضع [الرصف/ ٣٧٧] وقال ابن هشام: «وهذه تغلب على العاطفة جملةً أو صفةً؛ نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]. أي: قضى عليه بسبب وكزه...» [المغني ١/ ١٤٠، وراجع الجنى الداني/ ٦٤ وما بعدها ، حاشية البناني ١/ ٣٤٨].

والمعطوف بالفاء يكون مفردًا أو جملة، والمفرد يكون مشتقًّا أو جامدًا؛ فإذا عطفت مفردًا غير مشتق لم تدل على السببية؛ نحو: مررت بزيد فعمرو، وإذا عطفت جملة أو صلة دلت على السببية. [المغني ١/ ١٤٠ بتصرف].

وهناك أحكام أخرى لفاء النسق يطول ذكرها، ولمزيد من التفصيل راجع [المغني على الأمير ١/ ١٤٠ وما بعدها، الرصف/ ٣٧٦ وما بعدها، الجنى الداني/ ٦١ وما بعدها ، حاشية البناني ١/ ٣٤٨، جامع الدروس العربية ٣/ ٢٤٦].

(١) **[٢- فاء الصرف]:**

يذكر جمهور النحاة هذه الفاء في الحروف الناصبة للمضارع.

ومصطلح «الصرف» المذكور هنا مصطلح كوفيٌّ خالص، أفضل ما يقال فيه ما قاله الفراء؛ حيث ذكر في مواضع متعددة من المعاني وحدَّد معناه تحديدًا دقيقًا، من ذلك عندما عرض لتوجيه قوله تعالى:=

= ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة:٤٢] قال الفراء: «... وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبًا على ما يقول النحويون من الصرف؛ فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها؛ فإذا كان كذلك فهو الصرف...» [المعاني للفراء ١/ ٣٤]. من هذا النصِّ يمكن أن أخلص إلى بعض الأمور؛ منها:

١- أن الصرف مصطلح سبق الفراء إليه، والدليل قوله: «على ما يقول النحويون من الصرف» وإن كان هو أول من وصلنا بيان المصطلح عن طريقه، ولذلك أرى أن بعض الباحثين المعاصرين بالغوا في القطع بأن الفراء واضع هذا المصطلح [الموفي في النحو الكوفي/ ١١٧ ، نحو القراء الكوفيين / ٣٩١].

٢- أن المقصود بالصرف هو صرف العامل عن المعطوف، أو صرف معنى الأول عن الثاني، أو صرف لفظ الثاني عن متابعة لفظ الأول، أو جميع ما سبق معًا، وسيأتي بيانه بعد قليل.

٣- كان مصطلح الصرف صعبًا وحرص الفراء على بيانه لهذا السبب.

٤- كلام الفراء يوهم أن الواو فقط هي المختصة بهذا المعنى؛ مما دفع بعض الباحثين المعاصرين إلى إنكار فاء الصرف والقول بأنهم لم يسمعوا بالاسم دون المسمى.

ولكن الفرَّاء في موضع آخر يبين أن الصرف قد يكون بالواو أو ثم أو الفاء أو أو؛ قال: «والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعًا أن يُكرَّر في العطف؛ فذلك الصرف. [المعاني للفراء ١/ ٢٣٥ ، راجع ما ذكره محققا الحروف للمزني/ ٦٦ في الحاشية١ ٢٠١ ط – دار الفرقان].

إذن فحقيقة الصرف إخراج الفعل الثاني المعطوف عمَّا وقع من حكم على الفعل المعطوف عليه، وحروفه كما بينها الفراء ومنها الفاء محل الدراسة.

كما أن الفراء قد حدَّد لنا طريقةً يمكن اختبار حروف الصرف بها؛ حيث استشهد للصرف بعدد من الشواهد؛ منها قول الشاعر [من الكامل]:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

[نسبه سيبويه للأخطل: الكتاب ١/ ٤٢٤، وصحح السيوطي نسبته لأبي الأسود الدؤلي: الأصول ٢/ ١٦٠، الجمل للزجاجي/ ١٨٧، الإيضاح للفارسي ١/ ٣١٤، وجوه النصب/ ٤٢ ، وقيل لأبي جهينة المتوكل الليثي ، كما في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٧١، ٧٨٠ ، الخزانة ٣/ ٦١٧، ٤/ ٣٩٣]

قال الفراء مبينًا كيفية امتحان حروف الصرف: «... ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمي صرفًا؛ إذ كان معطوفًا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله» [المعاني للفراء ١/ ٢٣٥].

وجعل الفراء النصب متحتمًا إذا امتنع إعادة الحدث، فإذا أمكن إعادته جاز الإتباع؛ قال: «... ويجوز فيه الإتباع لأنه نسقٌ في اللفظ، وينصب؛ إذ كان ممتنعًا أن يحدث فيه ما أحدث في أوَّله؛ ألا ترى أنك تقول: لست لأبي إن لم أقتلك أو إن لم تسبقني في الأرض ، وكذلك يقولون: لا يسعني شيء ويضيقَ عنك، ولا تكرر (لا) في (يضيق) فهذا تفسير الصرف» [المعاني للفراء١/ ٢٣٦]. =

= وقد جعل النصب إيذانًا بانقطاع الثاني عمّا قبله، وصرَّح به مع (أو) وأيضًا أجاز أن تكون عاطفة لأن أصلها النسق. [راجع المعاني للفراء٢/ ٧٠، ٧١].

وكل ما تقدم عن الفراء إنما أوردته بالتفصيل لأؤكد أن فاء الصرف إنما هي أخت الواو التي وردت عند النحاة؛ على عكس ما زعم البعض من نفيها لا لشيء إلا لأنهم لم يسمعوا عنها اسمًا لا مسمًّى، وكلام الفراء غنيٌّ عن البيان في ذلك؛ وكذا ليتضح لنا هذا المفهوم من خلال كلام أول من وصلنا تفصيله. [راجع الحروف للمزني/ ٦٦ – ط دار الفرقان].

كما نجد عند بعض النحاة تسمية – شبه صريحة – لهذه الفاء؛ فالبطليوسي قد ذكر واو الصرف، وأكد أن مقتضى ذلك نصبها للفعل؛ لأنها تصرف معنى ما بعدها عما قبلها، وأنه صريح مذهب الكوفيين [كما سيأتي في واو الصرف في الواوات] ثم قال: «وكذلك الفاء في نحو... ما أنت بصاحبي فأزورك... و(أو)... النصب عندهم بهذه الحروف بأعيانها من غير إضمار (أن) ووافقهم على ذلك الجرمي...» ثم أكد البطليوسي أن سيبويه ومن تابعه لم يخالفوا الكوفيين في أن الثاني في هذه المسائل مخالف للأول كما قال الفراء والجرمي ومن تابعهما، ولم ينكروا عليهم ذلك، وبين أن إنكار سيبويه ومن وافقه النصبَ على كون الخلاف نفسه هو الناصب دون عامل نصب، وأن هذه الحروف إنما هي حروف عطف وهي لا تعمل شيئًا. [الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٥٦، ٢٥٧ بتصرف]

وقد أكد البطليوسي أن الفاء التي ينتصب ما بعدها تدخل في الكلام على معنى الشرط، على حين أن الواو تدخل في الكلام على معنى مع. [الحلل / ٢٦٢].

تبقى الإشارة إلى أن الفراء استخدم مصطلح الصرف في معناه اللغوي؛ قال: «... تقول: رجل كريم وامرأة كريمة. فيمر القياس بهذا لا ينكسر حتى ينتهي إلى امرأة قتيل وكفٍّ خضيب... طرحوا الهاء من هذا؛ لأنه مصروف عن جهته» [المذكر والمؤنث للفراء / ٦٠-٦٣، ٨٨].

ويتصل بمصطلح الصرف مصطلحات آخران لابد من ذكرهما لتتضح لنا صورة كل منها في ضوء الباقي، أعني بذلك الخروج والخلاف، وبيانه:-

أولا: الخلاف: عامل معنوي عند الكوفيين، كأن قالوا: إن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ؛ نحو: زيدٌ أمامك، وعمرو وراءك. ورفض البصريون ذلك، وقالوا: إنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير: استقر وراءك. [الإنصاف/ المسألة ٢٩، شرح المفصل ٧/ ٢١].

وقال الكوفيون بالخلاف في نصب المفعول معه، نحو: استوى الماء والخشبة. ورفضه البصريون وقالوا: نصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو.[وسيأتي بيانه في واو الصرف عند المصنف، والإنصاف/ المسألة ٣٠، همع الهوامع ٤/ ١٢٩- ط الكويت]. وقال الكوفيون بأن الفعل منصوب بعد الفاء في جواب النهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض بالخلاف، وسيأتي أن المصنف عدَّها ناصبة بنفسها. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بإضمار (أن). [الإنصاف/ المسألة ٧٦، الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٥٥ وما بعدها].

الخروج: مصطلح ذكره الفراء عند قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة:٤] قال: «وقوله: ﴿قَٰدِرِينَ﴾ نصبت على الخروج من (نجمع) [المعاني للفراء ٣/ ٢٠٨] وتقدم منذ قليل أن صاحب وجوه=

فالواو معطوفة على كلامٍ في أوله حادثةٌ (لا تَصْلُحُ إِعَادَتُهَا)[1] في آخـرِ الكـلام][2]؛ كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الشعراء:٢٠٢].

[٣] وأما فاءُ الصِّلَةِ [3]:

= النصب عدَّها من المنصوبات على الصرف .

ولذا فإنني أرى أن هذه المصطلحات الثلاثة المذكورة (الصرف والخلاف والخروج) كلها بمعنى، وتدور في فلك واحد؛ هو مخالفة اللفظ المتأخر لأحكام اللفظ السابق له اسمًا كان أو فعلا، ومعناهـا عـدم المماثلة كما أرى أن هذا غير مقصور على النصب، يؤيدني ما ذكره صاحب وجوه النصب من الرفـع على الصرف والنصب على الصرف [وجوه النصب/ ١١٧، نحو القراء الكوفيين/ ٣٩١].

وذكر الدكتور المهدي المخزومي أن النصب على الخـلاف لم يكـن متفقـا عليـه عنـد جمهـور الكـوفيين. [مدرسة الكوفة / ١٣٥ ، ٢٩٥].

أما البصريون فقد تلقوا هذه المصطلحات الثلاثة بالرفض ، وذلك ظاهر من رفض سـيبويه وغـيره مـن البصريين أن تكون الفاء والواو وأو ناصبة للمضارع ، وذلك لأنها حروف عطف ، والنـصب إنـما هو بأن المضمرة بعدها ، وإن كان الجرمي مـن البـصريين ذهـب إلى أن الحـروف المـشار إليهـا هـي الناصبة فإن المبرد أبطل مذهبه . [الكتاب١/ ٢٤٧ ، المقتضب ٢/ ٢٨ ، ٣٧].

و ذكر الدكتور المخزومي أننا يمكن أن نلمـح عنـد الخليـل وسـيبويه إشـارات إلى مـا سـماه الكوفيـون بالخلاف في نحو قول سيبويه: هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا؛ لأنه مخرج ممـا أدخلـت فيـه غيره ، وهذا قول الخليل ، وقوله: باب ما ينتصب؛ لأنه ليس من اسم قبله ولا هو هو ، وقوله: هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو .

وقرر الدكتور المخزومي أن سيبويه لم يقل بالخلاف كعامل معنوي مثلما فعل الكوفيون ، وعلل ذلك بأنه – سيبويه- كان يبحث عن عامل لفظي لهذه المنصوبات لتتسق له الأصول في العامل وتطرد؛ حتـى تكون ظاهرة الإعراب خاضعة لنواميس ثابتة ، وبحيث تكون هذه العلامات المتعاقبة عـلى أواخـر الكلمات معلولات لعلل وأسباب اقتـضتها. [مدرسـة الكوفـة/ ٢٩٤ ،الكتـاب١/ ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٦٩، المصطلح النحوي/ ١٨٨، ١٨٩ ، الموفي/ ١١٧ وما بعدها].

(١) في ت ، د: لا تصل عادتها ، والمثبت هو الصواب ، لموافقته نص الفراء ، وفيه: لا تستقيم إعادتهـا . [المعاني للفراء١/ ٣٤]

(٢) تنبيه: أسقط التحقيق السابق ما بين المعكوفين من النص وأثبتاه محرفا في حاشية التحقيق ، وزعما أنه لا فائدة له ، وأنه كلام مبهم .

[الحروف للمزني / ٦٦ – ط دار الفرقان].

(٣) **[٣- فاء الصلة]:**

تقدم مرارًا بيان مفهوم الصلة، وهذه الفاء هي التي يسميها كثير من النحاة الفاء الزائدة، وذكرها الرماني [معاني الحروف/ ٤٥، ٤٦] وأثبت الأخفش زيـادة الفـاء في نحـو قولـه تعـالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾ =

=[طه:١٢٨] وقوله: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون:٦٨] قال: «... وإن شئت جعلت هذه الفاءات زائدة، وإن شئت جعلتها جوابًا لشيء؛ كنحو ما يقولون: قد جاءني فلانٌ، فيقول: أفلم أقض حاجته؟ فجعل هذه الفاء معلقة بما قبلها». [معاني الأخفش/ ٣٤]. وحمل بعضهم زيادة الفاء في الكلام الواجب على الضرورة، قال القزاز: وهو من أقبح الضرورات [ما يجوز للشاعر/ ١٦٠، ١٦١، الضرائر وما يجوز للشاعر للألوسي/ ٢٧٥، موارد البصائر/ ١٣٢أ].

وفيها خلاف بين النحاة؛ قال ابن يعيش: «اعلم أن الفاء قد تزاد عند جماعة من النحويين المتقدمين كأبي الحسن الأخفش وغيره؛ فإنه يجيز زيدٌ فقائم؛ على معنى: زيدٌ قائم... ومن ذلك ما ذهب إليه أبو عثمان المازني في قولهم: خرجت فإذا زيدٌ قائم؛ أن الفاء زائدة... وسيبويه لا يرى ذلك، ويتأول ما جاء من ذلك مما يردُّه إلى القياس...» [شرح المفصل ٨/ ٩٥، ٩٦]. وبنحو كلام ابن يعيش ذكره ابن هشام عن سيبويه في سياق إنكاره لهذه الفاء [المغني ١/ ١٤١] ونقل ابن فارس القول بزيادتها عن الأخفش وكذا نقل الزركشي وغيره [البرهان ٤/ ٣٠٠، الصاحبي/ ١١٣، وراجع معاني الأخفش/ ٣٤].

وقد حصر المجوزون لزيادة الفاء زيادتها في المواضع الآتية:-

١- الزائدة على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط؛ نحو: الذي يأتيني فله درهمان. وهذه الفاء شبيهة بفاء الجواب؛ قال المرادي: «لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحقٌّ بالصلة المذكورة، ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقًا بغيرها».[الجنى الداني/ ٧١].

٢- دخول الفاء على الخبر، ويكون دخولها كخروجها، وهو ما نقل عن الأخفش، قال ابن فارس: «واحتج له بقوله جل ثناؤه: ﴿فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [التوبة:٦٣] ونقل المرادي وابن هشام إنكار سيبويه لذلك وذكرا أن الفراء والأعلم الشنتمري وجماعة جوزوا زيادة الفاء في الخبر بشرط أن يكون الخبر أمرًا أو نهيًا. [الجنى الداني/ ٧١، ٧٢، المغني ١/ ١٤١].

٣- وذكر الرماني والمالقي ضربًا ثالثا لزيادة الفاء نقل عن بعض النحاة وهو خاصٌّ بفاء (ربَّ) التي يقع بعضها الخفض؛ نحو قول امرئ القيس [من الطويل]:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعٍ ... فألهيتها عن ذي تمائم محول

[ينظر الشاهد في ديوانه / ١٢، الجنى الداني / ٧٥، الخزانة ٢/ ٣٣٤، المغني / ١٤٥، شرح شواهده / ٤٠٢، الكتاب ١/ ٢٩٤].

والبصريون يضمرون رب وهي العاملة عند من جرَّ بالفاء، ويبدو من كلام المالقي إنكاره لهذه الفاء؛ قال: «وفي التحقيق هي في هذا الموضع راجعة إلى كونها واقعة في الجواب مفيدة للسببية أو عاطفة، ولوقوعها في مواضع الزيادة تأويل يخرجها عنه حيث وقعت؛ فلا ينبغي أن تجعل الزيادة معنى خاصًا بها للاحتمال الداخل في مواضع وقوعها؛ فينبغي أن تحمل على أحد الموضعين - يعني المذكورين هنا [الرصف/ ٣٨٧، حروف المعاني/ ٤٦، ٤٧].

وذكر ابن هشام أن المبرد هو الذي يجر بالفاء [المغني ١/ ١٣٩].

٤- وعد الفارسي والمازني وجماعة الفاء في نحو: خرجت فإذا الأسد. زائدة لازمة، وهذا واحدٌ من عدة=

فكقولك: أَمَّا المحسنُ فَمُعَانٌ [1]. معناه: معانٌ؛ قال ابن كلثوم [2] [من الوافر]:

أَبَـــا هِنْـــدٍ فَـــلاَ تَعْجَـــلْ عَلَيْنَـــا ... ... [3]

= توجيهات ذكرها المرادي وابن هشام [الجنى الداني / ٧٣ ، المغني ١/ ١٤٣] وقال ابن جني وغيره إنها عاطفة. وذهب الزجاج إلى أنها فاء الجزاء دخلت على حدِّ دخولها في جواب الشرط. تبقى الإشارة إلى الخلاف المذكور بين الأخفش وسيبويه الذي تواتر نقله بالقول بأن هناك من يرى أنه لا خلاف بينهما في هذه المسألة، كما صرح به علم الدين السخاوي بكلام طويل. [راجع المفضل شرح المفصل للسخاوي ١/ ٣٠١ مخطوط بدار الكتب تحت رقم ١١٧ نحو].

وذكر الهروي أن الفاء زائدة للتوكيد وبذلك تفقد طبيعة العطف وأطق ذلك في كل ما يحتاج إلى صلة ويتضمن ما تدخل عليه معنى الجزاء، وبذلك قال أبو عمر الجرمي وكثير من النحويين، وذكر الهروي أيضًا أن الفاء تزاد للتوكيد فيما لا يحتاج إلى صلة، ومنه قول الشاعر [من الكامل]:

لا تجزعـــي إن منفـــسا أهلكتـــه   فـــإذا هلكـــت فعنـــد ذلـــك فـــاجزعي

[البيت: قيل: لنمر بن تولب. وقيل: لحاتم الطائي. كما في الكتاب ١/ ٦٧، أمالي الشجري ١/ ٤٤، الخزانة ١/ ١٥٣، المقتضب ٢/ ٧٦ ، وراجع الأزهية/ ٢٤٦، ٢٤٧، ومقالا بعنوان: الزيادة في الأساليب العربية- مجلة البيان- العدد ٢٣٠ ص١٢، ١٣] والشاهد في الفاء الثانية.

(١) قوله: (أما المحسن فمعان): قلت: وقد سمى صاحب وجوه النصب هذه الفاء في نحو هذا المثال فاء العماد ، وهي الواقعة في جواب (أما) ، وذكر أنها تدخل في جواب أما ، وصلة ما الموصولة ، ويعني به أيضا كما يفهم من تمثيله -و الله أعلم - الفاء الداخلة على خبر المبتدأ المضمن معنى الشرط، وجعل منه قوله: الذي يأتي فله درهمان .[راجع وجوه النصب / ٢٤٦ ، ٢٩٦ ، والجمل المنسوبة / ٣١٠]. و(أما) حرف شرط وتفصيل ، ويرى سيبويه أنها تنوب عن (مهما يك من شيء بعد) ، ولا بد لجوابها من الفاء إلا إذا كان مسبوقا بقول محذوف . وأجاب الخليل عن سؤال سيبويه عن هذه الفاء في هذا المثال تحديدا فاستحسنه في الذي؛ لأنه جعل الخبر بمنزلة الجواب عن المبتدأ ، وجعل المبتدأ بمنزلة الموجب للثاني ، وأن إدخال هذه الفاء مفيد لمعنى السببية. [راجع الكتاب ١/ ٤٣٨، ٤٣٩ ، ٤٥٣].

(٢) هو عمرو بن كلثوم التغلبي ، من شعراء المعلقات السبع ، ولد ومات في الجاهلية ، [تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٢٣٤ ، طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥١]

(٣) الشاهد صدر بيت من معلقة عمرو بن كلثوم الشهيرة ، وتمامه:

.... وأنظرنا نخبِّرْك اليقينا

وقد دخلت الفاء صلة وتوكيدا ، ينظر الشاهد في [شرح القصائد السبع / ٣٧٩ ، شرح القصائد العشر / ٣٢٣].

[٤] وأمَّا فاءُ الجواب [1]:

فإنَّها تدخل [2]

---

(١) [٤- فاء الجواب]:

سمَّاها صاحب وجوه النصب الفاء التي تكون جوابًا للأشياء الستة [الجمل المنسوبة/ ٣١٢، وجوه النصب/ ٢٩٥] وسمَّاها الرماني الفاء الجوابية [حروف المعاني/ ٤٣] وهو مضمون كلام الثعالبي [سر العربية/ ٣٤٨] وسماها النضر بن شميل فاء الجزاء [البلغة/ ١٦٤] وقال المالقي: أن تكون جوابا لازمة للسببية. [الرصف/ ٣٧٩].

وهذه الفاء هي المشهورة عند النحاة بفاء السببية، وهي حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع الدلالة على السببية؛ قال المالقي: «...إلا أن المعنى الذي انفردت به في هذا الموضع الجوابية». وذهب أستاذي الدكتور/ محمد عامر إلى أنه لا فرق بين هذه الفاء وفاء الصرف، قلت: والذي يبدو لي أن هناك فرقًا بينهما، وفي ضوء كلام كل من الفراء والمالقي الذي تقدم في فاء الصرف يمكن أن نتبين أن «الجوابية» هي الفيصل الأظهر بين الفاءين حيث تفيده فاء الجواب ولا معنى له في فاء الصرف، و«السببية» معنى وجوده أقوى في فاء السببية (الجواب) منه في فاء الصرف، والفرق الثالث يكمن في إمكانية إعادة الحدث في فاء الجواب على هيئة الشرط؛ نحو: لا تهمل فترسب، فيقال: لا تهمل؛ إن تهمل ترسب. أما فاء الصرف فلا يصلح إعادة العامل في الأول على الثاني، والفرق الرابع أنه يمكن الرفع مع قصد الصرف؛ لأنه في الأصل نسقٌ كما نصَّ عليه الفراء، على حين لا يجوز الرفع مع إرادة السببية أو الجوابية؛ بل يجوز الرفع على القطع أو الاستئناف. [راجع معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤، ٢/ ٧٢، ١/ ٢٣٦، حروف المعاني/ ٤٤، ٣٨١، الرصف/ ٣٨١، الهمع ٤/ ١١٨-ط الكويت].

و فاء الجواب تشمل فاء السببية وفاء الاستئناف عند غيره، كما عند الرماني والمالقي والمرادي والمجاشعي [حروف المعاني/ ٤٣، الرصف/ ٣٧٩، شرح عيون الإعراب/ ٢٤٠] وجعل الزركشي من أقسام الفاء أن تكون لمجرد السببية والربط، ومنع كونها عاطفة؛ نحوقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر:١]. وأفرد حديثًا لفاء الجزاء [البرهان ٤/ ٢٩٨، ٢٩٩].

وفصل صاحب وجوه النصب بين فاء الاستئناف وبين فاء جواب المجازاة والفاء التي تكون جوابا للأشياء الستة [الجمل المنسوبة/ ٣١٢، ٣١٣، وجوه النصب/ ٢٩٥، ٢٩٦].

(٢) قوله: « تدخل جوابًا...»: وفيه أن المصنف ذكر ستة أشياء، ونقل الكنغراوي عن الكوفيين ستة أشياء [الموفي/ ١١٧] وقد نصَّ على أنها ستة أشياء صاحب وجوه النصب كما تقدم منذ قليل، وكذا عدَّها الرماني والثعالبي والبطليوسي ستة أشياء [الجمل المنسوبة/ ٣١٢، حروف المعاني/ ٤٣، سر العربية/ ٣٤٨، ٣٤٩، الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٦٢].

والخلاف في ذكر «العرض» عند البعض و«الدعاء» عند آخرين، أما ابن كيسان فقد جمع بينهما فصار عددها عنده سبعة أشياء. [الموفقي في النحو/ ١٠٨] وعدها الزجاجي سبعة أشياء، ورد=

جوابًا للأمرِ [1]، والنَّهْيِ [2]،

= البطليوسي عليه [حروف المعاني/ ٣٩] وعدها ابن هشام ثمانية أشياء: النفي والطلب، وجعل الطلب متضمنًا سبعة أشياء؛ قال: وقولنا: طلب يشمل الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام؛ فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية، وذكر المرادي النصب في جواب تسعة أشياء وهذه المسألة التي يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية ولكل منها نصيب من القول يخص...» [شرح شذور الذهب/ ٢٨٤، شرح المفصل ٩/ ٢، ٣، الجنى الداني / ٧٤] وأطلق بعضهم العدد، ونصُّوا على أنها تنصب في جواب غير الموجب؛ يعني جواب الطلب غير الخبر، كما عند الحريري. [شرح الملحة/ ٣١٢، وينظر الجنى الداني/ ٧٤ وما بعدها].

وذكر الهروي ثلاثة منها ولم يحدد عددها؛ بل قال: «وما أشبه ذلك» [الأزهية/ ٢٤١] وفيه دليلٌ على أن عددها فيه خلافٌ؛ يؤيده أن المالقي قد عد منها أحد عشر شيئًا، فأضاف على ما ذكره المصنف ما يأتي:

٧- العرض. ٨- التحضيض. ٩- فعل الشرط.

١٠- فعل الجزاء، ولم يذكر الموضع الحادي عشر. وتفصيلها كما يأتي كما رتبها المصنف.

(١) قوله: « للأمر»: ذكره الجمهور واتفقوا على النصب في جوابه، إلا ما نقله الفراء عن شيخه العلاء بن سيَّابة (وهو الذي علَّم معاذًا الهرَّاء وأصحابه كما ذكر الفراء) من أنه كان يقول: «لا أنصب بالفاء جوابًا للأمر» والمفهوم من كلام الفراء أنه يجوز النصب والإتباع. [المعاني ٢/ ٧٩] وإذا كان الأمر باللام فإنه يجوز فيما بعد الفاء ثلاثة أوجه:- ١- العطف على الفعل المجزوم باللام.

٢- الرفع على الاستئناف.

٣- النصب على الجواب؛ نحو: لتكرم محمدًا فيحسن إليك.

وإذا كان الأمر بغير اللام جاز فيما بعد الفاء وجهان: ١- الرفع على الاستئناف. ٢- النصب على الجواب. ويمتنع العطف عند البصريين؛ لأنه ليس له ما يعطف عليه، وذلك مثل: قم فأقوم، وأجازه المالقي قياسًا [الرصف/ ٣٨١]

وتمثيل المصنف بقوله «قم»: فيه أنه استوفى ما اشترطه النحاة في الأمر ليصح النصب في جوابه، وذلك أنه يجب فيه أمران؛ الأول: أن يكون بصيغة الطلب المحض، وهو الذي لا يدل عليه باسم فعل أو بالخبر المراد به الطلب؛ فلا يجوز نحو: حسبك حديثٌ فينام الناس، وأجازه الكسائي خلافًا للجمهور كما ذكره ابن هشام. الثاني: ألا يكون بلفظ اسم الفعل؛ فلا يجوز: صه فنكرمك. وأجازه الكسائي مطلقًا، وذهب ابن جني وابن عصفور إلى التفصيل؛ فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل؛ نحو: نزالِ فنحدثك، ومعناه في غير ذلك، واختاره ابن هشام واستصوبه. [شرح الشذور/ ٢٨٧، الرصف/ ٣٨٠، ٣٨١].

(٢) قوله: «النهي»: يجوز فيما بعد الفاء حينئذٍ الأوجه الجائزة في حالة الأمر باللام؛ العطف بالجزم والنصب على الجواب، والرفع على الاستئناف؛ نحو: لا تدن من الأسد فيأكلك، واستثنى ابن هشام النهي المنتقض بـ (إلا)؛ نحو: لا تضرب إلا عمرًا فيغضبُ، وأوجب الرفع [شرح=

والاستفهامِ[1]، والجحودِ[2]، والتمنّي[3]،

= الشذور/ ٢٨٨].

(١) قوله: «الاستفهام»: واشترط النحاة لجواز النصب بعد الفاء مع الاستفهام ألا يكون بأداةٍ تليها جملة اسمية خبرها جامد، فلا يجوز عندهم النصب في نحو: هل أخوك زيدٌ فأكرمه؟ ويستوي في الاستفهام أن يكون بالحرف أو بالاسم أو بالظرف. وإذا كان في الاستفهام فعلٌ مضارع مرفوع جاز فيها بعد الفاء الرفع إمَّا على العطف وإمَّا على الاستئناف، وجاز النصب على الجواب؛ نحو: هل يقومُ زيدٌ فأكرمه؟ وإذا كان فيه فعلٌ ماضٍ أو اسم مبتدأ جاز فيها بعد الفاء الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب، نحو: هل نجح زيدٌ فأكرمه؟ وهل زيدٌ قائمٌ فأكرمه؟ ولا يجوز العطف لعدم وجود ما يعطف عليه. [الرصف/ ٣٨١، ٣٨٢، شرح الشذور/ ٢٨٨ وما بعدها].

(٢) قوله: «الجحود»: في د: الجحد، والجحد هو النفي، والأول(الجحود) تعبير الكوفيين، والثاني(النفي) تعبير البصريين، وسيأتي تفصيله [راجع نحو القراء الكوفيين/ ٣٩٦، معاني الفراء ١/ ١٧٧].

ولهذه الفاء تفصيلٌ على النحو التالي: -

١- إذا كان قبلها جملة اسمية أو فعلية فعلها ماضٍ؛ جاز فيها بعد الفاء: الرفع على الاستئناف، والنصب على الجواب؛ نحو: ما زيدٌ قائم فنكرمه، ما قام زيدٌ فنكرمه.

٢- إذا كان قبلها جملة فعلية فعلها مضارع ففيه تفصيل:

أ- إذا كان الفعل مرفوعًا جاز فيها بعد الفاء الرفع إما على الاستئناف وإما على العطف، كما يجوز النصب على الجواب ومثل له المالقي بقولهم: ما تأتينا فتحدثنا، وغلَّط ابن هشام النصب في هذا المثال، لانتفاء الإتيان ووجود الحديث وهو مستحيل، والصواب أن نمثل له بنحو: ما تأتيني فأكرمك.

ب- إذا كان الفعل منصوبًا جاز فيها بعد الفاء وجهان: الرفع على الاستئناف فقط، والنصب على الجواب أو على العطف؛ نحو: لن تأتينا فتحدثنا.

ج- إذا كان الفعل مجزومًا جاز فيها بعد الفاء الرفع على الاستئناف، والجزم على العطف، والنصب على الجواب؛ نحو: لم تأتنا فتحدثنا.

(٣) قوله: «التمني»: وحكمه والقول فيه كالقول في الاستفهام وحكمه، فإذا وقعت الفاء بعد الجملة الاسمية والفعل الماضي جاز فيها بعدها الرفع والنصب على ما تقدم؛ نحو: ليت زيدًا عندك فأكرمه، وكذلك في وقوع المضارع قبلها فيجوز رفع ما بعدها على ما تقدم في الاستفهام والنصب على الجواب، واقتصر المصنف على التمني ولم يذكر الترجي متابعة للبصريين الذين لا يرون للترجي جوابًا منصوبًا ولذلك تأوّلوا قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر:٣٦].

و كذا ذكره ابن خالويه وأكده ابن الأنباري.[الحجة/ ٢٨٩، البيان ٢/ ٣٣١].

والدُّعَاءِ[1]؛ فتنصبُ الفعلَ المستقبلَ[2]؛

---

(١) قوله: «الدعاء»: والحكم في الدعاء كحكم الأمر في كونه باللام، فيجوز فيها بعد الفاء الأوجه الثلاثة، أو بغير اللام فيجوز الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب فقط على مذهب البصريين، ويجيز غيرهم الجزم أيضًا على العطف؛ لأن الفعل أصله عندهم الجزم على تقدير اللام. وكذا شرطه أن يكون الدعاء بالفعل؛ فلا يجوز النصب في نحو قولك: سقيا لك فيرويك الله. وهو ما عبر عنه في الموفي بقوله: «دعاء بلفظ الخبرية». [الموفي/ ١١٧، الرصف/ ٣٨٣، شرح الشذور/ ٢٩٠].

وذكر المالقي وابن هشام: العرض والتحضيض، والقول فيهما كالقول في الاستفهام، وزاد المالقي وقوعها (الفاء) بعد فعل الشرط أو بعد فعل الجزاء (وهو جواب الشرط) فأجاز في المضارع حينئذ مع فعل الشرط الجزم على العطف، والنصب على الجواب. وذكر ثلاثة أوجه لما وقع بعد الفاء الواقعة بعد الجزاء. [شرح الشذور / ٢٩٠، الرصف/ ٣٨٥ وما بعدها].

وقال المالقي: إن النصب في غير ذلك ضرورة فقط [الرصف/ ٣٧٩]، ومما ذكره النحاة أيضًا:

١- العرض، نحو: ألا تجلس فأكرمك.

٢- التحضيض؛ نحو: هلا تسرع فتلحق الركب.

٣- فعل الشرط؛ نحو: إن تقم فأحسن إليك تحمدني.

٤- جواب الشرط؛ نحو: إن تقم أحسن إليك فأعطيك درهمًا.

٥- الترجي؛ نحو: لعلك تذهب فأكرمك.

[الرصف/ ٣٧٩-٣٨٥، الجنى الداني/ ٧٣، شرح ابن عقيل ٤/ ٣٢١].

(٢)وقوله: «فتنصب الفعل المستقبل»: قلت: والمصنف يذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة، حيث يرون أن الفاء ناصبة بنفسها، وقد نصَّ الزجاجي على أنها تنصب بنفسها في جواب النهي، ونقل عن الخليل وسيبويه أن النصب بـ(أن) مضمرة، وصرَّح المالقي وابن هشام وغيرهما بأن النصب بـ(أن) مضمرة [الرصف/ ٣٨٠، شرح الشذور/ ٢٨٠].

وصرح صاحب وجوه النصب والثعالبي والكغراوي أن النصب بالفاء نفسها. [الجمل المنسوبة/ ٣١٢، سر العربية/ ٣٤٨، الموفي/ ١١٦، وجوه النصب/ ٢٩٥] وإليه ذهب أبو عمر الجرمي وصرَّح به ابن كيسان. [الموفقي في النحو/ ١٠٨] وذهب الرماني إلى أن النصب بإضمار (أن) وعلل ذلك بالحاجة إلى تكوين مصدر يعطف على مصدر الفعل الأول لمخالفته إياه؛ قال: «وذلك أن العطف إنما يحسن إذا كان الثاني موافقًا للأول» [حروف المعاني/ ٤٤].

ونصَّ الزجاجي على أن النصب لمخالفة الثاني للأول [الجمل للزجاجي/ ١٩٣، حروف المعاني/ ٣٩].

وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ذكرها الأنباري في الإنصاف.

[راجع الإنصاف/ المسألة٧٦، سر الصناعة ١/ ٢٧٢، البيان ١/ ١١٩، ١٢٠، معاني القرآن المنسوب=

كقولك: قُمْ فأقومَ ، و لا تعصِ [1] اللهَ فيعاقِبَك [2] ، هل عندك مالٌ فتعينَ؟ مالك [خيرٌ][3] فتتسعَ، ليت لنا مالًا فنحجَّ، اللهمَّ نَوِّرْ قلبي فأطيعَك .

[٥] وأما فاء الاستِئْنَافِ [4]:

فكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [5] [الضُّحى:٩] وكقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام:١٢٥].

= للزجاج ١/ ٨٣، الحجة/ ٢٨٩، المعاني للفراء١/ ٢٦، ٢٧].

(١) في د: لا تعصي ، وله وجه؛ حملا على الصحيح . وقد ورد عن بعض العرب . [ينظر: الحجة لابن خالويه / ١٩٨ ، شرح المفصل ١٠/ ١٠٤ ، الضرائر / ١٧٤ ، المقرب١/ ٥٠].

(٢) في ت: فيعافيك ، وهو خطأ .

(٣) سقط في د.

(٤) [٥- فاء الاستئناف]:

كذا ذكر المصنف فاء الاستئناف مستقلة، وبنحوه عند الهروي وصاحب وجوه النصب والسيوطي. [الجمل المنسوبة/ ٣١٢، وجوه النصب/ ٢٩٦، الأزهية/ ٢٤١، الإتقان ١/ ١٦٦]. وأدرج بعضهم فاء الاستئناف ضمن فاء النسق؛ كما عند المالقي[الرصف/ ٣٧٨].وجعلها بعضهم مع فاء الجواب؛ كما عند الرماني [معاني الحروف/ ٤٣] وذكر أنه يعني بها الشرط، وأكدَّ الفراء أن العرب قد تستأنف بالفاء كما تستأنف بالواو. [المعاني للفراء٢/ ٢٤١].

وذلك يعني أن ما بعد الفاء كلام منقطع عما قبلها، والجملة بعد فاء الاستئناف لا محل لها من الإعراب، وقد صرح به الفراء وغيره، من ذلك عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠] على قراءة الرفع جعل الفراء الرفع على الاستئناف، واستصوبه وفسرَّه بأن الكلام قد تم عند (كن)، ثم قال: فسيكون ما أراد الله. قال الفراء: وهو أحب الوجهين إلي» [المعاني ١/ ٧٥، وذلك فيما يخص آية سورة النحل السابقة، وكذا في الإتقان ١/ ١٦٦].

(٥) وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ﴾ الآية: واحتجاج المصنف بهذه الآية، قلت: وفي الآية فاءان؛ الداخلة على (أما) والداخلة على(لا) والأولى هي التي قصدها المصنف؛ لأنها استأنفت ما بعدها، أما الثانية فهي الواقعة في الجزاء، وليست مرادة للمصنف، ويؤيده أنه مثل بالآية الثانية ﴿فَمَن يُرِدِ﴾الآية.

[راجع البيان ٢/ ٥٢٠ ، وقد وهم المحققان في ط في تحديد الفاء وخطَّئا المصنف ، والحق أن المزني لم يقصد هذه الفاء ولم يشذ عن النحاة . [راجع الحروف للمزني/ ٦٧، ط دار الفرقان حاشية (٢١٣)].

[٦] وأما فاءُ الأصلِ [١]: فهي التي تكون فاءَ الفعلِ، أو عينَه، أو لامَه.

[٧] وأما فاءُ البدلِ [٢]: فهي التي تُبْدَلُ من غيرِها. ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [الضُّحى:٩].

* * *

(١) [٦- فاء الأصل]:

وبعضهم يسميها فاء السنخ، كما عند صاحب وجوه النصب [وجوه النصب/ ٢٩٧] وذلك نحو: فهم، نفع، عرف.

(٢) [٧- فاء البدل]:

تبدل الفاء من الثاء؛ نحو: ثومها وفومها، جدث وجدف [الإبدال/ ١٢٥، والحروف للرازي/ ٢٠٢، ٢١٢].

الكافات

[خَمْسٌ][1]

[١] كاف الصلة.

[٢] وكاف المخاطبة.

[٣] وكاف الأصل.

[٤] وكاف البدل.

[٥] وكاف الصفة.

تَفْسِيرُهُنَّ

[١] أما كاف الصلة [2]: فكقولك: زيدٌ كأحسنِ الناسِ؛ معناه: زيدٌ أحسنُ الناسِ،

---

(١) قوله: (خمس): كذا عند المزني خمس كافات، وقد ذكر ابن فارس خمس كافات [الصاحبي / ١١٤، ١١٥] وذكر الثعالبي ست كافات، وإذا لم نفرق بين كاف المخاطبة للمذكر وللمؤنث تصبح كافاته خمسا [سر العربية / ٣٤٩] وذكر ابن هشام ثمان كافات [المغني مع الأمير ١/ ١٧٤، المغني / ١٧٦ – تحقيق / محيي الدين].

و ذكر الزركشي ثلاث كافات [البرهان ٤ / ٣١٠] وعد السيوطي ثلاث كافات أيضًا، ولكنه نبه على الكاف الاسمية والكاف الحرفية فتكون كافاته خمسًا [الإتقان ١ / ١٦٩].

(٢) [١- **كاف الصلة**]:

تقدم بيان مفهوم الصلة، وأنه مصطلح كوفي يقابله عند البصريين الزيادة، وخلاف النحاة فيه. وقد ذكر هذه الكاف عدد من النحاة كالأخفش وابن فارس والثعالبي والنضر بن شميل والرماني والزجاجي والمالقي وابن هشام والزركشي والسيوطي وغيرهم. [معاني القرآن للأخفش/ ١٨٢، ٣٠٣، الصاحبي/ ١١٥، سر العربية/ ٣٤٩، البلغة/ ١٦٥، معاني الحروف/ ٤٨-٥٠، حروف المعاني/ ٤٠، الرصف/ ٢٠١، المغني ١/ ١٥٣، البرهان ٤/ ٣١٠، الإتقان ١/ ١٦٧، المعترك ٢/ ٢٤٣، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٦، الجنى الداني/ ٨٦، جواهر الأدب/ ٦٦].

وأكد المبرد أن معنى الكاف الزائدة التشبيه، كما أنها تدخل على مثل؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وراجع المقتضب ٤/ ١٤٠] وكذا عند الآمدي من الأصوليين [الإحكام ١/ ٦٣].

وذهب السيوطي إلى أنها تفيد التأكيد؛ قال: «وحمل عليه الأكثرون الآية» [المعترك ٢/ ٢٤٣، والإتقان ١/ ١٦٧].

=

ومنه قول رؤبة [1] [من الرجز]:

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ [2]

وهو نصُّ ما ذكره الزركشي ولعل السيوطي نقله عنه. [البرهان ٤/ ٣١٠].
وأكدَّ الرمَّاني زيادة الكاف في هذه الآية، وجعل القول بغير زيادتها كفرًا. [معاني الحروف/ ٤٨].
ونقل الزركشي والسيوطي عن ابن جني أن الكاف إنما زيدت لتوكيد نفي المثل، وعلله بأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا. [راجع البرهان ٤/ ٣١٠، المعترك ٢/ ٢٤٣، الإتقان ١/ ١٦٧].
كما نقلا مذاهب النحاة والأصوليين في زيادة الكاف في هذه الآية، ومضمونه أن منهم من أثبته لئلا يلزم إثبات المثل لله تعالى، وأن منهم من قدَّر زيادة كلمة (مثل).
وممن قال بعدم زيادتها من الأصوليين ابن فورك، وعدَّ الزركشي القول بزيادة الكاف الأشهر، ثم قال: «ولا خفاء أن القول بزيادة الحرف أسهل من القول بزيادة الاسم، وهو رأي النحاة، ونقل القول عن ابن جني والسيرافي وغيرهما أن الزائدة لا يبتدأ به. [البرهان ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥، ٤/ ٣١٠] ويبدو أن السيوطي لم يزد عن كلام الزركشي المذكور [المعترك ٢/ ٢٤٣، الإتقان ١/ ١٦٧].
ولا أدري لم لم يذكر المصنف رأيه في الآية، ولعله توقف في الآية نفسها؛ ولكنه أثبت أن الكاف تكون زائدة كما احتج له شعرًا ونثرًا.
وقد ذكر المالقي أن زيادتها تكون في ثلاثة مواضع:-
١- أن يكون دخولها كخروجها، وجعل منه الآية محل الخلاف، وأكدَّ أنها زائدة للتأكيد، لأن الكلام مستغن عنها.
٢- في كلمة (كذا) قال: (ذا) اسم إشارة في الأصل، والكاف زائدة إلا أنهما ركبتا تركيبًا واحدًا، وجعلتا كناية عن العدد.
٣- في كلمة (كأين) فهي عنده مركبة من الكاف و(أي) الاستفهامية، وبنحوه قال أبو حيان، وصرَّح بأن الكاف جارَّةٌ لـ (أي)، وذكر زيادتها في (كذا) أيضًا، وزاد زيادتها في (كأن)، وأكد أن الكاف في الأخيرة باقية على التشبيه على عكس سابقتيها (كذا وكأين)، حيث زال عنها معنى التشبيه، وبذلك احتج على زوال معنى التشبيه عن (كأين)، وهي عنده بسيطةٌ غير مركبة. [راجع الرصف/ ٢٠١، البحر المحيط ٤/ ١٣٨، وراجع مواضع أخرى لزيادتها في الصاحبي/ ١١٤، ١١٥] واقتصر ابن سيده على تحديدها بقوله: «وقد تكون الكاف زائدة في موضع لو سقطت فيه، لم يخلَّ سقوطها بمعنى» [المخصص ١/ ٤٩].

(١) هو: رؤبة بن العجاج، الشاعر الرجاز الفحل، والعجاج: هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر، ويكنى رؤبة بأبي الجحاف، قال ابن سلام:" وهو أكثر شعرا من أبيه، وقال بعضهم: هو أفصح من أبيه. ولا أحسب ذلك حقا "وعدَّه ابن سلام في الطبقة التاسعة مع أبيه – من فحول الإسلام. [تنظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٦١]

(٢) ينظر الشاهد في ديوانه/ ١٠٦، الإنصاف/ ٢٩٩، سر الصناعة ١/ ٢٩٢، معاني الحروف/ ٥٠، المقتضب ٤/ ٤١٨].

أراد: لواحقُ الأقرابِ فيها مُقَقٌ.

[٢] وأمَّا كاف الصفة [(١)]:

---

(١) [٢- كاف الصفة]:

قدمها المصنف في التفسير وكان حقها التأخير. وتقدم تفصيل المقصود بالصفة ومفهومها عند النحاة في باء الصفة في الباءات، وهي الكاف الجارَّة، وقد ذكر النحاة لهذه الكاف عددًا من المعاني منها:

١- التشبيه؛ ذكره النضر بن شميل باسم كاف التشبيه، وقال ابن فارس: «وتدخل في أول الاسم للتشبيه فتخفض الاسم...» وبنحوه عند الثعالبي والعكبري والسيوطي. [البلغة/ ١٦٥، الصاحبي/ ١١٤، سر العربية/ ٣٤٩، اللباب ٢/ ٢٩٥، الهمع ٤/ ١٩٤- ط الكويت] وذكرها آخرون كمعنى من معاني الكاف كالزجاجي والرماني والمالقي وابن هشام، وكما عند السيوطي وآخرين، وصرح المالقي بأن الكاف الجارة غير الزائدة لا تكون أبدًا إلا للتشبيه، وقال السيوطي: وهو أشهرها. [المغني ١/ ١٥١، الرصف/ ١٩٥، المعترك ٢/ ٢٤٣، الإتقان ١/ ١٦٧، الهمع ٤/ ١٩٤ -ط الكويت].

وتكون للتعليل؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة:١٥١] ذكره ابن هشام [المغني ١/ ١٥١] وكذا نقل معناه الزركشي والسيوطي عن الأخفش [البرهان ٤/ ٣١٠، المعترك ٢/ ٢٤٣، الإتقان ١/ ١٦٧].

٣- التوكيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة:٢٥٩] ذكره الزركشي [البرهان ٤/ ٣١٠] وصرَّح بعضهم بأن التوكيد من معاني الزائدة؛ كما عند ابن هشام [المغني ١/ ١٥٣].

٤- تكون بمعنى (على): ذكره ابن جني، واحتج له بقول العرب: كخير. والمعنى: على خير. ونقل عن الأخفش أيضًا أنه يجوز أن تكون في هذا المثال بمعنى الباء؛ أي: بخير، واستدل الأخفش عليه بقولهم: كن كما أنت. أي: كن على الفعل الذي هو أنت عليه. وذكره الهروي عن الأخفش أيضًا نقلا عن كتابه «المسائل» عند قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ [هود:١١٢] أنه يرى أنها بمعنى (على) لقوله: على ما أمرت. ونقل الهروي احتجاج الأخفش بقوله: دعه كما هو. [سر صناعة الإعراب ١/ ٣١٨، الأزهية/ ٣٠٢].

ونسب إلى ابن مالك أنه نقل عن الفراء أنه حكى عن العرب قولهم: كخير. في جواب (كيف أصبحت؟) وعزاه المالقي إلى العجاج، ورأى المالقي أنه شاذ لا يعول عليه، كما تأول أمثلة الأخفش على حذف الصفة وإقامة الموصوف مكانها، وبذلك يرفض المالقي خروج الكاف عن التشبيه، وتابعه المرادي [الرصف/ ٢٠٠، ٢٠١، الجنى الداني/ ٨٤، ٨٦].

وذكر الإربلي هذا المعنى للكاف معتمدًا على كلام المالقي والمرادي فيما حكي عن الأخفش [جواهر الأدب/ ٦٣-٦٨].

ونسب ابن هشام هذا المعنى للكاف إلى الأخفش والكوفيين، وأكد أن الكاف تكون بمعنى (على) وبمعنى (الباء)، وفصل القول بين من أثبت هذا المعنى ومن نفاه وتأويلاتهم بنحو ما ذكره المالقي=

[فهي][1] أخوك كزيدٍ، سَيْرُكَ كالبرقِ؛ تذهب بذلك مذهب (مثل)[2].

= والمرادي والإربلي. [المغني ١/ ١٥٢].

أما السيوطي فلم يذكر هذا المعنى (الاستعلاء، بمعنى على) في إتقانه ولا في المعترك، وإنما ذكره في الهمع وعزاه إلى الأخفش والكوفيين وذكر ما سبق من استدلالهم بقول العرب: كخير. [الهمع ٤/ ١٩٥- ط الكويت].

٥- المبادرة: نسبه ابن هشام إلى ابن الخباز في النهاية، وأبي سعيد السيرافي وغيرهما في نحو: سلِّم كما تدخل وصلِّ كما يدخل الوقت. لاتصالها بها، واستغربه ابن هشام، وبنحوه قال السيوطي وأكده نقلا عن ابن هشام. [المغني ١/ ١٥٣، الهمع ٢/ ٣٠ -ط دار البحوث].

(١) سقط في ت .

(٢)وقوله: «تذهب بذلك مذهب مثل»: وقد صرح به الفراء وفصل القول فيه، وأكد أن العرب تجعل الكاف مكان مثل، كما أنها تجمع بينهما؛ ولذلك فهو يرى أن معناهما واحد. [المعاني للفراء٣/ ٨٥]. ومعنى كلام المصنف أنه يجيز اسمية الكاف، وهي مسألة خلافية بين النحاة، فسيبويه يذهب إلى أن الكاف حرف جرٍّ يفيد التشبيه، فإذا جاءت للتشبيه فهي حرف جر ليس غير، كما أجاز سيبويه أن تكون بمعنى مثل في قول خطام بن نصر المجاشعي [من الرجز]:

وصالياتٍ ككما يؤثفين

[ونسبه بعضهم إلى هميان بن قحافة، ينظر: أدب الكاتب/ ٥٣٥، ٦٣١، الأصول ١/ ٥٣٤،الجنى الداني/ ٨١، ٩٠، الخزانة ١/ ٣٦٧، والخصائص ٢/ ٣٦٨، سر الصناعة ١/ ١٣٥، ٣٠٠، المحتسب ١/ ١٨٦، المقتضب ٢/ ٩٧، ٤/ ١٤٠، ٣٥٠، المنصف ١/ ١٩٢، ٢/ ١٨٤، ٣/ ٨٢].

والصاليات: الأثافي الثلاث، ويؤثفين، بالهمز: شاذٌّ، والأصل: يثفين، والمذكور على الأصل المهجور وذلك للضرورة. والشاهد أن الكاف الأولى حرف، والثانية اسم بمعنى (مثل).

قال سيبويه: «ومعنى الكاف معنى مثل، وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا...» وأكدَّ الأعلم الشنتمري أن الشاعر أدخل الكاف على الكاف؛ لأنه ذهب بالثانية مذهب مثل؛ لأنها بمعناها. [الكتاب ١/ ٣٩٢، ٢/ ٣٠٤، وتحصيل عين الذهب بحاشية الكتاب ١/ ١٣ - ط بولاق].

وكذلك تواتر الفعل عن سيبويه والبصريين أن الكاف حرف لا اسم، فذكره المبرد وذكر أن الكاف حرف تشبيه، وأنها تكون بمعنى مثل في الضرورة. [المقتضب ١/ ٣٩، ٤/ ١٤٠، ١٤١] وكذا ذكر ابن السراج وابن يعيش والمالقي والمرادي وابن هشام أنها حرفٌ عند سيبويه والبصريين، وأكده ابن جني ومن تابعه، وأشار إلى أنها أصلٌ لا بدلٌ ولا زائد. [الأصول ١/ ٥٣٣، شرح المفصل ٨/ ٤٢، الرصف/ ١٩٧، الجنى الداني/ ٧٨، المغني ١/ ١٥٤، سر الصناعة ١/ ١٣٥].

وقد فصَّل ابن هشام هذه المسألة؛ فكما نقل مؤكدا حرفية الكاف عند سيبويه وأنها بمعنى مثل ولا تكون اسما إلا في الضرورة، فقد نقل أيضًا جواز كونها اسمًا في الاختيار عن كل من الفارسي والأخفش=

= [المغني ١/ ١٥٤، وراجع الجنى الداني/ ٧٩] ونقله ابن جني عن حذاق أصحابه كما قال في [سر الصناعة ١/ ٢٨٠].

أما الرماني فالكاف عنده تكون اسمًا وحرفًا، ولكلٍّ حالات ستأتي بعد قليل.

وقد ذهب ابن مضاء إلى أن الكاف اسم أبدًا لأنها بمعنى مثل؛ كذا نقله المرادي [الجنى الداني/ ٧٨، وراجع معاني الحروف/ ٤٧ وما بعدها] وذكر السيوطي: الكاف تكون اسمية مرادفة كمثل. [الهمع ٤/ ١٩٧ ط الكويت]. أما الذين جوزوا اسمية الكاف فقد اعتمدوا على أنها بمعنى مثل. قالوا: وما معناه اسم فهو اسم، واحتجوا بوقوع الكاف فاعلا؛ كما في قول امرئ القيس [من الطويل]:

وإنك لم يفخر عليك كفاخر ضعيفٍ ولم يغلبك مثل مغلب

[ديوانه/ ٤٤، الرصف/ ١٩٦، المزهر ٢/ ٤٨٧]. ومثل له الرماني بقول الأعشى [من البسيط]:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيها الزيتُ والفُتُلُ

[معاني الحروف/ ٤٧، ديوان الأعشى/ ٦٣ وبرواية أخرى في الجنى الداني/ ٨٢، الخزانة٤/ ٢٦٣].

واحتجوا بوقوعها مجرورة كما في قول ابن غادية السلمي [من الوافر]:

وزعت بكالهراوة أعوجي إذا جرت الرياح جرى وثابا

[أدب الكاتب/ ٣٩٣، المقرب ١/ ١٩٦، الرصف/ ١٩٦، معاني الفراء ٣/ ٨٥] قالوا: والفاعلية والجر لا يكونان إلا في الأسماء؛ إذن فهي عند هؤلاء اسمٌ على الأصل حتى يقوم على حرفيتها دليل.

وذهب الآخرون إلى القول بحرفيتها على الأصل حتى يقوم على اسميتها دليل؛ واعتمدوا على كونها على حرف واحد؛ قالوا: «وذلك شأن الحروف كالباء والفاء... إلخ.»

وفصَّل فريق ثالث من المتأخرين على النحو التالي:

أ- إذا كانت الكاف معمولة فهي اسم ، وذلك في مواضع منها:

١ - أن تكون فاعلا.

٢ - أن تكون مجرورةً، وأمثلتها مرت منذ قليل.

٣ - أن تكون مضافًا إليه؛ نحو قول الشاعر [من الخفيف]:

تيَّمَ القلبَ حبٌّ كالبدر لا بل فاق حسنا من تيم القلب حبا

[الجنى الداني/ ٨٢ ، الخزانة٤/ ٢٦٣ ، الدرر اللوامع ٢/ ٢٨ ، الهمع ٢/ ٣١ ، الفراء: جمع فرا ، وهو الحمار الوحشي ، الصرار: طوير يصيح بالليل]

٤ - أن تكون مبتدأ؛ نحو قول الشاعر [من الخفيف]:

أبدًا كالفِراء فوق ذراها حين يطوي المسامع الصرَّار

[ورد البيت بلا نسبة ، كما في الجنى الداني/ ٨٣،شرح ابن الناظم/ ١٤٤ ، شواهد العيني ٣/ ٢٩٢ ، المقاصد النحوية ٣/ ٢٩٢]

٥ - أن تكون اسمًا لكان؛ نحو قول جميل [من الكامل]: =

[٣] وأمّا كاف المخاطبة [1]:

= لو كان في صدري كقدر قلامة فضلا وصلتك أو أتتك رسائلي

[ينظر ديوان جميل / ١٧٩،الخصائص٢/ ٤١٦ ، الهمع ٤/ ١٩٨].

٦- أن تكون مفعولا به، نحو قول النابغة الذبياني [من البسيط]:

لا يبرمون إذا ما الأفق جلله برْدُ الشتاء من الإمحال كالأدم

[ينظر ديوانه/ ١٠٧، الجنى الداني/ ٨٣ ، الدرر اللوامع ٢/ ٢٩ ، الهمع٢/ ٣١].

٧- أن تكون حالا؛ نحو قولهم: مررت بزيد كالأسد. أما المانعون فقد تأولوا كل هذه الشواهد على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

ب- الحالات التي تتعين فيها الحرفية منها:-

١- إذا وقعت زائدة؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] وأكده المالقي والمرادي. [الرصف/ ١٩٧، الجنى الداني/ ٧٨-٨٤].

٢- إذا وقعت صلة لموصول ما عدا (أي) قال المالقي معللا ذلك: «لأن الزيادة لا تكون إلا في الحروف؛ نحو: مررت بالذي كزيد. ذكره الرماني [معاني الحروف/ ٤٩].

٣- أن تكون أولى كافين؛ نحو قول المجاشعي المتقدم [من الرجز]:

وصاليات ككما يؤثفين

ج- وهناك حالات يجوز فيها أن تكون اسمية كما يجوز أن تكون حرفية، وهي في غير ما سبق، واختار المالقي كونها حرفًا حتى يقوم دليل قطعي على اسميتها، نحو كونها فاعلة أو مجرورة، ونسب المرادي إلى الجزولي وابن مالك القول بحرفيتها. [الرصف/ ١٩٧، الجنى/ ٧٨-٨٤].

وأكد المرادي أنها حرف تجر الظاهر وتختص به، وتفيد التشبيه في المفردات [الجنى الداني/ ٧٨]. وذكر ابن هشام أنها تكون حرفًا واسما، وفصل القول في ذلك، ونقل أقوال العلماء، وتقدم جانبٌ من ذلك [المغني ١/ ١٥٤-١٥٥].

ونفى البغدادي اسمية الكاف الثانية المشار إليها في (ككما)، وأكدَّ أنها مؤكدة للأولى، وقاس ذلك على اجتماع اللامين، ونقل عن ابن السيد البطليوسي أن الكاف الأولى زائدة والثانية أجريت مجرى الأسماء بدخول الجار عليها. [الخزانة ٢/ ٣١٣، ٢/ ٣١٥ - ٣١٦ -ط دار الكاتب العربي-تحقيق هارون- ١٩٦٧م].

(١) **[٣- كاف المخاطبة]:**

كذا سماها المصنف كاف المخاطبة، وظاهر صنعه أنه قد خلط بين كاف الضمير والكاف التي هي حرف خطاب، وهما منفصلان، قال ابن جني: «وأما الكاف غير الجارة فهي على ضربين؛ أحدهما اسمٌ، والآخر حرفٌ؛ فأما الاسم فكاف المذكر والمؤنث المخاطبين، فكاف المذكر مفتوحة وكاف المؤنث مكسورة؛ نحو: ضربتك يا رجل، وضربتك يا امرأة؛ فهذه اسمٌ بدلالة دخول حرف الجر عليها؛=

= نحو: مررت بك وبك، وعجبت منك ومنك، وأما الكاف التي هي حرف فالتي تأتي للخطاب مجردة من الاسمية؛ وذلك نحو كاف (ذلك وذاك). [سر الصناعة ١/ ٣٠٧].

والكاف الحرفية تلحقها ميم التثنية وألفها وميم الجمع وواوها ونون جماعة الإناث؛ كما يفصل بكاف الضمير؛ قال المالقي: «وهي أبدا تكون بعد الكلمة أو بعد ضمير الفاعل الضمير المتصل» [الرصف/ ٢٠٦].

وتدخل كاف الخطاب (التي هي حرف) في مواضع منها:

١- أسماء الإشارة كلها، نحو: (ذلك، ذاك) تلك، ذانك...إلخ، وتلحقها ميم التثنية (ميم العماد عند المصنف) وألفها، وميم الجمع وواوها ونون جماعة الإناث، نحو: ذاكما، ذاكم وذاكنَّ. [الجنى الداني/ ٩١ ، جواهر الأدب/ ٦٣، الرصف/ ٢٠٦، ٢٠٧].

٢- ضمير النصب المنفصل (إياك) على مذهب سيبويه واختاره ابن جني ، وتقدم تفصيل الخلاف فيها في ألف عماد كناية المنصوب.

٣- الكاف في (أرأيتك) التي بمعنى أخبرني، وفيها خلاف ذكره المالقي والمرادي وابن هشام والسيوطي. [الرصف/ ٢٠٦، ٢٠٧،الجنى الداني/ ٩٢ ، ٩٣ ، المغني ١/ ١٥٥، ١٥٦، المعترك ٢/ ٢٤٤، الإتقان ١/ ١٦٨].

٤- بعض أسماء الأفعال؛ نحو: حيهلك ورويدك وهاك.

٥- في بعض الأفعال؛ نحو: أبصرك زيدًا ونعمك الرجل... وذلك قليل.

٦- تدخل في الحرفين (بلى، وكلا) وهو قليل.

٧- حسبتك، أشار المرادي والإربلي إلى إلحاق الكاف في (حسبتك). [الجنى الداني/ ٩٤، جواهر الأدب/ ٦٤].

وكاف الخطاب حرفٌ لا موضع له من الإعراب، وعُلِّل ذلك بأنها ليست صيغة ضمير مرفوع؛ بل ضمير منصوب، والنصب لا حظ له فيها بعد أسماء الإشارة؛ لأنها ليست عوامل في المفعول به، ولا بعد (ها) – اسم فعل – لأن مفعولها يأتي بعد ذلك؛ نحو: هاك الكتاب فاقرأه، ولا تحتاج (ها) إلى مفعولين، ولا يصح الخفض بعد أسماء الإشارة بالإضافة؛ لأنها معارف بالإشارة؛ فبطل العمل جملة؛ فلم يكن لها محل من الإعراب فهي حرفٌ؛ كذا أفاده غير واحد من النحاة [الرصف/ ٢٠٦، ٢٠٧، الجنى الداني / ٩٢ ، المغني ١/ ١٥٥، ١٥٦، التخمير ٤/ ١٣٥، شرح ابن يعيش ٨/ ١٢٦، ١٢٧].

أما أن المصنف قد مثل لكاف الضمير تحت اسم كاف الخطاب؛ فلعل ذلك مراعاة لاشتمال الكاف الاسمية على معنى المخاطبة – مصدرًا – وكذا الكاف الحرفية، ولم يراع الاسمية أو الحرفية فيهما، واحتمال آخر أنه وهمٌ منه رحمه الله، والأول أرجح عندي، يؤيد هذا الفهم أن بعضهم يطلق كاف الخطاب ويمثل لها بكاف الضمير؛ كما عند النضر بن شميل. [البلغة/ ١٦٦] .

والذي يبدو لي أن المصنف لا يفرق بين الكاف الاسمية والحرفية باعتبارهما معًا كاف مخاطبة (مصدرًا لخاطب) كما يفهم من هذا الموضع. أو باعتبارهما معًا اسمين (ضميرين) يؤيده تأكيده بعد ذلك في=

فهو [1] مفتوح في خطاب المذكر، مكسور في خطاب المؤنث؛ نحو: أكرمتكَ للمذكر، وللمؤنث: أكرمتكِ.

[٤] وأمَّا كاف الأصل: فهي التي تكون فاء [2] الفعل أو عينه أو لام.

[٥] وأمَّا كاف البدل [3]: فإنها تبدل من القاف، ومن الحاء، ومن اللام.

* * *

= ميم العماد أن الميم تدخل عمادًا في تثنية المكاني (يعني الضمائر وأسماء الإشارة، ومثاله لها: أنتما، وذلكما وتلكما.

كما أن المصنف قد عبَّر بمصدر (المخاطبة) ولو أراد الحرفية منها فقط أو الاسمية فقط لأفرد كلًّا منهما بتسمية مستقلة، والله أعلم.

(١) كذا في النسختين، والأصوب (فهي) والمثبت على تقدير: اللفظ.

(٢) في ت: كاف، وهو خطأ، ولعله وهم من الناسخ.

(٣) **[٥- كاف البدل]:**

وبيان ما ذكره المصنف - رحمه الله - أنها تبدل من القاف؛ نحو: دقمه ودكمه، وقشط وكشط.

وتبدل من التاء؛ نحو: طالما عصيكًا، والأصل: عصيت [الحروف للرازي/ ٢١٢]. وتبدل من الجيم؛ نحو: سهجه وسهكه، زمجي وزمكي.

ومن الخاء؛ نحو ما حكاه الفراء عن امرأة من بني أسد أنها قالت في كلامها: جاءنا سكران ملتكا. وهي تعني: ملتخا؛ أي: يابسًا من السكر. [الإبدال لابن السكيت/ ١١٣، ١١٨، ١٤٦، الحروف للرازي/ ٢١٢].

اللاَّمَاتُ

[ثَلاَثُونَ] (١)

---

(١) قوله: (ثلاثون): قلت: وقد ذكر في العد اثنتين وثلاثين لامًا، ولم يفسر لام النهي، ولا لام الصيرورة، فحقيقة ما ذكره اثنتان وثلاثون لاما عند التحقيق ، كما أن آخر اللامات التي عدها - لام المآل- كذلك هي أقرب في الرسم في (ت) على حين أنها في (ط) لام الملك، وأرى أن الصواب لام المآل، نظراً إلى أنه ذكر لام الملك مرادفة للام الإضافة، كما أن لام الملك تسمية أخرى للام الصيرورة خاصة، وأنه قال: لام الصيرورة، وقيل: لام الملك. وسيأتي بيانه فيما بعد .

إذن فمجمل ما ذكره المزني اثنتان وثلاثون لاماً عند التحقيق، وليس ثلاثين كما ذكر، إلا إذا قلنا: إنه أسقط لامي النهي والصيرورة عن عمد. وذلك محتمل أيضا، وإن كان بعيدا .

والحق أن عدد اللامات كان مثار خلاف بين مصنفي الحروف، وقد ذكرت في قسم الموازنات طرفاً من هذا الحديث، وهنا مزيد بيان:

وقد اختلف عدد اللامات من مصنف إلى آخر تبعا لأساس التصنيف، ووجهة النظر الشخصية، وطريقة التعريف على ما بيناه مرارا؛ كما في مبحث الموازنات وكما سيأتي هنا مزيد بيان له . وقد أكد بعض النحاة هذه المسألة؛ فيقول ابن يعيش مبينا اهتمام النحاة بحرف اللام، واختلافهم في عدد فروع اللامات: " اللام من حروف المعاني، وهي كثيرة الاستعمال متشعبة المواقع، وقد أكثر العلماء الكلام عليها، وأفرد بعضهم لها كتبا تختص بها، فمنهم من بسط حتى تداخلت أقسامها، ومنهم من أوجز حتى نقص، ونحن نقتصر في هذا الكتاب (يعني شرح المفصل) على شرح ما ذكره المصنف وإن لم تكن القسمة حاصرة " وقال المرادي بنحوه .[شرح المفصل ٩ / ١٧، الجنى الداني/ ٩٥] .

والأمر كما قال ابن يعيش من حيث عناية العلماء بحرف اللام، وكذا في تباين لاماتهم، وهنا يجب التنبيه إلى أساس التصنيف الذي أثر في عدد اللامات، فمثلا ذكر الهروي في الأزهية ست لامات فقط، والسبب أنه اقتصر على لام الإضافة التي تقع موقع غيرها، على حين نجد في لاماته خمسة وثلاثين لاما وليس أربعة وثلاثين كما هو مشهور؛ لأن العّد الأخير يغفل اللام الأصلية، وذلك لأنه درس اللامات كحرف معنى وذكر اللام التي هي حرف مبنى.

ونجد لامات ابن فارس في كتابه اللامات تختلف عن لاماته في الصاحبي، وذلك لأن المصنَّف المختص باللامات إنما صنف للامات القرآن الكريم فقط وفيه اثنتا عشرة لاما وعده لها في كتاب الصاحبي غير محدد، وفيه حوالي ثمان عشرة لاما، وعد النحاس في لاماته سبع عشرة لاما، وفي اللامات المنسوبة للخليل ذكر أنها إحدى وأربعون لاما [لامات الخليل نقلها الدكتور محمد عامر في المصنفات النحوية/ ٢٦، وراجع الكنز المدفون للسيوطي / ٢٢٧]. وذكر الزجاجي إحدى وثلاثين لاما، وبلغ عدد اللامات عند ابن هشام خمسا وثلاثين لاما، أما المرادي فقد عد أربعا وأربعين لاما، وذكر صاحب وجوه النصب ثلاثا وثلاثين لاما على حين صرح بأن عددها ثلاثون لاما. =

[١] لام الإضافة.

[٢] ولام الأمر.

[٣] ولام النهي[(١)].

[٤] ولام التعجب.

[٥] ولام كي.

[٦] ولام الجحود.

[٧] ولام الاستغاثة.

[٨] ولام جواب إنَّ.

[٩] ولام جواب لولا.

[١٠] ولام القسم.

[١١] [ولام جواب القسم][(٢)].

[١٢] ولام جواب إذًا.

= وقد أوجز بعض النحاة، كما نجد عند الرماني، حيث ذكر اثنتي عشرة لاما، وأورد الثعالبي أربع عشرة لاما، واقتصر الزمخشري على ذكر ثمان لامات، وعد الرازي ست لامات .

وكما تقدم أن السبب في اختلافاتهم في العدد أساس التصنيف ومادته وكذا أساس التقسيم، فبعضهم يعتني بحروف المعاني والمباني معا، واقتصر بعضهم على حروف المعاني فقط، واقتصر آخرون على لامات القرآن الكريم، بل إن بعضهم اعتنى بنوع واحد من اللامات كما رأينا عند الهروي في الأزهية، أي: اللام الجارة فقط. وتقدم ذلك بالتفصيل في قسم الموازنة بين هذه اللامات ولامات المزني.[راجع على الترتيب:الأزهية/ ٢٩٨، لامات الهروي/ ٢٩، لامات ابن فارس / ٧٧١، الصاحبي / ١١٣-١٢٠، لامات النحاس / ١٤٥-١٥٠، لامات الزجاجي / ٣، المغني ١/ ١٧٥ وما بعدها، الجنى الداني / ٩٦، البرهان ٤/ ٣٣٩، وجوه النصب / ٢٢٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٧، معاني الرماني/ ١٤٢، التخمير للخوارزمي ٤/ ١٦٥، سر العربية / ٣٤٩، الحروف/ ٢١٣] .

(١) سقط في ت.

(٢) سقط في د، ط، وقد أدى سقوطها إلى محاولة التوفيق بين ما ذكره في العد، وما ذكره في التفسير بما لا حاجة إليه .

[١٣] ولام التأكيد.

[١٤] ولام الخلف عن حروف الصفات.

[١٥] ولام الابتداء.

[١٦] ولام المدح.

[١٧] ولام التعريف.

[١٨] ولام بمعنى الفاء.

[١٩] ولام [الكناية][١] عن هاء الكناية.

[٢٠] ولام بمعنى أنْ.

[٢١] ولام الصلة.

[٢٢] ولام الفعل.

[٢٣] ولام بمعنى إلا.

[٢٤] ولام التبعيد.

[٢٥] ولام الزائد [٢].

[٢٦] ولام التعدي.

[٢٧] ولام التبجيل.

[٢٨] ولام الإضمار.

[٢٩] ولام النقل.

[٣٠] ولام الأصل.

[٣١] ولام البدل.

[٣٢] ولام الصيرورة [٣]،

---

(١) سقط في ت .

(٢) كذا في ت، د، وكذا سيذكرها في التفسير، ويعني اللام الزائدة .

(٣) في ت، د: الضرورة، وهو تصحيف. لم يفسر المصنف هذه اللام، وسأحاول بيانها هنا في ترتيبها .

وقيل: لام المآل][1].

---

(١) [٣٢- لام الصيرورة]:
قلت: وهذا موضعها في العدِّ، ولم يفسرها، وفيما يلي بيانها:كذا ذكر المصنف (لام الصيرورة) وتسمى أيضًا لام العاقبة، كما عند ابن فارس والثعالبي وابن الجوزي، والهروي والرماني والزجاجي والمالقي وغيرهم. [الصاحبي/ ١١٩، اللامات لابن فارس/ ٧٧٩، سر العربية/ ٣٥١، منتخب قرة العيون/ ٢١٢، لامات الهروي/ ١٣٥، معاني الحروف/ ١٤٢، اللامات للزجاجي/ ١٢٥، الرصف/ ٢٢٠].
وذكر بعضهم «لام الصيرورة» وذكر أنها تسمى لام العاقبة؛ كما عند المرادي وابن هشام والزركشي والسيوطي وغيرهم. [الجنى الداني/ ١٢١، المغني ١/ ٢١٤ - تحقيق محيي الدين، البرهان ٤/ ٣٤٦، المعترك ٢/ ٢٨٥]
كما سماها الخليل: لام الغاية، وسمّاها الزمخشري: لام العلة، أو: لام التعليل المجازي. وعند أبي حيان أنها للتعليل الحقيقي ونقله الزركشي، ونص عليه السيوطي في المعترك . [المصنفات النحوية / ٢٦، البرهان ٤/ ٣٤٦، البحر المحيط ٧/ ١٠٥، المعترك ٢/ ٢٨٥].
وبعضهم يسميها: لام المآل؛ كما ذكر ابن هشام والمرادي وغيرهما، وكذا عدَّها القاضي عبد الجبار [تنزيه القرآن/ ٣٠٨].
وتذكر لنا مصنفات الحروف أن لام العاقبة تسمية بصرية، وأن (لام الصيرورة) تسمية كوفية، وكل ما تقدم من تسميات يدور حول المعنى نفسه وحول شواهد معينة تتفق جميعها في أنها تدل على أن ما بعدها نتيجة غير مقصودة لما قبلها؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص:٨]. وسيأتي تفصيله بعد قليل.
أمَّا القول بأن هذه اللام للعاقبة، فقد أسنده بعضهم إلى الكوفيين والأخفش وابن مالك؛ كما ذكره المرادي في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص:٨] والمفهوم من كلام الهروي أنه مذهب الأخفش وقطرب في قوله تعالى: ﴿لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾ [يونس:٨٨] وصرح به الزركشي. [راجع الجنى الداني/ ١٢١، لامات الهروي/ ١٣٨، البرهان ٤/ ٣٤٨].
وذكر ابن هشام أن البصريين ومن تابعهم قد أنكروا لام العاقبة، ونقل عن الزمخشري أنها لام العلة، وأن التعليل فيها واردٌ على سبيل المجاز. [المغني ١/ ٢١٤] وقد ذكر في التوضيح لام الصيرورة، وذكر الأزهري في تصريحه أنها تسمى لام العاقبة ولام المآل، وبيَّن العليمي أنَّ من منع الصيرورة في اللام ردَّها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه. [راجع التصريح بمضمون التوضيح مع حاشية العليمي على التصريح٢ / ٢٣٥].
وحكى ابن قتيبة عن بعضهم أن علامتها أن يجوز تقدير الفاء موضعها، كذا ذكره الزركشي، وقال: «وهو يقتضى أنها لام التعليل؛ لكن الفرق بينها وبين لام التعليل أن لام التعليل تدخل على ما هو غرضٌ لفاعل الفعل ويكون مرتبًا على الفعل، وليس في لام الصيرورة إلا الترتب فقط»=

=[البرهان٤/ ٣٤٦]، وذكر النحاس لام الفاء وشواهدها، وأجاز أن تكون بمعنى (حتى)، وذكر صاحب وجوه النصب اللام التي في معنى الفاء، وشواهدها، ثم أكدَّ أن هذه اللامات (في الشواهد) تعرف بلام الصيرورة والعاقبة. [لامات النحاس/ ١٤٨، وجوه النصب / ٢٣٤] وجعل ابن فارس معنى لام العاقبة معنى(حتى)[اللامات لابن فارس/ ٧٧٩].

وأكدَّ الهروي أنها شبيهة بلام كي وليست بها، وعدَّها ابن عصفور (لام كي) [لامات الهروي/ ١٣٥، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥١٥] .و كذا عدها الفراء في بعض شواهدها .[المعاني للفراء١/ ٤٧٧].

وذهب الزجاجي إلى أن هذه اللام حقيقتها ملتبسة بلام المفعول لأجله، ولكنها ليست بها، ومثَّل لها بقوله: أعددت الخشبة ليميل الحائط فأدعمه بها. قال: «وأنت لم تعدَّ الخشبة إرادة ميل الحائط، ولا أعددتها للميل؛ لأنه ليس من بغيتك وإرادتك... ولكن أعددتها خوفًا من أن يميل الحائط فتدعمه بها» وأكد أنها دالة على العاقبة، وبنحوه مثَّل الهروي، إلا أنه عدَّها في المثال لام العاقبة. [لامات الزجاجي/ ١٢٥، لامات الهروي/ ١٣٨].

ولقد كانت شواهد هذه اللام مثار جدل عند النحاة والمفسرين، فأنكر البصريون ومن تابعهم أن تكون اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص:٨] للعاقبة، فقال الزمخشري: «والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها واردٌ على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لَمَّا كان نتيجة التقاطهم له وثمرته؛ شُبِّه بالدَّاعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله... فاللام مستعارةٌ لما يشبه التعليل». [الكشاف ٢/ ٣٣، المغني ١/ ٢١٤- تحقيق محيي الدين، البرهان ٤/ ٣٤٧].

ونقل الزركشي عن ابن خالويه أن البصريين يرون أن هذه اللام في الآية لام الصيرورة، وأنها عند الكوفيين (لام كي) [البرهان ٤/ ٣٤٧].

على حين نسب الإربلي إلى البصريين أنها عندهم (لام كي)، كما نقل عن ابن برهان وجهًا واستغربه، حيث ذهب إلى أن الآية على التقديم والتأخير، وأن﴿عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ حالٌ من الهاء في ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ﴾ أي: ليتملكوه. [جواهر الأدب/ ٣٣].

أما الزركشي فقد ذهب إلى أن اللام في هذه الشواهد راجعة للتعليل، واحتج بكلام الزمخشري السابق.

وأكدَّ ابن الأنباري أن هذا الخلاف خلاف في التسمية؛ فالبصريون يرون أن المعنى كان عاقبة التقاطهم العداوة والحزن، فهي عندهم لام العاقبة، على حين يرى الكوفيون أنها (لام الصيرورة) أي: صار لهم عدوا وحزنًا، وإن التقطوه لغيرهما [البيان ٢/ ٢٢٩]. وراجع خلافهم بنحو ما تقدم في قوله تعالى: ﴿لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾ [يونس:٨٨] في [معاني الفراء ١/ ٤٧٧، البرهان ٤/ ٣٤٨، الكشاف ٢/ ٢٥٠، تفسير القرطبي/ ٢٢١٣، البحر المحيط ٥/ ١٨٦، ١٨٧].

وجدير بالذكر أن الكوفيين يعدُّونها ناصبة بنفسها على حين ذهب البصريون إلى إضمار (أن) بعدها، وهذا يعني أن لام العاقبة أو الصيرورة عند الكوفيين ناصبةٌ، وعند البصريين هي حرف جر، حيث يرى سيبويه أن اللام كحتى يعملان الجر في الأسماء، ونفى أن تكون اللام من الحروف التي=

= تضاف للأفعال لأنها مع الفعل بمنزلة اسم واحد هو المصدر، وذهب المبرد مذهب الخليل وسيبويه؛ لأنه يرى أنها حرف جر يجرُّ المصدر المكون من (أن) المضمرة والفعل.

ونصَّ الزجاجي على مذهب الكوفيين في نصبها للمضارع بنفسها وخالفهم، وذهب الرماني مذهب سيبويه ومن تابعه. وتقدَّم طرفٌ من هذا في لام كي ولام الجحود.[راجع في هذه المسألة: الإنصاف/ المسألة ٨٢، والمغني ١/ ٢١٤، ٢١٥ - تحقيق محيي الدين، الرصف/ ٢٢٠، ٢٢١، البرهان ٤/ ٣٤٨].

ولذلك عدَّها الرمَّاني وذكر شواهدها عند عرضه للام الإضافة. [معاني الحروف/ ١٤٢] ونصَّ الزركشي على أن اللام الجارة هي لام الإضافة. [البرهان ٤/ ٣٤٨].

أما موقف المزني فبيِّنٌ من تسميته لها موافقته للكوفيين في الاصطلاح، وكذا في عملها النصب بنفسها؛ كما أرى أنه ذكر تسميتها لام المآل، كما سيأتي في آخر اللامات هنا.

وقوله: «لام المآل»: قلت: وقوله: «المآل»: في (د): أقرب إلى (الملك)، وكذا في ط: الملك، وغير واضحة في (ت) والأصوب الراجح في رأيي أنها: «لام المآل» خاصة أنه ذكرها بعد لام الصيرورة، على أنها تسميةٌ أخرى لها؛ فيكون النص الصحيح هكذا:" لام الصيرورة، وقيل: لام المآل" . والدليل على أنها لام المآل أمورٌ، أهمها:

١- أنه أتبعها للام الصيرورة في العدِّ، وعبَّر عنها بقوله: «وقيل» على أنها تسمية أخرى للام الصيرورة، مشيرًا بذلك إلى رأي عددٍ من النحاة كما تقدم في لام الصيرورة.

٢- أنه سقط في التفسير لام الصيرورة، وبناء عليه سقط كذلك لام المآل؛ لأنها مرادفةٌ لها وتابعة لها فسقطت بسقوطها.

٣- تقدم أنه ذكر لام الملك في لام الإضافة كمرادف لها.

٤- سهولة تصحيف (المآل) إلى(الملك) لا سيما مع سيلان المداد وانطماس الخط، ويبدو هجاؤهما واحدا في صورته.

ولذلك فالراجح لديَّ أن المزني عدَّ إحدى وثلاثين لامًا وفسَّر ثلاثين، على أن لام الصيرورة (لام المآل) سقطت في التفسير، والقول في (لام المآل) هو القول في لام الصيرورة لا يختلف.

و على القول بأنها: (لام الملك): تقدمت قبل قليل الإشارة إلى احتمال كونها قد تحرفت في النسخ إلى لام الملك، وتقدم في أوَّل اللامات أن المصنف عدَّها -لام الملك - مرادفة للام الإضافة، وأيضًا ذكر النحاس أن لام الخفض هي لام الملك [لامات ابن النحاس/ ١٤٦].

وجعلها الهروي مرادفة للام الإضافة أيضًا [لامات الهروي/ ٣١] .

وأفرد بعضهم لامًا مستقلة لهذا المعنى؛ كما عند الزجاجي والمرادي وابن هشام وهو ظاهر صنع الثعالبي وغيره. [لامات الزجاجي/ ٤٧، الجنى الداني/ ٩٦، المغني ١/ ٢٠٨ تحقيق محيي الدين، فقه اللغة/ ٣٥٠].

وجعلها الزركشي أول معاني اللام الجارة، ونص على الملك الحقيقي وفرَّق بينه وبين الاستحقاق، وبنحوه عند السيوطي. [البرهان ٤/ ٣٣٩، المعترك ٢/ ٢٨٤] ومذهب سيبويه أن معنى لام=

تَفْسِيرُهُنَّ

[١] أما لام الإِضَافَةِ (١): فله ثلاثةُ أسماءٍ؛ لامُ الإضافةِ،

= الإضافة الملك واستحقاق الشيء، وبنحوه قال المبرد وأكده ابن السراج. [الكتاب ٢/ ٣٠٤، المقتضب ١/ ٣٩، ٢٥٤، ٤/ ١٤٣، الأصول ١/ ٥٠٤، ٥٠٦].

وأكد ابن يعيش أن الملك أصل معاني اللام في الإضافة، وأن سائر الإضافات تضارع إضافة الملك. [شرح المفصل ٨/ ٢٦] وكل ذلك تقدم تفصيله في لام الإضافة أول اللامات .

ويجعل احتمال كونها (لام الملك) قائما ما نقله السيوطي عن الأخفش أن لام الصيرورة تسمى لام العاقبة ولام الملك. [الهمع ٤/ ٢٠٢ - ط الكويت].

ويبدو لي من تعبير المصنف بصيغة التمريض (قيل) أنه إنما كان إشارة منه إلى مذهب الآخرين في القول بلام الملك كلام مستقلة، أما مذهبه فقد بيَّنه في أول اللامات بأنها مرادفة للام الإضافة كما تقدم. والله تعالى أعلم بالصواب .

(١) [١- **لام الإضافة**]:

تقدم في الباءات من هذا الكتاب بيان مصطلح الإضافة، وأن الخليل أطلقه على أكثر من مدلول، وخصه سيبويه من الحروف بحروف الجر، وأكثر من استخدام مصطلح الإضافة في التعبير عن حروف الجر ومنها حروف القسم، كما تقدم هناك العلاقة بين مصطلحات:

١- الجـــــر ٢- الخفض ٣- الإضافة .

أما لام الإضافة التي ذكرها المصنف فلا يخلو من ذكرها كتاب من كتب الحروف، مع اختلاف في التسمية أحيانا، وكذا في عدد معانيها وفروعها.

وقد نص المزني هنا على أنها تسمى أيضا: لام الصفة ولام الملك، وهو بذلك يجعل لام الإضافة قسما قائما بذاته، والمصطلحان المذكوران بعده إنما هما مرادفان له عند المصنف. وكذا أفردها الرماني كلام مستقلة.[معاني الرماني / ١٤٢].

على حين يجعل كثير من النحاة هذه المرادفات معاني من معاني لام الإضافة أو أقساما من أقسامها، فسيبويه يذكر لام الإضافة ويؤكد أنها مكسورة، وأنها تعمل الجر في الأسماء، مبينا أن معناها هو الملك واستحقاق الشيء.[الكتاب ٢ / ٣٠٤].

وذكر النضر بن شميل لام الإضافة ونص على أن معناها التمليك [البلغة / ١٦٥].

وذهب المبرد إلى ما ذهب إليه سيبويه إلا أن معناها عنده الملك، وبنحوه قال ابن السراج. [المقتضب ١/ ٣٩، الأصول ١/ ٥٤] .

وهو مقتضى تقسيم ابن هشام والزركشي. [المغني١/ ٢٠٧، البرهان ٤/ ٣٣٩] .

وسماها أبو جعفر لام الخفض ولام الملك [لامات النحاس / ١٤٦].

وسماها آخرون لام الجر كمرادف للام الإضافة، كما عند الهروي.[اللامات للهروي / ٣١] . وعند ابن فارس: لام تخفض الاسم بعدها. كذا في لاماته، أما في الصاحبي فقد سماها لام الإضافة [لامات=

= ابن فارس / ٧٧٧، الصاحبي / ١١٧].
وقد أدرج بعض النحاة عددا من اللامات تحت لام الإضافة، فذكر الهروي ست لامات في الأزهية من معاني لام الإضافة، وذلك فيما يتصل باللامات التي تقع موقع بعض الحروف.[الأزهية / ٢٩٨].
على حين ذكر في لاماته خمس عشرة لاما مؤكدا أنها كلها تندرج تحت لام الإضافة [لامات الهروي / ٢٩]. ولكنه جعل أول هذه اللامات: لام الإضافة، مؤكدا أنها تسمى لام الجر، ولام الملك [اللامات للهروي / ٣١]. وأدرج ابن هشام تحتها اثنتين وعشرين لاما [المغني ١/ ٢٠٧]. وأوصلها المرادي إلى ثلاثين قسما، ونظمها بقوله [من الطويل]:

أتـــاك لـــلام الجـــر مـــا قـــد جمعتـــه ... ثلاثـــون قـــسما في كـــلام مـــنظم
فأولهـــا التخـــصيص وهـــو أعمُّهـــا ... ويتلـــوه الاســـتحقاق يـــا صـــاح فـــاعلم
وملـــك وتمليـــك وشـــبههما معـــا ... وعلـــل بهـــا وانـــسب وبـــين وأقـــسم
و عـــدِّ وزد صـــيرورة وتعجبـــا ... وجـــاءت لتبليـــغ المخاطـــب فـــافهم
ومثـــل إلى في عـــن عـــلى عنـــد بعـــد مـــع ... ومـــن ولتبعـــيض، وذا كلـــه نمـــى
ولامـــان قـــد جـــاءا ببـــاب اســـتغاثة ... ولام بهـــا فامـــدح ولام بهـــا اذمـــم
وقـــل:لام كـــي لام الجحـــود كلاهمـــا ... لجـــرٍّ ، وبـــاللام المزيـــدة تمِّـــمِ

[الجنى الداني/ ١٠٨].
وذكر السيوطي تحت لام الجرعشرين لاما [الهمع ٤/ ٢٠٠ وما بعدها – ط الكويت] وبالنظر في لامات المزني نجد أنه أفرد عددا من هذه اللامات بأقسام مستقلة، نحو:
١-لام الخلف عن حروف الصفات: واشتملت على عدد من أقسام لام الإضافة عند المرادي وابن هشام والزركشي.
٢-وكذلك نجد كلا من لام كي، ولام الجحود، ولام الاستغاثة، ولام المدح ولام التعدي ولام التعجب ولام القسم ....كل ذلك عند المزني لامات مستقلة.وهذا يعني أن للام الإضافة عند المزني معنى خاصًا غير المعنى العام الذي قصده المرادي وابن هشام وغيرهما، وهو ما قصده بقوله معلقا على أمثلته، بأنك تضيف المال لزيد وتصفه به وتجعله له، وهو إثبات الملابسة أو الملكية، وأرى أنه قصد ما جعله الهروي الوجه الأول للإضافة بمعنى الملك، أو على أوسع التقديرات يقصد ما يقاربها من معاني الملك أو التمليك والاستحقاق والاختصاص.
وهذا يؤكد الخلاف بـين النحـاة في معـاني لام الإضـافة، فتقـدم عـن سـيبويه أن أصـل معانيهـا الملـك والاستحقاق، وأنها عند المبرد الملك، وعند النضر بن شـميل التمليـك، وذهـب الزمخـشري إلى أن أصل معانيها في الإضافة الاختصاص، على حين يرى ابن يعيش أن لهـا في الإضـافة معنيـان؛ همـا: الملك والاستحقاق، وقد فرع ابن فارس عن لام الإضافة عددا من اللامـات، وكـذا الثعـالبي، ولم يحددا أصل معانيها ، ولكن المفهوم من كلامها أن كل هـذه اللامـات ترجـع في حقيقتهـا إلى لام=

ولامُ المِلْكِ [1]،

= الإضافة، وهو مقتضى تفريع أغلب المذكورين، ومن ذلك: يقول ابن فارس:" قال بعض أهل العلم: إن لام الإضافة تجيء لمعان مختلفة، منها..." [الصاحبي/ ١١٧].

بل إن الهروي بعد أن فرغ من عدّ أقسامها – خمسة عشرة قسما- قال: "فهذه اللامات كلها تجمعها لام الإضافة فاعرف ذلك ".[اللامات للهروي / ٧٥].

يعني بذلك لامات: الملك، والاستحقاق، وبمعنى إلى، وبمعنى على، وبمعنى مع، وبمعنى بعد، وبمعنى من، وبمعنى في، وبمعنى من أجل، ولتعدي الفعل، والتعجب، وللتبين، ولتوكيد الإضافة، وللمستغاث به، وللمستغاث من أجله، فهذه خمسة عشرة لاما. [اللامات للهروي / ٢٩].

وخلاصة ما تقدم أن اختيار المزني تسميتها لام الإضافة وذكره لمرادفين لها يعني فهمه لوظيفة هذه اللام بأنه الأصل في معنى هذه اللام التي تفضي (أو تضيف) المعنى إلى المضاف إليه، وهنا يجب أن ننبه على أن المزني قد اختلف مع كثير من هؤلاء في تقسيمهم وتفريعهم للام الإضافة فليس من شك في أنها ليست تشمل عنده لام كي ولام الجحود ولام الصلة، لعملهن النصب. كذلك غلّب المزني المعاني المستفادة من كثير من هذه الأقسام على معنى الإضافة، فجاءت عنده لامات مستقلة على ما تقدم بيانه منذ قليل.

(١) [قوله لام الملك]: وهو أشهر معاني لام الإضافة، نتبين ذلك من النحاة الذين ذكروا هذا المعنى إما مرادفا من مرادفات لام الإضافة نفسها، كما عند الهروي وغيره. وإما المرادف الوحيد، كما عند النحاس.

كذلك نفهم ذلك من كلام النحاة عن لام الملك فيما يلي:

ذكر الهروي لام الإضافة وأمثلتها ثم قال:فهذه لام الملك تضيف بها معنى الملك إلى المالك .[اللامات للهروي / ٣١] بل إن ابن يعيش أكد أن أصل معاني اللام في الإضافة الملك، وعلله بقوله: «لأن أخلص الإضافات وأصحها إضافة الملك إلى المالك، وسائر الإضافات تضارع إضافة الملك ...» ونقل عن بعض النحاة أن معنى اللام الملك خاصة – في الأسماء – وما ضارع الملك في الأسماء وغيرها [شرح المفصل٨/ ٢٥] وجعلها كثير منهم ضمن لامات الإضافة، كما عند المرادي وابن هشام والزركشي (جعلوها ضمن اللام الجارة) ونجد عند الثعالبي تفريقا بين لامين، هما:

أ ـ لام المِلك: بكسر الميم: نحو: هذه الدار لزيد.

ب ـ لام المُلك: بضم الميم؛ نحو قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٨٤] ، وراجع سر العربية / ٣٥٠].

وقد عرّف الزجاجي هذه اللام – لام الملك – بأنها اللام الموصلة لمعنى الملك إلى المالك، وحددها بكونها متصلة بالمالك لا بالمملوك، وبنحوه عند الهروي.

إلا أن الزجاجي ذكر أنها تتقدم مع المالك قبل المملوك، إلا أنه لابد من تقدير فعل تكون من صلته، كما ذكر أنها قد تقع بين المالك والمملوك، ولم يذكره الهروي. [لامات الزجاجي / ٤٧، لامات=

= الهروي / ٣١، الهمع ٤ / ٢٠٠ – ط الكويت].

وبتأمل كلام النحاة حول لام الملك نجد أن هناك عددا من اللامات تقترب من هذا المعنى مع فروق يسيرة، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش بقوله المذكور منذ قليل : «معنى اللام الملك خاصة في الأسماء، وما ضارع الملك في الأسماء وغيرها» [شرح المفصل ٨/ ٢٥] . وقول ابن يعيش: (وما ضارع الملك) أرى أنه يعني به عددا من اللامات التي يذكرها النحاة، نحو: لام التمليك، ولام شبه التمليك، ولام الاختصاص، ولام الاستحقاق، ولام الولاية، ...إلخ.

وفيما يلي إشارة إلى ذلك تتمة للفائدة :

١-لام التمليك: نحو: وهبت لزيد قلما.

٢-لام شبه التمليك: وعرفها بعضهم بأنها اللام الداخلة على مختص بشيء اختصاص المالك، إلا أنه لا يملك، نحو: الباب للدار. وهذه اللام ذكرها ابن هشام والمرادي.

٣-لام الاستحقاق: نحو، الحمد لله، والشكر لله. وعرفها بعضهم بأنها اللام التي تدخل على الأشياء التي تستحق وليس مما يملك، فتضيف بهذه اللام ما استحق من الأشياء إلى مستحقه، كذا عند الهروي. وعرفها آخرون بأنها الواقعة بين معنى وذات، كما عند ابن هشام والسيوطي.

والحق في أن هذه اللام ذكرها عدد من النحاة، تقدم منهم الهروي، كما ذكرها الزجاجي وابن هشام والمرادي وابن يعيش والزركشي والسيوطي وغيرهم.

[لامات الهروي / ٣٨، لامات الزجاجي / ٥١، الجنى الداني / ٩٦، شرح المفصل ٨ / ٢٥، المغني مع الأمير ١/ ٢٠٧، البرهان ٤/ ٣٣٩، المعترك ٢/ ٢٨٣، الهمع ٤/ ٢٠٠- ط الكويت]

وأكد الزجاجي تقارب معنى لام الاستحقاق ومعنى لام الملك بقوله: ومعناهما متقاربان. على حين حاول بعضهم التفريق بين الملك والاستحقاق، بأن الملك لما حصل وثبت، والاستحقاق لما لم يحصل بعد، لكن هو في حكم الحاصل من حيث ما قد استحق، كذا أفاده الزركشي عن الراغب الأصفهاني.[البرهان ٤/ ٣٣٩].

وتقدم عن الهروي دخولها على ما لايملك من الأشياء، وهو معنى كلام ابن يعيش الذي ذكر أن لام الإضافة تدخل على ما يملك وعلى ما لايملك، فهي في الثانية لام الاستحقاق، نحو: السّرج للدابة، وبين ابن يعيش أن الاستحقاق هنا بطريق الملابسة، وأكد أن المقصود بالاستحقاق اختصاصه بذلك، أي: السرج مختص بالدابة؛ إذ لايصح ملكه. وعلل الزجاجي الفصل بينهما بقوله عن لام الملك والاختصاص: " ومعناهما متقاربان إلا أنا فصلنا بينهما، لأن من الأشياء ما لا تستحق ولا يقع الملك عليها ". [لامات الزجاجي / ٥١] .

٤-لام الاختصاص وعرفها بعضهم بأنها اللام الدالة على أن بين الأول والثاني نسبة باعتبار ما دل عليه متعلقه، نحو: الجنة للمؤمن، كذا أفاده الزركشي . [البرهان ٤/ ٣٣٩].

وعرفها ابن هشام بأنها الداخلة بين اسمين يدل كل منهما على الذات، والداخلة عليه لا يملك الآخر، وسواء أكان يملك غيره أم كان لا يملك أصلا، نحو: هذا صديق لزيد، وكذا عند الزركشي=

ولامُ الصِّفَةِ [1]؛

= السيوطي بنحوه. [المغني / ٢٠٧، البرهان ٤/ ٣٣٩، المعترك ٢/ ٢٨٤، الجنى الداني/ ٩٦].
٥ – لام التخصيص: ومعناها معنى اللام السابقة إلا أنهم قالوا: إن في هذه زيادة مراعاة الفاعل، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب:٥٠]، وراجع البرهان ٤/ ٣٣٩] وذكرها ابن فارس وجعل منه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة:٢] والفصاحة لقريش. [الصاحبي / ١١٨]. وكذا مثل لها الثعالبي، وقال عن اللام في (الحمد لله): فهذه لام في الحقيقة مختصة بالله. [سر العربية / ٣٥٠].
٦–لام الولاية: وقالوا معناها كمعنى الاختصاص مع زيادة دلالتها على السيطرة، كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤ ، وراجع البرهان ٤/ ٣٤٠]. والملاحظ أن لام الملك تتصل بكل هذه اللامات، وكذلك أرى أنها تندرج تحت لام الملك، كما أكد المالقي أن كل هذه اللامات متشعبة عن الإضافة . [الرصف/ ٢١٨،٢١٩] وهذا مما يؤكد لنا صحة ما ذهب إليه المزني من جعلها مرادفة لها.
(١) قوله: [لام الصفة]:
تقدم في باء الصفة من الباءات بيان مصطلح الصفة، وأنه مصطلح كوفي يقابل عند البصريين حروف الجر، كما أنه عند المصنف يشمل حروف الجر والظروف [شرح المفصل ٨/ ٧ ، المصطلح النحوي / ١٧٨].
وهذه اللام ذكرها بعض النحاة بهذه التسمية، كما عند صاحب وجوه النصب.
[وجوه النصب / ٢٢٥] وهذه التسمية تؤيد ما سماه بعض النحاة بلام الخفض كما عند النحاس، وكذلك ما سماه آخرون لام الجر، كما عند الهروي.
وهذه التسمية يمكن تفسيرها بأنها تراعي جانب عمل الحرف، حيث حروف الجر هي حروف الصفات كما تقدم تفصيله، وكذلك تقدم تفصيل العلاقة بين هذه المصطلحات والعلاقة بينها كما ذكرت منذ قليل.
كذلك يمكن تفسير تسمية (الصفة) بوقوع الحرف ومخفوضه صفة للنكرات قبلها. وقد أوجز ابن يعيش حين قال: " واعلم أن هذه حروف تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي: تخفضها، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات " [شرح المفصل ٨/ ٧، الأشباه والنظائر١/ ٢٧٠، الجنى الداني / ٩٦، الرصف / ٢١٨/ ٢١٩] إذن فتسمية اللام بالإضافة أو الصفة معروف العلة، وتسميتها لام الملك إنما كان لأنه أشهر معاني لام الإضافة كما تقدم في أول هذه اللام. [تنظر التفاصيل في الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٠، الجنى الداني/ ٩٦، الرصف / ٢١٨، ٢١٩، لامات الزجاجي/ ٥٤، لامات النحاس/ ١٤٦،لامات الهروي/ ٣١، مدرسة الكوفة/ ٢٣٨، المقتضب ٤/ ١٣٦، الهمع ٢/ ١٩بعناية النعساني]. =

كقولك: لزيدٍ مالٌ، وهذا المال لزيدٍ؛ فأنت بهذا كلّه تجعل المال [كُلَّه لزيد][1]، وتضيفه إليه، وتصفه بهذا المال./ [٨] وهذه اللام تخفض[2] الأسماء[3]، ونعوتها[4]،

= وأخيرا ينبغي الإشارة إلى أن المزني قد خالف ما درج عليه من حب التفريع عندما لم يذكر لامات التمليك والاختصاص والولاية ......إلخ.

(١) بدل ما بين المعكوفين في د: له .

(٢) قوله: (تخفض): والخفض – كما قال الدكتور المخزومي -: يريد به الكوفيون ما يريد به البصريون بالجر، ويشير بعض الباحثين إلى أن الجر ليس من وضع البصريين، ولا الخفض من وضع الكوفيين؛ وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته، إلا أن الكوفيين توسعوا في الخفض؛ فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون.

وبذلك يتأكد سبق الخليل وسيبويه إلى هذا المصطلح، وإبقاء الكوفيين عليه. [مدرسة الكوفة / ٣٦٥، المصطلح النحوي / ١٧٨] وفي عبارة المصنف تأكيد على عمل لام الإضافة الجر.

(٣) أما قوله:(الأسماء):فاحترز بذلك عن الحروف والأفعال، وقد اتفق النحاة على أن حروف الخفض تجر الأسماء عند دخولها عليها، وإذا دخلت على الحروف المشتركة فإنها تجرها أيضا، لأنها إذا سبقت بحرف جر فإنها تصبح أسماء مبنية في محل جر على مذهب سيبويه، ومثل لذلك بقوله: من عليك [الكتاب ١/ ٢٠٩] وأكد ابن جني أن حرف الجر يدخل على غيره، واحتج له بقول مسلم بن معبد الوالبي [من الوافر]:

فلا والله لا يُلْفَى لما بي ولا لِلِمَا بهم أبدًا دواءُ

[الخزانة ١/ ٣٦٤، سر الصناعة ١/ ٢٨٣] فأكد أن اللام الثانية زائدة، وبذلك أثبت دخول اللام على اللام الحرفية، ونص الزمخشري على أن حرف الجر لا يجوز دخوله على مثله .[سر الصناعة ١/ ٢٨٣، أحاجي الزمخشري / ١٣٢، وأعجب العجب في شرح لامية العرب / ٦٣].

وأجمع النحاة على عدم جواز دخول الحروف (حروف الخفض) على الأفعال، لأن الفعل لا يضاف إليه، ولا تدخل الحروف إلا بإضافة، وعلل الأخفش ذلك بأن الحروف أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه، وذهب إلى أن الجر يكون بالإضافة، ولذلك يؤكد النحاة أن الفعل لا يضاف ولا يضاف إليه، ولا جر إلا بالإضافة، ولا إضافة في الفعل، فلا يجوز دخوله على الفعل، وهو مما يفسر تعبير المصنف بقوله: (تخفض الأسماء) [الحروف العاملة / ٣٦٨] .

(٤) وقوله (ونعوتها): أرى أنه إشارة إلى أصالة عمل اللام المذكورة بحيث يجب خفض ما تدخله، وكذا خفض نعته، ويعني به أي تابع من التوابع المعروفة - كما هو ظاهر في النص- تأكيدا على أصالة اللام، خلافا للحرف الزائد، حيث يجوز في تابعه الخفض على اللفظ، كما يجوز فيه الإتباع على المحل قبل دخول الخافض الزائد. وقد ذكر النحاة أن حرف الخفض الزائد وإن عمل الخفض إلا أنه لا يفيد إضافة ولا يعمل في موضعه الفعل، كذا أكده الرماني وذهب إلى أن الجر لا يجوز إلا بعامل=

وترفعُ الأخبارَ[1]، وهي مكسورة[2]

= الجر، وأن الحرف الذي يعمل الجر لابد أن يكون فيه معنى الإضافة ولابد أن يعمل في موضعه الفعل. [الرماني النحوي / ٢٨٨، نقلا عن الحروف العاملة / ٣٦٥] ومن هنا نجد أن المصنف أطلق لام الإضافة عن فهم لمضمونها ولعملها الخفض مثبتا أصالتها فيه بتأكيده على خفض النعت (التابع) إذ لو كان زائدا لما أكد على ذلك.

(١) قوله: (وترفع الأخبار): ونسبة الرفع إلى اللام نفسها شبيه بصنع الفراء عندما نسب العمل نفسه للباء الزائدة، قال: " والعرب تدخلها مع الجحود إذا كانت رافعة لما قبلها ... " [معاني الفراء٣/ ٥٦] وقول المصنف يحتمل وجهين:

الأول: أن اللام مع مجرورها خبر مقدم، واللام سبب في وقوع شبه الجملة خبرا، إذ لولاها لما صلح مدخولها وحده خبرا .

والثاني: أن اللام ومجرورها مبتدأ وما بعدهما فاعل سد مسد الخبر، وهو مذهب الكوفيين والأخفش، كما أجازوا الأول أيضا. والثاني أقرب إلى مذهب المصنف وكذا أقرب إلى عبارته. وهذا في حالة عدم سبق الجار والمجرور بنفي أو استفهام ...إلخ، أما إذا تقدم اللامَ ومدخولَها – الجارَّ والمجرورَ على وجه العموم– نفيٌ أو استفهام أو موصوف أو موصول، أو صاحب خبر أو صاحب حال ووقع بعدهما اسم مرفوع، نحو: ما للدار باب، أ للدار باب ؟ أنصت لرجل له صوت حسن، جاء الذي للأسرة عائلها، محمد للعلم باقر، أنصت لزيد له صوت رقيق- إذا تحقق ذلك - فإن الجار والمجرور يعربان على النحو التالي:

١- يكون الجار والمجرور فاعلا للمبتدأ، مع جواز إعرابهما خبر للمبتدأ.

٢- يعربان خبرا للمبتدأ مع جواز كونهما فاعلا سد مسد الخبر .

٣- ذهب بعض النحاة إلى وجوب إعرابهما فاعلا للمبتدأ سد مسد الخبر. ويتصل بالكلام عن إعراب الجار والمجرور ما يذكره النحاة من مسألة تعلق الجار والمجرور؛ فعند البصريين يجب تعلق الجار والمجرور بفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه، وإذا لم يكن المتعلق به مذكورا في الجملة فلا بد من تقديره. ويرى الكوفيون أنه لا تقدير للمتعلق به إذا لم يكن مذكورا في اللفظ. [تنظر التفاصيل في المغني مع الأمير ٢/ ٧٩].

(٢) قوله (مكسورة) اختلف النحاة في أصل حركة اللام؛ فقيل: مفتوحة. وقيل: مكسورة. وذهب مكي ابن أبي طالب إلى أن أصلها الكسر، وعلل ذلك بأنه لكي تشبه الحركة العمل . [مشكل إعراب القرآن ١/ ٥٦] وذهب المبرد والرماني إلى أن أصلها الفتح، وإنما كسرت لئلا تلتبس بلام الابتداء. [معاني الرماني / ٥١، المقتضب ١/ ٣٩] واعتبر الأسنوي أن أصلها الفتح لكنها كسرت مع الظاهر مناسبة لعملها، واستدل على ذلك بفتحها مع المضمر، لأن الإضمار مما يرد الأشياء إلى أصولها، وهو دليل النحاة المذكورين قبل قليل. [الكواكب الدرية / ق. ٥ نقلا عن الحروف العاملة / ٤٢٤].. وإلى القول بأن أصلها الفتح ذهب كلٌّ من الهروي والمرادي وابن يعيش والإربلي وآخرين.=

مع الظاهر [1]، والمُكَنِّي عن نَفْسِهِ، ومفتوحةٌ في المُخَاطَبَاتِ والحِكَايَاتِ؛ تقول: لِزَيْدٍ، ولي ولَهُ، ولَكَ [2].

[٢] وأما لامُ الأَمْرِ: [3]

= [لامات الهروي / ٣١، الجنى الداني/ ١١١، شرح المفصل ٨/ ٢٥، جواهر الأدب / ٣٦]

وقد شرع المزني في بيان تقسيمها من حيث الحركة إلى:

١- الكسر مع الظاهر. ٢- الكسر مع ضمير المتكلم ٣- الفتح مع ضمائر المخاطب والغائب.

وبيان ذلك في قوله: (مع الظاهر).

(١) قوله (مع الظاهر) قال الهروي: " وإنما فتحت هذه اللام مع المضمر وكسرت مع الظاهر لأن أصل هذه اللام الفتح، ولأن أصل الحروف التي جاءت على حرف واحد للمعاني في أول الكلام الفتح ...... وذلك لأن أصل كل الحروف السكون، لأنه مبني .... فلما اضطروا إلى حركته - لأن الابتداء لا يمكن بالساكن - اختاروا الفتح؛ لأنه أخف الحركات، ففتحت هذه اللام مع المضمر على أصلها. [لامات الهروي / ٣١، ٣٢]. وقد خص الهروي كسر اللام مع الظاهر بأن يكون في غير النداء، وعلل ذلك الكسر بأنه للفرق بينهما (بين لام الإضافة ولام التوكيد) في الوقوف، لأمن اللبس [اللامات للهروي/ ٣٢]. وقد ذكر النحاة حالات شذت عن هذا القياس، من ذلك ما ذكره المالقي من أن بعض العرب يخالف هذا الأصل؛ فيفتح اللام مع الظاهر، ومنهم من يكسرها مع المضمر، قال المالقي: ولا يقاس عليه. [الرصف / ٢٥٢].وحكى الهروي عن الأخفش عن يونس سماعه فتح اللام مع الظاهر. [لامات الهروي/ ٣٥] كما وردت مضمومة في حرف واحد، عند قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة / ٢] في قراءة ابن أبي عبلة، وهي قراءة شاذة، وخرجها النحاة على أنها من قبيل الضم العارض للإتباع. [الكوكب الدري / ٥٠ نقلا عن الحروف العاملة / ٤٢٤].

(٢) قوله: (وله، ولك): الأصوب أن يقول: (ولك، وله) تمشيا مع قوله: المخاطبات والخطابات.

(٣) [٢-لام الأمر]:

كذا عند المصنف "لام الأمر" وكذا سماها جمهور النحاة كسيبويه والنضر بن شميل وابن فارس والثعالبي وابن كيسان والزجاجي والهروي وأبي جعفر والرماني والزمخشري وابن يعيش والخوارزمي وابن هشام والمالقي والمرادي والزركشي وأبي حيان وغيرهم.

[الكتاب١/ ٤٠٨، البلغة / ١٦٥، الصاحبي/ ١١٨، واللامات لابن فارس / ٧٨٠، أسرار العربية/ ٣٥٠، الموافقي/ ١٠٨، اللامات للزجاجي / ٨٨، اللامات للهروي / ١٢٠، لامات أبي جعفر / ١٤٧، معاني الحروف للرماني / ١٤٣، المفصل مع شرح ابن يعيش (٩/ ٢٤)، التخمير(٤/ ١٧٠)، المغني مع الأمير (١/ ٢٤٥)، الرصف (٢٣٠)، الجنى الداني (١١٠)، البرهان(٤/ ٣٤٩)، ارتشاف الضرب (٢/ ٣٦)، جواهر الأدب / ٣٧].

وسماها آخرون"لام الطلب " كما عند السيوطي [الإتقان(١/ ١٦٩) والمعترك (٢/ ٢٨٥)=

= والهمع(٤/ ٣٠٧- ط الكويت)].

وقد ذكر الزركشي أنها موضوعة للطلب، وأنها تسمى لام الأمر، وقد جعل بعض النحاة هذه اللام متضمنة عددًا من المعاني، وبعضهم جعل كل معنى منها لامًا مستقلة، ففي لامات الخليل نجد حديثا عن: لام الوعد، ولام الوعيد، ولام الشفاعة، ولام جواب الأمر، ولام الدعاء، وقد أشار الخليل إلى أن ثمة صلة بين هذه اللامات وبين لام الأمر، فعند حديثه عن لام الشفاعة قال: إنها تشبه لام الأمر. وعند أبي جعفر النحاس نجد لام الشفاعة، وذكر أنها تشبه لام الأمر أيضًا، كما نجد عنده لام الوعيد. [اللامات للنحاس / ١٤٩، ١٥٠] وقد ذكر لها المتأخرون عددًا من المعاني، منها:

١- التكليف، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق:٧].

٢- أمر المكلف نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت:١٢].

٣- التهديد، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن﴾ [الكهف:٢٩].

٤- الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم:٧٥]، وراجع الرصف/ ٢٢٩، الجنى الداني/ ١١٠-١١٤، المغني مع الأمير١/ ٢٤٥، معترك الأقران٢/ ٢٨٦، الإتقان ١/ ١٦٨، البرهان ٤/ ٣٤٩،٣٥٠].

وقد ذهب المالقي إلى أن اللام الداخلة على صيغة الأمر تكون بحسب ما وضعت الصيغة له من طلب أو إباحة أو تعجيز، أو غير ذلك مما أحكمه الأصوليون في كتبهم، وأكد أنه لا حاجة إلى هذه التفريعات وأنه لا فائدة كبيرة فيها، قال: فلا معنى لتفريق ذلك إلا الجري على تنويعهم في الاصطلاح ....[الرصف/ ٢٣٠].

وإذا كان المالقي قد أحالنا إلى كتب الأصول فإن الدكتور عامر قد أحالنا إلى كتب البلاغة، فبعد أن ذكر الدكتور/ عامر لامات الخليل المذكورة آنفًا قال: وهذه اللامات الخمس كلها تندرج تحت لام واحدة: هي لام الأمر أو لام الطلب، وأما خروجها عن هذا المعنى الذي وضعت له إلى أغراض بلاغية فذلك من وظيفة علم البلاغة[المصنفات النحوية/ ٢٧]

وقد فرق بعضهم بين الأغراض السابقة بكلام طويل ليس هنا محله . [ينظر مثلا في البرهان ٤/ ٣٤٩،٣٥٠، لامات الهروي / ١٢١ وما بعدها، والمغني ١/ ٢٤٥] وكان من المتوقع أن نجد صدى لهذه اللامات عند المصنف لما عهدناه من حبه للتفريع، ولكن لم يفرع عليها. وقسم بعضهم هذه اللام بحسب مرتبة الطالب بالإضافة إلى المطلوب منه إلى ثلاثة أقسام:

١-لام الأمر: إذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى.

٢- لام الدعاء: إذا كان الطلب من الداني إلى العالي.

٣- لام الالتماس: إذا كان الطلب بين متساويين.

قال الزجاجي: وهي كثيرة الدور في كتاب الله تعالى والشعر ومنثور الكلام. [اللامات للزجاجي / ٨٨].

[فكقولك][1]: لِيَقُمْ زَيْدٌ، ومنه قَولُه تَعَالَى: ﴿ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ [النور:٥٨]. وهذه اللام مكسورةٌ[2]، تجزم الأفعال[3] لِتَضَمُّنِهَا معنى الأمرِ[4]. فإذا وصلتها بواوٍ، أو فاء، أو ثم - سكنتها، ويجوز

---

(١) زيادة مناسبة للسياق .

(٢) قوله: "مكسورة ": يعني إذا ابتدئ بها، كما نص عليه جمهور النحاة، وهو لغة عامة العرب. ويجوز إسكانها إذا سبقت بواو أو فاء، وذهب المبرد والزجاج والهروي والمالقي إلى أن إسكانها إذا سبقت بالفاء أو الواو أكثر على الألسن. [راجع المقتضب ٢/ ١٣٣، واللامات للزجاجي/ ٨٩، ومعاني القرآن للزجاجي١/ ٤٦٢] .وأكد الهروي أن الكسر- في هذه الحالة – هو الأصل، وأن إسكانها للتخفيف وبنحوه قال ابن يعيش، وعلل ذلك أيضًا بأنه للهرب من الكسرة، كما ذكر المبرد، وأكد الهروي أن الكسر بعد الفاء والواو لأنهما يتصلان بالكلمة كأنهما منها ولا يمكن الوقوف على واحد منهما [الامات للهروي/ ١٢٠، المقتصب ٢/ ١٣٤، شرح المفصل٩/ ٢٤].

(٣)قوله: " تجزم الأفعال... إلخ " وإطلاق المصنف " الأفعال " على غير عادته في نواصب المستقبل بتحديد المنصوب، أما قوله: "الأفعال" ففيه إشارة إلى أن هذه اللام تجزم المستقبل ظاهرة في نحو: ليقم، وكذا هي الجازم في مثال الأمر؛ نحو: اكتب.

قال الزجاجي: واعلم أن النحاة من البصرين والكوفيين أجمعوا على أن الفعل إذا دخلت عليه هذه اللام كان مجزوما بها لغائب كان أو لحاضر، ثم اختلفوا في فعل الأمر للمخاطب إذا كان بغير اللام، كقولك: اذهب يا زيد ... فقال الكوفيون كلهم: هو مجزوم أيضا بإضمار اللام .... وأجمع البصريون على أن هذا الفعل إذا كان بغير اللام فهو عندهم غير معرب... [اللامات للزجاجي/ ٩١] .

وهنا مسألتان ينبغي الإشارة إليهما:

الأولى: عمل اللام:

تكون اللام في الأمر للغائب، ولكل من كان غير مخاطب، وتجزم فعل المتكلم، وهي لفعل المخاطب جيدة على الأصل، كما ذكر المبرد. إذن فكل فعل للغائب والحاضر لابد من لام تجزمه بإجماع النحاة. وحول عمل هذه اللام مضمرةً دار خلاف سيأتي بيانه في لام الإضمار هنا في اللامات .

(٤) قوله: "الأمر " هو المسألة الثانية، مصطلح الأمر: وحده النحاة بأنه كلمة دلت على الطلب بذاتها أي لا بانضمام غيرها إليها...ولا بد مع ذلك من قبولها ياء المخاطبة أو نون التوكيد. [شرح الحدود النحوية للفاكهي / ٨١] وتقدم في الألفات ألف الأمر وذكر هنا [لام الأمر] فماذا يعني المصنف بهذا المصطلح -الأمر- وهنا ينبغي القول بأن الفعل عند البصريين ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر؛ فهو ثلاثة أقسام عند سيبويه، وعرض ابن الأنباري لذلك وعلله بأن الأزمنة ثلاثة، ولذلك وجب أن تكون الأفعال ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل. [أسرار العربية / ٣١٥]. =

= وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الفعل قسمان، ماض ومستقبل، وأسقطوا الأمر لأنه عندهم مقتطع من المستقبل، قال السيوطي: "الفعل ثلاثة أقسام، خلافًا للكوفيين في قولهم: قسمان. وجعلوا الأمر مقتطعًا من المستقبل [الهمع ١/ ٧ -ط دارالمعرفة، والإنصاف/ مسألة ٧٢] فالأمر عند الكوفيين والأخفش مضارع في الأصل دخلت عله اللام فانجزم بها.

وأكد الشيخ خالد الأزهري أن هذه اللام حذفت حذفًا مستمرًّا في نحو: قم واقعد. والأصل: لتقم ولتقعد. وذلك للتخفيف وتبعها حرف المضارعة، وعلل المُحَشِّي ذلك بقوله:"إنما تبعها حرف المضارعة دفعًا لالتباس المضارع الذي هو الطلب [الأمر] بالمضارع الذي لاطلب فيه. [التصريح بمضمون التوضيح مع حاشية العليمي ١/ ٥٥].

وقد عرض عدد من النحاة هذه المسألة كالأنباري في إنصافه، وابن هشام في عدد من مصنفاته منها المغني، وكذا عدد من شراح المفصل كابن يعيش وغيرهم [الإنصاف / المسألة ٧٢، شرح المفصل ٧/ ٦١، ٩/ ٢٤، وشرح الحدود النحوية للفاكهي / ٧٨،حاشية الصبان ١/ ٥٨،المغني ١/ ٢٤٥، ٢٤٦، الفرائد الجديدة للسيوطي[١/ ٥٢ تحقيق عبد الكريم المدرس- مطبعة الإرشاد -بغداد ١٩٧٧م] وينبني على هذه المسألة أن البصريين يرون أن فعل الأمر مبني، على حين يرى الكوفيون أنه معرب وذهب ابن كيسان مذهب الكوفيين، وصرح بإعراب فعل الأمر. [الموفقي / ١١٧]

واختار ابن هشام رأي الكوفيين محتجا بأمور منها:

١- أن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف.

٢- أن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده.

٣- أن الأمر أخو النهي ولم يدل على النهي إلا بالحرف.

٤- أن العرب نطقت بالأصل، كما في قراءة من قرأ: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس:٥٨] وبها قرأ النبي ﷺ وعثمان وأبي بن كعب وأنس والحسن وأبو رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر بخلاف والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والأعمش بخلاف وعباس بن الفضل وعمرو بن فائد، وقرأ أبي بن كعب: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [المحتسب ١/ ٣١٣، ٣١٤]... وغير ذلك من الحجج التي يطول ذكرها. [ينظر المغني مع حاشية الأمير ١/ ٢٤٥، ٢٤٦، الإنصاف / المسألة ٧٢، شرح ابن يعيش على المفصل ٧/ ٦١، ٩/ ٢٤، وما بعدها، التخمير ٤/ ٧٠ وما بعدها، الرصف / ٢٢٧، معاني الفراء ١/ ٤٦٩، أسرار العربية / ٣١٧].

وقد استعمل الفراء مصطلح الأمر بمعناه اللغوي في مواضع من معانيه، منها عند عرضه لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [البقرة:٩٧] قال الفراء: "هذا أمرٌ أَمَرَ الله به محمدًا ﷺ، فقال: قل لهم "[المعاني للفراء ١/ ٩٣] كما استعمله بالمعنى الاصطلاحي عندما أعرب قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة:٢١١] قال الفراء: "لا تهمز في شيء من القرآن، لأنها لو همزت كانت (اسأل) بألف وإنما ترك همزها في الأمر خاصةً، لأنها كثيرة الدور في الكلام، فلذلك ترك همزه، كما قالوا: كل وخذ، فلم يهمزوا في الأمر، وهمزوا في النهى وما سواه" [المعاني للفراء/ ١٢٤، ١٢٥، ١٥٦، ١٥٧]. =

تحريكُها، والتسكينُ أجودُ[1]؛ قال اللهُ عزَّ وجلَّ ثناؤه:

= لكن الفراء أكد في معانيه أيضًا أن الأمر معرب مجزوم خلافًا للبصريين، وقد رد ابن يعيش على الكوفيين بكلام طويل [المعاني للفراء ١/ ٥٤، راجع شرح المفصل ٧/ ٦١، ٦٢، وشرح الأشموني ١/ ٥٨].

فما موقف المصنف من هذه المسائل:

والحق أن المصنف – كما يبدو من عمله – يذهب مذهب الكوفيين؛ حيث عبر في مواضع أخرى بقوله: (المستقبل- الاستقبال) ويعني به المضارع، وذلك على طريقة الكوفيين، كما أنه صرح بعمل هذه اللام مضمرة في لام الإضمار، وهو أقرب إلى القول بجزم الأمر وإعرابه. والله تعالى أعلم.

(١)وقوله:"أجود": تقدم أن الجمهور عبر بأنه "أكثر"، والظاهر أن المصنف لم يفصل بين الفاء والواو وبين وثم، وإنما أجمل الحكم فيهن، والواقع أن كثيرًا من النحاة فرق بين ثم وبين أختيها في هذا الحكم، فعلى حين أجمعوا أن التسكين مع الواو والفاء أكثر، نرى أنهم اختلفوا في [ثم]؛ فمنهم من أجاز الإسكان بعد [ثم] ولكنه قليل، كذا أفاده الهروي وغيره .

وعلل ذلك بإمكانية الوقوف على [ثم] لأنه حرف منفصل يقوم بنفسه ويمكن الابتداء باللام بعده، وأن جواز الإسكان إنما كان حملاً على الواو والفاء لأنها جميعًا حروف، وكذا أفاده المرادي والزركشي محتجين بقراءة من سكن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ [الحج:٢٩].

ونسب ابن هشام والمرادي هذه القراءة إلى الكوفيين وقالون والبزي، وأجازا الإسكان محتجين بها أيضا، قال المرادي: وليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة؛ خلافا لزاعم ذلك. [الجنى الداني/ ١١١، ١١٢، البرهان ٤/ ٣٤٩، المغني ١/ ٢٤٥، ولامات الهروي / ١٢١].

ومن هنا نرى أن المصنف قد وافق الكوفيين في اختيار إسكان اللام بعد [ثم]. أما البصريون فلا يجيزون الإسكان، وقد لحن بعضهم القراءة المذكورة، كما عند المبرد الذي علل ذلك بأن [ثم] منفصلة من الكلمة.[المقتضب ٢/ ١٣٤].

وقد أفاض الرماني في تخريج هذه القراءة رادًّا للإسكان بعد [ثم] بكلام طويل، وجعل الكسر حملا لهذه اللام على اللام الجارة.[راجع معاني الحروف / ٥٨] وجعله بعضهم خاصًا بالشعر ضرورة. [المقتضب ٢/ ١٣٤] واستقبح المالقي الإسكان بعد (ثم) بقوله: "ويستقبح ذلك – الإسكان- فيها مع حرف منفصل " [الرصف/ ٢٢٩] والحق أن ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الإسكان بعد (ثم) أمر يقويه ما ورد في القراءات السبع، حيث قرأ بالإسكان كل من ابن كثير ونافع في رواية قالون، والبزي ويعقوب الحضرمي، والكوفيون الكسائي وحمزة وعاصم، وقرأ الباقون بالكسر، وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج:١٥] ومن ذلك نجد أن القراء السبعة متفقون على الإسكان بعد الفاء والواو، ومنهم من أجازه بعد [ثم] وهم كثيرون، ولا أرى وجهًا لرد هذه القراءة أو تخطئتها أو تلحينها.

أما قول المصنف بأن الإسكان أجود بعد [ثم] أيضا فلم أقف على من قال به حتى عند من أجازه، على=

﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ [النور:٣٣] .

وقرأ عاصمٌ [١] والأعمش [٢]: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج:٢٩] بكسر اللامِ، وحكى الفراء [٣] أَنَّ [ضَبَّةَ و] [٤] عُكْلا وسُلَيْمًا يفتحون لام الأمر، وأنشد [من الوافر]:

لأَرْثَاهَــا وَمَــا فِيهَــا وَفِيٌّ   لَيَرْقُـدْ ثُـمَّ يَرْقُـدْ لَـنْ يُـضَارَا [٥]

= حين نسب الزجاج إلى البصريين أنهم لا يجيزون غير كسر هذه اللام [بعد ثم] خلافًا للكوفيين ولم يقل بأن الكوفيين يستحسنونه .

واختار الزجاجي الكسر لاستقلال [ثم] في النطق كما تقدم. [اللامات للزجاجي/ ٩٠] وبنحوه عند أبي جعفر النحاس وعند ابن خالويه [إعراب القرآن ٢/ ٣٩٩] [إعراب ثلاثين سورة/ ٤٢] .

(١) عاصم:هو أبو بكر، عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، الأسدي، شيخ الإقراء بالكوفة في زمانه، وأحد القراء السبعة الذين جمع ابن مجاهد قراءتهم، وقد قرأ على زر بن حبيش على عبد الله بن مسعود وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن ، اختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة ١٢٧هـ. وقيل: سنة ١٢٨هـ. وقيل غير ذلك. [تنظر ترجمته في (طبقات القراء (١/ ٣٤٦ – ٣٤٩) غاية النهاية (١/ ٣٤٦) النشر (١/ ١٥٥)، وفيات الأعيان (٣/ ٩)]

(٢) الأعمش: هو أبو محمد، سليمان بن مهران، الأعمش، الأسدي، الكوفي، من أئمة القراءات المتقدمين، ولد سنة ٦٠ هـ، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي، وعاصم بن أبي النجود، وزيد بن وهب، وغيرهم . توفي في سنة ١٤٨هـ. [تنظر ترجمته في (غاية النهاية ١/ ٣١٥، ٣١٦) وينظر الخلاف في القراءة المشار إليها في (إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٠٠) البحر المحيط / (٦/ ٣٦٥) التيسير (١٥٧) حجة القراءات (٤٧٣) السبعة (٤٣٥) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٢٤) النشر (٢/ ٣١٣)] .

(٣)وقوله: "حكى الفراء ... يفتحونها إلخ": ذكر المرادي وابن هشام أن بني سليم تفتح هذه اللام [الجنى الداني / ١١١، المغني١/ ٢٤٥] وحكى ذلك عن الكسائي أيضًا وكذا ذكر الإربلي أيضا.[معاني الكسائي/ ١٨٥، جواهر الأدب/ ٣٦] .

(٤) سقط في د .

(٥) البيت لم أهتد إلى قائله مع طول البحث، وقد جاء في (ط) هكذا:

لأدثاها وما فيها وفي   ليرقد ثم يرقد لن يضارا

وأرى أن المثبت أقرب إلى الصواب، على أن الشاهد دخول لام الأمر على (لترقد) مع فتح اللام، أما على الأول فلا أعلم ما الشاهد فيه .

[٣] وأما لام [١] التعجب [٢]: فكقول الله عز وجل:

﴿لِأَيِّ يَوۡمٍ أُجِّلَتۡ﴾ [المرسلات:١٢] [٣] [و] [٤] ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ﴾ [قريش:١] وكقول الناس: لله دَرُّ فُلاَنٍ [٥]،

---

(١) وحقه أن يفسر هنا [لام النهي]: وقد سقطت في التفسير، وقد أوردها الخليل في لاماته هكذا، ومثل لها بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ﴾ [ص:٢٦] ولعل المصنف يعني اللام التي في (لا) كما سيأتي في اللام ألفات. والله أعلم . ومقتضى صنع المزني في حروفه أن (لا) الناهية تتكون من لام النهي، وألف الزجر، وقد ذكر غيره أن(لا) المذكورة تتركب من لام الأمر والألف، ونفاه ابن هشام، وقال: " خلافا لبعضهم". وكذا ذكره المرادي . [المغني/ ٢٤٨ تحقيق محيي الدين، الجنى الداني/ ٣٠٠].

(٢) [٣-لام التعجب]:

وهذه اللام ذكرها عدد من النحاة منهم صاحب وجوه النصب، وابن فارس، حيث سماها في الصاحبي لام التعجب، وفي لاماته سماها: لام تدخل على معنى التعجب في قول بعض أهل العربية.[وجوه النصب/ ٢٢٤، الصاحبي / ١١٨، اللامات لابن فارس / ٧٨١] وذكرها الثعالبي والهروي والزجاجي والمالقي والمرادي وابن هشام والرازي والسيوطي وغيرهم. [فقه اللغة وسر العربية / ٣٥٠، لامات الهروي / ٥٤، لامات الزجاجي / ٧٢، الرصف / ٢٢٠، الجنى الداني / ٩٨، المغني ١/ ١٩٤، الحروف / ٢١٢، الهمع ٤/ ٢٠١ – ط الكويت، اللسان/ اللام] قال الهروي: وهي تدخل على المتعجب منه صلة لفعل مقدر قبله، وقدره ب(اعجبوا) قال: وكذلك قال بعض العلماء، وذكر أن هذه اللام قد تدخل على المقسم به بمعنى التعجب في اسم الله خاصة، وكذا فعل المرادي وابن هشام والإربلي، وقد جعلها المالقي أيضا للتعجب في باب النداء، وأشار إلى أنه لفظي ومعنوي، كما أنه يكون في المدح. [راجع الرصف / ٢٢٠، الجنى / ٩٨، جواهر الأدب/ ٧٣، لامات الهروي / ٥٥، والهمع ٤/ ٢٠١-ط الكويت] وقال المبرد: عندما تقول: يا للعجب، معناه: يا قوم تعالوا إلى العجب، فالتقدير: يا قوم للعجب أدعو " يعني في النداء. [المقتضب ٤/ ٢٥٤] وذكر ابن هشام من لام التعجب قولهم: لظرف زيد ولكرم عمرو، بمعنى: ما أظرف زيدًا، وما أكرم عمرًا، قال ابن هشام: ذكره ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل، وعندي أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه بالاسم، وإما لام جواب قسم مقدر " وجعل ابن هشام لامًا للقسم والتعجب معًا وأكد اختصاصها بلفظ الجلالة، ثم أفرد لامًا التعجب المجرد عن القسم. [المغني ١/ ١٩٤].

(٣) وقوله تعالى: ﴿لِأَيِّ يَوۡمٍ﴾: قال الفراء: "تعجيب للعباد من ذلك اليوم " أي: إن اللام للتعجب. [راجع المعاني للفراء ٣/ ٢٢٣، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥٩٢، البحر المحيط ٨/ ٤٠٥].

(٤) زيادة من عندي مناسبة للسياق.

(٥) قوله: (لله در فلان): نقل الهروي عن الأصمعي وغيره أن أصل ذلك أنه إذا حمد فعل الرجل وما=

وهذه اللام تكون مكسورةً أبدًا [1]، ولا قوة لها في عملها [2]، ويُجْرَى مَا بَعْدَها بِمَا يُصِيبُهَا من الإعرابِ.

[٤] وأمَّا لامُ (كي) [3] : فهي التي تجيءُ بمعنى (كي) ؛ كقول الله عزَّ وجلَّ :

= يجيء منه، قيل له: لله درك، أي: ما يجيء منك بمنزلة در الناقة والشاة، ثم كثر ذلك في كلامهم حتى جعلوه لكل ما يتعجب منه. [اللامات للهروي/ ٥٦]. وقال بعضهم في هذا التعبير: إن اللام للتعجب، وإن كان دعاءً للمخاطب به أو للمخبر عنه في قولهم (لله دره). كما قالوا: إن معناه: كثر الله خيره. كذا أفاده الزجاجي.[اللامات للزجاجي / ٧٤].

(١) قوله: " مكسورة أبدًا: قلت: وذلك مشروط بأن تتجرد لمعنى التعجب بألا يخالطها معنى النداء أو الاستغاثة، وقد فرق المصنف بينهما على حين جمع غيره بينهما. [راجع الرصف / ٢٢٠، والمغني ١/ ١٩٤].

(٢) وقوله: " ولا قوة لها.. إلخ ": فيه نظر؛ إذ هي جارَّة في كل ما ذكره من أمثلة، وعدها المالقي عاملة للجر. [الرصف / ٢٢٠].

وقوله" عملها": عرف النحاة العامل بأنه ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف [شرح الحدود النحوية للفاكهي / ١٣٢].

وقوله: " ويجرى ما بعدها.. ": قلت: وذلك في المحل أما اللفظ فهي تجر ما بعدها كما تقدم. وتقدم بيان المقصود بقوله " تجرى بالإعراب" في التاءات.

(٣) [٤- لام كي]:

وهذه اللام ذكرها ابن فارس في اللامات [لامات ابن فارس/ ٧٧٨] ولم يذكرها في الصاحبي وسماها الأخفش: اللام التي في مكان كي. [المعاني للأخفش/ ١٢٢] وذكرها أبو جعفر النحاس وذكر أنها من وضع قطرب وأكد أنها لا تصلح إلا بعد خبر قد مضى وكذا نقله الزجاجي عن الخليل. [لامات النحاس/ ١٤٨، لامات الزجاجي / ٥٣]

وذكر الزركشي لام كي، وذكر أنها ناصبة على قول الكوفيين. [البرهان ٤/ ٣٤٤] وذكرها صاحب وجوه النصب ومثل لها بنحو شواهد المصنف [وجوه النصب / ٢٢٧] ونقل عن الكسائي أن العرب تجعل لام كي في موضع (أن) في أردت وأمرت [معاني الكسائي / ٨٥،١٣٢، وراجع البحر المحيط ٢/ ٤٢،٤٣]. وذكرها الرماني وأكد أنها تكون بمعنى (كي) [معاني الحروف/ ١٤٢] وذكرها ابن الدهان عرضا في [باب الهجاء/ ٢٥] والنضر بن شميل [البلغة/ ١٦٥] وابن كيسان [الموفقي / ١٢٢] وأشار إليها ابن هشام عند تقسيمه للام المفردة قال: ثلاثة أقسام: عاملة للجر وعاملة للجزم، وغير عاملة،.... وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب خلافًا للكوفيين " [المغني مع الأمير/ ٢٣٢].

وأكد النضر بن شميل أنها لام كي الناصبة، قال: لام كي الناصبة، جاء ليملك " [البلغة/ ١٦٥]

ولم يبين لنا المصنف رأيه في عمل هذه اللام، وظاهره التسليم بمذهب الكوفيين الذين يرون أن هذه=

= اللام تقوم مقام (كي) وهذه الأخيرة عندهم تنصب بنفسها لا بإضمار (أن) بعدها كما يرى البصريون، وعليه فإن لام كي تنصب بنفسها لقيامها مقام (كي) ولا يسلم البصريون لهم بذلك.
وذهب ثعلب إلى أنها (اللام) ناصبة، لكن لقيامها مقام (أن) كذا ذكر المرادي [الجنى / ١٠٥].
وذهب ابن كيسان والسيرافي إلى جواز كون الناصب (أن) أو(كي)، ومذهب الجمهور أن (كي) لا تضمر، كذا أفاده الزجاجي [اللامات للزجاجي/ ٥٣، ٥٤، وراجع هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف المسألة (٧٩) وراجع أيضًا حول هذه اللام [الجنى الداني / ١٠٥، دراسات لأسلوب القرآت الكريم ٢/ ٤٤٦].

وذكر ابن الأنباري أن (كي) بمعنى اللام إذا لم تدخل عليها اللام، فإذا دخلت عليها اللام فهي حرف نصب للفعل واستدل له بقوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [الحديد:٢٣] وإليه ذهب الزمخشري. [راجع الإنصاف / المسألة (٧٩) الجنى الداني/ ٢٦٥] إذن فلام كي جارة عند البصريين للمصدر المنسبك من (أن) المقدرة والفعل بعدها، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وجرى المبرد على ذلك، وذكر أن لها موضعين؛ أحدهما: موضع إيجاب، نحو قوله تعالى: ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ ﴾ [الفتح:٢] وهو إشارة إلى لام كي. [المقتضب ٣/ ٧].

وذهب مذهبهم عدد من النحاة منهم الرماني وعبد القاهر الجرجاني والمالقي والمرادي والعكبري والإربلي وابن هشام. وذهب مذهب الكوفيين الفراء ونسب إلى ثعلب، وصرح به أبو جعفر النحاس وابن كيسان.

[راجع المقتضب ٣/ ٧، لامات الزجاجي / ٥٦، معاني الحروف / ٥٦، الجمل للجرجاني / ٢٣، الجنى الداني / ١١٥،١١٦،٢٦٥، الرصف / ٢٢٥، اللباب في علل البناء والإعراب / ٢/ ٤٦٧، جواهر الأدب / ٣٧، المغني ١/ ٢٣٢، اللامات للنحاس/ ١٤٨، الموفقي/ ١٢٢].

تبقى الإشارة إلى أن اللام بمعنى كي عند الكوفيين والبصريين جميعا، كذا أكد الهروي [اللامات للهروي / ١٢٥].

كما تنبغي الإشارة إلى أنها تسمى لام التعليل ولام الجزاء ولام السبب كما أفاده المرادي وغيره [راجع الجنى الداني/ ١١٥، سر العربية/ ٣٥٠، الصاحبي/ ١١٧]

وأشار النحاة إلى أن هذه اللام تأتي مجردة من كي، كما في شواهد المصنف هنا، كما تأتي مع (كي) وجعل الهروي من ذلك قوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ ﴾ [الحديد:٢٣].

وقال ابن فارس: وذلك كله تأكيد وتبيين، وربما جمعت العرب بين اللام وكى وبين أن، قال [من الطويل]:

أردتُ لكيما أنْ تطيرَ بِقُرْبَتِي فتترُكَني شنًا ببيداءَ بلقعِ

فجمع بينها لتقاربها في المعنى مع اختلاف اللفظ" [حاشية الصبان٣/ ٢٨٠، ابن يعيش ٧/ ١٩، الإنصاف/ ٣٤١، الخزانة ٣/ ٥٨٥، لامات الهروي / ١٢٧، لامات ابن فارس / ٧٧٨، ٧٧٩، البرهان ٤/ ٣٤٥،٣٤٦].

﴿وَلِيَرۡضَوۡهُ وَلِيَقۡتَرِفُواْ﴾ [الأنعام:١١٣] معناه : كي يرضوا، و كي يقترفوا ، و مثله: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح:٢] معناه:كي يغفرَ لك الله(١)

وهذه اللام مكسورةٌ أبدًا (٢) وعُكْلٌ وضبَّةٌ وسليمٌ يفتحون.

[٥] ولامُ الجحودِ(٣):

---

(١) واحتجاج المصنف بقوله تعالى: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾: قلت: وفي لامات النحاس أنها لام كي أيضا [لامات النحاس/ ١٤٩] وقد نقل الزركشي حكاية عن الهروي عن أبي حاتم السجستاني أن اللام في الآية جواب القسم، والمعنى: ليغفرن الله لك، فلما حذفت النون كسرت اللام، وإعمالها إعمال (كي) وليس المعنى: فتحنا لك لكي يغفر الله لك، فلم يكن الفتح سببًا للمغفرة .

قال الزركشي: وأنكره ثعلب وقال – أي ثعلب-: هي لام كي، ومعناه: لكي يجتمع لك مع المغفرة تمام النعمة، فلما انضم مع المغفرة شيء حادث واقع حسن معه (كي). [البرهان٤/ ٣٤٨] .

وقال الهروي بعد كلام أبي حاتم: "وخالفه في ذلك سائر النحويين من البصريين والكوفيين، وقالوا: إنها لام كي لأنها مكسورة ناصبة للفعل، ولام القسم مفتوحة ومعها نون ثقيلة أو خفيفة ". [اللامات للهروي / ٩٦] وأيده الزركشي كما تقدم. وذكر ابن الأنباري أنها لام العلة، وأكد أن رأي المبرد أنها لام كي، كذا ذكره الشوكاني، وذكر أن السجستاني رآها لام القسم، وغلطه، ونقل عن ابن عطية احتماله لكونها لام الصيرورة.[فتح القدير٥/ ٤٥،٤٤].

والمفهوم من كلام ابن فارس والثعالبي أنها لام الجزاء – في الآية – وأجاز أن تكون لام التعليل [الصاحبي / ١١٩،١١٨، سر العربية / ٣٥٠].

(٢)وقوله: مكسورة....إلخ": وأصل هذه اللام الفتح، أما الكسر فللفصل بينها وبين اللامات المفتوحة كلام التوكيد، ولعل القبائل التي تفتح هذه اللام تنطق على الأصل، كذا أفاده الزجاجي وغيره. [اللامات للزجاجي/ ٥٣، وذكر النحاس وابن فارس أنها مكسورة في ذاتها [لامات النحاس / ١٤٨ لامات ابن فارس/ ٧٧٩].

ونقل الأخفش عن يونس أن بعض العرب يفتحها، ونقل عن خلف أنه لغة لبني العنبر وحكي سماعه بنفسه، وعلله بأن الفتح هو الأصل. [معاني الأخفش/ ١٢٣].

(٣) [٥- لام الجحود]:

وهذه اللام ذكرها عدد من النحاة؛ منهم: الخليل والرماني والهروي والزجاجي والنحاس وابن فارس وابن مالك والمالقي والمرادي والزركشي وابن هشام والسيوطي وغيرهم.

[المصنفات النحوية / ٢٦ (لامات الخليل) معاني الرماني / ١٤٢، لامات الهروي /١٢٨، لامات الزجاجي/ ٥٥، لامات النحاس/ ١٤٥، لامات ابن فارس/ ٧٨٠، التسهيل/ ٢٣٠، الرصف/ ٢٢٥، الجنى الداني / ١١٦، البرهان ٤/ ٣٤٤، المغني ١/ ٢٣٢، الهمع ٤/ ١٠٨ – ط الكويت]

ونقل عن أبي جعفر النحاس أنه يرى أن الصواب تسميتها لام النفي، وعلل ذلك بأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار، كذا ذكره ابن هشام وغيره، وأيده الأشموني قال:"وهو الصواب" [حاشية الأشموني ١/ ٢٩٢] ولم أجده صريحًا في اللامات المنسوبة إليه- أعني أبا جعفر – =

= ولكنه ذكر لامين، الأولى: لام الجحد، وبعد أن مثل لها قال: "... ولا تكون إلا مع (كان وكون...) وقبلها حرف الجحد فذلك الحرف المجحود به... " [لامات النحاس / ١٤٥] والثانية: لام النفي، وأكد أنها مثل لام الجحد التي ذكرها، وأنها تكون مع (ما) و(لم)، وهي ناصبة للفعل أيضا. [اللامات للنحاس / ١٤٨] أما ابن فارس فسماها: لام تعقب الجحود.... وبعد أن مثل لها قال: فهذه كلها لامات تعقب الجحد تأكيدًا له وتحقيقًا [اللامات لابن فارس / ٧٨١]. وذكر الهروي لام الجحود كما ذكر أنها قد تسمى لام النفي [اللامات للهروي / ١٢٨].

وهذا يستدعي أن الجحد والإقرار مصطلحات كوفية يقابلها عند البصريين النفي والإثبات، ويبدو أن الأولين من وضع الفراء، وهما شائعان في معانيه، ومن ذلك قوله: "وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد " ويؤكده بقوله: " ألا ترى أن ما بعد (إلا) في الجحد يتبع ما قبلها، فتقول: ما قام أحد إلا أبوك..." [المعاني للفراء ١/ ٥٢،١/ ٤٧٩] ويتأكد مراد الفراء بقوله: " لو قلت لقائل لك: أما لك مال ؟ فلو قلت: نعم، كنت مقرا بالكلمة بطرح الاستفهام وحده، كأنك قلت: ما لي مال، فأرادوا أن يراجعوا عن الجحد ويقروا بما بعده فاختاروا (بلى)؛ لأن أصلها كان رجوعًا محضًا عن الجحد وإقرارًا بالفعل الذي بعد الجحد، فقالوا: بلى، فدلت (بلى) على معنى الإقرار والإنعام " [المعاني للفراء ١/ ٥٢،٥٣]

وأيد الدكتور أحمد مكي الأنصاري اختيار الفراء، ورأى أنه كان موفقًا فيه لمسايرة مصطلح الجحد لروح اللغة أكثر من مصطلح النفي الذي يساير روح الفلسفة، ولكن الدكتور مكي الأنصاري أكد أن مصطلح الإثبات قد استقر ورجح لأنه قد سارت به الركبان. [الفراء ومنهجه في النحو واللغة / ٤٤٢ -ط دار المعارف/ ١٩٥٦م].

وقد تأثر كثير من النحاة واللغويين المتأخرين بهذا المصطلح فانتشر في مصنفاتهم كما عند ابن السكيت في إصلاح المنطق، حيث عقد بابين للجحد، الأول: باب ما يتكلم فيه بالجحد، والثاني: باب ما لا يتكلم فيه بالجحد. [إصلاح المنطق / ٣٨٣- ٣٨٥ - تحقيق عبدالسلام هارون وأحمد محمد شاكر- ط دار المعارف] وعند ابن كيسان: باب حروف الجحد [الموفقي/ ١٢٣] واستعمل ابن فارس مصطلح (الرد) بمعنى الجحد والنفي، وعقد له بابًا بعنوان: باب الرد بكلا، ومن عبارته: "اعلم أنك إذا أردت رد الكلام بكلا ؛ فكلا رد لما قبله وإثبات لما بعده " [ثلاث رسائل في النحو واللغة لأحمد بن فارس: مقالة كلا وما جاء فيها في كتاب الله عز وجل / ١٠-١٢ – ط المؤسسة العامة للصحافة والطباعة – دار الجمهورية – بغداد – ١٩٦٦ م، وراجع مفاتيح العلوم / ٣٦] وأكد عبد القاهر الجرجاني أن لام الجحد هي لام تأكيد النفي . والنحاس يسميها لام النفي كما نسب إليه ابن هشام، ولكن في لامات النحاس لامان؛ إحداهما للجحد، والأخرى للنفي، وقد صرح بأنهما متشابهان كما سبق منذ قليل في صدر هذه اللام.

على أن بعضهم يرى أن الجحود هو النفي، كما عند المالقي [الرصف / ٢٢٥] تبقى الإشارة إلى أن الخلاف في عمل هذه اللام هو عينه الخلاف في لام كي، وتقدم هناك أن الكوفيين والأخفش من البصريين يرون أن هذه اللام تنصب الفعل بنفسها، على حين يرى البصريون أن الناصب (أن)=

أيضًا كذلك [(١)]

[أيضًا][(٢)] حكاهُ الفراءُ [(٣)]؛ قال اللهُ عز وجل: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾

= مضمرة وجوبًا، وهذه مسألة من مسائل الخلاف ذكرها الأنباري في الإنصاف [المسألة / ٨٢] وقد ذكر المرادي نقلا عن ابن مالك أن لام الجحود هي المؤكدة لنفي في خبر كان ماضية لفظًا ومعنى، فوافق بذلك الكوفيين على أن الفعل الذي بعدها هو الخبر، ولكنه لم يجعلها ناصبة بنفسها، بل النصب عنده ب(أن) مضمرة بعدها وفاقًا للبصريين. [راجع الجنى الداني / ١١٩، وراجع نص كلام ابن مالك في التسهيل / ٢٣٠].

(١) وقوله: " كذلك": قلت: عبارة المصنف تعني اشتراك لام الجحود مع لام كي في أحكامها، وقد تقدم قبل قليل؛ قال المرادي: " واعلم أن الخلاف في لام الجحود كالخلاف في لام كي؛ ففيها المذاهب الثلاثة، ومذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار أن بعدها بل يجب إضمارها، واختلف النقل عن الكوفيين ... " وفي ذلك تأكيد على الفرق بين لام كي ولام الجحود وإثبات لهما، على حين ذهب بعض النحاة إلى أن هذه اللام هي لام العلة (لام كي) كما أكده المالقي الذي جعل هذه اللام ومجرورها في موضع خبر كان المنفية؛ واعترضه المالقي نقلا عن بعضهم بقوله: من جعل لام الجحود لام كي فهو ساهٍ "[الجنى الداني/ ١١٨ -١٢٠].

ومن ذلك أيضًا أن أصل حركتها الكسر كما ذكر كثير من النحاة، وحكى الزركشي فرقًا بينهما بأن لام الجحود ضابطها أنه يمكن سقوطها مع عدم اختلال الكلام .

ومن أحكام هذه اللام التي تختص بها:

أ - لا يكون قبلها من حروف النفي إلا (ما) و(لا).

ب- تقع بعد كان الناقصة المنفية الماضية لفظا أو معنى، وأجاز بعضهم وقوعها بعد أخوات كان قياسا عليها، وأجازه بعضهم بعد ظن، وقال بعضهم: تقع بعد كل فعل تقدمه فعل منفي، قال المرادي: والصحيح أنها لا تقع إلا بعد كان الناقصة .

ج- جواز حذف (كان) قبلها، كما في قول الشاعر [من الوافر] :

فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومةً ولا فردا لفرد

[البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر٤/ ١١٠، تذكرة النحاة/ ٥٦٠، الجنى الداني / ١١٧، شرح الأشموني ٣/ ٥٥٧، شرح شواهد المغني٢/ ٥٦٢، المغني١/ ٢١٢].

د- جواز حذفها، وذهب إليه الرضي في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ [يونس:٣٧] قال: "كان أصله (ليفترى) فلما حذف اللام- بناء على جواز حذف اللام مع (أنْ) و(أنَّ) – جاز إظهار(أن) الواجبة الإضمار بعدها، وذلك لأنها كانت كالنائبة عن (أن) " [راجع شرح الكافية٢/ ٢٢٧، ودراسات لأسلوب القرآن ٢/ ٤٦١].

(٢) سقط في ت .

(٣) قوله: (حكاه الفراء): قلت: ونقل عن الكسائي أن لام الأمر، ولام كي، ولام الجحود يفتحن=

[الأنفال:٣٣] حكى أبو زيدٍ [١]: لَيُعَذِّبَهُمْ؛ بفتح اللام.

[٦] وأما لام الاستغاثة [٢]:

= [راجع معاني الكسائي/ ١١٩، إعراب النحاس ١/ ٤٨٥، تفسير القرطبي ٣/ ١٩٣٥] وهذا المحكي عن فتحها قال فيه ابن عطية: ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل، ويقرأ: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال:٣٣] وهي قراءة أبي السمَّال، ومن الشواذ، ونقله أبو حيان. [البحر المحيط ٤/ ٤٨٩، وراجع تفصيل حركة هذه اللامات في لام الأمر].

(١) أبو زيد: هو الإمام المعروف، سعيد بن أوس بن ثابت، أبو زيد الأنصاري، كان واسع الرواية، كثير الحفظ، إمامًا في اللغة والنحو، غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب، حدث عن عمرو بن عبيد، وأبي عمرو بن العلاء، ذكر في ترجمته أن سيبويه كان إذا قال: " سمعت الثقة " فإنه يعني أبا زيد. من أهم تصانيفه: النوادر في اللغة، كتاب المطر، وكتاب الهمزة، وكتاب تحقيق الهمز، وكتاب اللغات، وكتاب قراءة أبي عمرو، وكتاب الجمع والتثنية، وكتاب المقتضب، وكتاب الواحد، وكتاب المصادر، وكتاب اللبأ واللبن، وكتاب المنطق، ويحتمل أن يكون هو المقصود بقول المصنف: " صاحب المنطق " في آخر الواوات. اختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة ٢١٤هـ. وقيل: ٢١٥هـ. وقيل غير ذلك.[تنظر ترجمته في :إنباه الرواة (٢/ ٣٠ – ٣٦)، وبغية الوعاة (١/ ٥٨٢، ٥٨٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢/ ١٤٦) الفهرست/ ٨١).

وقوله: " ليعذبهم " بفتح اللام: قلت: وكذا أورد أبو حيان ذلك حكاية عن أبي زيد [البحر المحيط ٤/ ٤٨٩] وهي قراءة أبي السمَّال، وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو بالفتح في لام الأمر في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ﴾ [عبس:٢٤]. وروى ابن مجاهد عن أبي زيد أن من العرب من يفتح كل لام إلا في نحو: (الحمد لله) يعني إلا لام الجر إذا دخلت على الظاهر، أو على ياء المتكلم، كذا أفاده أبو حيان مختصرًا. [البحر المحيط ٤/ ٤٨٩ باختصار].

(٢) [٦-لام الاستغاثة]:

الاستغاثة: هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة [شرح الحدود النحوية للفاكهي / ١٥٧ بتصرف].

وقد ذكر المصنف هنا لامًا واحدة على حين ذكر آخرون لامين، هما لام المستغاث به، ولام المستغاث من أجله؛ كما عند الهروي والزجاجي والنضر بن شميل والمرادي، وبعضهم جعلها لامًا واحدة كما عند المصنف وابن فارس والثعالبي والمبرد والرماني والرازي وابن هشام. [راجع اللامات للهروي / ٧٤، لامات الزجاجي / ٨١، الرصف / ٢٢٠، الجنى الداني / ١٠٣] وحول من جعلها لامًا واحدة. [راجع الصاحبي/ ١١٦] ولم يذكرها ابن فارس في لاماته. [فقه اللغة/ ٣٥٠، المقتضب ٤/ ٢٥٤،الحروف للرازي/ ٢١٢]

وذكر صاحب وجوه النصب لام النداء ولام الاستغاثة فلام النداء هي لام المستغاث به ولكن عنده أن لام الاستغاثة مكسورة فهو يعني بها لام المستغاث من أجله، ويبدو أن حقيقة الخلاف راجعة إلى=

فكقول العرب: يَا لَنَابِ [1]، يا لَكَذَا؛ قال الشاعر [من المديد]:

يَــا لَبَكْــرٍ أَنْــشِرُوا لِي كُلَيْبًــا   يَــا لبَكْــرٍ أَيْــنَ أَيْــنَ الفِــرَارُ [2]

[٧] وأمَّا لام جواب (إنَّ)[3]: فكقولك: إنَّ زيدًا لقائمٌ،

= العد فقط [وجوه النصب / ٢٢٨]

لأن من عدها لامًا واحدة ذكر أنها مفتوحة مع المستغاث به ومكسورة مع المستغاث من أجله، وإنما فتحت واحدة وكسرت الأخرى للفرق بينهما، كذا أفاده غير واحد. [المقتضب ٤/ ٢٥٤، الهمع ١/ ١٨١ -ط دار المعرفة، ولامات الهروي / ٧٤] ويتعلق بهذه اللام أن عملها الجر ولا يصح دخولها على المضمر، لأن الغرض من الاستغاثة هو ذكر اسم المستغاث به، واللام تدل على المراد بالاستغاثة .

وذكر الدكتور شوقي ضيف أن هذه اللام زائدة عند المبرد، قلت: وقد رده بعضهم بأن المبرد لم ينص على هذا الرأي في الفصلين اللذين خصصهما للام في كتابيه الكامل والمقتضب . [راجع المدارس النحوية / ٣٠١، حروف الجر / ٥٧] وعدها المرادي ثم ذكر الخلاف فيها بين زيادتها وأنها لا تتعلق بشيء، وبين أصالتها وأنها تتعلق إما بالفعل المحذوف، ونسبه إلى ابن عصفور، وإما بحرف النداء ونسبه إلى ابن جني، قال: وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بقية (آل) والأصل عندهم في (يا لزيد) يا آل زيد، و(زيد) بالإضافة. [راجع الجنى الداني / ١٠٣-١٠٤]

وفي لامات الخليل سماها: لام الخفض الزائدة، وقد بسط السيوطي هذا الخلاف، ثم قال: " ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل " [الهمع ١/ ١٨١- ط دار المعرفة] والحق أنه لا تعارض بين أصالة هذه اللام وعملها الجر وبين كونها للاستغاثة، فالأول وظيفة والثانية معنى زائد عن العمل ولا تعارض بينهما.[راجع حروف الجر/ ٥٨] .

وذهب الزجاجي إلى أنها عوض من الزيادة التي تقع آخر المنادى المتراخي عنك في قولك: يا زيداه وعمراه. ولا يجوز الجمع بينهما، لأن العوض والمعوض لا يجتمعان.[اللامات للزجاجي / ٨٤].

(١) غير واضحة في الأصل، والمثبت على أنه يستغيث لنابه، ويمكن أن تكون: يا لَنَا .

(٢) البيت لعدي بن ربيعة المعروف بالمهلهل، كما في الخزانة (١/ ٣٠٠) والخصائص (٣/ ٢٩٩) الكتاب (١/ ٣٧٢)، اللامات للزجاجي / ٨١، معاني الحروف للرماني / ١٤٢].

(٣) [٧ - لام جواب إن]:

يأتي كلام كثير من النحاة حول هذه اللام تحت لام التوكيد أو لام الابتداء، كما عند ابن فارس [الصاحبي / ١١٦]، قال: " وتكون خبرًا لـ(إن) " وذلك بعد أن ذكر لام الابتداء، وقيل: لام التوكيد، ثم جعل هذه تحتها، أما في لاماته فقد أفردها بالذكر بقوله:" باب اللام التي تعقب (إن)، ونقل حكاية عن ثعلب مفادها أن هذه اللام تحقيق لما دلت عليه الباء من الجحد في نحو (ما محمد بقائم)، وحكي عن سيبويه أيضًا أن هذه اللام كان يجب أن تتقدم على (إن)، لكنهم كرهوا أن يجمعوا بين اللام وإن لأنهما جميعا حرفا توكيد. [راجع لامات ابن فارس / ٧٧٢،٧٧٣] وجعلها=

وفي هذه (١) اللام معنى التأكيدِ، إلا أنها توجب كسر (إنَّ)

فلذلك خُصَّت (٢) بجواب (إنَّ) ومنه قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

= الثعالبي فرعًا للام التأكيد التي هي لام الابتداء عنده، قال:" ومنها في خبر (إن) "[سر العربية/ ٣٤٩] وكذا فعل الزجاجي والهروي والرماني والمالقي والمرادي والزركشي وابن هشام وغيرهم، ومن كلامهم حول هذه اللام نجد أن بعضهم يسميها لام التوكيد لما فيها من معنى التوكيد كمعظم المشار إليهم، وبعضهم سماها لام الابتداء باعتبار أصلها قبل دخول إن؛ كما نصَّ عليه الهروي، وبعضهم سماها لام (إن) كالزجاجي [راجع اللامات للزجاجي / ٦٠، اللامات للهروي / ٨٣، الرصف/ ٢٣١، الجنى الداني/ ١٢٨، البرهان ٤/ ٣٣٦، الإتقان ١/ ١٧١، المعترك ٢/ ٢٨٦] ، وسماها صاحب" وجوه النصب" لام الخبر [وجوه النصب/ ٢٢٦] كما أن منهم من يسميها اللام المزحلقة، وتقدم تعليله عن ابن فارس حكاية عن ثعلب وعن سيبويه، ويؤكده الرماني بقوله: " وكان حقها أن تكون قبل (إن) إلا أنهم كرهوا الجمع بين حرفي التوكيد فزحلقوا اللام إلى الخبر وكانت اللام أولى بذلك، لأنها غير عاملة و(إن) عاملة، فكان تقديم العامل أولى" [معاني الحروف/ ٥١] وذكر السيوطي أن فائدة هذه اللام أمران:

الأول: توكيد مضمون الجملة، قال:" ولهذا زحلقوها في باب (إن) من صدر الجملة، كراهة توالي مؤكدين".

والثاني: تخليص المضارع للحال .

[المعترك ٢/ ٢٨٦، الإتقان١/ ١٧١، الجنى الداني / ١٢٤].

كما ذكر النحاة أنها تدخل على أربعة أشياء:

١-على اسم إن إذا تأخر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات:٢٦].

٢-كما تدخل على الخبر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر:١٤].

٣- كما تدخل على الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل:١٢٤] واعترضه ابن مالك، كما ذكر المرادي.

٤-وتدخل على الظرف؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[القلم:٤]، وراجع البرهان٤/ ٣٣٦، الجنى الداني/ ١٣١ وما بعدها، ولامات الهروي/ ٧٨].

(١) في د: هذا .

(٢) قوله (خصت) قلت: أفرد المصنف هذه اللام ولم يدرجها – كما فعل غيره من النحاة – تحت لام التأكيد أو لام الابتداء، وذلك لما عرفناه من أن المصنف مولع بالتفريع لأدنى فرق، لذا سيذكر لام الابتداء ولام التأكيد منفصلتين، ومع ذلك فالمصنف قد زاد الأمر وضوحا ببيانه سبب إفراد هذه اللام عن لام التأكيد أو الابتداء؛ خلافا لعدد كبير من النحاة، فعلَّلَ ذلك بأن فيها معنى التأكيد، ولكن لأنها توجب كسر (إن) فلذلك اختصت بها بجوابها. وهذا الكلام نجده عند النحاس في اللامات المنسوبة إليه، حيث ذكر لام التأكيد وشواهدها، ثم صرح بأنها لا تكون إلا بعد (إن)=

[الأنفال:٤٢] وهذه اللام مفتوحة أبدًا.

[٨] وأما لام جواب لولا [1]: فنحو قولك: لولا عبد الله لزرتك،

= المشددة المكسورة الهمزة قال: " ولا يجوز فيها غير ذلك " وأكد أن لام التأكيد توجب كسر همزة إن [خفض الألف قبلها كما قال] وأنها توجب رفع الخبر الذي بعدها، ومع ذلك فقد قصر لام التأكيد على اللام الداخلة بعد(إن). [اللامات للنحاس/ ١٤٧]

وتقدم أن صاحب " وجوه النصب" قد سماها لام الخبر، واستفاض في بيان كسرها لألف إن – على حد قوله – وزاد أنها توجب ذلك على كل حال، تقدمت (إن) أو توسطت في الكلام، فمن الأول:إن محمدا لرسول الله. ومن الثاني: أشهد إن محمدًا لرسول الله. وأكد أن سبب ذلك دخول اللام، قال: " ولولا ذلك لكانت – يعني (إن) – مفتوحة لتوسطها الكلام" [وجوه النصب / ٢٢٦].

(١) [٨ – لام جواب لولا]:

كذا عند المصنف، وكثير من النحاة يفصلون بين لام (لو) ولام (لولا)، وبعضهم يجعلها قسمين تحت لام الجواب، كما عند المالقي والمرادي وابن هشام والسيوطي وغيرهم. [الرصف / ٢٤١، الجنى الداني / ١٣٦، الإتقان ١/ ١٧١، المعترك ٢/ ٢٨٦] ومنهم من يجعلها تحت لام التوكيد، كما عند الهروي [لامات الهروي / ١٠١ وما بعدها] وذكر الزجاجي كل واحدة منها منفصلة عن الأخرى، ولكنه عاد إلى الجمع بينهما مع لام جواب القسم جميعًا تحت لام الجواب [لامات الزجاجي / ١٣٦، ١٦٥، المصنفات النحوية/ ٢٦ (لامات الخليل) على حاشية الكنز المدفون / ٢٢٧] أما صاحب وجوه النصب فقد ذكر لام لولا وأغفل لام لو [وجوه النصب / ٢٣٦، الجمل المنسوبة/ ٢٦٠].

وعلل الزجاجي الفصل بين لامي الجواب في لو ولولا بقوله: " وهي ضد لولا – يعني لو – فلذلك فرقنا بينهما " [اللامات للزجاجي/ ١٣٦]. يعني بذلك ما ذكره النحاة من أن (لولا) تفيد امتناع الجواب لوجوب (بالباء) أو لوجود (بالدال) الشرط، وأن (لو) تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط، كذا ذكر النحاة ومنهم ابن هشام الذي علق على الثاني بقوله: " وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة " وكذا ذكر المرادي أيضا [تنظر تفاصيل ذلك في المغني١/ ٣٠٢ تحقيق محيي الدين، الجنى الداني/ ٥٩٧ وما بعدها].

وهذه اللام الواقعة في جواب (لولا) سماها الزركشي:" الموجهة في جواب لولا" ومثل لها بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَـٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾ [الإسراء:٧٤] وبين ذلك بقوله: فاللام توجه للتثبيت " [البرهان ٤/ ٣٣٧]

ونقل المالقي عن جل النحويين أن لو ولولا حيث وجدا تلزم اللام جوابيهما على كل حال إلا إذا كانا بعد قسم ظاهر أو مقدر، وليس الجواب إذن لهما، بل للقسم، فحيث وجدا دون قسم ولا تقديره لم تدخل اللام في جوابيهما، ولذلك تجد جوابيهما في عدم القسم بغير اللام.. [الرصف/ ٢٤٢] وذكر ابن هشام هذا المعنى ونسبه لابن جني وقال: " وفيه تعسف، وهذا الموضع مما يدل على ضعف قول أبي الفتح.[المغني١/ ٣٠٢ تحقيق محيي الدين]. =

وقد شابها [1] أيضًا [شيء][2] من التأكيد، و(لو) و(لولا) في هذا الموضع سيَّان [3].

[٩] وأما لام القسم [4]:

= ونص الهروي على أن هذه اللام للتوكيد. [اللامات للهروي/ ١٠٥]

على حين نفهم من كلام الزركشي أنها قسم آخر غير المؤكدة وهي الموجهة – كما تقدم – وهما مع غيرهما ضمن أقسام اللام غير العامل، أما لام جواب (لو) فقد عدها قسمًا منفصلا سماه: المسبوقة في جواب لو، وبين أنها تفيد التأخير.[البرهان ٤/ ٣٣٧] وذكر ابن يعيش عن بعض النحاة أنهم يجعلون لام جواب (لو ولولا) قسمًا قائمًا بذاته وأكد أن المحققين من النحاة على أنها اللام التي تقع في جواب القسم، قال. ولا تدخل هذه اللام في جواب (لو ولولا) إلا على الماضي دون المستقبل" ونقل عن أبي علي الفارسي قوله بأن هذه اللام المذكورة زائدة مؤكدة، واستدل على ذلك بجواز سقوطها. [راجع شرح المفصل ٩/ ٢٢-٢٤، التخمير ٤/ ١٦٩، ١٧٠] على أنه يجب قصر (الماضي) على المثبت فقط .

(١) في ط: شابهها، وهو تحريف، وجاء النص في ط هكذا: وقد شابهها أيضًا من التأكيد لو.

(٢) سقط في د، وط، هو خطأ [الحروف للمزني/ ٧٣ – ط دار الفرقان].

(٣)وقول المصنف " سيان... ": يعني في إفادة التوكيد وفي دخول اللام في الجواب معهما، وسوَّى بعضهم بين حذف اللام وإثباتها في لو ولولا، وليس في المعنى... وفي عبارته إشارة إلى مذهب الكوفيين بأن(لولا) أصلها: لو والفعل، قال السيوطي: قال الكوفيون: (لولا) في قولك: لولا زيد لأكرمتك، أصلها: لو والفعل، والتقدير: لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك: إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا (لا) عوضًا فصار بمنزلة حرف واحد، وصار هذا بمنزلة قولك: أما أنت منطلقًا، فحذفوا الفعل، وزادوا (أما) عوضًا من الفعل، قالوا: والدليل على أنها عوض أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل، لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه "، [الأشباه والنظائر ١/ ١٣٩].

وذكر الهروي فرقًا بينهما: أن (لولا) لا يليها إلا الاسم إذا كانت خبرًا، نحو قولك: لولا زيد لفعلت، وأما (لو) فلا يليها إلا الفعل، وما ورد غير ذلك فهو على نية الاتساع وتقديم الفعل [اللامات للهروي / ١٠٦].

(٤) [٩- لام القسم].

كذا عند المصنف لام القسم، وقد وردت هذه اللام عند كثير من النحاة عرضًا عند الحديث عن لام الابتداء، كما عند الهروي الذي قال عن لام الابتداء: " وهذه اللام شبيهة بلام القسم، وليست بها....ولكن إذا وقعت اللام في الفعل المستقبل ومعها النون الثقيلة أو الخفيفة فهي لام القسم، ذكر القسم قبلها أو لم يذكر، كقولك: لأهبن... وما أشبه ذلك، فهذه لامات القسم. [اللامات للهروي/ ٧٩] وعند الزجاجي: لام تدخلُ على المقسم به، وبين أن هذه اللام قد تلتبس بغيرها من لامات الابتداء أو التأكيد، وجعل المعنى فاصلا بينهن، فما كان فيه قصد القسم حمل عليه،=

فكقولك: لعمرك [1]،

=قال:"... والمعنى بينهما قريب – يعني لامي الابتداء والقسم – لاجتماعهما في التوكيد والتحقيق... ولكن بالمعنى يستدل على القصد... فما كان فيه دليل للقسم حمل عليه، وما لم يكن فيه دليل فاللام فيه لام الابتداء..." [لامات الزجاجي/ ٧٠، ٧١ بتصرف].

وعند ابن فارس في باب للام الداخلة على معنى التأكيد أورد شواهدها ثم قال:" وزعم ناس أن هذه اللامات لامات قسم، إذ كان القسم يدخل في الكلام توكيدًا لقوله وتقوية وتثبيتًا..." ونقل ردًّا على هذا الرأي يقضي بأنها لام تأكيد وليست لام قسم، والذي يعنيني هنا التباس لام القسم بلام التأكيد. [لامات ابن فارس / ٧٧٢].

كما تلتبس لام القسم مع لام الجواب، كما عند ابن فارس نفسه، حيث ذكر شواهدها ثم قال: " فهذه لام القسم، ويلزم الفعل المستقبل مع القسم النون [لامات ابن فارس/ ٧٧٥].

وذكر النحاس لام القسم وشواهدها، وذكر أنه يدخل في آخر الكلام معها نون شديدة وأكد أنها سميت لام القسم لأن اليمين يصلح فيها وتحسن به، وجميع شواهده إنما هي للام الجواب، كما ذكر لام القسم عرضًا عند حديثه عن (لام لئن) وجعل من لام القسم قوله تعالى: ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء:٧٢] قال:" ولام (ليبطئن) لام قسم، لأن اليمين يصلح فيهما، ومثله: ﴿إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾ [النساء:١٥٩]، [وراجع لامات النحاس / ١٤٩]. وقد ذكر ابن كيسان حروف القسم ولم يذكر اللام [الموفقي/ ١٢٣] .

وذكر الزجاجي أن حروف القسم أربعة وذكر اللام وأكد أنها لا تدخل إلا على لفظ الجلالة في حال التعجب " [اللامات للزجاجي/ ٧٥].

وهو قريب من صنع كثير من النحاة الذين ربطوا بين القسم والتعجب في لام واحدة، كما عند المالقي والمرادي وابن هشام والإربلي وغيرهم [راجع التفاصيل في لام التعجب، الرصف / ٢٢٠، الجنى/ ٩٨، جواهر الأدب / ٣٣، الهمع ٤/ ٢٠١- ط الكويت].

وفي لامات الخليل ذكر لام القسم، وأكد أنها مفتوحة، وما بعدها نون مشددة، واستشهد لها بقوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر:٦].

وهذا يفسره ما ذكره الهروي عن سيبويه أنه سأل الخليل عن قولهم: (لتفعلن) مبتدأة لا يمين قبلها، فأجابه بأنها على نية اليمين [لامات الهروي / ٧٩] وذكر أيضًا لام الجواب وقال إنها تشبه لام القسم وتقوم مقامها، ومن هنا يبدو لي أنه لم يفرق بينهما.[المصنفات النحوية/ ٢٦، لامات الخليل/ ٢٢٧من الكنز المدفون] .

وجعلها كثير من النحاة ضمن لام الجواب، كما عند الرماني الذي ذكر لام القسم ومثل لها بقولهم: والله لآتينك. [معاني الحروف / ١٤١] وكذا عند المالقي والمرادي وابن هشام هي قسم من لام الجواب.

(١) وقوله :"لعمرك....": قلت: وهذه اللام ضرب من لام الابتداء التي تدخل على ضرب من المقسم به فيرتفع، كذا نص عليه بعضهم كالهروي والزجاجي وابن يعيش والخوارزمي. =

ولعمر الله [1].

[١٠] و أما [لام] [2] جواب القسم [3] فكقوله عز وجل:

= ونحوه قولهم : (ليمن الله) هو مرفوع بالابتداء والخبر مضمر، تقديره: لعمرك (ليمن الله) ما أقسم به. وسماها الزجاجي: لام تدخل على المقسم به [لامات الهروي / ٧٩ ، ٨٠ ، لامات الزجاجي / ٧٦، وشرح المفصل ٩/ ٩١، التخمير ٤/ ١٦٧] .

واعتبر بعضهم (لعمرك) ونحوها (عهد الله وأمانة الله) أسماءً تجرى مجرى الحروف في القسم، كما عند ابن كيسان [الموفقي/ ١٢٣] والراجح أن المزني سماها كذلك في هذه الكلمات لوقوعها في كلمات دالة على القسم وهي من أدواته، وليس غريبا على ميله إلى التفريع.

(١) في د، ط : أبيه، ولعله تصحيف.

(٢) سقط في د .

(٣) [١٠- لام جواب القسم]:

والقول في هذه اللام شبيه بالتي قبلها، ولكن ذكرها صراحة كثير من النحاة، كما عند ابن فارس الذي سماها في الصاحبي: لام جواب القسم، وفي لاماته قال: لام تعقب القسم [الصاحبي / ١١٦، اللامات لابن فارس/ ٧٧٥] وذكرها كما عند المصنف كل من الهروي والزجاجي وابن كيسان والزمخشري وبعض شراح المفصل كابن يعيش والخوارزمي كما ذكرها المالقي والمرادي، وابن هشام والسيوطي وغيرهم.[اللامات للهروي/ ٩٢،لامات الزجاجي/ ٧٥، الموفقي / ١٢٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢١، التخمير ٤ / ١٦٧، الرصف / ٢٤٠، الجنى الداني / ١٣٤، المعترك ٢/ ٢٨٦، الإتقان ١/ ١٧٥] وفي لامات للخليل أنها – لام جواب القسم – تقوم مقام القسم. [المصنفات النحوية / ٢٦،اللامات للخليل / ٢٢٧من الكنز المدفون] وذكر الرماني لام القسم ويعني بها لام الجواب، وأكد أنها لام الابتداء [معاني الحروف / ٥٤] وأكده ابن يعيش بقوله: " وإنما قلنا إن أصلها الابتداء، لأنها قد تتعرى من معنى الجواب، وتخلص للابتداء، ولا تتعرى من الابتداء، فلذلك كان أخص معنييها.... وذلك قولك: لعمرك لأقومن... ألا ترى أنها هاهنا خالصة للابتداء؛ إذ لايصح فيها معنى الجواب، لأن القسم لا يجاب بالقسم [شرح المفصل ٩/ ٢١] وإليه ذهب المالقي أيضا ورأى أنها لام الابتداء أو لام التوطئة. [الرصف / ٢٤٠]. على حين يؤكد الزجاجي أنه لابد للقسم من جواب، وأن جوابه في النفي يتلقى بـ(ما ولا) وفي الإيجاب بـ(إن واللام) [اللامات للزجاجي / ٧٥] .

أما الزركشي فقد سماها (المؤذنة) وعرفها بأنها الداخلة على أداة الشرط بعد تقدم القسم لفظًا أو تقديرًا، لتؤذن أن الجواب له لا للشرط أو للإيذان بأن ما بعدها مبني على قسم قبلها " وذكر أنها تسمى الموطئة، لأنها وطأت الجواب للقسم، أي مهدته، وأكد أن قول المعربين: موطئة للقسم فيه تجوز؛ لأنها موطئة للجواب. [البرهان ٤/ ٣٣٨] وبنحوه قال ابن هشام وابن يعيش والخوارزمي [وراجع شرح ابن يعيش ٩/ ٢٢، التخمير ٤/ ١٦٨] . =

﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [ق:١]

جَوَابُهُ [1]: ﴿لَّقَدۡ كُنتَ فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا﴾ [ق:٢٢] ومثلُه: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ﴾ [التين:١]

وجوابه: ﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ٤﴾ [التين:٤].

[١١] وأما لامُ جوابِ إِذًا [2]: فَإنها إنما تكونُ مع إضمارِ (لو) كقوله عز وجل:

= وتدخل هذه اللام على الفعل الماضي والمستقبل والاسم. وتجب النون مع المستقبل للفصل بين الداخلة للقسم وبين الداخلة لغيره. [راجع لامات الهروي / ٩٢،٩٣، لامات الزجاجي / ٧٨].

(١) وقوله (جوابه): هذا واحد من الآراء، فقد رأى آخرون أن جواب القسم محذوف، ولخص الأنباري آراءهم في هذه الآية، قال: " في جوابه ثلاثة أوجه: الأول أن يكون محذوفًا وتقديره: ليبعثن. والثاني: أن يكون جوابه (قد علمنا) وتقديره: لقد علمنا. فحذفت اللام، وهو قول الأخفش والفراء. والثالث: أن يكون ما قبل القسم قام مقام الجواب، لأن معنى (ق): قضي الأمر، فقضي الأمر قام مقام الجواب ودلت (ق) عليه، واستضعف أبو حيان كل هذه الأقوال.

ونسب الشوكاني الأول إلى الأخفش، والثاني إلى ابن كيسان، ونسب إلى الكوفيين أن جواب القسم عندهم ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ﴾ [ق:٢] وذكر الشوكاني في الآية الثانية ما ذكره المصنف ولم يورد فيه خلافا [فتح القدير ٥/ ٧١، ٥/ ٤٦٥]. وقوله: (لقد): فيه أن بعضهم يوجب اقتران الماضي المتصرف الواقع جوابا للقسم باللام وقد، وبه قال جماعة من النحاة. وذهب ابن عصفور إلى ذلك إذا كان الفعل قريبًا من الحال، وإن كان بعيدًا لم يُوجِب إلا اللام وحدها.

[راجع البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٨٤، معاني الأخفش / ٤٨٣، معاني الفراء ٣/ ٢٢، البحر المحيط ٨/ ١٢٠، إعراب النحاس ٣/ ٢١١]

(٢) [١١-لام جواب إذًا]:

وهذه اللام ذكرها الهروي بقوله: باب اللام بعد (إذًا) وأكد أنها جواب ل(لو) المضمرة، كما ذكر المصنف، وهو معنى كلام الفراء في شاهد المصنف، قال الفراء: " إذا: جواب كلام مضمر، أي: لو كانت معه آلهة إذا لذهب كل إله بما خلق " وبنحوه قال ابن هشام والسيوطي وغيرهم [معاني الفراء ٢/ ٢٤١، لامات الهروي/ ١٠٨، الإتقان/ ١٥٠] كما جعلها الهروي قسمًا من أقسام لام التوكيد [اللامات للهروي/ ٧٦]. وذكر النحاس هذه اللام ضمن حديثه عن لام الوعيد، وهي التي تأتي –عنده– في تأكيد ضمير وذكر أنها لا تجيء إلا في تأكيد ثواب أو عقاب أو في تحقيق أمر، وذكر شاهد المصنف على أنه من تحقيق الأمر. [لامات النحاس / ١٥٠] كما عرض لها الزركشي ضمن حديثه عن اللام غير العاملة وسماها: المتممة، وذكر شواهدها ثم قال: فاللام هنا لتتميم الكلام، قال الزمخشري: (إذن) دالة على أن ما بعدها جواب وجزاء. [البرهان٤/ ٣٣٧] وجعلها المرادي ضمن اللام الموطئة [الجنى الداني/ ٢٢٧] وذكرها ابن هشام ضمن اللام الداخلة على أداة الشرط.[المغني١/ ١٧٩]

و(إذًا) من حروف المعاني التي تأتي حرف جواب وجزاء وكتابة (إذًا) أتكون بالنون أم بالألف، على=

﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ ﴾ [المؤمنون:٩١] وهذه اللامُ لا تكونُ إلا مفتوحةً.

[١٢] وأما لام التأكيدِ[1]: فهي كلُّ لامٍ يصحُّ الكلامُ مع حذفِها، ويكونُ دخولُها تأكيدًا للكلامِ؛ كقولك: إنَّكَ لتَحْفَظُ القرآنَ، وإنَّهُ لحَسَنُ السيرةِ، ولَيُعجِبُني أمرُك، وهذه

= قولين، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقًا، وبعضهم يبدلها ألفا مطلقًا، لشبهها ب(أن) و(لن) وبعضهم يقف عليها بالألف إن ألغيت وبالنون إن أعملت. والجمهور على أنه يوقف عليها بالألف المبدلة من النون، قال السيوطي: وعليه إجماع القراء، وجوز قوم منهم المبرد والمازني في غير القرآن الوقوف عليها بالنون مثل(لن وإن) وينبني على الخلاف في الوقف عليها كتابتها فعلى الأول تكتب بالألف كما رسمت في المصاحف، وعلى الثاني بالنون " ورجح السيوطي أنها اسم منون، واستدل بإجماع القراء على الوقف عليها بالألف [الإتقان ١/ ١٥١، الهمع ٤/ ١٠٣ – ط الكويت، وشذا العرف / ١٩٠].

(١) [١٢- **لام التأكيد**]:

وهذه اللام ذكرها – تقريبا – كل من صنف في الحروف، كالخليل وابن فارس والثعالبي والنحاس والهروي والزجاجي والسيوطي والمالقي والمرادي وابن هشام والزركشي وغيرهم. ونلاحظ أن بعضهم أطلقها على ما سماه المصنف لام جواب (إنَّ) كالنحاس وابن فارس في الصاحبي، وبعضهم يطلقها على لام الابتداء كابن فارس في لاماته والثعالبي، وجعل منها أيضا لام إن،و كثير من النحاة يجمع تحت هذه اللام عددًا من اللامات، كما عند الهروي الذي جعلها شاملة لتسعة مواضع على النحو التالى:

١- في الابتداء.   ٢- في خبر (إنَّ) المكسورة الثقيلة.

٣- في خبر إنْ المخففة.   ٤- في جواب القسم.

٥، ٦- في جواب (لو) و(لولا).   ٧- في جواب (إذًا).

٨- مع (إنْ) التي للمجازاة.   ٩- في لعل.

وجعلها الزجاجي مشتملة للامات الابتداء وجواب القسم ولام إنَّ ولام القسم، وبنحوه عند المالقي والمرادي وابن هشام وغيرهم، على حين اقتصر الزركشي على لام الابتداء وعلى الداخلة في خبر (إن) أو اسمها إذا تأخر، وسماها: المؤكدة. [الصاحبي/ ١١٦/ لامات الخليل / ٢٢٧، لامات ابن فارس / ٧٧١، فقه اللغة/ ٣٤٩، لامات النحاس / ١٤٧، لامات الهروي/ ٧٦، لامات الزجاجي/ ١٦٤، الإتقان ١/ ١٧١، الرصف / ٢٣١، المغني ١/ ١٧٨، البرهان ٤/ ٣٣٥].

وتقدم في لام جواب (إنَّ) أن المصنف فرق بين هذه الأنواع لأسباب أهمها:نظرته الخاصة وفهمه الخاص، فمثلا اختصاص اللام بجواب إن وكسر همزة إن مخصص لهذه اللام، وهنا – كما ذكر – علامة هذه اللام صحة الكلام مع حذفها، ثم يبقى ولع المصنف بالتفريع لأدنى فرق، وهذه اللام أعم من لام جواب إن.

اللامُ مفتوحةٌ أبدًا.

[١٣] وأما لام الخُلْفِ عن حروف الصِّفَاتِ [(١)]: فذاك أن اللام تنوب عن:

---

(١) [١٣- لام الخلف عن حروف الصفات]:

و كذا أثبتها الإربلي بقوله: ورود اللام بمعنى عدة كلمات [جواهر الأدب / ٧٥ – ط دار النهضة] وقول المصنف المذكور فيه مباحث:

الأول: المقصود بحروف الصفات:

ويعني بها المصنف الظروف وحروف الجر معًا كما تقدم بيانه والخلاف فيه في باء الصفة، والدليل على ذلك هنا أنه سيذكر أن اللام تنوب عن (على وفي وإلى) وهذه حروف، كما تنوب عن (مع وبعد) وهذه ظروف، وهما معا عند المصنف حروف الصفات .

والثاني : هل يجوز تعاقب الحروف ؟

و المصنف يتبع مذهب الكوفيين في إجازة تعاقب الحروف، وهي مسألة خلافية بين النحاة وبيانها في السطور التالية:

آراء النحاة والمفسرين في تعاقب الحروف:

لقيت مسألة تعاقب الحروف بمعنى وقوعها موقع بعض جدلا بين النحاة وكذا لقيت عناية المفسرين والبلاغيين وغيرهم من علماء اللغة .وهنا يجب التنبيه إلى بعض الأمور المهمة؛ منها:

١ – الخلاف المذكور يتعلق بتناوب حروف الجر قياسا.

٢- يخلط البعض بين تناوب الحروف بوجه عام وبين تناوب حروف الجر، والقول فيهما مختلف.

والحق أن النحاة وغيرهم قد انقسموا إلى طائفتين؛ طائفة تمنع تناوب حروف الجر بقياس، ونسب هذا المذهب إلى البصريين، على حين نسب القول إلى طائفة أخرى بإجازته بقياس، وقيل: هو قول الكوفيين. قال ابن هشام: " مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس؛ كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ؛ كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه:٧١] فإن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ... وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ". [المغني مع الأمير ١/ ١٠٣] ومقتضى كلام ابن هشام أن المانعين هم البصريون، وعلى المخالفة نجد أن المجيزين هم الكوفيون، والحق أن هذه المسألة تحتاج إلى تفصيل، حيث:

أ – لا يمنع البصريون تناوب حروف الجر مطلقا وليس كل البصريين، خلافا لما أطلقه ابن هشام وكثير من المعاصرين؛ يؤيد هذا ما تذكره لنا بعض المصادر، من ذلك ما ذكره الزركشي نقلا عن البغوي أنه حكى عن يونس بن حبيب أنه كان يرى أن (من) تكون بمعنى الباء، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ﴾ [الشورى:٤٥] وعلى هذا سار أبو عبيدة فذكر أن (إلى) تكون بمعنى (في) وأن (عن) تكون بمعنى الباء، و(على) بمعنى اللام... وغير ذلك مما هو صريح في القول بتعاقب=

= الحروف – وهي حروف جر – [ينظر: البرهان ٤/ ٤٢٠، مجاز القرآن ١/ ٩٤، ١/ ٢٣٥، ١/ ٢٦٨، ١/ ٢٨٤، ١/ ٣٢٤، ٢/ ٢٣، ٢٤ – ط الخانجي ١٩٥٤ م]. مع ملاحظة أن أبا عبيدة نقل بعض هذه الآراء القائلة بالتناوب عن سيبويه، وقد أكد أبو عبيدة موقفه بقوله: " ومن مجاز الأدوات اللواتي لهن معان في مواضع شتى فتجيء الأداة منهن في بعض تلك المواضع لبعض تلك " [مجاز القرآن ١/ ١٤].

ولقد ظهر أثر ذلك عند أصحاب المعاني والمصنفات النحوية؛ فامتلأت كتبهم بالقول بتناوب حروف الجر، كما عند الأخفش والفراء، وترددت آراء المذكورين كسيبويه وأبي عبيدة ويونس وأبي عمرو والأخفش والفراء عند المتأخرين عنهم من مصنفي الأعاريب والمعاني، كما عند الطبري وأبي جعفر والزمخشري والطبرسي وآخرين [راجع مثلا: معاني الأخفش/ ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٧٧، معاني الفراء ١ / ٢٥٠، ٢/ ٢٠٥، ٢١٧، ٣ / ٣١، ١٣٩، وتفسير الطبري١/ ٢٩٨، ٢٩٩ ٦/ ٢٩٤، والكشاف ١/ ٤٠٠]

وفي كثير من المصنفات نجد بابا خاصا بتناوب الحروف، بعضها لحروف الجر والبعض الآخر عام فيه. من ذلك:

١ – أفرد ابن قتيبة بابا بعنوان: باب تفسير حروف المعاني وما شاكلها.[تأويل مشكل القرآن / ٥٦٩]. كذلك أفرد بابا لتناوب الحروف في كتابه أدب الكاتب بعنوان: دخول بعض الصفات مكان بعض. [أدب الكاتب ١/ ٣٩٤]

٢-وعند الثعالبي نجد بابا بعنوان: فصل مجمل في وقوع بعض حروف المعنى مواقع بعض. [سر العربية/ ٣٥٤ وما بعدها].

٣-عقد الهروي بابا بعنوان: باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض.(دخول بعض الصفات مكان بعض) [الأزهية / ٢٧٧ وما بعدها].

٤- استطرد الجواليقي في شرح دخول بعض الصفات مكان بعض [شرح أدب الكاتب ١/ ٣٥٢ وما بعدها]. وفي كثير من المصنفات تتناثر الحروف النائبة مناب غيرها، كما عند كل من الهروي والزجاجي والمالقي والمرادي وابن هشام والزركشي والسيوطي وغيرهم؛ كما سيأتي آراء كثير منهم في لام الخلف عن حروف الصفات موضع هذا النقاش. [ينظر مثلا: الخصائص٢/ ٣٠٦ –٣١٥، أدب الكاتب لابن قتيبة١/ ٣٩٤ وما بعدها،الجنى الداني/ ٤٦، المخصص١٤/ ٦٤ –٧٠]

ولمصنفات الأصول وعلوم القرآن نصيب في هذه المسألة، من ذلك:

١-عقد الآمدي بابا بعنوان: في الحرف وأصنافه. [الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٦١ – ٧٣].

٢-وكذا عند ابن حزم بعنوان: في معاني حروف تتكرر في النصوص. [الإحكام لابن حزم ١/ ٥١-٥٢].

٣-وعند ابن القيم فصل بعنوان: التجوز بالحروف بعضها عن بعض.[الفوائد المشوق إلى علوم القرآن/ ٣٦-٤٣].

وأخلص من كل هذا إلى خطأ القول بإطلاق نسبة إجازة التناوب إلى الكوفيين فقط كما أن الحكم=

= بإطلاق منع البصريين فيه نظر لما تقدم.

ب - من الأمور التي يجب تأكيدها: أن بعض المجيزين قد توسط في ذلك، فنجد أن الطبري يرى أن لكل حرف خصوصية ووجها هو أولى به من غيره؛ ولذلك فهو يرى أنه لا يصح تحويل ذلك المعنى عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها، ويفهم من كلام الطبري أنه يشترط لصحة تعاقب الحرفين تقارب معنييهما، فإذا اختلف معناهما فلا تصح المعاقبة بينهما عنده. [تفسير الطبري ١/ ٢٩٩ تحقيق الشيخ شاكر].

وهذا المعنى أكده العلامة الأمير عندما علق على ما ذكره ابن هشام من منع البصريين بقوله: " وهذا لا ينافي اشتراك الحرف في أكثر من معنى " وهذا يعني أن هذا المنع مقيد بالمعاني المشهورة للحرف فلا تنتقل لغيره، وهو معنى كلام الطبري المتقدم. [حاشية الأمير على المغني ١/ ١٠٣]

جـ - منع بعض النحاة تعاقب حروف الجر بعضها عن بعض وضعا وقياسا؛ كما عند ابن درستويه. [راجع الحروف العاملة / ٣٨٣).

د - عرض ابن جني قضية تعاقب حروف الجر واحتجاجات القائلين بالتعاقب، وذهب إلى جوازه ولكن في موضع دون موضع، قال ابن جني: " ...ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا .... ". [الخصائص ٢/ ٣٠٦] ولذلك رأينا ابن جني يقول بالتعاقب في موضع، وبالتضمين في موضع آخر. [في التعاقب راجع مثلا - الخصائص ٢/ ٣٠٩، ٣٤٥، ٣/ ٢٦٣، وفي قوله بالتضمين ٢ / ٣٠٨، ٣٠٩، ٤٣٥].

هـ - كما تقدم في كلام ابن هشام نجد أن المانعين ذهبوا إلى التأويل كما قالوا بالتضمين، ولذلك قيل: إن التضمين مذهب البصريين، وفيه تفصيل، وموجز القول فيه: هو أن يضمن الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف، قال ابن جني: " وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به، لأنه في معنى فعل يتعدى به، من ذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة:١٨٧] لما كان في معنى الإفضاء عداه بـ(إلى) [الخصائص ٢/ ٤٣٥، وراجع أيضا ٢/ ٣٠٨، وفي مفهوم التضمين راجع اللسان / ضمن (١٣/ ٢٥٧) الإنصاف / المسألة ٦٧، أساس البلاغة / ٢٧٢، المغني ١/ ١٠٣، النحو الوافي ٢/ ٥٦٥، الهمع ٤/ ١٨٧ - ط الكويت]

وعلى الرغم من قول البصريين بالتضمين فهذا لا ينفي قول بعضهم بالتعاقب، وكما لم يتوسع سيبويه والمبرد ورواد النحاة البصريين- في تعدد معاني الحروف؛ لكنهم لم ينكروا أن يكون للحرف أكثر من معنى؛ ومع عدم تصريحهم بجواز إنابة الحروف بعضها عن بعض فإنهم لم يغفلوا ذلك، كما تقدم أول هذه المسألة.

و - ذهب عدد من المتأخرين إلى إجازة التناوب كما تقدم ذلك، ومن هؤلاء الهروي، وأفاض الزجاجي في إجازة التعاقب، وهو ظاهر صنع أصحاب المصنفات المذكورين في أول المسألة؛ كالزركشي والسيوطي وابن القيم وغيرهم، كما أجازه الفارقي، كذلك اختار ابن هشام مذهب الكوفيين، قال: " وهو أقل تعسفا ". [المغني ١/ ١٠٣، وينظر: الأزهية / ٢٧٧، الإفصاح في شرح أبيات=

= مشكلة الإيضاح للفارقي / ١٧٣].

ز – شغلت قضية تناوب حروف الجر المحدثين أيضا فذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى جوازها، وأكد أن إنابة حرف مكان آخر مما يكسب اللغة مرونة وقدرة على التصوير، حتى كأن الفعل فعلان بأثر حروف الإضافة. [إحياء النحو / ٧٦ – ط لجنة التأليف والترجمة –١٩٣٧م].

وذكر الدكتور المخزومي أن المجمع اللغوي أخذ مذهبا وسطا بين البصريين والكوفيين، فعن البصريين القول بالتضمين في الأفعال دون الحروف، وذكر عن الكوفيين القول بأن التضمين قياسي، ورجح قياسية التضمين. [مدرسة الكوفة / ٢٨٤].

كما عقد آخرون دراسة مستقلة لتناوب حروف الجر، واعتنى آخرون بهذه المسألة ضمن دراساتهم. [راجع مثلا: تناوب حروف الجر د/ محمد حسن عواد– ط دار الفرقان – ١٩٨٢، حروف الجر بين المعنى والوظيفة د/ نور الهدى لوشن – منشورات جامعة قار يونس، الحروف العاملة / ٢٠٩ وما بعدها].

ح – فطن القائلون بالتناوب إلى أسرار المخالفة بين هذه الحروف المتناوبة، وأن وضع حرف مكان آخر لا يعني التطابق التام بين المعنى في الحالتين ومن ذلك ما كشفه المفسرون من أسرار بقاء الحروف في النصوص القرآنية بدل الحروف التي تشترك معها لمعنىً من المعاني؛ فيرون عدم تعاقبها لأسرار بلاغية ذكروها لإعجاز النص القرآني، ومن ذلك:

١ – المخالفة بين اللام وفي: قال تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [آل عمران:٢٥] يقول الطبري: في يوم لا ريب فيه، فقد قدر لها الطبري معنيين مختلفين؛ معنى عند، ومعنى في، ويبدو كلاهما مغاير لمعنى اللام، والمعنى على تقدير في مكان اللام: فكيف يكون حالهم إذا جمعناهم في يوم القيامة، ماذا يكون لهم من العذاب والعقاب ؟ وأما مع اللام فالتقدير عند الطبري: فكيف إذا جمعناهم لما يحدث في يوم لا ريب فيه .[تفسير الطبري ٦/ ٩٠٤].

٢–المخالفة بين الباء و(إلى) :ذهب الطبري إلى تفضيل (إلى) على الباء في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾ [البقرة:١٤] ورأى أنها أفصح . [تفسير الطبري ١/ ٢٩٨، ٢٩٩]

٣– المخالفة بين اللام و(في): بين الزمخشري سبب العدول عن اللام إلى (في) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة:٦٠] ورأى أن بين الحرفين اختلافا، فالانتقال إلى (في) فيه دلالة على أن هذه الأصناف الأربعة التي سبقت بفي – أرسخ في استحقاق الصدقات [الكشاف ١/ ٤٠٠] ولمزيد بيان وتفصيل راجع الحروف العاملة / ٢٠٩ وما بعدها].

أما موقف المزني فهو صريح في القول بتناوب الحروف بوجه عام؛ كما يتضح في اللام بمعنى الفاء، اللام بمعنى(أن) والواو بمعنى الفاء، واللام بمعنى(كي) ... إلخ. وكذا في إجازة تناوب حروف الجر، كما هو بين في الباءات، الباء بمعنى في، وبمعنى على، وبمعنى عن، وبمعنى من، وبمعنى مع، وفي=

[أ] (على)[1]: كقوله عز وجل: ﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزُّخرُف:٣٣].

= ضوء تسميته لهذه اللام، لام الخلف عن حروف الصفات، وفيما يلي بيان الحالات التي أوردها المزني:

(١) [أ- اللام تنوب عن على]:

وهذه اللام أثبتها عدد من النحاة كابن قتيبة الذي مثل لها بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾ [الحُجُرات:٢] ، وراجع أدب الكاتب١/ ٤٠١، تأويل مشكل القرآن/ ٥٦٩]. والهروي كما في الأزهية، حيث احتج بقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء:١٠٧] [الأزهية/ ٤٧] وفي اللامات ذكر شواهد كثيرة منها كما في الأزهية، ومنها شاهد المصنف وغير ذلك [اللامات للهروي / ٤٢] وأثبت الفراء هذا المعنى في مواضع من معانيه، منها: عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:١٧١] قال الفراء:" وهي في قراءة عبد الله – يعني ابن مسعود -: (على عبادنا) و(على) تصلح في موضع اللام، لأن معناهما يرجع إلى شيء واحد، وكأن المعنى: حقت عليهم ولهم.[المعاني للفراء ٢/ ٣٩٥، وراجع أيضًا المعاني ٣/ ٣١] وأثبتها الجواليقي [شرح أدب الكاتب/ ٣٥٩] وأثبتها المالقي وجعل اللام بمعنى (على)، ولكنه يراه موقوفًا على السماع، وعلل ذلك بأن الحرفين لا يوضع أحدهما موضع الآخر قياسًا إلا إذا كان معناهما واحدًا، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحدًا أو راجعًا إليه ولو على بعد.[راجع الرصف/ ٢٢١] ووافقه المرادي [الجنى الداني/ ١٠٠] وأثبت الرضي الاستراباذي هذه اللام، واحتج لها بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾ [الحُجُرات:٢] وبقوله تعالى: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات:١٠٣] ، وراجع شرح الكافية ٢/ ٣٢٩] كما أثبتها ابن الجوزي والإربلي، واحتجوا لها بقوله تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِ﴾ [يونس:١٢] وذكرها الزركشي [راجع منتخب قرة العيون/ ٢١١، جواهر الأدب / ٧٥، البرهان ٤/ ٤٤٣]

كما ذكرها ابن هشام. وذهب إلى أن اللام تكون موافقة لـ(على) على وجهين: الأول: الاستعلاء الحقيقي، كما في قوله تعالى: ﴿لِلْجَبِينِ﴾[الصافات:١٠٣]. الثاني: الاستعلاء المجازي نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء:٧] وذكر ابن هشام أن هذا الثاني أنكره النحاس، وقال: إنه لا يعرف في العربية (لهم) بمعنى (عليهم) كذا ذكره ابن هشام. [المغني مع الأمير ١/ ١٧٨] وأثبت النحاس هذا المعنى عند عرضه لشاهد المصنف الأول، ولكنه استضعفه عندما رجح أن(لبيوتهم) بدل بإعادة العامل، قال: " وهذا القول أولى بالصواب؛ لأن الحروف لا تنقل عن بابها إلا بحجة يجب التسليم لها " [إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٨٨]

وذكر ابن عطية أن اللام الأولى في هذه الآية لام الملك، والثانية لام تخصيص، كذا ذكر أبو حيان وتعقبه بأن اللام الثانية دخلت على بدل اشتمال من الأولى، ولا يصح إلا بإعادة العامل، قال:" فلا يمكن من حيث هو بدل أن تكون اللام الثانية إلا بمعنى اللام الأولى، أما أن يختلف المدلول فلا، واللام في كليهما للتخصيص " [البحر المحيط ٨/ ١٥] كما أثبته السيوطي [الهمع ٤/ ٢٠٢ – ط الكويت].

معناه: على بيوتهم، ومثلُه: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:١٧١] معناه: على عبادِنا المرسلين، وتحَقُّقُهُ على قراءةِ عبدِ الله؛ فإنَّهُ يَقْرَأُ [(١)]: ﴿لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

[ب] وتكون اللامُ أيضًا بمعنى (في)[(٢)]: كقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق:١].

أي: في عِدَّتِهِنَّ[(٣)].

---

(١) وبنحوه قال الهروي، وكذا ذكر الفراء هذه القراءة عن ابن مسعود [لامات الهروي/ ٤٣، معاني الفراء ٢/ ٣٩٥].

(٢) [ب - اللام بمعنى في]:

وذكر هذه اللام عدد من النحاة، منهم: ابن فارس والهروي والمرادي وابن هشام والزركشي وابن الشجري ونقله العكبري، وأثبته ابن الجوزي والإربلي والسيوطي وغيرهم [الصاحبي / ١١٧، الأزهية / ٢٨٨، اللامات / ٤٧، الجنى الداني / ٩٩، المغني مع الأمير ١/ ١٧٨، البرهان ٤/ ٣٤١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٧١، إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٣٣، منتخب قرة العيون / ٢١٣، جواهر الأدب / ٣٣، الهمع ٤/ ٢٠٣ - ط الكويت] واحتج بعض المثبتين بشاهد المصنف الأول، وأضاف المرادي قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر:٢٤] وقدره بـ(في حياتي) وأجاز أن يكون المعنى: لأجل حياتي. واحتج ابن فارس لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾ [الحشر:٢] وكذا عند ابن الجوزي. وأثبت هذا المعنى أيضا للام علم الدين السخاوي، ولكنه سماها لام التأريخ، واحتج لها بقوله تعالى: ﴿لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾ ... وقولهم: جئتك لوقت كذا . [تفسير القرآن العظيم للسخاوي/ الورقة ٢٩٥ ب] وكذا ذكرها السمين الحلبي، ولكنه سماها لام التوقيت . [الدر المصون ٦/ ٢٩٢].

(٣) أما احتجاج المصنف بقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ : فقد احتج به الهروي لهذه اللام [لامات الهروي/ ٤٧]. وقد اختلف في توجيه اللام في هذه الآية على وجوه: فمنهم من قال: إن اللام على بابها، وإن هناك مضافا محذوفا تقديره: لاستقبال عدتهن. أو: في قبل عدتهن. أو: لقبل عدتهن. قاله الشوكاني، ونقل عن الجرجاني أن اللام هنا بمعنى في؛ أي: في عدتهن، وقال أبو حيان: " هو على حذف مضاف؛ أي: لاستقبال عدتهن واللام للتوقيت؛ نحو لقيته لليلة بقيت من شهر كذا " قال الشوكاني: والمراد أن يطلقوهن في طهر لم يقع فيه جماع ثم يتركن حتى تنقضي عدتهن، فإذا طلقوهن هكذا، فقد طلقوهن لعدتهن " [فتح القدير ٥/ ٢٤٠- ط دار الفكر- بيروت].

قال المفسرون: ويترتب على هذا الخلاف الطلاق السني والبدعي، وقال الكوفيون: اللام بمعنى (في) ونقلت موافقهم عن ابن قتيبة وابن مالك، قال الشيخ عضيمة: " ولم أجد قول ابن قتيبة لا في تأويل المشكل ولا في تفسير غريب القرآن، ولعله في كتاب آخر له ". قلت: ولم يذكره ابن قتيبة في أدب =

[ج] وتكون بمعنى (مع)[1]: كقولِهِ [من الطويل]:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا   لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا[2]

أي[3]: ومع طولِ ما كان بيننا من الاجتماعِ.

[د] وتكونُ بمعنى (بَعْدَ)[4]: كقول الشاعر [من الكامل]:

= الكاتب أيضا . [دراسات لأسلوب القرآن ٢/ ٤٤٤].

(١) [ج - اللام بمعنى مع]:

ذكر بعضهم هذه اللام واتفقوا على الاستشهاد لها بما احتج به المصنف، ولا يوجد من القرآن ما يؤيد هذا المعنى وإلا لكان أولى بالاحتجاج به، وكذا عند الهروي وابن قتيبة والجواليقي والمالقي والمرادي والسيوطي والإربلي [الأزهية/ ٢٨٩، اللامات للهروي/ ٤٤، أدب الكاتب ١/ ٤١٣، شرح أدب الكاتب / ٣٧٥، الرصف / ٢٢٣، الجنى الداني/ ١٠٢، الهمع ٤/ ٢٠٣ - ط الكويت، جواهر الأدب / ٣٣] وكلام المرادي يشعر بأنه يرى اللام في البيت الذي احتج به المصنف هنا بمعنى (بعد)، وصرح ابن الشجري بأنها بمعنى بعد في البيت نفسه، ونقله المرادي عنه. [أمالى ابن الشجري ٢/ ٢٧١، الجنى الداني/ ١٠٢] وذكر ابن هشام أن اللام بمعنى (مع) ولكنه أكد أنها في البيت بمعنى (بعد). [المغني مع الأمير ١/ ١٧٨] وأكد المالقي أن كون اللام بمعنى (مع) مسموع لا يقاس عليه لبعد معنييهما ولفظيهما. [الرصف / ٢٢٣].

(٢)البيت لمتمم بن نويرة من قصيدة طويلة يرثي بها أخاه، كما ورد البيت في (ديوان عباس بن الأحنف/ ١٣٥)، والشاهد في البيت ورود اللام بمعنى (مع)، وقد ذهب آخرون إلى أن اللام في هذا البيت بمعنى (بعد) كما ذكر ابن الشجري (أمالي بن الشجري ٢/ ٢٧١ – ط حيدر آباد .[ينظر الشاهد في: ديوان مالك ومتمم / ١١٢، الأزهية / ٢٩٩،الجنى الداني / ٩٩، حاشية الصبان٢/ ٢١٨، الخزانة٣/ ٤٩٨، الرصف / ٢٢٣، شرح أدب الكاتب / ٣٧٥، شرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٥، لامات الهروي / ٤٤، المفضليات / ٢٦٧/ المفضلية ٦٧].

(٣) في د: أراد .

(٤) [د- اللام بمعنى بعد]:

وذكر هذه اللام عدد من النحاة منهم ابن فارس والثعالبي والهروي وابن قتيبة والجواليقي والمالقي والمرادي والزركشي وابن هشام وابن الشجري والإربلي وغيرهم. [الصاحبي / ١١٨، فقه اللغة/ ٣٥٠، الأزهية/ ٢٨٩،اللامات للهروي/ ٤٥، أدب الكاتب ١/ ٤١٣، شرح أدب الكاتب/ ٣٧٥، الرصف/ ٢٢٤، الجنى الداني/ ١٠١، البرهان٤/ ٣٤٢، المعنى١/ ١٧٨، أمالي ابن الشجري٢/ ٢٧١،جواهر الأدب/ ٣٣].

وقد احتج بشاهد المصنف الهروي والمالقي الذي اكتفى به أيضا، واحتج الإربلي لهذا المعنى ببيت متمم ابن نويرة السابق في اللام بمعنى (مع)، واحتج بقوله ﷺ : "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته=

حتـــى وَرَدْنَ لِـــتِمِّ خَمْــسٍ بَـــاكِرٍ   ...   .[1]

[هـ] وتكونُ بمعنى (إلى)[2]: كقولِهِ تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا ﴾ [الأعراف:٤٣] ومعناه: إلى هذا[3]،

= " كل من ابن فارس والثعالبي والهروي والمرادي وابن هشام، وأكد المالقي أنه موقوف على السماع لقلته [الحديث رواه الشيخان عن أبي هريرة؛ البخاري (١/ ٧٤) باب: متى الصوم - كتاب الصوم، وفي صحيح مسلم (١/ ٢٩٩) والنسائي عن ابن عباس، وفي مسند الإمام أحمد(٤/ ٣٢١) بلفظ آخر].

(١) البيت للراعي النميري، وعجزه:

.... جُدًّا تعاورُه الرياحُ وَبِيلا

ويروى (بائص) مكان (باكر) وقبله [من الكامل]:

لا يتخذن إذا علون مفازة   إلا بياض الفرقدين دليلا

[ينظر الشاهد في ديوان الراعي النميري / ١٣٠، الأزهية / ٣٠٠، الرصف / ٢٢٤، شرح أدب الكاتب/ ٣٧٥، اللسان (١٤/ ٣٦٦) بيص، المخصص ١٤/ ٦٩، أدب الكاتب ١/ ٤١٣]

(٢) **[هـ- اللام بمعنى إلى]:**

وذكر هذه اللام عدد من النحاة منهم: الأخفش والفراء والزجاجي والهروي وابن قتيبة والفراء وابن الجوزي وابن هشام والزركشي والإربلي والسيوطي، والغلاييني.

[معاني الأخفش / ٢٩٨، معاني الفراء ١/ ٢،٢٥٠/ ٣،٢١٧/ ١٣٩ لامات الزجاجي / ٧٦، الأزهية/ ٢٨٧، لامات الهروي/ ٣٩، أدب الكاتب١/ ٤١٠، تأويل مشكل القرآن / ٥٧٢، منتخب قرة العيون / ٢١٢، الرصف / ٢٢٢، الجنى الداني / ٩٩، المغني ١/ ١٧٧، البرهان ٤/ ٣٤٠، جواهر الأدب / ٣٤، الهمع ٤/ ٢٠٢ -ط الكويت، جامع الدروس العربية للغلاييني٣/ ١٨٣] .

وعد المالقي نيابة اللام عن إلى قياسية، وعلل ذلك بأن معناهما متقارب، وكذا لفظاهما. [الرصف/ ٢٢٢].

وذهب الدكتور / مصطفى جواد من المحدثين إلى أنه يجوز وضع اللام في مكان إلى: ولا يجوز العكس، وذهب الدكتور جواد كذلك إلى أن المراد بوضع اللام مكان (إلى) التخفيف، أما إذا وضعت (إلى) موضع اللام فيراه تطويلا وتثقيلا.

[راجع الحروف العاملة في القرآن الكريم / ٤٣١ – نقلا عن قل ولا تقل/ ١٦٩،١٦، وراجع الحاشية رقم (١٠) من ص ٤٣١ من الحروف العاملة].

(٣) واحتجاج المصنف بقوله تعالى: ﴿هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾: كذا عند الهروي والمالقي وابن الجوزي والمرادي واكتفى به الإربلي، وبين الهروي أن الفعل (هدى) فيه ثلاث لغات:

١- أنه يتعدى بنفسه، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة:٦].

٢- أنه يتعدى بـ(إلى) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]. =

ومثلُه: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة:٣] معناهُ: إلى ما قَالُوا [(١)].

[١٤] وأمَّا لام الابْتِدَاءِ [(٢)]: فكقولك: لَزَيدٌ أكرمُ منك، ومنه قولُه

= ٣- أنه يتعدى باللام، نحو قوله تعالى: ﴿هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾[الأعراف:٤٣] .

(١)وقوله تعالى: ﴿لِمَا قَالُوا﴾ : ذكر الفراء أنه يصلح في العربية: فيما قالوا، وإلى ما قالوا، يريد: عما قالوا.[معاني الفراء٢/ ١٢٩].

وذهب الأنباري إلى أنها بمعنى (إلى) في هذه الآية [البيان ٢ / ٤٢٦].

وأجاز العكبري ما ذكره الفراء من كونها بمعنى (في) أو (إلى). [إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٥٧].

ونقل نحوه أبو جعفر النحاس عن أبي العالية، ونقل الهروي والنحاس عن الأخفش أن فيه تقديما وتأخيرًا، أي: فتحرير رقبة لما قالوا، يعني بمعنى (من أجل)كما ذكر الهروي. [لامات الهروي / ٤٠، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٧٣، وراجع البحر المحيط ٨/ ٢٣٣].

وهناك حروف أخرى تنوب عنها اللام لم يذكرها المزني وذكرها غيره، منها:

١- تكون اللام بمعنى (من) كما عند الهروي والمالقي والمرادي وابن هشام والسيوطي.

[اللامات للهروي / ٤٦، الأزهية / ٢٩٨، الرصف / ٢٢٠، الجنى / ١٠٢، المغني ١/ ١٧٨، الهمع/ ٣٣].

٢- وذكر النحاة أن اللام تكون أيضًا بمعنى (عن) كما عند المرادي وابن هشام والسيوطي [الجنى الداني/ ٩٩، المغني١/ ١٧٩، الهمع ٤/ ٢٠٣- ط الكويت].

٣- وتكون بمعنى (عند) كما عند ابن فارس وابن الجوزي والمرادي وابن جني والإربلي وابن هشام والسيوطي.

[الصاحبي/ ١١٧، منتخب قرة العيون / ٢١١، الجنى الداني / ١٠١، جواهر الأدب / ٣٣، المغني ١/ ١٧٩، الهمع ٤/ ٢٠٢-ط الكويت].

٤- وتكون بمعنى: من أجل. كما ذكر ابن قتيبة والهروي. [أدب الكاتب١/ ٤١٤، لامات الهروي / ٤٦]

(٢) [١٤- لام الابتداء]:

وهذه اللام ذكرها كثير من النحاة، ولا يكاد يكون أغفلها أحد، نظرًا لكثرة تصرفها، قال ابن يعيش: اعلم أن هذه اللام أكثر اللامات تصرفًا ومعناها التوكيد، وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشك... وتدخل على الاسم والفعل المضارع.[شرح المفصل ٩/ ٢٥، ٢٦، التخمير للخوارزمي ٤/ ١٧٣،١٧٢] وقد ذكرها ابن فارس في الصاحبي على أنها لام التوكيد، وذكر أنها مرادفة للام الابتداء، وصرح الثعالبي بأنه يقال لهذه اللام لام الابتداء، ولم يذكرها ابن فارس صراحة في لاماته، وإنما ذكر لام التأكيد ومعظم شواهدها إنما هو من شواهد لام الابتداء [الصاحبي / ١١٥، لامات ابن فارس / ٧٧١، فقه اللغة / ٣٤٩، والمصنفات النحوية/ ٢٦] وذكرها الهروي وأكد أنها شبيهة بلام القسم وفرق بينهما، وذكرها الزجاجي بنحو ما عند الهروي [اللامات للهروي / ٧٨، ٧٩، لامات الزجاجي / ٦٩] وأوردها الرماني [معاني الحروف / ١٤١] كما ذكرها أبو جعفر النحاس=

= وسماها (لام تفضيل) وأكد أنها من وضع قطرب كما ذكر أنها مفتوحة ورافعة لما بعدها [لامات النحاس / ١٤٨] وذكرها الرازى والمالقي والمرادي والزركشي وابن هشام والسيوطي وغيرهم.
[الحروف للرازي / ٢١٢، الرصف / ٢٣١، الجنى الداني / ١٢٤، البرهان ٤/ ٣٣٥، المغني ١ / ١٨٠، الإتقان ١/ ١٧١، المعترك ٢/ ٢٨٦] وقد أدرجها الزركشي ضمن المؤكدة، وأكد أنها زائدة في أول الكلام وأنها تكون في موضعين؛ أحدهما: في المبتدأ. والثاني: في باب(إن). وتقدم في لام التأكيد طرف من ذلك. وتقدم بيانه فائدتها عن السيوطي وأنها تؤكد مضمون الجملة وتخلص المضارع للحال. [راجع المعترك ٢ / ٢٨٦].

وهذه اللام مفتوحة تفيد توكيد مضمون الجملة كما تقدم، وما ذكر من أنها تخلص المضارع للحال اعترضه ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل:١٢٤]، [وراجع الجنى الداني / ١٢٤] واتفق النحاة على موضعين مما تدخل فيه لام الابتداء، هما:

١- المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة:١٠٨].

٢- بعد (إن) الثقيلة، وذلك في ثلاثة مواضع باتفاق تقدمت في اللام جواب (إن).

واختلفوا في دخول هذه اللام على:

أ- الماضي الجامد، كقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة:٦٢] فقيل: هي لام جواب القسم. وإليه ذهب الجمهور، وقيل: هي لام الابتداء.

ب- الماضي المنصرف المقترن ب(قد) بعد(إن)؛ نحو: إن الرسول لقد بلغ، والجمهور على أنها لام الابتداء لتقريبها الماضي من الحال، فيشبه المضارع المشبه للاسم، وقيل: هي لام جواب لقسم مقدر.

ج- الماضي المتصرف غير المقترن ب(قد) غير الواقعة بعد (إن)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ﴾ [الأحزاب:١٥] فقيل: هي لام ابتداء، والجمهور على أنها للقسم.

د- الماضي المتصرف غير المقرون ب(قد) الواقع بعد (أن)، نحو: علمت أن محمدًا لقام. منعه الجمهور، وقالوا: هي لام قسم. وأجازه الكسائي وابن هشام على إضمار(قد).

هـ- خبر المبتدأ، نحو: لمجتهد محمد، أجازه بعضهم واشترط دخولها على المبتدأ، كابن الحاجب.

(و) الفعل، نحو: ليعجبني قولك. قال الجمهور: هي لام قسم وأجازه المالقي وابن مالك [ولمزيد من التفاصيل راجع الرصف/ ١٠٨، الجنى الداني/ ١٢٤ وما بعدها].

وهذه اللام لها أحكام تترتب على صدارتها، منها:

١- منع العامل في الاشتغال في نحو: علي لأنا أكرمه.

٢- تعلق أفعال القلوب عن العمل، نحو علمت للحق واضح.

٣- تمنع تقدم الخبر على المبتدأ المقترن بها نحو: للحق واضح.

٤- تمنع تقدم المبتدأ على الخبر المقترن بها، نحو: لواضح الحق.

[راجع المغني ١/ ١٧٨، لامات الهروي / ٧٩ وما بعدها، الجنى الداني / ١٢٨].

عزَّ وجلَّ: ﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأعراف:١٨].

[١٥] وأمَّا لام المَدْحِ [1]: فنحوُ قولك: لَوَدُعَ الرجلُ، إذا كانَ وَادِعًا، ولَوَهُبَتِ المرأةُ؛ إذا كانت وَهَّابَةً.

[١٦] وأما لام التَّعْرِيفِ [2]: فهي التي تدخلُ مع الألفِ في أوائلِ

---

(١) [١٥-لام المدح]:

وهذه اللام ذكرها بعض النحاة، كما في لامات الخليل، وذكرها صاحب وجوه النصب، وكذا ذكرها المرادي، هذا من حيث المصطلح: لام المدح، كما نجد عند هؤلاء. لام الذم أيضًا. [راجع المصنفات النحوية / ٢٦، وفيها لامات الخليل / ٢٢٧ من الكنز المدفون للسيوطي، وجوه النصب/ ٢٣٣، الجمل المنسوبة للخليل/ ٢٥٧،٢٥٨، الجنى الداني / ١٠٤]

وقد ذكر أستاذي الدكتور / محمد عامر أنه لم يجد هذه اللام عند غير المزني. [المصنفات/ ٧١] قلت: وهذا صحيح على أن المقصود به حقيقة المسمى، أما من حيث المصطلح فقد ذكرت بعض من وجدت لديهم لاما للمدح، وتقدم أنها معروفة عند بعضهم مع خلاف سيأتي هنا. أما أمثلة هذه اللام فقد وردت عند كثير من النحاة تحت لام التعجب، حيث يتعجب من مدح أو ذم، فعند الهروي والمرادي وابن هشام – مثلا- نجد تحت لام التعجب: لظرف زيد، ولكرم عمرو؛ كذا نقله عن ابن خالويه، وذهب ابن هشام إلى أنها إما للابتداء وإما جواب قسم.

وغالب أمثلة المرادي ترجع في حقيقتها إلى معنى التعجب، وقد أشار إلى ذلك المرادي نفسه. [المغني ١/ ١٩٤، الجنى الداني / ٩٨، الرصف / ٢٢٠].

وإذا كان بعضهم كالخليل وصاحب وجوه النصب قد مثل للام المدح بقوله: لنعم الرجل العاقل. فإن هذه اللام ترجع إلى لام الابتداء كما هو بين. وذكر في إعراب القرآن المنسوب للزجاج أنها الموطئة [إعراب القرآن المنسوب للزجاج٢/ ٦٥٩]. والحق أن هذا المعنى - المدح أو الذم – مستفاد من السياق كله، وليس من اللام نفسها، وليس غريبًا على المصنف إضفاء معنى السياق على الحرف المذكور ولكن لم يذكر لامًا للذم ؟ والجواب عنه: أنه ربما حمل الذم على المدح، والحمل على النقيض معروف عن العرب، على أن صاحب وجوه النصب قد فرع لامًا للمدح وأخرى للذم، وكذا في لامات الخليل، وكل أمثلتهم ترجع في حقيقتها إلى لام الابتداء، أو التوكيد، ومعنى المدح أو الذم هو معنى السياق كله على نحو ما تقدم. [وجوه النصب / ٢٣٣] أما أمثلة لام المدح عند المصنف فهي عندهم مذكورة في لام التعجب كما عند الهروي والمرادي.

(٢) [١٦-لام التعريف]:

كذا عند المصنف: لام التعريف، وكذا ذكرها عدد من النحاة، منهم: صاحب وجوه النصب، والهروي والزجاجي والرماني والرازي والزمخشري وابن يعيش والخوارزمي، والمالقي والمرادي وابن=

=هشام والزركشي والسيوطي وغيرهم. [وجوه النصب / ٢٣٨، الجمل المنسوبة / ٢٦٢، الأزهية/ ٢٠، اللامات للهروي / ١١٨، اللامات للزجاجي / ١٧، معاني الحروف / ١٤١، الحروف/ ٢١٢، شرح المفصل ٩/ ١٧، التخمير ٤/ ١٦٥، الرصف/ ٤٠، الجنى الداني / ١٩٨ وما بعدها، المغني مع الأمير ١/ ٥٢، البرهان ٤/ ٣٣٤، الأشباه والنظائر ١ / ٢١٤].

وبعض النحاة يقولون: (أل) كما عند ابن مالك وابن هشام وغيرهم، وبعضهم يقول:الألف واللام؛ قال المرادي:"... ثم اعلم أن من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزته أصلية عبر عنه بأل، ولا يحسن أن يقول: الألف واللام ...ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبر باللام كما فعل المتأخرون، ومن جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزته همزة وصل زائدة فله أن يقول: أل، وأن يقول: الألف واللام، وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالأمرين، ولكن الأول أقيس " [راجع الجنى الداني / ١٩٣، وأيضا المنصف ١/ ٦٥]

وهذه اللام سماها الزركشي اللام المعرفة، وهي ضمن القسم غير العاملة، وتقدم تفصيل خلاف النحاة حول حرف التعريف وبيان مذاهبهم فيه وأنهم جميعًا من البصريين والكوفيين يقولون: إنه باللام وحدها، وأن الهمزة زائدة للوصل - سوى الخليل - وكذا تقدم رأى المازني القائل بأن الألف وحدها هي حرف التعريف [راجع ألف المعرفة في الألفات] ولم يبق إلا بيان أقسام هذه اللام وأحوالها وهو على النحو التالي: تنقسم لام التعريف عند النحاة إلى قسمين:

أولا- العهدية: وهي التي تدخل على معهود، وقسمها الجمهور إلى:

١- العهد الذكري: وهو أن يعهد مدخولها في الذكر كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور:٣٥] وتعرف هذه اللام بأن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها فيقال - مثلا -: كمشكاة فيها مصباح، وهو في زجاجة.

٢- العهد الذهني: ويسمى العلمي وهو أن يعهد مدخولها في الذهن، كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة:٤٠].

٣- العهد الحضوري: وهي الداخلة على معهود حاضر، كقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]. وقسمها ابن مالك إلى قسمين:

أ- الحضور الذكري: ويشمل:

١- حضور ما ذكر، ويعني به الذكري.

٢- حضور ما أبصر، ويعني به العهد الحضوري.

ب- الحضور العلمي: ويعني به العهد الذهني. [شرح التسهيل ١/ ٢٨٩].

ثانيا- الجنسية وهي الداخلة على الجنس باعتبار شيوعه أو حقيقته، وهي عند الجمهور تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- لشمول أفراد الجنس أو (لاستغراق الأفراد) كما في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨].

=

= وتعرف بأن يخلفها (كل) حقيقة، وأن يصح الاستثناء من مصحوبها.

٢- لشمول خصائص الجنس مبالغة أو(لاستغراق خصائص الأفراد) كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة:٢]

وتعرف بأن يصح أن تخلفها(كل) مجازًا للمبالغة.

٣- لبيان الحقيقة، وقيل: (لتعريف الماهية). ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء:٣٠]

وتعرف بأنه لايصح أن تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازًا. ولم يذكر ابن مالك إلا القسمين الأولين فقط، يعني:

١- للشمول مطلقًا ويعني به عموم الأفراد والخصائص معًا .

٢- لشمول خصائص الجنس مبالغة .

[راجع شرح التسهيل ١/ ٩٠، الجنى الداني / ١٩٢ وما بعدها، الرصف / ٤٠].

ولهذه اللام أحكام ذكرها النحاة ومنها:

١- عدم جواز الجمع بينها وبين التنوين: واختلف البصريون والكوفيون في علة ذلك، وبسط الزجاجي هذا الخلاف.

٢- لا يجوز الجمع بينها وبين الإضافة المحضة، وعلله الزجاجي وغيره باستحالة الجمع بين معرفين مختلفين على اسم واحد وجاز عند النحاة في الإضافة اللفظية الجمع بين ال والإضافة في حالات: هي:

- إذا كان المضاف إليه محلى باللام أو مضافًا إلى محلى باللام أو كان وصفًا مثنى أو مجموعًا جمعًا مذكرًا سالمًا؛ نحو: هذا الطيب القلب، أنا الشارب هذا الماء، وهذان المؤلفا الكتاب، وهؤلاء الناقدو القصيدة .

٣- لا يجوز عند البصريين الجمع بينها وبين أداة النداء (يا)، وعلل ذلك بأن المنادى يعرفه حرف النداء بالإشارة والتخصيص، والألف واللام يعرفانه بالعهد فلم يجز الجمع بين تعريفين مختلفين [اللامات للزجاجي / ١٧، ٣١، ٣٢]

ولهذه القاعدة استثناءات أهمها: أ- مع لفظ الجلالة.

ب- مع الجملة المسمى بها، نحو (يا المنطلق زيد) ذكره سيبويه وزاد المبرد عليه ما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو(الذي والتي) واختاره ابن مالك.

ج- اسم الجنس المشبه به، نحو: يا الأسد شجاعةً.

د- الضرورة، كقوله [من الرجز]

فيا الغلامانِ اللذانِ فرَّا   إياكما أن تكسبانا شرَّا

وحول الجمع بين النداء وأل خلاف طويل.[ينظر اللامات للزجاجي / ٣٥]

٤- نيابتها عن الضمير المضاف إليه، وسيأتي بيانه في لام الكناية عن هاء الكناية بعد اللام التالية . إذن فالمزني يذهب إلى أن حرف التعريف ثنائي وألفه للتعريف معنى، وهي للوصل من حيث اللفظ،=

الأسماءِ كالذي بَيَّنَّاهُ في الألفاتِ[1].

[١٧] وأما اللام بمعنى الفاءِ[2]: فنحوُ قولك: إنْ يَكْفُلْ لَزَيْدٌ يَكْفُلْ، ومعناه: فَزَيدٌ يَكْفُلُ.

[١٨] وأما لامُ الكنايةِ عن هاءِ الكنايةِ[3]: فهي التي تكونُ مع الألفِ واللامِ؛

= فهو متفق مع سيبويه في كونها للوصل، ومتفق مع الخليل في كونها ثنائية الحرف، قال المرادي: "ونقل ابن مالك عن سيبويه أن حرف التعريف عنده ثنائي، ولكن همزته همزة وصل، معتدٌّ بها في الوضع، كما يعتد بهمزة استمع ونحوه؛ فيقال: هو خماسي. قلت – أي المرادي -: وهو صريح كلام سيبويه؛ لأنه عدَّ حرف التعريف في الحروف الثنائية " [الجنى الداني / ١٣٨] وتقدم ذلك في بيان ألف المعرفة.

(١) يعني ما نص عليه في ألف المعرفة من أنها تكون مع اللام، وهما معًا أداة التعريف.

(٢) **[١٧ - اللام بمعنى الفاء]:**

وهذه اللام ذكرها بعض النحاة، كما عند أبي جعفر النحاس في لاماته، حيث ذكر: لام الفاء، وأكد أنها لام حتى، وأنها تشبه لام كي، ويبدو من كلام أبي جعفر أنه يعد لام العاقبة أو الصيرورة يعدها لام الفاء، كذا نقل عن أهل اللغة واستحسنه. [لامات النحاس/ ١٤٨]. وإلى هذا المعنى أشار المرادي الذي ذكر اللام التي بمعنى الفاء وشواهدها، وردها بقوله:"ولا حجة لهم في شيء من ذلك " وأشار إلى أنها ترجع إلى لام العاقبة. [الجنى الداني/ ١٢٣].

وقد أكد صاحب (المحلى- وجوه النصب) هذا المعنى للام، كما أنه عكس المسألة فذكر أيضا الفاء التي بمعنى اللام، وذكر شواهدها وأكد أنها تعرف بلام الصيرورة والعاقبة أو لام كي، كما احتج بقول طرفة بن العبد [من الطويل]:

لنا هضبةٌ لا ينزلُ الذُّلُّ وسطَها ويأوي إليها المستجيرُ لِيُعْصَمَا

[راجع البيت في ديوان طرفة / ١٣٩، الجنى الداني / ١٢٣، الرصف / ٢٢٦، ٣٧٩، الجمل المنسوبة/ ٣١٣، المقتضب ٢/ ٢٤، وجوه النصب / ٢٣٤] . إذن فاللام التي بمعنى الفاء عند المصنف تختلف تمامًا عن اللام التي بمعنى الفاء عند النحاة المذكورين، ومقابلها الحقيقي عند كثير منهم اللام التي في جواب (إنْ) التي للمجازاة. وأنكر الجمهور هذه اللام، وردوا شواهدها إلى معاني أخر، وتقدم قول المرادي . وحول هذا الشاهد الأخير قال المالقي: " والصحيح أنها لام كي، لأن فيها معنى العلة ويصح تقديرها بـ(كي)... قال:" والدليل على ذلك أن الرواية صحت بالفاء في موضعها....[الرصف / ٣٧٩،٢٢٦].

وفي تمثيل المصنف لهذه اللام دلالة على أنه أوقع اللام موقعًا يجب فيه الفاء، ولكنها فاء جواب الشرط والمعنى مستقيم مع اللام، والذي أميل إليه أن لفظ الحرفين ومعانيهما مختلفة في الغالب الأعم، وفي مثال المصنف أرى أن هذه اللام للتوكيد وحذفت الفاء، والأصل: فلزيد يكفل.

(٣) **[١٨ - لام الكناية عن هاء الكناية]:** =

يدخلانِ تعريفًا بمعنى هاءِ الكنايةِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات:٤٠] ومعناهُ: عن هَوَاهَا؛ قال الشاعرُ [من الطويل]:

= تقدم مرارًا أن الكناية مصطلح كوفي، يقابله عند البصريين الضمير، ولكن المقصود عند المصنف هنا بالكناية الأولى ما سماه النحاة (النيابة) المقصودة بقولهم: هل يجوز أن تنوب (أداة التعريف) عن الضمير المضاف إليه ؟، والثانية يقصد بها الضمير، وسيأتي بيان أحكام هاء الكناية في الهاءات، وفي لام التعريف تقدم بعض أحكام هذه اللام؛ حيث إنها لام تعريف أصلا كما ذكر المصنف هنا، وهذا بسط لهذا الحكم من أحكامها وهو: هل يجوز أن تنوب اللام عن الضمير المضاف إليه المحذوف ؟ والجواب عن ذلك ما ذكره ابن هشام؛ قال:" أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه، وخرجوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات:٤١] ومررنا برجل حسن الوجه،وضرب زيد الظهر والبطن، والمانعون يقدرون: هي المأوى له. والوجه منه في الأمثلة، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة، وقال الزمخشري في: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة:٣١]:إن الأصل: أسماء المسميات، وقال أبو شامة في قول الشاطبي [من الطويل]:

بدأت بـ(بسم الله) في النظم أولا تبارك رحمانا رحيما وموئلا

إن الأصل: في نظمي، فجوزا – يعني الزمخشري وأبا شامة – نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب " [الإتقان ١/ ١٥٢، المغني ١/ ٥٢، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٤، الجنى الداني / ١٩٨، ١٩٩] وكلام ابن هشام صريح في جوازه عند الكوفيين مطلقًا، وبعض البصريين وكثير من المتأخرين. ومذهب المصنف قصر جوازه على ضمير الغائب كما هو بين من مصطلح الهاء؛ فهي كناية عن هاء الكناية، وكذا من شواهده، خلافًا للزمخشري وأبي شامة على ما تقدم، وممن جرى على ذلك من المتأخرين علم الدين السخاوي، حيث صرح به في أكثر من موضع من تفسيره، منها: عند قوله تعالى: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات:٤٠] التقدير عنده:عن هواها، وإليه ذهب الشوكاني وأكده في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠] [راجع تفسير السخاوي/ ٥ ،١٠، ٥٣، ١١١، ١٨٥، ٢٨١، والسخاوي وجهوده / ٢٩٩-٣٠٢، فتح القدير٥/ ٣٨٠] وكذا ذكر الزركشي من أقسام اللام المعرفة أنها تكون للإضمار، واحتج لها بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[النازعات : ٣٩] وأكد أن النحاة متفقون على الإضمار بعدها، وأنهم اختلفوا في تقدير المضمر، فهو عند الكوفيين: (مأواه). وعند البصريين: المأوى له [البرهان ٤ / ٣٣٤] ويرى أستاذي الدكتور / محمد عامر قصر إجازة ذلك على ما تقتضيه الصناعة النحوية فقط. [راجع شرح القصائد السبع للأنباري دراسة نحوية وصرفية / ٦٩، وراجع أيضا معاني الفراء٣/ ٢٣٤، معاني الحروف / ١٤٢، الإتقان ١/ ١٥٢، السخاوي وجهوده النحوية / ٢٩٩-٣٠٢ – رسالة ماجستير للباحث- دار العلوم – المنيا -١٩٩٩م].

فَلَمَّا شَرَاهَا فَاضَتِ العَيْنُ عَبْرَةً وَفِي النَّفْسِ حَزَّازٌ[1] مِنَ الوَجْدِ حَامِزُ[2]

يعني: فَاضَتْ عَيْنُهُ.

[١٩] وأما اللام بمعنى (أَنْ)[3]: فكقوله عز وجل: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ

---

(١) في ت، د: حزان، والمثبت كما في أكثر المصادر الآتية في التخريج.

(٢) البيت للشماخ بن ضرار [كما في ديوانه / ١٩٠، وينظر الشاهد في أساس البلاغة / ٨٢ (حزز)، الأضداد للأصمعي / ٣٠، الأضداد للأنباري / ٧٣، الأضداد لابن السكيت / ١٨٥، تاج العروس/ حزز، حمز، تهذيب اللغة ٣/ ٤١٣، ٤/ ٣٧٩، جمهرة اللغة / ٥٢٩، كتاب العين ٣/ ١٧، ١٦٧، اللسان / حزز، حمز، مجمل اللغة ٢/ ٩، مقاييس اللغة ٢/ ٨، ١٠٤، كما ورد البيت بغير نسبة في ديوان الأدب للفارابي ٢/ ١٥٩، ويروى في البيت: (من اللوم حامز) مكان (من الوجد حامز). والشاهد في البيت نيابة أل عن الضمير في كلمة (العين) كما ذكر المصنف، وشواهد هذه المسألة من الأشعار نادرة، ولذا سأذكر بعض ما وقفت عليه منها، فمن الشواهد في هذه المسألة قول ذي الرمة [من الرجز]:

أشعثُ باقٍ رِمَّة التَّقليد

والشاهد في البيت: أشعث باق رمة التقليد؛ أي: باق رمة تقليده [كذا خرجه الشيخ / محمود محمد شاكر، ينظر طبقات فحول الشعراء للجمحي / ٥٦٧ (حاشية ٣)] ومنه قول عبد الله بن همام [من الطويل]:

فخفِّضْ عليك الشأنَ لا يُرْدِكَ الهوى فليس انتقالُ خُلَّةٍ ببدِيعِ

أي: فخفض عليك شأنها. [طبقات الفحول / ٦٣٣ (حاشية ٥)، وراجع عرضا سريعًا لهذه المسألة وشواهدها في طبقات فحول الشعراء / ٤٦٠ حاشية التحقيق رقم (٤) للشيخ / محمود محمد شاكر].

(٣) **[١٩ - اللام بمعنى (أن)]:**

وهذه اللام ذكرها عدد من النحاة، منهم الهروي الذي ذكر أنها شبيهة بلام كي، وأنها تنصب الفعل المستقبل، وبعد أن ذكر شواهدها أكد أن اللام فيها في موضع (أن) واستدل لذلك بتبادل اللام و(أن) في الاستعمال. [اللامات للهروي / ١٣١ وما بعدها].

وذكر ابن فارس اللام التي تكون بمعنى (أن) وأكد أنها مكسورة، ونقل عن بعضهم أنها بمعنى لام كي. [اللامات لابن فارس / ٧٨٠].

وقد نقل الزركشي باب هذه اللام مختصرا عن الهروي، وذهب إلى أنها لا تكون إلا بعد (أردت) و(أمرت)، وعلل ذلك بأنهما يطلبان المستقبل، ولا يصلحان في الماضي، وعزاه إلى الزمخشري في الكشاف. [البرهان ٤/ ٣٤٤] =

ﭐلۡعَٰلَمِينَ ﴾[الأنعام:٧١] .

[و][1] ﴿يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾ [الصف:٨] وتصديقُ ذلك قولُه تعالى في موضعٍ آخرَ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ﴾ [التوبة:٣٢].

= والحق أن ماذكره الهروي والزركشي هو صريح كلام الفراء، حيث ذكر هذه اللام في معانيه في أكثر من موضع وحكى عن العرب أنهم يقولون: أمرتك لتذهب و(أن تذهب) قال الفراء معقبًا على ذلك: " ومثله في القرآن كثير "[المعاني للفراء١/ ٣٣٩]. وفي موضع آخر يقول:".....والعرب تجعل اللام التي على معنى كي في موضع (أن) في أردت وأمرت..." .

[المعاني للفراء ١/ ٢٦١، ٢٦٢، وراجع أيضًا نصوصًا للفراء في المعاني ٢/ ٣١، ٣/ ٢٨٢]

ويبدو أن النحاة بعد الفراء قد تابعوه واعتمدوا على كلامه هنا في القول بهذه اللام، فقد نقله ابن عطية عن الكوفيين، وذكر أن حجتهم أن هذا المعنى للام كائن في: أردت وأمرت، وهو صريح كلام الفراء، وذهب سيبويه إلى أن اللام باقية على حالها و(أن) مضمرة بعدها، وذهب بعضهم إلى أن اللام في شواهد المثبتين إنما هي بمعنى الباء، وقال آخرون بزيادة هذه اللام، وصرح به السيوطي .

[معترك الأقران ٢/ ٢٨٥].

وقد لخص أبو حيان هذه الأقوال في أربعة:

١- أنها زائدة. ٢- أنها بمعنى الباء . ٣-أنها بمعنى (كي) للتعليل.

٤- أنها لام كي أجريت مجرى (أن). [راجع البحر المحيط ٤/ ١٥٩، تفسير السخاوي (مخطوط)/ ٣٣، ٥٢، ٢٤٥] وكذا ذكر المرادي [الجنى الداني/ ١٢٢، ١٢٣] .

و وردت هذه اللام أيضا عند الخليل وأكد أنها تشبه لام كي وتقوم مقامها . [المصنفات النحوية/ ٢٦] وأثبتها صاحب وجوه النصب، وذكر عددا من شواهدها . [وجوه النصب/ ٢٣٥] ولكن النحاس يسميها لام أنْ الخفيفة، ولكنه أيضا أكد ما تقدم من شبهها بلام كي . [اللامات للنحاس/ ١٤٩] .

و يفهم مما نقل عن الكسائي أنه يعد هذه اللام (لام كي) وزعم أن العرب تجعل لام كي في موضع (أن) في أردت وأمرت، كذا نقل عنه [معاني القرآن للكسائي/ ٨٥، ١٣٢، وكذا في البحر المحيط ٢/ ٤٢، ٤٣] .

والذي يبدو لي أن هذه اللام جاءت على طريقة المصنف في متابعة الفراء، وكذا على طريقته في التفريع لأدنى خصوصية، وذلك لأن هذه اللام ترد مع (أردت) و(أمرت) ماضيين وتكون بمعنى أن، لذلك خصت باسم مستقل.

ونقل الشيخ عضيمة أن الرضي الاستراباذي ذهب إلى زيادة هذه اللام، ولكنه وافق البصريين في تقدير (أن) ناصبة للفعل بعدها؛ قال: الظاهر أن (أن) تقدر باللام الزائدة التي تجيء بعد الأمر والإرادة. [الدرسات ٢/ ٤٨٤ نقلا عن شرح الكافية ٢/ ٢٧].

(١) زيادة مناسبة للسياق .

[٢٠] وأما لامُ الصِّلَةِ [1]:

---

(١) [٢٠- لام الصلة]:
ويعني المصنف بهذه اللام لام كي أو غيرها عندما تجتمع مع ما ذكرت بمعناه، وإنما رجحت أن المقصود لام كي تحديدًا لتمثيل المصنف لها، وإنما يمكن أن تكون اللام التي بمعنى إلى أو على أو الفاء...إلخ، والشرط اجتماع اللام مع ما تقوم مقامه، كما بين المصنف هنا.
وقد ذكر المصنف مقصده لحرف الصلة، بأنه ما يكون دخوله كخروجه في الكلام
وتقدم بيان مصطلح الصلة وأنه مصطلح كوفي يقابله مصطلح الزيادة في حروف المعاني عند البصريين.
[راجع باء الصلة في الباءات، وراجع أيضا معاني الفراء ١/ ٣٧٤، معاني الحروف/ ١٤٢]
وإذا كان بعضهم يذكر – مثلا – أن لام كي تأتي مجردة من (كي) وأنها قد تجتمع معها، كما عند الهروي وغيره، فإن المصنف يرى اجتماعهما حالةً أخرى للام وهي لام الصلة، وهذا ناتج عن مذهب الكوفيين في القول بأن (كي) لا تكون إلا ناصبة؛ فإذا اجتمعت مع اللام تعين القول بزيادة اللام .
[الجنى الداني/ ٢٦٤، وراجع اللامات للهروي / ١٢٦،١٢٧، لامات ابن فارس / ٧٧٨، وقال ابن فارس بعد ذلك: وذلك كله تأكيد وتبين، وراجع البرهان ٤/ ٣٤٥].
وعلى هذا فإن المصنف قد خالف من أجاز الجمع بين اللام بمعنى (أن) وبين (أن) كما أجازوا الجمع بينها وبين لام كي، قال الهروي:" وربما جمعوا بين اللام وكي و(أن) لاتفاقهن في المعنى واختلافهن في اللفظ، كما قال الشاعر[من الطويل]:

أردتَ لكيما أنْ تطيرَ بِقِرْبَتِي   فتتركَها شنًّا ببيداء بلقعِ

[لم يعرف قائله، الجنى الداني/ ٢٦٥، المغني ١/ ١٨٢، شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨، الإنصاف / ٥٨٠، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٠، الخزانة ٣/ ٥٨٥، شرح المفصل٧/ ١٩]٠ قال الهروي: فجمع بين ثلاثتهن " [اللامات للهروي/ ١٣٣، ١٣٤] أما عند المصنف فاللام في هذا البيت – على تحديده – لام صلة، لأنها بمعنى (أن) وقد اجتمعا. وقد ذكر لام الصلة أيضا الخليل في لاماته وأكد أنها لا تأتي إلا بعد الجحد، واحتج لها بقوله تعالى: ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ ﴾ [يس:٤٠] ولعله يقصد اللام في (لها) فهي مسبوقة بـ(لا) [لامات الخليل / المصنفات النحوية / ٢٦] كما ذكر الرماني هذه اللام وأكد أن دخولها كخروجها واحتج لها بقول الشاعر [من الوافر]:

لَمَا أغفلتُ شكرَك فاصطنِعْنِي   فكيفَ ومن عطائك جُلُّ مَالِي

[البيت لزيد الخيل، ينظر معاني الحروف/ ١٤٢، المغني (برقم ٩١٣) والهمع ١/ ٢٢٣] قال الرماني: أراد: ما أغفلت، فزاد اللام.
وذكر عدد من النحاة لام الصلة على نحو مخالف للمصنف، فابن فارس يذكر أن اللام تكون زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف:١٥٤] و﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف:٤٣].. وأكد الثعالبي أنها تقع زائدة في قولك وإنما هو ذلك ، وعدها السيوطي لام تأكيد، وذكر أنها الزائدة أو المقوية للعامل الضعيف لفرعية أو تأخير، كما في شاهد ابن فارس المذكور وغيره، وخصها في=

= موضع آخر بالزائدة بين المتضايفين، وهي عنده من معاني اللام الجارة. [الصاحبي / ١١٩، فقه اللغة / ٣٤٩، معترك الأقران ٢/ ٢٨٥، الهمع ٤/ ٢٠٤- ط الكويت]

وذكر صاحب وجوه النصب لام الإقحام، وعلى جريه في كتابه فالإقحام عنده كل زيادة في البنية أو التركيب، وأدخل في شواهد هذه اللام عددًا من الشواهد منها: [من الرجز]:

أم الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَة   تَرْضَى من اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَةْ

قال: أدخل اللام في (العجوز) إقحامًا. [وجوه النصب / ٢٣٨]

وعدها الرماني هنا مؤكدة داخلة على المبتدأ وأدخلها الراجز على الخبر اضطرارا. [معاني الحروف للرماني/ ٥١، وراجع أيضا وجوه النصب / ٢٢٠،٢٦٦، والرجز مختلف في قائله، فقيل: عنترة. وقيل رؤبة في زيادات ديوانه / ١٧٠، وانظره في الأصول ١/ ٣٣٣، المغني/ ٢٣٠،٢٣٣، الإفصاح/ ٣٠٧، الدررالللوامع١/ ١١٧] وقد ذكر الزجاجي اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه. [اللامات للزجاجي / ٩٩] ومن كلام النحاة يمكن أن نستخلص أن اللام تزاد على ضربين أحدهما زائدة عاملة. والثاني: زائدة غير عاملة، وعن الأول قال المالقي: أن تكون مقحمة توكيدًا، وذلك في موضعين:

١ - بين المضاف والمضاف إليه، نحو: يا ويح لزيد، وقد تزاد لتوكيد الاختصاص، نحو: يابؤس للحرب. ...وفي باب (لا) التبرئة، نحو: لا أبا لك. وتبقى الإضافة على حكمها، واختلف حينئذ في عامل الجر أهو اللام أم الإضافة، على قولين، رجح المالقي أنه الإضافة، ورجح ابن هشام أنه اللام، وهذه اللام المقحمة أفرد لها الزجاجي بابًا كما تقدم منذ قليل.

٢- أن تزاد مع المفعول به، قالوا: وذلك مشروط بشرطين:

أ- أن يكون العامل متعديا إلى مفعول واحد، قال ابن مالك: ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين، كذا نقله ابن هشام وأورده السيوطي بمعناه.

ب- أن يضعف العامل بتأخره عن المعمول، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف:٤٣].

أو يضعف العامل بفرعيته في العمل، إذ الأصل في العمل للأفعال وما عمل من الأسماء والحروف فرع عليها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٦].

وقد اجتمعا معًا - الفرعية والتأخير - في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء:٧٨].

وأكد المالقي أن هذين الموضعين السابقين موقوفان على السماع لا يجوز قياس غيرهما عليهما، وعلل ذلك بشذوذهما وخروجهما عن نظائرهما.

القسم الثاني: الزائدة غير العاملة:

قال المالقي " وهي التي لا حاجة إليها ولا قياس لأمثلة ما تدخل عليه، وقد ذكر لها ستة مواضع:

١ - أن تدخل على (بعد) ومنه قوله [من الطويل]:

....   لبعد لقد لاقيت لابد مصرعا

[البيت بلا نسبة في الرصف / ٢٤١،٢٤٨، سر الصناعة ١/ ٣٩٣]

٢- بعد لام الجر توكيدًا، نحو قول مسلم بن معبد[من الوافر]: =

فهي (التي قد تأتي)[1] بمعنى ما تقومُ اللامُ مَقَامَهُ؛ كقوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد:٢٣] معناه: كي لا تأسوا[2]

= فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي   ولا لِلِمَا بِهِم أبدًا دواءُ

[الإنصاف/ ٥٧١، الخصائص٢/ ٢٨٢، المغني/ ١٩٧، شرح شواهد المغني / ٥٠٥، شرح المفصل ٧/ ١٧، المقرب ١/ ٢٣٨، الهمع ٢/ ٧٨]

٣- أن تدخل على (لولا)، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

لَلَوْلا قاسمٌ ويَدَا مَسِيلٍ ....لقد جَرَّتْ عَلَيكَ يدٌ غَشُومُ

[البيت بلا نسبة في الخزانة ١٠/ ٣٣٢، ٣٣٣، الرصف/ ٢٤٨، سر صناعة الإعراب / ٤٠٨، اللسان/ غشم]

٤- المزيدة في (عل)، نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ [طه:١٠] وقد أفرد لهذه الحالة بابٌ خاصٌّ بها، كما عند الهروي، والزجاجي. [لامات الهروي / ١١٦، لامات الزجاجي/ ١٤٦].

والقول بزيادتها قول البصريين، ورأى الكوفيون أصالتها، وادعى الزجاجي إجماعهم على زيادتها .والحق أن هذا قول البصريين فقط، ورجح المالقي زيادتها [راجع أيضا الإنصاف/ مسألة ٢٦، الرصف/ ٢٤٩].

٥- أن تزاد بين أسماء الإشارة وكاف الخطاب كما تقدم منذ قليل عن الثعالبي، وجعلها المرادي زائدة لازمة، وسيأتي أنها عند المصنف لام التبعيد.[الجنى الداني/ ١٩٧]

٦- تزاد في بناء الكلمة من غير سبب، نحو: عبد ل. وسيأتي أن المصنف يعدها لامًا زائدة مستقلة.

[لمزيد من تفاصيل هذه المواضع راجع لامات الزجاجي / ١٤٥ وما بعدها، لامات الهروي / ١٢٦ وما بعدها، المغني مع الأمير ١/ ١٨١ وما بعدها، الرصف / ٢٤٤-٢٥٠،الجنى الداني / ١٩٧ وما بعدها، التصريح ٢/ ١١، شرح الأشموني ٢/ ٢١٦، الهمع ٤/ ٢٠٤ وما بعدها- ط الكويت، وجوه النصب/ ٢٣٨]

(١) في ت: الذي أتى، وفي د: الذي قد أتى .

(٢) واحتجاج المصنف بقوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾: قلت: وقد عد بعضهم هذه اللام لام كي، كما تقدم عن الهروي، وبنحوه قال الحوفي، حيث ذكر أبو حيان أن دخول اللام على (كي) ليس للتوكيد؛ لاختلاف معناهما وعملهما، لأن اللام مشعرة بالتعليل، وكي حرف مصدري، واللام جارة و(كي) ناصبة، ثم نسب هذا القول إلى محققي النحاة، وذكر عن الحوفي أنه يرى أن هذه اللام الداخلة على (كي) هي لام كي تدخل للتوكيد. [البحر المحيط ٥/ ٥١٤]

وذكر ابن الأنباري أن هذه اللام هي اللام الجارة وأن الفعل منصوب ب(كي) لا بتقدير (أن) واشترط عدم دخول اللام على (كي) لتكون اللام بمعنى (كي) وهو قريب من مضمون كلام المصنف ومن كلام الكوفيين.

[البيان ٢/ ٤٢٤، وينظر تفاصيل اجتماع اللام مع كي في الإنصاف٢/ ٥٧٠، الجنى الداني/ ١١٦،=

[٢١] وأما لامُ الفِعْل [1]: فهي التي تحتها فعلٌ مُضْمَرٌ؛

كقوله تعالى [2]: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢] معناه: ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ؛

= ٢٦٥، الهمع ٤/ ١٠٠- ط الكويت] .

وتبقى الإشارة إلى أن المصنف ذكر لام الصلة واللام الزائدة، وهذا يعني أنه خص هذه اللام بالزيادة في التركيب وليس في البنية وفرق بينهما، كما ينبغي الإشارة إلى أن بعض ما تقدم من حالات زيادة اللام عده المصنف قسما خاصا، كما في لام التعدي وغيرها وسيأتي بعد قليل .

(١) [٢١- لام الفعل]:

لم أقف على هذه اللام عند أحد من النحاة من حيث الاصطلاح مع طول البحث سوى استخدام الصرفيين «لام الفعل» على الأصل الثالث من حروف الفعل الأصول، وأيضًا يطلقها البصريون على اللام الداخلة على خبر إن المخففة، وهما غير مرادين للمصنف أصلا. ولكن ثمة حديثٌ لبعضهم عن مضمون هذه اللام؛ من ذلك ما نجده عند الفراء؛ حيث عرض لمواضع من اللغة حمل فيها اللفظ على معنى لفظٍ آخر مخالفٍ له، وتقدم في باء الجزاء شيء من ذلك، ومما ذكره أن حذف (أن) وإثباتها يحمل أحدهما على الآخر، وهما بمعنًى في الحذف والذكر، ومن ذلك أيضًا ما نحن بصدده؛ حيث عرض للام التي في قولهم: مالَكَ وما بالُكَ، وأكَّد أن هذه اللام متضمنةٌ معنى فعل (المنع)، بل إن شرط صحة تضمنها لمعنى فعل أن يكون ذلك الفعل موافقًا لمعنى (المنع)، قال الفراء مؤكدًا ذلك المذهب:" ألا ترى أن قولك للرجل: مالك لا تصلي في الجماعة؟ بمعنى: ما يمنعك أن تصلي؟ فأدخلت (أن) في (مالك) إذ وافق معناها معنى المنع " [معاني الفراء ١/ ١٦٣]

وهذا النص واضح وصريح في أن هذه اللام قامت مقام فعل المنع، وإن كان الكلام عن دخول (أن) وأنها تؤدي معنى(لا)، ثمَّ ذكر الفراء الدليل على ذلك بقوله: «والدليل على ذلك قول الله عز وجل: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف:١٢] وفي موضع آخر: ﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحِجر:٣٢] وقصة إبليس واحدة؛ فقال فيها بلفظين ومعناهما واحدٌ وإن اختلفا .[معاني الفراء ١/ ١٦٣]. أما المصنف فقد صرح بأن هذه اللام يكون تحتها فعل مضمر، ولم يخصّه بموافقة معنى المنع، وإن كان شاهده يحمل هذا الشرط.

(٢)وقوله: «كقوله تعالى... إلخ»: اتفقت النسختان على ما مقتضاه أن المصنف رحمه الله قد وهم في نصِّ الآية فظنها: مالك ألا تسجد، وهذا موافقٌ لموطن احتجاجه؛ إذ تكون اللام تحتها فعلٌ مضمرٌ، والمعنى: ما منعك أن تسجد. وهذا ظني الراجح، وليس أنه تحريف كما ذُكِرَ في (ط)، والدليل أنه قال بعد ذلك: «معناه: ما منعك أن تسجد» كما احتج بالآية الثانية التي في نصها (ما لك) أيضًا، وإلا صار موضع الشاهد حول قضية أخرى؛ هي زيادة (لا) كما قد يتبادر إلى الذهن. [راجع البرهان ٤/ ٣٥٧ وما بعدها، البحر المحيط ٤/ ٢٧٣، البيان ١/ ٣٥٥، الرصف/ ٢٧٤].

وينبغي الإشارة إلى أن الفراء قد أشار إلى رأي الكسائي في تضمين اللام معنى فعل مضمر، وخصَّه الطبري بالمستقبل حيث قال: «وكان بعض أهل العربية - يعني الكسائي - يقول: أدخلت (أن)=

وكذلك: ﴿ قَالَ يَـٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّـٰجِدِينَ ﴾ [الحِجر:٣٢] .

[٢٢] وأما اللام بمعنى [إِلَّا][1]:

= في ﴿أَلَّا نُقَـٰتِلُواْ ﴾ [البقرة:٢٤٦] لأنه بمعنى قول القائل: ما لك في ألا تقاتل، ولو كان ذلك جائزًا لجاز أن يقال: ما لك أن قمت وما لك أنك قائمٌ، وذلك غير جائز؛ لأن المنع إنما يكون للمستقبل من الأفعال». [تفسير الطبري ٥/ ٣٠٢، معاني الكسائي/ ٩٣].

(١) [٢٢- اللام بمعنى إلا]:

وهكذا يسميها الكوفيون، أمَّا البصريون فيسمونها لام الإيجاب و(لام الفعل)، وكثير من النحاة يبوِّب لها بقوله: «اللام التي تدخل على خبر (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة» كما عند الهروي والزجاجي، وبعض النحاة يطلقون على هذه اللام: اللام الفارقة؛ حيث دخلت لتفرق بين (إن) النافية و(إن) المخففة من الثقيلة؛ فلما دخلت اللام عرف أنها المخففة، وجعل الهروي وغيره لزوم هذه اللام في الخبر دليلا على ما ذكر. [اللامات للهروي/ ٨٦، اللامات للزجاجي/ ١١٧].

ونقل ابن فارس عن بعض أهل العربية أن العرب تجعل (إن) في معنى (ما) النافية، فأرادوا الإيجاب بـ(إن) وتركوا معنى النفي وجعلوا اللام في خبرها ليدلوا بذلك على أنهم لا يريدون الجحد، وليفرقوا بين الإيجاب والنفي.

وأفاد الهروي أنها تسمى لام الإيجاب لذلك.[لامات ابن فارس/ ٧٧٤، لامات الهروي/ ٨٩]

وما ذكره المصنف أعني أن اللام بمعنى (إلا) ذكره كثير من النحاة؛ كابن فارس وصاحب وجوه النصب. [لامات ابن فارس/ ٧٧٤، وجوه النصب/ ٢٣٠] وسمَّاها الزركشي: الموجبة بمعنى (إلا) عند الكوفيين، وذكر شواهدها، وأكَّد أنهم جعلوا (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) في الإيجاب. [البرهان ٤/ ٣٣٥]

وأنكر الزجاجي على الكوفيين أن يجمعوا بين (إن) النافية واللام الموجبة.

كما ذكر الزركشي قبلها اللام المخففة التي يجوز معها تخفيف (إن) المشددة، وأكَّد أنها تسمى لام الابتداء والفارقة، لأنها تفرق بين (إن) المخففة من المشددة وبين (إن) النافية، كما ذكر الزمخشري وبعض شراح المفصل اللام الفارقة.

قال ابن يعيش:" والنحويون يسمون هذه اللام الفارقة " كما ذكر أنهم يسمونها (لام الفصل) وعلَّله بأنها تفصل بين المخففة والنافية. [شرح ابن يعيش ٩/ ٢٦،التخمير للخوارزمي ٤/ ١٧٣].

وأكد المرادي أنها تسمى الفارقة، وذكر أنها للفصل بين الإيجاب والنفي؛ لأنها لزمت للفرق، وذكر أنه مذهب سيبويه. [الجنى الداني/ ١٣٣، ١٣٤، ٢٠٨ وما بعدها]. أما أبو جعفر النحاس فقد سمَّاها: لام الخبر، وجعل علامتها أن يصلح قبلها (لقد). [اللامات للنحاس/ ١٤٦]

وبعد كل هذه التسميات أرى أن أشملها: اللام التي تدخل على خبر (إن) المخففة المكسورة، وباقي التسميات ترجع إليها عند التحقيق.

وقد وجدت النحاس يفرد لامًا يسميها: لام لقد، وكل شواهدها ترجع إلى لام (إلا) المذكورة، ولكن=

فكقولك: إنْ زيدًا [1] لقائمٌ؛ معناه: ما زيدٌ إلا قائمٌ.

[٢٣] وأما لامُ التَبْعِيدِ [2]: فكقولك: هناك، وهنالك، وذاك

= يصح تقدير (لقد) مكانها. [اللامات للنحاس/ ١٤٨].

وفرّع الخليل لامًا وسمّاها لام العماد بعد أن ذكر لام الإيجاب، وأكّد أن لام العماد لا يليها إلا ما يدل على الكيد؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم:٥١]... إلخ. يعني: معنى الاقتراب (كاد وأخواتها).

أما البصريون فقد أنكروا أن تكون اللام بمعنى (إلا) ثم اختلفوا في هذه اللام؛ فذهب بعضهم إلى أنها قسم قائم بذاته، وهو غير لام الابتداء، وإليه ذهب الفارسي وابن جني، ورأى آخرون أنها لام الابتداء الداخلة على خبر (إن) لزمت للفرق بين إن المخففة من الثقيلة، وبين إن النافية، وهو مذهب سيبويه كما تقدم عن المرادي، واختار ابن مالك والشلوبين أنها لام أخرى يعمل الفعل قبلها فيما بعدها. [راجع لامات الزجاجي/ ١١٩، الإنصاف/ المسألة٩٠، والرصف/ ٢٣٥، حاشية الصبان / ٢٨٨-٢٩٠].

(١) قوله: (زيدا): كذا في النسختين، وهو صحيح عند من يجيز إعمال إنْ بعد تخفيفها؛ ففيها لغتان: الإعمال، والإهمال وهو أشهر، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود:١١١] قال المرادي: "وهذه القراءة ونقلُ سيبويه حجة على من أنكر الإعمال" [الجنى الداني/ ٢٠٨] وأجاز الأخفش الإعمال، واحتج له بقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] فإنه يقرأ بالنصب والرفع . [معاني الأخفش/ ١١٢] وتبعه ابن مالك كما ذكر المرادي وفي هذه الحالة على الإعمال تلزم اللام الفارقة بعد إنْ إذا خيف الالتباس بالنافية، أما الكوفيون فيرون أن (إنْ) هذه هي النافية لا المخففة، واللام بعدها بمعنى إلا، وأجازوا دخولها على سائر الأفعال، وهو عين مذهب المصنف؛ كما تؤكده هذه اللام التي سماها (لام بمعنى إلا). [الجنى الداني/ ٢٠٨، ٢٠٩]

(٢) [٢٣- لام التبعيد]:

كذا عند المصنف، وكذا ذكر الإربلي لام التبعيد، كما نقل - الإربلي - عن بعضهم أنهم يسمونها لام تأكيد البعد، ونفاه، واستحسن تسميتها (لام بُعْدِ المشار إليه) كما ذكر أن بعضهم يسميها لام البعد، وسكت عنه [جواهر الأدب / ٨٦ – ط دار النهضة] وسمّاها آخرون لام التكثير، كما عند الهروي والزجاجي [لامات الهروي/ ١٣٩، لامات الزجاجي/ ١٤١] وعند ابن هشام نجد اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده. [المغني ١/ ٢٣٧ - تحقيق محيي الدين] وجعلها الزركشي في القسم غير العامل وسمّاها: الدالة على البعد الداخلة على أسماء الإشارة؛ إعلامًا بالبعد أو توكيدًا له؛ على الخلاف فيه. [البرهان ٤/ ٣٣٥].

ومضمون كلام هؤلاء أن اللام دالة على البعد أو على توكيده، وهو ما يؤكد أن إطلاق المصنف أنسب وأقرب إلى فهم وظيفة هذه اللام، وإذا كان بعضهم يذكر لام البعد فإن صيغة التفعيل أشدُّ بيانًا=

وذلك؛ تدخل اللام هاهنا تَبْعِيدًا للمُخْبَرِ[1] عنهُ.

[٢٤]وأما اللام الزائدةِ[2] فكلُّ لامٍ ليست من سنخِ الكلامِ؛ كـ(لامِ)

= لوظيفة اللام في إظهار بعد المشار إليه؛ خلافا لما استحسنه الإربلي . [البحر المحيط ١/ ٣٢، الرصف/ ٢٥٠].

وإنما يتناسب إطلاق لام التكثير إذا راعينا جانب البنية وعدد الحروف، وجديرٌ بالذكر هنا أن أستاذنا الدكتور/ أمين السيد قد استبعد زيادة هذه اللام، وعلَّله بعدم خضوع أسماء الإشارة لعلم الصرف وموضوعاته. [في علم الصرف/ ٢٣، ٢٤] والذي يبدو من صنع المصنف أنه يعدُّ هذه اللام حرف معنى أصليًّا غير زائد.

أمَّا الخليل فقد قدَّم تفسيرًا للام التكثير بأنها كذلك؛ لأنك تخاطب بها المفرد بلفظ الجمع. ولست أرى وجهًا للتكثير من هذه الناحية؛ إذ هو مستفاد من علامة الجمع في الخطاب، كالميم في (ذلكم) مثلا. [المصنفات النحوية/ ٢٦]

وذهب المالقي إلى أن زيادة اللام في مثل هذه الكلمات لا حاجة إليها ولا قياس لما تدخل عليه؛ ثم أكد أنها إنما دخلت الكلام لتوكيد الخطاب ولمراعاة بُعْدِ المشار إليه في المسافة. [الرصف/ ٢٥٠] قلت: وهو مؤيدٌ لإطلاق المصنف هنا .

ونقل السيوطي عن صاحب البسيط أن اللام تصحب اسم الإشارة في نحو (ذلك) وأنها عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار إليه، وبني على ذلك أنه لا يجوز الجمع بينهما؛ فلا يقال: هذا لك – مثلا – لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه؛ وذلك بخلاف الكاف؛ حيث يجوز الجمع بينهما وبين حرف التنبيه لعدم العوض. [الأشباه والنظائر ١/ ١٣٩].

(١) في ط: للخبر، وهو خطأ .

(٢) [٢٤- اللام الزائدة]:

في ت، د، وفي العدِّ: لام الزائد، ويعني بها اللام الزائدة، تقدم أن المصنف يفرق بين الصلة والزيادة، وأن الزيادة مقصورةٌ عنده على حروف المبنى كما أفاده هنا. وتقدم أن اللام الزائدة عند النحاة يقابلها لام الصلة على ما وجدته من أمثلتهم؛ كما عند ابن فارس والثعالبي والهروي وغيرهم.

أما اللام الزائدة عند المصنف فنحوها عند الرازي [الحروف للرازي/ ٢١٢]. ومن ذلك ما ذكره بعضهم من زيادة اللام في نحو عبدل ونحوه؛ كما عند الهروي والزجاجي؛ قال الهروي: اللام المزيدة في عبدل وما أشبهه – لامات الهروي/ ١٤٢، لامات الزجاجي/ ١٤٣-. وبعضهم عقد بابًا للام المزيدة في (لعل) كما عند الهروي والزجاجي، والقول بزيادتها قول البصريين، ويرى الكوفيون أنها أصلية، وهذه مسألة من مسائل الخلاف المذكورة في [الإنصاف/ المسألة ٢٦، وفي لامات الزجاجي/ ١٤٥]. ويمكن إيجاز حديث النحاة حول اللام الزائدة فيما يأتي: تنقسم اللام إلى مزيدة لمعنى وهي لام المعرفة [وتقدم بيانها والحديث عنها في لام التعريف قبل ذلك]. وإلى مزيدة لغير معنى، وهي ثلاثة أقسام: الأول: المزيدة في أول الكلمة. الثاني: المزيدة في وسط الكلمة. الثالث: المزيدة في آخر الكلمة، وبيانها فيما يلي: =

= أولا: المزيدة في أول الكلمة: ويعني بها المزيدة لغير معنى نحوي؛ وتنقسم إلى: أ- لازمة. ب- غير لازمة.

أولا- الزائدة اللازمة: وتزاد في ثلاثة مواضع:

١- الأسماء الموصولة: الذي، التي وفروعها، وذلك يتسق مع القول بأن تعريف الأسماء الموصولة بصلتها لا باللام.

٢- بعض الأعلام؛ نحو: النضر والعزى واللات من الأعلام المنقولة بشرط مقارنة زيادة اللام لنقلها، وكذا في الأعلام المرتجلة؛ نحو: السموأل واليسع بشرط مقارنة الزيادة لارتجالها.

٣- كلمة (الآن): وعدَّها بعضهم زائدة غير مفارقة؛ كما نصَّ عليه ابن الناظم، خلافًا للكوفيين الذين عدُّوا (أل) فيه موصولة. [راجع الخلاف حول علة بناء كلمة الآن في الإنصاف/ المسألة٧١، ولامات الزجاجي/ ٣٦-٣٩، شرح ابن الناظم/ ٣٩].

ب- الزائدة غير اللازمة: أي: العارضة، وذُكِرَ لها موضعان:

١- في الأعلام المنقولة للمح الأصل؛ نحو: العباس والضحاك، وهو موقوفٌ على السماع.

٢- ضرورة الشعر: ومنه: أ- الأعلام؛ كما في قول الشاعر[من الوافر]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوءًا وَعَسَاقِلا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ نَبَاتِ الأَوْبَرِ

أراد: بنات أوبر، وهي علم لضرب من الكمأة.

ب- التمييز: في نحو [من الطويل]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عن عمرو

[و يروى: عن عمرو، بدل: السرى، والبيت لراشد بن شهاب، كما في المفضليات / ٣١٠، الجنى الداني/ ١٩٨، الدرر١/ ٥٣، ابن عقيل ١/ ١٦٤، العيني ١/ ٥٠٢، الهمع ١/ ٨٠] أراد: طبت نفسًا؛ على قولٍ.

وقد جمع ابن مالك هذه المواضع في ألفيته، وما تقدم خلاصة من شراحه. [راجع ابن عقيل ١/ ١٦٤، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٢، ٢٩٣، والهمع ٤/ ٢٠٤]. ومن هذه المواضع أيضًا: زيادتها في لعل، وتقدم أنه رأي البصريين.

ثانيًا: المزيدة وسط الكلمة: ذهب بعضهم إلى زيادتها في أسماء الإشارة، وتقدم بيانه في لام التبعيد وهي اللام السابقة.

ثالثًا: المزيدة في آخر الكلمة: وذلك في ألفاظ قليلة مسموعة، منها: عبدل: قال في اللسان: العبدل: العبد، ولامه زائدة. [اللسان/ عبد، لامات الهروي/ ١٤٢، لامات الزجاجي/ ١٤٧] ونحوه: حسدل، وهو القراد؛ فقيل: أصله: حسد، واللام زائدة؛ كذا نقله الهروي عن ابن الأعرابي [اللامات للهروي/ ١٣٢].

وفيه طيسل: أي: طيس، وهو الكثير من الماء وغيره وفحجل؛ أي: فحج، وهو المتكبر. ومنه: الهيقل، وهو: ولد النعام، ونقل الهروي أنه: الهيق، واللام زائدة عن أبي عبيدة. [اللامات=

اصطبل؛ ليست من سنخِ الكلام؛ لأنك تقول في جمعه: أَسَاطِب؛ فَتُسْقِطُ اللامَ [1].

[٢٥] وأما لامُ التَّعدِّي [2]:

= للهروي/ ١٤٣]. وفي بعض هذه الكلمات خلاف حول زيادة اللام أو عدمها؛ قال الزبيدي: «فأما اللام فتزاد في (عبدل) و(زيدل) ولا نعلمها زيدت في غيرهما» [الواضح في علم العربية/ ٢٩٤]. ولذلك يقول أستاذنا الدكتور/ أمين السيد: إنهم قالوا في وزن (طيسل): فيعل. وحكموا فيها بزيادة الياء لا اللام، وإن كانت اللام موجودة في الأمثلة التي بمعناها» وكذا قال في لام (فحجل) [في علم الصرف/ ٢٤].

إذن فقد اتفقوا على زيادة اللام في (عبدل) وأوشكوا أن يتفقوا على (زيدل) وفي الباقيات خلاف، والأمر موقوف على السماع. [راجع اللامات للدكتور الفضيلي/ ٤٩، ٥٠/ واللسان (عبد، حسد، هيق].

(١) وقول المصنف: «فتسقط...إلخ»: قلت: وفيه أمورٌ؛ منها: أن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها، فهو دليلٌ من أدلة معرفة الأصلي من الزائد؛ كما في أساطب، وعنادل وعناكب كما أن التثنية والتصغير تردان الأشياء إلى أصولها أيضًا.

ومنها أن قوله (أصاطب) دليلٌ على أن السين والصاد يتعاقبان.

ومنها أيضًا: أن هذا الجمع ليس الأوحد لهذه الكلمة؛ بل تجمع أيضًا على: اصطبلات. [راجع القلب والإبدال/ ٤٢، شرح الشافية ٣/ ٣٣٠، اللامات للزجاجي/ ١٤٢، المعجم الوسيط ١/ ١٧].

(٢) **[٢٥- لام التعدِّي]:**

تقدَّم أن «التعدي» مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين الفعل الواقع، وكذا اللزوم يقابله عند الكوفيين «غير الواقع» أو القاصر، وكان من المتوقع أن نجد أثر ذلك عند المصنف. [راجع ألف التعدي في الألفات، وكذلك باء التعدي في الباءات، وراجع معاني الفراء ١/ ١٦، ١٧، ٢١، ٤٠، ١٢١، ١٦٨، الكتاب ١/ ٤١٢، نزهة الطرف في علم الصرف/ ٤].

وقد ذكر هذه اللام عددٌ من النحاة؛ منهم الهروي حيث سمَّاها: لام تعدي الفعل، وعرفها بأنها تدخل على بعض المفعولين لتوصل الفعل إلى المفعول. [اللامات للهروي / ٥١]. وكثير منهم يسميها لام التعدية؛ كما عند ابن مالك والمالقي والمرادي والزركشي وابن هشام والسيوطي [الرصف/ ٢٤٦، الجنى الداني/ ٩٨، البرهان ٤/ ٣٤٣، المغني ١/ ١٧٨، الهمع ٤/ ٢٠٤ -ط الكويت]. وسماها الزجاجي: اللام التي تكون موصلةً لبعض الأفعال إلى مفعولها، وقد يجوز حذفها. [اللامات للزجاجي/ ١٦١].

أما ابن الأنباري فقد ذكر أن البصريين يسمونها لام الإضافة، أمَّا هو فقد سماها آلة الفعل؛ كذا ذكر الزركشي .[البرهان ٤/ ٣٤٣، وراجع المقتضب ٢/ ٣٧] قال: «وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه لأنها لام إضافة».

وذكر ابن هشام هذه اللام وشواهدها، وذكر أن ابن مالك قد ذكر هذا المعنى في الكافية، وفي شرح الكافية له مثَّل لها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم:٥] كما ذكرها في الخلاصة=

فكقولك: قلتُ لك [1]، ووهبتُ لك، وشكرتُ لك، وغفرتُ له، ونصحتُ لك؛ اللامُ في هذه الحروفِ تُعَدِّي الفعلَ إلى غيرِك.

وتركُه [2] في هؤلاءِ الكلماتِ غيرُ صحيحٍ ولا فصيحٍ.

= ومثَّل لها ابنه في شرحه بالآية وبقوله: قلت له... ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه؛ بل ذكر في الشرح أن الآية لشبه التمليك وأنها في المثال للتبليغ، وسيأتي بيان الأخيرة بعد قليل، قال ابن هشام: «والأولى عندي أن يمثَّل للتعدية بنحو: ما أضرب زيدًا لعمرو» [المغني ١/ ١٨٠] وقد نقله السيوطي بنصه. [الهمع ٤/ ٢٠٤ -ط الكويت].

ونقل المرادي عن ابن مالك مثله. [الجنى الداني/ ٩٨] وفي لامات الخليل نجد لام الفصاحة، ومثَّل لها بنحو أمثلة المصنف [المصنفات النحوية/ ٢٦، لامات الخليل/ ٢٢٧ من الكنز].

وقد أنكر بعضهم هذا المعنى للام؛ فقد نقل السيوطي عن الرضي والشاطبي قوله: «لم يذكر أحد من المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم، وأيضًا فالتعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنما ذلك أمرٌ لفظي مقصوده إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى إليه بواسطته، وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف؛ لأنها وضعت لتوصيل الأفعال إلى الأسماء» [الهمع ٤/ ٢٠٤ -ط الكويت].

(١)قوله: «قلت لك... إلخ»: قلت: وقد أطلق بعضهم على اللام في هذا المثال: لام التبليغ؛ كما عند المرادي وابن هشام، على حين يسميها الزجاجي لام المضمر، [الجنى الداني/ ٩٨، المغني ١/ ١٨٠، الهمع ٤/ ٢٠٤ - ط الكويت] وعرفها ابن هشام بقوله: «هي الجارة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه؛ نحو: قلت له، وأذنت له...» قال العلامة الأمير معلقًا على قول ابن هشام «لاسم السامع»: أي: ما دلَّ عليه ولو ضمير» [المغني مع الأمير ١/ ١٧٨، وراجع البحر المحيط ١/ ٢٠٥، ودراسات لأسلوب القرآن ٢/ ٤٣٩].

وحول اللام المتعلقة بالقول ومشتقاته نقل الزركشي عن ابن مالك تفصيلا وضابطا، وهو أنها إن دخلت على مخاطبة القائل فهي لتعدية القول للمقول له؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [النساء:٨].

وأكَّد الزركشي أنه إن عُرِف من غاب عن القول حقيقة أو حكمًا فاللام للتعليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ﴾[آل عمران:١٥٦] [راجع البرهان ٤/ ٣٤٢، ٣٤٣] وتقدم منذ قليل نقل ابن هشام عن ابن مالك قوله المتقدم.وبهذه اللام يكون المزني قد ذكر ثلاثة حروف للتعدية؛ هي الألف والباء واللام، وتقدم تفصيل كل في موضعه.

(٢)قوله: «وتَرْكُ...»: في د، ط: وتلك، وهو تحريف؛ حيث يؤدي إلى عكس مراد المصنف، وتقدم أن الخليل سماها لام الفصاحة ولعل في هذه التسمية الأخيرة إشارة إلى ما استضعفه المصنف من ترك هذه اللام واعتباره غير فصيح ولا صحيح، والحق أن آراء النحاة قد اختلفت، فمنهم من أجاز حذفها؛ كما عند الهروي الذي ذكر أنَّ: نصحت زيدًا ونصحت له. بمعنًى واحد، ثم صرح بأنه يجوز حذفها، وصرَّح به الزجاجي مذ بوَّب لهذه اللام. [اللامات للهروي/ ٥١، اللامات=

[٢٦] وأما لام التَّبْجِيلِ [(١)]: فهي التي بمعنى من أجلِك؛ تقولُ: إنما قمتُ لك؛ أي:

= للزجاجي/ ١٦١] ومنهم من منع حذف هذه اللام، كما صرَّح به الكسائي بقوله: «تقول: شكرت لك ونصحت لك، ولا يقال: شكرتك ونصحتك... هذا كلام العرب؛ قال الله تعالى: ﴿أَشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان:١٤] . [وراجع ما تلحن فيه العامة للكسائي/ ١٠٢، ١٠٣، معاني الكسائي/ ٨١، معاني الفراء ١/ ٩٢].

وبالغ المالقي فجعل حذف هذه اللام كحذف الباء في قول الشاعر [من الوافر]:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُو عليَّ إذن حرام

[ينظر البيت في ديوان جرير / ٢٧٨، الأغاني٢/ ١٧٩، تخليص الشواهد / ٥٠٣، الخزانة / ٩/ ١١٨، ١١٩، ١٢١، الدرر اللوامع ٥/ ١٨٩، شرح شواهد المغني ١/ ٣١١، اللسان / مرر، المقاصد النحوية ٢/ ٥٦٠، وقد ورد بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٥، ٨/ ٢٥٢ ، الخزانة ٧/ ١٥٨، الوصف / ٢٤٧، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٢، شرح المفصل ٨/ ٨، ٩/ ١٠٣، المغني ١/ ٣، ١٠٠/ ٤٧٣، المقرب ١/ ١١٥، الهمع / ٨٣٢]

وأكَّد المالقي مذهبه بقوله: وسقوط الباء هنا يجعل الكلام غير فصيح . [الرصف/ ٢٤٦]. ومنعه الإسكافي أيضًا، وعلله بأن لام التعدية بمنزلة الحرف من الفعل نفسه. [درة التنزيل/ ٤١]. ونقل الزركشي تفصيلا عن الراغب الأصفهاني؛ حيث جعل التعدية على ضربين:

أحدهما: لتقوية الفعل وهذا لا يجوز حذفه؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات:١٠٣]. وتارة يحذف؛ نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:٢٦]. والثاني: للتبيين؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف:٢٣] ويبدو أنه لا يجيز حذفها أيضًا. [البرهان ٤/ ٣٤٣، ٣٤٤]

ونفهم أن المصنف يجيزه مع استضعاف هذه اللغة، ولعل دافعه تمسكه بالسماع. هذا عند من أثبت هذا المعنى؛ على أن المثبتين يرون أن هذه اللام تدخل على أفعال محددة والأمر فيها موقوفٌ على السماع؛ كما صرَّح به الزجاجي وغيره قال: «وهذا ليس بمقيس، وإنما هو مسموع في أفعال تحفظ ولا يقاس عليها» وأكده الهروي أيضًا [اللامات الزجاجي/ ١٦٢، لامات الهروي/ ٥٣].

وأكَّد الزركشي أنها تعدي العامل إذا عجز. [البرهان ٤/ ٣٤٣] على أنه هناك من أنكر هذا المعنى للام أصلا؛ كما عند السيوطي الذي يرى أن هذا المعنى ليس من المعاني التي وضعت لها الحروف؛ إذ إن كل الحروف وظيفتها التعدية أو إيصال الفعل الذي لا يستطيع الوصول بنفسه فيتعدى بغيره» وتقدم نقله عن الرضي والشاطبي قبل قليل .[الهمع ٤/ ٢٠٤ – ط الكويت].

(١) [٢١- **لام التبجيل**]:

كذا عند المصنف، وأطلق النحاة على هذه اللام أسماء أخرى؛ كما عند الهروي الذي سمَّاها «اللام بمعنى من أجل» وكذا عند الزجاجي والمالقي [لامات الهروي/ ٤٨، حروف المعاني للزجاجي/ ٨٥، الرصف/ ٢٢٣].

ويطلق عليها آخرون لام التعليل؛ كما ذكر المرادي وابن هشام والزركشي. [الجنى الداني/ ٩٧، المغني=

من أجلِك وتَبْجِيلا.

[٢٧] وأمَّا لام الإِضْمَارِ [(١)]: فكقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩] معناه: لَقَدْ أَفْلَحَ [(٢)]؛ قال الشاعرُ [من الطويل]:

= ١/ ٢٠٩، البرهان ٤/ ٣٤٠] وعبر بعضهم كابن فارس وغيره بقولهم: أن تكون علة لشيء وسببًا له، وهو بمعنى لام التعليل. [الصاحبي/ ١١٧].

وفى لامات الزجاجي: «لام إيضاح المفعول لأجله» [لامات الزجاجي/ ١٦٣].

ويكاد الجميع يحتجون لهذه اللام (بمعنى من أجل) بقول العجاج [من الرجز]:

تَسْمَعُ لِلْجَرْعِ إِذَا استحيرا ... لِلْمَاءِ في أَجْوَافِهَا خَرِيرَا

[ديوانه/ ٣٣٨، لامات الهروي/ ٤٨، الرصف/ ٢٢٣] أي: من أجل الجرع.

وذكر المالقي أنه يقال لهذه اللام: «لام العلة ولام السبب» وأكَّد أنها كثيرة في كلام العرب، وقال: «وهي الداخلة على (كي) التي بمعنى (أن) والتي (كي) بمعناها وهي بمعنى (كي) التي تقدر (أن) بعدها» [الرصف/ ٢٢٣].

وبعد... فإنه يبدو لي أن المصنف لا يريد لام العلة(لام من أجل) على إطلاقها وإنما يخصُّ منها ما كان فيه إشعارٌ بالتبجيل، والتبجيل في اللغة هو التعظيم، فربما كان مقصده أن التعظيم (التبجيل) هو الدافع للفعل، ولعلَّ منه ما ذكره الهروي بقوله: فعلت ذلك لعيون الناس؛ أي: من أجل عيونهم» [لامات الهروي/ ٤٨].

ومثال المصنف (قمت لك) صريحٌ في هذا المعنى، قلت: وكلها تدور في فلك العلة والسبب. [راجع دراسات لأسلوب القرآن الكريم٢/ ٤٣٥].

(١) [٢٧- لام الإضمار]:

تقدم أن باء الإضمار هي التي يضمر بعدها اسم، وباء الانضمار هي التي تحذف ويبقى تقديرها محتملا، ولام الفعل هي التي تحتها فعل مضمر.

وهنا لام الإضمار وهي المحذوفة لكنها ثابتة التقدير! وكان من المنتظر أن تكون لام الانضمار نظير بائه! وهذا - فيما يبدو لي- من مظاهر اضطراب المصطلح عند المصنف أمَّا عن هذه اللام - من حيث هي مصطلح - فلم أجدها عند أحد من أصحاب الكتب التي وقفت عليها، لكن من حيث المضمون فإن هذه اللام تنطبق على كل لام واجبة الدخول ولم يذكر لفظها؛ كما مثل المصنف لها بحالتين؛ الأولى: اللام الداخلة على جواب القسم. الثانية: لام الأمر.

وفي المسألتين بيان وتفصيل على النحو التالي:

(٢)قوله: «لقد...»: ويعني به دخول اللام في جواب القسم وهي المسألة الأولى: وتقدم في لام جواب القسم أن اللام تدخل على الفعل الماضي والمستقبل وعلى الاسم... إلخ . وأن الجواب إذا كان فعلا ماضيًا متصرفًا فلابد من (قد) ظاهرة أو مقدرة وبه قال جماعة من النحاة ولابد من اللام معها،=

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ [1]

أَرَادَ: ولكنْ لِيَكُنْ [2].

= ولا خلاف بينهم في وجوب اللام. قال الهروي: «وإذا أقسمت على فعلٍ ماضٍ أدخلت اللام وحدها بغير نون... وإن شئت قلت: لقد قام، وهو أجود...».

أمَّا في حالة ورود شاهدٍ من ذلك، ولم يذكر فيه اللام، فإن المصنف يعتبرها مقدَّرةٌ والمقدر كالثابت في الحكم، لذلك قدَّرها في الآية المذكورة؛ لأنها جواب قسم في أول السورة وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس:١] وما بعدها]. وكذلك قدَّرها الأخفش في الآية نفسها، وفي قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ﴾ [البروج:٤] وقال: «أضمر اللام» [معاني الأخفش/ ٥٣٥] وأرجح أن المصنف تابع الأخفش في هذا المصطلح.

وفي هذه الآية ذهب المالقي إلى أن اللام واقعة في القسم وليس في الجواب. وذكر أن لام الجواب لازمة عند بعضهم، وبعضهم لا يعتقد ذلك. [الرصف/ ٢٤٠].

(١) ورد الشاهد غير منسوب في [الجنى الداني / ١١٤، مجالس ثعلب / ١٥٦، المغني/ ٥٤٨، تخليص الشواهد / ١١٢، الرصف / ٢٥٦، سر العربية / ٣٤٩، سر الصناعة / ٣٩٠، شرح الأشموني ٣/ ٥٧٥، شرح شواهد المغني / ٥٩٧، مجالس ثعلب / ٥٢٤، المغني / ٢٤٤، المقاصد النحوية ٤/ ٤٢٠].

(٢) قوله: «ليكن»: وفيه المسألة الثانية: هل يجوز حذف لام الأمر مع بقاء عملها؟ والحق أن أقوالهم اختلفت على النحو التالي:

أ- قال بعضهم بمنع حذفها مع بقاء عملها مطلقًا، حتى في الضرورة، ونسبه المرادي وابن هشام إلى المبرد الذي أنكر قول الشاعر [من الوافر]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تبَالا

[المقتضب ٢/ ١٣٢]، وكذا نسب إلى الزجاجي [لامات الزجاجي/ ٨٩، الجنى الداني/ ١١٣، المغني ١/ ١٨٦].

ب- جواز حذفها مع بقاء عملها في الشعر خاصة، وهو مذهب ابن هشام، واحتج لذلك بما ذكره المصنف هنا وهو اختيار السيوطي أيضًا. [الهمع ٤/ ٣٠٩ -ط الكويت] وكذا عدَّه عددٌ ممن صنفوا في الضرائر كابن عصفور والقزاز والألوسي وابن عبد الحليم [الضرائر لابن عصفور/ ١٤٩، ما يجوز للشاعر/ ٩٤، الضرائر للألوسي/ ٨٤، موارد البصائر/ ١٧٧أ]

ج- جواز حذفها مع بقاء عملها ولكن بشرط تقدم قول أمريّ، وهو مذهب الكسائي كما ذكره ابن هشام بقوله: «وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائي في الكلام لكنه بشرط تقدم (قل) [المغني ١/ ١٨٦] وكذا نقل المرادي أيضًا [الجنى الداني/ ١١٣].

د- جواز حذفها مع بقاء عملها بعد (قول) مطلقًا خبريًّا كان أو أمريًّا، وهو مذهب ابن مالك؛ واحتج=

= له بقول الشاعر [من الرجز]:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لديه دَارُهَا تَأْذَنْ فَأَنِّى حِمْؤُهَا وَجَارُهَا

[البيت لمنصور بن مرثد الأسدي، كما في إصلاح المنطق / ٣٤٠، الضرائر / ١٥٠ عبث الوليد/ ١٦٨، الجنى الداني ١١٤، المغني / ٢٤٩، شرح شواهد المغني / ٦٠٠، شواهد العيني ٤/ ٤٤٤، اللسان / لوم]

أي: لتأذن؛ فحذفت اللام وكسر حرف المضارعة؛ قال ابن مالك: وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول: ايذن كذا نقله ابن هشام ونصَّ على أنه وافق الكسائي في شرح الكافية وزاد عليه أن هذا جائز في النثر إذا سبق بقول خبري...» [المغني ١/ ١٨٦، ١٨٧].

وقد عبَّر المالقي عن مذهب الجمهور بقصر جوازه على الضرورة في الشعر بقوله: «... وأما في الكلام فلم يأت منه شيء فيما أعلم... إلا في الأمر للمخاطب... وكذلك لا أعلم من حذف المجزوم وإبقاء جازمه شيئًا.

وعلَّل المالقي مذهب الجمهور في منع الحذف مع بقاء العمل إلا في الشعر ضرورة بقوله: «إن أصل اللام وغيرها من حروف النصب وحروف الخفض وحروف الجزم ألا تحذف وتبقى معمولاتها وألا تحذف معمولاتها وتبقى هي،...فالحرف المختصُّ بالشيء والعامل فيه كجزء منه لشدة اتصاله به وطلبه له [الرصف/ ٢٢٨، ٢٥٦ بتصرف]. وعلل المبرد عدم جواز إضمار اللام بأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة. [المقتضب ٢/ ١٣٢، ١٣٣].

إذن فالمصنف يذهب إلى جواز حذف اللام مع بقاء عملها ولعله لا يخصه بالشعر؛ إذ لو كان يراه خاصًّا بالشعر لنصَّ عليه بأنه ضرورة كما جنح في كثير من الضرائر. وفي هذا البيت الذي احتج به ونحوه خرَّجه بعضهم على أن العمل للام المضمرة وهو رأي سيبويه والجمهور. [الكتاب ١/ ٤٠٨، اللامات للزجاجي/ ٩٢، الإنصاف/ المسألة ٧٢].

تبقى الإشارة إلى أن صاحب وجوه النصب قد ذكر لامًا - أظنها مقاربة للام الإضمار إن لم تكن هي؛ حيث ذكر «لام الطرح» واحتج لها بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين:٣] قال: معناه: كالوا لهم؛ كما احتج له بقول الشاعر [من الوافر]:

فَتَبْعَدْ إِذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّي فَلا أَسَفِي عليك وَلا نَحِيبِي

اختلف في رواية هذا البيت فروي شطره الثاني: فلا أسفي عليك ولا نحيبي، كما روي: فلا أشقى عليك ولا أبالي، وعلى الرواية الأولى قال ابن الأنباري " ولا شاهد فيه". [وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٢٧، وينظر وجوه النصب / ٢٣٦]

قال: طرحت اللام في موضع الطرح في أول الكلام.

وعلى هذا فإنه يذهب إلى إضمار اللام على اعتبار أن الفعل (كال) يتعدى بها، وكذا في لام الأمر على اعتبار أن البيت (فلتبعد) وهو صريح في إجازته إضمار هاتين اللامين. [وجوه النصب/ ٢٣٦].

[٢٨] وأما لام النَّقْلِ [١]: فهي التي تُنْقَلُ عن موضِعِهَا؛ فَتُقَدَّمُ ومعناها التأخيرُ [٢] قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج:١٣] معناه: يدعو مَنْ لَضَرُّهُ أقربُ من نفعِه.

ومثلُه في الكلامِ: عندي لَمَا غيرُه خَيْرٌ منهُ؛ معناه: عندي ما لَغَيْرُهُ خيرٌ منهُ؛ قال زهيرُ ابنُ مسعودٍ [٣] [من الطويل]:

لَلَوْلاَ حُصَيْنٌ سَاءَنِي أَنْ أَسُوءَهُ ... وَأَنَّ بَنِي عَمْرٍو صَدِيقٌ وَوَالِدُ [٤]

---

(١) [٢٨- لام النقل]:
كذا عند المصنف، وأطلق الخليل: لام المنقول، وعند صاحب وجوه النصب نجد اللام المنقولة وفي نسخة: لام النقل، وفي نسخة لام المنقول، كذا أفاده محقق الكتاب. [لامات الخليل(المصنفات النحوية /٢٦)، وجوه النصب/ ٢٣٩] ويبدو أن بعضهم يعدُّ هذه اللام حالة خاصَّةً من لام الابتداء أو لام جواب القسم؛ أفهم ذلك من عرض الهروي والزركشي وغيرهما لشاهد المصنف تحت هذه اللام – لام الابتداء. وذهب الهروي إلى أنها لام جواب القسم، وأنها داخلة في المعنى على (ضره) فالتقدير عنده: يدعو مَنْ الله لضره أقرب... فقدمت اللام على (مَنْ) وهي في المعنى مؤخرةٌ داخلةٌ على (الضر). ونقل عن الزجاج أن هذه اللام نقلت ووضعت من غير موضعها لأنها لام اليمين (يعني لام قسم) وحقها أن تكون أول الكلام [لامات الهروي/ ٨١].

(٢) قوله:(تقدم ومعناها التأخير): قلت: وقد تؤخر ومعناها التقديم، ومن ذلك قول الفرزدق [من الوافر]:

ولو ضَنَّتْ يداىَ بها ونفسي ... لكان علي للقدرِ الخيارُ

قال الشيخ / محمود محمد شاكر: أي: لكان لي الخيار على القدر، وذكر خلافا طويلاً في هذه المسألة، يكفينا منه أن اللام تأخرت وموضعها التقديم، وهو نقيض ما ذكره المصنف.[طبقات فحول الشعراء/ ٣١٨ – حاشية التحقيق(٢)].

(٣) زهير بن مسعود الضبي، أحد الشعراء المقلين، احتج بشعره أبو زيد الأنصاري في نوادره وكذا ابن جني والأنباري وابن عقيل [النوادر (٢١، ٣٨، ٣٩، ٧٠) الخصائص (١/ ٢٧٦، ٢/ ٣٨٨، ٣/ ٢٨٨) والإنصاف (٢/ ٦٢٦) وشرح ابن عقيل على الألفية (١/ ١٩٤)].

(٤) أما احتجاجه بالبيت المذكور فقد ذهب المالقي إلى زيادة هذه اللام وأنها غير عاملة، قال:(وهي التي لا حاجة إليها ولا قياس لما تدخل عليه). [الرصف/ ٢٤٨]. والشاهد في الرصف/ ٢٤٩، وفيه: (حصين عقبة) مكان: حصين لساءني، و(بني سعد) مكان (بني عمرو)، وينظر:اللسان (٢٠/ ٣٦١) وفيه (حصين عيبه) مكان (بني سعد) وجاء هذا الشاهد محرفًا في (ط) [الحروف/ ٨١، ط دار الفرقان].

معناه: لولا [حصين][1] لساءني[2].

[٢٩] وأما لام الأصل[3]: فهي التي تكونُ فاءَ الفعل، أو عينَه، أو لامَه.

[٣٠] وأما لام البدلِ[4]:

---

(١) سقط في د.

(٢) في ط: لسافي، وهو خطأ.

(٣) [٢٩- **لام الأصل**]:

بعضهم يسميها لام السنخ؛ كما عند صاحب وجوه النصب وعرفها بأنها ما لا يجوز إسقاطه. [وجوه النصب/ ٢٣٧] وتكون اللام أصلا في بناء الأسماء والأفعال والحروف، وتقع فيها عينا وفاء ولامًا، وهذا يؤكد أنها من الحروف التي قيل فيها: إنها كثيرة الدور في الكلام ولا تخلو منها كلمة عربية الأصل [أعني الباء والدال والميم والكاف والفاء واللام].

وللزجاجي تفصيلٌ طويل حول هذه اللام. [اللامات للزجاجي/ ٣ وما بعدها] وسمَّاها الهروي باللام الأصلية، وجعلها قسيمًا للامات، فهي عنده إما أصلية وإما زائدة. [لامات الهروي/ ٢٩].

(٤) [٣٠- **لام البدل**]:

وهذه اللام سمَّاها الزجاجي: اللام التي تعاقب حروفًا وتعاقبها [اللامات للزجاجي / ١٥٤] وهذه التسمية فيها إيهام بأن المقصود بهذه اللام: اللام التي تنوب عن حروف أخرى وتنوب عنها هذه الحروف، وليس كذلك.

وتبدل اللام من حروفٍ أخرى غير التي ذكرها المصنف، وعجيبٌ منه ألا يذكر إبدالها من النون على حين ذكره عددٌ من النحاة، وذلك في نحو: أصيلان تصغير: إصلان؛ جمع أصل؛ مثل رغيف ورغفان، قال الهروي: وهو تصغير شاذٌّ؛ لأن الجمع المكسر الذي للعدد الكثير لا يصغر». واحتج لهذا البدل بقول النابغة الذبياني [من البسيط]:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلانًا أُسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

حيث يروى أصيلانا وأصيلالا. كذا ذكره سيبويه وكذا عند الهروي والزجاجي وابن السكيت وابن يعيش والرازي وغيرهم.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن قولك: آتيك أصيلالا، فقال: إنما هو أصيلان؛ أبدلوا اللام منها، وتصديق ذلك قول العرب: آتيك أصيلانا». [الكتاب ١/ ٣٦٤، وراجع إبدال اللام من النون وتخريج البيت في الكتاب ١/ ٣٦٤، لامات الهروي/ ١٤٠، ١٤١، لامات الزجاجي/ ١٥٤، الإبدال/ ٦١، معاني الفراء ١/ ٢٨٨، شرح شواهد الشافية للبغدادي/ ٤٨٠، ٤٨١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٠، ٨/ ١٢، ٩/ ١٤٣، ١٠/ ٤٥، ٤٦، شرح الأشموني ٤/ ٢٨،المقتضب=

فهي التي تُبْدَلُ من الراءِ، والهاءِ، والهمزةِ، والياءِ

* * *

=٤/ ٤١٤، الهمع ١/ ٢٢٣، الحروف للرازي/ ٢١٢].

وتبدل اللام من الراء؛ كما في الخلاعة والخراعة، ملدَّم ومردَّم، وهدر الحمام وهدل [الإبدال لابن السكيت/ ١١٥].

ومن الدال؛ كما في المعكود والمعكول (وهو المحبوس). [الإبدال/ ١٣٠، وراجع أيضًا الممتع ١/ ٤٠٣، شرح الشافية ٣/ ٢٢٦، المزهر ١/ ٥٦٥].

الميماتُ [تِسْعٌ][1]

[١] ميمُ الفاعلِ.

[٢] وميمُ المفعولِ.

[٣] وميمُ المصادرِ.

[٤] وميمُ الأماكنِ.

[٥] وميمُ الأسماءِ.

[٦] وميمُ العمادِ.

[٧] وميمُ / [١٠] الجمعِ.

[٨] وميمُ الأصلِ.

[٩] وميمُ البدل.

تَفْسِيرَهُنَّ

[١] فأما ميمُ الفاعلِ[2] : فهي ميمُ مُفَاعِلٍ، ومُسْتَفْعِلٍ ، ومُفْتَعِلٍ[3] .

---

(١) قوله : " تسع " كذا ذكر المزني تسع ميمات ، وذكر ابن فارس ميمين ضمن الميم الزائدة ، واقتصر على ذلك [الصاحبي / ١٢٠]. وذكر الثعالبي نحو ما ذكره ابن فارس ، وأكد أن الميم تزاد في آخر الأسماء للمبالغة . [فقه اللغة وسر العربية / ٣٥١] .وذكر ابن الدهان ثلاثة أقسام للميم اشتملت على عدد من الأقسام ، ومجمل ما ورد عنده خمس ميمات . [الفصول / ١٣٥ ، ١٣٦] . واقتصر الرازي على ذكر ميم البدل . [الحروف / ٢٠٣]. وذكر المرادي قسمين للميم ، ونقل ثالثا عن العكبري .[الجنى الداني/ ١٣٩ ، ١٤٠].

(٢) **[١- ميم الفاعل]** :

يقصد المصنف الميم الزائدة للدلالة على اسم الفاعل عند اشتقاقه من غير الثلاثي، ويعني بالفاعل اسم الفاعل، هذا الوصف المشتق - من المصدر أو من الفعل على خلاف - للدَّلالة على الحدث ومن قام به على وجه الحدوث والتجدد لا الثبوت والدوام ، وليس المقصود به الفاعل الاصطلاحي ، الذي هو الاسم المرفوع المسند إليه فعل أو شبهه ، أو الدالّ على من قام بالفعل أو اتصف به ، وقد درج المصنف على تسمية اسم الفاعل بالفاعل ؛ كما في ألف فاعل في أواخر الألفات.

(٣)وقول المصنف: (مفاعل...إلخ) : قلت: وله أوزان أخرى، منها:

١-مُفْعِل؛ نحو: مُكْرِم. ٢- مُفَعلِل ؛ نحو: مدحرج. ٣- مُنْفَعِل ؛ نحو: منطلق. ٤- متفعِّل ؛ نحو=

[تدخل هذه الميمُ في فاعلِ كلِّ فعلٍ زَادَ على الثلاثـيِّ][1] ولا تـدخل هـذه المـيم في فاعلِ الثلاثيِّ أَلْبَتَّةَ ، ولا تكونُ إلاَّ مضمومةً[2]

[٢] وأما ميمُ المفعولِ[3] :

فتدخلُ في كلِّ فعلٍ[4] ؛ في الثلاثيِّ ومَا زَادَ؛ نحو :

= متعلِّم..إلخ. [إتحاف الطرف/ ١٠١ وما بعدها، شـذا العـرف/ ٧٧، ٧٨، شرح لاميـة الأفعـال لابن الناظم/ ٢٨، ٢٩، متن ألفية ابن مالك / ٤١].

(١) سقط في ت.

(٢) ويجب التنبيه إلى أن عناية المصنف متوجهة إلى حركة الميم وموقعها ولذلك نصَّ على أنهـا تـدخل في غير الثلاثي ونفي دخولها في الثلاثي ألبتة، هذا عن موقع الميم.كما نـصَّ عـلى أنهـا مـضمومة أبـدًا، وهذا عن حركتها، وسوف نجد أن هذه طريقته في سائر الميمات التالية.

(٣) [٢- ميم المفعول]:

ويعني بها المصنف الميم الزائدة على الفعل للدلالة على اسم المفعول، هـذه الـصيغة الـصرفية التـي هـي وصف مشتق من المصدر أو من الفعل المبني لغير الفاعل - على خلاف - للدالة على الحدث ومـن وقع عليه، على وجه التجدد والحدوث ، لا الثبوت والدوام .و ليس المقصود المفعول الذي هو أحد المنصوبات الذي يدل على من وقع عليـه الفعـل ، وقـد درج المـصنف عـلى تـسمية اسـم المفعـول بالمفعول ؛ كما في ألف المفعول آخـر الألفـات .وتكـون هـذه المـيم في الثلاثـي مفتوحـة وفي غـيره مضمومة.

صياغة اسم المفعول: يشتق اسم المفعول من الثلاثي على زنة مفعول ؛ نحو: مكتوب ومأكول. ومن غـير الثلاثي : على زنة مضارعه المبني لغير الفاعل مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبـل الآخر؛ نحو أمثلة المصنف ، ويستغنى عن صيغة إسم المفعول بصيغ أخرى ؛ نحو:فعل ؛ كطِحن ؛ فهو مطحون ، نِقض بمعنى منقوض .

والحقُّ أن هذه الميم– وفي اسم الفاعل أيضًا– ليست وحدها الدَّالة على الصيغة ؛ بل بضميمة الـواو هنـا في الثلاثي ، وكسرها قبل الآخر في اسم الفاعل، وفتحه في اسم المفعول ولكنها– الميم – مـن أبـرز علامات هذه الصيغ. [راجـع إتحـاف الطـرف / ١٠٧ ومـا بعـدها ، شرح لاميـة الأفعـال لابـن الناظم/ ٣٤، ٣٥].

وينبغى التأكيد على أن عناية المصنف هنا متوجهة إلى بيان موقع الميم مؤكدا أنها تدخل في الثلاثي وفي غير الثلاثي ؛ كذا أكد أنها تكون في الثلاثي مفتوحة وفي غير الثلاثي تكون مضمومة ، ولا يعنيه حركـة ما قبل الآخر.

(٤)قلت : كذا في النسختين (في كـل فعـل) وفي ط : (مفعـول كـل فعـل) وهـذه الزيـادة وإن كانـت صحيحة إلا أننا اعتدنا من المـزني رحمـه الله أنـه يـسمي المـشتقات أفعـالاً ، وذلـك معـروف عنـد الكوفيين، وكما سيأتي عند المزني نفسه في هاء التأنيث وواو العماد وغيرهمـا. [وراجـع الحـروف=

مضروب، ومُكْرَم، ومُسْتَقْبَل [1]، ومُسَلَّم، ... وما أَشْبَهَ ذلك؛ فهذه الميمُ مفتوحةٌ في الثلاثيِّ، [مضمومةٌ فيما زَادَ على الثلاثي][2].

[٣] وأما ميم المَصَادِرِ [3]: فإنَّها تأتي في مصدرِ كلِّ فعلٍ زِيدَ على الثلاثي فيه: تاءٌ،

= للمزني ط دار الفرقان/ حاشية ٣٢٧]

(١) في د: مقابل، وكلاهما صحيح.

(٢) زيادة مناسبة للسياق من ط.

(٣) [٣- ميم المصادر]:

ويعني بها المصنف الميم الداخلة في الأسماء للدلالة على المصدر، وكما يبدو من أمثلته أنها تشمل نوعين:

الأول: ميم المصادر الميمية، وهي كل مصدر يبتدئ بميم زائدة لغير المفاعلة. [شذا العرف/ ٧٦، وراجع شرح الشافية ١/ ١٦٨] وليس في حركة الميم خلافٌ يذكر، إنما الاختلاف في حركة العين؛ وذلك أن المصدر الميمي تفتح عينه مطلقًا ما لم يكن من المثال الواوي الصحيح اللام، الذي تحذف فاء مضارعه؛ فإنه تكسر عينه؛ قال الشيخ الحملاوي: (ويصاغ المصدر الميمي من الثلاثي على وزن (مفعل) بفتح العين وسكون الفاء؛ نحو: مَنْصَر ومضرب، ما لم يكن مثالا صحيح اللام، وتحذف فاؤه في المضارع كوعد؛ فإنه يكون على وزنه (مَفْعِل) بكسر العين؛ كـ(موعِد وموضِع) وشذَّ من الأول: المرجع والمصير والمعرفة والمقدِرة، والقياس فيها الفتح، وقد وردت الثلاثة الأولى بالكسر والآخر مثلثًا؛ فالشذوذ في حالتي الكسر والضم) [شذا العرف/ ٧٦، ٧٧].

كما اشترط في الفعل الثلاثي أن يكون متصرفًا وليس مضارعه على وزن (يفعِل) بالكسر؛ بل (يفعُل) بالضم أو بالفتح؛ فإنه يؤتى منه بصيغة (مفعَل) بفتح العين للدلالة على مصدره أو ظرفه الذي فُعِل فيه من زمان أو مكان وهناك تفصيل حول حركة العين يطول ذكره.

[راجع شرح بحرق على لامية الأفعال/ ٨٦، وشرح ابن الناظم/ ٥٦].

كما يصاغ المصدر الميمي من غير الثلاثي للدلالة على المصدر أو الظرف - اسم المكان أو الزمان - على وزن اسم المفعول من ذلك الفعل، فيقال: أقمت مُقَامًا - بضم الميم؛ أي: إقامة، وكذلك: انطلقت مُنطلقًا؛ أي: انطلاقًا.

[راجع شذا العرف/ ٧٧، شرح بحرق على لامية الأفعال/ ٩٣، شرح ابن الناظم على اللامية/ ٥٧].

الثاني: وهو مأخوذ من تمثيله بـ(فاعل مفاعلة): أنه جعلها شاملة للمصادر المبدوءة بميم المفاعلة، وحول هذه الميم خلافٌ؛ حيث ذهب سيبويه إلى أنها عوضٌ من ألف (فاعلته) ومنع ذلك المبرد؛ فقال: إن ألف فاعلته موجودةٌ في المفاعلة؛ فكيف يعوض عن حرف هو موجودٌ غير معدوم؟

وردَّ ابن جني كلام المبرد وانتصر لرأي سيبويه المذكور؛ فذكره في كتابه (التعاقب) بقوله: (وحاصله أن تلك الألف ذهبت، وهذه غيرها، وهي زيادةٌ لحقت المصدر؛ كما تلحق المصادر). وأضاف زيادتها بين ألف الإفعال وياء التفعيل؛ قال: ولكن الألف في (المفاعل) بغير هاء - هي ألف فاعلته لا محالة، وذلك نحو: قاتلته مقاتلا وضاربته مضاربًا... كذا نقله السيوطي عن ابن جني، والفارسي=

أو نونٌ مع ألفٍ، أو تاءٌ[1] ، أو ألفٌ ؛ نحو : فَاعَلَ مُفَاعَلَةً ، وانْفَعَلَ مُنْفَعَلا[2] ، وتَفَعَّلَ مُتَفَعَّلا، واسْتَفْعَلَ مُسْتَفْعَلا . . . وما أشبه ذلك[3] ؛ فتكونُ مضمومةً ، وفي

= في تذكرته ملخصًا [الأشباه والنظائر ١/ ١٣١ – تحقيق الفاضلي].

والراجح لديَّ أن المصنف إنما أطلق ميم المصادر ولم يعين أنها الميمية لهذا السبب من حيث الخلاف في أصل الميم وعلة دخولها في المفاعلة.

وقد وجدت بعض من عرض لحرف الميم يذكر أنها تزاد في مفعِل ومفعَل ومفاعلة وغيرها ؛ كذا عند الثعالبي وبنحوه عند ابن فارس إلا أنه لم يذكر (مفاعلة) [فقه اللغة/ ٣٥١، الصاحبي/ ١٢٠].

(١) في ت : فاء ، وليست الفاء من أحرف الزيادة (سألتمونيها) وهو تحريف ، وفي (د) و(ط) : واو ، والمثبت أنسب لتمثيل المصنف بـ (تفعل) كذا هو أقرب للموجود في (ت) .

(٢) في (ت) : منفعلة ، وهو خطأ ، ولا أعلم له وجهًا .

(٣) قوله: (وما أشبه ذلك...): قلت: وثمة وزنٌ مهمٌّ ذكره المصنف في الميمات التالية لهذه الميم ولم يصرِّح به هنا، ومن المفيد ذكره، وهو: صيغة (مَفْعَلَة) الدالة على المصدر.

وقبل بيانها ينبغي الإشارة إلى أنَّ المصنف فيما يأتي ذكر هذه الصيغة في ميم الأماكن وميم الأسماء وأدرج الحديث عن اسم الآلة ضمن ميم الأسماء.

وقد وقفت على بحثٍ طريف حول هذه الصيغة أوضح صاحبه فيه أن صيغة (مفعلة) يمكن أن ينقسم الحديث فيها إلى مفعلة الفعل، ومفعلة الاسم، وبيَّن أنه يعني بمفعلة الفعل كل ما جاء على هذه الصيغة متصلا بالفعل ؛ كالمصدر واسم المكان، ويقصد بـ (مفعلة) الاسم ما جاء على هذه الزنة غير مبني على الفعل ؛ كمفعلة الدالة على كثرة الأعيان ، ومفعلة التي يراد بها الاسم خاصة. وفيما يلي بيان مفعلة الفعل ومنها:

المصدر الميمي:

يُعَدُّ المصدر الميمي من مفعلة الفعل المفتوحة العين إذا لحقت به التاء ؛ ذلك أن المصدر الميمي تفتح عينه أبدًا ما لم يكن من المثال الواوي الصحيح اللام الذي تحذف فاء مضارعه ؛ فإنه تكسر عينه، فإذا لحقت به التاء كان كالموعظة والموهبة – بكسر العين – ومن مفعلة مفتوحة العين: المسألة والمسرة والمودة... ومنها: المقالة والمخافة والمهابة.

وربما أتت مكسورة العين على غير قياس ؛ كمغفرة ومحمدة ومعرفة... وتأتي مضمومة العين ؛ كمكرمة ومأدبة، وذكر الصرفيون أن الكسر هنا – مبنيٌّ على الشذوذ، والضم مبني على الندور.

[راجع: ما جاء على مفعلة/ ١٠٧، ١٠٨، إتحاف الطرف / ٩٨ ، ٩٩ ، حاشية الرفاعي/ ٩٣ وما بعدها، الكتاب ٢/ ٢٤٧].ويلحق بما ذكر المصنف أيضًا:

اسم المصدر :

كما في أنبت منبتًا، وما كان منه على وزن مفعلة ولا يجري على الفعل من المصادر ؛ وتعارف الصرفيون على تسميته (اسم المصدر) ومنه (المشورة) من الإشارة، و(المثوبة) من الثواب .

جاء في اللسان: (وقال الليث: المشْوَرَة – بسكون الشين وفتح الواو – اشتق من الإشارة، ويقال:=

الثلاثي تكونُ مفتوحةً ؛ نحو : ضَرَبَ مَضْرِبًا ؛ أَيْ : ضَرْبًا ، ودَخَلَ مَدْخَلا؛ أَيْ: دُخُولا .

[٤] وأما ميمُ الأماكنِ [1] :

= مشورة - بضم الشين) وقال الجوهري : والثواب : جزاء الطاعة ، وكذلك المثوبة .
وفي نهاية ابن الأثير: (أثابه يثيبه إثابة والاسم الثواب).[الصحاح / ثوب ، النهاية في غريب الحديث/ ثوب]

(١) [٤- ميم الأماكن] :
يبدو أن هذه الميم يعني بها المصنف ميم اسم المكان الذي جاء على غير قياس ؛ كما هو مفهوم من أمثلته (مسجد ، ومشرق ، ومغرب) وقد يعني ميم اسم المكان على وجه العموم ، وهو الاسم المشتق للدلالة على الحدث ومكان وقوعه. صياغة اسم المكان : قاعدة اشتقاقه مشابهة للمصدر الميمي ؛ فالأصل فيه:

١- أن يكون على زنة (مَفْعَل) بفتح الميم والعين وسكون ما بينهما، إذا كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها أو معتلَّ اللام مطلقًا وذلك نحو: منصر ومذهب ومرقى ومقام... وما أشبه.

٢- كما يصاغ على (مفعِل) بكسر العين إذا كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثالا مطلقًا في غير معتل اللام ؛ ومنه: مجلس وموعد ومبيع وموجل...إلخ.

٣- وقيل: إن صَحَّت الواو في المضارع كـ (وجل يوجَل) فهو من القياس الأول (مفعَل) بفتح العين كما يقول الصرفيون [راجع إتحاف الطرف/ ١٢٦ ، شذا العرف/ ٨٩].

- وهكذا يأتي بالفتح أو بالكسر، فيأتي بكسر العين بعض ما حقه كسرها ؛ نحو: مظنة، بالفتح على الأصل، وبالكسر شذوذًا، والعكس في نحو: مضلة، بالكسر على الأصل، وبالفتح شذوذًا. وقد جعل ابن مالك هذا الشذوذ على ضربين: الأول: ما جاء على القياس، وفيه وجهٌ آخر مخالفٌ للقياس، وجمعه في قوله [من البسيط]:

مَظْلَمةٌ مَطْلَعُ المَجْمَعِ مَحْمَدَةٌ ... مَذَمَّةٌ مَنْسَكٌ مَضَنَّةُ البُخَلا

والثاني: ما جاء شاذًا فقط، وليس فيه وجهٌ آخر، وفيه قال الناظم [من البسيط]:

والكسر أفرد لمرفق ومعصية ... ومسجد مكبر مأوٍ حوى الإبلا

[راجع التفاصيل في شرح لامية الأفعال لابن الناظم/ ٥٠-٦٠، حاشية الرفاعي مع شرح بحرق على اللامية/ ٨٦ وما بعدها، شرح المفصل ٦/ ١٠٧ وما بعدها ، إتحاف الطرف / ١٢٥ وما بعدها].

وأكَّد الفراء أن العرب آثرت في بناء الاسم والمصدر من الفعل المضموم العين في المضارع ؛ نحو: يدخل ويخرج - آثرت العرب فتح العين، إلا أسماء معينة ألزموها كسر العين في (مفعِل) ومن ذلك: المسجد والمطلع والمغرب والمشرق... فجعلوا الكسر علامة للاسم والفتح علامة للمصدر، وربما فتحه بعض العرب في الاسم... [المعاني للفراء٢/ ١٤٩، وراجع أيضًا: جمل الزجاجي/ ٣٨٨، حاشية الرفاعي على شرح بحرق على اللامية/ ٨٧، شذا العرف/ ٨٩، شرح المفصل ٦/ ١٠٨، المخصص ١٤/ ١٩٥].

فهي مفتوحةٌ فيما كان للثلاثيِّ؛ كالمسجدِ[1]؛ من: سَجَدَ، والمشرقِ؛ من: شَرَقَتْ

(١)قوله: (المسجد): قلت: والذي يعنيه المصنف فتح الميم محل الدراسة، أما خلاف الصرفيين فهو قائم حول كسر العين أو فتحها (فلينتبه لذلك).
قال سيبويه : (وأما موضع السجود فالمسجَد بالفتح لا غير، كذا نقله بحرق عن الدماميني، وفي شرح الرضي: لم تذهب بالمسجد مذهب الفعل، ولكنك جعلته اسمًا لبيتٍ ؛ يعني أنك أخرجته عمّا يكون عليه اسم الموضع... ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواءٌ كان المسجد أو غيره فتحت العين لكونه إذًا مبنيًّا على الفعل بكونه مطلقًا كالفعل [وراجع تفصيلا للفراء في المعاني ١/ ١٤٨، وحاشية بحرق على اللامية/ ٩٠، ٩١ بتصرف] ونص الشيخ الحملاوي على أن القياس في مسجد عند سيبويه – إذا أريد به موضع السجود – فتح السين – شذا العرف/ ٨٩].
ومن أوزان اسم المكان أيضًا: مفعلةٌ إذا لحقت به التاء، وتكون بفتح العين وكسرها ؛ نحو: مدرسة ومدبغة، بفتح العين، ومتيهة ومضلة ومنزلة ؛ بكسر العين، وشذَّ بعضها على النحو المبين في صدر هذه الميم ولكثرة ما جاء على هذا الوزن من أسماء المكان فقد جعله مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيًّا بناءً على ما رجعت إليه اللجنة من كتاب سيبويه وما ورد من الأمثلة التي بلغت (ستة وعشرين ومائة فأجازت اللجنة أن يقاس ما لم يرد عن العرب على ما سمع عنهم. [مجلة المجمع ٢/ ١٨٨].
وبعد... فإنه بإمعان النظر في صنع المصنف وتقسيمه وأمثلته لهذه الميم نجد أنه يعني بها أسماء المكان التي صُرِفَتْ عن الظرفية إلى مجرد الدلالة على المكان المخصوص بالفعل المذكور، وتقدم كلام سيبويه في تعليل كسر عين (المسجد) على خلاف القياس.
ولعلَّ في آراء الفراء التالية بيانًا لذلك ؛ حيث علَّل ذلك بأن العرب أرادت بهذه الكلمات الاسمية المحضة خلفًا عن المصدر، واحتج لذلك بقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف:٣٣]قال: (وهو كالفعل- يعني المصدر- وكل موضع مشتقٌّ من فعل فهو يقوم مقام الفعل ؛ كما قالت العرب : طلعت الشمس مطلعًا وغربت الشمس مغربًا ؛ فجعلوهما خلفًا عن المصدر ؛ كذلك (السجن) ولو فتحت السين لكان مصدرًا بيِّنًا، وقد قرئ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ﴾ قرئ بفتح السين . [المعاني للفراء٢/ ٤٤].
وأفاد الفراء أن من أراد الاسم مما يُفْعَل فيه كَسَرَ العينَ، ومن أراد المصدر فتح العين في أكثر من موضع من معانيه محتجًّا بقراءة عاصم لقوله تعالى: ﴿لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾ [الكهف:٥٩] بكسر اللام، وكذا قولهم: مجمع البحرين، قال: (وهو القياس وإن كان قليلا). [المعاني للفراء ٢/ ١٤٨] .
وقد نقل العلامة بحرق اليمني عن سيبويه نحوه في كلمة المنسك إذ هو مكان نسكٍ مخصوص، وكذا في (المفرق) إذ هو مكان مفرق الطريق أو الرأس. [شرح لامية الأفعال لبحرق/ ٩١] ٠
ومن هنا يتبين أن المصنف قصد هذه الكلمات التي يعني بها أسماء الأماكن وليس أسماء المواضع وبذلك يقدِّمُ لنا المصنف مسوِّغًا لما عدَّه الصرفيون مخالفًا للقياس من صيغ اسم المكان، وليس بدعًا في=

الشَّمْسُ: إذا طَلَعَتْ، والمغربِ؛ من: غَرَبَتْ.

فإذا كان الفعلُ [1] رُبَاعِيًّا [2] فليسَ إلا الضمُّ؛ كالمُدْخَلِ [والمُخْرَجِ][3] .

[٥] [وأما ميمُ الأسماءِ [4]] :

= ذلك فكلامه موافق لكلام سيبويه والفراء كما تقدم منذ قليل، وهـو مُوَفَّـقٌ في هـذا ، والله تعـالى أعلم.

وأكد السيوطي أنه قد كثر مجيء مِفعَل، بكسر الميم وفتح العين للدلالة على المكان، ومثَّل لـه بـ (مِرفـق) و(مطبخ). [الهمع ٦/ ٥٦ - ط الكويت].

(١) في ت : يفعل ، ولعل المثبت هو الصواب .

(٢) في ت ود : رباعي ، وهو خطأ .

(٣)سقط في د .

(٤) [٥- ميم الأسماء] :

من اصطلاحات الفراء أنه يطلق (الاسم) فقط بدون وصف أو إضافة ويريد به اسمي الزمان والمكان . [المصطلحات عند سيبويه والفراء / ١١٥ ، محاضرات ألقاها أستاذنا الدكتور/ فاروق مهنـى عـلى طلاب الدراسات العليا بقسم النحو سنة ١٩٩٧م] .ومن خلال تقسيم المصنف يمكن أن نفهم أنه يعني بهذه الميم تلك الميم الزائدة في عدد من الأسماء ، ويندرج تحتها:

١- اسم الزمان واسم المكان المراد بهما الظرفية.   ٢- اسم الآلة.

٣- الصيغ المشتقة للدلالة على الأعيان ؛ نحو: مفعلة الدالة على الكثرة.

٤- بعض الصيغ الدالَّة على السبب ؛ نحو: مفعلة السبب ، وفيما يلي بيانٌ لذلك:

١- اسما الزمان والمكان:

تقدم بيان اشتقاقهما والخلاف فيهما. [راجع الميم السابقة].

٢- اسم الآلة وسيأتي بيانه بعد قليل .

٣-مفعلة الدالة على كثرة الأعيان :

الثالث من الصيغ التي تندرج تحت ميم الأسماء: الصيغ الدالة على كثرة الأعيان؛ نحو: مَفْعَلَة، وقد أفـرد لها الصرفيون بابًا مستقلا؛ كما عند ابن مالك وشراح لاميته تبعًا له. وتـصاغ (المَفْعَلَـة) بفـتح المـيم والعين وسكون ما بينهما من اسم ما كثيرًا من أسماء الأعيان وصـفًا للمكـان الـذي كثـر فيـه ذلـك المسمى؛ كقولهم: أرضٌ مسبعة ومأسدة... أي: كثيرة الـسباع والأسـود، ولا يـصاغ إلا مـن اسـم ثلاثي الأصول كما ذكر، أو من زائد على ثلاثي وأصله ثلاثي بعـد حـذف الزائـد؛ كقـولهم: أرض مفعاةٌ؛ أي كثيرة الأفاعي . وهذه الصيغة تبنى على اسم عينٍ كما في الأمثلة، ولا تبنـى عـلى الفعـل، وأقرَّ المجمع اللغوي القاهري قياسية هذه الصيغة [راجع شذا العرف/ ٨٩، الكتاب ٢/ ٢٤٩، مجلة المجمع ٢/ ٣٥، ما جاء على مفعلـة/ ١٠٩، شرح الـشافية ١/ ١٨٨ ، شرح بحـرق عـلى اللاميـة / ٩٣].

٤ - بعض الصيغ الدالة على السبب: =

فَقَدْ][1] تَجِيءُ مفتوحةً ومكسورةً؛ فكلُّ ما كان على مِفْعَالٍ[2]، أو مِفْعَلَةٍ[3] فهي مكسورةٌ؛ كالميعادِ[4].

= ومنها (مفعلة) الدالة على السبب؛ نحو: مجبنةٌ ومبخلةٌ، فهي تدلُّ على الباعث على الأمر أو الداعي إليه، ومنه قوله ﷺ: (الولد مجبنة مبخلة) [أخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٧٩، ٣٣٥].

قال ابن الأثير: (وهو مفعلةٌ من البخل ومظنة له أي: يحمل أبويه على البخل ويدعوهما إليه فيبخلان بالمال لأجله) [النهاية/ جبن، بخل].

ويؤكد لنا البغدادي أن المراد بهذه الصيغة (السبب) وليس المصدر بقوله: (مخبثة: بفتح الميم من الخبث؛ يقال: خبث الشيء خبثًا من باب (قرب) خلاف طاب، والاسم: الخباثة، ومفعلةٌ: صيغة سبب الفعل والحامل عليه والدَّاعي إليه، كقوله ﷺ... (الحديث). أي: سببٌ يجعل والده جبانًا... وبخيلا... ومثله كثيرٌ في العربية، ولم يتكلم التصريف على هذه الصيغة).

[ما جاء على مفعلة/ ١١٤، الخزانة ١/ ٣٣٦].

وبعد... فإنني أؤكد على أن المصنف له فهمٌ خاص لمصطلحاته لهذه الميمات، والدليل إدراجه لميمات وقعت في أسماء أماكن تحت ميم الأسماء، على حين اقتصر في ميم الأماكن على نوعٍ محدد وهو ما جاء مخالفًا لقياس اسم المكان؛ مشيرًا بذلك إلى تمحض إرادة الاسمية فيه، وصرفه عن الفعل.

كما تنبغي الإشارة إلى أنه اعتنى بحركة الميم؛ لأنه الحرف محل الدراسة؛ خلافًا للمصنفات الصرفية التي تولي حركة العين النصيب الأوفر على ما حاولت بيانه فيما سبق وآمل أن أكون قد وفقت في ذلك.

[راجع بحثًا قيما بعنوان (ما جاء على مفعلة للأستاذ/ صلاح الدين الزعبلاوي) مجلة التراث العربي- مجلد ٤ -عدد ١٣ - لسنة ١٩٨٤م].

(١) ما بين المعكوفين سقط في (د)، مما أدى إلى تحريف النص في (ط) وذلك بالتدخل بالزيادة المفرطة، كذلك أدى إلى الخلط بين ميم الأماكن وميم الأسماء، ولم ينتبه المحققان إلى ذلك [راجع الحروف / ٨٢، ٨٣ ط دار الفرقان].

(٢) في (ت)، د، ط: مفاعل، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب، يؤيده مثاله الأول: ميعاد.

(٣) في د، ط: مفعالة، وهو غير متناسب مع (مرساة) والمثبت هو الصواب وهو وزن مشهور من أوزان اسم الدلالة وعليه مثاله الثاني: مرساة.

(٤) قوله: (الميعاد): الميعاد: من أوعد الخيرَ، وبالشرِّ، وعن الفراء: الميعاد: المواعدةُ، والوقتُ، والموضعُ وكذا: المواعدة: الموعد. [راجع القاموس المحيط / وعد، ومختار الصحاح / وعد]

قلت: والمفهوم من نقل أصحاب المعاجم عن الفراء أن (الميعاد) مصدر؛ لقوله: المواعدة: الموعد... والميعاد: المواعدة؛ كذلك يتضح لنا أن: الميعاد: اسم مكان، واسم زمان، وهو ظاهر كلامهم السابق. والجامع بين هذه المشتقات أنها جميعا أسماء وكل منها يُدَلُّ عليه بالصيغة نفسها دلالة على السواء، والفيصل بينها السياق؛ لذا سماها ميم الأسماء، ولم يخصَّها بنوع معين، كالمصادر أو اسم المكان أو الزمان؛ لصلاحيتها للجميع، والله تعالى أعلم.

والمِرْسَاةِ[1]، وما كان على فَيْعَالٍ؛ نحو مَيْدَانٍ [2] [فَهِيَ مَفْتُوحَةٌ][3] . فكلُّ مـا كـان اسمًا لآلةٍ [4] تَنْتَقِلُ [5] من موضعٍ إلى آخرَ

---

(١) قوله : (مرساة) : قلت : مَفْعَلَةٌ ، مـن : رسـا يرسـو ، و: رسـا الـشيء مَرْسًـى : ثَبَـتَ ، و: رسَـت السفينة: وقفت على (الأنجر) قال الأزهري : الأنجر : مرسـاة الـسفينة ، وفي الـصحاح أنـه اسـم عراقي ، وفي القاموس أنه اسم فارسي للمرساة التي ترسـى بهـا الـسفينة ، وذكـر صـورة عملـه في التهذيب ، وهو خشبات يفرغ بينها الرصاص المذاب ؛ فتصير كصخرةٍ إذا رسـت الـسفينة ، وهـو معرب (لَنْكَرْ)بفتح فسكون وفتح فسكون . [القاموس المحـيط / رسـو ، والـصحاح/ رسـو]. قلت : والمفهوم مما ورد في كتب اللغة أن (مرساة) اسم آلة ؛ لأنه بـه تُرسَـى الـسفن ، ويمكـن أن تكون اسم مكان أيضا بمعنى موضع الإرساء ؛ فقد وردت هذه الكلمة بهذا المعنى في النثر القـديم وفي أساليب الفصحاء ؛ ففي إحدى خطب الجاهليين : " وجبال مرساة .. "[من خطبة لقس بـن ساعدة الإيادي ، راجع صبح الأعشى ١/ ٢٥٥] وقال القلقشندي فيما نقلـه في وصـف مكـان : "... وكثرت المراسي في برِّه ؛ حتى تغير البحر على صاحب المركب وجد مرسـاة يـدخل إليهـا... " [صبح الأعشى٣/ ٥٣٧]

ومن ذلك نجد أن (مرساة) اسم مكان ، ولم تذكره لنا كتب اللغة فيما وقفت عليه ، وبناء على ذلك فهـو بين اسم الآلة واسم المكان ؛ ولذا أورده المزني في ميم الأسماء دون تقييد بنوع منها . كـما يحتمـل أن تكون: مرقاة ، وهي اسم آلة جاءت شاذة من الثلاثي اللازم(رقى).

(٢)قوله: (فيعال نحو ميدان): إشارة إلى الأوزان السماعية، ولكن ما علاقة كلمة (ميدان) بميم الأسـماء مع كونها بوزن (فيعال) والذي يبدو لي أن المزني كل عنايته متوجهة إلى الميم أينما وقعت دون النظـر إلى أصالتها أو زيادتها ، وإلا فهذه الميم أصلية ؛ فهو من : ماد يمِيـد ميْـدا ، ومَيَـدَانا ؛ أي : تحـرك ، وزاغ ... والمَيْدَة : الدائرة من الأرض ، الميدان ؛ بفتح الميم وكسرها : مفرد ، والجمع : ميادين، وهو معروف ... ومحلة بنيسابور وببغداد ... [القاموس المحيط ومختار الصحاح / ميد].

ولعل قولهم: الدائرة من الأرض أقرب ما يكون إلى صورة الميدان ومراد المـصنف . ولكـن لوقوعهـا في اسم دالٍّ على المكان وليست من أوزانه القياسية سماها ميم الأسماء ولم يدرجها تحت ميم الأمـاكن ، هذا ما فهمته ، والله أعلم بالصواب .

(٣)زيادة مناسبة للسياق .

(٤)قوله: (اسما لآلة): عرَّفه الزمخشري بأنه اسم ما يُعَـالَجُ بـه وينقـل. [المفـصل مـع شرح ابـن يعـيش ٦/ ١١١] وعرفها غيره بأنها (كل اسم اشتقَّ من فعلٍ اسمًا لما يستعان به في ذلك الفعل، وقد تطلـق على ما يفعل فيه إذا كان مما يستعان به). [شرح بحرق على لامية الأفعال/ ٩٤، ٩٥] وقيل: هو اسمٌ مصوغٌ للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته .[راجع إتحـاف الطـرف / ١٢٩، شـذا العـرف/ ٨٩، وشرح الشافية ١/ ١٨٦، الهمع ٦/ ٥٦ – ط الكويت].

(٥)وقوله: (تنقل...إلخ): وفيه أن الآلة تنقـسم إلى مـا ينقـل ومـا لا ينقـل عنـد المـصنف، واسـتغربه=

= أستاذي الدكتور/ محمد عامر وقال: إن المزني ذكر قاعدة اسم الآلة على خلاف ما عهدناه في كتب الصرف... وهذا قولٌ لم نسمع به من قبل...) [المصنفات النحوية/ ٧٤].

والحق أن هذا القول - وإن كان غريبًا. إلا أنه مستمدٌّ من آراء نحاة سابقين ؛ كما قال به كثير من المتأخرين ؛ ولعلَّ المصنف متأثر - بل ناقل ومحتذٍ - بما جاء عن الفراء ؛ قال الفراء: (وما كان يعمل به من الآلة مثل المروحة والمطرقة وأشباه ذلك مما تكون فيه الهاء أو لا تكون فهو مكسور الميم منصوب العين - يعني مفتوح العين- مثل: المدرع والملحف والمطرق، وأشباه ذلك)

والمفهوم من قول الفراء عن اسم الآلة التي يعمل بها أنها مما ينتقل ويزول عن مكانه، وقد أشار إلى النوع الثاني بقوله: (إلا أنهم قالوا: المِطهرة والمَطهرة والمِرقاة والمَرقاة والمِسقاة والمَسقاة ؛ فمن كسرها شبهها بالآلة التي يعمل بها، ومن فتح قال: هذا موضعٌ يفعل فيه ؛ فجعله مخالفًا ففتح الميم) [المعاني للفراء ٢/ ١٥١].

وإذا تأمَّلنا قول الفراء (يُفْعَلُ فيه) وجدنا أنه يدلُّ على أنه اسم آلة لا تزول على حدِّ تعبير المصنف هنا، بل إن الفراء قد قطع الشك باليقين عندما قال: (ألا ترى أن المروحة وأشباهها آلةٌ يعمل بها، وأن المطهرة والمرقاة في موضعها لا تزولان يعمل فيهما؟!) وتقدم عن الزمخشري قوله: (هو اسم ما يعالج به وينقل) بل إنَّ ابن يعيش يُصَرِّح بأثر هذا - الثبات أو النقل - على الوزن من حيث الميم الزائدة وحركة العين بقوله- معلقًا على كلام الزمخشري -:(كل اسم كان في أوله ميمٌ زائدة من الآلات التي يعالج بها وينقل وكان من فعلٍ ثلاثي فإن ميمه تكون مكسورة ؛ كأنهم أرادوا الفرق بينه وبين ما يكون مصدرًا أو مكانًا...) وبعده بقليل قال:(... وهي ما يعالج به وينقل). [ابن يعيش ٦/ ١١١]، وكذا يفهم من صنيع شراح لامية الأفعال [شرح ابن الناظم/ ٥٦، شرح بحرق/ ٩٤، ٩٥] وأخلص من هذا إلى أن المصنف ليس بدعًا في تقسيم الآلة إلى ما يزول وينقل وإلى ما لا يزول ؛ لما تقدَّم من كلام الفراء كأحد السابقين، وكلام الزمخشري وابن يعيش من اللاحقين والحقُّ أن المصنف اعتنى ببيان أثر الثبات والانتقال على حركة الميم كسرًا (على الأصل) أو فتحًا للإشارة إلى الموضع الذي يفعل به ويذهب به مذهب الآلة.

ولعلَّ في كلام الصرفيين إشارة لهذا الفهم ؛ قال العلامة بحرق اليمني : (الآلة: هي كل اسم اشتق من فعلٍ اسمًا لما يستعان به في ذلك الفعل، وقد تطلق على ما يفعل فيه إذا كان مما يستعان به...) [شرح لامية الأفعال/ ٩٤، ٩٥] وصرَّح به أيضًا ابن قتيبة حيث يفهم من كلامه أن الآلة التي تنقل من موضعها هي ما يعمل بها والتي لا تنقل من موضعها يقصد بها الموضع الذي يفعل فيه. [أدب الكتاب/ ٤٥٣].

أوزان اسم الآلة: نصَّ الصرفيون على أن لها أوزانًا:

أ- من الفعل الثلاثي: وله ثلاثة أوزان: مفعل ومفعال ومفعلة ؛ بكسر الميم وفتح العين ؛ نحو: مِبرد، مِنشار، ومكنسة.

ب- من غير الثلاثي: وأوزانها سماعية ، منها ما ذكره المصنف، ومنها كذلك أوزان ليست مبدوءة بالميم فلا حاجة لها هنا.

وليس نَوْعًا [1] – فهو مكسورُ الميمِ ؛ كالمِرْوَحَةِ ، والمِخَدَّةِ ، والمِقَمَّـةِ ، والمِنْطَقَـةِ . . . وما أَشْبَهَ ذلك. فإذا لم تَزُلْ عن موضِعِها فهي بفتح الميمِ؛ كالمَشْرَعَةِ، والمَطْهَرَةِ، والمَحْبَرَةِ [2] ، والمَقْبَرَةِ. وقد تجيءُ النَّوَادِرُ [و] لا يُقَاسُ عليها [3] ،

---

(١) كذا في النسختين ، وأرى أنها محرفة عن (وليس موضعًا) .

(٢) (المَحْبَرَة) : بالفتح ، وحكى الجوهرى الكسر ، وغلَّطه الفيروزآبادي ، وحكى الأخير الضمَّ فيها كمقبُرَة ؛ وهي موضع النِّقْسِ ، والنِّقس ؛ بالكسر: المداد ، والذي يكتب به ، والمحبرة : الدَّواة . [القاموس المحيط/ حبر ، الصحاح / حبر] ويبدو أن المحبرة قديما كانت ثابتة لا تنقل من موضعها؛ بدليل قولهم : (موضع النِّقس) خلافا للمحبرة المعروفة الآن ؛ فهي مما ينقل عن موضعه .

(٣)قوله:(النوادر...عليها): قلت: وهو ما شَذَّ عن الصيغ المذكورة من حيث حركة الميم الزائدة أو حركة العين أو هما معًا، وقد عدَّها الناظم ستًّا بقوله:[من البسيط] :

شذَّ المُدُقُّ ومُسْعُطٌ ومُكْحُلَةٌ ومُدْهُنٌ مُنْصُلٌ وآلاتُ مَنْ نَخَلا

قال ابن الناظم : (وجاء من أسماء الآلات على (مُفْعُل) بالضم على الإتباع: المدق... بنيت على ذلك لأنها أسماء لتلك الأشياء وإن لم يعمل بها. [شرح لامية الأفعال/ ٥٩]. وقد نصَّ ابن الناظم وغيره على جواز كسر الميم في هذه الكلمات إذا أريد بها اسم الآلة في نحو: نخلت بالمنخل... إلخ. [راجع شرح اللامية/ ٥٩].

وهو مستفادٌ من قول الناظم[من البسيط] :

ومن نوى عملا بهن جاز له فيهن كسرٌ ولم يعبأ بمن عذلا

وقد خرَّج الفراء هذه الكلمات وغيرها على أنها لغةٌ لبعض العرب وهم طيِّء، وعلله بأنهم شبهوا الميم الزائدة بالميم الأصلية، وأكد أنهم حملوه على وزن فعلول. [راجع نص الفراء في المعاني ٢/ ١٥٢].

وأكدَّ العلامة بحرق اليمني أن صيغ هذه الكلمات المسموعة المخالفة للقياس إنما هو إذا أطلق الاسم عليهن تشبيهًا لهن بأسماء الأعيان، وأمَّا إذا قصد بهن الاشتقاق مما عمل بها فإنه يجوز فيهن مراعاة القياس، وأكدَّ أن هذه المسألة من زيادات الناظم في لاميته عن تسهيله [شرح بحرق/ ٩٥].

وذكر الزمخشري أن مذهب سيبويه في هذه الكلمات أنهم لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنهم جعلوها أسماء لهذه الأوعية، وهو شبيهٌ بما نقله العلامة بحرق عنه فيما خالف القياس من أسماء المكان ؛ نحو المسجد وغيره، وكذا نقله الشيخ أحمد الرفاعي عن العلامة الرضي عن سيبويه. [شرح لامية الأفعال/ ٩٥] وبيَّن ابن يعيش أن هذه الكلمات شذّت عن القياس أيضا والاستعمال، علَّل ضم الميم والعين بقوله: (كأنهم جعلوها أسماء لما يوعى فيه، ولم يراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق ؛ كما قالوا: المغفور، لضربٍ من الصمغ يقع على الشجر حلوٍ (يعني لا يعنون به اسم المفعول) [شرح ابن يعيش ٦/ ١١١].

وقوله: (لا يقاس عليها): قلت: وجزم به السيوطي وذكر أوزانًا أخرى ؛ قال: (والمُفْعُل، والمَفْعَل،=

إلاَّ أَنَّ الأصلَ هذا، والنوادِرُ[1]: المُنْخُلُ، والمُدُقُّ، والمُسْعُطُ، والمُكْحُلَةُ[2]، والمُصْحَفُ[3]: فيه ثلاثُ لغاتٍ: مِصْحَفٌ، ومَصْحَفٌ؛ ومُصحَف، وهو أجودُ الثلاثِ[4].

= والمِفْعَال يحفظ ولا يقاس عليه ؛ كمنخل ومسعط ومدهن وإِرَّاث، آلة تأريث النار ؛ أي: إضرامها، ومسراد: ما يسرد به ؛ أي: يخرز...) [الهمع ٦/ ٥٦ –ط الكويت، وينظر شرح الشافية ١/ ١٨٦].

(١)قوله: (والنوادر... إلخ): قلت: قد ذكر المصنف أربعة منها، هي:

١- المنخل: وهو ما ينخل به الدقيق. ٢- المدق: وهو الآلة التي يدق بها.

٣- المسعط: وهو الإناء الذي يجعل فيه السعوط (بفتح السين) وهو الدواء الذي يصب في الأنف.

(٢)٤- المكحلة : في ت ، د : والمكحل ، والمثبت أصوب وهي الإناء الذي يجعل فيه الكحل، وأمَّا المكحل والمكحال (بكسر الميم) على القياس فهو: الميل الذي يكحل به ، وقد ذكر الأستاذ / عباس أبو السعود أن الميم في هذه الكلمات – التي ذكرها الصرفيون فيما شذ عن بناء اسم الآلة ، وهي اسم أدوات – قد ضمت لتوافق الأبنية الغالبة ، مثل : فلفل وقنفذ وبرقع وبرنس ... وعلل ذلك بأنه لو كسرت الميم لأدى ذلك إلى بناء مفقود، إذ ليس في الكلام العرب مِفْعُل ، ولا فِعْلُل ، بكسر الأول وضم الثالث في كل منهما ، ونقل عن سيبويه أنه يرى أن هذه الأسماء ليست أسماء آلة للفعل ، وإنما هي أسماء أوعية لم يلحظ فيها معالجة الفعل ، وهو عينه ما أشار إليه الفراء ، وغيره. [أزاهير الفصحى في دقائق العربية / ٣٧٦] .

(٣) قوله: (المصحف) وزاد المصنف واحدة لم أجدها عند من أثار هذه المسألة - فيما وقفت عليه من مصادر - وهي كلمة (المصحف) وحكى فيه ثلاث لغات للميم، على حين اختلفت الروايات فيه ؛ قال في اللسان: (والمصحف والمصحف - بضم الميم وكسرها الجامع للصحف المكتوبة بين الدفتين؛ كأنه أصحف، والكسر والفتح فيه لغة ؛ قال أبو عبيد : تميم تكسرها، وقيس تضمها، ولم يذكر من يفتحها، ولا أنها تفتح ؛ إنما ذلك عن اللحياني عن الكسائي استثقلت العرب الضمة في حروف فكسرت الميم وأصلها الضَّم ؛ فمن ضمَّ جاء به على أصله، ومن كسر فلاستثقال الضمة) [اللسان/ صحف]. ومفاده أن فتح الميم محكيٌّ عن الكسائي، وذكر ابن قتيبة لغتين فيها ولم يذكر الفتح [أدب الكتاب/ ٤٥١ – ط دار المعرفة] .

أمَّا ابن مالك فقد نصَّ على تثليث الميم في (مصحف) [شرح الكافية ٢/ ٤٤٠ ط دار الكتب العلمية تحقيق د/ عبد المنعم هريدي وآخرين–٢٠٠٠م].

وكذلك حكاه ابن مكي - فتح الميم - ولكنه قال: إنه خطأٌ وأن الصواب كسر الميم أو ضمها. وجعل الفتح لغة رديئة لا يلتفت إليها. [تثقيف اللسان/ ٢١٨، ٢١٩].

(٤)قلت: وقد زاد ابن مالك في لاميته على ما ذكر المصنف من النوادر:

١- المنصل: وهو من أسماء السيف.

٢- المدهن: وهو الإناء الذي يجعل فيه الدهن... وزاد في التسهيل:

٣- المحرضة: وهو الإناء الذي يجعل فيه الحرض (بضمتين) وهو الأشنان ، قال العلامة بحرق:=

[٦] وأمَّا ميمُ العمادِ [(١)] :

فنحوُ : أَنْتُما، وذَلِكُما [وتِلْكُما][(٢)] ؛ تَدْخُلُ في تثنيةِ [(٣)] المَكَانِي عِمَادًا [(٤)] لألفِ التثنيةِ، وقال بعضهم :

هذه الميمُ بَدَلٌ من نونِ التثنيةِ[(٥)]،

= (ولكن لم يذكر فيها الجوهري وصاحب القاموس إلا القياس) [شرح اللامية/ ٩٥]... وذكرها أيضًا الزمخشري وأنكر ابن يعيش الضم فيها، قال: (ولا أعرف الضم فيها) وأكد أن الكسر أشهر. [شرح ابن يعيش ٦/ ١١٢ ، وكذا في شرح الرضي ١/ ١٨٦، ١٨٧].من كل ذلك أخلص إلى أن (النوادر) في فهم المزني ما لم يكثر ويصل إلى حد الاطراد.

(١) [٦-ميم العماد] :
ولم أجد من أفردها بهذه التسمية. ويعني المصنف بهذه الميم الميم الواقعة قبل ألف التثنية في الضمائر وأسماء الإشارة، وتقدَّم بيان مصطلح العماد عند الكوفيين وما يقابله عند البصريين مرارًا ، وكذا مصطلح الكناية.
والذي يعنيني هنا التأكيد على أن مقصد المصنف بالعماد هنا ما أطلق عليه بعضهم الدِّعامة ؛ حيث تدعم هذه الميم هنا ألف التثنية بحيث تعتمد عليها في بنية الكلمة، وأرى أن الألف بدون هذه الميم يمكن أن يظن أنها إشباع لفتحة الحرف السابق لها. وكان على المصنف أن يقول: المكاني والمبهمات ؛ لأنه مثَّل بضمير وبعده مثَّل باسمي إشارة، وسمَّى الألف في (إياك) ونحوه (ألف عماد كناية المبهم) أو أنه يعتبر الكاف في (ذلكما وتلكما) اسمًا، وعليه فقوله المكاني صحيح، على أنها ضمير. ووظيفة هذه الميم هنا بينة في اعتماد ألف التثنية عليها في النطق، وكذا في بيان مدِّ الصوت بالألف والتمكين له.
تنبيه: يمكن تحليل أمثلة المصنف هنا في ضوء ما تقدم من الحروف على النحو التالي: أنتما: (أن): أصل الضمير، (التاء) تاء الخطاب، الميم: ميم العماد، الألف: ألف التثنية. ذالكما: (ذ): اسم الإشارة وحده، الألف: ألف عماد المبهم، اللام: لام التبعيد، الكاف: حرف الخطاب، الميم والألف: كالتي قبلها.
(٢) سقط في ت .
(٣) في ت ، د ، ط : تشبيه ، وهو تحريف .
(٤) كذا يرى المزني وظيفة هذه الميم كما تقدم منذ قليل ، على حين يرى بعض النحاة غير ذلك ، فالمالقي يرى هذه الميم زائدة للدلالة على التكثير؛ قال:(زيدت دلالة على تكثير الواحد لحيِّز الاثنين بالألف بعدهما-يعني بعد الميم والضمير- ولحيز الجمع بالواو بعدها، وتلك صيغٌ موضوعةٌ للتثنية والجمع، لا مثناةٌ حقيقة ولا مجموعة حقيقة ؛ لأن حقيقة المثنى ما لحقه ألف ونون مكسورة رفعًا ، وياء ونون مكسورة نصبًا وخفضًا ؛ دلالة على اثنين وله مفرد من لفظه)[الرصف/ ٣٠٧].
(٥)قوله: (بدل من نون التثنية...إلخ): تقدم ما ذكره المالقي من أنها دخلت للدلالة على التكثير، وتقدم تعليله له.وذكر الأزهري أن الليث يجعل الميم في كلمة (فم) مزيدة على (فا) و(في) و(فو) في=

والأولُ قولُ الفراءِ [١]

[٧] وأما ميمُ الجمعِ [٢] : فميمُ (عليهم) و(منهم).

وقد تدخلُ الميمُ في أولِ جمعِ الأسماء الظاهرةِ [٣] ؛ كميمِ: المشيخةِ، والمشايخِ، وشبهِ ومَشابِهَ [٤] ... وما أَشْبَهَ ذلك .

= التنوين لتكون عمادًا للفاء ؛ لأن الألف والواو والياء يسقطن مع التنوين ؛ فكرهوا أن يكون الاسم على حرف مغلق ؛ فعمدت الفاء بالميم) [تهذيب اللغة/ فم ١٥/ ٥٧٤].

(١) لم أستطع الوقوف على رأي الفراء المذكور هنا ،على الرغم من طول البحث.

(٢) [٧- ميم الجمع]:

وكذا ذكر المالقي أن الميم في نحو (عليهم ومنهم) زيدت لتكثير الواحد ونقله إلى حيِّز الجمع، وهو موافق لما يقصده المصنف في مثل هذه الكلمات، وتقدم بيان ذلك في الميم السابقة. وفي هذه الميم أربع لغات:

١-إسكانها. ٢- ووصلها بالواو.

٣- وصلها قبل همزة القطع، وإسكانها قبل غيرها.

٤- اختلاسها، وهو ضمها موصولة.

[ينظر شرح الكافية ٢/ ٧، معاني الفراء ١/ ١٣، معاني الأخفش/ ٢٧، ٢٨] .

ولعلَّ صاحب وجوه النصب قد أشار إلى أن هذه الميم دالة على التثنية في (هما) وعلى الجمع في (هم) لأنه ذكر أن الهاء هي الاسم، والميم زائدة. [وجوه النصب/ ٢٤٢] وقد ضمَّ المصنف الميم الزائدة في جموع التكسير، وقد ذكرها السيوطي أيضًا ونقل عن ابن الدهان أنها غير مطردة. [الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٧].

(٣)وقوله: (جمع الأسماء الظاهرة...إلخ).

قلت: قال الحريري:(وقد جاء في كلام العرب جموع كثيرة لا آحاد لها من لفظها ؛ نحو: محاسن، وملابس، ومذاكير... وغير ذلك مما أخذ بالسماع وشذَّ عن أصول القياس). [شرح الملحة/ ١٢٤ باختصار].

ويلاحظ على أكثر الميمات التي ذكرها المصنف- أنها مجموعة تحت الميم الزائدة وتسميتها خضعت لفهم المصنف في أغلب الأحيان - للصيغة الداخلة عليها ؛ كما تقدم في ميم الأسماء... وقد اقتصر بعضهم على ذكر مواضع زيادة الميم كما فعل ابن فارس والثعالبي.

ويمكن الإشارة إلى زيادتها في أواخر الأسماء أيضًا للمبالغة ؛ نحو: زرقم وشدقم. [راجع الصاحبي/ ١٢٠، فقه اللغة/ ٣٥١].

(٤)وقوله: (مشايخ ومشابه): وهي إحدى حالات شبه (فعالل) وهو ما ماثله عددًا وهيئة، وإن خالفه زنة... ويطرد في مزيد الثلاثي.

وله تفصيل طويل جدًّا وتفريعات يطول ذكرها اقتصرت على ما نص عليه المزني [تنظر - مثلا - في=

[٨] وأمَّا ميمُ الأصلِ: فهي التي فاءُ الفعلِ، أو عينُه، أو لامُه.

[٩] وأما ميمُ البدلِ [1] : فهي التي تُبْدَلُ مِن الباءِ، والقافِ، والواوِ، والهاءِ ؛ قرأ[2] عبدُ اللهِ : ﴿فَـدَمْـدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُـم﴾ [الشمس:١٤].

* * *

= شذا العرف/ ١١٨ وما بعدها ، إتحاف الطرف / ١٥٥].

(١) [٩- ميم البدل]:

وتبدل الميم من النون واللام والتنوين أيضًا ومثال إبدالها من الباء قولهم: بنات بخر وبنات مخر. ومثال إبدالها من النون قولهم: البنان والبنام، وأين وأيم. ومثال إبدالها من الواو قولهم: فم وفو ؛ ذكره الرازي. وذكر المالقي أن الميم تبدل من التنوين وهو نون عند التقائه بالباء من كلمة أخرى ؛ نحو: عليمٌ بذات الصدور، كما ذكر إبدالها من النون في الكلمة نفسها ؛ نحو (عنبر وعمير أو في كلمة أخرى ؛ نحو: من بعد، وعلل ذلك بتباعد مخرج هذه الحروف. وتبدل الميم من لام التعريف؛ كما روى النمر بن تولب عن النبي ﷺ قوله :(ليس من امبر امصيام في امسفر) [احتج به ابن يعيش في شرح المفصل ١٠/ ٣٤، وراجع الجنى/ ١٤٠] .

ولكن عدَّه المالقي شاذا ولا يقاس عليه. وذكر المرادي أن بعضهم جعله قسما مستقلا وهو حرف معنى عنده وسماه ميم البدل من لام التعريف في لغة طيئ، وقيل: هي لغة أهل اليمن . قال المرادي : وفيه نظر، وعده من البدل. [الجنى الداني/ ١٤٠].

وذكر المالقي أن الميم تكون عوضا عن (يا) في النداء في (اللهم) وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، والمذكور مذهب البصريين، ويرى الكوفيون أن الأصل (يا الله امنا بخير) وليست عوضا عن (يا). [راجع في إبدال الميم: الحروف للرازي/ ٢١٢، ٢١٣، تهذيب اللغة١٥/ ٥٧٤، ٦٢٥، الإبدال لابن السكيت/ ٧٠، ٧٧، الهمع ٣/ ٤٣٦، الرصف/ ٣٠٥، الإنصاف/ ٣٤٢].

(٢) القراءة المذكورة هي قراءة ابن مسعود: { فدهدم } وقرأ الجمهور: { فدمدم } بميم بين الدالين ، وكذا قرأ عبد الله بن الزبير بهاء بين الدالين ، قال القرطبي : " وهما لغتان ، كما يقال : امتقع لونه ، واهتقع لونه " وكذا نقله الشوكاني عنه .

[تنظر القراءات المذكورة في البحر المحيط ٨/ ٤٨٢ ، فتح القدير٥/ ٤٥٠] .

النونات

[اثْنَتَا عَشْرَةَ] [1] نُونًا

[١] نونُ التثنيةِ.

[٢] ونوُ ن الجمعِ الصحيحِ.

[٣] ونونُ جمعِ التأنيثِ.

[٤] ونونُ علامةِ رفعِ المستقبلِ.

[٥] ونونُ الجمعِ المكسورِ.

[٦] والنونُ [2] الخفيفةُ.

[٧] والنون الثقيلةُ.

[٨] ونونُ الاستقبالِ.

[٩] والنونُ الزائدةُ.

[١٠] ونونُ العمادِ، وهي التي تُسَمَّى نونَ الوقايةِ.

[١١] والنونُ الأصليةُ.

[١٢] ونونُ البدلِ.

---

(١) قوله : " اثنتا عشرة " : قلت : وذكر صاحب وجوه النصب عشر نونات [وجوه النصب / ٢٩٨ - ٣٠١]. وذكر ابن فارس مثله في العدد [الصاحبي/ ١٢٠ ، ١٢١] أما الثعالبي فقد ذكر ثماني نوناتٍ [فقه اللغة وسر العربية / ٣٥١ ،٣٥٢] وذكر ابن الدهان ثلاثة أقسام للنون تضمنت إحدى عشرة نونًا.

[الفصول / ١٣٧ - ١٣٨] . واقتصر الرازي على ذكر نون البدل ونون علامة الرفع في التثنية ، فمجمل ما ذكره نونان [الحروف / ٢٠٣] واقتصر المرادي على أربع نونات [الجنى الداني / ١٤١] وذكر ابن هشام أربع نونات [المغني مع الأمير ٢/ ٢٢ ، المغني / ٣٣٩ تحقيق محيي الدين] وذكر السيوطي ثلاث نونات الإتقان / ١٧٨ ، المعترك ٢/ ٥٦٢] .

(٢) في د : نون ، بالتنكير ، والمثبت هو الصواب ، وسيأتي هكذا - معرفة - أثناء التفسير ، وكذا في عدد آخر من النونات .

تَفْسِيرُهُنَّ

[١] أما نونُ التثنيةِ [(١)] : فهي التي تُزَادُ في تثنيةِ[(٢)] الأسماءِ؛ كقولك: قام الزيدانِ،

---

(١) [١- نون التثنية]:

كذا عند المصنف: نون التثنية، وكذا عند كثير من النحاة كالزجاجي والحريري والمجاشعي وابن عقيل والمالقي وأطلق صاحب وجوه النصب: نون الاثنين، وبعضهم سماها: نون المثنى... وكلها بمعنى، وعدها ابن فارس والثعالبي علامة الرفع [معاني الحروف/ ١٤٩، وجوه النصب/ ٣٠٠، شرح عيون الإعراب/ ٥١، شرح ملحة الإعراب/ ١١٠، الصاحبي/ ١٢٠، فقه اللغة/ ٣٥١] وفي هذه النون مسائل على النحو التالي:

(٢) قوله: (تثنية): وهي المسألة الأولى: في علة دخولها: اختلف في ذلك على أقوال: ١- أنها زيدت دفعا لتوهم الإفراد في نحو: هذان ، الخوزلان، فلولا النون لالتبس المفرد بالمثنى، ونحوه في نون الجمع - على هذا الرأي - زيدت لدفع توهم الإضافة في نحو: رأيت بنين كرماء؛ إذ لو قيل: رأيت بني كرماء (بدون النون) لم يدر السامع: الكرماء هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون بيَّنت أن الأبناء هم الكرماء، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك.

٢- أنها زيدت عوضًا عن الحركة في الاسم المفرد، وعليه الزجاج.

٣- أنها زيدت عوضًا عن التنوين في الاسم المفرد، وعليه ابن كيسان وردَّه ابن مالك، وهو الجاري على ألسنة المعربين.

٤- أنها عوضٌ عن الحركة والتنوين معًا، وعليه ابن ولاد والحريري والجزولي، وهو ظاهر كلام سيبويه.

٥- التفصيل: فتكون عوضًا عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفرده؛ كمحمد وعلي، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده؛ كزينب وفاطمة، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده؛ كالقاضي والفتى ، وليست عوضًا عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفرده كالحبلى والقصوى، وعليه ابن جني، وبنحوه قال المجاشعي، ونصَّ عليه ابن عقيل، واختاره في شرح التسهيل.

٦- أنها زيدت فرقًا بين نصب المفرد ورفع المثنى ؛ إذ لو حذفت النون من نحو قولك: (عليان) لأشكل أمره؛ فلم ندر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع، وإليه ذهب الفراء، وقال المالقي: (وهو أشدها فسادًا).

٧- أنها التنوين نفسه وحُرِّك لالتقاء الساكنين.

٨- والحق أن القائلين بأنها عوضٌ قد اعتمدوا على قول سيبويه: (جاءوا بها - بنون التثنية - كالعوض؛ لَمّا منع الاسم من الحركة والتنوين) وأكد المجاشعي أن عبارة سيبويه(كالعوض)وفصَّل على المذهب المذكور خامسا من هذه المذاهب .

٩- وأكد المالقي على أن مذهب سيبويه أنها كالعوض لا أنها عوض؛ قال المالقي: (والذي يظهر لي بعد البحث أنها ليست عوضًا من شيء، وإنما معناها في الكلمة أنها زيدت لتدلَّ على كمال الاسم وأنه منفصلٌ مما بعده؛ كما فعل بالتنوين). =

والعائشانِ، وهي مكسورةٌ[1] أبدًا.

= وبذلك فالمالقي يرى أن النون كالتنوين في الدلالة على كمال الاسم وانفصاله عما بعده، وعلل حذف النون مع الإضافة بناءً على هذا الرأي؛ فهما حينئذٍ متضادان؛ إذ الإضافة دليل اتصال ، والنون دليل انفصال؛ كما علَّل ثبات النون مع الألف واللام بقوة النون بحركتها، وأكدَّ أن هذا هو حقيقة مذهب سيبويه؛ قال: (وإذا تحَقَّقْتَ كلام سيبويه - رحمه الله - علمت أنها ليست عنده عوضًا من شيء؛ لأنه قال: (كأنها عوض) ولم يقل: عوض، فتفهمه تجد كما ذكرت لك).

١٠- وأكدَّ ابن عصفور أيضًا أن هذه النون ليست عوضًا من شيء، وبسط القول فيها، واختار أنها زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد، ومعنى هذا أنه قريب من الرأي القائل بأنها كالعوض من التنوين أو الحركة أو منهما معًا.

وذهب الدكتور صبحي عبد الحميد إلى أن هذه الآراء لا تعارض بينها؛ لأن كل فريق نظر إلى فائدة بعينها؛ قال: (والصواب أنها تفيد جميع ما ذكروه) اهـ. [النون وأحوالها/ ٢٣٢] .

والذي أميل إليه المذهب الخامس، وهو القول بالتفصيل على أنها كالعوض وليست عوضًا، فتجمع بين مذهب التفصيل وهو مذهب ابن عقيل والمجاشعي مع الاعتداد برأي المالقي. [لمزيد من التفصيل راجع الآراء المذكورة والردود عليها على الترتيب في: منحة الجليل على شرح ابن عقيل ١/ ٧٠، ٧١، المقتضب ١/ ١٤٣، شرح عيون الإعراب/ ٥١، شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٤٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٢، ١٥٣، شرح ملحة الإعراب/ ١١٠، النون وأحوالها/ ٢٣٢، الرصف/ ٣٣٩، ٣٤٠، الكتاب ١/ ١٧ ومابعدها، الموفقي في النحو/ ١٠٨].

(١) قوله: (مكسورة...): وهي المسألة الثانية: حركتها: ذكر المصنف الكسر ولكن قوله:(أبدًا) فيه نظرٌ ؛ إذ حُكِي فيه فتح النون؛ حكاها الكسائي عن بني زياد بن فقعس إذا جاءت بعد ياء ، وزعم الفراء أنه لغة لبعض بني أسد، وأنشد عليه قول حميد بن ثور [من الطويل]:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ استَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هي إلا لمحةٌ فتغيبُ

[ينظر ديوانه/ ٥٥، معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٣، شرح ابن يعيش ٤/ ١٤١، شواهد العيني ١/ ١٧٧، المقرب ٢/ ٤٧، الضرائر/ ٢١٧] وأكد العيني أنها لغة لبني أسد نقلها الفراء عنهم؛ كما ذكر العيني أن الضم قد ورد فيها في بعض اللغات [شواهد العيني ١/ ١٧٧].

وقيل فيه: إنه خاص بمجيئها بعد الياء. وقيل: إنه سمع بعد الألف أيضًا. نحو قوله [من الرجز]:

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظِبْيَانَا

[الرجز لرجل من ضبة، ينظر في ملحقات ديوان رؤبة/ ١٨٧، الخزانة ٣/ ٣٣٧، النوادر/ ١٥، شرح المفصل ٣/ ١٢٩، وجوه النصب/ ١٠٧].

وسمع أيضًا ضم نون التثنية بعد الألف؛ نحو قولهم: خليلانُ، ومنه قول رؤبة [من الرجز]: =

= يَـــا أَبَتَـــا أَرَّقَنِـــي القَـــذَّانُ فَـــالنَّوْمُ لاَ تَأْلَفُــــهُ العَيْنَــــانُ

[ينظر ملحقات ديوانه/ ١٨٦، شواهد العيني ١/ ١٨٣، الضرائر لابن عصفور/ ٢١٨ وله روايات أخرى].

وقد نقل الفاكهي عن أبي حيان - في ارتشاف الضرب - مذاهب النحاة في هذه المسألة؛ قال أبو حيان: (مذهب البصريين لا يجوز إلا الكسر مطلقًا، وأجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء، وقال الكسائي: هي لغة لبني زياد بن فقعس، وقال الفراء: لغة لبني أسد، ونصا على أن الفتح لا يجوز مع الألف، وأجاز ذلك بعضهم، وحكى الشيباني وغيره أن ضمها مع الألف لغة، وأما مع الياء فلا يجوز) [شرح الحدود النحوية/ ٨٧ حاشية ٥].

ولعل المصنف يعد هذه اللغة من القليل النادر الذي لا يقاس عليه، أو لعله يعده ضرورة.

أما قول: (مكسورة): فذلك هو الأصل في تحريكها؛ أما أصلها عند النحاة فهو السكون، وعلل ذلك بأنها زائدة، والزائد ينبغي فيه التخفيف، والسكون أخف من الحركات، ثم حركت بالكسر لالتقاء الساكنين وهو رأي الحريري [شرح ملحة الإعراب/ ١١٠].

وقيل: إن هذا الكسر نتيجة كون الأول غير ليِّن. وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله [من الرجز]:

إِنْ سَــاكِنَانِ التَقَيَــا اكْــسِرُ مَــا سَبَقْ وَإِنْ يَكُــنْ لَيْنًــا فَحَذْفُـــهُ اســـتحق

ويجاب عن هذا الأخير بأن الثاني محل الحذف ما لم يمنع مانعٌ. ونقل السيوطي عن تعليقة ابن النحاس أنها إنما كسرت في المثنى لسكونها وسكون الألف قبلها والكسرة نقيض السكون، فأرادوا أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه؛ لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره. [الأشباه والنظائر ١/ ٢١٥].

وذكر المجاشعي أن كسر النون في التثنية؛ إنما كان لأن علامة التثنية الألف، والألف خفيفة والكسرة ثقيلة؛ فجمعوا بين الخفيف والثقيل ليعتدلا. [شرح عيون الإعراب/ ٥٢].

وسمع تشديدها مع اسم الإشارة واسم الموصول؛ كقراءة ابن كثير: ﴿إِنَّ هَٰذَانِّ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣] وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِّ يَأۡتِيَٰنِهَا﴾ [النساء:١٦].

ولتلك القراءات تخريجات؛ منها أن النون الثانية عوضٌ عن لام الكلمة (الياء) المحذوفة في اسم الموصول، وخرج في اسم الإشارة على أنها خلفٌ عن لام (ذلك) أو بدلٌ منها، كذا أفاده بعضهم. [كما في الإتحاف/ ١٨٧، ١٨٨، وراجع: النون وأحوالها/ ٢٣٤، ٢٣٥، التصريح ١/ ٧٨، شرح ابن عقيل١/ ٦٩ وما بعدها].

والمسألة الثالثة: متى تحذف نون التثنية؟:

تحذف نون التثنية في حالات، منها:

١- للإضافة؛ نحو: ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤۡمِنَيۡنِ﴾ [الكهف:٨٠].

٢- تقصير الصلة؛ نحو قوله [من الطويل]:

خَلِــيلَيَّ مَـــا أَنْـــتُمَا الــصَّادِقَا هَـــوَى إِذَا خِفْـــتُمَا فيـــهِ عـــذُولا وواشِـــيَا=

[٢] وأما نونُ الجمعِ الصحيحِ[١] : فهي التي تَدْخُلُ في جمع المذكرِ في الصحيح؛ تقول: قام الزيدونَ والعمرونَ؛ هذه النُّونُ مَفْتُوحَةٌ أَبَدًا [٢]، وهي [النون]/ [١١] التي

= وقيل: إن تقصير الصلة لغةٌ لبني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة.

٣- الضرورة؛ كقول تأبط شرًّا [من الطويل]:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ ... وَإِمَّا دَمٌ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

[ينظر ديوان الحماسة لأبي تمام ١/ ٣٦، عبث الوليد/ ١٣٧، الخزانة ٣/ ٣٥٦، الضرائر/ ١٠٧، المغني/ ٦٤٣].

وذكر أنها تحذف شذوذًا ؛ كما حكى على لسان الحجلة للقطاة: اقطي قطا فبيضك ثنتا وبيضي مائتا. [النون وأحوالها/ ٢٣٩] ا.هـ.

(١) [٦-نون الجمع الصحيح] :

كذا تعارف النحاة عليها؛ كما عند ابن فارس والثعالبي والرماني وصاحب وجوه النصب ولكن بدون تقييد بـ(الصحيح). [الصاحبي/ ١٢٠، فقه اللغة / ٣٥٢، معاني الحروف/ ١٤٩، وجوه النصب/ ٣٠٠، شرح ابن عقيل ١/ ٦٨، الرصف/ ٣٤١] وسمَّاها بعضهم النون الزائدة التي تجري مجرى الأصلية؛ كما عند القزاز: [ما يجوز للشاعر/ ٢٦، ٢٧].

قال الأخفش: وهي النون الزائدة التي لا تغير الاسم عما كان عليه [المعاني للأخفش / ١٣].

ويتوجه إلى هذه النون ما قيل في نون التثنية من حيث علة دخولها وحذفها، أما حركتها فهي مفتوحة، وقيل: إنما فتحت هربًا من اجتماع حرفين ساكنين. وقيل: فرقًا بينها وبين نون التثنية ، وأعطي المثنى كسر النون لأن التثنية أسبق من الجمع. وقيل غير ذلك. [راجع شرح ملحة الإعراب للحريري/ ١١٤، معاني القرآن للأخفش/ ١٣، ١٤].

(٢) وقول المصنف: (أبدًا) فيه نظرٌ؛ إذ سمع كسرها أيضًا، ومن ذلك قول سحيم بن وثيل الرياحي [من الوافر]:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي ... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

[ينظر في الأصمعيات/ ٦، حماسة البحتري/ ٧، طبقات ابن سلام/ ٧٢، إصلاح المنطق/ ١٥٦، الكامل ١/ ٣٠٤، الضرائر/ ٢٢٠، مجالس ثعلب/ ٢١٣، المفصل/ ١٨٩، الخزانة ٣/ ٤١٤، ويوجد في ديوان جرير/ ٥٧٧].

وقول جرير [من الوافر]:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ ... وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَا

[ينظر الخزانة ٣/ ٣٩٠، الضرائر/ ٢١٩].

وعلل كسرها بأنه للتخلص من التقاء الساكنين على الأصل، ونسب هذا الرأي للمبرد، وقيل: إنه لغة.=

يُسَمِّيها النحويون:

النون التي ليست بأصلية [1]؛ لسقوطها [2] في الواحدِ والإضافةِ؛ تقول: زيدٌ،

= وبه صرَّح ابن مالك في شرح الكافية، أمَّا في شرحه للتسهيل فمع إجازته هذه اللغة فقد نقل حملها على الضرورة، وكذا عند عدد من أصحاب كتب الضرائر. [راجع شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٦٨، شرحه على التسهيل ١/ ٤٥، شرح ملحة الإعراب للحريري/ ١١٤، ما يجوز للشاعر/ ٥٠، الضرائر وما يجوز للشاعر/ ١٥٩، موارد البصائر/ ٩٢أ].

وقيل في حركتها أيضًا: إن بعض العرب يجعل الإعراب على النون في جمع المذكر السالم، وبناء على ذلك تتغير عند هؤلاء حركة النون تبعًا لموقعها الإعرابي، وخُرِّج عليه قول الشاعر [من الخفيف]:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ ... لاَيَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ

[البيت مجهول القائل، ينظر في التصريح ١/ ٧٧، حاشية الصبان/ ٨٧، الدرر اللوامع ١/ ٢٠، شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ١٩٧، شرح شواهد العيني ١/ ١٧٦، المغني ٢/ ٧١٦، الهمع ١/ ١٦٠].

وخُرِّجَ أيضًا على تقدير حذف مضاف (مفعول للأول) والأصل: ضاربين ضاربي القباب، فحذف (ضاربي) لدلالة (ضاربين) عليه. [راجع النون وأحوالها/ ٢٤٢، همع الهوامع ١/ ١٦٠ - ط الكويت].

(١) قوله: (ليست بأصلية .... إلخ) : قلت: وكذا نون التثنية تسقط في الواحد والإضافة ولعله يعنيهما معًا.

(٢) وقوله : لسقوطها: قلت: وذكر النحاة أنه تحذف النون أيضًا لغير ضرورة-في الاختيار- ومن ذلك ماقيل في حذفها إذا سبقت لامًا ساكنة غالبًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمِ﴾ [الصافات:٣٨] على قراءة من نصب(العذاب) وهي قراءة أبي السَّمَّال الأعرابي .[البيان٢/ ٣٠٤] على تقدير حذف النون للتخفيف، قال الأنباري : وهو رديء في القياس، ونقل تلحين هذه القراءة.

وورد حذفها من غير أن تسبق لامًا ساكنة؛ نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة:١٠٢] وهي قراءة الأعمش وخرجت على أنها للتخفيف ، وقيل: حذفت للإضافة. وقرأ الجمهور بإثبات النون [البحر المحيط ١/ ٣٣٢]

وتحذف النون للضرورة، ولتقصير الصلة ، وتحذف شذوذًا أيضًا على نحو ما سبق في نون التثنية. [راجع النون السابقة، النون وأحوالها/ ٢٤٧ وما بعدها] كما يتصل بحذفها أيضًا أنه سمع إثباتها في جمع اسم الفاعل المذكر مع اتصاله بضمير يلزم حذف الضمير المتصل مع النون أوالتنوين عند سيبويه ولكنه سمع في الشعر، ومنه قول الشاعر [من الطويل]

هُمُ الفَاعِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ ... إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

[قيل: إنه مصنوع، وينظر في المعاني للفراء ٢/ ٣٨٦، الكتاب مع الشنتمري ١/ ٩٦، الكامل ١/ ٢١٤، مجالس ثعلب/ ١٥٠، الموشح/ ١٤٩، الضرائر/ ٢٧، ما يجوز للشاعر/ ٩٨، الخزانة ٢/ ١٨٧،=

وزيداك .

[٣] وأمَّا نونُ جمعِ التأنيثِ (١) :

فتدخلُ في موضعينِ (٢) : في الكناياتِ (٣) ،

= المفصل/ ٨٥، ويروى: هم الفاعلون الخير].

(١) [٣- نون جمع التأنيث]:

وسماها بعضهم نون النسوة، ونون ضمير النسوة، كما عند السيوطي، ونون جماعة الإناث؛ كما عند ابن فارس، والثعالبي بنحوه، ونون الإناث؛ كما عند ابن هشام، ونون جمع التأنيث؛ كما عند المالقي، وتسمى نون إضمار جمع المؤنث؛ كما عند صاحب وجوه النصب، وهذه النون عند ابن فارس تشمل النون في نحو (تفعلين).

[الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٦، معترك الأقران ٢/ ٢٨٨ ، الصاحبي/ ١٢١، وهو المفهوم من صنعه وصنع الثعالبي/ فقه اللغة/ ٣٥١، المغني مع الأمير ٢/ ٢٥، الرصف/ ٣٣٢، وجوه النصب/ ٢٩٨] وجعلها الرازي علامة للجمع. [الحروف/ ٢١٣] وهذه النون ذكرها عدد من النحاة كعلامة من علامات التأنيث ، كما عند ابن الأنباري والشيخ عمر الجعبري . [المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٠٤ ، تدميث التذكير للجعبري/ ٤٤، ٤٥ شرح وتحقيق د/ محمد عامر] .

(٢)قوله: (في موضعين): والمشهور أن النحاة يطلقونها على النون الاسمية الدالة على جماعة الإناث، المتصلة بالأفعال، أما ما ذكره المصنف من دخولها على الكنايات، فهو متفقٌ مع مذهبه في أصل الضمائر للغائب (الهاء) وللمخاطب (أَنْ). والحقُّ أن بعضهم يقصر نون الإناث على النون الداخلة على الأفعال؛ كما عند النحاة المذكورين أعلاه.

(٣)وقوله: (الكنايات): تقدم مرارًا أنه يعني الضمائر، وقد جاءت هذه النون مشددة، على حين أتت مخففة في مواضع أخرى كالتي ذكرها المصنِّف في اللاحقة للأفعال، وبيان ذلك فيما يلي؛ يقول سيبويه: (قلت - أي للخليل -: ما بالك تقول: ذهبنَ وأذهبنَ، ولا تضاعف النون؟ فإذا قلت: أنتنَّ وضربكنَّ ضاعفت؟ قال: أراهم ضاعفوا النون هاهنا كما ألحقوا الألف والواو مع الميم، وقالوا: ذهبْنَ؛ لأنك لو ذكَّرت لم تزد إلا حرفًا واحدًا على فعلنَ؛ فلذلك لم يضاعف، ومع هذا أيضًا أنهم كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات أو خمسٌ ليس فيها ساكن؛ نحو: ضربكنَّ ويَدُكُنَّ، وهي في غير هذا ما قبلها ساكن كالتاء؛ فعلى هذا جرت هذه الأشياء في كلامهم) [الكتاب ٢/ ٢٩٦] ولعلَّ المبرد يضع لنا ضابطًا للتشديد أو عدمه بقوله: (وجمع المؤنث بالنون مكان الميم؛ فكل موضع لا تكون علامة المذكر فيه واوًا في الأصل فالنون فيه مضاعفةٌ؛ ليكون الحرفان بإزاء الحرفين، وكل موضع علامة المذكر فيه الواو وحدها فنون المؤنث فيه مفردةٌ، ونقول فيما كان لمؤنث: ضربتن وقلتن، وقلت للمذكرين: ضربتمو ، وقلتمو ، وفي المفعول: ضربتكن؛ كما تقول: ضربتكمو وأكرمتكمو، والموضع الذي تكون فيه مفردة: ضربنَ؛ كما تقول للمذكرين: ضربوا وأكرموا... فلا تُلْحِقُ إلا واوًا واحدةً، وكلامهما معًا - الخليل والمبرد - يعني أن إفراد=

والأفعال[1]؛ تقول: هُنَّ وأَنْتُنَّ، وقُمْنَ وتَقُمْنَ[2]؛

= النون أو تشديدها راجعٌ إلى ما يقابلها من حروف في جمع المذكر، والحقُّ أنه تحليلٌ لغوي لا نظير له على حد تعبير الدكتور صبحي عبد الحميد. [راجع الكتاب ٢/ ٢٩٦، ٢٩٧، المقتضب ١/ ٢٧٠، النون وأحوالها/ ٢٤، ٢٥].

وقيل: في النون المشددة: إن الأولى في الكنايات زائدة، وقيل: هما معًا زائدتان. [راجع البلغة/ ١٦٧، الرصف/ ٣٣٣].

وفي ضوء ما تقدَّم يتبيَّن أن المصنف ليس بدعًا في ذكره للنون في الكنايات نحو (هنَّ وأنتنَّ) فمضمون كلام سيبويه المتقدم يؤكد أنه يرى أن النون فيهما نون الإناث، كما أن الفراء ذهب إلى أنها في نحو ما ذكر علامة تأنيث ؛ كذا نقله السيوطي عن غرة ابن الدهان. [الكتاب ٢/ ٢٩٦، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٤].

(١) قوله: (الأفعال): قلت: والجمهور على أن هذه النون في نحو (قمن وتقمن) اسمٌ، وذلك عند عدم تصدر الفعل للجملة الأساسية، إلا ما حكاه ابن هشام والرضي عن المازني من القول بحرفيتها. [المغني مع الأمير ٢/ ٢٥، شرح الكافية ١/ ٩].

وهذه النون مبنيَّةٌ لكونها على حرف واحد فأشبهت وضع الحروف، والأصل في بنائها السكون وحركت لالتقاء الساكنين؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا ساكنًا، أمَّا تحريكها بالفتح فلخفته وقربه من السكون، وذهب سيبويه إلى أن فتح النون لأنها نون جمع وأنها لا تحذف لأنها علامة إضمار، وعلَّل المبرد فتحها بما علَّله به سيبويه وبيَّنه بأنها حملت على نظيرها في الجمع الصحيح للمذكر. [الكتاب ١/ ٥، ٦، المقتضب ٤/ ٨٤]. وأكد الدكتور صبحي عبد الحميد أنه لا تعارض بين هذه التعليلات ؛ إذ فتح النون إنما كان لخفة الفتح وللحمل على النظير. [النون وأحوالها / ٨]. أما إذا تقدم الفعل المتصل بالنون على الاسم الظاهر في نحو: قمن النساء وتقمن النساء. ففي المسألة خلافٌ بين النحاة؛ فهي عند البصريين علامة لجمع المؤنث، والأفضل عندهم حذفها لكونها توهم الضمير، وهي لغةٌ قليلة، أسموها لغة أكلوني البراغيث، وغير البصريين يرونها اسمًا وإن تأخرت الأسماء عنها، واختلف هؤلاء في إعراب الاسم بعدها. وتقدَّم بيان هذه المسألة وأقوال النحاة فيها في ألف التثنية.

(٢)قوله: (تقمن): إضافة إلى ما سبق فإنه يتصل بقوله: (تقمن) مسألة أخرى: الفعل المضارع المتصل بنون النسوة؛ أمعربٌ هو أم مبنيٌّ؟ على قولين الأول: مذهب الجمهور وسيبويه: أنه مبنيٌّ.

والثاني: مذهب قلة من المتقدمين واختاره الأخفش أنه معربٌ.

وبيان ذلك ما ذكره السيوطي حول هذا الخلاف نقلا عن الشلوبين في شرح الجزولية قال: (إذا اتصل بالمضارع نون النسوة فإنه يبنى عند الجمهور، وقال قومٌ: هو باقٍ على إعرابه، وإنما منع من ظهور الإعراب فيه مانعٌ كما منع من ظهور الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وهذا قولٌ قد ذهب إليه طائفة قليلة من المتقدمين؛ حكاه ابن السَّرَّاج، واختاره أبو بكر بن طلحة، وقال: إنه هو الحق وإن مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ. قال: وحجة الجمهور أن هذه النون لَمَّا أوجبت ذهاب=

النونُ في هؤلاءِ الكلماتِ علامةُ [1] جمعِ التأنيثِ.

[٤] وأما نونُ علامةِ رفعِ المستقبلِ [2] :

= الإعراب. من الفعل وكان أصل الفعل البناء -: رجع إلى أصله؛ إذ قد ذهب الأمر الطارئ عليه الذي هو الإعراب، قال هؤلاء - يعني القائلين بالإعراب - وهذا فرقٌ بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم؛ إذ الاسم ليس أصله البناء؛ إنما أصله الإعراب؛ فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ما وجدنا السبيل إليه بوجه، وقد وجدنا السبيل بأن نقول: إن ذهاب الإعراب هنا عارضٌ والعارض لا يعتدُّ به). [الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٦].

واختار الأخفش وبعض المتأخرين القول بأنه معربٌ معها ؛ لأن المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه وإنما سُكِّن لكونه مع النون ككلمة واحدة، كذا نقله المالقي وردَّه ورجح القول بالبناء وعزاه إلى سيبويه والجمهور. [الرصف/ ٣٣٣].

والحق أن الرأي القائل بالإعراب فيه إثقالٌ للدرس النحوي بتكلف تقدير العلامة رفعًا ونصبًا وجزمًا أيضًا؛ حملا على إعراب المضاف لياء المتكلم، والذي أميل إليه رأي الجمهور لجريانه على أصول العربية من عدم اعتداده بالطارئ، ولسهولة تقدير المحل بالنسبة لتقدير العلامة.

ويتعلق بقوله: (قمن وتقمن) أيضًا أنَّه مثَّل للمضارع والماضي ، وقيل: إن المضارع حمل في بنائه على السكون على الماضي ؛ إذ في الماضي (فَعَلَ) مع (النون) تتوالى أربع حركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة؛ فألزموا آخر الفعل السكون كراهة هذا التوالي، والمضارع محمول على الماضي، وإلى ذلك يشير سيبويه بقوله: (وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت العلامة نونًا... وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب - يعني لام الفعل - كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلت: فعلتُ وفعلنَ؛ فأُسكن هذا - يعني المضارع - هاهنا، وبني على هذه العلامة؛ كما أسكن (فعل) لأنه فعلٌ كما أنه فعلٌ، وهو متحركٌ كما أنه متحركٌ؛ فليس هذا بأبعد فيها ؛ إذ كانت هي و(فعل) شيئًا واحدًا من الفعل). [الكتاب ١/ ٢٠ - ط هارون، النون وأحوالها/ ٩، ١٠].

(١) قوله: (علامة): قلت: وهذا يبيِّن أن المصنف قد راعى جانب الوظيفة والدلالة مغفلا الحرفية والاسمية، ويؤيده صنع كثير من النحاة كما تقدَّم عن الفراء وابن فارس والثعالبي.

(٢) [٤ - **نون علامة رفع المستقبل**] :

وسماها المصنف بعد ذلك نون الإعراب ، وهذه النون سمَّاها صاحب (وجوه النصب) نون الإعراب، وكذا عند النضر بن شميل. [وجوه النصب/ ٢٩٩، البلغة/ ١٦٧] وذكرها ابن فارس والثعالبي على نحو مباين، قال الثعالبي: (وتكون في آخر الفعل للجمع المذكر والمؤنث؛ نحو: يخرجون ويخرجن، وعلامة للرفع في نحو: يخرجان. وفي قولك: الرجلان) [الصاحبي/ ١٢٠، والنص المذكور للثعالبي/ فقه اللغة/ ٣٥١] وجعلها الرازي علامة للرفع في نحو: يفعلان ويفعلون. [الحروف للرازي/ ٢١٣] والذي يقصده المصنف والجمهور بهذه النون تلك الواقعة في الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. وصرَّح المصنف بأنها علامةٌ للرفع ، وبنحوه قال ابن فارس مع ألف الاثنين في نحو (يخرجان) وكذا الثعالبي، على حين ذكر الثعالبي=

فالنونُ في يقومانِ (١)، ويقومونَ (٢)، وللمرأةِ: أنتِ تقومينَ (٣)؛ النونُ علامةُ الرفعِ، وتُحْذَفُ في النصبِ والجزمِ (٤)؛ فيقال: لم يقوما، ولن يقوما، ولن تقومِي.

= أنها في نحو (يخرجون) علامة للجمع!
ونقل السيوطي عن ابن جني أن هذه النون نابت عن الضمة [الأشباه والنظائر ١/ ١٨٨ - تحقيق الفاضلي] ومذهب سيبويه أنها علامة رفع نائبة عن الضمة في الفعل المضارع، ووافقه كثير من النحاة منهم ابن مالك.
ويرى الأخفش وابن درستويه أن هذه النون دليل إعراب مقدَّر.
وذكر المالقي مذهب السهيلي أيضًا أن الإعراب مقدَّرٌ في آخر الفعل، والفرق بين رأي السهيلي ورأي الأخفش وابن درستويه أن السهيلي لم يقل بأنها دليل إعراب، قال: (إنما ثبتت لشبه (يقومان) بـ(قائمان) ويقومون بـ(قائمون) فلما دخل الناصب والجازم فاتت المشاكلة فزالت النون) كذا نقله المالقي واعترضه جملة وتفصيلا؛ قال المالقي: (واحتج - يعني السهيلي - لذلك بأشياء لا تطرد على أصول النحويين، ولولا الإطالة والردُّ عليها لذكرتها..) [الرصف/ ٣٣٨، ٣٣٩]. وزعم المالقي أن إجماع النحويين على رأي سيبويه إلا ما حكاه عن السهيلي ، وذهب الدكتور صبحي إلى أن رأي الأخفش أدقُّ من حيث الواقع اللغوي وأن رأي سيبويه والجمهور أسهل وأوضح، والذي أميل إليه أنني لا أرى وجهًا في دقة قول الأخفش من حيث الواقع اللغوي إلا مزيدًا من الغموض والتعقيد اللذين نحن في غنًى عن المزيد منهما! ومذهب سيبويه والجمهور أسهل وأوضح وأبعد ما يكون عن التكلف.
[لمزيد من التفاصيل راجع حاشية الصبان ١/ ٩٧، شرح الكافية ٢/ ٢٢٩، النون وأحوالها/ ٢١٠، ٢١١].
(١) قوله: (يقومان): تقدَّم أن ابن فارس سمَّاها علامة الرفع، وكذا الثعالبي. [الصاحبي/ ١٢٠، فقه اللغة/ ٣٥١].
(٢) قوله: (يقومون): وعدَّها الثعالبي هنا علامة للجمع. [فقه اللغة/ ٣٥١].
(٣)قوله: (تقومين): عدَّها ابن فارس والثعالبي علامة للتأنيث. [فقه اللغة / ٣٥١].
(٤)قوله: (تحذف): أشار المصنف إلى ثبوتها بعنوان الباب، ولم يكن بحاجة إلى النصِّ على مواضع الحذف، وما ذكره هو الحذف الواجب عند سبق الناصب أو الجازم. ويجب حذف نون الرفع أيضًا عند توكيد الأفعال الخمسة بالنون؛ نصَّ عليه سيبويه بقوله: (وإذا كان فعل الاثنين [وفي موضع آخر فعل الجميع] مرفوعًا وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين - يعني نون الرفع - لاجتماع النونات ، ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم...) [الكتاب ٣/ ٣١٩ -ط هارون] وكذا نصَّ السيوطي على حذف هذه النون بنحو ما سبق. [الأشباه والنظائر ١/ ٢٨، ٢٩]. وقد سمع ثبات نون الرفع مع تقدم (أنْ) في شواهد كثيرة ؛ منها: قول الشاعر [من البسيط]:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامَ وأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا

[التصريح ٢/ ٢٣٢، المنصف ١/ ٢٧٨] ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

إذا كـــان أمـــرُ النَّـــاسِ عنـــد عـــدوِّهم فلابُـــدَّ أنْ يلقـــون كُـــلّ يبـــاب

[شرح ابن عقيل ٢/ ٣٤٣، شرح المفصل ٨/ ١٠، الكتاب ٣/ ٣١٩] ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

أَبَـــى النَّـــاسُ ويـــحَ النـــاسِ-أنْ يَـــشْتَرونَهَا وَمَـــنْ يَـــشْتَرِي ذَا عِلَّـــةٍ بِـــصَحِيحِ

وقد فُسِّرَ ذلك على إهمال (أنْ) كما قيل: إن ثبات النون لأن(أنْ) مخففةٌ من الثقيلة. وقيل: إنه لهجةٌ لبعض العرب، قال بالأول ابن مالك ، وبالثاني ابن جني والفارسي، وإلى الثالث ذهب الزمخشري وابن يعيش. [شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٣٤٣، شرح المفصل ٨/ ١٠]... وتحذف نون الرفع جوازًا إذا جاءت قبل نون الوقاية، وفيها - حينئذ - ثلاثة أوجه: الأول: حذف إحدى النونين على خلاف في المحذوف؛ فذهب سيبويه إلى أنه نون الرفع ووافقه جماعةٌ منهم المبرد وابن مالك وابن هشام والأشموني، وذهب الأخفش والجزولي والعكبري إلى أنه نون الوقاية؛ قالوا: لأنها لا تدل على إعراب؛ فكانت أولى بالحذف، ولأن الثاني ينشأ عنه الثقل، واختاره ابن عصفور والسيوطي. [الأشباه والنظائر ١/ ٢٩، شرح الجمل لابن عصفور/ ٦٠٧].

الثاني: بقاء النون بدون إدغام؛ نحو: أتشكرونني...إلخ.

الثالث: إدغام النون الأولى في الثانية؛ نحو: أتشكرونِّي...إلخ ، وقد وردت هذه الأوجه جميعها في القراءات القرآنية؛ كما في قوله تعالى : ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام:٨٠] فقد قرأ نافع وأبو جعفر بنون خفيفة على حذف إحدى النونين. وقرأ ابن عامر بنونين خفيفتين، وقرأ الباقون بنون مشددة. [الإتحاف/ ٣٣٧، النشر ١/ ٣٠٣].

وقد علل ابن عصفور وجوب حذف نون الرفع مع نون التوكيد بثقل الثانية، وعلل عدم لزومها مع نون الوقاية بخفتها، فنون التوكيد أثقل من نون الوقاية. [شرح الجمل/ ٦٠٧] وكذا نقله السيوطي عنه [الأشباه والنظائر ١/ ٢٩].

وتحذف نون الرفع لغير ما سبق، وقد سمع عن العرب حذفها بغير سبب؛ نحو قوله ﷺ: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا) [رواه أبو داود في باب الأدب (١٤٣)، والترمذي رقم (٣٦٨٨)، وابن ماجه رقم (٣٦٩٢) والإمام أحمد في مسنده ٢/ ٣٩١]... ومنه قول الشاعر[من الرجز]:

أبيـــتُ أَسْرِي وتبيتـــي تـــدلكي وجهـــك بـــالعنبر والمـــسك الـــذكي

فقيل: إن ذلك للتخفيف في الضرورة . كما في الخصائص ، ويرى ابن عصفور أنه يقع في الشعر والكلام نادرًا وكذا نصَّ الرضي على نحوه.[الضرائر لابن عصفور/ ١٠، شرح الكافية ٢/ ٢١٤] وقيل بجوازه في فصيح الكلام نثرًا ونظمًا، وسببه عند المجوزين كراهة تفضيل النائب على المنوب؛ فالنون نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة للتخفيف؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام:١٠٩] على قراءة من سكن الراء. =

[٥] وأما نونُ جمعِ المكسورِ [١] :

فهي نونٌ تُجْرَى [٢] بالإعرابِ كَمَا تُجْرَى الأصليةُ بالإعرابِ. وعلامتُها أنَّها تجيءُ بعدَ ألفِ الجمعِ [٣] ؛ نحوُ: غلمانٍ وصبيانٍ، وتثبتُ هذه [٤] النونُ في الإضافةِ؛ كما تثبتُ الأصليةُ [٥] .

[٦] وأما النونُ الخفيفة [٦] : فعلى ضربينِ : منه ما هو من

= فسبب جواز حذف النون عند هؤلاء جواز القياس على حذف الضمة وقد ورد ذلك كثيرًا في السماع.
[راجع الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦ ، النون وأحوالها / ٢٢٦-٢٢٨].

وخلاصة القول في حذف نون الرفع إنه يكون واجبًا وجائزًا ونادرًا؛ كذا نقله السيوطي عن ابن هشام الخضراوي في تذكرته ؛ قال: (على ثلاثة أقسام : واجب: وذلك بعد الجازم والناصب. وجائز: وذلك قبل لفظ (ني) - أي: قبل نون الوقاية - فالحاصل أنها تحذف باطراد بعد الجازم والناصب وقبل (ني) لكن الأول واجبٌ وهذا جائز يجوز معه الإثبات وهو الأصل، ولك فيه الفكُّ على الأصل والإدغام تخفيفًا -يعني الأوجه الثلاثة المتقدمة في الحذف الجائز- ونادرٌ: لا يقع إلا في ضرورة أو شذوذ، وذلك فيما عدا هذين؛ نحو : (لا تدخلوا... الحديث) وقد خرَّج السيوطي الحديث على تشبيه (لا) النافية بـ (لا) الناهية ، ولم يذكر الحذف مع نون التوكيد في هذا الموضع وقد ذكره في موضع آخر.

[الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦، وراجع كذلك الأشباه ١/ ٢٩، وفيه نون التوكيد].

(١) [٥ - نون جمع المكسور] :
ويعني بها النون المزيدة في جمع التكسير، وهو الجمع الذي غُيِّر بناء واحده عن بنائه. [الموفقي / ١١٩] وسمي كذلك لعمومه المذكر والمؤنث مطلقًا ؛ فهو جمع عامٌّ، كذا أفاده السيوطي. [الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٩]. وتلحق في صيغ كثيرة؛ منها: فعلان؛ كغلمان وصبيان، وفعلان؛ كقضبان وعميان. [شرح ملحة الإعراب للحريري/ ١٢١] .ولا يتصور جعل هذه النون أصلية؛ إذ ليس في أبنية الجموع ما هو على وزن فعلال بضم الفاء ولا بكسرها. [راجع ألف الجمع في الألفات ، النون وأحوالها/ ٢٥٥].

(٢) قوله: (تجرى...): يعني أنها تتحمل الحركات وتتغير حركتها حسب الموقع الإعرابي، وذلك لأنها صارت مع الكلمة كالجزء منها.وذكر المصنف علامات يمكن اختبارها بها وهو مجيئها بعد الألف وثباتها في الإضافة، وتتمة الكلام: أن يذكر سقوطها في الواحد.

(٣) تقدم بيان ألف الجمع في الألفات .

(٤) في د : هذا .

(٥) في ت : في الأصلية . والمثبت أصوب .

(٦) [٦- النون الخفيفة]:
جمع المصنِّف بين النون والتنوين معا تحت النون الخفيفة، وجعلها ضربين لصوت واحد. ويعني=

سنخِ[1] الكلامِ ، ومنه ما ليس من سنخِ الكلامِ ، وفَرْقُ ما بَيْنَهُمَا الكِتَابُ[2] ؛

= بالضرب الأول -التي هي من سنخ الكلام- النون الأصلية الساكنة وسيأتي الحديث عنها بعد قليل ؛ حيث أفردها بالذكر.

الضرب الثاني: وهو التنوين وفيه مسائل وتفصيله يأتي هنا في هذه النون .

وقوله: (النون): مذهب المصنف أنه لا فرق بين النون والتنوين إلا من حيث الخط، وقد جرى على هذا النهج بعض النحاة؛ كما عند ابن فارس، حيث ذكر التنوين ضمن أقسام النون وعبر عنه بالنون وقال: وتلحق آخر الاسم في (زيدٌ خرج) فرقًا بين المفرد والمضاف ، ويقولون: فرقًا بين ما يجرى وما لا يجرى...) [الصاحبي/ ١٢١] وذكر صاحب (وجوه النصب): نون الصرف، ومثَّل لها بالتنوين في حالة الوصل ، وصرَّح بأنها تسمى تنوينا وأكَّدَ أنها - نون الصرف - نونٌ خفيفة في الحقيقة. [وجوه النصب/ ٣٠١] وبنحوه قال الرماني وسمَّاها نون الصرف أيضًا. [معاني الحروف/ ١٥٠].

(١)السِّنْخ : الأصلُ ، وسِنْخ الكلمة : أصل بنائها ، والسنخ والأصل واحد .[اللسان / سنخ ، وتقدم ذلك مرارا] .

(٢)قوله: (وفرق ما بينهما الكتاب) : يمكن أن يعني المصنف بقوله (الكتاب) أحد أمرين، الأول: أن يعني به رسم المصحف (الرسم القرآني) وهو الأرجح ، يؤيده أن بعضهم كان يطلق (الكتاب) على الرسم القرآن، ومنهم الأخفش، يقول في نحوقوله تعالى : ﴿فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة:٤١] وقد حذف قومٌ الياء في السكوت والوصل وجعلوه على تلك اللغة القليلة، وهي قراءة العامة وبها نقرأ لأن الكتاب عليها، وقد سكت قوم بالياء ووصلوا بالياء، وذلك على خلاف الكتاب؛ لأن الكتاب ليست فيه ياء...) [المعاني للأخفش/ ٧١، ٧٢] وفي أكثر من موضع يصرح الأخفش بقبول قراءة ويقول: (لأنها أوفق للكتاب) [راجع مثلا المعاني للأخفش / ١١٣].

الأمر الثاني: أن يعني به الرسم الهجائي، وهو قوي أيضًا وبيانه: أنه يعني أن النون الأصلية تكتب نونًا وصلا ووقفًا، على حين نجد أن غير السنخية لا تكتب نونًا أصلا ولكنها تنطق نونًا؛ كما أنها في حالة الوقف على المنصوب المنون تصير ألفًا؛ يعني تسقط النون، فضلا عن عدم نطقها في المرفوع أو المجرور المنونين عند الوقف عليهما.

وأخلص من هذا إلى أن التفريق بينهما يكون من ناحية الصوت والخط معًا. واعتنى النحاة ببيان العلاقة بين النون والتنوين؛ من ذلك ما نقله السيوطي عن ابن السراج من أن النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم، وأكدَّ أنه لا يجوز الوقف عليها كما أنه لا يوقف على التنوين، وذكر أن النحاة فرقوا بينهما بأن النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين؛ فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت، قال ابن السراج: (كأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما) وأكدَّ ابن النحاس هذه الفكرة من أنَّ النون تنحط درجة عن التنوين بقوله فيما نقله السيوطي عنه: (إنما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك ؛ حَطًّا لها عن درجة التنوين؛ حيث كان يحرك التنوين لالتقاء الساكنين غالبًا؛ لأن الأفعال أضعف من الأسماء ؛ فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء مع أن=

التي مـن سِنْخِ الكـلامِ تُكْتَـبُ، والأخـرى تَـسْقُطُ، وتـصيرُ في النـصبِ ألفًـا في الكِتابِ[1]؛

= نون التوكيد ليست علامة ملازمة للفعل إلا مع المستقبل في القسم؛ والتنـوين لازمٌ لكـل اسـم منصرفٍ عري عن الألف واللام والإضافة؛ فلما انحطت النون عن التنوين وانحط مـا تلحقـه عـما يلحقه التنوين- ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين) وأكدَّ الفارسي ذلك أيضًا، ونقـل الـسيوطي جميع ما تقدَّم عنهم. [الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٩].

وبين التنوين والنون المطلقة عموم وخصوص؛ لصدق التنوين على كل ما صـدق عليـه النـون، وعـدم صدق النون على كل ما صدق عليه التنوين؛ فكل تنوين نونٌ من غـير عكـس؛ كـذا أفـاده ابـن أبي اللطف العشائر [الموضح المبين / ٣٨].

(١)قوله: (وتصير في النصب ألفا): بيَّن المصنف حال التنوين في الكتابة بتحوله ألفًـا في حالـة النـصب، وتقدم تفصيل الكلام فيه في ألف البدل من التنوين في أوائل الألفات. وأوضح أنه يسقط في حالتي الرفع والجر، وهنا سؤالٌ: لماذا خصت الألف دون أختيها الواو والياء بهذا البدل؟

والجواب: أن هذا هو الشائع عند عامة العرب، وقد سمع عن بعضهم تعويض حروف مجانـسة للـضمة والكسرة ، عند أزد السراة، وعدم التعويض مطلقًا عند ربيعة؛ وتقدم بيانه في حـذف التنـوين عنـد الوقف منذ قليل .[راجع أسرار العربية/ ١٦٣، ١٦٤، النون وأحوالها/ ٣٤].

أما تعليل اختصاص الألف بهذا البدل - على الشائع - فقد علله العلامـة الأزهـري بـأن التنـوين يـشبه الألف من حيث إن اللين في الألف يقاربه من الغنَّة في التنوين؛ فأبدلوه ألفًا لما بيـنهما مـن المقاربـة، وعلَّل عدم حدوث ذلك في الواو والياء بأنهما حرفان ثقيلان في أنفسهما، وإذا اجتمعت الضمة مـع الواو، والكسرة مع الياء زاد الثقل؛ بخلاف الألف فلم يكن معها ثقل. [التصريح ٢/ ٢٣٨].

واعترض أستاذي الدكتور/ محمد عامر هذا الاختصاص للألف في القـرب مـن الغنـة في التنـوين دون أختيها، والحقُّ معه في ذلك، ولا أرى وجها لاختصاصها بهذا القلب واستدل عـلى ذلـك بـأمرين؛ الأول: أن قلب الياء والواو من التنوين في حالتي الرفع والجر عنـد الوقـف مـسموع عـن بعـض العرب كما تقدَّم عن أزد السراة وربيعة [أسرار العربية/ ١٦٣].

الثاني: أن حديث النحاة والقراء والعروضيين عن أحكام هذه الحروف يشير إلى اتفاقها في معظمهـا إن لم يكن جميعها، يؤيد هذا الوجه ما ذكره السيوطي من وجوه الشبه بين حروف المدِّ واللين وبين النون؛ فذكر ستة عشر وجهًا منها: أن النون فيها غُنَّةٌ كما أن في الألف وأختيها مدًّا، ولم يذكر شيئًا عن غنـة الألف. [الأشباه والنظائر١/ ٣٣٢،الموضح المبين/ مقدمة التحقيق/ ٣١].

وقد أجاب الحريري على ذلك بأن الوقف على المجرور بالياء سيؤدي إلى اللبس بالمضاف إلى يـاء المـتكلم والوقف على المرفوع مردودٌ بعدم النظير؛ إذ لا يوجد في كلامهم اسم ينتهي بواو قبلها ضمة. وهـو كلام حسن وتبرير مقبول. [شرح ملحة الإعراب/ ٩٩].

فَالثَّابتةُ [1] : كنونِ (من) و(عن) ، والساقطةُ [2]

---

(١) في ت ، د ، ط : فالثانية ، وهو تحريف ، والمثبت هو الصواب ؛ لأن الثانية هي التنوين ، ولا تكون في (من ، وعن) .

(٢) قوله: (الساقطة): إشارة إلى مواضع سقوط التنوين، وهي إحدى المسائل المهمة من مسائل التنوين، وبيانه كالتالي: مواضع حذف التنوين:

١-في الوقف: إذا كان الاسم المنوَّن مختومًا بتاء التأنيث؛ نحو: شجرة وعلامة، يحذف التنوين عند الوقف، وتبدل التاء هاء. أمَّا إذا كان غير مختوم بالتاء فإن التنوين يحذف في حالة الرفع والجر، ويبدل ألفًا في حالة النصب، وقد صرَّح المصنف بذلك ومثل له.

وأكد أستاذي الدكتور/ محمد عامر أن هذه هي اللغة السائدة بين العرب، والتي يجب أن نستعملها اليوم، وذكر أن لهجة ربيعة تقف على المنصوب بحذف التنوين أيضًا؛ فيقولون: رأيت رجلْ. وهناك لهجةٌ أخرى وهي لأزد السَّرَاةِ تقف بإبدال التنوين واوًا بعد الضمة وياء بعد الكسرة، فيقولون: هذا رجلو ومررت برجلي، في حالة الوقف.

وعند الوقف تحذف ياء المقصور المنوَّن في حالتي الرفع والجر، فنقول: هذا عادٍ وذلك معتدٍ، ونقول: اقتديت بهادٍ واستمعت لمهتدٍ، ويستوي المنون تنوين تمكين والمنون تنوين عوض؛ مثل: مرَّت علينا ليالٍ، وسهرنا في ليالٍ؛ إلا أن الياء في المصروف حذفت للتخلص من التقاء الساكنين، وعند الوقف يحذف التنوين، فهل تُرَدُّ الياء بعد موجب الحذف ، وهو التنوين؟ لا ترد؛ لأن الياء ثقيلة، والوقف موضع استراحة، وهذا على اللغة الأجود، ويجوز أن تردَّ على لغةٍ ، وقرئ على اللغتين: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧] و(هادي)

وأمَّا في حالة النصب فتبقى الياء وينقلب التنوين ألفًا في المصروف ؛ نحو: كنت قاضيًا، أمَّا في غير المصروف فتردُّ الياء فحسب ؛ إذ ليس فيه تنوين ؛ فلا توجد الألف المنقلبة عنه ؛ نحو: قضيت ليالي.[راجع مقدمة تحقيق الموضح المبين/ ٣٠، ٣١، وراجع أسرار العربية/ ١٦٣، النون/ ٣٤].

٢- عند الإضافة: التنوين متمم للاسم، والمضاف إليه متمم للاسم قبله، ولما كانت وظيفتها واحدة حكم بعدم اجتماعهما، ولذلك يحذف التنوين عند الإضافة - لفظية كانت أو معنوية - والمعنوية هي الإضافة المحضة على تقدير (من) أو اللام، واللفظية ما كانت على تقدير الانفصال، ولا يصح تقدير (من) أو اللام. ومن الأولى: هذا مكرمُ أبيك، ومن الثاني: هذا شاعرُ النيلِ. [راجع الموضح المبين / ٣١].

٣- عند دخول (أل): نحو: أكرمت الضيف، وعند الوقف على المنقوص المقترن بـ(أل) فالأجود عدم حذف الياء، نحو: جاء الساعي ورأيت الساعي... وتقول: أعجبتني هذه المعاني وفهمت المعانيَ... ويجوز حذف الياء في كل هذا إلا في حالة النصب.

٤- عند شبه الإضافة: ومن ذلك قولهم: لا مال لسعد، إذا قدر الجار والمجرور صفة، والخبر محذوفًا؛=

التنوين[1] كنونِ زيدٍ وعمرٍو، وتقول في النصبِ: زيدًا.

= كذا ذكر الصبان ولم يذكره السيوطي عند ذكره لمواضع حذف التنوين. [حاشية الصبان ١/ ٣٧، الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٧، النون وأحوالها/ ٧٨].

٥- في حالة العلم المنوَّن الموصوف بـ(ابن): وذلك نحو: جاء محمد بن خالد، ويشترط أن يكون متصلا بـ(ابن) وأن يكون (ابن) مضافًا إلى علم؛ فإن فصل عنه مثل: جاء محمد الكريم ابن علي، أو أضيف لغير علم؛ نحو: جاء محمد ابن أخينا - دخله التنوين.

٦- عند التقاء الساكنين: ومن ذلك قراءة " قل هو الله أحدُ الله الصمد"[الإخلاص:١،٢] وهي قراءة بضم دال (أحد) دون تنوين، والنحاة يجعلون حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة شعرية ويحتجون له بقول أبي الأسود الدؤلي [من المتقارب]:

فألفيتُه غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا

[وهو من شواهد الكتاب ١/ ٨٥، المقتضب ١/ ١٩، ٢/ ٣١٣، المنصف ٢/ ٢١٣] وهذا مذهب سيبويه، ويرى بعضهم أنه يحذف لالتقاء الساكنين مطلقًا في لغة. [الموضح المبين/ ٢١].

٧- عند الاتصال بضمير: في نحو: ضاربك ومكرمك ، عند من قال: إنه غير مضاف.

٨- عند النداء: نحو: يا سعدُ، للعلم، ويا رجل للنكرة المقصودة ، وبيَّن ابن أبي اللطف أن المقصود هنا تنوين التمكين الذي كان للاسم من قبل النداء، ولعل في ذلك جوابًا عن كيفية حذف التنوين في المنادي المبني.

٩- عند منع الاسم من الصرف: نحو: جاءت سعاد، وحضر عثمان. [راجع مواضع حذف التنوين في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٧، الرصف/ ٣٥٧ وما بعدها، الموضح المبين/ ٢٠-٢٣ مقدمة التحقيق، النون وأحوالها/ ٧٤- ٨٨] واقتصر بعضهم على أربعة مواضع منها؛ كما عند الحريري. [شرح ملحة الإعراب/ ٩٦-٩٩].

(١) قوله:(التنوين): قلت: وفيه مسائل كثيرة سأقتصر على ما أشار إليه المصنف : المسألة الأولى: مصطلح التنوين؟

لا شك أن مصطلح التنوين قد ظهر قبل الخليل وأوشك أن يصبح مستقرًّا عند الخليل وسيبويه؛ جاء في الكتاب: (باب ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام، قال سيبويه: (... وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب... وزعم الخليل أن المجرور بدلٌ من التنوين) [راجع الكتاب ١/ ٢٩٨، المصطلح النحوي/ ٤٥، ٩٧] وسمَّى الخليل الاسم الذي يلحقه التنوين منونًا؛ فقال: (والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه...) [الكتاب ١/ ٢٩٥].

وقد لاحظ بعض المعاصرين على هذا المصطلح عند سيبويه نوعا من عدم الاستقرار ؛ لأن سيبويه أحيانًا يفرِّق بين النون والتنوين؛ كما في قوله: (واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون النون والتنوين ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكفِّ التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجرَّ، ودخل في=

= الاسم معاقبًا للتنوين) [الكتاب ١/ ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٣١١، ٣٤٥].
وتارة أخرى يخلط النون بالتنونين ويسميها نونًا؛ كما في قوله: (تقول: هذا ضاربٌ عبد الله وزيدًا يمرُّ به، إن حملته على المنصوب، فإن حملته على المبتدأ وهو هذا - رفعت، وإن ألقيت النون وأنت تريد معناها فهو بتلك المنزلة) [الكتاب ١/ ٤٨ ، وراجع المصطلح النحوي للدكتور عوض القوزي/ ٤٥ ، ٩٧].
ولعلَّ هذا التردد في المصطلح عند سيبويه -وإن كان قليلا- وعند غيره دليلٌ على العلاقة القوية بين النون والتنوين، ممَّا جعل كثيرًا من النحاة يسمي التنوين نونًا؛ كما تقدَّم عن الرُّماني وصاحب وجوه النصب وابن فارس وغيرهم. وهؤلاء وإن أطلقوه على تنوين الصرف، فإن الفراء يسمي التنوين نونًا على الإطلاق وذلك بيِّنٌ في معانيه، وهو إن كان يذكر التنوين أحيانًا إلا أنه كان يفضل الاستقرار على النون، من ذلك قوله: (سمعت كثيرًا من القرَّاء الفصحاء يقرءون: " قل هو الله أحدُ الله الصمد" [الإخلاص:١،٢](فيحذفون النون من أحد) [المعاني للفراء ١/ ٤٣٢]. وفي بعض المواضع سمَّاه تنوينًا؛ كما في [المعاني للفراء١/ ٤٣، ٧٠].
المسألة الثانية: ما التنوين؟
اهتمَّت المطوَّلات بعرض التنوين في حدود ضيقة في الأبواب المختلفة، وأيضًا صنَّف بعضهم حول التنوين؛ كما عند محمد بن أبي اللطف العشائر في رسالته القيِّمة بعنوان (الموضح المبين في أقسام التنوين) وحديثنا التالي عن التنوين؛ تعريفه وأقسامه وإثباته وحذفه - معتمدٌ على هذه الرسالة الجامعة لأحكام التنوين.
أولا: ما التنوين: قال صاحب الموضح المبين: (واختلف تعبير أهل الاصطلاح في تعريفه؛ فعرَّفه المرادي في شرح الألفية - تبعًا لابن المصنف كغيره بأنه اسمٌ للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظًا وتسقط خطًّا. وقال الشمس الأنصاري: (هو اسمٌ للنون الساكنة الزائدة اللاحقة آخر الاسم لفظًا لا خطًّا؛ تفصله عمَّا بعده، لغير توكيد) وأورد تعريف الشيخ خالد الأزهري واعترضه غير مستحسنٍ له، قال: (ولا يحسن في مقام تعريفه ما قال العلامة الأزهري من أنه نونٌ ساكنةٌ تلحق الآخر، تثبت وصلا غالبًا فيهنَّ، وتحذف خطًّا ووقفًا) حيث قيَّد بالغالب، إذ التعريفات وقيودها كليةٌ لا أغلبية . [وراجع التصريح ١/ ٣٠، ٣١ ، والجنى الداني/ ١٤٤].
كما أورد تعريف ابن هشام له في المغني وفي التوضيح؛ فقد عرفه في المغني بقوله: (نون زائدة ساكنة تلحق لغير توكيد) وعلَّق عليه ابن أبي العشائر بأنه تعريفٌ جامعٌ لأقسامه المختصة والمشتركة. كما عرَّفه في التوضيح بقوله: (نون ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد) قال ابن أبي العشائر معلقًا على تعريف الموضح : (وهو قاصرٌ على التنوين الخاص بالاسم كسائر التعاريف المذكورة ما عدا المغني؛ لخروج تنوين الترنم والغالي بقوله: (لا خطًّا) إذ هما يثبتان لفظًا، وخطًّا، ووقفًا، ولعله إنما اقتصر فيه على تعريف الخاصِّ بالاسم لعدم ثبوت الترنم والغالي عنده تنوينًا... فلا قصور في حدِّه حينئذٍ...) [المغني مع حاشية الأمير ٢/ ٢٢ ، الموضح المبين/ ٣٩، ٤٠ بتصرف].
وعرفه المبرد بأنه نون ساكنة في اللفظ دون الخط، وقال السيوطي: (نون تثبت لفظًا لا خطًّا) [المعترك=

= ٢/ ٥٦٢، الإتقان ١/ ١٧٧، الهمع ٤/ ٤٠٥ - ط الكويت] وقال ابن السراج: (التنوين نونٌ صحيحة ساكنةٌ، وإنما خصَّها النحويون بهذا اللقب وسمَّوها تنوينًا ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع) وكذا نقله السيوطي. [الأصول ١/ ٨، الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٨ الهمع ٤/ ٤٠٥ ط الكويت].

ويرى ابن الحاجب أن التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر، ليست بنون التوكيد في الفعل، وقال الخوارزمي: (التنوين غنة في الخيشوم تلحق آخر الاسم الخفيف) [الموضح المبين/ ٤٠].

وتقدم عن الرمَّاني وصاحب وجوه النصب تسمية هذا التنوين نون الصرف، ولعلَّ في نقل السيوطي عن ابن أبي الربيع تأكيدًا لهذا الإطلاق، قال: (متى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف، وإذا أريد غيره من التنوينات قُيِّدَ فقيل: تنوين التنكير، تنوين المقابلة...) [الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٦].

وذهب المالقي إلى أن التنوين (نونٌ ساكنة زائدةٌ بعد تمام الكلمة تلحق في غير الشعر لفظًا لا خطًّا، ووصلا، وفي الشعر وقفًا) وتعريف المالقي دقيقٌ وشامل، وقد فصَّله المالقي بإخراج المحترزات تفصيلا حسنًا. [الرصف/ ٣٤٣ وما بعدها، وينظر شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ١٩٢].

وقد استخلص بعض المعاصرين تعريفًا للتنوين؛ فذهب بعضهم إلى أنه غنة في الخيشوم تلحق آخر الاسم الخفيف لفظًا لا خطًّا لغير توكيد) وقال: وهو أفضل ما يمكن أن يقال في تعريفه. قلت: وإنما يسلم ذلك له إذا اعتبرنا أقسام التنوين الداخلة على غير الاسم خارجة عن قسمة التنوين كالغالي والترنم وتنوين الضرورة... أو باعتبار أن التنوين خاصٌّ بالاسم في جميع وجوهه، وأن ما سمي به مما لحق بغيره إنما هو على سبيل المجاز، كما ذهب إليه ابن مالك وأفاده عنه ابن أبي اللطف العشائر.

قلت: ولا نسلم ذلك كما لم يسلمه النحاة لابن مالك. والذي أرتضيه تعريف المالقي كما تقدم. [راجع النون وأحوالها/ ٣٠، الموضح المبين/ ٤٧].

المسألة الثالثة: هل التنوين حرفٌ؟

وهنا سؤالٌ: إذا كان التنوين لا صورة له في الخط على رأي الجمهور؛ فهل التنوين حرفٌ؟!

نقل السيوطي عن ابن الخباز قوله: (التنوين حرفٌ ذو مخرج، وهو نون ساكنة، وجماعةٌ من الجهال بالعربية لا يعدُّونه حرف معنى ولا مبنى؛ لأنهم لا يجدون له صورة في الخط، وإنما سمي تنوينًا لأنه حادثٌ بفعل المتكلم، والتفعيل من أبنية الأحداث). [الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٦].

ويبدو أن كثيرًا من النحاة يعدُّون التنوين من حروف المعاني؛ إذ أورده جمهور المصنفين الذين اقتصروا على ذكر حروف المعاني، كالمرادي وابن هشام والسيوطي... وغيرهم، ونصَّ الرضي على أنه حرف معنى... [راجع الجنى الداني/ ١٤٤، وشرح الأشموني ١/ ٣٠، المغني مع حاشية الأمير ٢/ ٢٢ وما بعدها، شرح الشافية ٢/ ٣٧٦، الهمع ٤/ ٤٠٥ - ط الكويت].

ومقتضى صنع المزني أن التنوين حرفٌ، وهو ضربٌ من النون الخفيفة كما هو ظاهر تقسيمه.

المسألة الرابعة: أقسام التنوين

اختلف النحاة في عدد أقسام التنوين، وقال السيوطي: (وأقسامه كثيرة) [المعترك ٢/ ٥٦٢، الهمع ٤/ ٤٠٥ - ط الكويت] فعدها بعضهم خمسة وعليه سيبويه والزمخشري والجمهور كما صرح به=

= ابن هشام وهذه الخمسة هي:

١- تنوين التمكين. ٢- تنوين التنكير. ٣- تنوين العوض. ٤- تنوين المقابلة. ٥- تنوين الترنم. [شرح ابن يعيش ٩/ ٢٩]. وعدَّها الفاكهي ستة أقسام. [شرح الحدود النحوية/ ١٩٩] قال ابن أبي اللطف: (وزاد الأخفش والعروضيون سادسًا وهو الغالي، وأنكره السيرافي والزجاج، وقيل: هو قسمٌ من الترنم، وزاد آخرون: تنوين الزيادة، والحكاية والاضطرار والمهموز؛ فصارت الأقسام عشرةً وكذا عدَّها ابن الخباز ونقله عنه السيوطي، قال: (أقسام التنوين عشرةٌ: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنم، والتنوين الغالي، وتنوين المنادي عند الاضطرار، وتنوين مالا ينصرف عند الاضطرار، والتنوين الشاذ؛ كقول بعضهم: هؤلاءٍ قومك، حكاه أبو زيد وقال: فائدته تكثير اللفظ... وتنوين الحكاية؛ مثل أن تسمي رجلا بـ (عاقلةٌ لبيبةٌ) فإنك تحكي اللفظ المسمَّى به...) ثم ذكر نظمًا للعلامة الدمنهوري وكذا ذكره ابن أبي اللطف، قال العلامة الدمنهوري [من البسيط]:

أقسام تنوينهم عشرٌ عليك بها ... فإن تحصيلها من خير ما حرزا

مكِّن وعوِّض وقابل والمنكَّر زد ... ورنِّم احكِ اضطرارًا غالٍ ما همزًا

[راجع الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٦، الموضح المبين ٤٩].

والفرق بين ما ذكره ابن أبي العشائر وما ذكره ابن الخباز أن الثاني لم يذكر تنوين الزيادة ولكنه فرَّع الاضطرار إلى قسمين في المنادى وفي مالا ينصرف؛ فصارت الأقسام عشرة أيضًا، وكذا ذكر ابن هشام عشرة أقسام [المغني مع حاشية الأمير ٢/ ٢٣ - ٢٥].

وقد ذكر الدكتور صبحي عبد الحميد أن أقسام التنوين أحد عشر قسمًا، فذكر تنوين التناسب. [النون وأحوالها/ ٣٥].

وفيما يلي نخصُّ كل قسمٍ بكلمة موجزة مما قال النحاة؛ تتمة للفائدة:

١- **تنوين التمكين**: ويسمى تنوين الأمكنية، وتنوين الصرف كما تقدَّم عن الرماني وصاحب وجوه النصب وابن هشام، وكذا سمَّاه الإربلي تنوين الصرف. [جواهر الأدب/ ٧١] وتقدم في الكلام أنه عند إطلاق التنوين فالمراد به تنوين الصرف ، وهو الدال على تمكن الاسم في الاسمية، ويدخل المنصرف من غيره، قال في الموضح المبين: (وفائدته مع الدلالة على خفة الاسم الدلالة على أنه أصل في نفسه باقٍ على أصالته؛ ولهذا لم يدخل الفعل ولا الحرف لعدم الأصالة، وكذلك غير المنصرف لخروجه عن الأصالة إلى شبه الفعل) [الموضح المبين/ ٥١، ٥٢] ويرى أستاذي الدكتور محمد عامر أن العكبري قد بين وجه دلالته على خفة الاسم، قال: ولعله أفضل من وضحه، ذكر العكبري في بيان علة زيادة تنوين الصرف عددًا من الآراء؛ بيانها:

١- أن التنوين المذكور دخل لبيان خفة الاسم وثقل الفعل، ووجه ذلك أن في الكلمات خفيفًا وثقيلا، والخفة والثقل تعرفان عن طريق المعنى لا اللفظ؛ فالاسم خفيفٌ لقلة مدلولاته ولوازمه... وأمَّا الفعل فمدلولاته كثيرة؛ فهو يدلُّ على الحدث والزمان، ولوازمه كثيرة أيضًا؛ فمنها الفاعل=

= والمفعول والتصرُّف وغير ذلك ، فالفرق بين الاسم والفعل من جهة الخفة والثقل غير معلوم من جهة اللفظ؛ فوجب أن يكون دليلٌ على ذلك من جهة المعنى، والتنوين صالحٌ لذلك.

٢- ويرى آخرون أن العلة في التنوين الفرق بين المنصرف وغير المنصرف، وهو قول الفراء والكسائي ، وذهب إليه ابن فارس والمالقي أيضًا [الصاحبي / ١٢١ ، الرصف/ ٣٤٤] وأبطله العكبري قال: وهو تعليلٌ للشيء بنفسه؛ لأنه يصير إلى قولك: التنوين يفرق به بين ما ينوَّن وما لا ينون.

٣- يرى البعض أن العلة فيه الفرق بين الاسم والفعل، ونسب إلى الفراء أيضا، كما ذكر الزجاجي في لاماته وإيضاحه ، وأبطله العكبري أيضًا- [الإيضاح في علل النحو / ٩٧، التبيين عن مذاهب النحويين / ١٧٣] .

٤- العلة فيه أنه للتفريق بين المفرد والمضاف، وكذا نقله ابن فارس، وأبطله العكبري .[الصاحبي/ ١٢١، التبيين عن مذاهب النحوبين/ ١٧٣ وما بعدها، شرح ابن يعيش ٩/ ٢٩، التصريح ١/ ٣١، المغني مع الأمير ٢/ ٢٣، الموضح المبين/ ٥١، ٥٢، النون وأحوالها/ ٣٦ - ٣٨، الهمع ٤/ ٤٠٥ - ط الكويت].

٢- **تنوين التنكير**: عرفه النحاة بأنه التنوين اللاحق لبعض الأسماء المبنيَّة للدلالة على تنكيرها قياسًا في باب العلم المختوم بـ(ويه) وسماعًا في باب اسم الفعل مطلقًا وفي اسم الصوت؛ كذا أفاده ابن هشام وابن أبي اللطف العشائر وغيرهم. [المغني ٢/ ٢٣، الموضح المبين/ ٥٣] وذهب العلامة الرضي إلى أنه يختص بالصوت واسم الفعل، وأكَّد أن التعريف المتقدم به قصورٌ؛ إذ قصره على بعض الأسماء المبنية، وفي ذلك يقول أستاذي الدكتور/ محمد عامر: (وهذا يخرج الممنوع من الصرف؛ لأنه معربٌ، ومن هنا نعلم أن التعريف غير جامع؛ لدخول تنوين التنكير على العلم الممنوع من الصرف فيصيره نكرة ، كما ذكر أن هذا رأي الرضي أيضًا. [الموضح المبين / حاشية ٨ من التحقيق / ص٥٣، ٥٤، وراجع شرح الكافية للرضي ١/ ١٣ - تحقيق د/ عبد المنعم هريدي]. وقد فصَّل ابن هشام والمرادي وقيدا ما أطلقه النحاة من دخول تنوين التنكير على أسماء الأفعال بأنه ليس على إطلاقه؛ إذ لا يدخل على أسماء الأفعال ؛ إذ لا يدخل على أسماء الأفعال التي على صيغة (فعال) ولا يدخل على بعض أسماء الأفعال؛ نحو: آمين وشتان...وأكدا أنه ليست أسماء الأفعال جميعًا قابلة للتنكير والتعريف بل يوقف على السماع خلافًا للمالقي والإربلي. [راجع الجنى الداني/ ١٤٤، جواهر الأدب/ ٧٢، الرصف/ ٣٤٤ ، النون وأحوالها/ ٤٠ وما بعدها، وراجع المصادر المذكورة في نهاية تنوين التمكين، الهمع ٤/ ٤٠٦- ط الكويت].

٣- **تنوين المقابلة**: عرفه النحاة بأنه التنوين اللاحق لما جمع بالألف والتاء المزيدتين، وسمى بذلك لأن العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، كذا أفاده ابن أبي اللطف وجزم به المالقي. [الموضح المبين/ ٥٥ ، الرصف/ ٣٤٥].

ونقل ابن أبي اللطف عن جدِّه تحليله لدخول هذا التنوين مؤكدًا أنه في مقابلة النون في نحو (مسلمون) حيث لحقت الألف المجموع بها مع التاء، ولم تتمحض التاء للزيادة ؛ إذ فيها شائبة العوض عن التاء التي كانت في المفرد، ومن ثمَّ لم يسغ حذفها للإضافة كما حذفت نون (مسلمون) إذ كان جمع=

= المؤنث لم تلحقه زيادة سوى الألف مع أنه جمع سلامة؛ فأرادوا مساواته للجمع بالواو والنون في لحوق زيادتين في آخره لغرض الجمعية؛ الأولى منهما لاتفارق؛ كما لا تفارق من جمع المذكر، والأخرى تزول للإضافة؛ فأتوا بالتنوين؛ لأنه نونٌ؛ كما أن الحرف الآخر من (مسلمون) نون. [الموضح المبين/ ٥٥ بتصرف].

وذهب بعضهم إلى أن تنوين المقابلة إنما هو عوضٌ عن هذه الفتحة التي كان يستحقها المجموع بالألف والتاء في حالة النصب، ونسب هذا الرأي إلى الأخفش، ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لما وجد في الرفع والجر، وبأن الكسرة قد عوضت من الفتحة نصبًا، كذا ردَّه في التصريح والمغني ، قال ابن هشام: (فما هذا العوض الثاني؟!). يعني تنوين العوض المعروف عند النحاة وهو القسم التالي.

لمزيد بيان ينظر [التسهيل/ ٢١٧، التصريح ١/ ٣٣ ، جواهر الأدب/ ٧٢، الرصف/ ٣٤٥، شرح الكافية ١/ ١٤،المغنى٢/ ٢٣ ، المقتضب ٣/ ٣٣١، الموضع المبين/ ٥٥، ٥٦، النون وأحوالها/ ٤٧-٥٢، الهمع ٤/ ٤٠٦ -ط الكويت].

٤- تنوين العوض: وهو التنوين اللاحق عوضًا من حرفٍ أصليٍّ أو زائدٍ أو مضافٍ إليه مفردًا أو جملة، كما ذكر ابن هشام [المغني ٢/ ٢٣] وقد اختلف في هذا التنوين؛ فجعله بعضهم مقتصرًا على كونه عوضًا عن المحذوف من الكلمة كما عند الزجاجي [الإيضاح/ ٩٧].

وجعله المالقي على قسمين: الأول: العوض عن الجملة وقصره على اللاحق لـ (إذ). والثاني: العوض عن الحرف وجعله مطردًا في كل جمع لمؤنث لا نظير له في الواحد، منقوصًا في حال الرفع والخفض؛ نحو: جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ. [الرصف/ ٣٤٦-٣٥٢] ولعله ما أشار إليه في الموضح المبين بقوله: (قيل: نوعان فقط: عوضٌ عن جملة وعوضٌ عن حرف أصلي، قيل: وهو الصحيح، وقيل: ثلاثةٌ: هذان، وعوضٌ عن مفرد، وقيل: أربعةٌ: هذه، وعوضٌ عن حرف زائد) [الموضع المبين/ ٥٧، ٥٨] وفيما يلي نبذة عن كل نوع منها: -

الأول: العوض عن حرف أصلي: وهو التنوين اللاحق للمنقوص من الاسم الذي لا ينصرف في حالة الرفع والجرِّ؛ كجوارٍ وغواشٍ، وذكر ابن أبي اللطف أن فائدته طلب التخفيف، وقال: (ولهذا تحذف الياء المعوض عنها لزومًا؛ لما فيه من زيادة الثقل لكونه منقوصًا غير منصرف؛ بخلاف قاضٍ، فيحذف منه طلبًا للتخفيف جوازًا؛ لنقص الثقل بانصرافه). [الموضح المبين/ ٥٩] ويتعلق بهذا التنوين الخلاف حول تنوين (جوارٍ وغواشٍ) وأوجزه ابن هشام بقوله: (إنه عوض عن الياء وفاقًا لسيبويه والجمهور؛ لا عوضًا من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة ؛ خلافًا للمبرد؛ إذ لو صحَّ لعوض عن حركات (حُبْلى). ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرفٌ؛ خلافًا للأخفش وقوله: (لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد؛ كسلام وكلام) فصرفٌ مردودٌ؛ لأن حذفها عارضٌ للتخفيف، وهي منويَّةٌ بدليل أن الحرف الذي بقي أخيرًا لم يحرك بحسب العوامل، وقد وافق على أنه لو سُمِّي بـ(كتف) امرأة ثم سكن تخفيفًا لم يجز صرفه كما جاز صرف (هند)... لأن حركة (كتف) منوية الثبوت) [المغني ٢/ ٢٣، ٢٤ بتصرف].

وبسط هذا الخلاف كثير من النحاة كالعلامة الأزهري والسيوطي وابن أبي اللطف مع زيادة تفصيل.=

= [الهمع ٤/ ٤٦، الموضح المبين/ ٦١ - ٦٤].

وقد علّق الدكتور/ محمد عامر على ما نسب للأخفش من القول بأن التنوين في (جوارٍ وغواشٍ) تنوين تمكين وأنهما منصرفان، فذكر أنه مرَّ في الكتاب نفسه- يعني الموضح المبين - ما يدلُّ على أن الأخفش ذهب إلى أن دخول التنوين فيها كان سببًا لحذف الياء، ولم يكن حذف الياء سببًا في ردِّ التنوين إلى هذا الجمع بعد أن نقص عن صيغة الجمع المانع للصرف فصار تنوين تمكين رُدَّ إلى الاسم بعد زوال المانع، قال أستاذي: (وهذا رأيه في المعاني؛ فلعله خالفه في كتاب آخر نقل منه العلماء رأيه هذا) وحاول أستاذي أن يوفق بين رأي الأخفش الذي ذكره العلماء وبين آرائهم؛ قال الدكتور/ عامر : (فالأخفش يرى أن الياء الساكنة في نحو (جواري وغواشي) لا اعتداد بها؛ فيكون وزن (مفاعل) المانعُ من الصرفِ - نقص فيعود التنوين؛ لأن تنوين التمكين مقدّرٌ فيه، فإذا خفَّ الاسم بالنقص ظهر التنوين المقدر) ولعلَّ مما يؤيد تفسير أستاذي المذكور ما يلاحظ على آراء الأخفش في التنوين عامَّةً من حيث ميله إلى إرجاعها إلى تنوين التمكين كلما أمكن كما سيأتي في تنوين العوض عن الجملة، ويؤيده أيضًا صنع كثير من النحاة في إطلاقهم التنوين على تنوين الصرف كما تقدم عن الرماني وصاحب وجوه النصب وغيرهم أوَّل هذه النون.

الثاني: من أقسام العوض: العوض عن حرف زائد: ومثل له المثبتون بتنوين (جندل) ونحوها؛ إذ أصله (جنادل) بغير تنوين؛ حذف منه الألف وعوض منه التنوين؛ كذا حكاه ابن هشام وعزاه لابن مالك، ونقله ابن أبي اللطف، واختار ابن هشام أن هذا التنوين تنوين الصرف وعلله بجره بالكسرة؛ قال: (وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو (جوارٍ وغواشٍ). [المغني ٢/ ٢٤، الموضح المبين/ ٦٦ ، وينظر: الرصف/ ٣٥٢، الجنى الداني/ ١٧٨].

الثالث: العوض عن مفرد: وهو التنوين اللاحق لما يلازم الإضافة من المعربات، أو تنوى فيه الإضافة؛ نحو: (كل وبعض) إذا قطعا عن الإضافة.

قال ابن أبي اللطف: (وفائدته طلب الإيجاز) واختار ابن الحاجب أنه تنوين تمكين، كذا ذكر ابن هشام وسكت عنه، أما ابن أبي اللطف فقد رد ما ذهب إليه ابن الحاجب. [المغني ٢/ ٢٤، الموضح المبين/ ٦٥، ٦٦، وراجع بحثا قيما في أنواع المضاف وأثر ذلك في نوع التنوين للدكتور/ محمد عامر في تحقيقه للموضح المبين / ٦٤ -٦٦ / الحاشية ٤٢].

الرابع: العوض عن جملة : وهو التنوين اللاحق ل (إذ) وذكر ابن أبي اللطف أن فائدته التحسين والإيجاز، نحو قوله تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة:٤] .وذهب الأخفش إلى أن التنوين في (إذ) تنون تمكين والكسرة إعراب، وردَّ هذا بأنها ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة ، وفي الوضع على حرفين [الموضح المبين/ ٥٨، المغني٢/ ٢٣].

٥- **تنوين الترنم** :عرفه النحاة بأنه التنوين اللاحق للقوافي المطلقة والأعاريض المُصْرعة- ويعنون بالأعاريض المصرعة الأعاريض التي غُيرت لتوازي ضروبها ، وبالقوافى المطلقة التي آخرها أحد الحروف الثلاثة التي هي الألف والواو والياء المولدات من إشباع الحركة المسماة للعروضيين بحروف الإطلاق، وللنحويين بحروف العلة وللقراء بحروف المد واللين ؛ كذا حدَّه الفاكهي.=

= [شرح الحدود النحوية/ ١٩٩-٢٠٥] وكذا عرَّفة ابن أبي اللطف وذكر أن فائدته تحسين الإنشاد، وقال: وتحسينه إما بالترنم؛ أي: التغني، كما صرح به ابن يعيش مدَّعِيًا أن الترنم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرفٌ أغن، وتبعه شارح اللباب فقال: إنما جيء به لوجود الترنم، وذلك لأن حرف الحلق مدة في الحلق، فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم؛ لأن الترنم غنة في الخيشوم، وإما بترك الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم - وهو التغني - إنما يحصل بأحرف الإطلاق؛ لقبولها لمدِّ الصوت بها؛ فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون مكانها.

ونص عليه الخوارزمي ونقله عن عبد القاهر الجرجاني [الموضح المبين/ ٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٧٢، والتخمير ٤/ ١٧٨].

وتقدم في ألف الترنم طرفٌ من هذا الخلاف وتقدم هناك أن المصنف قد ذهب مذهب سيبويه عندما أطلق ألف الترنم إشارة إلى أن الترنم يكون في الحروف المطلقة، وذكر السيوطي أنه لغة تميم. [الهمع ٤/ ٤٠٧ - ط الكويت].

ولو أن المصنف قسم التنوين لذكر تنوين ترك الترنم، وتقدم أن ابن هشام أخذ على ابن مالك مأخذًا في تسميته الترنم، وخطأه بناءًا على هذا المذهب والذي نخلص إليه أن الترنم عند بعضهم يكون بأحرف الإطلاق، وعند الآخرين يكون بالنون، فالفريق الأول إذا أبدل التنوين فمنهم من يسميه تنوين ترك الترنم، وهو اختيار عبد اللطيف بن المرحل، وقال آخرون: يجوز التعبير بـ (تنوين الترنم) على تقدير حذف مضاف؛ كأن يقال: تنوين ذي الترنم؛ أي: المترنم، واختاره ابن مالك. [راجع الموضح المبين/ ٧٦، الهمع ٤/ ٤٠٧ - ط الكويت] وتقدم رد الفاكهي على ابن يعيش وشارح اللب (محمد الحسني) واختيار الفاكهي تسميته تنوين قطع الترنم. [شرح الحدود النحوية/ ٢٠٨، وراجع ألف الترنم في الألفات من هذا التحقيق].

مواضع تنوين الترنم : يدخل تنوين الترنم على:

١- الفعل الماضي؛ كما في قول جرير [من الوافر]:

أقلِّي اللومَ عاذِلَ والعِتَابَا ... وقولي إنْ أصبتُ لقد أصَابَا

[ينظر ديوان جرير / ٦٤،الأصول ٢/ ٤٠٩، الإنصاف / ٦٥٥، الخزانة ١/ ٣٤،٤/ ٥٥٤،الخصائص ١/ ١٧١، ٢/ ٩٦، الكتاب ٢/ ٢٨٩، المقتضب ١/ ٢٤٠، النوادر / ١٢٧، وجوه النصب / ٢١٢]

٢- الفعل المضارع؛ كقول رؤبة [من الرجز]:

داينت أروى والديون تقضن ... فمطلت بعضًا وأدَّت بعضا

[ديوانه/ ٧٩، الأصول ٢/ ٤١٣، حجة الفارسي ١/ ٥٨، الخصائص ٢/ ٩٦، ٩٧، ابن يعيش ٩/ ٣٣، مجاز القرآن ١/ ٩٩، ٢/ ٨٣].

٣- الاسم المضمر؛ كقول رؤبة [من الرجز]:

تقول بنتي قد أتى أتاكَن ... يا أبتا علّك أو عساكا

[ينظر الرجز في ملحقات ديوانه/ ١٨١، المغني ١/ ٥١، ١٥٣، ٢٤٦، شرح شواهد المغني=

=١/ ٤٤٣ ، التصريح ١/ ٢١٣ ، الجنى الداني / ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، المقتضب ٣/ ٧١ ، المحتسب ٢/ ٢١٣ ، الخصائص ٢/ ٩٦ ،الدرر اللوامع ١/ ١٠٩ ، ١١٠ ، الأمالي الشجرية٢/ ٧٦ ، الإنصاف/ المسألة ٢٦٦ ، شرح الأشموني ١/ ١٢٧ ، شرح المفصل ٢/ ١٢ ، ٣/ ١٢ ، ٧/ ١٢٣ ، الخزانة ٢/ ٤٤١ ، لامات الهروي / ١١٦ ، الهمع ١/ ١٣٢]

٤- الحرف؛ نحو قول النابغة [من الكامل]:

أَفِــدَ التَّرَحُّـلُ غــيرَ أنّ رِكَابَنَـا لَمّـا تــزُلْ بِرِحَالِنَـا وكــأن قَــدِنْ

[ابن عقيل ١/ ١٩، العيني على الصبان ١/ ٣١] وهذا على ما ذهب إليه المالقي والإربلي والمرادي أن تنوين الترنم يدخل الأسماء والأفعال والحروف، خلافًا لابن هشام الذي ذكر أنه يختص بالأسماء [ينظر: الجنى الداني/ ١٤٤، جواهر الأدب/ ٧٤، الرصف/ ٣٥٣، المغني ٢/ ٢٣].

وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القوافي؛ كقراءة بعضهم: {والليل إذا يسرٍ} [سورة الفجر:٤] وهي قراءة ذكرها بعضهم غير منسوبة كما عند الزمخشري؛ وأكد أنه التنوينُ الذي يقع بدل حرف الإطلاق. [الكشاف ٤/ ٢٠٨ ، وراجع شرح التسهيل لابن عقيل ٢/ ٦٧٨، الكتاب ٤/ ٢٠٤-٢٠٧ تحقيق هارون، الموضح المبين/ ٧٤، ٧٦، النون وأحوالها/ ٥٢-٥٨، الهمع ٤/ ٤٠٧- ط الكويت].

٦- **التنوين الغالي**: وهو التنوين اللاحق للقوافي المقيدة والأعاريض المصرعة زيادة على الوزن، ويسمى المتغالي أيضًا، واختلف في سبب تسميته غاليًا؛ فقيل: لزيادته على الوزن؛ كما في التوضيح. وكذا نقله ابن أبي اللطف. [راجع التصريح بمضمون التوضيح١/ ٣٦ ، الموضح المبين/ ٨٣]. وقيل: سمي كذلك لقلته؛ كما ذكر العلامة الرضي [شرح الكافية ١/ ١٤] وعده ابن يعيش نوعًا من الترنم [شرح المفصل ٩/ ٣٣] وأنكر الزجاج والسيرافي هذا التنوين أصلا، بدعوى أنه يكسر الوزن، وزعما أن رؤبة كان يزيد في آخر الأبيات (إن) فلما ضعف صوته بالهمزة لسرعة الإيراد توهم السامع أنه نون، واختاره ابن مالك؛ كذا أفاده ابن هشام. [المغني ٢/ ٢٤، وراجع أيضًا شرح التسهيل لابن عقيل ٢/ ٦٨١].

واعترضه ابن هشام في التوضيح؛ قال: (وفي هذا توهيم الأخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن) [التوضيح مع التصريح ١/ ٣٧] واختلف في فائدة التنوين الغالي ، فذهب ابن يعيش إلى أنه للترنم، ويرى الجرجاني أن فائدته التنصيص على الوقف، وحكى الشيخ خالد الأزهري عن صاحب (شرح اللب) أن هذا التنوين يؤتى به إذا أريد ترك الوقف؛ فيوصل آخر البيت الأول بأوّل البيت الثاني، ورجح الأزهري قول الجرجاني. [التصريح ١/ ٣٧]. وأكد ابن هشام أن فائدته الفرق بين الوقف والوصل. [المغني ٢/ ٢٤].

مواضع التنوين الغالي: ويدخل في أقسام الكلمة الثلاث ؛ فيدخل على:

١- الاسم، كما في قول رؤبة [من الرجز]:

وَقَــاتِمِ الأَعْـمَاقِ خَـاوِي المُخْـتَرَقْنْ مـشتبه الأعـلام لمـاع الخفـق=

= [شرح ابن يعيش ٩/ ٣٣]
٢- وفي الفعل؛ نحو قول امرئ القيس [من المتقارب]:
أَحَـــارِ بْـــنُ عَمْــرٍو كَـــأَنِّي خَمِـــرْنْ وَيَعْــدُو عَـــلَى المَـــرْءِ مَـــا يَـــأْتَمِرْنْ

[البيت في ديوانه / ١٥٤ ، شرح ابن يعيش ٩/ ٣٣ ، همع الهوامع ٤/ ٤٠٨].
٣- وفي الحرف؛ نحو قول جرير [من الوافر]:
قَالَــتْ بَنَــاتُ العَــمِّ يَــا سَــلْمَى وَإِنِــنْ كَــانَ فَقِــيرًا مُعْــدَمًا قَالَــتْ: وَإِنِــنْ

[ينظر ملحق ديوان رؤبة / ١٨٦ ، الخزانة ٣/ ٦٣٠ ، شرح الأشموني ١/ ٤،٣٣/ ٢٦ ، شرح شواهد العيني ١/ ٤،١٠٤/ ٣٣٦، وجوه النصب/ ١٠٨،شرح ابن يعيش ٩/ ٣٤].
وضابطه عند ابن يعيش: أن يدخل في آخر البيت بمنزلة الخرم في أوله. [شرح ابن يعيش ٩/ ٣٣، ٣٤، وينظر تفاصيل ذلك في شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ٢٠٨، جواهر الأدب/ ٧٠، الهمع ٤/ ٤٠٧–ط الكويت].
٧- **تنوين الاضطرار**: ويسمى تنوين الضرورة، وورد في موضعين: الأول: في تنوين ما لا ينصرف: وقد أورده ابن هشام وأنكره، وردَّه إلى تنوين التمكين، ومنه قول امرئ القيس [من الطويل]:
وَيَــوْمَ دَخَلْــتُ الخِــدْرَ خِــدْرَ عُنَيْــزَةٍ فَقَالَــتْ لَــكَ الــوَيْلَاتُ إِنَّــكَ مُــرْجِلِي

[ينظر ديوان امرئ القيس / ١١ ، الخزانة ٩/ ٣٤٥ ، شرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٦ ، اللسان / غنر ، المقاصد النحوية ٤/ ٣٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣٦ ، شرح الأشموني ٢/ ٥٤١ ، العين ٦/ ١٠٤، المغني ٢/ ٣٤٣]
وهذا الموضع اعتبره ابن أبي اللطف تنوينا مستقلا قائمًا بذاته.
الثاني: في تنوين المنادى المبني على الضم لإقامة الوزن: واقتصر عليه ابن أبي اللطف، واعتبره ابن هشام المقصود بتنوين الاضطرار، ومنه قول الأحوص الرياحي [من الوافر]:
سَــلَامُ اللهِ يَــا مَطَــرٌ عَلَيْهَــا وَلَــيْسَ عَلَيْــكَ يَــا مَطَــرُ الــسَّلَامُ

[البيت للأحوص كما في أمالي الزجاجي/ ٥٤ ،الإنصاف / ١٩٥ ، الخزانة ١/ ٢٩٤ ، شرح شواهد العيني ٤/ ٢١١ ، الضرائر / ٢٦ ، طبقات ابن سلام / ٦٦٧، الكتاب مع الشنتمري١/ ٣١٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ٦١، مجالس ثعلب/ ٩٢،٥٤٢ ، المغني / ٣٤٣ ، المقتضب ٤/ ٢١٤]
وأنكره المالقي كما في [الرصف/ ٣٥٧] وقد ذكر السيوطي تنوين الضرورة في المنادي نقلا عن ابن الخباز. وقد رُدَّ على ابن هشام في إنكاره الموضع الأول واعتباره تنوين تمكين بأن تنوين الصرف هو الذي يدلُّ على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل، والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعًا، ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل، غايته أن أثر سبب المنع قد تخلَّف) [الهمع ٤/ ٤٠٨- ط الكويت، حاشية الصبان ١/ ٣٤].
وقيل: تنوين الضرورة من أحسن الضرورات؛ لما فيه من مراجعة الأصول؛ كذا في الخصائص ونقله=

= السيوطي [الأشباه والنظائر ٢/ ٤٢، ٤٣، الخصائص ٢/ ٩٦].

وحكى الأخفش لهجة عربية تصرف مالا ينصرف مطلقًا في الاختيار؛ قال الأخفش: وكأن هذه لغة الشعراء؛ لأنهم قد اضطروا إليها في الشعر فجرت على ألسنتهم على ذلك في الكلام). [راجع الهمع ٥/ ٣٣٢ - ط الكويت، إتحاف فضلاء البشر/ ٤٢٩، النون وأحوالها/ ٦٦، الموضح المبين/ ٦٧، الضرائر لابن عصفور/ ٢٦، ما يجوز للشاعر/ ٦١].

٨- **تنوين التناسب** : لم يذكره ابن هشام، وجرى على نهجه ابن أبي اللطف، وهو التنوين الذي يدخل غير المنصرف ليتناسب مع غيره؛ وقد ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان:٤] في قراءة نافع وهشام بالتنوين للتناسب؛ لأن ما قبله منون منصوب وورد منه قوله تعالى: ﴿مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ﴾ [النمل:٢٢]...قال الزجاج: (وأما ﴿سَبَإٍ﴾ فقد قرئت... وكان أبو عمرو لا يصرف سبأ، فجعلها اسمًا للقبيلة، وليس قول الزجاج مانعًا من إرادة التناسب مع إرادة الحيّ عند التنوين...) [النون وأحوالها/ ٦٢ بتصرف]. وذكر السيوطي هذا التنوين وسمَّاه تنوين الفواصل. [المعترك ٢/ ٥٦٣].

٩- **التنوين الشَّاذُّ**: ويسمى المهموز، وهو اللاحق للمهموز من أسماء الإشارة؛ نحو: هؤلاءٍ قومك؛ حكاه أبو زيد عن العرب قال: ولكن لا يحاولون به معنى؛ كذا ذكر ابن أبي اللطف. [الموضح المبين/ ٧٠] وهو معنى كلام ابن هشام:(وفائدته مجرد تكثير اللفظ ؛ كما قيل في ألف (قبعثرى) [المغني ٢/ ٢٤].

وذهب ابن مالك إلى أنه نون زيدت في آخر الاسم؛ كنون [ضيفن] وليس بتنوين، قال: وهو الصحيح، ونظره ابن هشام، وعلله بقوله: (لأن الذي حكاه سماه تنوينًا؛ فهذا دليلٌ على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون (ضيفن) ليست كذلك) [المغني ٢/ ٢٥، الموضح المبين/ ٧٠، التصريح ١/ ٣٧، حاشية الصبان ١/ ٣٤] وحكاه السيوطي عن بعضهم وذكر أن ابن مالك يرى تسميته تنوينًا مجازًا. [الهمع ٤/ ٤٠٩ - ط الكويت، النون وأحوالها/ ٦٦]. وأنكر المرادي أن يكون من أقسام التنوين [الجنى الداني/ ١٨٠].

١٠- **تنوين الحكاية**: وهو التنوين اللاحق للألفاظ المحكية بعد لحوقه بها جملا كانت أو مفردة؛ كـ(تأبط شرًّا) وكما إذا سميت رجلا بـ(عاقلةٌ لبيبةٌ) فإنك تحكي اللفظ المسمى به بما كان عليه قبل التسمية من تنوين ونحوه تنبيهًا على ذلك، وإن كان فيه العلمية والتأنيث، قاله ابن الخباز؛ قال ابن هشام: (وهذا اعترافٌ منه بأنه تنوين الصرف؛ لأنه الذي كان قبل التسمية حكي بعدها) [المغني ٢/ ٢٥، وراجع الموضح المبين/ ٧٠].

وردَّ الدماميني قول ابن الخباز بأنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف مطلقًا، وأكد الصبان أنه لا يجتمع الصرف مع ما فيه علتان مانعتان منه، مؤيدًا بذلك ابن الخباز. [راجع التصريح ١/ ٣٧، حاشية الصبان ١/ ٣٤، الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٦، ١٢٧، الموضح المبين/ ٧٠، المغني ٢/ ٢٥، الهمع ٤/ ٤٠٨ - ط الكويت].

١١- **تنوين الزيادة**: وهو تنوين صرف ما لا ينصرف وفاقًا لابن الخباز؛ حيث جعل تنوين المنادي قسمًا=

[٧] وأما نون الاستقبالِ [(١)] :

فهي نـونُ المُخْبِرِينَ عـن أنفسِهم [(٢)] كقولك: نحن نقومُ؛ فالنُّونُ - هاهنا - للاستقبالِ [(٣)] .

= بذاته وتنوين ما لا ينصرف عنده قسمٌ آخر، وقد تقدَّم بيانه في تنوين الاضطرار. على حين نرى عددًا من النحاة يعدونهما نوعًا واحدًا؛ كما عند الشيخ الأزهري وابن هشام. [التصريح ١/ ٣٧، المغني ٢/ ٢٥].

ويرى آخرون أن تنوين الضرورة هو تنوين ما لا ينصرف، وتنوين الزيادة هو تنوين المنادى المضموم؛ ذكره ابن أبي اللطف ورآه قريبًا إلى الصواب. [الموضح المبين/ ٧٠] وقال ابن هشام: (لأن الضرورة أباحت الصرف، وتنوين المنادى ليس بتمكين؛ لبناء الاسم على الضمِّ كما تقدم؛ فافترقا) [المغني ٢/ ٢٥].

(١) [٧- نون الاستقبال] :

كذا عند المصنف، وأطلق عليها صاحب وجوه النصب: النون الزائدة في أول الفعل؛ نحو: نقوم ونقعد، وسمَّاها ابن فارس والثعالبي: نون تكون في أول الفعل للجمع؛ نحو:نخرج ، ونكتب. [وجوه النصب/ ٣٠٠، الصاحبي/ ١٢٠، فقه اللغة/ ٣٥١] .

وجعلها النضر بن شميل على نوعين: نون الاستقبال؛ نحو: ننصر، ونون المخبر عن نفسه وعن غيره؛ نحو: دخلنا. [البلغة/ ١٦٦] ونحوه عند المالقي. [الرصف/ ٣٣٠].

وتقسيم النضر المذكور يجعلنا نقول: إن المصنف يعني بهذه النون (نون الاستقبال) في الفعل المضارع، والذي مثل له بـ (نقوم) وسيأتي تفصيلها بعد قليل. واحتمال آخر أنه يعني بها أيضًا النون الواقعة في الضمير (نحن) فهي أيضًا واقعة في ضمير المخبرين عن أنفسهم؛ يؤيد هذا الفهم أن بعضهم قال بذلك تصريحًا أو تلميحًا؛ كما عند النضر بن شميل.

ويؤيده أيضًا أن بعضهم قد عدَّ التاء حرف استقبال في (أنت - أنتما...) والضمير (أنْ) كما تقدم عند المصنف نفسه في تاء الاستقبال ، وهذا الاحتمال عندي يقويه ميلُ المصنف إلى التفريع.

(٢) قوله: (المخبرين عن أنفسهم): قال المالقي: (وتدل على الاثنين المتكلمين مذكرين أو مؤنثين، أو أحدهما مذكرٌ والآخر مؤنثٍ... وتدلُّ على جماعة المتكلمين ذكورًا كانوا أو إناثًا، أو فيهم ذكرٌ وأنثى... وتدلُّ على الواحد المعظم نفسه، وإنما دلَّت على الواحد المعظم نفسه وهو واحدٌ؛ لأن المعظم نفسه في حكم الجماعة لنفوذ أمره...) [الرصف/ ٣٣٠ بتصرف].

(٣) قوله: (للاستقبال): قلت: وقد علل النحاة زيادة النون لشبهها بحروف العلة؛ قال المالقي: (وإنما زيدت هذه النون للمضاعة كما زيدت الياء؛ لأنها تشبه حروف العلة، أو تبدل من بعضها - الواو والياء - بالإدغام في نحو: (من والٍ) و(من يفعل) وتبدل الألف منها في الوقف في نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق:١٥] ويعرب بها كما يعرب بحروف العلة) [الرصف/ ٣٣٠ بتصرف].

وبنحوه قال السيوطي؛ فذكر ستة عشر وجهًا من الشبه بين النون وحروف العلة؛ ثم قال: (فلما كان=

= بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع [الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣ – تحقيق الفاضلي].

وكلام المالقي والسيوطي المتقدم فيه تصريح بأن حروف المضارعة من حروف الزيادة، وهو ما قد نفهمه من كلام المصنف، فعند حديثه في النون التالية أشار إلى أن النونات المتقدمة – ومنها نون الاستقبال – زائدة للعلامة، وهذه المسألة لاقت جدلا كبيرًا بين النحاة أوجزه فيما يأتي:

هل حروف المضارعة (الاستقبال) من حروف الزيادة؟

ذهب الجمهور إلى أن حروف المضارعة من حروف الزيادة، وقد نصَّ على ذلك ابن الحاجب في شافيته مرارًا، وذهب الرضي الاستراباذي في شرحه لشافية ابن الحاجب إلى أن ما دلَّ على معنى لا يُعَدُّ زائدًا، فقد علق على قول ابن الحاجب في الشافية: (وعندي أن حروف المضارعة حروف معنى، لا حروف مبنى كنوني التثنية والجمع والتنوين) [شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٧٦].

وقال كثيرون من محققي شرح الشافية: (يريد المؤلف بهذا – يعنون الرضي – أن يعترض على ابن الحاجب في عدِّه النون الواقعة في أول المضارع من حروف الزيادة، وحاصل الاعتراض أن حروف المضارعة حروفُ معانٍ كالتنوين، كما سيأتي لابن الحاجب نفسه عدم عد التنوين من أحرف الزيادة؛ معللا ذلك بأنه حرف معنى، يعنون ما ذكره في شافيته أيضًا) [راجع النون وأحوالها/ ٢٥٥، ٢٥٧، شرح الرضي للشافية ٢/ ٣٧٦، ٣٧٧] وإذا كان الرضي سلَّم لابن الحاجب زيادة السين في الاستفعال مع أنها دالةٌ على معنى، وكذلك النون في المطاوعة، وإذا كان أحدٌ لم ينكر زيادة ألف (فاعل) أو همزة (أفعل) أو ميم اسم الفاعل ونحوها وكلها حروفٌ دالةٌ على المعاني، فلم خصَّ الرضي ومن وافقه إنكارهم لحروف المضارعة كحروف زائدة؛ لدلالتها على المعنى؟!

والحقُ أن الجمهور على القول بزيادتها، وقد عدُّوها من حروف الزيادة في مصنفاتهم؛ من ذلك ما نقله السيوطي عن أبي حيان عندما عدَّد أدلة الزيادة؛ قال: (... أن تكون الزيادة لمعنى؛ كحروف المضارعة، وما زيد لمعنًى هو أقوى الزوائد. [الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٩] وجزم المجاشعي بزيادتها [شرح عيون الإعراب/ ٤٤، ٤٥] وتقدم نصُّ المالقي وعبَّر بزيادتها. [الرصف/ ٣٢٩].

وعرض الأشموني لأدلة الزيادة أيضًا، قال: (وتاسعها: دلالة الحرف على معنًى؛ كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل) [الأشموني على الألفية ٤/ ٢٥٢].

ومن قبل قرَّر سيبويه أنَّ النون تزاد في أول المضارع، وتقدَّم نصُّ صاحب وجوه النصف على زيادتها في أول الفعل وكذا نصَّ الحريري على أن المضارع هو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع. [شرح ملحة الإعراب/ ٨٩].

وذهب عددٌ من المحدثين والمعاصرين إلى أن حروف المضارعة من حروف الزيادة، من هؤلاء الشيخ الحملاوي والشيخ محيي الدين عبد الحميد الذي أكد ذلك كما سيأتي. [دروس التصريف/ ٤٦، شذا العرف/ ١٤٥] وأيَّد زيادتها الدكتور صبحي عبد الحميد. [النون وأحوالها/ ٢٥٧] والذي أرتضيه القول بزيادتها كجميع أخواتها مما ذكر من حروف المعاني ولا أرى فرقًا، فإما أن نحكم بزيادة الجميع وإما لا. [وراجع تفصيل هذه المسألة في [همع الهوامع ٣/ ٤١٧ تحقيق شمس الدين=

[٨] وأما النون [١] الزائدةُ [٢] :

فهي التي تُزَادُ في الأسماءِ [٣] ، والأفعالِ [٤] ،

والأنسابِ، والمصادرِ على ضربين: للعلامةِ مرةً [٥] ،

= ط المكتبة العصرية -٢٠٠٠م، والرصف/ ٣٣٠].

(١) سقط في ت .

(٢) [٨- النون الزائدة] :

وفرق في وجوه النصب بين النون الزائدة في الاسم وبين النون الزائدة في الفعل [وجوه النصب/ ٣٠٠].و ذكر ابن منظور زيادة النون عن النحويين في الأفعال وفي الأسماء . [اللسان / نون]

وأكد المصنف أن كل نون زائدة من النونات المتقدمة إنما هي حروف معانٍ، أمَّا النونات الزائدة للبنية فيما سيذكره فهي حروف مبانٍ.

(٣) قوله: (في الأسماء): قلت: وقد جعل الصرفيون لمعرفة الزائد من الحروف بعض الضوابط، فعن زيادة النون يقول الشيخ محيي الدين عبد الحميد. (وأمَّا النون فتستطيع أن تحكم بزيادتها من غير تردد إذا وجدتها في آخر الكلمة بشرط أن يكون قبلها ألف وقبل الألف ثلاثة أحرف كلها أصول، وليس فيهنَّ حرفان أدغم أحدهما في الآخر؛ نحو: سكران، وشبعان وندمان؛ فإذا لم يكن قبلها ألف؛ نحو: برثن، أو كان قبلها ألف لكنها غير مسبوقة بثلاثة أصول؛ نحو: أمان وزمان، أو كان قبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول لكن أدغم حرفان منها؛ نحو: حسَّان وعفَّان - لم يكن لك أن تعتبرها زائدة حتى ترجع إلى الاشتقاق؛ فإن وجدته يسقطها فهي زائدة، وإلا يسقطْها الاشتقاق فهي أصل، وإذا وجدت النون ساكنة وهي ثالثةٌ في الكلمة؛ نحو: جحنفل، وشرنبث، فاحكم بأنها زائدة من غير أن تتردد في ذلك؛ إلا أن يصدك عن ذلك اشتقاق معتدٌّ به.

[دروس التصريف/ ٤٦، وراجع أيضًا شذا العرف/ ١٤٧].

(٤)قوله: (والأفعال): وأفرد بعضهم نونًا لزيادتها قال الشيخ محيي الدين: وتزاد النون في الأفعال باطراد في أول المضارع للدلالة على المتكلم المعظم نفسه، أو إذا كان معه غيره؛ نحو نكتب ونقوم. -وتقدم بيان ذلك في النون السابقة - وللدلالة على المطاوعة في نحو: انشعب وانصدع، وفي نحو: (احرنجم واقعنسس) فإن وقعت النون في غير ما أسلفنا أول الكلمة؛ نحو: نهشل. أو ثانية؛ نحو: قنطار، أو ثالثة متحركة؛ نحو: غرنيق وخرنوب - فاحكم بأصالتها إلا أن تلمس الدليل على أنها زائدة؛ كما حكوه في (عنسل)...) .

[دروس التصريف/ ٤٦، ٤٧ ، وراجع الممتع ١/ ٢٥٥ وما بعدها ، الرصف/ ٣٣١-٣٣٢، المنصف ١/ ١٣٧، ١٣٨، النون وأحوالها/ ٢٥٤-٢٦٦، وجوه النصب/ ٣٠٠].

(٥)قوله : (للعلامة): يعني نحو: نون التثنية، ونون الجمع الصحيح ونون جمع التأنيث ونون علامة=

وللبنيةِ [1] أخرى، وقد ذكرنا العلاماتِ فيما سلفَ، و[أما][2] التي تُزَادُ للبنيةِ في الفعل: فَنْفَعَلُ [3] وفَعْنَلَ، وانْفَعَلَ، وافْعَنْلَلَ. وفي الاسمِ [4]: كالنرجسِ [5] والعَنْقَرِ [6]، والعَقَنْقَلِ [7]، والوُشْحَنِّ [8]؛ للوِشاحِ، وعثمان، وغسلين،

= رفع المستقبل...إلخ.

(١)وقوله: (للبنية) هو ما سيأتي من النونات الباقية.

(٢) سقط في ت .

(٣)قوله: (فنفعل): وهو في ت: (فنعل): قلت: كذا في (د): فنفعل، وهو محتمل في (ت). وعلى أنه (نفعل) فيحتمل أنه توكيدٌ من المصنف على زيادة نون المضارعة، أو زيادة النون في أول الماضي ويضعف كونها (نفعل) أنه ذكر نون الاستقبال من قبل، يبقى أنه يعني غيرها مما يزاد للبنية ولم أقف له على مثال لزيادتها أولا في الفعل. أما قوله: (فنعل): فيقويه أنه ذكر مواضع زيادة النون، والصيغة المذكورة هي مثال لزيادة النون ثانية.

(٤)قوله: (والاسم): قلت: وقد ذكر زيادتها أولا وثانيًا... إلى سادسة، وتزاد سابعة أيضًا في نحو: عبيثران وعريقصان وقرعبلانة ؛ كذا ذكر الصرفيون. [الرصف/ ٣٣٢ ، وراجع اللسان / نون] واقتصر ابن فارس والثعالبي على ذكر زيادتها في الاسم إلى سادسًا، أما ما ذكرته فعن المالقي [وراجع حاشية الرفاعي على شرح بحرق/ ٥٧، شرح ابن عقيل ٤/ ٢٠٥، الصاحبي/ ١٢٠، فقه اللغة وسر العربية/ ٣٥١].

(٥)قوله: (نرجس) في ت: الرحنب، وفي د: الرجس ولعل المثبت هو الصواب: قلت:ويرى الصرفيون أنه إنما حكم بزيادة هذه النون؛ لأن القول بأصليتها يؤدي إلى وجود (فَعْلِل) وهو ليس من كلام العرب، أي: مما لا نظير له، وعدم النظير من أدلة الزيادة، والنون في أول الأسماء أصلية إذا وافق ما هي فيه الأوزان العربية؛ نحو: نهشل ونعثل، أما إذا لم يوافق الأوزان؛ نحو: نرجس؛ فهي زائدة؛ كذا أفاده المازني وابن جني. [المنصف ١/ ١٠٣، ١٠٤].

وأكد ابن فارس أن (نرجس) ليس من كلام العرب والنون لا تكون بعدها راء، وعدَّ النون زائدة [الصاحبي/ ١٢٠].

(٦) كذا ، ولعلها العنقل ومعناها كالعقنقل وستأتي في الحاشية التالية .

(٧) العقنقل : الوادي العظيم المتسع والكثيب المتراكم ، وقانصة الضب ، كالعنقل.

(٨)قوله: (الوُشْحَنِّ): ذكر السيوطي في مبحث الأمور التي تجوز لضرورة الشعر ولا تجوز لغيره في همع الهوامع هذه الكلمة، وعدَّها من قبيل زيادة نونٍ شديدة آخرًا؛ واحتج له بقول الشاعر [من الرجز]:

أَحِبُّ منكَ مَوْضِعَ الوُشْحَنِّ ... وَمَوْضِعَ الإِزَارِ والقَفَنِّ

[قال الشنقيطي: مجهول القائل، وذكر محققا الهمع أن قائله: دهلب بن قريع؛ في رسالة الملائكة/ ٢٦٤، والرجز فيه:

وأنت يابني فاعلم أني =

والزعفران... وما أشبه ذلك .

وفي النِّسْبَةِ [(١)] : كشعرانيٍّ، ورقبانيٍّ، وصنعانيٍّ.

وفي المصادرِ [(٢)] : نحو: نَقَصَ نُقْصَانًا، ورَجَحَ رُجْحَانًا.

= أحب منك موضع الوشحنِّ
ومموضع الإزار والقفنِّ

وله رواية أخرى [في اللسان/ وشح]. وقال الشنقيطي: استشهد به على أن زيادة النون الشديدة في آخر الكلمة من الضرورات أيضًا، والأصل: الوشاح والقفا، [الدرر اللوامع ٢/ ٢٢٠ ، وراجع الممتع ١/ ٢٥٧ -٢٧٢ ، الرصف / ٣٣٢ ، سر العربية/ ٣٢٩ ، شرح المفصل ٩/ ١٥٤].

وقال ابن عقيل: (فالنون زادت في الوشاح والقفا لتكمل الوزن) أي: إنه يعده ضرورة. [شرح التسهيل لابن عقيل ٢/ ٦٧٧].

وكذا عدَّه ابن منظور؛ قال في (الوُشْحَنّ): يعني الوشاح، وإنما يزيدون هذه النون المشددة في ضرورة الشعر) وكذا عدَّها آخرون من الضرائر؛ كما عند القزاز [اللسان/ وشح، قفن، الصحاح/ وشح، رسالة الملائكة/ ٢٦٢، المعرب للجواليقي/ ٢١٨ ما يجوز للشاعر/ ١٤١، الهمع ٥/ ٣٤٦، ٣٤٧ - ط الكويت].

وهي في النسختين: (الوخش): وقد ذكر في اللسان (الوخش) وقال: رذالة الناس وصغارهم وغيرهم، يكون للواحد والاثنين والجمع المؤنث بلفظ الواحد...) وذكر أنهم يُدخلون فيها النون. [اللسان/ وخش] ولكن يرجح أن الكلمة المرادة هي (الوشحن) لأنها بمعنى الوشاح؛ كما ذكر.

(١) قوله:(وفي النسبة): يعني النون الزائدة بغير قياس في بعض صيغ النسب في نحو ما ذكر المصنف؛ وقد اختلف في هذه النون فيما ذكره من أمثلة وبيان ذلك: (شعراني ورقباني): هي زائدة من غير بدل، وهذا البناء على غير قياس، وهما نسبة إلى (شعر ورقبة).

(صنعاني): جعل الرازي هذه النون بدلا من الهمزة، وقياس صنعاني: صنعاوي [الحروف/ ٢١٣] وجعل بعضهم النون بدلا من الواو؛ كأنهم قالوا: صنعاوي؛ كصحراوي، ثم أبدلوا من الواو نونًا، وإليه ذهب الزمخشري، قال ابن يعيش: (وهو المختار؛ لأنه لا مقاربة بين الهمزة والنون) [شرح المفصل ١/ ٣٦، المنصف ١/ ٥٧].

وذكر سيبويه هذه النون في باب (ما يصير إذا كان علمًا - في الإضافة على غير طريقته؛ فقال: (فمن ذلك قولهم في الطويل الجمة: جماني، وفي الطويل اللحية: لحياني...) [الكتاب ٢/ ٣٤٩-ط بولاق] وقال المبرد: (هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائدة على النسب) وجعل منه كلمة(شعراني) لكثير الشعر. [شذا العرف/ ١٤٢، المقتضب ٣/ ١٤٤، النون وأحوالها/ ٢٨٠، ٢٨١] وهذه الصيغ كثيرًا ما تتكرر في باب شواذ النسب عند كثير من المصنفين [ينظر على سبيل التمثيل: شرح الشافية للرضي ٢/ ٨١، الهمع ٦/ ١٧٣، ١٧٤- ط الكويت].

(٢) قوله: (وفي المصادر): قلت: ويكثر ذلك في صيغة (فُعلان) بضم الفاء كما مثل له المصنف قال سيبويه: (ويكثر (فعلان) مصدرًا؛ فإنما هي كالتاء في تِفعال، وتَفعال مصدرًا) [الكتاب ٢/ ٣٤٩=

[٩] وأما نونُ العمادِ (١): فهي التي تدخلُ وِقَايَةً (٢)

للأفعالِ (٣) الماضيةِ والمستقبلةِ؛ لِئَلاَّ تَنْخَفِضَ؛ نحوُ: ضربنِي؛ فلولا النونُ لكانَ:

=-ط بولاق]. وفي نحو (فعلان)، ومنه: غليان وجمدان.. إلخ .

(١) [٩- نون العماد]:

أكد الإربلي أنها تسمية كوفية [جواهر الأدب/ ٨١] وهذه النون يسميها كثير من النحاة نون الوقاية؛ كما ذكر المصنف نفسه وكما عند ابن مالك والمالقي والمرادي وابن هشام والسيوطي وغيرهم . [الرصف/ ٣٦٠، الجنى الداني/ ١٥٠، المغني ١/ ١٤٧، ٢/ ٢٥، المعترك ٢/ ٥٦٢، شرح الكافية ١/ ٢٢٦، شرح ابن عقيل ٢/ ١١١، ما يجوز للشاعر/ ١٦٤، الضرائر/ ١١٣] وسماها صاحب وجوه النصب: نون الكناية. [وجوه النصب/ ٢٩٩].

(٢)قوله:(وقاية): وذكر النحاة أن سبب تسميتها نون الوقاية أنها تقي الفعل من الكسر. كما ذكر المرادي عن ابن مالك تعليلا آخر قال: (سميت بذلك لأنها تقي اللبس في الأمر؛ نحو: أكرمني، فلولا النون لالتبس أمر المذكر بأمر المؤنثة، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر). [الجنى الداني/ ١٥٠].

وصرَّح في وجوه النصب بأنها دخلت ليبقى الفعل على فتحته وفي نسخة: لتقي الفعل من الكسر. [وجوه النصب/ ٢٩٩] والحق أنها تقي من اللبس ومن الكسر معًا.

أما إطلاق المصنف (نون العماد) ففيه إشارة إلى فهم المصنف لوظيفة هذه النون بطريقة أخرى؛ وتقدم بيان مصطلح العماد بين النحاة، وتقدم أن من معانيه الدعامة لاعتماد ما بعده عليه. [راجع ألف عماد كناية المنصوب ، وألف عماد المبهم] على الرغم من أن العماد مصطلح كوفي إلا أننا نجده عند بعض البصريين عند حديثهم عن النون، ومن ذلك قول المبرد عن نون الوقاية: (وهذه النون زائدةٌ زادوها عمادًا للفعل؛ لأن الأفعال لا يدخلها كسرٌ ولا جرٌّ، وهذه الياء يكسر ما قبلها). [المقتضب ٢/ ٢٦٣].

أما إطلاق صاحب وجوه النصب فلأنه راعى الضمير الذي يوجب كسر ما يتصل به؛ فسمَّاها نون الكناية.

(٣)قوله: (الأفعال...إلخ): قلت: وفيه بيان لمواضع دخول نون العماد ، وبدأ المزني بالأفعال؛ فذكر المصنف دخولها في الماضي والمستقبل، وعلى نهج الكوفيين فالمصنف يعني بالمستقبل المضارع والأمر معًا. قال المالقي: (وهذه النون قسمان: فالقسم اللازمة هي اللاحقة للأفعال الماضية والمضارعة والتي للأمر إذا وليتها ياء المتكلم؛ نحو: أكْرَمَنِي ويكرمني وأكرِمْني، وعلل لزومها في هذه الأفعال للحفاظ عليها من الكسر لأجل الياء فتثقل مع أصل ثقلها فيتوالى عليها الثقل وتدخل النون في الأفعال الخمسة وحينئذ فهي من القسم غير اللازمة، ويجوز فيها ثلاثة أوجه:

١- إثبات نون العماد مراعاة لأصل الفعل في الوقاية من الكسر، وهذا هو الأكثر.

٢- حذفها لثقل اجتماع النونين (نون العماد ونون الرفع).

٣- إدغام نون الإعراب ونون العماد، وقرئ بكل كما تقدم بيانه في نون علامة رفع المستقبل . وقد عدَّ=

ضَرَبِي؛ بالخفضِ؛ فَعَمَدَهَا [1] بالنونِ [2] لذلك. وقد تُعْمَدُ بها الكناياتُ [3] ؛ نحوُ: مِنِّي وعَنِّي. فإن كانت الكنايةُ في آخرِها نونٌ مُشَدَّدَةٌ [4] ؛ فأنتَ بين خِيرَتَيْنِ؛ إنْ شئتَ عَمَدْتَهَا

=بعضهم سقوط نون العماد من الفعل في حالة الرفع من الضرائر. [ينظر: ما يجوز للشاعر/ ١٦٤].

(١) في د : فعمد .

(٢) في ت : نون .

(٣)قوله: (الكنايات) في ت: الكناية، وعهدنا أن المصنف يطلق الكناية على الضمائر، ولكن أطلقها المصنف هنا على الحروف ولا أدري هل يعني الحروف في حالة اتصالها بياء المتكلم أم هل يعني الحرف مطلقًا؟ والراجح لديَّ أنه الثاني؛ بدليل قوله: (فإن كانت الكناية في آخرها نون مشددة) وتمثيله بـ (إنَّ وكأنَّ) واحتمال آخر أن المصنف يعني أن النون عمادٌ للكناية التي توجبها أو تجوزها، يعني للياء، ويكون قصده بكلامه الأخير حالة الياءات المسبوقة بنون مشددة في نحو اتصالها بـ (إنَّ)... وهذا الاحتمال أولى عندي من الأول لأني لم أقف على تسمية الحروف (الأدوات) بالكنايات عند أحدٍ من النحاة مع طول البحث. والله أعلم. وقوله: (الكناية): وتقدم بيان المقصود بها عند المصنف.

وقوله: (منِّي وعنِّي): ذكر المبرد أن نون العماد تلزم (من وعن) للمحافظة على سكون نونها، كما سلم الفعل على فتحه ، ثم تدغم نونها في نون الوقاية ولا تحذف إلا لضرورة. [المقتضب ١/ ٢٤٩]. وكذا عدَّ ابن عصفور حذفها من نحو (ليت وعن) ضرورة [الضرائر/ ١١٣] وبنحوه قال المالقي وإليه ذهب الجمهور، ونقل السيوطي عن الجزولي إجازة حذفها في الاختيار واستضعفه. [الرصف/ ٣٦١، المعترك ٢/ ٥٦٢ ، المغني ١/ ١٤٧].

(٤)قوله: (نون مشدَّدة...): ويشير بذلك إلى القسم غير اللازمة، في نحو (لكنَّ وإنَّ) وقد جعلها بعضهم لازمة؛ كما عند المالقي الذي أكَّد أن نون العماد هذه تلزم في نحو (إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ) وعلَّل لزومها بأن تلك الكلمات أشبهت الأفعال في العمل بالتضمُّن، وعدد الحروف، وفتح أواخرها، وقد وافقه بعضهم؛ حيث يعدُّون المحذوف في قولهم: (إنِّي ولكنِّي...) يعدُّونه النون الأصلية، أمَّا النون المثبتة فهي نون العماد.

قال المالقي: (فجاءت بنون واحدة هي نون الوقاية وحذفت النون الأصلية لثقل اجتماع النونين) وأكَّد أن المحذوف هو النون الأصلية وعلَّل ذلك بقوله:(وحكمنا على أن الأصلية هي المحذوفة دون نون الوقاية؛ لأن نون الوقاية جعلت لمعنى، ولا يجعل الشيء لمعنى يبقى مع حذفها؛ لتناقض الغرضين، ودلَّت نون الوقاية على المحذوفة الأصلية ؛ إذ هي نونٌ مثلها ، ولا تدلُّ الأصلية على التي لمعنى). [الرصف/ ٣٦٠].

وذهب سيبويه والجمهور إلى أن المحذوف هنا نونُ الوقاية؛ قالوا: لأنها هي التي حصل بها الثقل؛ كذا ذكره ابن عقيل والرضي وغيرهم.

[شرح ابن عقيل ٢/ ١١١، شرح الكافية ١/ ٢٢٦] .

والذي يبدو لي أن المصنف أشار إلى دخولها جوازًا وفي ذلك موافقةٌ لسيبويه والجمهور في القول بأن=

بنونٍ، وإن شئتَ فَلاَ؛ تقولُ: إِنِّي، وإِنَّنِي ، وكَأَنِّي، وكَأَنَّنِي..

ونحو ذلك [١] .

[١٠] فأما النونُ الثقيلةُ [٢] :

فإنها تدخلُ في سِتَّةِ مَوَاضِع [٣]: في الأمرِ، والنهيِ، والاستفهامِ، ولامِ اليمينِ، ومَعَ

= المحذوف هو النون العماد ، وإن لم يصرح به، ولكنه يفهم من عبارته: (إن شئت...) وهو الأرجح لما في القول بلزومها من صعوبة وتكلف في التأويل من حيث القول ببقاء الزائد وحذف الأصلي.

(١)قوله: (ونحو ذلك): ويشير بذلك إلى مواضع أخرى لنون العماد، ومن ذلك أنها تدخل جوازًا على غير ما ذكر من الحروف؛ نحو: ليت ولكنَّ وغير ذلك. وتقدم من مواضع الجواز دخولها في الأفعال الخمسة.

كما تدخل في اسم الفعل القياسي (فعالِ) وذلك لشدة شبهه بفعل الأمر، ولم تسمع مفارقتها له عند اتصاله بياء المتكلم في فصيح الكلام؛ فيقال: دراكني وتراكني) وكذا أفاده ابن هشام. [المغني ٢/ ٢٥] وعُلِّل ذلك بأنها دخلت لئلا تلتبس ياء المتكلم بياء المخاطبة، وكسرة المناسبة بكسرة البناء، أما السماعيُّ فقد سمع منه بعض الألفاظ، ذكر منها ابن هشام: عليكني و(قدني) و(قطني) بمعنى: كفى، ونصَّ على كون (قد) بمعنى(يكفي)[المغني١/ ١٤٧،وراجع النون وأحوالها/ ١٨٠-٢٥٠].

(٢) [١٠- النون الثقيلة]:

وكذا يسميها بعضهم؛ كما عند الحريري [شرح ملحة الإعراب / ٣٣٥] وهذه النون يسميها كثير من النحاة نون التوكيد، كما عند المالقي والمرادي وابن هشام والسيوطي والفاكهي والزركشي وغيرهم [الرصف/ ٣٣٦،الجنى الداني/ ١٤١، المغني ٢/ ٢٦ ، والمعترك ٢/ ٥٦٢، الإتقان ١/ ١٧٧، البرهان ٤/ ٤٣٠، شرح الحدود النحوية/ ٨٢ ، اللسان / النون]. واقتصر الزركشي على ذكر التأكيد تحت حرف النون. [البرهان ٤/ ٤٣٠] وذكر صاحب وجوه النصب (نون التأكيد) [وجوه النصب/ ٣٠١] وسمَّاها الزجاجي: النون المؤكدة [شرح الجمل/ ٣٥٦] وإطلاق المصنف (النون الثقيلة) وتصريحه بعد ذلك بجواز التخفيف فيه دلالةٌ على أنه يرى أن النون الخفيفة فرعٌ عن النون الثقيلة وليست نونًا مستقلة، وهو مذهب الكوفيين، وذهب البصريون إلى أنهما نونان منفصلتان.

وقد ذهب الخليل إلى أن الثقيلة أشدُّ توكيدًا من الخفيفة على حين معناهما واحدٌ عند الكوفيين وهو التوكيد.

وقد أكدَّ الزركشي أن النون إذا كانت خفيفة فهي بمنزلة تأكيد الفعل مرتين، والنون الشديدة بمنزلة تأكيده ثلاثة مرات [راجع الهمع ٢/ ٧٨، البرهان ٤/ ٤٣٠] وذكر ابن مالك عنوانًا يؤكد انفصالهما؛ قال: نونا التأكيد. [التسهيل/ ٢١٦].

(٣)قوله: (ستة مواضع): وقد أجمل المصنف مواضع الوجوب مع غيرها، وبيانه كالتالي تبعًا لكلام المصنف:

أحكام التوكيد بالنون: =

= أ- التوكيد الواجب: في المضارع إذا كان واقعًا في جواب القسم، مثبتًا، دالا على الاستقبال، غير مفصول عن اللام بفاصل؛ نحو قوله تعالى: {وتالله لأكيدن أصنامكم} [سورة الأنبياء:٥٧] قال سيبويه: (فمن مواضعها - يعني النون - الفعل الذي لم يجب ، الذي دخلته لام القسم، فلذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة؛ لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم). [الكتاب ٣/ ٥٠٩].

قلت : وعدم نصِّ المصنف على حالة الوجوب هنا فيه موافقةٌ لمذهب الكوفيين في القول بجواز دخول النون في الحالة المذكورة، وليس بالوجوب، وهو رأي الفارسي وابن عطية. [راجع البحر المحيط ٣/ ١٣٦، شرح المفصل ٩/ ٣٩، النون وأحوالها/ ١٣٢، ١٣٣].

ب- القرب من الوجوب: وهو ما عبَّر عنه المصنف بقوله (بعد (إمَّا) في الجزاء) : قال سيبويه: (ومن مواضعها: حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التي في (لتفعلن) لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره) [الكتاب ٣/ ٥١٤، ٥١٥] وأكَّد ابن يعيش الشبه بين اللام و(ما) بأنها للتأكيد. [شرح المفصل ٩/ ٤١].

وعبَّر الفراء عن قرب الوجوب وشدة الملازمة بين النون وبين (إمَّا) في الجزاء بقوله: (ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بـ(ما) فإذا وصلوها آثروا التنوين (يعني الإدغام) وذلك أنهم وجدوا لـ(إمَّا) وهي جزاءٌ - شبها بـ(إمَّا) من التخيير؛ فأحدثوا النون ليعلم بها تفرقةٌ بينهما؛ ثم جعلوا أكثر جوابها بالفاء...) [المعاني للفراء ١/ ٤١٤، ٢/ ١٢٠].

وإن كان المصنف قد أكدَّ أن الفراء يعني ما ذكره عنه، فإن نصَّ كلام الفراء لا يعطي هذا المعنى نصًّا؛ إذ يفهم منه أولا أن (ما) دخلت لأجل النون، وآخره صريح في أن النون مستحدثةٌ للتفريق المذكور (!!) والذي يعنينا أن دخول النون قريب من الوجوب مع (إمَّا في الجزاء، وهذا يعني أنه قد سمع المضارع بغير نون مع (إمَّا) في الجزاء، وهذا يؤكد قول سيبويه والجمهور في القول بقربه من الوجوب، وليس الوجوب كما ذهب إليه الزجاج واعتبر ترك النون مع (إمَّا) في الجزاء ضرورة، كما نسب هذا الرأي للمبرد كما عند ابن يعيش وأبي حيان، وقد ذهب الدكتور صبحي عبد الحميد إلى عدم صحة ما نسب للمبرد بأدلة ونصوص واضحة من مصنفاته يطول بسطها هنا .[تراجع في: المقتضب ٣/ ١٢، ٣/ ٢٩، ٢/ ٣٣٣، الكامل ٣/ ١٥٦، النون وأحوالها/ ١٣٧-١٤٠، شرح المفصل ٩/ ٤١، الهمع ٢/ ٧٨].

ج- حالات يكثر فيها توكيد المضارع بالنون؛ منها:

إذا وقع بعد أداة طلب، قال سيبويه: (وأمَّا الأمر والنهي فإن شئت أدخلت النون وإن شئت لم تدخل..) [الكتاب ٣/ ٥٠٩] وذكره ابن هشام [المغني ٢/ ٢٥] وقال سيبويه أيضًا: (ومن مواضعها: الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام، وذلك لأنك تريد: أعلمني، إذا استفهمت، وهي أفعالٌ غير واجبة، فإن شئت أقحمت النون، وإن شئت تركت، كما فعلت ذلك في الأمر والنهي) [الكتاب ٣/ ٥١٣ تحقيق هارون].

د- التوكيد الجائز: ومن مواضعه:

١- بعد (ما) الزائدة: وهو ما عبَّر عنه المصنف بقوله: (ومع (ما) إذا كانت صلة (يعني زائدة) وهي=

= التي عناها سيبويه بقوله: (ومن مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك: بجهدٍ ما تبلغن، وأشباهه؛ وإنما كان ذلك لمكان (ما) وتصديق ذلك قولهم: [من الطويل]:

.... ومن عضةٍ ما يُنْبِتَنَّ شَكِيرُهَا

[هو في الأصل بيت من الشعر يذهب به مذهب المثل ، ويضرب لمشابهة الولد لأبيه في الجاه ونحوه ، والمذكور عجزه ، وصدره:

إذا مات منهم سيد سرق ابنه ... . البيت

وورد البيت بلا نسبة كما في أوضح المسالك ٤/ ١٠٣ ، الخزانة ٤/ ٢٢ ، ٦/ ٢١٨ ، ١١/ ٢٢١ ، ٤٠٣ ، التصريح ٢/ ٢٠٥ ، شرح الأشموني ٢/ ٤٩٧ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي / ١٦٤٣ ، شرح شواهد المغني ٢/ ٧٦١ ، الكتاب ٣/ ٥١٧ ، اللسان / شكر ، عضة ، المغني ٢/ ٣٤٠]

وقال في المثل: بألمٍ ما تختننَّه، وقالوا: بعينٍ ما أرينك ؛ فـ(ما) هنا بمنزلتها في الجزاء. [الكتاب ٣/ ٥١٦، ٥١٧] ومنه قول الطائي [من الطويل]:

قَلِيلا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ ... إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

[ديوانه/ ١٠٨ ، التصريح ٢/ ٢٠٥، شرح ابن الناظم/ ٢٤٠، شرح الأشموني ٣/ ١٦٤]

ولم يمثل المصنف إلا بقوله: إمَّا تقولن؛ لذلك أوردت شيئًا من شواهدها. [راجع الرصف/ ٣٣٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٥، مجمع الأمثال للميداني ١/ ٦٦].

٢- بعد (لا) النافية؛ وفيها خلاف بين النحاة، والجمهور على عدم جواز توكيد المضارع المسبوق بـ(لا) النافية، كما ذكر الرضي وابن هشام وابن يعيش وغيرهم. [شرح الكافية ٢/ ٤٠٤، المغني ٢/ ٢٥، شرح المفصل ٩/ ٤٠] واحتمله ابن هشام فقال: (إن توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية جائزٌ فصيحٌ؛ حملا على النهي في هذا الموضع - يعني قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال:٢٥]

- كما حمل عليه في مواضع أخرى وإن كان لم يبلغ في كلام العرب مبلغه من حيث الكثرة، وشبه النفي بالنهي ليس غريبًا؛ ولذلك نرى السهيلي يدعي أن (لا) الناهية هي (لا) النافية... وقد يؤكد المضارع بالنون جوازًا بعد (لا) النافية المفصولة من الفعل، ولكنه أقل من غير المفصولة...) وذهب ابن مالك إلى أن النفي بـ(لا) متصلة كالنهي بـ(لا) على الأصح، قال ابن عقيل: (وإليه ذهب ابن جني وتبعه المصنف (يعني ابن مالك) وظاهر قوله (وذكر الآية) يدلُّ عليه). [شرح التسهيل لابن عقيل ٢/ ٦٦٨، المغني ٢/ ٢٥، النون وأحوالها/ ١٤٨].

هـ- امتناع التوكيد: يمتنع توكيد المضارع في حالات؛ منها:

١- أن يكون المضارع جوابًا لقسم منفيًّا، وتقدم في الفقرة السابقة قول من قال بجوازه بل بقياسيته في نحو قوله تعالى: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنفال:٢٥] .

٢- يمتنع توكيد المضارع إذا لم يكن مقسمًا عليه؛ نحو: يقعد محمد ويخرج خالد.

٣- يمتنع إذا كان المضارع مفصولا عن لام القسم بفاصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾ [الضُّحى:٥]. =

(إمَّا) في الجزاء، ومع (ما) إذا كانت صلةً؛ فَرْقًا [1] بينَ الصِّلَةِ والذي.

ويجوزُ تخفيفُهُنَّ كُلِّهن [2]؛ تقولُ: قُومَنَّ، ولا تَقُومَنَّ [3]، [هل تَقُومَنَّ، ولَتَقُومَنَّ، وإمَّا تَقُومَنَّ] [4] فإنِّي قائمٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣].

= ٤- إذا كان جوابًا لقسم مثبتًا مفصولا بـ(قد)؛ نحو: والله لقد يجتهد الكسول؛ فلا يجوز: يجتهدن. [راجع تفصيل ما سبق في شرح المفصل ٩/ ٣٨، شذا العرف/ ٥٦ وما بعدها].

هذا فيما يتصل بالمضارع، وسيأتي بيان لأقسام أخرى من الكلمة نصَّ عليها المصنف يمتنع توكيدها، وذلك عند قوله: (ولا يجوز... إلخ).

(١) وقوله: (فرقًا...إلخ): يعني أن النون تدخل مع (ما) الزائدة تفرقة بينها وبين (ما) الموصولة في نحو: يعجبني ما تصنع، ورأيت ما تصنع، فما هنا موصولة ولا تدخل معها النون، خلافًا لما تقدم، نحو قليلا به ما يحمدنك، بجهدٍ ما تبلغن...إلخ. فما زائدة ومعها النون.

(٢) قوله: (ويجوز تخفيفهن...): تقدَّم بيان مذاهب النحاة في القول بأصالة النون الثقيلة كما هو مذهب المصنف، أو أصالة النونين وانفصالها. وعبارة المصنف صريحة في القول بمذهب الكوفيين في أن الخفيفة فرعٌ عن الثقيلة.

(٣) قوله:(لا تقومن، هل تقومنَّ... إلخ): قلت: ويتعلق بهذه النون في هذه الأفعال مسألة أخرى: هل الفعل المضارع مبنيٌّ مع نون التوكيد أو معرب؟

قال المالقي: (واعلم أن النحويين قد اختلفوا في الفعل الذي تدخلان عليه إذا كان مضارعًا هل هو مبني معها أو معرب؟ فمنهم من قال: إنه معربٌ ؛ لبقاء لفظ المضارعة للمعرب، وبسببها ، كان لمفرد أو تثنية أو جمع، ومنهم من قال: إنه مبنيٌّ معها للتركيب؛ لأن كل شيئين جعلا شيئًا واحدًا يبنيان؛ كبعلبك... ومنهم من قال من المتأخرين: إنه إن كان لمفردٍ فهو مبنيٌّ... وإن كان من الخمسة الأمثلة بقي معربًا؛ لأنه تركيب شيئين، والخمسة الأمثلة مركباتٌ من الفعل والفاعل... ونون الإعراب، فإن زدت نون التوكيد فصار أربعة أشياء مركبة تركيبًا واحدًا، وذلك غير موجود في العربية فيحكم عليها بالإعراب... والصحيح أنه يعرب معها الفعل على اختلاف أنواعه...). [الرصف/ ٣٣٦، ٣٣٧ بتصرف، وراجع شرح الكافية ٢/ ٢٢٨ ، الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٤، التصريح ٢/ ٢٠٦، شرح المفصل ٩/ ٣٧، الكتاب ٣/ ٥١٩، المقتضب ٣/ ٢٠].وهذا المذكور إنما ينطبق على ما إذا كان التوكيد مباشرًا للفعل بلا فاصلٍ، فإذا فُصِل بين الفعل وبين النون بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، فإن الواو والياء تحذفان ويبقى دليلٌ عليهما من ضمة أو كسرة على الترتيب، والحقُّ أن القول ببنائه وقتها فيه تكلف تقدير العلامة وهي الفتحة؛ فالقول بإعرابه أيسر مأخذًا ، والله تعالى أعلم .

(٤) زيادة مناسبة لكلام المصنف .

وإِمَّا تَقُولَنَّ، ويجُوزُ تَخْفِيفُ هذِه النوناتِ كلِّها؛ قال الفراءُ: أَدْخَلُوا النونَ[1] إمَّا تذهبنَّ فإنِّي ذاهبٌ؛ لِيُفَرِّقُوا بين (إمَّا) في التخيير، وبين (إمَّا) في الجزاءِ، وتدخلُ النونُ في غيرِ هذه المواضعِ لضرورةِ الشعر[2]؛ كقوله [من المديد]:

---

(١) في د : نون .

(٢)قوله: (لضرورة الشعر): وذلك في حالات؛ منها:

١- إذا جاء بعد أداة شرط غير مقترنة بـ(ما) الزائدة في الشعر؛ شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب، ومن ذلك قول بنت مرة بن عاهان [من الكامل]:

من تَثقفن منهم فليس بآئب أبدًا وقتل بني قتيبة شافي

[البيت ينظر في إعراب القرآن / ٦٠ ، الخزانة ٤/ ٥٦، الأشموني ٢/ ٣١٠، ٣٢٠، ابن يعيش ٤/ ٣٣٠، شرح شواهد العيني ٤/ ٣٣٠ ،الضرائر / ٣٠، الكتاب مع الشنتمري ٢/ ١٥٢، ما يجوز للشاعر/ ١٦٩، المقرب ٢/ ٧٤، المقتضب ٣/ ١٤ ، ٢/ ٢٠٥ ، الهمع ٤/ ٤١] وقول الآخر [من الطويل]:

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

[التصريح ٢/ ٢٠٦، العيني ٤/ ٣٣].

٢- بعد (ربما): قال سيبويه: (ويجوز للمضطر أن يقول: أنت ربما تفعلن ذاك؛ شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام؛ لأنها ليست مجزومة... وقال الشاعر: ربما أوفيت...) البيت [الكتاب ٣/ ٥١٧، ٥١٨] وتابعه كثير من النحاة؛ كالحريري الذي يفهم من كلامه أن توكيد الفعل بعد (ربما) ضرورة. [شرح ملحة الإعراب/ ٢٩٩] وأكَّد سيبويه أن هناك فرقًا بين (ما) مع (رب) و(ما) الزائدة المشار إليها سابقًا؛ وذلك أنها مع (رب) صارت بمنزلة حرف واحد. [الكتاب ٣/ ١٥٦].

وقول المصنف (لضرورة الشعر): قلت: وقد أطلق سيبويه ذلك أيضًا لضرورة الشعر في غير ما سبق؛ قال: (ويجوز للمضطر: أنت تفعلنَّ ذلك؛ شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام؛ لأنها ليست مجزومة، والتي في القسم مرتفعةٌ؛ فأشبهتها في هذه الأشياء؛ فجعلت بمنزلتها حين اضطروا...) وجعل منه قول الشاعر [من الخفيف]:

ليت شعري وأشعرنَّ إذا ما قربوها منشورة ودعيت

[حاشية الصبان ٣/ ٢٢١، شواهد العيني ٤/ ٢٣٢، المساعد ٢/ ٦٧١، وراجع الكتاب ٣/ ٥١٧].

وذكر الشيخ الحملاوي هذه الحالة في الحالات التي يقل فيها توكيد المضارع بالنون، ثم قال: (وبعضهم منعها بعدها لمضي الفعل بعد (رب) معنى، وخصه بعضهم بالضرورة) [شذا العرف/ ٥٨ ، وينظر تفاصيل إدخال النون للضرورة في: ما يجوز للشاعر/ ١٦٨، الضرائر وما يجوز للشاعر للألوسي/ ٣١٤، موارد البصائر/ ٢٠أ، الضرائر لابن عصفور/ ٣٠ وما بعدها].

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ [(١)]

ولا يجوزُ [(٢)] ذلك في الماضي [(٣)] ولا في الدَّائمِ [(٤)]،

---

(١) البيت لجذيمة الأبرش، كما في [أمالي ابن الشجري٢/ ٢٤٣، التصريح ٢/ ٢٢، ٢٠٦، الدرر اللوامع ٢/ ٤١، ٩٩، شرح الأشموني ٢/ ٢٩٩، شرح شواهد المغني / ١٣٤، ١٤٥، شرح ملحة الإعراب / ١٣٤، ٢٩٩(تحقيق بركات يوسف) شرح شواهد العيني ١/ ٣٤٤، ٣/ ٣٢٨، شرح المفصل ٩/ ٤٠، الكتاب ١/ ١٥٤ (تحقيق هارون) المقتضب ٣/ ١٥، وفيه: ترفع أثوابي، وعليه لا شاهد فيه، المقرب / ٨٦، النوادر / ٢١٠].

وفي البيت شاهدان، الأول: دخول النون مع (ربما) ضرورة وهو مذهب المصنف، وهناك من أجازه لغير ضرورة، وهذا الشاهد هو مراد المصنف من البيت. والثاني: أن (ربما) تأتي للتكثير. والعلم: الجبل، والشمالات: رياح الشمال الشديدة

(٢)قوله: (ولا يجوز...إلخ): شرع المصنف في بيان مواضع امتناع التوكيد بالنون وبيانه فيما يلي من التعليقات:

(٣) قوله: (الماضي): يمتنع توكيد الماضي بالنون مطلقًا، وما ورد منه فشاذٌّ؛ نحو قول الشاعر [من الكامل]:

دامَنَّ سَعْدُكِ لو رحمتِ مُتَيَّمًا   لولاكِ لم يكُ للصبابةِ جانحا

(٤) قوله: (الدائم): يطلق الكوفيون هذا المصطلح على ما يسمى عند البصريين باسم الفاعل، وكثيرًا ما يسميه الكوفيون فعلا إذا كان عاملا؛ فهو عندهم ثالث أقسام الفعل؛ إذ رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعًا من المضارع وأحلوا مصطلح الفعل الدائم محله. [المصطلح النحوي/ ١٨٥، معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٥، مجالس ثعلب ١/ ٤٤، ٣٠٩].

قال ثعلب: (...يا غلام أقبل؛ تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء منه؛ وذلك فرقٌ بين الاسم والفعل، إذا كان الفعل يدوم فالماضي والمستقبل واحد) ويعني بالاسم (غلام) ويعني بالفعل (ضارب) وهي تصلح للماضي والحال، والاستقبال، والحقُّ أن في ذلك خلافًا بين النحاة؛ فقد جعله بعضهم (الأفعال الدائمة) علمًا على الأفعال الواقعة في الوقت الذي أنت فيه، لم ينقض ولا انقطعت الأفعال بعدُ؛ كقولنا: يصلي الساعة،.. وما أشبه ذلك، قال الزبيدي: (وهذه الأفعال تسمى الدائمة ولا تخلو هذه الدائمة ولا المستقبلة من الزوائد الأربع وهي الهمزة والياء والنون والتاء). [الواضح في علم العربية/ ٨، المصطلح النحوي/ ١٨٦].

وذهب بعض المعاصرين إلى أن تسمية اسم الفاعل فعلا أو فعلا دائمًا فيه تجوز كبير، وعلل ذلك بأن للفعل علامات لا تنطبق عليه، ويترتب على ذلك عنده خروج اسم الفاعل من دائرة الأفعال،=

وَ إِذَا خففتَ النونَ الثقيلةَ أَسْقَطْتَها [1] إذا استقبلها ساكنٌ؛ لئلا تُشْبِهَ نُونَ الإعرابِ.

= وذكر أن خلاف النحويين في عمله إذا كان ماضيًا أو بمعنى الحال كبير، قال: (وإذا كـان يعمـل عمل الفعل فذلك لا يخرجه عن دائرة الأسماء لانطباق علامات الأسماء عليه من تعريـف وتنـوين وإضافة ونحوها).. [المصطلح النحوي ١٨٦، وراجع الإيضاح للزجاجي/ ٨٦، ابن يعيش ٧/ ٤-٦، ٩/ ٤٠ - ٤١].

قلت: وإطلاق الكوفيين (الأفعال الدائمة) لا ينفي صفته الاسمية ولم يدَّعوه، وارتباطه بالأفعال إنما هـو من جهة العمل لا من حيث العلامات.

أما عن امتناع توكيده فالجمهور على أن ما سمع منه شاذٌّ، ومنه قول رؤبة [من الرجز]:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

[ينظر ملحقات ديوان رؤبـة / ١٧٣ ، إعـراب ثلاثـين صـورة لابـن خالويـة/ ١٣٨ ، الخزانـة ٤/ ٥٧، الخصائص ١/ ١٣٦ ، الضرائر/ ٣١، المحتسب١/ ١٩، المغني/ ٣٣٩ ، شذا العرف/ ٥٦].

وقوله أيضا [من الرجز]:

أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

[الرجز منسوب إلى رؤبة في الخزانة ٤/ ٥٧٧، شرح شواهد العيني ١/ ١٢٢، الضرائر / ٣١] قالوا: وإنما جاء ذلك إلحاقًا لاسم الفاعل بالمضارع استحسانًا؛ كذا أفاده ابن جني وعلل ذلك بأن الـدائم يـراد به الحال- غالبًا - وتوكيد الحـال غـير جـائز في الأفعـال أصـلا.[الخـصائص١/ ١٣٦، المحتسب ١/ ١٩٣، وراجع شرح ابن يعيش٩/ ٤٠، ٤١]

(١)قوله: (أسقطتها): وتسقط النون الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وذكر المـصنف أن سـقوطها لئلا تلتبس بنون الإعراب.

وسقوطها إنما يكون لفظًا لا خطًّا مثل: لا تضربَنْ المسكين؛ حتى لا يلتبس مع المؤكـد بغـير النـون، وإذا أُمِنَ اللبس سقطت لفظًا وخطًّا؛ نحو قول الأضبط بن قريع [من الخفيف]:

لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ ... كَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

لأن ثبوت الياء دليل على توكيد الفعل (تهين)، وقيـل في حـذفها أيـضًا: إنها لَمَّـا لم تـصلح لهـذه الحركـة عوملت معاملة حرف المدِّ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين؛ كذا ذكره الأشـموني [شرح الأشـموني مـع حاشية الصبان ٣/ ٢٢٥ ، ابن عقيل ٣/ ٢٩١]

والمقصود بما ذكره المصنف من عدم اللبس المذكور حال الإسناد إلى الضمائر في الأفعال الخمسة، وسيأتي تفصيله بعد قليل، وهناك حالة تسقط فيها النون لئلا تشبه التنوين ويقـصد بـه تنـوين الـصرف في نحو: اضربن المجرم، بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين؛ فعندئذٍ تشبه النونُ التنوين من قـولهم: رأيت رجلا المرأة خير منه؛ حيث حركت نون التنوين بالكسرة ، وأجـاز فريـقٌ مـن النحـاة بقـاء=

ولا تَدْخُلُ النونُ الثقيلةُ [ولا الخفيفةُ][1] في فعلٍ[2] ، ولا اسمٍ[3] ،

= النون وتحريكها بالكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، واختاره من المحدثين الأستاذ/ عباس حسن. [النحو الوافي ٤/ ١٨١] .

وذهب أستاذي الدكتور/ محمد عامر إلى أن المعول هنا في حذفها أو بقائها على السماع، وقد سمع عن العرب حذفها كما تقدم بعض شواهده، وكلام النحاة وآراؤهم وتعليلاتهم يجب أن يكون على ضوء السماع. [المصنفات النحوية/ ٧٧].

(١) سقط في ت .

(٢)قوله: (فعل): قد يعني به المصنف واحدًا من أمور: الأول: (فعل) غير ما سبق ممَّا نصَّ عليه في حالات المستقبل أو الماضي، يؤيد هذا الاحتمال أنه ذكر الفعل كقسيم للاسم بعده.

الثاني: أن يعني به باقي المشتقات غير اسم الفاعل؛ كاسم المفعول وصيغ المبالغة، أو المصدر؛ وكثيرًا ما يطلق المصنف (الفعل) على أحدها وكذا يفعل الكوفيون.

الثالث: وهو الأظهر أنه يعني به (اسم الفعل) جريًا على مذهب الكوفيين في اعتبارهم أسماء الأفعال أفعالا؛ كما ذكر ذلك عنهم السيوطي؛ قال: (وزعمها - أسماء الأفعال - الكوفيةُ أفعالا ؛ لدلالتها على الحدث والزمان).

وقد قدم بعض المعاصرين الخلاف في هذه المسألة، وأكد أن الكوفيين يسمونها أفعالا لا كما زعم د/ أحمد مكي الأنصاري أنهم يسمونها خالفة، وخطأه في نسبة هذا المصطلح للفراء بلا سند من أقواله أو روايات العلماء عنه، وأكد أنهم يسمَّونه فعلا. أما أسماء الأفعال ففيها خلاف، فمذهب سيبويه والبصريين أنه لا يدخلها النون؛ قال سيبويه: (هذا بابٌ لا تجوز فيه النون خفيفة ولا ثقيلة، وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل؛ وذلك نحو: إيهِ وصه ومه وأشباهها، وهلمَّ في لغة أهل الحجاز... وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في لغة بني تميم لأنها عندهم (بمنزلة) رد، وردا وردي ورددن ، كما تقول: هلم، وهلما، وهلمي، وهلممن، والهاء فضلٌ ؛ إنما هي(ها) التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم) .[الكتاب ٣/ ٥٢٩، همع الهوامع ٢/ ١٠٥، والمصطلح النحوي/ ١٨٣ للدكتور عوض القزوي، والتصريح ٢/ ١٩٥] .

ويؤيد الاحتمال الأخير تمثيله بـ(هلمَّ) مع ترتيبها في التمثيل. وعلى هذا فيكون مراده بالاسم الأسماء اللازمة وهذا هو الراجح ؛ لمناسبته لترتيب شواهده، ولما ذكره في هاء التأنيث من أنها تدخل على الأسماء اللازمة .

(٣)قوله: (ولا اسم): هذه النون من علامات الأفعال فلا تدخل على الأسماء ، وقوله: (اسم) يمكن أن يعني به المصنف أحد أمرين؛ إما أن يعني به: الأسماء اللازمة؛ نحو: امرئ وامرأة وهند وفاطمة...إلخ كما سمَّاها في هاء التأنيث، ويسميه الفراء: الاسم الموضوع . [المعاني للفراء ١/ ٤٠٩]. =

ولا أَمْرٍ [١] لا يُنْهَى بهِ؛ نحو: هَلُمَّ [٢]، وهَا هَيَّ [٣] / [١٢] فإن وَجَدْتَهُ في الشعرِ فهو ضرورةٌ لا غيرُ [٤].

قال الخليلُ [٥]:

= وإمَّا أن يعني بها اسم الفعل، ويؤيده تمثيله لها بـ(هلمَّ) مع عدم الترتيب، وكلا النوعين لا تدخله نون التوكيد، إذ هي خاصة بالأفعال كما نصَّ عليه النحاة، فلا مجال لدخولها في الأسماء اللازمة، نحو: محمد وخالد وفاطمة...إلخ.

(١) قوله: (ولا أمر): في التيمورية: ولا أمر ولا نهاية. وفي (د): ولا أمر ولا ينهى به. ولعله يعني به: أفعل في التعجب؛ حيث تأتي على صيغة الأمر ولا يراد بها أمرٌ ولا نهيٌ، والجمهور يمنعون توكيدها؛ مراعاة لكون الفعل ماضيًا، وإن جاءت على صيغة الأمر، وما ورد منه مؤكدًا فهو شاذٌّ. [حاشية الصبان ٣/ ٢٢١، المغني ٢/ ٢٥].

ويمكن أن يعني به فعل الدعاء، حيث الأمرُ والنهيُ غيرُ مرادين في صيغته، على أن النحاة أجازوا دخول النون في فعل الدعاء؛ فنصَّ عليه ابن كيسان والمالقي وابن هشام والمرادي وغيرهم.ولعلَّ المصنف يعدُّ ذلك من الضرورة التي ذكرها. [الموفقي/ ١٢٣، الرصف/ ٣٣٥، المغني ٢/ ٢٥].

(٢) قوله: (هلم): المصنف لا يرى جواز توكيدها بالنون، وتقدم أن ذلك مذهب سيبويه والبصريين وذلك على لغة أهل الحجاز، ويجوز توكيدها على لغة بني تميم وبين النحاة خلاف في أصل هذه الكلمة سيأتي في الهاءات فهناك أنسب لبسطه.

(٣) قوله: (ها هيَّ): كذا في ت، ولعله اسم فعل آخر؛ نحو: هات على رأي من قال: إنه اسم فعل، أو: هاؤم...إلخ.

(٤) قوله:(لا غير) : كذا في النسختين ، وقد وقع هذا التعبير عند كثير من المصنفين ، كما في (الأزهية/ ١٣ ، الرصف / ٣٠٤ ، ٥٣١ ، اللسان (١٩/ ٣٨).

وقد ذهب ابن هشام إلى تخطئة هذا التعبير ، قال : " وقولهم (لا غير) لحن " (المغني / ١٥٧ تحقيق محيي الدين) والصواب عنده أن يقال : ليس غير ، برفع (غير) على حذف الخبر ، أو بنصبها على إضمار الاسم ، أو بالفتح على إضمار الاسم أيضًا وحذف المضاف إليه لفظًا .

وقد وقع ابن هشام فيما خطأ فيه غيره ، ففي عمل (لا) قال : " وغلط كثير من الناس فزعموا أن العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير ... " [المغني / ٣١٦ تحقيق محيي الدين ، المغني مع الأمير ١/ ١٣٦] .

وقد ذهب بعض المعاصرين إلى جواز التعبيرين ، من هؤلاء الأستاذ/ عباس حسن ، جاء في النحو الوافي ما نصه : " وأن تكون كلمة (غير) مسبوقة بإحدى أداتي النفي (ليس) أو (لا) دون غيرهما من ألفاظ النفي ، نحو : ... شبح الفقر غاد ورائح على ثلاثة ليس غير ... أي ليس غير الثلاثة ، ونحو: الصبر صبران لا غير ... إلخ ". [النحو الوافي (٣/ ١٣١) ط٦- دار المعارف) .

(٥) هو العلامة الفريد : أبو عبد الرحمن ، أحمد بن عمرو بن تميم ، البصري ، الفراهيدى ، النحوي=

دخولُ النونِ الخفيفةِ [1] في الاثنينِ خطأٌ [2] ؛

= اللغوي الزاهد ، وهو صاحب علم العروض ، وصاحب أول معجم عربي ، ومن أوائل مؤسسي علم النحو (إن لم يكن أولهم حقيقة) أستاذ سيبويه، كان عقلًا غواصًا فذًا ، ولد سنة ١٠٠ هجرية ، له مصنفات عدة ، منها : العين ، والشواهد ، والعروض ، والمنظومة النحوية ، وغيرها من المصنفات إن صحت نسبتها إليه كالجمل ، واللامات ... وغيرهما ... توفي سنة ١٧٥ هجرية ، وقيل غير ذلك . [تنظر ترجمته في إنباء الرواة ١/ ٣٤١ – ٣٤٧ ، طبقات الزبيدي / ٤٧ – ٥١ ، مراتب النحويين / ٥٤ – ٧٢].

(١) في ت : الثقيلة ، وهو خطأ.

(٢) قوله:(دخول النون الخفيفة في الاثنين خطأ...إلخ): قال الزجاجي: (والكوفيون يجيزون ذلك) [الجمل/ ٣٥٨].

قلت: وكذا مع جمع الإناث، وهذا المنع مذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون ويونس من البصريين كما نقله الفارسي عنه – دخول النون الخفيفة مع الاثنين ومع جماعة الإناث، وعللوا ذلك بأن الخفيفة إنما هي من الثقيلة، والثقيلة تدخل في هذين الموضعين، واحتج البصريون بسقوط نون الإعراب في فعل الاثنين؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردَّته إلى أصله وهو البناء، وبذلك تبقى الألف؛ فعند دخول نون التوكيد الخفيفة لابد من: إمَّا حذف الألف؛ وإمَّا كسر النون أو تركها ساكنة، وبطل حذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحدِ، وبطل كسرها؛ لأنه لا يعلم حينئذٍ أهي نون التوكيد أم نون الإعراب، وبطل أن تبقى ساكنة؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين ظاهرين في الإدراج، وهو غير جائز، لأنه لا يكون إلا إذا كان الثاني منهما مدغمًا؛ نحو: دابَّة وطامَّة، وبذلك يبطل دخول النون في فعل الاثنين عند البصريين، وبنحوه قالوا في فعل جماعة الإناث، قالوا في ذلك: إنه إذا ألحقت النون الخفيفة لم تخل إما أن تُبيَّن النونين مظهرتين وهو غير جائز لاجتماع المثلين، وإما أن تدغم إحداهما في الأخرى، وهو باطل؛ لأن لام الفعل ساكنة (مع نون النسوة) والمدغم كذلك، ولا يلتقي ساكنان؛ فيؤدي إلى تحريك لام الكلمة مع ضمير الفاعل من غير فائدة وهو غير جائز أيضًا ، لأنه يؤدي إلى اللبس، لأن حركة اللام إذا كانت بالفتح التبس الفعل بفعل الواحد المتصل به النون المشددة ، أو بالضم فيلتبس بفعل الجمع ، أو بالكسر التبس بفعل الواحدة المخاطبة، فبطل تحريك اللام، وإمَّا أن نلحق ألفًا وذلك باطل ؛ لأنه إما أن نكسر النون لالتقاء الساكنين وهو باطل لأن النون تجرى مجرى نون الإعراب عند الكسر، وإمَّا أن نتركها ساكنة فيلتقي ساكنان (هي والألف) وذلك لا نظير له ولم ينقل عن العرب؛ فلا حاجة إليه ولا ضرورة تدعو إليه، وردَّ البصريون ما اعتمد عليه الكوفيون وعدُّوا النونين كلًّا منهما أصلا قائمًا بذاته... [راجع الرصف/ ٣٣٧، الإنصاف المسألة/ ٩٤، شذا العرف/ ٦١، شرح المفصل ٩/ ٣٨].

قلت: وذلك يفسر لنا ما ذكره الفراء من عدم إيقاع النون على الظاهر فيما مثَّل له ونحوه. [وراجع ما=

قال الفراءُ (١) : العربُ لا تُوقِعُها على ظاهرٍ؛ نحو: لا تضربانْ زيدًا؛ لأَنَّها لا تَجْمَعُ بين ساكنينِ؛ فإذا وَصَلُوا بالمكنِّي (٢) قالوا: لا يَضْرِبَنْكَ ولا تضربَنْه؛ كما قالوا [من المتقارب]:

بِأَنْكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعُ ... ... (٣)

وإِذَا أَوْقَعْتَ الأمرَ والنهيَ على نفسِكَ (٤) ؛ فَإِنْ شئتَ أثبتَّ النونَ، وإن شئتَ حذفتَها.

[١١] وأما النونُ الأصليةُ (٥) : فهي التي تثبتُ في الواحدِ والإضافةِ؛ نحو: بستان،

= نسب إلى الخليل في الكتاب ٢/ ١٧٨ - ط بيروت].

(١) نقل هذا الرأي عن الفراء، ولم أقف عليه في معانيه مع طول البحث.

(٢) أما قوله: (بالمكني): فهو غير متصل بما ذكر من دخولها مع فعل الاثنين، وإنما هو كلام مستأنف، ويبدو أنه يعني به ضمائر النصب، كما هو ظاهر تمثيله.

(٣) الشاهد صدر بيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب، وعجزه:

.... وأنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

ولعجزه روايات أخرى، واختلفت روايات صدره أيضا، ففي شرح المفصل لابن يعيش: بأنك ربيع، وفي زهر الآداب:

بأنك كنت الربيع المغيث ......

[وللوقوف على الخلاف في هذه الروايات ينظر الإنصاف/ ٢٠٧، زهر الآداب ٢/ ٧٩٥، شرح المفصل ٨/ ٧٥، المغني/ ٣١ تحقيق محيي الدين].

(٤) قوله: (أوقعت... على نفسك): يستخدم الكوفيون هذا المصطلح (أوقع - الواقع - الوقوع) مقابلا للتعدي والتعدية عند البصريين، وتقدم ذلك في ألف التعدي وباء التعدي. ويعني المصنف بهذه الحالة الأمر باللام، والأصل في الأمر باللام أن يكون للغائب وهو الأكثر، ويكون للمخاطب وهو قليل، كما أجازوا أن يكون للمتكلم وهو أقل. [لامات الهروي/ ١٢١، الرصف/ ٢٢٦].

وجعل النحاة من أمر المتكلم نفسه قوله تعالى على لسان المشركين: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت:١٢].

قال الأخفش: (كأنما أمروا أنفسهم) [المعاني للأخفش٢/ ٤٣٦].

وقال الهروي: (اللام في (ولنحمل) لام الأمر وظاهر الكلام الأمر ومعناه الجزاء). [اللامات للهروي/ ١٢١].

(٥) [**١١- النون الأصلية**]:

وتقدم في النون الزائدة علامات معرفة أصالة النون أو زيادتها، وفيه كفاية. وقد نصَّ المزني هنا على=

ودهاقين؛ تُجْرَى بالإعرابِ، وهي التي من سنخِ الكلمةِ، وفي الفعل: سَنَحَ، ونَفَرَ، وسَدَنَ.

[١٢] أمَّا نونُ البدلِ [(١)] : فهي التي تبدلُ من الميمِ؛ كغيمٍ وغينٍ، ومن [(٢)] الهاءِ؛ [كـ][(٣)] تفكَّن وتفكَّه [(٤)] : إذا تندَّمَ، ومن الراءِ؛ كريحٍ ساكنةٍ وساكرةٍ، ومن الطاء : كقرطاطٍ وقرطانٍ.

* * *

= علامتين للنون الأصلية في الفعل بكونها فاءه أو عينه أو لامه، وفي الأسماء، بكونها لا تسقط في الواحد؛ خلافًا للزائدة، وكذلك النون الأصلية لا تسقط في الإضافة ؛ خلافًا للنون التي ليست بأصلية كما في نوني التثنية والجمع الصحيح، وهما تسقطان عند الإضافة وأيضًا تسقطان في حالة الإفراد (الواحد) مما دخلتا عليه ؛ كما أن المزني نبَّه إلى أن النون الأصلية تتحمل حركة الإعراب ، يعني إذا كانت لاما للاسم أو المضارع ، وليس على إطلاقه كما هو ظاهر الكلام .

(١) [١٢ - نون البدل]:

كذا ذكر المزني إبدال النون من الميم والغين والهاء والظاء ، وقد ذكر النحاة نون البدل كأحد أقسام ثلاثة للنون ، كما تبدل من اللام؛ نحو: لعل، ولعنَّ، والسدول والسدون؛ كذا ذكر ابن يعيش وغيره [شرح المفصل ١٠/ ٣٦، والهمع ٣/ ٤٢٦ وما بعدها تحقيق شمس الدين].

وتبدل من الواو شذوذًا؛ كما في: صنعاوي وصنعاني، بهراوي وبهراني. [شرح المفصل ١٠/ ٣٦، الممتع ٢/ ٦١٢].

وتبدل من الهمزة، كما في الأمثلة السابقة في نحو صنعائي ... كما عند الرازي [الحروف/ ٢١٣].

كما ذهب بعضهم إلى أن نون(فعلان فعلى) بدل من همزة فعلاء، قال ابن منظور : وإنما دعاهم إلى القول بذلك أشياء منها أن الوزن في الحركة والسكون في (فعلان) زائدتان ، زيدتا معا ، والأولى منهما ألف ساكنة ، كما أن فعلان كذلك ، ومنها أن مؤنث فعلان على غير بنائها ... إلخ . [اللسان / النون ، وفيه بسط طويل لهذه المسألة].

(٢) سقط في ت .

(٣) زيادة مناسبة للسياق .

(٤) في ت ، د : تكفن وتكفه ، وهو تحريف ، والمثبت من اللسان (١٧/ ٢٠١ ، ٤٢٠ / كفن ، كفه).

الهاءات

[سِتَّةَ عَشَرَ][1]

[١] هاءُ التأنيثِ.

[٢] وهاءُ الدَّاهِيَةِ.

[٣] وهاءُ التعريفِ.

[٤] وهاءُ المصدرِ.

[٥] وهاءُ العمادِ.

---

(١) قوله : ستة عشر " : اعتاد المصنف التذكير في مثل هذا الموضع ، ولكنه أنث على تقدير (حرفا) وتقدم وجهه في أول الألفات .

والحق أن المصنف قد ذكر أن الهاءات ست عشرة هاء ، وقد ذكر في العد خمس عشرة هاء ، وذلك أنه لم يذكر هاء الأصل في العد ولكنه عاد فذكرها في التفسير فتطابق العد مع التفسير ، ولعله نسيان منه أو من الناسخ ، والدليل على أنه نسيان منه أو من الناسخ أنه أكد أنها(ستة عشر) قلت : ولا حاجة إلى التفريق بين هاء الوقف وهاء الاستراحة ليتطابق العدد كما جاء في اقتراح التحقيق السابق (!!) [ينظر الحروف للمزني / ٩٢ ط دار الفرقان] .

وقد ذكر صاحب وجوه النصب أربع عشرة هاء في جمل الهاءات [وجوه النصب / ٢٤٠ – ٢٥٠] وذكر ابن فارس ثلاث هاءات [الصاحبي / ١٢١] وذكر الثعالبي إحدى عشرة هاء [فقه اللغة وسر العربية / ٣٥٢ ، ٣٥٣] ومجمل ما ذكر ابن الدهان خمس هاءات تحت ثلاثة أقسام. [الفصول ١٣٣ ، ١٣٤] واقتصر الرازي على ذكر هاء البدل. [الحروف للرازي / ٢٠٣] على حين لم يذكر المرادي إلا هاء السكت ، ونقل هاء البدل من الهمزة عن بعضهم . [الجنى الداني / ١٥٢] وعند ابن هشام أن الهاء تكون على خمسة أوجه [المغني مع الأمير ٢ / ٢٧ ، المغني / ٣٤٨ تحقيق / محيي الدين] وذكر السيوطي ثلاث هاءات [المعترك٣ / ٢٥٢] .وكذلك عند الزركشي ثلاث هاءات [البرهان ٤ / ٤٣١] .

وفي اللسان ذكر قرابة ثلاث عشرة هاء. [اللسان / ها].

[٦] وهاءُ الجمعِ.

[٧] وهاءُ التَّوْقِيتِ.

[٨] وهاءُ الحالِ.

[٩] وهاءُ النُّدبةِ.

[١٠] وهاءُ الكنايةِ.

[١١] وهاء الوقفِ والاستراحةِ.

[١٢] وهاء الخلقة.

[١٣] وهاء التنبيهِ.

[١٤] وهاء الزوائدِ.

[١٥] وهاء البدلِ.

[١٦] [وهاء الأصل][١].

تَفْسِيرُهُنَّ

[١] أما هاءُ التأنيثِ [٢] : فهي التي تدخلُ في الأفعالِ الدَّائِمَةِ ،

---

(١) سقط في ت ، د، والمثبت زيادة من عندي وسوف يذكرها المصنف في التفسير.

(٢) **[١- هاء التأنيث]** :

ذهب المصنف مذهب الكوفيين في أن تاء التأنيث منقلبةٌ عن الهاء، ويرى البصريون أن التاء هي الأصل، وتقدم بيان ذلك والخلاف فيه.

وهذه الهاء ذكرها عددٌ من النحاة كالثعالبي وصاحب وجوه النصب والمالقي وابن هشام وغيرهم. [الرصف/ ١٦١ ،الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٢ ، فقه اللغة/ ٣٥٢، وجوه النصب/ ٢٤٦ ، معاني الأخفش/ ١٦٤، المغني ٢/ ٢٧].

والحق الذي أميل إليه أنه يمكن التفريق بين تاء التأنيث وهاء التأنيث بأكثر من وجه، ومن ذلك:

١ -هاء التأنيث يفتح ما قبلها دائمًا ولو تقديرًا؛ نحو: فاطمة، وتقديرًا؛ نحو: فتاة وقناة.أما تاء التأنيث فقد يفتح ما قبلها؛ نحو:دخلَت، وقد يسكن؛ نحو: بنت وأخت.

٢- هاء التأنيث تجري بحركات الإعراب الثلاث، أما التاء فتكون ساكنة إلا في الأحرف؛ نحو: لعلت وربت، عند من قال بزيادتها للتأنيث. =

والأسماءِ اللاَّزِمَةِ [1] ؛ نحو : قائمٍ وقائمةٍ ، وامرئٍ وامرأةٍ ،

= ٣- هاء التأنيث لا تدخل إلا الأسماء، أمَّا تاء التأنيث فتكون في الأسماء؛ نحو: بنت وأخت. وفي الفعل؛ نحو: كتبت وقرأتْ. وفي الحرف؛ نحو: رُبَّتَ ولعلَّتَ.

٤- كما يفرق بينهما بالرسم الإملائي، فالتاء تكتب طويلة أو مجرورة (مفتوحة) نحو: كتبتْ، والهاء تكتب مربوطة مغلقة؛ نحو: فاطمة.

٥- هاء التأنيث تنطق في الوقف عليها هاء، أمَّا التاء فإنها يوقف عليها تاء، وقد نصَّ المصنف على هذا في التاءات وهو مضمون كلامه هنا.

(١) قوله: (الأفعال الدائمة والأسماء اللازمة): تقدَّم في النون الثقيلة بيان ذلك، وأن الكوفيين يطلقون الأفعال الدائمة على اسم الفاعل - غالبًا - وأن المصنف يعني بالثاني الأسماء الجامدة.

وقد شرع المصنف في بيان ما تدخل عليه هذه الهاء فعدَّ الأفعال الدائمة، وقد ذكر بعض النحاة أنها تختص بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة.

وذكر المصنف دخولها على الأسماء اللازمة، ويعني الأسماء الجامدة، ودخولها فيها سماعيٌّ، وهو أقل من سابقه ؛ قال ابن مالك: (الأكثر في التاء التي يجاء بها لتمييز المؤنث من المذكر في الصفات؛ كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة، ومجيئها في الأسماء غير الصفات قليل؛ كامرئ وامرأة وإنسان وإنسانة...) كذا نقله السيوطي. [الأشباه والنظائر٢/ ١٤٣ ، شذا العرف/ ٩١].

ويذكر النحاة لهذه الهاء فوائد عديدة منها:

١- التفريق بين المذكر والمؤنث، وتكون علامة للمؤنث؛ نحو: قائم وقائمة، وهي المقصودة بالهاء المذكورة.

٢- التفريق بين المذكر والمؤنث، وتكون علامة على أن بعدها مذكر، وذلك في العدد، نحو: ثلاثة رجال.

٣- الفرق بين المفرد واسم الجمع؛ نحو: وردة، وورد، وهي-هنا-علامة للمفرد.

٤- الفرق بين المفرد واسم الجمع، وتكون علَّامة الجمع؛ نحو: جمَّال وجمَّالة.

٥- لمجرد تأنيث اللفظ؛ نحو: مدينة وغرفة.

٦- توكيد التأنيث في الجمع الذي على وزن (فِعال) و(فعول) دون أن يلزمه في كل موضع؛ نحو: حجارة وفحولة.

٧- المبالغة في المدح أو الذم؛ نحو: علَّامة ولحَّانة.

٨- للنسب في الجمع الذي على وزن (مفاعل) نحو: صقالبة ومهالبة.

٩- الدلالة على أن الاسم أعجميٌّ مُعرَّب؛ نحو: صوالجة وطيالسة.

١٠- التعويض عن حرف محذوف في المصدر؛ نحو: إقامة.

١١- التعويض عن حرف محذوف في الجمع الذي على وزن مفاعيل؛ نحو: زنادقة وزناديق. =

(وزوجٍ وزوجةٍ)[1] ، وفاطمةَ وعائشةَ ، وبكرةً وغدوةً ودويبةٍ [2] ؛ فإن كان الفعلُ مما [3] يختصُّ بالأنثى [4] دونَ الذكرِ؛ فإنَّ الهاءَ تسقطُ ؛

= ١٢- تبيين عدد المرَّات في المصدر؛ نحو: ضربة وأكلة.

١٣- تأتي لازدواج الكلمة الثانية مع الأولى؛ نحو: لكل ساقطة لاقطة.

كذا ذكره السيوطي مختصرًا، والحقُّ أن المصنِّفَ قد فرَّع على هذه الفوائد هاءات مستقلة، وقد ذكرت هذه الفوائد لبيان أن النحاة أدرجوا هذه الحالات ضمن هاء التأنيث (أو تائه)، على حين فرَّع المصنف كثيرًا منها، كما سيأتي؛ ولأدلل بذلك على ولع المصنف بالتفريع لأدنى فرق. [الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٣، وراجع الرصف/ ١٦٠، ١٦١، الأزهية/ ٢٤٩-٢٥٨، موسوعة الحروف/ ١٩٨-٢٠٠].

(١)في د : زوجة وزوج ، والمثبت أنسب للسياق ، وفي قوله : "زوج" وجهان؛ الأول : وهو (زوج) بدون التاء في لغة الحجازيين . والثاني: بالتاء في لغة بني تميم . قال شارح تدميث التذكير : " هذا إذا كان معناه المفرد بين الشيئين المتلازمين ، فتقول : فلان زوج فلانة ، وفلانة زوج فلان ... بدون التاء ، وبناء على اللغتين فالزوج هنا معناه المفرد ... ومعنى الزوج في الحساب اثنان ... " [تدميث التذكير / ٧٤] .

(٢)مطموس وغير واضح في د .

(٣) في د : فيما.

(٤)قوله: (يختص به الأنثى...إلخ): قال أبو حيان: (الأصل في الأسماء المختصَّة بالمؤنث ألا يدخلها الهاء؛ نحو: شيخ وعجوز وحمار وأتان وبكرٌ وقلوص وجدي وعناق... وربما أدخلوا الهاء تأكيدًا للفرق؛ كناقة ونعجة). نقله السيوطي [الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٢].

وفي قوله: (الفعل...) وقد مثَّل له بصفة مشبهة وقد رأيته يطلق الفعل على كثير من المشتقات كاسم المفعول وهنا الصفة المشبهة أما اسم الفاعل فيسميه الفعل الدائم، وتقدم ذلك مرارًا .

ويرى النحاة أن الهاء لا تدخل في بعض الأوزان؛ منها:

١- فعول بمعنى فاعل: وهو الذي يدل على فاعل الفعل، وذلك إذا ذكر الموصوف؛ نحو: رجل صبور وامرأة صبور.

أمَّا فعول بمعنى مفعول (الدالّ على من وقع عليه الفعل) فيجوز تأنيثه بالتاء وعدمه؛ نحو: دابَّةٌ حلوب وركوب، أو: حلوبة وركوبة. وأمَّا إذا لم يذكر الموصوف فيجب إثبات التاء خوف اللبس؛ نحو: شاهدت صبورة وحقودة. وذكر سيبويه لحوق التاء في فعول بمعنى فاعل فيما سمع، وأكدَّ ابن مالك أن امتناع التاء هو الغالب، نصَّ عليه في التسهيل، وكذا عند السيوطي، وقال الرضي: (ومما لا يلحقه تاء التأنيث غالبًا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث (فعول). [شذا العرف/ ٩٣، وراجع شرح عيون الإعراب/ حاشية ٦٤٩ من التحقيق، وراجع الهمع ٣/ ٣٩٧ - تحقيق شمس الدين].

٢- مفعال: نحو: منطاح ومعلام، لكثير النطح وكثيرته وكثير العلم وكثيرته، بشرط أن يذكر=

كحائضٍ ونحوه. وكلُّ تاءٍ [1] تعودُ في التصغيرِ هاءً فتلك هاءُ التأنيثِ؛ نحو: ابنت، وأخت [2]، وكذلك: الجَبَرُوتُ، والعِفْرِيتُ، وقد قيلَ: الجبروه، والفتاه ومناهْ

= الموصوف، وإلا وجب إثبات التاء لتجنب اللبس؛ نحو: قابلت مفتاحة للخير.

٣- مِفْعِيل: نحو: منطيق، لمن هو كثير المنطق، رجلا كان أو امرأة... والكلام فيها كسابقتها، نحو: قابلت معطيرة.

٤- مِفْعَل: نحو: مِغْشَم، رجل مغشم وامرأة مغشم، وشرط عدم التأنيث كسابقتيها.

٥- وفعيل بمعنى مفعول: الأكثر فيه عدم التأنيث عند ذكر الموصوف؛ نحو: امرأة قتيل، وجريح، فإن لم يذكر الموصوف وجب إثبات الهاء؛ نحو: مررت بذبيحة وجريحة. [شذا العرف/ ٩٢، وراجع تدميث التذكير / ٦١ ، وما بعدها ، موسوعة الحروف/ ١٩٨، ١٩٩].

وقوله: (يختص بالأنثى): فنحو: حائض وطامث وحامل... إلخ والأكثر فيه حذف الهاء، ويجوز إثباتها عند إرادة الوصف ولكن الحذف أحسن.

وقد تأتي الهاء في لفظ مخصوص بالأنثى لتأكيد تأنيثه؛ نحو: نعجة وناقة. [الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٣ ، تدميث التذكير/ ٦١]

(١) قوله: (وكلُّ تاء...): وعُلِّل هذا القلب في حالة الوقف بأنه للفرق بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل، كذا نقله السيوطي عن الأندلسي. [الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٨] وهو تأكيد من المصنف على مذهبه ومذهب الكوفيين في أصالة الهاء، وإن كان ظاهر كلامه هنا يوهم خلافه بقوله: (وكل تاء) إلا أن كلامه في التاءات صريح في عكسه، وكذا يمكن حمل حديثه هنا أنه بصدد الوقف، ولا يكون الوقف إلا من الإدراج، والأنسب لحال الإدراج أن يعبِّر بالتاء وهو دقيقٌ في ذلك. والله أعلم. [ينظر تفاصيل إبدال التاء هاءً أو العكس في تدميث التذكير / ٥٠ وما بعدها ، الهمع ٦/ ٢١٥ ط الكويت].

وهذا الذي ذكره دليلٌ من أدلة معرفة هاء التأنيث، حيث يوقف عليها بالهاء، وسبق أن ذكر التصغير؛ حيث تصير التاء إلى الهاء كما مثَّل له، وذلك من قبيل أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، كما يذكر النحاة.

[راجع شرح اللمع لابن جني/ ٦٣ تحقيق د/ حسين شرف، الرصف/ ١٦١، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٣].

(٢) قوله: (ابنت وأخت): ابنت: كذا في النسختين بالتاء المفتوحة، وهو جائز على لغة من يقف بالتاء ويجري الوقف مجرى الوصل. [قطر الندى/ ٣٢٥، الخصائص ١/ ٣٠٤] ويجوز أن يقال: بنت على غير بناء مذكر. [اللسان/ بنو].

وأصل تصغيرهما: بُنَيْوَه وأُخَيْوَه، وحول الهاء الناتجة عن التصغير خلافٌ، أهي بدلٌ من لام الكلمة في (بنية - أخية) أم هي علامة تأنيث؟ على قولين، واختيار المصنف أنها علامة التأنيث؛ وعادت التاء إلى أصلها وهو الهاء.

واختار المالقي القول بأنها عوضٌ عن لام الكلمة المحذوفة مع دلالتها على التأنيث بلفظها؛ قال:=

والحنطاهْ، بالهاء؛ لئلاً تُشْبِهَ تاءَ الجمعِ؛ كالهبَاتِ، والجهاتِ، وكل تاءٍ هي في الوقفِ هاءٌ فهي هاءُ التأنيثِ.

[٢] وأمَّا هاءُ الداهيةِ (١) : فهي التي تدخلُ في المدحِ والذمِّ

= (ويخرج من مذهب سيبويه القولان، وظاهر مذهبه أنها بدلٌ ودالَّةٌ على التأنيث) [الرصف/ ١٦٤] وعدَّ الفراء التاء في (بنت) و(أخت) علامة للتأنيث، كذا نقله السيوطي عن ابن الدهان عن الفراء. [الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٤]. وتقدم مزيدٌ من التفصيل في التاءات. [راجع معاني الفراء ١/ ٥٧، ٢/ ٢١٤].

(١) **[٢- هاء الدَّاهية]:**

الداهية : العاقل ، وهذه الهاء سماها بعضهم هاء المبالغة؛ كما عند الثعالبي والفراء والهروي والمالقي وغيرهم. [سر العربية/ ٣٥٢، المذكر والمؤنث للفراء/ ٦٧، الأزهية/ ٢٥٢، ٢٥٣، الرصف/ ١٦٠] وسمَّاها صاحب (وجوه النصب) هاء المبالغة والتفخيم، [وجوه النصب/ ٢٤٥].

وإطلاق المصنف (الداهية) إشارةٌ إلى شدة المبالغة في الوصف مدحًا وذمًّا؛ قال الهروي: (تدخل الهاء للمبالغة في المدح والذمِّ؛ كقولهم في المدح: رجل علَّامَةٌ ونسَّابة... وبصيرة؛ وكأنهم أرادوا به: داهية. وقالوا في الذَّمِّ: رجلٌ لحَّانةٌ وهلباجة...) [الأزهية/ ٢٥٢، ٢٥٣] ونصُّ الهروي يبيِّنُ مقصد المصنِّف بقوله (داهية) كما وضح الهروي أن المبالغة في الذم يذهبون به مذهب: بهيمة ، وهو مذهب الفراء وثعلب كما ذكر بعضهم ، وأبى البصريون هذا التأويل، وبسطه ابن درستويه في تصحيحه لكتاب الفصيح المنسوب لثعلب، كذا ذكر ابن الشجري [أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٨-٥٠].

وكذا نصَّ عليه ابن مالك وعددٌ من النحاة على أنها للمبالغة، ونقله عنه السيوطي [الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٣]. وفسر ابن منظور هذه الهاء كما فسَّرها النحاة المذكورون بأن ما كان من هذه الصيغ مدحًا فإن العرب تذهب بتأنيثه إلى تأنيث الغاية والنهاية والداهية، وما كان ذمًّا يذهبون فيه إلى تأنيث البهيمة. [اللسان / ها/ ٢٠/ ٣٧١] . ونصَّ الثعالبي على عدم جواز دخول هذه الهاء على صفات الله عز وجل وإن كان المراد بها المبالغة في الصفة. [سر العربية/ ٣٥٢].

وإذا كانت هذه الهاء لاحقةً للتأنيث فلِمَ عدَّها النحاة والمصنف معهم هاءً مستقلة؟! ولعل المعنى الزائد من المبالغة في المدح أو الذم؛ بل الدلالة على بلوغ الغاية في المدح أو الذمِّ - هو ما جعلهم يطلقون هذه التسميات، وفي كلام الهروي وابن منظور المتقدم دلالةٌ واضحةٌ على ذلك. و(هاء الداهية) أقرب لمعنى المدح؛ بل نصٌّ عليه، فما بال قولهم: للمبالغة في المدح والذم؟

يجيب عن ذلك ما نقله السيوطي عن ابن جني؛ تحت عنوان (ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه) قال: (... وهو كثير؛ وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية؛ فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أُرِيدَ من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواءٌ كان الموصوف بتلك الصفة مذكرًا أم مؤنثًا؛ يدلُّ على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو (امرأة فروقة) إنما لحقت لأن المرأة مؤنثةٌ - لوجب أن تحذف في المذكر،=

= فيقال: رجلٌ فروقٌ؛ كما أن التاء في (قائمة وظريفة) لَّما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في: رجل ظريف وقائم... وهذا واضحٌ، ونحوٌ من تأنيث هذه الصفة ليعلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنثٌ أيضًا - تصحيحهم العين في نحو: حول وصيد... إيذانًا بأن ذلك في معنى ما لابُدَّ من تصحيحه...) [الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٠ بتصرف، وراجع نص كلام ابن جني في الخصائص ٢/ ١٣٣، ١٣٤ ط التوفيقية]. ونصَّ على هذا المعنى ابن عصفور في [شرح الجمل ٢/ ٣٧١]. وبناءً على كلام ابن جني المذكور يتضح لنا أمورٌ:

أولها: علة التسمية وترك إدراجها في تاء التأنيث.

الثاني: يتضح لنا سبب قصر المصنف إياها على صفات المذكر، وذلك أنها تدل على معنى زائد غير التأنيث؛ إذ الثاني غير مرادٍ أصلا في المعنى.

الثالث: نصُّ الثعالبي على عدم جواز دخولها في صفات الله تعالى بحال وإن كان المقصود بها المبالغة، لما فيها من لفظ التأنيث.

الرابع: أن إطلاق المصنف (للداهية) يشمل المدح والذمَّ معًا؛ إذ الثاني محمولٌ على الأول، وقد نصَّ على أنها تشملهما معًا، يؤيد هذا المفهوم أن ابن درستويه - وغيره - قد نصَّ على أن الداهية وضع للمدح والذم معًا. [الفروق اللغوية/ ٧٩] وقد أشار الكسائي إلى هذا المعنى عند عرضه لقوله تعالى: ﴿عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء:٨١] قال: (أثبت الهاء في (عاصفة) قيل: هذا على مبالغة المدح والذم؛... وللعرب أحرف كثيرةٌ من المذكر بالهاء على مبالغة المدح والذم؛ كقولهم: رجل شتامة وعلامة... ورجل راوية وباقعة وداهية ورجل لجوجة وصرورة... وبسَّامة وهلباجة قال الشاعر: [من الرجز]:

قد زعم الحيدر أني هالك
و إنما الهالك ثم الهالك
هلباجة ضاقت به المسالك.

[الهمع ١/ ٧٧] وراجع نص الكسائي في [ما تلحن فيه العامة / ١٢٥، ١٢٦].

وقد أشار إلى هذه الهاء العلامة الجعبري بقوله [من الكامل] :

وأَتَتْ مبالغةً بوصفِ مذكرٍ   أي قد حوى ما حازه النوعانِ

وقد فسر الشارح – أستاذي الدكتور / محمد عامر – هذا المعنى بقوله : تدخل تاء التأنيث على صفة المذكر ويكون الغرض منها حينئذ المبالغة في الوصف ، وقد ذكر المصنف – يعني الجعبري – السبب الذي يؤهل تاء التأنيث لمعنى المبالغة في صفة المذكر ، فقال : إن دخول : تاء التأنيث يدل على أن الموصوف قد حاز ما يملكه المذكر وما تملكه الأنثى ، وبيان ذلك أن تقول مثلا هذا رجل طاغ ، فقد وصفت الرجل بطغيان مقصور على ما للرجل من قدرة وطاقة في مجال الطغيان، فإذا قلت: رجل طاغية. فقد أضفت ما للمرأة من قدرات وطاقة إلى قدرات الرجل وطاقته في هذا المجال ، ومن هنا نعرف السر في إفادة التاء لمعنى المبالغة في صفة المذكر ... قال الدكتور / عامر: هذا ما فهمته من قوله : أي قد حوى ما حازه النوعان "ولم أسمع بهذا التعليل من أحد غير الناظم فيما أعلم" اهـ .=

والمبالغةِ [في الخيرِ و][1] الشرِّ؛ كعلاَّمةٍ، ونَسَّابَةٍ، وهِلْبَاجَةٍ.[2]

[٣] وأما هاءُ التعريفِ[3] : فهي كهاءِ سيبويهَ، وخالويهَ،

= [ينظر تدميث التذكير للجعبري / ٦٦ ، ٦٧ ، شرح وتحقيق د/ محمد عامر] .

(١)زيادة مناسبة للسياق ، ليست في النسخ .

(٢)الهلباجة : الأحمق ، ويجوز أن يكون معناها : الحديد القلب .

[ينظر : المذكر والمؤنث للفراء / ٦٨ ، المخصص لابن سيده (١٦ / ١٨٣)

وراجع أيضاً تدميث التذكير / ٦٧].

(٣)[٣- هاء التعريف]:

ولم أقف على هذه التسمية عند أحدٍ من النحاة فيما تحت يدي من مصنفات الحروف وغيرها. والهاء حرفُ تعريف في بعض الساميات ؛ كالعبرية وغيرها من الساميات ولكن كيف تكون الهاء حرف تعريف في العربية؟ ولعل في كلام صاحب المستوفي الذي نقله عن تاج الدين بن أم مكتوم في التذكرة والذي أورده السيوطي كاملا- إشارة إلى مقصد المصنف من هذه الهاء- قال الشيخ تاج الدين: (قولهم: نفطويه وسيبويه: الأول من جزءي المركب هو الأصل في التسمية، وكان قبل التركيب معربًا، والثاني حكاية صوتٍ حقه أن يكون مبنيًّا وإن أفرد، وهاهنا أصلٌ لا يسعك إهماله، وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام إنما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي؛ وذلك أن العجم كأنهم وجدوا لفظي (نفط وسيب) أصلين دَعَوْا بهما؛ إلا أن لهم في لغتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الأسماء في النداء وغيره واوًا ساكنة قبلها ضمة؛ نحو: نفطو وسيبو، وقد سمعت العرب به، ولم يجدوا مثل هذا في كلامهم؛ فحولوا هذا الصوت (ويه)؛ إذ هو ممَّا يعرفونه، وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخره واوًا قبلها ضمة؛ ثم بنوا الاسمين اسمًا واحدًا). [الأشباه والنظائر ١/ ١١٠].

ويؤيد هذا أن النحاة يقولون: يا ثمي، في ترخيم (ثمود) لهذا السبب ، وعلى هذا بنى النحاة رأيهم في تركيب هذه الكلمات؛ نقل السيوطي عن ابن الدهان رأيه في (سيبويه) ونحوه؛ قال (اسمٌ بُنِي مع صوت؛ نحو: سيبويه). [الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣]. وذهب الزجاجي إلى أن (ويه) كلمة أعجمية؛ حيث علَّل بناء هذه الكلمات بقوله: (... لأن في آخرهما لفظةً من ألفاظ العجم مضارعة للأصوات فبنى معها). [الجمل للزجاجي/ ٣٤٢].

قلت : فإذا كان الأمر اجتهاديًّا في تفسير هذا الجزء الثاني؛ فلا بأس أن يكون المصنِّف قد ذهب إلى أن أصل هذه الكلمات (سيبوي) و(نفطوي) وليس سيبو ونفطو كما فهم من كلام غيره، ولَمَّا أرادت العرب أن تُعَرِّبَ هذه الكلمات ونحوها وتعرِّف هذه الكلمات لتصبح أعلامًا عربية، أو أرادت تعريف هذه الطائفة من المركبات التي هي أسماء أعجمية ، اختاروا لها علامة مميزة لها؛ إشارة إلى أصلها وتعريفًا بها، وهذه العلامة كانت الهاء، و(التعريف)المقصود هنا - كما يبدو لي - هو بمعنى التمييز والتخصيص، وليس التحديد والتوقيت الذي يقابله التنكير. والله تعالى أعلم. وبذلك يكون المصنف قد فطن لدور هذه الهاء في تمييز هذه الأعلام والتعريف بها والدلالة عليها .

يؤيد فهمي لهذه المسألة ما ذكره ابن منظور بقوله : " ... أما عمرويه وما أشبهها فألزموا آخره شيئا لم=

وفيها لغتان [1]؛ مِنَ العربِ مَنْ يكسرُها في جميعِ الوجوهِ، ومنهم مَنْ يُعْرِبُها؛ كقول الشاعر [من الرجز]:

يَا عَمْرَوَيْهِ انْطَلَقَ الرِّفَاقُ   مَالَكَ لاَ تَبْكِي وَلاَ تَشْتَاقُ؟ [2]

[٤] وأما هاءُ المصدر [3]: فنحوُ قولك: قَاتَلْتُهُ مُقَاتَلَةً، وَاستَعَنْتُ اسْتِعَانَةً، وتَمَّمْتُهُ

= يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت ، لأنهم رأوه قد جمع أمرين، فحطوه عن (إسماعيل) وشبهه وجعلوه في النكرة بمنزلة (غاقٍ) منونة مكسورة في كل موضع ... " [اللسان / ويه] وأعني تحديدًا قوله " فألزموا آخره شيئا لم يلزم الأعجمية " فإذا كان بعضهم يرى أنه يعني بهذا الشيء (ويه) فلا بأس أن يرى المزني أن المقصود الهاء فقط . والله أعلم.

(١)وقوله: (وفيها لغتان): الأولى: البناء دائمًا؛ وتقدم تعليلهم له بالتركيب؛ قال السيوطي: (بناء على سيبويه على الكسرة، ولم يعرب كـ (بعلبك) قال في البسيط: (فرقًا بين التركيب مع الأعجمي والتركيب مع العربي).
[الأشباه والنظائر ١/ ١١٠، ١/ ٢٩٦، ٢/ ٣٣].
الثانية من اللغات: إعرابها إعراب مالا ينصرف، قال ابن عقيل: (وتقول فيما ختم بـ(ويه): جاءني سيبويهِ ورأيت سيبويهِ ومررت بسيبويهِ فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب مالا ينصرف؛ نحو: جاءني سيبويهُ ومررت بسيبويهَ ورأيت سيبويهَ...) [شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ١٢٥] وحكى المالقي عن الجرمي في سيبويه وأمثاله الإعراب والتثنية والجمع ثم قال: (وهو قليل لا يقاس عليه) [الرصف/ ٣٤٥] وذهب الزجاجي إلى أن حركة الهاء بالكسر إنما هو على الحكاية وليست حركة بناء. [الجمل للزجاجي/ ٣٤٠].

(٢)لم ينسب هذا الرجز لقائل معين ، كما في [شرح المفصل ٩/ ٣٠ ، المقتضب٣/ ١٨١، النوادر/ ١١٤، الهمع/ الشاهد رقم ٢٤١] .

(٣)[٤- هاء المصدر]:
ولم أجد هذا المصطلح بلفظه فيما بين يدي من مصادر، وإنما يدور هذا المصطلح في كتب النحاة والصرفيين عرضا عند حديثهم عن المصدر وتعارفوا عليها بأنها تاء التأنيث؛ كما تقدَّم عن السيوطي في أول الهاءات، وهي هذه الهاء الواقعة في المصدر، واختلف في علة دخولها ، فمنهم من جعلها عوضًا عن محذوف، ومنهم من جعلها كالعوض وقال آخرون بأنها تكثيرٌ للفظ، وبيانه فيما يلي :
ذهب فريق من النحاة إلى أنها عوض عن محذوف، قد يكون فاء الكلمة كما في (عدة وزنة) أو عين الكلم؛ نحو: إقامة وإعانة، قال الشيخ الرفاعي: (أدخلوها عوضًا عن الألف المحذوفة في مثل (استعانة واستقامة) وأصله: استعوان واستقوام ، وسيأتي الخلاف فيه بعد قليل. [حاشية الرفاعي على شرح بحرق/ ٨٤] وتكون عوضًا عن مدَّة (تفعيل) نحو: تزكية. [الأشباه والنظائر٢/ ١٤٣] وتكون في (الفعللة) في الرباعي عوضًا من ألف الفعلال؛ نحو: الهملجة والسرهفة من (الهملاج=

تَتِمَّةً، ومَلَلْتُ مَلاَلَةً، وَكَالظَّرَافَةِ والنَّظَافَةِ والشَّجَاعَةِ.

= والسرهاف). وفيما لحق بالرباعي؛ نحو: الحوقلة والبيطرة والجهورة؛ كأنها عوض من ألف حيقال وبيطار وجهوار. [الأشباه والنظائر١/ ١٣٠].

أما كونها عوضًا من ألف إفعال الزائدة في نحو إقامة وإرادة فهو على مذهب الخليل وسيبويه، ونقل ابن جني أن هذه الهاء عند الأخفش عوض من عين إفعال على نحو مذهبه في باب مفعول؛ نحو: مبيع ومقول) يعني أنه يقول بأنها عوض من حرف أصلي. [الأشباه والنظائر١/ ١٣١].

وذهب الفراء إلى أن هذه الهاء دخلت - أيضًا - لتكثير الحروف فعند قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور:٣٧] قال: (... فإن المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت: أفعلتُ؛ كقيلك: أقمت وأجرت وأجبتُ؛ يقال فيه كله: إقامة وإجارة وإجابة؛ لا يسقط منه الهاء، وإنما أدخلت لأن الحرف قد سقطت منه العين؛ كان ينبغي أن يقال: إقوامًا... فلما سكنت الواو وبعدها ألف الإفعال فسكنتا- سقطت الأولى منهما (وفي ذلك خلاف تقدَّم في ألف المصادر في الألفات) فجعلوا فيه الهاء؛ كأنها تكثير للحرف (يعني الكلمة) ومثله مما أسقط فيه بعضه فجعلت فيه الهاء قولهم: وعدته عِدَةً ووجدت في المال جدةً وزنة وديةً... وما أشبه ذلك؛ لمَّا أسقطت الواو من أوَّله كُثِّر من آخره بالهاء...) [المعاني للفراء ٢/ ٢٥٤].

وذهب آخرون إلى أنها كالعوض، وتقدَّمت الإشارة إليه في نقل السيوطي عن ابن جني في نحو (الحيقال والجهوار) وكذا عبَّر الهروي بالتشبيه لا بالقطع بأنها عوض؛ قال: (جعلت الهاء كأنها عوضٌ من ذلك الحرف وتكملة لما سقط من الكلمة). [الأزهية/ ٢٥٥].

وبتأمل قوله : (كأنها عوض) نجد أنه لم يجزم بذلك، وهو ما يمكن أن يؤيد صنع المصنف في عدم القطع بأنها عوض أو شبه العوض أو لتكثير الحروف؛ فإذا قلنا إنها عوض في نحو: استعانة، وتتمة من أمثلة المصنف، فكيف نقول إنها عوضٌ في نحو: المقاتلة والظرافة والشجاعة والملالة؟ ومن أيِّ شيء عوضت؟ والجواب: أنها شبه عوض (كأنها عوض) عن العدل عن صيغة المصدر القياسية إلى صيغة سماعية في نحو المذكور فتصبح عوضًا عن شيء غير محدد، فهي كأنها عوض في نحو: (ملالة وظرافة ونظافة) عن تحولها عن (مللا وظرفا ونظفا). وجاءت الهاء للدلالة على كونها مصدرًا في المصادر التي مثَّل بها المصنف ونحوها. وقد أشار الكسائي إلى أن (كاذبة ولاغية) مصادر بمعنى الكذب واللغو؛ قال: (والعرب قد تضع الفاعل والمفعول في موضع المصدر...) [معاني الكسائي/ ٢٤٠، تفسير القرطبي ٧/ ٦٣٦] .

وعلى رأي المصنف فهذه الهاء هاء المصدر ودخلت عوضًا عن تحول الصيغة إلى الفاعل أو المفعول، وسبق أنه سمي الألف في نحو هذه الكلمات ألف المصدر.

يبقى أن نشير إلى أن النحاة لا يجيزون حذف العوض؛ لذلك دخول هذه الهاء عندهم واجبٌ، وما ورد غير ذلك احتاج إلى تأويل؛ كما عند الفراء وغيره في الآية المذكورة : ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾؛ قال الفراء: (وإنما استجيز سقوط الهاء... لإضافتهم إيَّاه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد؛ فلذلك أسقطوها في الإضافة...).[المعاني للفراء ٢/ ٢٥٤] وبنحوه قال الهروي. [الأزهية/ ٢٥٥].

[٥] وأما هاءُ العِمادِ [١] :

فهي كُلُّ هاءٍ عُمِدَتْ أَوَاخِرُ الأفعالِ المعتلَّةِ [بها][٢] نحو: رَهْ، في الأَمْرِ من: رَأَى يَرَى؛ (فَإِنْ وَصَلْتَ الكلامَ)[٣] قلتَ : رَ [٤] يا فتى؛ فَأَسْقَطْتَ الهاءَ في كلِّ أمرٍ بحرفٍ واحدٍ [٥] ؛

---

(١) [٥- هاء العماد] :
تقدم مرارًا بيان مصطلح العماد، وأنه مصطلح كوفي يطلق على ضمير الفصل أو الدِّعامة، والثاني أكثر عند المصنف؛ بل هو الأصل عنده وتقدم تفصيل العماد بمعنى الدِّعامة، وهنا مزيد إيضاح للعماد ومفهومه عند النحاة.
ويبدو أن المصنف يعني بالعماد الدِّعامة فقط خلافًا للكوفيين الذين أطلقوه على ضمير الفصل، أو ضمير الشأن، ويتأكَّد هذا الزعم عندي بما تقدم في ألف عماد كناية المنصوب، وفي ميم العماد وفي نون العماد وهنا أيضًا؛ حيث يعتمد عليها – هاء العماد – الفعل في حالة الوقف عليه، أو يعتمد عليها النفس كما أشار المصنف بقوله: (لأن النَّفَسَ بها يكون) وفي ذلك يقول الهروي: (تدخل الهاء لإمكان النطق بالكلمة؛ وذلك في فعل الأمر إذا صار إلى حرف واحد؛ كقولك: عِهْ وشِهْ... وما أشبه ذلك ؛ زيدت الهاء في الوقف لإمكان النطق به؛ لأنه لا يمكن الوقف على حرفٍ ويبتدأ به؛ لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن). [الأزهية/ ٢٥٧].
(٢) سقط في د .
(٣) مكررة في ت .
(٤) سقط في ط ، فجاء النص هكذا : فقلت يا فتى (!!) ولا معنى له حينئذ .
(٥) وإذا كان المصنف قد خصَّها بما هو على حرفٍ واحد في حالة الوقف، فإن بعض النحاة يرى غير ذلك، فالهروي – مثلا – يجعلها في غير ذلك مما جاء على أكثر من حرف – عوضًا من اللام المحذوفة في حال الأمر والجزم وجعل ذلك لغةً لبعض العرب، قال: (يقولون في الوقف: ارمِ ولا ترم وارمه ولا ترمه؛ فيدخلون الهاء عوضًا من حذف اللام؛ ولتبقى الحركة على حالها). [الأزهية/ ٢٥٧].
وهذه الهاء التي سمَّاها المصنِّف هاء العماد والتي تختصُّ بالوقف فيما كان على حرفٍ واحدٍ، جعلها بعضهم قسمًا من أقسام هاء الوقف؛ كما عند ابن فارس والثعالبي والنضر بن شميل والرماني والهروي وغيرهم. [الصاحبي/ ١٢١، سر العربية/ ٣٥٢، البلغة/ ١٦٧، معاني الحروف/ ١٥٤، الأزهية/ ٢٥٧].
وسمَّاها صاحب وجوه النصب: هاء الأمر، ولم يذكر تحتها شيئًا، وأزعم أنه يعني بها هذه الهاء – هاء العماد – ويؤيد هذا الزعم ما ذكره المحقق تحتها نقلا عن سيبويه؛ قال: (جاء في باب (ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرُّك آخر الحرف): وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهنَّ لامٌ في حال الجزم: ارمهْ ولم يعزُه واخشَهْ... وذلك لأنهم كرهوا ذهاب اللامات والإسكان جميعًا). [الكتاب ٢/ ٢٧٧ نقلا عن حاشية تحقيق وجوه النصب/ ٢٥٠ – تحقيق د/ فائز فارس].و سماها آخرون هاء السكت ؛ كما عند ابن عصفور والرضي والسيوطي ؛ كما ذكر ابن عصفور جواز=

فإذا لم تصله بكلامٍ بعده – اختاروا الهاءَ – هاهنا – لِلِينِهَا ولطافتِها؛ لأنَّ النَّفَسَ بها يكونُ[(١)].

وقال بعضُهم[(٢)]: هاءُ العمادِ: نحو: إِنَّهُ قَامَ زيدٌ، وأظُنُّهُ نعمَ الرجلُ زيدٌ؛ لأن الظنَّ

= إثباتها وصلا ، ونقله عن الكوفيين ، وذكر أنه ضرورة عند البصرين. [الضرائر/ ٥١ ، شرح الشافية٢/ ٢٩٦ ، الهمع٦/ ٢١٧–ط الكويت].

وبعد فإنني أرى أن المصنف كان دقيقًا جدًّا في اختيار تسميته: هاء العماد. واختصاصها بما كان على حرف واحدٍ في الوقف، وذلك لاعتماد الفعل عليها أو كون النفس بها، وسيأتي عنده هاء الوقف وهي هاءٌ أخرى ، وقد أطلق صاحب وجوه النصب هاء العماد على شيء آخر سيأتي بيانه هنا:

(١) قوله:" لأن النفس بها يكون " قلت : وقد أشار بعض النحاة إلى هذه العلة ، من ذلك ما ذكره العلامة الرضي في بيانه لعلة الوقف على التاء بالهاء ، قال : " وإنما قلبت هاء ، لأن في الهاء همسًا وليناً أكثر من التاء ، فهو بالوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى ، ولذلك تزاد الهاء في الوقف فيما ليس له – أعني السكت – أنهْ وهؤلاهْ... "[شرح الشافية٢/ ٢٨٨، نقلا عن شرح تدميث التذكير/ ٥٠] .

(٢)قوله:(وقال بعضهم...إلخ) : قلت: وهذا المعنى هو ما أخَّرت الحديث عنه من قبل إلى هذا الموضع وهو بيان مقصد النحاة بالعماد ؛ لارتباط هذا المصطلح بالهاء وفي البداية أقرر أن المصنف يستضعف هذا المعنى، وذلك ظاهرٌ من طريقة عرضه له بقوله :(بعضهم) على أنَّ هذا المعنى هو الشائع عند المتأخرين، وفيما يلي لمحة عنه:

العماد: يطلق البصريون عددًا من المصطلحات تقابل مصطلح (العماد)عند الكوفيين وفيما يلي بيانه في ضوء كلام النحاة ؛ قال ابن يعيش: (الفصل من عبارات البصريين... والعماد من عبارات الكوفيين). [شرح المفصل ٣/ ١١٠، ٨/ ١٧] وتطلق على ضمائر الرفع المنفصلة عند البصريين، وعلَّل المجاشعي تسمية الكوفيين لها بأن ما بعدها قد يعتمد عليها في بعض المواضع ويجعلونها حينئذٍ أسماء، أما تسمية البصريين فقد علَّلها بأنها يفصل بها بين الخبر وذي الخبر من غير اعتدادٍ بها في الإعراب، ولا احتياج إليها في العودة على الأسماء، وإنما وضعت عندهم تأكيدًا. [شرح عيون الإعراب/ ١٣٤].

ويسميه ابن الحاجب: صفة، ويصفه بأنه مرفوعٌ منفصلٌ مطابقٌ للمبتدأ [شرح الكافية ١/ ٢٤٤ تحقيق د/ هريدي] وأطلقه المصنف وكثير من الكوفيين على (إيًّا) في (إياك) حيث رأوا أن الكاف هي الضمير و(إيا) عماد وتقدَّم الخلاف فيه وأن البصريين يردُّون هذا القول، وعلَّل ابن الأنباري موقف البصريين بأن الشيء لا يعمد بما هو أكثر منه، وأن (إيا) اسم مضمر، والكاف حرف خطاب ولا موضع لها من الإعراب. [راجع ألف عماد كناية المنصوب ، أسرار العربية/ ٣٤٢].

إذن فليس العماد مقتصرًا على ضمائر الرفع المنفصلة بدليل ما تقدَّم عن الكوفيين.

وقد عقد سيبويه بابًا لضمير الفصل سمَّاه: (باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا)=

= وذكر أحكامه التي سأذكرها بعد قليل .[الكتاب ١/ ٣٩٤] وبنحوه عند المالقي والسيوطي وغيرهما [الرصف/ ١٢٧] .

وقد رجح أبو حيَّان مصطلح البصريين وتعليلهم له؛ لأنه فصل به بين المبتدأ والخبر لعموم التعليل، وأشار إلى أن الكوفيين أطلقوا عليه العماد؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنَّه يبيِّن أنَّ الثاني ليس بتابعٍ للأول، وأن هذا المعنى الذي لحظه الكوفيون هو أحد ما سُمِّي به فصلا عند البصريين. [التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان١/ ١٧٧].

وأطلق الكوفيون على العماد في بعض حالاته أيضًا (الضمير المجهول) وسيأتي الإشارة إليه في كلام الفراء عن العماد، والكوفيون يطلقونه – الضمير المجهول – على ما يعرف عند البصريين بضمير الشأن أو القصة أو الحديث أو الأمر، وهو الضمير العائد على غير مذكور تقدم، والضمير إنما يكون معلومًا إذا تقدمه مذكور، وله أحكام ستأتي بعد قليل. [الكتاب ١/ ٣٥، شرح المفصل ٣/ ١١٤، التسهيل/ ٢٨].

أمَّا ما ذكره المصنف بقوله (بعضهم): فأغلب الظن أنه يعني الفراء، يؤيد هذا الظن أمورٌ، أولها: كثرة نقل المصنف عن الفراء؛ وعدم التصريح به هنا دليلٌ على قصده إياه؛ لأن للفراء رأيا في المسألة والمصنف لا يحب التصريح بمخالفته فيما يبدو للباحث.

ثانيها: أن الفراء عند عرضه لمواضع هذه الهاء على نحو ما ذكر النحاة ومعهم المصنف في نحو (اقتده) ونحوها – لم يذكر العماد، وإنما اعتبرها صلة، ونقل الفراء القول بزيادتها في قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾ [البقرة:٢٥٩] وفي قوله تعالى : ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام:٩٠] ولم يعلِّق عليه [المعاني للفراء١/ ١٧٢].

ثالثها: أمثلة المصنف بعينها عند الفراء مع الرأي المذكور نفسه وسيأتي بيانه.

أمَّا هاء العماد عند الفراء فهي تقابل ما عرف بضمير الشأن ؛ كالواقعة في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [النمل:٩] قال الفراء: (هذه الهاء هاء عماد) وقد فسَّره بأنه اسمٌ لا يظهر وقد فُسِّر ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [النمل:٩] إذن فالفراء يطلق (العماد) على ضمير الشأن عند البصريين. [المعاني للفراء ٢/ ٢٨٧].

كما يطلقه على ما يسمى ضمير القصة؛ فعند قوله تعالى: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ﴾ [لقمان:١٦] قال: (... ومن نصب (مثقال) جعل في (تكن) اسمًا مضمرًا مجهولا مثل الهاء التي في قوله: {إنها إن تك} ومثل قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الحج:٤٦] [المعاني للفراء ٢/ ٣٢٨] وصرَّح بتسميتها (عمادٌ) في الآية الأخيرة بقوله: (الهاءُ عمادٌ، تُوَفَّى بها إنَّ؛ يجوز مكانها : (إنه) وكذلك هي قراءة عبد الله (يعني ابن مسعود): {فإنه لا تعمى الأبصار}. [المعاني للفراء ٢/ ٢٢٨].

والبيِّن مما تقدم أن الفراء يطلق(العماد)على ضمير الشأن وضمير القصة، وقد ذكر أنه اسمٌ مجهول وقد فُسِّر ؛ كما أن ضمير الشأن وضمير القصة بمعنى عنده.

كما يطلقه الفراء أيضًا على الضمائر المنفصلة التي تسمى ضمائر الفصل؛ فعند قوله تعالى:=

= ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة:٨٥] ذهب إلى أن الضمير عمادٌ وفصَّل مواضعه؛ قال: (فإن قلت: إن العرب إنما تجعل العماد في الظنِّ لأنه ناصبٌ، وفي (كان) و(ليس) لأنهما يرفعان، وفي (إن) وأخواتها لأنهنَّ ينصبن... (قال الفراء) : وإنما وضع العماد في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل...) [المعاني للفراء ٢/ ٢٨٧ ، وراجع أيضا المعاني للفراء١/ ٥٧ بتصرف] وعبارة الفراء الأخيرة اقتبس منها المصنف في واو العماد - كما سيأتي في الواوات- أنها كل واو تطلب الاسم دون الفعل ؛ بل واعتمد عليها المصنف في تسمية واو العماد.

وتأمَّل قول الفراء: (في الظن... وفي (إن) تجدْ أنه ما ذكره المصنِّف هنا. ويجدر بالذكر أن أبا جعفر النحاس قد خطَّأ الفراء في الآية الأخيرة، قال: (وزعم الفراء أن (هو) عماد، وهذا عند البصريين خطأٌ لا معنى له ؛ لأن العماد لا يكون في أول الكلام). [البحر المحيط١/ ٢٩٢، إعراب القرآن لأبي جعفر١/ ٢٤٥ -تحقيق/ زهيرغازي-ط عالم الكتب-١٩٨٥م] وإذا كان الفراء يشترط سبق الاسم للفعل -ويعني به هنا المشتقات ، أو الفعل على وجه العموم- فلذلك وجدناه يتمسك بتقدم العماد على الفعل، فعند قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] خطَّأ الكسائي في قوله بأن (هو) عماد، وعلَّل ذلك بأن العماد لا يكون مستأنفًا به حتى يكون قبله (إن) أو بعض أخواتها أو كان أو الظن. [المعاني للفراء ٣/ ٢٩٩].

وقد بيَّن الفراء أنَّ العماد هذا إنما هو اسم مجهولٌ وأوجز مواضعه في عبارة موجزة أُوردها إتمامًا للفائدة؛ قال: (... كان من عادة(كان) عند العرب مرفوعٌ ومنصوبٌ؛ فأضمروا في (كان) اسمًا مجهولا، وصيروا الذي بعده فعلا (أي خبرًا) لذلك المجهول، وذلك جائزٌ في (كان وليس ولم يزل) وفي (أظن وأخواتها) أن تقول: أظنه زيد أخوك، وأظنه فيها زيد، ويجوز في (إن) وأخواتها؛ كقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [لقمان:١٦] وكقوله: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النمل:٩] فتذكر الهاء وتوحدها، ولا يجوز تثنيتها ولا جمعها مع جمع ولا غيره، وتأنيثها مع المؤنث وتذكيرها مع المؤنث جائز...) [المعاني للفراء ١/ ٣٦١، وراجع في أحكام هذا الاسم المجهول عند الفراء المعاني للفراء١/ ٣٦٢، ٣٦٣]. وخلاصة القول عند الفراء: إنه يطلق العماد على كلٍّ من:

١ - ضمائر الفصل. ٢- ضمير الشأن. ٣- ضمير القصة.

كما يسميه عمادًا أو اسمًا مجهولا وفي كل الحالات لابد أن يفسره مضمون الجملة،و وظيفة العماد عند الفراء هنا التوكيد ؛ كما ذكر في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج:٤٦] قال: (والقلب لا يكون إلا في الصدر، وهو توكيدٌ ممَّا تزيده العرب على المعنى المعلوم) [المعاني للفراء ٢/ ٢٢٨].

والحقُّ أن صاحب وجوه النصب قد ذكر هاء العماد على نحو ما حكاه المصنف؛ فأطلقها على مايسمى ضمير الشأن وصرَّح بأنها ليست اسمًا ، وأنها تلزم صيغة واحدة هي الإفراد والتذكير. [وجوه النصب/ ٢٤٦] .

وكذا ذكر الرمَّاني هاء العماد ومثَّل لها بما يطلق على ضمير الشأن وضمير القصة. [معاني الحروف/ ١٥٠]. =

= **أحكام هاء العماد :**
وهاء العماد التي قصدها المصنف ليس لها أحكام إلا أنها واجبةٌ عند بعض النحاة فيما كان على حرف واحد، وجائزة فيما زاد على ذلك؛ نحو: (اقتده واخشه) كما أنها تسقط في حالة الوصل كما ذكر المصنف، وهذه الأحكام تتصل بما سمّاه غير المصنف هاء السكت أو هاء الوقف ... إلخ.
أما ما حكاه عن بعضهم من هاء العماد بمعنى ضمير الفصل وضمير الشأن أو القصة فله أحكام بسطها النحاة ولم يخل منها مصنفٌ من مصنفاتهم المطولة، وتقدم في ثنايا كلام الفراء وغيره شيءٌ من ذلك، وفيما يلي أهم هذه الأحكام:
أولا: مواضع ضمير الفصل (العماد):
يقع العماد بين معرفتين لا تستغني إحداهما عن الأخرى، أو بين معرفة ونكرة تقارب المعرفة، وهي التي لا تقبل أداة التعريف؛ كأفعل التفضيل المقترن بـ(من) ولا يجوز أن يقع بين نكرتين - على المشهور- ولا بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة؛ نحو: ظننت رجلا هو قائمًا، وظننت زيدًا هو قائمًا؛ كل ذلك لا يجوز، وذكر الفراء أنه يدخل في مواضع عدَّها أربعة؛ هي:
١- بين المبتدأ والخبر. ٢- بين كان وأخواتها وخبرها.
٣- بين إن وأخواتها وخبرها. ٤- وبين الظن وأخواته وخبره.
وكذلك ذكر كثير من النحاة. [راجع المعاني للفراء ١/ ٣٦١ وما بعدها، شرح عيون الإعراب للمجاشعي/ ١٣٤].
وفصل المالقي وذكر أنها تدخل بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، يعني الجملة بعد دخول الناسخ وأضاف أيضًا:
٥- باب أعلم وأخواتها. ٦- بين (ما) النافية وخبرها.
٧- بين (لا) النافية وخبرها... [راجع التفاصيل في الرصف/ ١٢٨ وما بعدها].
٨- وأضاف الفراء موضعًا يجب فيه العماد وهو كل موضع جاءت فيه الواو تطلب اسمًا بعدها، وقد أورد المزني هذه الحالة في الواوات وهناك تفصيلها. [المعاني للفراء١/ ٥٧-٥٨، ١/ ٤٠٩، المقتضب ٤/ ١٠٣ ، وراجع واو العماد في الواوات].
ثانيًا: إعراب العماد (ضمير الفصل):
ذهب البصريون إلى أنه حرفٌ لا محل له من الإعراب، ولا إشكال عندهم في ذلك لحرفيته، وذكر ابن هشام أن الخليل قال: إنه اسمٌ، ونظيره على هذا القول - عند ابن هشام - أسماء الأفعال في رأي من يراها غير معمولة لشيء.
وأكَّد سيبويه أن (هو) ونحوها فيما ذكر من أمثلة بمنزلة (ما) إذا كانت لغوًا؛ ولا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر. [الكتاب ١/ ٣٩٤] .
وذهب الكوفيون إلى أنه اسم له محلٌّ، وهذا المحل عند الكسائي مبنيٌّ على ما بعده وعند الفراء بحسب ما قبله؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفعٌ، وبين معمولي ظن نصبٌ وبين معمولي (كان) رفعٌ عند الفراء ونصبٌ عند الكسائي، وبين معمولي (إن) بالعكس.و هذه من مسائل الخلاف بين البصريين=

= والكوفيين، وذكرها الأنباري. [المغني مع حاشية الأمير ٢/ ١٠٦، شرح المفصل ٣/ ١١٠، الإنصاف / المسألة رقم(١٠٠)].

وقد نسب الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري إلى الفراء أنه جعل العماد بمنزلة (الفعل) وذكر نصه في ذلك، وبيّن الدكتور/ عوض القزوي عدم صحة هذا النقل معتمدًا على أمرين، الأول: أن النصَّ تصحف على الدكتور الأنصاري من قول الفراء: (إن جعلت العماد بمنزلة (الصلة) إلى قوله: بمنزلة (الفعل). والثاني: على افتراض صحة قوله: (الفعل). فإن الفراء لا يعني به الفعل الذي هو أحد الأقسام الثلاثة للكلمة، وإنما يعني به الخبر لكان أو ظن وأخواتها، وعندها يكون قد ناقض نفسه أيضًا - يعني الفراء - إذ لا يكون العماد اسمًا وخبرًا في آنٍ واحد!! مع أن الفراء يقرر أن العماد كالسقف حافظ لما بعده عن السقوط عن الخبرية. [المصطلح النحوي/ ١٧٦، ١٧٧، المعاني للفراء ١/ ٤٠٩، شرح المفصل ٣/ ١١٠].

شروط العماد (ضمير الفصل):

١- أن يكون ما قبله مبتدأ في الحال أو الأصل.

٢- أن يكون ما قبله معرفة خلافًا للفراء والكوفيين.

٣- يشترط في الضمير أن يكون بصيغة الرفع.

٤- يشترط في الضمير أن يطابق ما قبله.

٥- يشترط فيما بعده أن يكون خبرا لمبتدأ في الحال أو الأصل.

٦- يشترط فيما بعده أن يكون معرفة أو كالمعرفة.

فائدة العماد (ضمير الفصل):

دخل للفصل والتوكيد، وقال ابن هشام: (فائدة لفظية، وهي الإعلام بأن ما بعده خبرٌ لا تابعٌ؛ قال: (وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، والاختصاص، قال: وكثير من البيانيين يقتصر عليه)، وأضاف أن إفادته التوكيد جعلت بعض الكوفيين يسمونه: دعامة. [المغني مع الأمير٢/ ١٠٦، وراجع المقتضب٢/ ١٤٤، ٤/ ٩٩-١١٠، شرح الكافية١/ ٢٤٤- تحقيق د/ هريدي، شرح عيون الإعراب/ ١٣٢-١٣٥].

ضمير الشأن وضمير القصة أو الضمير المجهول:

وهذا الضمير يكون متصلا مرفوعًا ومنصوبًا، كما يكون منفصلا مرفوعًا وهو ضمير غيبة يقدم لتفخيم الكلام، وفصل أبو حيان القول فيه وجعله على ثلاثة أضرب:

١-ما يكون منفصلا غير متصل وذلك في صورة كونه مرفوعًا بالابتداء.

٢- ما يكون متصلا بعامل نصب. ٣- ما يتصل بعامل رفع.[وراجع في ذلك التذييل والتكميل ١/ ق٢٨ نقلا عن المصطلح النحوي/ ١٨٠].

ولا يعتبر ضميرًا إلا على شريطة التفسير، وهذا الضمير إذا كان لمذكر فإنه يسمى ضمير الشأن، أو لمؤنث فيسمى ضمير القصة.

مخالفة ضمير الشأن أو القصة للقياس: =

فِعْلٌ، و(نِعْمَ) فِعْلٌ [1]، ولا يقعُ فِعْلٌ على فِعْلٍ؛ فَعَمَدُوا الأَوَّلَ بالهاءِ ليصحَّ الكلامُ.

= وهو يخالف القياس من وجوه:

الأول: عوده على ما بعده لزومًا؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيءٌ منها عليه.

الثاني: أنَّ مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضميرٌ؛ خلافًا للكوفيين والأخفش فأجازوا تفسيره بمفرد.

الثالث: أنه لا يتبع بتابع؛ فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا ينعت ولا يبدل منه.

الرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

الخامس: أنه ملازمٌ للإفراد؛ فلا يثنى ولا يجمع ... وأوصلها السيوطي إلى عشرة فروق. [راجع المغني مع الأمير ٢/ ١٠٦، شرح المفصل ٨/ ٧، الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٣].

(١) قوله: (نعم فعل): يحتمل أن يكون المصنف ما زال يحكي مذهب البعض في العماد ، فلا يحتمل ذلك القول بأنه وافق البصريين في القول بفعلية (نعم) كما يحتمل أنه يقول بفعليتها ، والأول أرجح لدى الباحث ؛ لما عهدناه من انتمائه الشديد لآراء الكوفيين ، كما أن هذا الرأي ورد في سياق حكاية مذهب عن الغير ، وعلى الثاني يكون قد خالف المصنف الكوفيين في هذا الرأي؛ حيث ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أن (نعم وبئس) اسمان، واستدلوا على ذلك بعدد من الأدلة ستأتي فيما يلي؛ حيث نقل السيوطي القول باسمية (نعم وبئس) عن الفراء، وذكر أنه استدل على ذلك بما يلي:

١- دخول حرف الجر عليهما؛ نحو قول بعضهم وقد بشر بأنثى: ما هي بنعم الولد.

٢- الإضافة إلى غيرهما؛ نحو قول الآخر [من الرجز]:

بنعم طير وشباب فاخرٍ

[المجهول، ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٤٧، الهمع ٥/ ٢٦-ط الكويت].

٣- النداء؛ نحو قولهم: يا نعم المولى ويا نعم النصير.

٤- دخول لام الابتداء عليها في خبر إن، ولا تدخل على الماضي.

٥- الإخبار عنهما فيما حكى الرؤاسي؛ نحو: فيك نعم الخصلة.

٦- عطفهما على الاسم؛ فيما حكاه الفراء من قولهم الصالح وبئس الرجل في الحق سواء. ٧- عدم التصرف وعدم المصدر.

وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان جامدان لإنشاء المدح والذم، وأجابوا عن أدلة الكوفيين بأن حرف الجر داخلٌ على اسم مقدَّر؛ كأن يقال: ما هي بالتي يقال فيها نعم الولد... وذهب الحريري مذهب البصريين أيضًا، وكذا ابن هشام، الذي ردَّ مذهب الكوفيين بنحو ما تقدم. [الإنصاف ١/ ٩٨، ٩٩ ، شرح قطر الندى/ ٣٩، ٤٠، شرح ملحة الإعراب/ ٦٧، ٦٨].

وقد أجاب السيوطي عن أدلة الفراء - والكوفيين - بأن حرف الجر والنداء قد يدخلان على ما لا خلاف في فعليته؛ وذلك بتأويل موصوف، أو منادي مقدر، وكذا في الإخبار والعطف. وفي=

[٦] وأما هاءُ الجَمْعِ [(١)] :

فنحو: شَيْخٍ وشِيْخَةٍ [(٢)] ، ودَلْوٍ وأَدْلِيَةٍ [(٣)] ، وقَفِيزٍ وأَقْفِزَةٍ، ومَاءٍ ومِيَاهٍ وأَمْوَاهٍ [(٤)] ،

= شاهد الإضافة ذكر السيوطي أنه قد سُمِّي بـ(نعم) محكيَّة؛ ولذا فتحت ميمها، كما أكد السيوطي أن عدم التصرف وعدم المصدر لا يدلان على الاسمية، واحتجَّ لـذلك بـ (عسى) و(لـيس)، كـما استدل السيوطي على فعلية (نعم) و(بئس) بلحاق تاء التأنيث في كل اللغات، ولحاق ضمير الرفع في لغة حكاها الكسائي. [همع الهوامع ٥/ ٢٦، ٢٧ -ط الكويت].

وأخيرًا: كان فهم المصنف لهاء العماد أكثر دقةً وقربًا من فائدة الهـاء التـي ذكرهـا، ولا أراه يقـوِّي كونها للعماد فيما حكاه عن بعضهم ، وإن كان محتملا لديه .

ويبدو لي نوع من الاضطراب عند الفراء في فهم هذا المصطلح، حيث أطلقه على الأنواع المـذكورة بغـير تفريق. ولو أن كتاب حروف الهجاء كان معروفًا للأقدمين لكان لـه في هـذه المسألة شـأنٌ كبـير في تغيير المفهوم الشائع لمصطلح العماد عند الكوفيين ، أو على أقل تقـدير لم يكـن مـن الـسائغ القـول بإطلاق العماد على ضمير الفصل فقط ، وتفسير المصنف لوظيفة الهاء التي تقابل هاء الـسكت – أو الاستراحة عند غيره – لتسميتها هاء العماد تفسير قوي ومبني على فهم المزني لوظيفة العماد بمعنـى الدعامة ؛ كما أنه يبدو لي أن المزني لم يوافق الرأي القائل باسمية (نعم) وهو رأي البـصريين تمامـا ، وإنما حكاه عنهم كدليل لقولهم بالعماد ومفهومهم له ؛ خلافا لما قد يفهم من ظاهر عبارتـه مـن أنـه يرى (نعم) اسما .

(١) [٦– هاء الجمع] :

ذكرها بعض النحاة، كما عند الثعالبي والهروي والفراء والسيوطي. [سر العربية/ ٣٥٢، الأزهية/ ٢٥٤، معـاني الفـراء ٢/ ٢٧٠، ٣/ ٢٢٥، الأشـباه والنظـائر ١/ ١٤٥، ٢/ ١٤٣] وقـد أشـار النحـاة إلى فائدتين لهذه الهاء:

١ – أنها تدخل عوضًا عن ياء الجمع؛ نحو: زنادقة وجحاجحة والأصل: زناديق وجحاجيح، وإذا جـيء بالياء لم تدخل الهاء.

٢– أن تدل على العجمة في الجمع الذي على زنة مفاعل؛ نحـو: الجواربـة والموارجـة والـصقالبة وكلهـا أسماء أعجمية زيدت الهاء لتدل على تعريب الجمع. ونقل ابن منظورعن الجوهري أن الهـاء تـدخل في الجمع للدلالة على ثلاثة أشياء: النسب ؛ نحو : المهالبة ، والعجمة ؛ نحو : الجواربة ، كما تـدخل عوضًا عن حرف محذوف ؛ نحو : الزنادقة . [اللسان / ها]

(٢)قوله:(شيخة): بوزن (فِعْلة) بكسر فسكون وهو من أوزان جمع القلة ولم يطرد في شيء؛ بل سـمع في ألفاظ منها ثيرة وفتية، ولعدم اطراده قيل: إنه اسم جمع. [شذا العرف/ ١٠٨، ١٠٩]

(٣) قوله: (أدلية): ولعله يعني به جمع الجمع، لأن الجموع المذكورة لدلو ليس فيها أدلية، كما في اللـسان (دلو). وأدلية بوزن أفعلة وهي من صيغ جموع القلة؛ كأكسية وأعطية.

(٤)قوله: (ماء... أمواه... إلخ): قيل إن همزته بدلٌ من الهاء، والأصل: موه، ونحوه: شاء، أصله شـوه، وأيهات، أصله: هيهات، وعلَّل ابن يعيش ذلك البدل بقوله: (وكان ذلك لضرب مـن التقـاصِّ ؛=

وهي [في][1] جمعِ الجمعِ[2]

= لكثرة إبدال الهاء من الهمزة؛ قالوا: هَنْ فعلتَ، والمراد: أن، وهبرت الثوب في أبرته) كذا نقله السيوطي. [الأشباه والنظائر ١/ ١٤٩].واستدل الشيخ الحملاوى على ذلك بتصغير ماء على مويه، وأكد أن جمعه أمواه ، وقد ذهب الكوفيون إلى أن(ماء) جمع تكثير، ولذلك تدخل عليه التاء عندهم، فيقولون:(ماءة). والبصريون يرون أنه اسم جنس إفرادي لا تدخله هذه التاء ، والمصنف قد ذهب مذهب الكوفيين. [تدميث التذكير/ ٧٧ ، شذا العرف/ ١٥٤ ، شرح المفصل ٥ / ٧١]

(١) سقط في د .

(٢)قوله: (جمع الجمع): اختلف النحاة في جواز جمع الجمع، وفيه تفصيل؛ قال الزجاجي: " اعلم أنَّ الجمع قد يجمع؛ لأنه يشبه بالواحد؛ قالوا: نعم، وأنعام، وأناعيم؛ فجمعوا الجمع... وليس كل جمع يجمع؛ إنما هو مسموعٌ، ومن أجاز جمع الجمع لم يجز تثنيته؛ لأن الجمع إنما جمع ليكثر، وليست التثنية مما يكثَّر بها." [الجمل للزجاجي/ ٣٨٢].

وللسيوطي تفصيل حسنٌ في هذه المسألة؛ حيث جزم بأنه لا خلاف بينهم في عدم جواز جمع جموع الكثرة قياسا إذا لم تختلف، وذكر أنه إذا اختلفت أنواعها فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه، قال السيوطي: وعليه الجمهور، ومذهب المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك، واختار أبو حيان مذهب سيبويه، قال: وهو الصحيح؛ لقلة ما حكي منه). ثم ذكر السيوطي أنهم اختلفوا في جمع جموع القلة، وقال: والأكثرون على أنه منقاسٌ جمعها، وسماعه أكثر من جموع الكثرة).

وذكر أن ابن عصفور اختار أنه لا ينقاس جمع الجمع ؛ لا جمع القلة، ولا جمع الكثرة، ولا يجمع إلا ما جمعوا؛ يعني بذلك التوقف فيه مع السماع.

كما نقل السيوطي مذهب الزجاجي المذكور منذ قليل في إثباته جمع الجمع؛ نحو: أصائل، جمع: أُصُل، جمع: أصيل، كما نقل إنكار السهيلي وردَّه على الزجاجي. [ينظر الهمع ٦/ ١٢٣-١٢٥- ط الكويت].

وأكد العلامة الرضي أنه ليس بقياس مطرد، ونقله عن سيبويه. [شرح الشافية ٢/ ٢٠٨، ٢٠٩] وأفاد ابن مالك إطلاق جواز جمع جمع التكسير. [التسهيل/ ٢٨٢]. قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع ؛ كما تدعو إلى تثنيته ... وإذا قصد تكسير مكسَّر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره ؛ كقولهم في أعبُد : أعابد ... كذا أفاده الشيخ الحملاوي .[شذا العرف / ١٢٠].

أصل هاء الجمع :

وقد اختلف في كونها عوضًا عن محذوفٍ؛ نقل السيوطي عن أبي حيان قوله: (قال بعض أصحابنا: إن التاء (الهاء) في فرازنة عوض من الياء ، وفيه نظر؛ إذ يمكن أن تكون للجمع ؛ كما استقرت في غير هذا الموضع، وأمكن أنهم لم يجمعوا بينها وبين الياء؛ لأن الاسم يطول بهما وهما غير واجبين في الكلمة، وعندما رأى النحاة أنها تعاقبها اعتقدوا فيها أنها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب، وجعلوا أنهم وضعوها على معنى المعاوضة، والمعاوضة ليس معنًى تعتبره العرب؛ بحيث تجعل الهاء له بالقصد؛ بل هذه عبارة تكون من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم، وإن كان سيبويه قد=

[تكونُ][1] أكثرَ منها في الجميعِ [2] .

[٧] وأما هاءُ التَّوْقِيتِ [3] : فهي على ضَرْبَيْنِ:

= جرى على مثل هذه الطريقة في الأعراض، إلا أنه لا يقدح فيه معنى ؛ بل إنما ينبغي أن ينسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدة، وأي فائدة في إسقاط حرفٍ وزيادة آخر؟) [الأشباه والنظائر ١/ ١٤٥] وصرَّح به الأخفش[معاني القرآن للأخفش/ ٤٧٤، وراجع شذا العرف/ ١٢٠،١٢١]

وإطلاق المصنف يؤكد أن وظيفتها الجمع، ولا مانع من أن تكون للعوض أيضًا عن محذوف ولا تعارض بين الوظيفتين.

(١) سقط في د .

(٢)قوله: (أكثر...الجميع): في ط: أضاف المحققان: (ولا تكون) على أنها زيادة يقتضيها السياق، والحق أنها صحيحة ولكنها تعكس مراد المصنف كما هو في النسختين ؛ حيث ذهب إلى أن هاء الجمع تكون في جمع الجمع أكثر منها في الجمع والحقُّ أنها تكون في الجمع أكثر؛ لأن جمع الجمع موقوفٌ على السماع، وليس كل جمع يجوز جمعه، كما صرح الزجاجي وتقدم كلامه منذ قليل، وعليه فإن الهاء في الجمع أكثر منها في جمع الجمع خلاف ما ذكر المصنِّف رحمه الله ، ولعله من وهم الناسخ.

(٣) [٧- **هاء التوقيت**]:

ولم أقف على ذكر لهذه الهاء كمصطلح -هاء التوقيت -عند أحد النحاة فيما بين يدي من مصادر.

والتوقيت: مصطلح كوفي، ويغلب على ظني أنه من وضع الفراء؛ حيث استخدم الفراء: الموقت وغير الموقت؛ فالأول على العلم والضمير. والثاني يطلقه على النكرة. قال الفراء: (و(بئس) لا يليها مرفوعٌ مُوَقَّت ولا منصوبٌ مُوَقَّت... وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير موقتةٍ في سبيل النكرة) [المعاني للفراء ١/ ٥٦، ٥٧]. وقال أيضًا: (ولا يجوز أن تقول: مررت بعبد الله غير الظريف. إلا على التكرير؛ لأن عبد الله مُوَقَّتٌ و(غير) في مذهب نكرة غير موقتةٍ، ولا تكون نعتًا إلا لمعرفة غير موقتة...) [المعاني للفراء١/ ٢٤٣، ٢٤٤] والذي يعنيني من هذه النصوص أن الفراء أطلق (الموقَّت) على نوعين من المعارف، هما العلم والضمير، وغير الموقت على النكرة وعلى المشتق والاسم الموصول [المعاني للفراء١/ ٢٤٣، ٢٤٤، وراجع أيضًا تفسير الطبري ١/ ١٨١، المصطلح النحوي/ ١٦٨، ١٦٩].

ويتأكد لنا المقصود بالتوقيت: وأنه التعيين أنهم في تعريفهم للمعرفة بأنها اسم وضع ليستعمل في شيء معين سواءٌ كان ذلك الشيء مقصودًا للواضع كالعلم، أو غير مقصود كبقية المعارف... [الحدود النحوية/ ١٠٣، الهمع ١/ ٢٤٣، شرح الكافية ٢/ ١٢٨] قال الرضي عند قول ابن الحاجب: (المعرفة: ما وضع لشيء بعينه): ما وضع ليستعمل في واحد بعينه، سواءٌ كان ذلك الواحد مقصود الواضع؛ كما في الأعلام، أو لا ؛ كما في غيرها...). وينظر: [حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٥٣].

أما هذه الهاء فيمكن أن نقول: إنها من هذا القبيل المذكور من التحديد، فكما يحدِّد العلم مسماه فهذه=

تكونُ في [الاسم][1] والمصدرِ، وهي في الاسمِ[2] دليلٌ [على] واحدةٍ[3]، وفي المصدرِ[4] / [١٣] دليلُ كَرَّةٍ، ففي الاسمِ؛ نحو: تَمْرَة، وجَوْزَة، وشَعْرَة؛ ثبوتُها دليلُ واحدةٍ، وسقوطُها دليلُ الجمعِ[5]. وفي المصدرِ: دَخَلْتُ دَخْلَةً، وخرجت خَرْجَةً؛ فإنها تُنْبِئُ عن كَرَّةٍ واحدةٍ.

[٨] وأما هاءُ الحالِ[6]: فهي لِمَدْحٍ أو ذَمٍّ؛ نحو: حَسَنُ المِشْيَةِ والجِلْسَةِ؛

= الهاء تحدد ما تدخل عليه على التفصيل الذي ذكره المصنف؛ يؤكد فهمي هذا قول المالقي: وزاد بعض النحويين في معاني التاء المذكورة (تاء التأنيث) التحديد في العدد؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] وهذا راجع إلى تأنيث اللفظ [الرصف/ ١٦١].

(١)سقط في ت.

(٢) قوله :(الاسم) : أما هاء التوقيت الداخلة على الاسم: فتحدد أن الاسم يدل على واحدة من جنسه، وتقدم في أول الهاءات أن من هاء التأنيث ما يدخل على الواحد للفرق بينه وبين جمعه؛ نحو تمرة وجوزة؛ قال الهروي: (... للفرق بين الواحد والجمع وتكون الهاء علامة للواحد؛ نحو: تمرة وتمر...) [الأزهية/ ٢٤٩]

وذكر السيوطي نقلا عن ابن مالك أنها كثيرة الدخول على الواحد لتمييزه عن جنسه، ويقلُّ عكسه؛ أي: دخولها على الجمع فرقًا بينه وبين مفرده؛ ككمأة وكمء. [الأشباه ٢/ ١٤٣].

(٣)سقط في ت.

(٤) قوله : (المصدر): أمَّا القسم الثاني فهو الداخل على المصدر وسمَّاها بعضهم هاء المرة كما سيأتي، وقد أكَّد المصنف أنها تدخل للدلالة على حدوث الفعل مرَّةً واحدة ويعني به المصدر العددي، ووظيفته بيان عدد مرات الفعل وهو هنا مع الهاء لمرة واحدة؛ قال الهروي: (تدخل الهاء على المصدر لتبيِّن عدد المرات؛ كقولك: ضربته ضربة...) [الأزهية/ ٢٥٥].

ولذا سمَّاها بعضهم هاء المرة؛ كما عند الثعالبي [سر العربية/ ٣٥٣].

وأرى أنَّ المصنف موفقٌ في هذا المصطلح لما يعنيه من التحديد فضلا عن تأنيث اللفظ على ما ذكر المالقي. [راجع الأزهية/ ٢٥٧-٢٥٩، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٣، حاشية الرفاعي/ ٨٥، الرصف/ ١٦١، معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٣].

(٥)قوله: (سقوطها دليل الجمع): قلت: على الغالب، وتقدم عكسه وهو قليل.

(٦) [٨- هاء الحال]:

كذا ذكر الثعالبي بنحو ما عند المصنف من أمثلة [سر العربية/ ٣٥٣] ويعني بها المصنِّف الهاء الداخلة على ما يسميه النحاة والصرفيون باسم الهيئة، وهو الذي يدلُّ على الحدث وهيئته وصفته عند وقوعه. والحقُّ أن المعنى مستفاد من الصيغة كلها لا من الهاء وحدها، وهي قريبة مما سيذكره المصنف بعد قليل في هاء الخلقة. والملاحظ هنا أن المصنف أطلقها على الهاء الواقعة فيما يدلُّ على هيئة من هيئات الأفعال الظاهرة.

فالهاءُ[1] – هاهنا – دليلُ الحالِ[2].

[٩] وأما [هاءُ][3] النُدْبَةِ[4]: فنحو وا زيداه، [و][5] يا زيداه؛ في هذه الهاء [المتجوزِ][6] [لغتان][7]:

الرفعُ والكسرُ[8].

---

(١) في د: فإنها.

(٢)قوله (دليل الحال): قلت: وهنا يجب التنبيه على أن الهاء في هذه الصيغة وفي غيرها نحو هاء التوقيت وهاء الداهية... إلخ – هي في حقيقتها هاء تأنيث، والمعاني التي ذكرها لها المصنف فيها زيادة على التأنيث، وسيأتي بيانه آخر الهاءات. وكذلك الصيغة المذكورة هنا (فَعْلة) والمذكورة من قبل (فِعْلة) هي من صيغ المصدر، فبكسر الفاء تصاغ للدلالة على الهيئة، وبفتح الفاء، تصاغ للدلالة على المرة. والهاء كما ذكر – هنا – دليل الحال، وهناك دليل مرة. [ينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٧٨، الهمع ٦/ ٥٣ وما بعدها، ط الكويت].

(٣) سقط في ت.

(٤) [٩- هاء الندبة]:

كذا سمّاها صاحب وجوه النصب [وجوه النصب/ ٢٥٠] وجعلها كثير من النحاة فرعًا لهاء السكت أو هاء الوقف؛ كما عند الهروي والمالقي والمرادي وغيرهم. [الأزهية/ ٢٦٤، الرصف/ ٣٥٥، الجنى الداني/ ١٥٢] وجعلها بعضهم فرعًا عن هاء الاستراحة؛ كما عند ابن فارس [الصاحبي/ ١٢١] إلا أن المصنف فرق بينهما على أساس من دقة فهمه للمعنى المستفاد من الحرف؛ كما تقدم هاء العماد التي يعدها كثير من النحاة هاء الوقف، أو هاء الاستراحة أو هما معًا. [راجع أول هاء العماد هنا في الهاءات، وسيأتي بيان هاء الوقف والاستراحة بعد قليل].

أما عن هاء الندبة فسماها بعضهم هاء السكت؛ قال: ابن عقيل: (ويؤتى بها عند الوقف فقط، وتزاد في الوصل شذوذًا. [شرح ابن عقيل ٤/ ٢٨٥].

وأكد الهروي أن فائدتها بيان الحرف في حالة دخولها على ألف الندبة. [الأزهية/ ٢٥٥] وكذا ذكر غيره من النحاة؛ قال المجاشعي معللا: (وتلحق الهاء بعد الألف في الوقف لتبينها؛ لأنها خفيةٌ). ونفى النحاة جواز إثباتها في الوصل إلا لضرورة. [شرح عيون الإعراب/ ٢٦٨، والأصول ١/ ٣٥٥، الرصف/ ٣٩٩، المقتضب ٤/ ٢٦٨].

(٥) زيادة مناسبة للسياق.

(٦) سقط في ت.

(٧)سقط في د.

(٨)قوله: (الرفع والكسر): قلت: وقد سكت المصنف عن الأصل للعلم به، أعني سكون هذه الهاء؛ لأنها لا تكون إلا للوقف ولا يكون الوقف إلا على ساكن. وشرع في بيان لغاتٍ أخرى من قبيل التجوز، ألا وهي الكسر والرفع، وهو بذلك يذهب مذهب الكوفيين في جواز ضم الهاء وكسرها=

[١٠] وأما هاءُ الكِنَايَةِ [(١)] : فنحو: مِنْهُ، وعَنْهُ، وإِلَيْهِ،

= في نحو: يا غلاماه، واحتج الكوفيون لذلك بالسماع، ومنه قول عروة بن حزام [من الرجز]:

وامرحباهُ بحمار عفراء ... ...

و غير ذلك . [إصلاح المنطق/ ٩٢، شرح عيون الإعراب/ ٢٦٣].

وأجازه القاضي الفزاري في عيون الإعراب، واعترضه الشارح المجاشعي، بقوله: (وأصحابنا لا يعرفون هذا ولا يجيزونه - يعني البصريين - وأرى أن القاضي - رحمه الله - اقتدى فيه بأبي زيد؛ لأنه أنشد في نوادره [من المتقارب]:

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّ

[البيت لامرئ القيس كما في ديوانه/ ١٦٠، جمل الزجاجي/ ١٦٣، الرصف/ ٤٠٠، شرح المفصل ١٠/ ٤٨، ١/ ٤٢، ٤٣] ثم قال- يعني أبا زيد: هذه الهاء للوقف إلا أنه شبهها بحرف الإعراب فضمَّها) وما علمت أحدًا من أصحابنا وافقه على هذا، وهذه الهاء التي في (هناهُ) عندهم بدلٌ من الواو في (هنوك)...). [شرح عيون الإعراب/ ٢٦٤].

وقد بسط ابن يعيش هذه المسألة وذكر مذهب البصريين الذي يقضي بسكون هذه الهاء وعلله بأنها موضوعةٌ للوقف الذي لا يكون إلا على الساكن، وأكَّد ابن يعيش أن تحريكها لحنٌ وخروجٌ عن كلام العرب مؤكدًا عدم جواز ثبوتها في الوصل، ولذلك لا تحرك، وقال: (بل إذا وصلت استغنيت عنها بما بعدها من الكلام، تقول: وا زيداه، فإذا وصلت قلت: وا زيدا... فتلحق الهاء الذي تقف عليه وتسقطها من الذي تصله). ثم ذكر ابن يعيش شواهد المجوزين لحركتها وخرَّجها على الضرورة، قال: (وهو رديءٌ في الكلام لا يجوز، وإنما لمَّا اضطرَّ الشاعر حين وصل إلى التحريك؛ لأنه لا يجتمع ساكنان فألحق همزة الوصل- على غير شرطه - حركةً، وقد رويت بالضم والكسر، فالكسر لالتقاء الساكنين، والضم حملا على التشبيه بهاء الضمير). [شرح المفصل ٩/ ٤٦، ٤٧، وراجع ١٠/ ٤٢، ٤٣] وبنحوه عند المالقي [الرصف/ ٤٠٠] وكذا عدَّها عدد من أصحاب الضرائر؛ كما عند القزاز. [ما يجوز للشاعر/ ٣٠، ٣١].

(١) [١٠- **هاء الكناية**]:

أصبح من المعروف أن الكناية المذكورة هنا مصطلح كوفي يقابله عند البصريين الضمير. [راجع ألف عماد كناية المنصوب ، وألف عماد كناية المبهم]. وسماها بعضهم هاء الصلة كما ذكر في اللسان [اللسان / ها] وسمَّاها بعضهم هاء الضمير؛ كما عند صاحب وجوه النصب والنضر بن شميل وابن عصفوروكما ذكر ابن منظور أيضا . [وجوه النصب/ ٢٤٤، البلغة/ ١٦٧، الضرائر/ ١٢٤، اللسان/ ها ، المعترك ٣/ ٢٥٢].

وسماها بعضهم هاء الإضمار؛ كما عند الرماني والأخفش والبطليوسي وابن يعيش،و نقله ابن منظور . [معاني الحروف/ ١٤٥ ، معاني القرآن١/ ٢٦،الحلل في إصلاح الخلل/ ٣٨٩ ، شرح المفصل ٩/ ٨٧، اللسان / ها] .

=

وأَكْرَمْتُهُ[1] ؛ فإذا اتصلت [هاء الكناية][2] بفعلٍ؛ فهي كنايةُ المنصوب بوقوعِ الفعلِ عَلَيْهَا. وفيها لغتان[3]: الإشمامُ، والإشباعُ. فإذا سَكَنَ[4] –

= أما كتب القراءات فمن المعقول أن تمتلئ بمصطلح المصنف الكوفي، هاء الكناية؛ والحقُّ أن هاء الكناية من أهم أبواب مصنفات القراءات ومباحثها، ولذلك سيعرض لها البحث من خلال كثير من كتب القراءات واللغة معًا، وذلك في ضوء كلام المصنف وترتيبه لمسائلها ؛ فنجد عند مكي بابًا بعنوان: الهاء المتصلة بالفعل المجزوم. [الكشف ١/ ٣٤٩] وفي كتاب آخر له: اختلافهم في هاء الكناية عن المذكر [التبصرة/ ٥٧] وعند جمهور مصنفي القراءات: باب هاء الكناية، كما سيأتي بعد قليل [راجع مثلا الحجة لابن زنجلة/ ٨٧].

أولا: تعريف هاء الكناية:

ورد لهاء الكناية تعريفات متعددة ولكنها متقاربة ، فقيل :

١-هي هاء ضمير المذكر المتصل المنصوب أو المجرور ويسميها البصريون ضميرًا والكوفيون كناية ؛ كذا عرفها الإمام أبو القاسم النويري.[شرح طيبة النشر ٢/ ١٢٧].

٢- هي هاء الضمير التي يكنى بها الواحد المذكر الغائب وأصلها الضم إلا أن تقع بعد كسر أو ياء ساكنة فتكسر لذلك وقد تضم ؛ كذا عند ابن الجزري.

٣- هي الهاء الزائدة الدالَّة على الواحد المذكر الغائب، وتسمى هاء الضمير، وتتصل بالفعل، نحو: (يؤده) وبالاسم؛ نحو: (أهله) وبالحرف؛ نحو: (عليه). [الإيضاح لمتن الدرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر لابن الجزري للشيخ عبد الفتاح القاضي / ١٩ – ط ١ – مطابع الثورة العربية – طرابلس -١٩٦٩ م ، الوافي في شرح الشاطبية للشيخ عبد الفتاح القاضي/ ٦٧ ، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة / ٦٢].

وكلها تعريفات متقاربة، والجامع بينها أن الهاء واحدةٌ عند البصريين والكوفيين مع اختلاف التسمية، والتعريفات السابقة اختلفت لأن كلا منها راعى اعتبارًا معينًا، وسيأتي بيان ذلك فيما يلي من مباحثها.[وراجع شرح الإمام الزبيدي على متن الدرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر لابن الجزري للإمام الزبيدي/ ١٣٦ -تحقيق/ عبد الرازق علي وإبراهيم موسي– ط المكتبة العصرية–١٩٨٩ م].

(١) من المناسب هنا أن يأتي قوله : وفيها لغتان ، الإشمام والإشباع ...

(٢) سقط في ت

(٣) يعني حالة الوقف إذا كان قبلها متحرك ، وليس في كلامه هذا بأن فيها لغتين تعارض مع ما سيذكره من أن فيها خمس لغات كما قد يظن البعض . وسيأتي تفصيل المقصود بالإشمام والإشباع في بيان اللغات الخمس التي سيذكرها المصنف ؛ ليكون الحديث عنها مجتمعة .

(٤) قوله: (فإذا سكن): قلت:

ثانيًا: بيان حالات هاء الكناية:

شرع المزني في بيان حالاتها وما يجوز فيها عند الوقف إذا سكن ما قبلها . =

سَكَنَ ما قبلَ الهاءِ [1] – فالإشمامُ الاختيارُ؛ نحو: دَعْهُ، ومِنْهُ.

فإذا اتصلت هاءُ الكنايةِ بفعلٍ ففيها خمسُ لغاتٍ [2] :

= و قوله : (الاختيار) : قال العلماء : لأن الغرض من الإشمام (والروم) بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل ، لأن حقيقته أن تُضَمَّ الشفتان بعد الإسكان ، ويترك بينهما فرجة ليخرج منها النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أن المتكلم أراد بضمهما الإشارة إلى الحركة ، فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن ، فلا يدركه الأعمى ، واشتقاقه من الشم ، كأن الناطق أشم الحرف رائحة الحركة بأن هيأ العضو للنطق بها ، والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل فسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال . [راجع شرح متن الجزرية للشيخ زكريا الأنصاري / ٦١ وما بعدها]

وقول المصنف : (إذا سكن ما قبلها) : فيه بيان للهاء من حيث حركتها مع حركة ما قبلها ، فإذا كان قبلها متحرك جاز الإشمام والإشباع إضافة إلى السكون أما إذا سكن فالاختيار الإشمام لما تقدم .

(١)قوله: (سكن ما قبل الهاء): قلت: يعني بما سبق حالة اتصال هاء الكناية بفعل أو حرف أو اسم مع عدم سكون ما قبلها ؛ وذلك في حالة الوقف ؛ فالمعروف عن العرب اللغتان المشار إليهما أولا؛ الإشمام والإشباع، يعني بقوله هذا ما قبل الهاء؛ فالمختار الإشمام؛ قال الفراء: (وأمَّا إذا سكن ما قبل الهاء فإنهم يختارون حذف الواو من الهاء؛ فيقولون: دعه يذهب، ومنه وعنه، ولا يكادون يقولون: منهو ولا عنهو؛ فيصلون بواوٍ إذا سكن ما قبلها؛ وذلك أنهم لا يقدرون على تسكين الهاء وقبلها حرفٌ ساكنٌ؛ فلما صارت متحركة لا يجوز تسكينها اكتفوا بحركتها من الواو). [معاني الفراء ١/ ٢٢٤].

أما إذا كان ما قبل الهاء متحركًا ففيه الإشباع والتسكين والاختلاس كما تكرر هنا مرارًا. [راجع إتحاف فضلاء البشر/ ٢٧٣، معاني الفراء ٣/ ٢٨٤] .

(٢)قوله: (خمس لغات): قلت:وفيه مسألة مهمة:

ثالثًا: اللغات الواردة في هاء الكناية وصلا :

كذا ذكر المزني وكذا نص بعضهم على أن مجمل الأوجه الجائزة في هذه الهاء وصلا خمسة أوجه ؛ كما عند الطبري والقرطبي غيرهما وكذا نص عليه الزبيدي وسأذكر كلامه هنا . [تفسير القرطبي ١/ ١٦٠] والملاحظ أن المصنف قد أجمل لغات هاء الكناية وقد ذكر ثلاثا منها فقط ومثّل لأربع والحق أن للإشباع وجهين والخامسة الاختلاس وذلك كله جائز عند وصلها.

وقوله: (خمس لغات): والملاحظ أنه قد تباينت مواقف القراء إزاء مواضع هاء الكناية، وبيانه:

١- قوله تعالى: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[آل عمران:٧٥] و﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورى:٢٠] و﴿نُوَلِّهِۦ﴾ و﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ [النساء:١١٥].

أ- قرأ بإسكان الهاء فيهن أبو عمرو وهشام وأبو بكر وحمزة وابن وردان.

ب- بالاختلاس قرأ ابن جماز وقالون وهشام بالخلف عنه وابن ذكوان ويعقوب وابن وردان أي:=

التسكينُ [1]،

= باختلاس كسرة الهاء. ج- وقرأ بالإشباع الباقون.

قال الإمام الزبيدي في باب هاء الكناية: (وللعرب فيها خمس لغات:

الأولى: الضم، وهو الأصل فيها، والصلة بواوٍ مطلقًا؛ فالضم تقوية لها، والصلة لخفائها وانفرادها؛ وكانت الصلة واوًا؛ إتباعًا للضمة.

الثانية: الضم من غير صلة مطلقًا.

الثالثة: الكسر والصلة بياء إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة فكسر الهاء مع الكسرة، وأبدلت الواو ياء؛ لكسر ما قبلها؛ طلبًا للخفة والمشاكلة.

الرابعة: الكسر من غير صلة إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنةً أيضًا.

والخامسة: الإسكان، والأصل من هذه اللغات الضم والصلة بواو، فإن تغيَّر فلسبب) [شرح الإمام الزبيدي على متن الدرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر لابن الجزري للإمام الزبيدي/ ١٣٦] وسيأتي تفصيل هذه اللغات تبعًا لكلام المصنف عنها.

وهذه اللغات مبنية على حركة الهاء مع حركة ما قبلها وحركة ما بعدها؛ لأن الحالات المذكورة تختص بالوصل: ولها أربع حالات على النحو التالي:

١ - أن تقع بين متحركين؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ﴾ [عبس:٢١]. ولا خلاف بينهم في هذه الحالة أنها موصولة عند الجميع بعد الضم بواوٍ وبعد الكسر بياء وذلك عند الوصل.

٢- أن تقع بين ساكنين؛ أي: قبلها ساكن وبعدها ساكن؛ نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة:١٨٥] و﴿بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ﴾ [آل عمران:٤٥] واتفق القراء على عدم الصلة في هذه الحالة والتي بعدها .

٣-أن تقع بعد متحرك وقبل ساكن؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلۡمُلۡكُ﴾ [التغابن:١] ولا توصل، وذلك لئلا يلتقي ساكنان.

٤ - أن تقع بعد ساكن وقبل متحرك؛ نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِۛ هُدٗى﴾ [البقرة:٢]

وهذه الحالة مختلف فيها؛ وعقد لها أصحاب الشاطبية والطيبة وغيرهما بابًا للخلاف حولها.

(١)قوله: (التسكين): قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب أنهم يجزمون الهاء في الرفع ويرفعون بغير تمام، ويجزمون في الخفض ويخفضون بغير تمام؛ فيقولون: (لربه لكنود) [العاديات:٦] و (لربه لكنود) بغير تمام، وقال: سمعت أعرابيًا يقرأ (لربه) بجزم الهاء، وسمعت آخر يقرأ (لربه) باختلاس الحركة؛ قال: والإشباع والاختلاس والسكون في الهاء لغاتٌ ثلاثٌ كلهن صواب، والاختيار الإشباع. [حجة الفارسي ١/ ١٠٠، المحتسب ١/ ٢٤٤، اللسان ٢/ ٣٦٧ (ها) معاني الكسائي/ ٢٥٨، ٢٥٩، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٥١٧].

وكذا يعزو النحاة والقراء الإسكان إلى الكسائي مرة وإلى الأخفش والكسائي مرة أخرى؛ من ذلك: قال أبو حيان: (والإسكان في الوصل لغةٌ حكاها الأخفش، ولم يحكها سيبويه، وحكاها الكسائي=

= أيضًا...) [البحر المحيط ٨/ ٥٠٢، السبعة لابن مجاهد/ ٦٩٤، الإتحاف ٢/ ٦٢٣] وقال القرطبي: (وإسكان الهاء في الوصل لغةٌ؛ حكاها الكسائي عن بني كلاب وبني عقيل، وروى الكسائي القراءة بإسكان الهاء في الموضعين﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ (٧) وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ (٨) ﴾[الزلزلة:٧،٨] [راجع تفسير القرطبي ٨/ ٧٢٤٢] كما نُقِل عن الكسائي أن غير بني عقيل وبني كلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في (له) وشبهه إلا في ضرورة . [معاني الكسائي/ ٥٢].

وذكر الأخفش تسكين هاء الإضمار؛ قال: (وهذا في لغة أزد السراة - زعموا -كثير) [معاني الأخفش/ ٢٦، ٢٧] .

وكانت هذه الظاهرة مثار نقاش عند العلماء، ومن ذلك ما نجده عند الفراء من ذكر لهذا الوجه وتخريجه، قال: معلقًا على قراءة الإسكان وهي قراءة حمزة والأعمش وحفص بتسكين الهاء في ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف:١١١] قال: وهي لغةٌ للعرب؛ يقفون على الهاء المكنى عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها، وأنشد [من الرجز]:

أنحى عليَّ الدهرُ رِجلا وَيَدَا يُقْسِمُ لا يُصْلِحُ إلاّ أفْسَدَا

فيُصْلِحُ اليومَ وَيُفْسِدُهْ غَدَا

وعند القراءة التي ذكرها المصنف قال الفراء: (كان الأعمش وعاصم يجزمان الهاء في {يؤدِّهْ} و{نولِّهْ ما تولى} [سورة النساء:١١٥] و﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾[الأعراف:١١١] و﴿خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ و﴿شَرًّا يَرَهُۥ﴾[الزلزلة:٧،٨] وفيه لهما مذهبان: أما أحدهما فإن القوم ظنُّوا أن الجزم في الهاء وإنما هو فيما قبل الهاء؛ فهذا - وإن كان توهُّما - خطأٌ. وأمَّا الآخر: فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرَّك ما قبلها؛ فيقول: ضربتُهْ ضربًا شديدًا، أو يترك الهاء إذا سكنها، وأصلها الرفع، بمنزلة (رأيتهم وأنتم) ألا ترى أن الميم سكنت وأصلها الرفع؟ [المعاني للفراء ١/ ٢٢٣]. وقد ذكر الزجاجي أن إسكان الهاء المذكورة وحذف الواو أو الياء من صلتها ضرورة، وكذا ذكره البطليوسي [الحلل في إصلاح الخلل/ ٣٨٩].

وأكد النحاس أن إسكان الهاء على النحو المتقدم والذي سكت عنه الفراء لا يجوز إلا في الشعر عند البعض، ولا يجوز مطلقًا عند آخرين، وغلَّط من قرأ بالإسكان وأكد أنه توهم أن الجزم يقع على الهاء، وخطأ نسبة القراءة بالإسكان إلى أبي عمرو، وقال إنه أجلُّ من أن يجوز عليه مثل هذا الخطأ (!!) وأكَّد أن الصحيح عنه كسر الهاء. [إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٨٨] .

وهذا الذي منعه أبو جعفر وبعض النحاة إلا في الشعر، سمع عن بني كلاب وبني عقيل كما تقدَّم، وروي أيضًا سماعه عن أزد السَّراة كما ذكر الأخفش وكما ذكر ابن جني. [المعاني للأخفش/ ٢٦، ٢٧ ، المحتسب ١/ ٦٧، ٢٤٤].

ورفضُ النحاةِ هذا الإسكان في الوصل نابعٌ من اعتقادهم أن الوصل تُجرى فيه الأشياء على أصولها، ولهذا تأخذ الكلمة حظها من الوفاء والكمال أثناء الوصل ومن هنا انتقصوا هذا الحذف=

والإشمام [1]،

= والإسكان المترتب عليه؛ كذا أفاده ابن جني. [راجع المحتسب ١/ ٢٤٤، ٦٧ ، والخصائص ٢/ ٣٣١، معاني الكسائي/ مقدمة التحقيق/ ٥٣].

وقد بسط بعض المحدثين هذه المسألة ودافعوا عن هذه القراءات، من ذلك ما ذكره أستاذنا الدكتور/ علم الدين الجندي من مناقشة موقف النحاة تجاه هذه القراءات؛ حيث ذكر رفض الزجاج وغيره لهذه اللهجات والقراءات ثم قال: (وواضح وهن ما يقوله الزجاج وأعوانه من النحويين ؛ لأن ما يعلَّل به للطعن في هذه القراءات عليه سمة المنطق ، واللهجات لا يصحُّ أن نخضعها للمنطق؛ لأنها حُرَّةٌ متطورة لا تخضع لهوى النحاة وقوانينهم العقلية ؛ كما أننا لسنا مكلفين بأن نتعبَّد بأقوال النحاة وقوانينهم المنطقية ، ثم إن هذه القراءات منقولةٌ عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء العربيِّ الصريح، القارئ الذي لا يُتَّهم، ومنقولةٌ أيضًا عن الكسائي شيخ المدرسة الكوفية، وحسبك هذان الرجلان تَثَبُّتًا وعلمًا في علوم القرآن واللغة، ثم إن حقل العربية ليس مقصورًا على النحاة وحدهم يعبثون ويُقَنِّنون فيه حسب هواهم وميولهم، فإذا ثبت هذا - وقد ثبت- أنَّ من القُرَّاءِ جماعةً من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم إن ما ينقله النحويون آحادٌ، ونقل القراء في تلك القراءة متواترٌ؛ فالقراء أعدل، فإذا أضيف إلى ذلك أن تلك القراءة التي وافقت لهجة عقيل وكلاب- سبعيَّةٌ؛ كان موقف النحاة أوهى من بيت العنكبوت؛ لأن القراءة نقلوها عن صاحب الرسالة ﷺ ، وإذا كان الكسائي روى هذا الإسكان عن أعراب عقيل وكلاب؛ فهذا يعني أنها لغة أهل البادية ، ومن المعروف أن أهل البادية يميلون إلى السرعة في الكلام والسهولة واليسر وتقليل المجهود العضلي على اللسان. [اللهجات العربية في التراث ٢/ ٥١٦] وراجع معاني الكسائي/ مقدمة التحقيق / ٥٣، ٥٤، اللسان / ها (٢٠/ ٣٦٧)]

والحقُّ أنه تفنيدٌ لآراء المانعين ، وأدلته لا تحتاج إلى بيان أو إيضاح وهو موقف جيد؛ لما أورده من شواهد من الشعر والقراءات .

(١) قوله: (الإشمام): هو ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير في الوقف على المضموم، وهو للعين لا للأذن. [الإتقان ١/ ٩١] وقيل: هو أن تشم الحركة - الضمة أو الكسرة - للحرف، ويكون أقلَّ من الروم؛ لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة ولا يعتدُّ به حركة لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكنٌ أو كالساكن؛ حتى إنهم قالوا: الإشمام للعين لا للأذن، والغرض منه بيان حركة الموقوف عليه حال الوصل ، والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل للوقف ، وبين ما هو ساكن في كل حال . [راجع شرح متن الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري / ٦١ وما بعدها ، اللسان/ شمم، الخصائص ١/ ٧٧ ط التوفيقية ، شرح الشافية ٢/ ٢٧٥، تهذيب اللغة ١١/ ٢٩١ (شمم)، الهمع ٦/ ٢٠٨ ط الكويت]. وينقسم عند علماء القراءات إلى أربعة أنواع:

أ- خلط حرف بحرف؛ كما في (الصراط) و(أصدق) فتشم زايًا.

ب- خلط حركة بأخرى؛ كما في باب (قيل) و(غيض) وقد عبَّر بعضهم عن هذا النوع بقوله: هو أن تحرك الحرف الأول بحركة مركبة من حركتين ضمة وكسرة، وجزء الضمة مقدم وهو الأقل،=

والإشباعُ (١)؛

= ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر ولا يضبط إلا بالتلقي).

ج- إخفاء الحركة فتكون بين الإسكان والتحريك؛ كما في قوله تعالى: {تأمنا} وقال الداني عن هذا النوع من الإشمام: (الإشارة عندنا تكون رومًا وإشمامًا) قال النويري: (وهذا أقرب إلى معنى الإشارة؛ لأنه أعمُّ في اللفظ وأصوب، وتشهد له القراءات المجمع عليها في قوله: {تأمنَّا} كذلك المراد به في الموضع المشار إليه ضمُّ الشفتين عقب إدغام الحرف الأول في الثاني للإشارة إلى حركة الحرف المدغم، والوجهان المذكوران في هذا الموضع صحيحان مقروء بهما لجميع القراء وإن كان وجه الإشمام أكثر شهرة من الروم).

د- ضم الشفتين بعد سكون الحرف ويكون في باب الوقف على أواخر الكلم وفي باب وقف حمزة وهشام في باب الإدغام.

وشرط أبو عمرو الداني إسماعه، واشترط أبو عمر وابن الطفيل عدمه، أي: عدم إسماعه؛ فالمراد به عنده الرَّوم؛ لأنه إشارة إلى الحركة من غير تصويت.

[راجع الإتقان ١/ ٩١، حجة ابن زنجلة/ ١٦٧،الخصائص١/ ٢،٧٧/ ٩٥، شرح متن الجزرية / ٦١].

(١)قوله: (الإشباع): والمراد به النطق بالحرف مع الحركة كاملة مع إشباع الحركة وصولا بها إلى حرف من جنسها، وتقدَّم بيانه في ألف الإشباع .

وقد ذكر المصنف قراءتين بالإشباع في شاهده:

الأول: الإشباع بالواو، وذلك هو الأصل في هاء الكناية، قال الأخفش: (ومن العرب من يُتِمُّ؛ لأن ذلك من الأصل؛ فيقول: فكذبوهو ، فأنجيناهو، {لا ريب فيه} وهي قراءة أهل المدينة). وأكد أن الإشباع بالواو هو لغة أهل الحجاز. [معاني الأخفش ١/ ٢٦]. وروى الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن نافع في قوله تعالى: {عليه} أنه كان يصل الهاء بياء في كل القرآن، فإن كان ما قبل الهاء متحركًا وكانت الحركة كسرةً -كسر الهاء ووصلها بياء؛ كقوله: {وأمه} و{وصاحبه} [عبس:٣٥،٣٦] وما أشبه ذلك، وإذا كانت الحركة قبل الهاء ضمة وصل الهاء بواو؛ مثل: {فإن الله يعلمه}[البقرة:٢٧٠] و {فهو يخلفه} [سبأ:٣٩] وكذلك إن كانت الحركة قبل الهاء فتحة؛ مثل قوله: ﴿خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ و﴿يَسَّرَهُۥ﴾ و﴿فَأَقۡبَرَهُۥ﴾[عبس:١٩،٢١] وما أشبه ذلك يصل كله بواوٍ ويقف بغير واو).[معاني الكسائي/ ٦٧، ٦٨، البحر المحيط٣/ ٢٥، تفسيرالقرطبي١/ ١٦٠،السبعة لابن مجاهد / ١٣١] . وقد تقدَّم في هذا الكلام الوجه الآخر للإشباع وهو :

الثاني الإشباع بالياء ، وقد نقل عن الكسائي أنه قال: إن الياء لمَّا سقطت للجزم أفضى الكلام إلى هاء قبلها كسرةٌ فأشبعها؛ كما تقول: مررت بهي، وكما قال الله تعالى: ﴿وَأُمِّهِۦ﴾ و﴿ وَصَٰحِبَتِهِۦ﴾[عبس:٣٥،٣٦] [معاني الكسائي/ ١٠١، ١٠٢، والسبعة/ ٢١٨] كما نقل عنه أيضًا عن إسماعيل بن جعفر عن نافع: أنه كان يجرُّ هذه الهاءات كلها؛ يصل الهاء المكسور ما قبلها بياء، ويصل المفتوح ما قبلها بواوٍ. [السبعة/ ٢٠٨، ٢١٠، معاني الكسائي/ ١٠٢]. =

نحو: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾[1]

= وأفاد الأخفش أن الإشباع بالياء هو لغة بني تميم. [المعاني للأخفش/ ٢٦].

وبعض النحاة يعتبر الصلة (الإشباع) هي الأصل، وحمل حذفها على الضرورة، واشترط لذلك أن يكون ما قبل الهاء غير ساكن في الأصل، كذا عند ابن عصفور، قال: والأحسن إذا حذفت الصلة للضرورة أن يسكن الضمير حتى يكون الوصل قد أجرى مجرى الوقف إجراء كاملا). [الضرائر/ ١٢٤].وبقي وجهان مستفادان من كلامه، تقدم الأول منهما في الإشباع، وهنا بيان الثاني لتكتمل اللغات خمسًا.

٥- الاختلاس: وهو(القصر) والمراد به نطق الكلمات بحركتها كاملة من غير إشباع، أي: من غير صلة، وضده المدُّ والمراد به الإشباع. [شرح الزبيدي/ ١٣٧،وراجع البدور الزاهرة / ٦٤ ، المبسوط في القراءات العشر/ ٥٩].

وتقدم في الوجه السابق أن الكسائي روى الاختلاس في هذه الهاء عن عقيل وكلاب إذا كانت بعد متحرك، وأن غيرهم لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون إلا في ضرورة. [راجع البحر المحيط ٢/ ٤٩٩، ٣/ ٧١، معاني الكسائي/ ١٠١ ، اللسان/ ها] وعبَّر الفراء عن هذا الوجه بقوله: (ومن العرب من يحرِّك الهاء حركة بلا واوٍ) [المعاني للفراء١/ ٢٢٣] وذكره الأخفش، قال: وهو قليل قبيح [المعاني للأخفش / ٢٦] وسيأتي بيان من قرأ به. والقول فيه كالقول في سابقه؛ حيث نقله ابن جني عن أبي عمرو على أنه لغةٌ لبعض العرب [الخصائص ١/ ٧٦، ١/ ٣١٥ -ط التوفيقية ، ومعاني الكسائي/ ٢٥٨، ٢٥٩، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٥١٧ ، شرح متن الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري / ٦١] .

(١) قوله تعالى: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾: موضعا آل عمران معا : احتج للغات التي ذكرها بالقراءات، وبكلٍ وردت القراءة الصحيحة المتواترة، وبيانه على ما مثَّل به المصنف في قوله تعالى: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [في موضعي سورة آل عمران:٧٥].

١- الإسكان: قرأ حمزة وشعبة وأبو عمرو وأبو جعفر بالإسكان فيهما، كذا في الشاطبية وغيرها ، وذكر الفراء أنها قراءة الأعمش وحمزة.

٢- الاختلاس: وهو - في باب هاء الكناية- الإتيان بالحركة كاملة من غير إشباع، أي من غير صلة، وقرأ به قالون ويعقوب وهشام وابن ذكوان، كذا في شرح الشاطبية وغيرها ، وتقدم عزو الكسائي لهذا الوجه لأبي عمرو، كما نسبت إلى الأعمش وحمزة .[البدور الزاهرة / ٦٤ ، شرح الزبيدي/ ١٣٧].

٣- الإشباع وله وجهان: الأول: الإشباع بالياء : لباقي القراء وهم ورش وابن كثير وابن عامر من طريق ابن ذكوان وعاصم من طريق حفص والكسائي. قال ابن مجاهد: وقراءة الكسائي: (يؤدهي) بياء بعد الهاء صلة.

٤- الإشباع بالواو: وتقدم أنه على الأصل وأنه قراءة أهل المدينة كما ذكر الأخفش وأكد الفراء أنه=

و ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾[1] و﴿يُؤَدِّهِ﴾[آل عمران:٧٥] ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾[2].

[١١] وأمَّا هَاءُ الوَقْف والاستراحةِ[3]: فنحو: حِسَابِيَهْ، وعَطَائِيَهْ؛ قال الشاعرُ [من

= الوجه الأكثر أن توصل الهاء بواو، فيقال: كلمتهو كلاما، واحتج له بقول الشاعر [من الطويل]:

أنا ابن كلاب وابن أوس فمن يكن قناعه مغطيًّا فإني لمجتلي

قال: وهذا الإشباع بالواو على الأصل [المعاني للفراء ١/ ٢٢٣].وهي قراءة الزهري وصلا.[راجع إعراب النحاس١/ ٣٤٤ ، حجة ابن زنجلة/ ١٦٦، ١٦٧، حجة الفارسي١/ ١٠٠، السبعة/ ٢٠٨، شرح طيبة النشر للنويري٢/ ١٢٧، الكشف ١/ ٣٤٩، معاني الفراء١/ ٢٢٣، البحر المحيط٢/ ٣٤٤، ٤٩٩، المحتسب١/ ٢٤٤]

٥- الإشمام: وهي بضم الهاء من غير واو ، وهي قراءة أبي المنذر سلام.

[راجع في بيان المصطلحات المذكورة وبيان هاء الكناية وتفاصيلها فى: الإتقان ١/ ٩١، ،الإيضاح لمتن الدرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر لابن الجزري لعبد الفتاح القاضي/ ١٩،البدور الزاهرة / ٦٢ وما بعدها ، التبصرة في القراءات/ ٥٧-٥٩،التخمير ٤/ ٢٢٢، ٢٢٣، حجة ابن زنجلة/ ١٦٧، حجة الفارسي ١/ ١٠٠، السبعة لابن مجاهد / ٢٨٧-٢٨٩، سراج القاري المبتدئ/ ٤٧ وما بعدها، شرح الزبيدي / ١٣٧، شرح المفصل لابن يعيش، شرح النويري على الدرة (مخطوط)/ ٥٨،شرح النويري على طيبة النشر ٢/ ١٢٣ وما بعدها ، الضرائر لابن عصفور/ ١٢٤ وما بعدها، كشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ٨١ ، الكشف عن وجوه القراءات لمكي٢/ ١٤٠-١٥٩ ، ٩/ ٧١، ٧٢ ، المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني/ ٨٧ وما بعدها، المحتسب ١/ ٢٤٤، الهمع ٦/ ٣٨ ط الكويت، الوافي في شرح طيبة النشر/ ٦٧ وما بعدها]

(١) زيادة مناسبة لمراد المصنف .

(٢) سقط في د .

(٣) [١١- **هاء الوقف والاستراحة**]:

فصل كثير من النحاة بين هاء الوقف وهاء الاستراحة، فعند ابن فارس: هاء الاستراحة في نحو: ﴿سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة:٢٩].

وهاء الوقف؛ نحو: (عه وشه واقتده). [الصاحبي/ ١٢١] وعند الثعالبي بنحوه [سر العربية/ ٣٥٢] وكذلك عند النضر بن شميل [البلغة/ ١٦٧] ونقله السيوطي [الأشباه والنظائر٢/ ١٤٥] وأكد الحريري أنها تسمى هاء البيان في نحو: ﴿سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾. [شرح الملحة/ ٢٢٥] وسمَّاها بعضهم هاء الوقف؛ كما عند الهروي. [الأزهية/ ٢٥٦] وسمَّاها بعضهم هاء السكت؛ كما عند الزركشي وابن هشام والسيوطي وغيرهم.[البرهان٤/ ٤٣١،المغني ٢/ ٢٧، الإتقان ١/ ١٧٨، المعترك ٣/ ٢٥٢، الهمع ٣/ ٣٩٨ تحقيق شمس الدين، الضرائر لابن عصفور/ ٥١] واستخدم الأخفش: هاء السكوت. [المعاني للأخفش/ ١٨٢، ٢٨١، ٣٥٥، ٣٦٨، ٤٠٣، ٥٤٣] وسمَّاها في= وجوه

السريع]:

أَمَا تَرَى طُولَ اغْتِرَابِي بِكُمْ أَخْلَقَ نَعْلِيَّ وسِرْبَالِيَهْ[1]

ويَا أَبَتْ، ويا أُمّتْ؛ كانتا [ياءً] في الأصلِ وَقْفًا [2]؛

النصب: هاء الاستراحة والتبيين [وجوه النصب/ ٢٤١] والملاحظ أن المصنِّف قصرها على كلمات اتصلت بياء المتكلم، وهي ضمير مبني، وقد نصَّ النحاة على أنها تكون للاستراحة ولبيان الحركة في حال الوقف، ونصَّ بعضهم على أنها تدخل في كل مبنى متحرك كما نص عليه المالقي أيضًا، وقد خصها الهروي بدخولها بعد ياء المتكلم. [الأزهية/ ٢٥٦، الرصف/ ١٩٠، تفسير السخاوي/ ق٣١١] ويبدو أن هذا الأخير هو مراد المصنف على ما يظهر من أمثلته المذكورة.

(١) في د، ط : اعتراني ، والمثبت هو الصواب ، واختلف في نسبة هذا البيت ، فقيل لعمرو بن ملقط ، وقيل : لبشر بن أبي خازم ، وله روايات مختلفة ، فيروى صدره في أكثر المراجع : مهما لي الليلة مهما ليه ، ويروي في العجز : (أودى) مكان [أخلق] .. والشاهد عند المصنف لحاق الهاء في (سرباليه) للوقف والاستراحة. [تنظر تفاصيل الشاهد : الأزهية/ ٢٦٦ ، إعراب ثلاثين سورة/ ١٦٤ ، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٥٧ ، الخزانة ٣/ ٦٣١ - ٦٣٣ ، شرح المفصل ٧/ ٤٤ ، ١٠/ ١٩ ، المغني/ ٣٧١ ، النوادر/ ٦٢ ، ٦٣ ، وجوه النصب/ ٢٤١]

(٢)قوله: (يا أبت...إلخ): ذهب الجعبري إلى أن التاء في هاتين الكلمتين عوض عن الياء في أبي وأمي ، قال في منظومته [من الكامل] :

وأبي وأمي التا عن اليا أبدلت فتحًا وكسرًا عوقب البدلان

قال الشارح : "وهذا الرأي هو رأي سيبويه والبصريين ، والفراء يرى أنها ليست للتأنيث المحض ..." [تدميث التذكير / ٩٣ بتصرف ، وينظر في تفاصيل أصل هذه التاء ومذاهب النحاة فيها التصريح٢/ ١٧٩ ،حاشية الصبان ٣/ ١٠٨ ، شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٨ ، شرح المفصل ٢/ ١١] .

وجعل الأخفش تأنيث هذين اللفظين من قبيل قولهم: رجل رَبْعَةٌ... أو تكون عوضًا لما نقص من الاسم، واستدلَّ على أن الهاء للتأنيث بشواهد شعرية [المعاني للأخفش ٧٢، ٧٣]

وأكد الزجاجي أن الوقف على هاتين الكلمتين يكون بالهاء؛ نحو: يا أَبَه ويا أُمَّه؛ كما يقال: يا عمَّه ويا خاله، وذكر أن هذا مذهب البصريين، وأن الفراء يخالفهم فيه، ويختار الوقف بالتاء، وعلل الفراء ذلك بأنها عوضٌ من ياء الإضافة، وأكد الفراء أن ذلك إنما يكون في حال كسر التاء، وليس على إطلاقه كما ذكر الزجاجي عنه، أمَّا في حالتي الفتح والضم فالفراء يجيز الوقوف بالهاء؛ قال الفراء: (وقوله: (يا أبت): لا تقف عليها بالهاء وأنت خافض لها في الوصل؛ لأن تلك الخفضة تدلُّ على الإضافة إلى المتكلم) [معاني الفراء ٢/ ٣٢].

ومع أنه أجاز الوقوف بالهاء في حالتي الضم والفتح إلا أنه قال عن ضم التاء: (ولم يقرأ به أحد نعلمه) [المعاني للفراء ٢/ ٣٢]. =

فجُعِلَتَا (هاءَ تأنيثٍ) [1].

[١٢] وأما هاءُ الخلقةِ [2] : فنحو: رجلٌ رَبْعَةٌ، ويَفْعَةٌ [3] .

= وقد قرأ ابن عامر وأبو جعفر والأعرج بالفتح، وقرأ بالكسر عاصم ونافع وحمزة والكسائي والأعمش ووقف ابن كثير وابن عامر عليها بالهاء. [إعراب النحاس ٣/ ٣١٠ ، البحر ٥/ ٢٧٩، السبعة/ ٢٤٤].

وذهب ابن عقيل إلى جواز جعلها هاء في الخط والوقف، وأكد أنها في المصحف لم تكتب إلا بالتاء، وكذلك الوقف عليها بالتاء هو قراءة السبعة، وبعضهم وقف بالهاء، وأكد أن كلا الوقفين فصيحٌ صحيحٌ، قال: (وقول المغاربة إن الوقف بالهاء للبصريين وبالتاء للفراء - ضعيفٌ، ووقف أبو عمرو بالتاء، وهو من رءوس البصريين). [المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٢٢] والوقف بالسكون مذهب الخليل وسيبويه. [راجع التصريح ٢/ ١٧٨، الكتاب ٢/ ٢١٠].

وذكر الزركشي أن هذه الهاء كان من حقها أن تحذف وصلا وتثبت وقفًا، وعلل لمن أثبتها وصلا بأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، أو بأنه وصل بنية الوقف في (كتابيه) و(حسابيه) اتفاقًا ، لأن جميع القراء أثبتوا هذه الهاء وصلا إلا حمزة لم يثبتها إلا وقفًا. [راجع البرهان ٤/ ٤٣١] وصريح كلام المصنف أنه يجوز الوقف على التاء في نحو يا أبت ، ويا أمت بالهاء؛ تشبيهًا لها بهاء التأنيث موافقًا بذلك البصريين وقريبٌ من مذهب الفراء في كونها ليست للتأنيث المحض وإن كان قد خالفه في جواز الوقف عليها بالهاء .

(١) في د : كهاء تأنيث .

(٢) [١٢- هاء الخلقة] :

ولم أجد هذا المصطلح عند أحد من أصحاب مصنفات الحروف صراحة.

قال ابن مالك: (وقد تكون التاء (الهاء) لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث؛ كربعة وهو المعتدل من الرجال، والمعتدلة من النساء، وقد تلازم ما يخص المذكر؛ كرجل بهمةٌ وهو الشجاع) [نقلا عن الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٣] وتقدم أن الأخفش عدَّ هذه الهاء هاء تأنيث [معاني الأخفش/ ٧٢] وقريبٌ من هذه الهاء ما ذكره الثعالبي من: هاء تزاد على صفات الفاعل لبيان كثرة الفعل منه ويقال لها: هاء الكثرة؛ نحو: نُحَكَحَةٌ وطُلَقَةٌ. وهاء تدخل في صفة المفعول به لكثرة ذلك الفعل عليه، نحو: ضُحْكَةٌ ولُعْنَة. [سر العربية/ ٣٥٢]. وأرى أن هذه الهاءات ومنها هاء الخلقة لا تدلُّ بنفسها على خلقة، وإنما الصيغة كاملة هي التي تفيد هذا المعنى، ولكن لدخولها في صيغة تدل على الخلقة سميت هاء الخلقة، على ما تعودنا من المصنف، وإن كانت حقيقتها راجعة إلى التأنيث.

(٣)قوله: (ربعة ويفعة): الربعة: المربوع الخلق لا هو بالطويل ولا هو بالقصير، واليفعة: شابٌّ شارف الاحتلام، ودخلت الهاء في مثل ذلك على إرادة النفس؛ كأنهم قالوا: نَفْسٌ رَبْعَةٌ [شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٧١، اللسان ٩/ ٤٦٣، ٤٦٤ والمذكر والمؤنث للفراء/ ٢١٨ ، تدميث التذكير / ٧١].

[١٣] وأما هاءُ التنبيهِ[١] :

فنحو: هاء (هذا)[٢]

---

(١) [١٣- هاء التنبيه] :
كذا عند المصنف، وصاحب وجوه النصب والجوهري والحريري والزمخشري وابن يعيش والسيوطي . [وجوه النصب/ ٢٤٢،اللسان/ ها ، شرح ملحة الإعراب للحريري/ ١٣٥، شرح ابن يعيش ٨/ ١١٤، الهمع ٣/ ٥٠-٥٢، ٤/ ٣٦٧- ط الكويت]. وقد ذكر النحاة مواضع تدخلها هاء التنبيه وقبل ذكرها ينبغي الإشارة إلى أن حديث المصنف عن الهاء فقط ، وحديث بعضهم عن(ها) وعلى مذهب المصنف تقدَّم أن الألف في نحو (ها) أو (هذا) هي ألف مد ؛ لأنها وليت فتحة، أمَّا مواضع هذه الهاء فمنها ما ذكره ابن هشام أنها تدخل في أربعة مواضع:
١- اسم الإشارة غير المختص بالبعيد؛ نحو: هذا؛ كما مثَّل له المصنف.
٢- ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة؛ نحو: ها أنتم هؤلاء ، ذكره الأخفش [المعاني للأخفش/ ١٣٤، ٢٤٦، ٤٨٠] وكذا ذكر الفراء نحوه ، قال الفراء: "العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وصف بـ(هذا) و(هذان) و(هؤلاء) فرَّقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلوا المكني بينهما، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها... فإذا كان الكلام على غير تقريب، أو كان مع اسم ظاهر جعلوا(ها)موصولة بـ(ذا) فيقولون:هذا هو"[المعاني للفراء ١/ ٢٣١، ٢٣٢].
٣- في نعت (أي) في النداء؛ نحو: يا أيها الرجل ، وهي في هذا واجبةٌ للتنبيه على أنه المقصود بالنداء، قال ابن يعيش: (هاء التنبيه في (يا أيها الرجل) زيدت لازمة عوضًا مما حذف منها والذي حذف منها الإضافة في قولك: أي الرجلين، والصلة التي في نظيرها وهي(من)ألا ترى أنك إذا ناديت(من) قلت: يا من أبوه قائمٌ، ويا من في الدار)[شرح المفصل٨/ ١١٤] والمذكور نص السيوطي [الأشباه والنظائر١ / ١٤٠].
٤- مع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف؛ يقال: ها الله بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألفها وحذفها، ويؤكده ما نقله السيوطي عن شرح الدرة لابن القواس أن العرب عوضوا عن واو القسم ثلاثة أحرف؛ هاء التنبيه وألف الاستفهام وقطع همزة الوصل؛ فجروا؛ لنيابتها عنها...) [الأشباه والنظائر ١/ ١٤٥] وكذا بنحوه عند ابن منظور أن هاء التنبيه قد يقسم بها . [اللسان/ ها، وراجع هذه المواضع في المغني مع الأمير٢/ ٢٧، ٢٨، الإتقان١/ ١٧٨، المعترك ٣/ ٢٥٢].
وذكر صاحب وجوه النصب هاء التنبيه وجعل منها الهاء في اسم الإشارة، وفي الضمير؛ نحو (هو)، ونقل عن بعضهم أن الهاء هي الاسم والواو علامة رفع كما جعلها للتنبيه في نحو هاؤم [وجوه النصب/ ٢٤٣]ولم يعرض المزني لحركتها إغفالا منه لضمها لغة لبني أسد وغيرهم يفتحونها [الهمع ٣/ ٥٢-ط الكويت].
(٢)قوله: (هذا) : نفهم من عبارة المصنف أن الاسم في (هذا) الذال وحدها، والألف هي التي فيها معنى الإشارة، وفيه موافقة الكوفيين. [الإنصاف/ المسألة ٩٥ ، شرح ابن عقيل ١/ ١٣٠].
وذكر في وجوه النصب أن أصلها: هذاء، فكثر الاستعمال فحذفوا الهمزة، وذكر شواهد لمجيئها على=

وهاء (هلمَّ)(١)

قالوا في (هذه)(٢) : الهاءُ تنبيهٌ،

والاسم في الذَّالِ، والألفُ إشارةٌ(٣) .

= الأصل . [وجوه النصب/ ٢٤٢] كما قيل: إن الألف التي بعد الذال إنما يجاء بها لمناسبة الفتحة على الذال عند التذكير، والياء يجاء بها للكسرة عند التأنيث [اللسان/ ذا].

وتدخل هاء التنبيه على اسم الإشارة للقريب جوازًا، ويمتنع دخول اللام التي هي للبعيد مع هذه الهاء، ويجوز دخول الكاف التي هي للخطاب معها، ما لم يكن لجمع ولا لمثنى عند ابن مالك، وأجازه أبو حيان وذهب إلى أنه قليل لا ممتنع. [شرح قطر الندى/ ١٣٧، وينظر التدميث / ٧١].

(١)قوله: (هلمَّ): دعاء إلى الشيء، وفيه قولان: أحدهما أن أصله (ها) و(لمّ) من قولك: لممت الشيء، أي: أصلحته؛ فحذفت الألف وركبا، وذلك على لغة بني تميم؛ حيث يلحقونها الضمائر تثنية وجمعًا، وهي عند الكوفيين فعل أمرٍ لدلالتها على الطلب، وكذا نقله السيوطي عن ابن الدهان. [الأشباه والنظائر٢/ ٣٣].

وقيل: أصله: هل أم؛ كأنه قيل: هل لك في كذا أمَّه؛ أي اقصده، فركبا، والحجازيون يتركونه على حاله في التثنية والجمع، لأنه اسم فعل عندهم، وهو مذهب البصريين؛ لأنه لا يقبل ياء المخاطبة وإن دلت على الطلب. [شرح قطر الندى/ ٤٤،الإتقان١/ ١٧٨،المعترك ٣/ ٢٥٣، الهمع/ ١٢٦ - ط الكويت] وتقدمت الإشارة إليه في النون .

(٢)قوله: (هذه): يحتمل أن تكون كلمة (هذه) إشارة إلى الكلمات السابقة، والأرجح أنه يعني (هذا) إذ (هذه) ليس فيها ألف، وعلى أنه يعني (هذه) يكون حديث المصنف عن الهاء الأولى، أما الثانية فقيل فيها: (ليست من قبيل هاء الضمير؛ بدليل امتناع جواز الضم فيها، إنما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير، ومجراها في الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمؤنث؛ كما أن تلك زائدة وعلامة لمذكر أيضًا، وإنما كسر ما قبلها وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا لأنه بدل من ياء، وإنما أبدلت منها الهاء للتفرقة بين (ذي) التي بمعنى صاحب وبين (ذي) التي فيها معنى الإشارة) كذا في [الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٧].

وكذا عدَّها كثير من النحاة واللغويين بدلا من الياء؛ كما صرح به الرازي. [الحروف/ ٢١٣] وذكره في التهذيب واللسان أن الهاء بدل من الياء في (ذي) عند الوقف عليها. [اللسان/ ذا].

(٣)قوله: (... والاسم في الذال والألف إشارة): فيه غموض مردُّه إلى الواو في (والألف) أهي عاطفة أم استئنافية؛ وعلى الأول يكون المصنف موافقًا مذهب البصريين في القول بأن اسم الإشارة الذال والألف، وعلى الثاني يكون مذهبًا جديدًا وافق الكوفيين في جزء منه، وهو أن الاسم هو الذال وحدها، أما أن تكون الألف إشارة فلم أسمع عن قائل به؛ وأرى أن كلمة إشارة خاصة بالذال، أمَّا هذه الألف فهي ألف عماد المبهم التي ذكرها في الألفات؛ مما يؤكد تحريف النص في الموضعين، فمثالها هناك: (ذا) و(تا) وكلمة إشارة هنا أرى أن مكانها (عماد) والله تعالى أعلم، يؤيده قول=

[١٤] وأما هاء الزوائدِ (١) : فإنها تُزَادُ في أولِ الاسمِ؛ نحو: هِجْرَع (٢) [من الجرع]، وهِرْكُول (٣) ؛ من الركلةِ، وهِبْلَع (٤) : من بَلَعْتُ.

= الهروي: والاسم من ذلك عند البصريين (ذا)... وقال الكوفيون، الاسم من ذلك الذال وحدها والألف عماد للذال...) [لامات الهروي/ ١٣٩]. أو يكون النص : والألف إشباع ، وعليه فلا إشكال فيه.

(١) [١٤- هاء الزوائد]:

ليس للهاء موضعٌ تطرد فيه زيادتها، غير المشار إليه في الهاءات السابقة ابتداءًا من هاء التأنيث وانتهاء بهاء التنبيه، ولكنها زيادات دخلت لعلاماتٍ أو معانٍ، والمراد هنا الزيادة في البنية، وتزاد بغير اطرادٍ في نحو: أهراق الماء، العرب تقول: أراق الماء. بوزن (أقام وأجاب)، وقد يبدلون الهمزة في أوله هاءً فيقولون: هراق فلانٌ الماء. وهذه لغة يمانية، وقد يزيدون هاءً بعد الهمزة فيقولون: أهراق فلانٌ الماء، وهذه الهاء عوض عن حركة العين الذاهبة بقلبها ألفًا. [راجع دروس التصريف/ ٤٩، الرصف/ ٤٠٠، شذا العرف/ ١٤٧، سر الصناعة ١/ ٢١٣].

وتزاد الهاء أيضًا في كلمة (أم) حيث تجمع على أمهات، وهذا مبنيٌّ على القول بأنه لا نقص في كلمة (أم) ولكن الهاء زائدة في (الجمع للفرق بين جمع من يعقل أي: الأم الآدمية تجمع على أمهات، وجمع من لا يعقل، أي: من البهائم وأكثر العرب على أمهات، ومنهم من يقول: أمَّات. وقال المبرد: الهاء من حروف الزيادة، وهي مزيدة في الأمهات، والأصل: الأمُّ، وهو القصد؛ كذا نقله الجوهري وقال: هذا هو الصواب؛ أن الهاء مزيدةٌ في الأمهات .[تهذيب اللغة (أم) ١٥/ ٦٣٠، ٦٣١] ونصَّ على زيادة الهاء في (أمهات)الرازي. [الحروف/ ٢١٣، وراجع الرصف/ ٤٠١، دروس التصريف/ ٤٩، شذا العرف/ ١٤٧].

ونص الثعالبي على زيادتها في نحو: مدركة وزائدة، أي لتأنيث اللفظ. [سر العربية/ ٣٥٢] والبين من كلام المصنف أنه لا يرى زيادتها فيما تقدَّم؛ حيث نصَّ على زيادتها في أول الاسم فقط.

(٢)قوله: (هجرع): ومعناها على مذهب المصنف من الجرع، ومعناها: الطويل الأحمق عند من قال بأصالة الهاء، وقد وافق المصنف رأي الأخفش في القول بزيادة الهاء هنا، على أن الأكثرين يرون أصالتها. [الرصف/ ٤٠٢، اللسان/ جرع، الممتع ١/ ٢١٧].

(٣)قوله: (هركولة): قال المالقي: (أن تكون زائدة في بنية الكلمة فلا تعلَّل لأنه مبدأ لغة... ولا يقاس على شيء من ذلك لقلته، وإنما يوقف فيه مع السماع، وكذلك في كلمة (أمهات) [الرصف/ ٤٠٢ بتصرف]. و: هركولة: على مذهب المصنف من الركل، وعلى مذهب من قال بأصالة الهاء هي الضخمة الأوراك، والأكثرون على أصالة الهاء فيها، والقول بزيادتها رأي الأخفش كما سبق. [اللسان/ ركل].

(٤)والهبلع: على مذهب المصنف هي من البلع، وعلى مذهب من قال بأصالة الهاء هو اللئيم، والراجح زيادتها في هذه الكلمة. [الرصف/ ٤٠٢، اللسان ١/ ٢٤٦، الممتع ١/ ٢١٧، ٢١٨].

[١٥] وأما هاء الأصلِ[(١)] : فنحو: همس ، وسهم، وسفه[(٢)] ، وفي الأسماء[(٣)] : نحو: الجاه، والباه.

[١٦] وأما هاء البدلِ[(٤)] : فهي التي تُبْدَلُ من: الهمـزة، والحـاء ، والفـاء، واليـاء في النِّسْبَةِ؛ قال الخليل: لولا هَتَّةٌ[(٥)] وقال مرَّةً: لولا هَهَّةٌ – في الهاءِ لأَشْبَهَتِ العينَ.

---

(١) وقد نص العلامة الجعبري على مواضع الهاء الأصلية بقوله [من الكامل] :

وتجيء أصلا مه ونفقه والميا (م) ةُ كذا الشفاه مع العضاه صلاني

قال الشارح – أستاذي الدكتور/ محمد عامر: ذكر الناظم – يعني الجعبري – في هذه الأبيات أن الهاء قد تجيء أصلا كما في اسم الفعل(مه)أي : انكفف ، والفعل (نفقه) أي : نفهم ، وفي جمع ماء (مياه) وأصل ماء (موه)... وكذا في الشفاه (وجمع شفة .. " [ينظر : تدميث التذكير / ٨٢] .

(٢) في ت : شفه، وهي صواب على أنها فعل.

(٣) وقوله (الأسماء) يعني أن ما تقدم من أمثلة خاص بالأفعال .

(٤) [١٦- **هاء البدل**]:

وتبدل الهاء من الهمزة ومن الألف ومن الياء ومن التاء في الوقف، قال المالقي: (باب الهاء المبدلة من الأصل): اعلم أن لها في الكلام أربعة مواضع:

١- أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام؛ نحو قولهم فيما حكي عن قطرب: هزيدٌ منطلق؟

٢- أن تكون بدلا من همزة التعدية؛ نحو قولك: أرحت الماشية، من: هرحت الماشية، وفي أبرت الثوب: هبرت الثوب.

٣- أن تكون بدلا من ألف الوقف في (أنا) فتقول: أنه.

٤- أن تكون بدلا من تاء التأنيث بقياس في المفرد؛ نحو (قائمه) في (قائمة). وفي هذه الحالة خلاف تقدم أول الهاءات، وتبدل بغير قياس في الجمع؛ نحو: الأخوات والأخواه. وفي الحرف شذوذًا؛ نحو: لاه. قال المالقي وذلك كله موقوفٌ على السماع إلا المؤنث المفرد خاصة. [الرصف/ ٤٠٣، ٤٠٤ بتصرف].

وتبدل الهاء من الخاء، كما في: اطرهمَّ، اطرخمَّ. صخدته وصهدته [الإبدال/ ١٢٨].

ومن الحاء؛ نحو: كدحه وكدهه، متقحل ومتقهل. [الإبدال/ ٩٠] ومن الهمزة في نحو إياك وهياك، وإبرية وهبرية.[الإبدال/ ٨٨،الحروف للرازي/ ٢١٣،اللسان/ إيا، الإبدال/ ٢٥، اللسان/ إنَّ، هنا، الهمع ٣/ ٤٢٧ – تحقيق شمس الدين].

(٥) قوله : (هتة) : يقال : هت البكر هتا وهتيتا . ويوصف بذلك لأن فيه ضغطًا للصوت ، وتقدم في وصف الخليل للهمزة أنها صوت مهتوت، أي : مضغوط ، وذكر ابن منظور أن الحرف المهتوت معناه أن ينطق به نطقًا واضحًا، أي: يتكلم به. ويبدو أن هذا المعنى غير مراد للمصنف هنا في وصف الهاء ، وإنما يناسبها ما قيل في معنى(الهت) أيضًا فيما ذكره ابن جني من أن الحرف المهتوت فيه ضعف وخفاء ، وذكر منه حرف الهاء ، وهذا مناسب لطبيعة الهاء .

[ينظر: اللسان / هت ، العين / الهمزة ، سر الصناعة لابن جني ١ / ٧٤].

الوَاوَاتُ

إِحْدَى وَثَلاثُونَ [1]

[١] واو النَّسَقِ [2] .

[٢] [و] [3] واو القَسَمِ .

[٣] وواو الجمعِ الصحيحِ.

[٤] وواو الجمعِ المكسورِ.

[٥] وواو جمعِ [4] الأفعالِ.

---

(١) قوله : " إحدى وثلاثون " : كذا في النسختين ، ولكنه في العد ذكر تسعًا وعشرين واوًا ، وفي التفسير ورد في (ت) واوان أخريان ، هما واو الصلة ، والواو التي بمعنى (مع) وقد سقطت إحداهما من (د) . فبذلك يصبح جملة ما ذكره المزني من الواوات إحدى وثلاثين واوًا عند التحقيق.

وقد ذكر صاحب وجوه النصب ثلاث عشرة واوًا . [وجوه النصب / ٢٦٣ – ٢٧٤].

وقد ذكر ابن فارس اثنتي عشرة واوًا تقريبًا [الصاحبي / ١٢١ – ١٢٣].

وذكر ابن الدهان إحدى عشرة واوًا [الفصول / ١٣٣ – ١٣٤].

وكذا ذكر الثعالبي إحدى عشرة واوًا . [فقه اللغة وسر العربية / ٣٥٣ – ٣٥٤].

كما عد الزركشي إحدى عشرة واوًا أيضًا . [البرهان ٤ / ٤٣٥ – ٤٣٨].

وكذا عند السيوطي ، حيث عدها إحدى عشرة واوًا . [الإتقان ١/ ١٧٥ ، المعترك ٣ / ٣٦١ – ٣٦٤].

ومجمل ما ذكره المرادي مما يندرج تحت حروف المعاني ثلاث عشرة واوا وعد سبع واوات من حروف المباني ، فصار مجمل الواوات التي ذكرها عشرين واوا . [الجنى الداني / ١٥٤].

أما ابن هشام فقد عد خمس عشرة واوا وذكر أنها على أحد عشر قسما.[المغني/ ٣٥٤ – تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد] .

وعد ابن منظور اثنتين وعشرين واوا [اللسان / واو] .

(٢) في د : واو االنسوة ، وهو تحريف ، إذ ليس هناك واو للنسوة فيما أعلم ، وسيأتي في التفسير أن أول واواته واو النسق .

(٣) سقط في ت ، وكذا سقطت هذه الواو من (ت) في جميع السواوات في العد ، وأثبتها اتساقا مع منهج المصنف في عد حروفه .

(٤) في د : الجمع ، وهو خطأ ، ويمكن أن تكون : لجمع ، والمثبت هو الصواب ، كما سيذكره في التفسير.

[٦] وواو الحالِ.

[٧] وواو الخُرُوجِ.

[٨] وواو العمادِ.

[٩] وواو الإِضْمَارِ.

[١٠] وواو النَّعْتِ.

[١١] وواو المصدرِ.

[١٢] وواو الزوائدِ.

[١٣] وواو الجُحُودِ.

[١٤] وواو الابتداءِ.

[١٥] وواو الصَّرفِ.

[[١٦] وواو الصلة][١].

[١٧] وواو الظرفِ [في الفعل][٢].

[١٨] وواو علامةِ الرفعِ.

[١٩] وواو المدحِ.

[٢٠] وواو الإشباع.

[٢١] وواو الانقلابِ.

[٢٢] وواوٌ بمعنى (رُبَّ).

[٢٣] وواوٌ بمعنى (أو).

[٢٤] وواوٌ بمعنى (إلى).

---

(١) زيادة من عندي، حيث سقطت هذه الواو في العد في النسختين، وهذا مكانها كما في التفسير.

(٢) كذا في ت، وما بين المعكوفين سقط في د، وهي أحد ضربي واو الظرف كما سيذكر في التفسير، والصواب كما في د إسقاطها، أو ذكر ضربيها معا، واو الظرف في الفعل، وواو الظرف في الاسم.

[٢٥] وواو بمعنى (في).

[٢٦] [و واو بمعنى مع][(١)] .

[٢٧] و[واوٌ][(٢)] بمعنى الفاءِ.

[٢٨] وواوٌ دليلُ فعلٍ مضمرٍ.

[٢٩] وواوُ الفرقِ.

[٣٠] وواو الأصلِ.

[٣١] وواو البدلِ.

تَفْسِيرُهُنَّ

[١] أمَّا واوُ النَّسَقِ[(٣)] :

فهي التي تَرُدُّ[(٤)]

---

(١) سقط في ت ، د ، والمثبت زيادة من عندي مناسبة للعد ، وهذا موضعها كما سيأتي في التفسير .

(٢) سقط في ت ، د ، والمثبت زيادة من عندي اتساقا مع ما قبله وما بعده .

(٣) [١ - واو النسق] :

يذكر كثير من المعاصرين أن النسق مصطلح كوفي؛ كما عند الدكتور المهدي المخزومي وغيره. [راجع مدرسة الكوفة/ ٣١٥، الفراء ومنهجه في النحو واللغة/ ٤٥٣]. والحقُّ أن مصطلح النسق من مصطلحات الخليل وعنه أخذه البصريون والكوفيون، روي عن الخليل أبياتٌ ذكر فيها حروف النسق، قال [من الكامل]:

فانْسُق وَصِلْ بِالوَاوِ قَوْلَكَ كُلَّهُ ... وَبِلاَ وَثُمَّ وَأَوْ فَلَيْسَت تَصْعُبُ

الفَاءُ نَاسِقَةٌ كَذَلِكَ عِنْدَنَا ... وَسَبِيلُهَا رَحْبُ المَذَاهِبِ مُشْعَبُ

كما استخدم الخليل مصطلح العطف وسمَّاه الإشراك. وتقدَّم تفصيل ذلك في فاء النسق أما واو النسق فلا يكاد يخلو من ذكرها كتاب نحوي سواءٌ عبر بالعطف أم بالنسق، وبعضهم يجمع بين المصطلحين ؛ كما عند ابن فارس والثعالبي وصاحب وجوه النصب والحريري، والمرادي وغيرهم. [الصاحبي/ ١٢١، سر العربية/ ٣٥٣، وجوه النصب/ ٢٦٤، شرح ملحة الإعراب للحريري/ ٢٥٧ ، الجنى الداني/ ١٥٨].

(٤) قوله: (تردُّ): الرد ، والكرُّ : مصطلحات كوفية بمعنى النسق ويقابله عند البصريين العطف ، والتشريك ، وكلها بمعنى ، وقد ذكر المصنف أحكام هذه الواو وفيما يلي بيان ذلك: =

= أولا وظيفة الواو: تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب والحكم. والواو أُم الباب كما يذكر النحاة؛ لذلك فإنها تنفرد عن باقي أخواتها بأحكام خاصة ، منها:

١- احتمال معطوفها لتقدمه على المعطوف عليه أو معيته أو تأخره عنه [وسيأتي تفصيله في مناقشة إفادتها للترتيب بعد قليل].

٢- اقترانها بـ (إما) نحو قوله تعالى : ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٣].

٣- اقترانها بـ (لا) إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية؛ نحو: ما قام زيد ولا عمرو؛ لتفيد أن الفعل منفيٌّ عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق.

٤- اقترانها بـ(لكن) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب:٤٠].

٥- عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط ؛ كمررت برجل قائمٍ زيدٌ وأخوه.

٦- عطف العقد على النيِّف ؛ نحو: خمس وعشرون.

٧- عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها؛ كقول ابن ميادة [من الوافر]:

بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي

[نسب أيضا للرماح بن أبيرد ، راجع : الكتاب ١/ ٤٣١ ، المغني / ٤٦٥]

٨- عطف ما حَقُّه التثنية أو الجمع؛ نحو قول الفرزدق [من الكامل]:

إنَّ الرزيَّةَ لا رزيَّةَ مثلها فقدانُ مثل محمدٍ ومحمدِ

[ينظر ديوان الفرزدق١/ ١٦١ ، التصريح٢/ ١٣٨ ، الدرر٦/ ٧٤ ، شرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥ ، المغني ٢/ ٣٥٦ ، المقرب٢/ ٤٤ ، الهمع ٢/ ١٢٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١١]

٩- عطف ما لا يستغنى عنه ؛ كاختصم زيد وعمرو.

١٠- عطف العام على الخاص؛ نحو: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [إبراهيم:٤١].

١١- عطف الخاص على العام؛ نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأحزاب:٧].

١٢- عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد؛ كقول الشاعر [من الوافر]:

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا

[البيت للراعي النميري ، كما في أوضح المسالك(رقم ٢٥٩) وشرح شواهد الأشموني ٢/ ١٤٠ ، المغني برقم (٥٧٧)]

١٣- عطف الشيء على مرادفه؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:٨٦].

١٤- عطف المقدم على متبوعه للضرورة، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ =

الأسماءَ [1] بعضَها على بعضٍ بمعنى الأول منها [2] ؛ نحو: قام زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ؛ معناه: قام زيد، وقام عمرو، وقام بكر؛ لا تَدُلُّ هذه الواوُ على أكثرَ مِنْ وجوبِ الفعلِ لهم أجمعين؛ لا تَدُلُّ على ترتيبٍ[3]؛ كما قال عز وجل: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾

= [شرح شواهد المغني للسيوطي / ٧٧٧، والهمع ٣/ ٣٩]

١٥- عطف المخفوض على الجوار عند من يراه ؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة:٦] [وفي هذا خلاف وبحث طويل فليراجع في المغني مع حاشية الأمير ٢/ ٣١ وما بعدها، المعترك ٣/ ٣٦٢، الإتقان ١/ ١٧٨].

(١)وقوله:(الأسماء): يرى بعض النحاة أن الأصح أن يقال : المفردات؛ لأن الواو تنسق الأسماء المفردة والجمل التي لها محل من الإعراب (بحكم المفرد) أما في الجمل التي لا محل لها من الإعراب فهي تفيد ثبوت مضمون الجملتين، كذا أفاده البناني عن عبد القاهر الجرجاني .[حاشية البناني/ ٣٦٥].

(٢)قوله: (بمعنى الأول منها): طرح المالقي سؤالا يتصل بهذه المسألة : إذا عطفت الواو اسمًا على اسم، فهل تنوب الواو مناب العامل في الاسم الثاني؟ أو لا تنوب منابه ويكون مقدرًا بعدها؟ أو تنوب مناب العامل في الثاني ولا يصح ظهوره بعدها إذا كان الفعل موضوعًا لاثنين فأزيد؟ أو لا تكون نائبة منابه ؛ بل يقدر بعدها فعل؟ وأجاب بقوله: (ذهب بعضهم إلى أنها تنوب مناب العامل... وذهب بعضهم إلى أنها لا تنوب مناب العامل ولكن يقدر بعدها... وهذه الأقوال عندي مدخولة، والذي ينبغي أن يقال- وهو الصحيح إن شاء الله -: إن الواو في عطف المفردات واسطةٌ موصلةٌ عمل العامل قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك...) واعتمد المالقي هذه القاعدة للواو في باب (مع) وكذلك في باب الاستثناء، ثم قال: (وهذا أصلٌ مريحٌ في العربية من خلاف بعض المواضع المشكلة فتدبره). [الرصف/ ٤١٣ بتصرف].

أما ما ذكره المصنف مفسرًا فمفاده أنه يرى أن الواو تنوب عن العامل الثاني وهو مقدر بعدها كما مثل له.

وفي ذلك قال ابن يعيش: (والذي نص عليه أبو علي في الإيضاح العضدي وكذلك ابن جني في سر الصناعة أن العامل في المعطوف ما ناب عنه الحرف العاطف لا العاطف نفسه). [شرح المفصل ٨/ ٨٩].

(٣)قوله: (لا تدل على ترتيب): في د: الترتيب، وفيه بيان مسألة مهمة، وهي: ثانيًا: دلالة واو النسق : ذهب المصنف إلى أن الواو لا تدل على الترتيب وأنها لمطلق الجمع، وادعى إجماع النحاة على ذلك، وفيه نظرٌ لما تذكره كتب اللغة والنحو والتفسير من أن بعض الكوفيين - ونسب إلى الكوفيين عامة أحيانا - يقولون بإفادة الواو للترتيب، ونسب أيضًا إلى بعض البصريين ومنهم قطرب وادعى أيضًا السيرافي الإجماع على إفادة الواو للترتيب ورده ابن هشام؛ قال: (وقول السيرافي: إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود؛ بل قال بإفادتها إياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي، ونقل الإمام - يعني الجويني من أعلام المذهب=

[المائدة:٦] فَبَدَأَ بالوجهِ، وليس فيه إيجابُ تَبْدِيةِ [الوجهِ بـ] [١] الغسلِ ؛ إذ لو كان كذلك لما بدأ النبي ﷺ بغسلِ اليدين قبلَ الوجهِ، وكذلك يقولُ [٢] اللغويون كلُّهم [٣] من الكوفيين والبصريين.

ولا يجوزُ وقوعُ واو النَّسَقِ في أولِ الكلامِ [٤]،

ولا إلى / [١٤] جَنْبِ (إِنَّ) وأخواتِها [٥]، ولا إلى جنبِ صفةٍ ناقصةٍ [٦]، ويجوز وقوعُها

= الشافعي - في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية، وقال ابن هشام إنه ليس إجماعًا؛ بل هو قول غالب النحاة؛ قال في مكان آخر: (وهذا الذي ذكرناه قول أكثر أهل العلم من النحاة وغيرهم وليس بإجماع كما قال السيرافي؛ بل روي عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب...). [راجع المغني ٢/ ٣١، شرح قطر الندى/ ٤٠٤].

(١) في د، ط : (اليد) بدل (الوجه) وهو خطأ وسقط في ت ، والمثبت هو الصواب ، لأن محل الاستشهاد أن النبي ﷺ بدأ بغسل اليد ، لأن الآية لا توجب الابتداء بالوجه ، إذ لو كان الابتداء بالوجه واجبا لما خالفه الرسول ﷺ ، والله أعلم .

(٢) في ت: يقوله، وفي د: يقولون ، والأول صحيح على اشتغال الفعل عن(كذلك) بالهاء ، والثاني صحيح على لغة من يجيز جمع الفعل على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) .

(٣)تقدم في أول هذه الواو مناقشة دعوى الإجماع حول هذه المسألة .

(٤)قوله: (لا يجوز... في أول الكلام): هذه العبارة إلى آخر كلامه فيها إبهام وغموض ، وسأحاول بيانها على قدر المستطاع ، وفيها مسألة مهمة :

من مواضع واو النسق:

شرع المصنف في بيان المواضع التي تمتنع فيها الواو : وذلك أن النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف ، كما عرَّفه النحاة. [شرح قطر الندى/ ٤٠٢] فلذلك يختل معنى النسق وتفقد الواو وظيفتها بتقدمها أول الكلام.

(٥) قوله : (ولا إلى جنب إنَّ وأخواتها): قلت: وإذا كان كثير من النحاة لا يجيزون العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر، فلأن يمتنع تقديم المعطوف على اسم إن عليه أولى . وقد نصَّ النحاة على امتناع تقدم المعطوف على المعطوف عليه إذا أدى ذلك إلى مباشرة الواو عاملا غير متصرف ؛ مثل(إن) كما ذكر السيوطي وغيره [الهمع ٥/ ٢٧٦-ط الكويت].

(٦)قوله: (صفة ناقصة): تقدَّم بيان مصطلح الصفة وأن الكوفيين يطلقونه على الظرف والجار والمجرور. [راجع باء الصفة] .

ونقل السيوطي عن ابن السراج قوله:(إذا كان الظرف غير محلٍ سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوًا، ويريدون بالمستقر ما كان خبرًا محتاجًا إليه وسمي مستقرًّا لأنه يتعلق بالاستقرار،=

إلى جنبِ صفةٍ إذا كان له مرافعٌ [1]،

وإذا كان صلةَ فعلٍ [2] لم يجُزْ؛

= والاستقرار فيه، ثم حذف (فيه) اختصارًا، ويريدون باللغو ما كان فضلة، وسمي لغوًا لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنيًا عنه لا حاجة إليه) .[الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٨-تحقيق الفاضلي].

وقد ذكر المجاشعي (الظرف الناقص) وعلَّق عليه محقق الكتاب بأنه الظرف التام وهو ما يحسن السكوت عليه، وذلك يكون متعلقه عامًّا محذوفًا هو استقرَّ أو مستقر ونحوهما، والظرف الناقص هو ما لا يحسن السكوت عليه وذلك يكون متعلقة خاصًّا، وهذا يجب ذكره إن لم يدل عليه دليل فالأولى نحو: زيدٌ في الدار، والثاني نحو: زيدٌ بك واثق، وفيك راغب، ويطلق عليه (لغو). [شرح عيون الإعراب/ ١٤٨، حاشية التحقيق رقم٤٣٦].

وهو ما مثل له المصنف بقوله: (وراغبان إليك) فهذا يجب ذكره ولا تجوز الواو عند المصنف لأنها صفة ناقصة.

(١)قوله: (إذا كان له مرافع) : في ط : مدافع، وهو تحريف ، والصفة يكون المرافع إما قبلها على مذهب من قال: إن رافع المبتدأ هو الخبر، وإمَّا بعدها على أن يكون الظرف صفة أو صلة؛ نقل السيوطي عن تذكرة ابن الصائغ قوله: (وينبغي أن يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده أن يكون صفة أو صلة؛ كمررت برجلٍ، أو: بالذي معه صقرٌ...) [الأشباه والنظائر١/ ٢٦٩].

وقد بين المصنف ذلك بقوله: خلفك وزيد عمروٌ، وأين وزيد عمروٌ؟ فهنا الصفة (الظرف) له مرافع وهو المبتدأ؛ فجاز وقوع الواو إلى جنب الصفة.

أما المرافع عند الفراء فيعني به الخبر، ودائمًا يقول: كل منهما يرفع صاحبه، يعني المبتدأ والخبر. [معاني الفراء ٢/ ٥٨ ، ١/ ٣٦٩، ٣٧٠، مجالس ثعلب ١/ ٢٠، المصطلح النحوي/ ١٧٣].

والحق أن رفع ما بعد الصفة فيه تفصيل، ذكره كثير من النحاة منهم ابن هشام؛ قال: (إذا وقع بعدهما مرفوع - يعني الظرف والجار والمجرور- فإن تقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصولٌ أو صاحب خبر أو حال؛ نحو: ما في الدار أحد، وأ في الدار زيدٌ ؛ ومررت برجل معه صقرٌ...، وجاء الذي في الدار أبوه، وزيدٌ عندك أخوه، ومررت بزيد عليه جبة - ففي المرفوع ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلا.

والثاني: أن الأرجح كونه فاعلا، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

والثالث: أنه يجب كونه فاعلا؛ نقله ابن هشام (الخضراوي) عن الأكثرين.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور؛ نحو: في الدار أو عندك زيدٌ، فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين (الابتداء والفاعلية) لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط. [المغني ٢/ ٧٩] وتقدم تفصيل ذلك في لام الإضافة.

(٢)قوله: (صلة فعل): يعني بالفعل - هنا - اسم الفاعل، على ما مثل به، وإن كان مصطلح الفعل من استخدام الكوفيين للمشتقات والمصدر على تباين فيه، وتقدم بيانه [راجع نون التوكيد]. =

نحو قولك : مررتُ وعمرٌو [1] وراغبان إليك ، و: زيد وعمـرو [و][2] قـائمان؛ هذا كله خطأ[3].

= فالصلة هنا (إليك) وقعت صلة لفعل على حد تعبير المزني وهو (راغبان) فلا تقع الواو بجوارها عند المصنف ؛ أي: لا تتقدم الواو الفعل. ولعل صحة العبارة : راغبان وإليك .

(١) قوله:(مررت وعمرو): فيه أن المصنف يجيز العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فاصل وهو جائز عند الكوفيين ؛ لوروده في الشعر والنثر ، أما البصريون فيشترطون الفصل بين الضمير وبين المعطوف ، ويرون العطف بلا فاصل ضعيفا .

(٢)سقط في ت :

(٣) قوله (كله خطأ): قلت : فيه إشارة لتمسك المصنف بالقياس على ما سمع عن العرب ، وهنا تعقيب مهم :

تعقيب : في المواضع المذكورة- على غموض وإبهام فيها - ذكر المزني بعض المواضع التي يمتنع فيها تقدم المعطوف على العاطف ، وكثير من النحاة يجزم بامتناع ذلك إلا للضرورة ، كما عند السيوطي ، والقزاز، وجوزه الكوفيون في الاختيار، وذلك بشروط ؛ هي :

١ -أن يكون بالواو ؛ نحو عليك ورحمة الله السلام ، وقيل : كذا في الفاء ، أو ثم ، أو (أو) ، أو (لا) . . .

٢-ألا يؤدي إلى وقوع العاطف صدرًا وهو المقصود بالحالة الأولى عند المصنف .

٣-ألا تؤدي إلى مباشرة العاطف عاملا غير متصرف وإن لم يكن التابع مجرورًا ؛ بل مرفوعًا ؛ ولعله ما قصده المصنف بعدم وقوع الواو بعد(إنَّ) ونحوها .

٤-ألا يكون العامل لا يستغني بواحد ؛ نحو : اختصم وعمرو زيد .

فإن فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ، ولا في الضرورة عند البصريين ؛ فلا يجوز أن يقال : وعمرو زيد قائمان ، لوقوع الواو صدرًا ، ولا : إن وعمرًا زيدًا قائمان ؛ لمباشرتها عاملا غير متصرف ، ولا : مررت وعمرو وبزيد ؛ لأنه فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل والتابع مجرور.

ولا يقال : اختصم وعمرو زيد ؛ لأن الفعل لا يستغني بأحدهما ، وخالف ثعلب في هذا الأخير ؛ فلم يشترطه ، وجوَّز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد.[الهمع ٥/ ٢٧٦ بتصرف-ط الكويت] .

وذكر القزاز المواضع التي يجوز للشاعر فيها تقديم واو العطف على المعطوف ، ثم قال : وإنما يجوز هذا عند أكثرهم في المنصوب ، ولا يجوز في المجرور عند جميعهم ، لا يجوز أن يقول : مررت وعمرو بزيد ؛ وذلك لأن الفعل لا يدل عليه ، ويقبح عندهم في المرفوع ؛ إذا قلت : قام وزيد عمرو . . . ولم يجزه البصريون في شعر ولا غيره ، وأجازه الكوفيون في الشعر ، وعلته عند البصريين أن هذه الأسماء ترتفع بالابتداء ؛ فكما لا يجوز : عمرو زيد منطلقان ، كذا لا يجوز هذا ، واحتج الكوفيون لجوازه (بشواهد منها) قوله [من الوافر] :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام =

فإن قلت: خلفك وزيدٌ عمروٌ ، [و][1] مثله: أين وزيدٌ عمروٌ ؟ [جاز][2] . ولا يجوز: أين وزيد عمرو قائمان؟ [3]

[٢] وأما واوُ القَسَم [4] :

فإنها تخفضُ الأسماءَ [5] ؛ نحو :

= ولا يجوز ذلك عند البصريين " . [ما يجوز للشاعر / ١٧٠ بتصرف] .

(١)سقط في د .

(٢)زيادة مناسبة للسياق.

(٣) في ت : وقائمان.

(٤) [٢- **واو القسم**] :

هكذا ذكرها النحاة في مصنفات الحروف وفي المطولات النحوية وغيرها في باب القسم ، كما عند ابن فارس والثعالبي والهروي والزجاجي والبطليوسي ، والمالقي والمرادي والزركشي وابن هشام والسيوطي وغيرهم. [الصاحبي/ ١٢٢، سر العربية/ ٣٥٣، الأزهية/ ٢٣١، شرح الجمل ١/ ٥٣٢، الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٠٢، الرصف/ ٤١٧، الجنى الداني/ ١٥٤، البرهان ٤/ ٤٣٥، المغني ٢/ ٣٥، الإتقان ١/ ١٧٨، الهمع ٤/ ٢٣٦ - ط الكويت، المعترك ٣/ ٣٦١، وجوه النصب/ ٢٦٦].

(٥)وقوله: (تخفض الأسماء): أجمع النحاة على أن الواو حرفٌ مهمل لا عمل له إلا إذا كان حرف قسم؛ خلافًا لنحاة الكوفة في نصبها- الواو الناصبة - للفعل والاسم، وسيأتي في مكانه، وبعضهم يذكر واو رب .

وحول أصل هذه الواو خلاف؛ فقيل: هي عوض من الباء. وعُلِّل ذلك بأمرين:

١ - قرب معناهما- الواو والتاء- من معنى الباء؛ وذلك أن الواو للاجتماع والباء للإلصاق، وهذان المعنيان متقاربان.

٢- قرب المخرج لأنهما جميعًا من الشفتين ؛ ونسب إلى ابن جني ، وصرح به الحريري .[شرح ملحة الإعراب/ ١٣٥ ، اللسان/ واو] وقيل إن الباء أصل حروف القسم، واستدل على ذلك بانفرادها عن أخواتها بدخولها على المضمر وحدها وبظهور فعل القسم معها... وأكد ابن السراج أنها بدل من الباء. [الأصول ١/ ٥١٢] وجزم المالقي بأنها عوض من الباء. والراجح أن كل حرف أصلٌ بذاته وليس شيءٌ منها أصلا للآخر، كما نص عليه أبو حيان. [الرصف/ ٤٢٠، والهمع ٤/ ٢٣٦، ٢٣٧- ط الكويت، الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٠٣] وتقدم تفصيل ذلك في باء القسم وتائه .

وتختص واو القسم بالدخول على الظاهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، كذا ذكر ابن عقيل وابن هشام وغيرهم. [شرح ابن عقيل ٣/ ١٢، المغني ٢/ ٣٥]. =

والله لا أفعلُ [1] ذلك ، وإذا حُذِفَتْ [2] جازَ في الاسمِ الخفضُ [3] .

= وجعل المبرد الباء والواو تدخلان على كل مقسم به؛ لأن الواو في معنى الباء، ولذا جعلها مكان الباء، ولكنه أكد أن الباء هي الأصل؛ لأنهما من مخرج واحد وهو الشفة فلذلك أبدلت منها. [المقتضب٢/ ٣١٩] .

وأكد ابن منظور أن الواو يقسم بها، وأنها بدل من الباء، وأنها لا تجر إلا الظاهر. [اللسان/ الباء ٣/ ٨٦٢]. ونص السهيلي على أن واو القسم تشبه واو العطف لفظًا ومعنى ، ولذلك لم يعتبرها جارةً في القسم، بل هي حرف عطف عنده، ولا تخفض ظاهرًا ولا مضمرًا، وأكد أن المخفوض بها في القسم إنما انخفض بالعطف على محلوف به. [أمالي السهيلي/ ٤٤].

إذن فعملها الجر عليه إجماع النحاة خلافًا للسهيلي . وممن قال بعملها الجر أيضًا المالقي والمرادي والإربلي وغيرهم. [الرصف/ ٤١٧ ، الجنى الداني/ ١٥٦، جواهر الأدب/ ٨٩].

(١)في ت : لأفعل ، والمثبت هو الصواب ، التوكيد بالنون واجب ، وقد ورد الفعل غير مؤكد بالنون ، فالمثبت هو الصواب .

(٢)قوله: (إذا حذفت): أثار المصنف مسألة من مسائل الخلاف، ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، وقد ذكر المصنف أن حذف حرف القسم جائز، وعندها يجوز في الاسم الأوجه التالية:

الرفع على الابتداء، وعليه اتفاق البصريين والكوفيين. ومع الرفع يجوز بقاء العمل؛ إما للحرف المحذوف فيكون فيه الخفض مع الرفع عند البصريين ، وإما الخفض مع النصب عند الكوفيين ، كما سيذكر المزني فيما يلي .

(٣) قوله:(الخفض) : وهو اختيار الكوفيين، ومفهوم كلامه أنهم يجيزونه في كل موضع، والحق أنه ورد عنهم ما يفيد استثناءهم بعض المواضع ؛ منها ما ورد في مجالس ثعلب ونقله السيوطي: (ورغم أن الأسماء كلها تدخل فيها الواو فتخفض وتخرج الواو فتخفض وترفع ...ولا يجوز النصب إلا في حرفين [من المنسرح] :

لاَ كَعْبَةَ اللهِ مَا هَجَرْتُكُمْ   إلا وفي النَّفْسِ منكم أربُ

[البيت مجهول القائل ، كما في الدرر اللوامع ٢/ ٤٣ ، المزهر ٢/ ١٠٥ –تحقيق فؤاد علي منصور–ط١ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٨م ، همع الهوامع ٤/ ٢٣٣] والحرف الآخر [من الوافر]:

قضاءَ اللهِ قد شفعَ القبورا

[مجالس ثعلب ١/ ٣٩٠ ، المزهر ٢/ ١٠٥].

وأجازه الأخفش وعلله بكثرة استعمالهم للفظ الجلالة حيث أجاز الجر بغير واو ونقله عن بعضهم؛ ثم قال: (وهذا في القياس رديء ، وقد جاء مثله شاذا) [معاني القرآن للأخفش/ ٢٧٠ ، ٢٧١]. =

والنصبُ[1]، والخفضُ اختيارُ الكوفيين، والنصبُ اختيارُ البصريين.

[٣] وأما واو الجمعِ الصحيحِ[2]: فهي التي تدخلُ في الجمعِ الذي

= وقد عقد صاحب (وجوه النصب) بابًا بعنوان: النصب بفقدان الخافض، ومثل له بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران:١٧٥] وقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] قال: أي: بأوليائه، ببشر، فلما أسقط الباء نصب. [وجوه النصب/ ٦٧ بتصرف].

وتقدم رأي المصنف أنه يجيز النصب على نزع الخافض في باء الانضمار .

وعقد صاحب وجوه النصب بابًا آخر بعنوان: النصب بالقسم ، وأكد أنه يكون عند سقوط الواو والباء والتاء من أول القسم ، وأورد شواهده، وذكر أن بعضهم يضمرون حرف القسم ويجرونه أي: يعملونه الجر. [وجوه النصب/ ٨٢] وهذا الكتاب-وجوه النصب- مليءٌ بآراء الكوفيين إن لم يكن كوفيًّا خالصًا.

(١)قوله: (النصب): وهو ما نسبه المصنف للبصريين؛ حيث يرفضون حذف حرف الجر مع بقاء عمله، لذلك اختاروا النصب على التفصيل المتقدم عن (وجوه النصب) وهذا على إضمار فعل، قال الزجاجي: (واعلم أنه قد يجيء شيءٌ غير مخفوض، وذلك قولك: أمانةَ الله...عهدَ الله... كأنك قلت: ألزم نفسي أمانة الله وعهد الله... وكذلك كل مقسم به إذا حذفت منه الحرف الجار نصبته بإضمار فعل...) [الجمل للزجاجي/ ٧٢] .ورجح الزجاجي النصب؛ قال: والنصب أجود) .

والنصب على إضمار الفعل لأن القسم عندها يكون جملة فعلية على ما مثل به الزجاجي وغيره - قبل الحذف.

يبقى الإشارة إلى أن البصريين يجيزون الجر في لفظ الجلالة مع حذف الحرف وهذا مما لا يقاس عليه؛ لأن له أحكامًا خاصة، قال الزجاجي: (لأن حذف الخافض وبقاء عمله موقوفٌ عندهم على السماع.) [شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٢].

وإلى ذلك أشار الأخفش واستردأه كما تقدم منذ قليل. [لمزيد بيان راجع الأصول ١/ ٤٢٣، شرح عيون الإعراب/ ١٨٩، معاني الأخفش/ ٢٧١، المقتضب ٢/ ٣١٩].

(٢) **[٣- واو الجمع الصحيح]:**

ذكر النحاة هذه الواو على أنها علامةٌ للرفع؛ كما عند ابن فارس والثعالبي [الصاحبي/ ١٢١، سر العربية/ ٣٥٣] وسمَّاها بعضهم واو الإعراب، كما عند صاحب وجوه النصب [وجوه النصب/ ٢٦٨] وجمع بينهما الرازي فسماها علامة الرفع والجمع [الحروف للرازي/ ٢١٣] وسماها السيوطي علم الجمع [الأشباه والنظائر ١/ ١٣١] وفي موضع آخر سماها واو ضمير الذكور في اسم أو فعل [الإتقان ١/ ١٧٩، المعترك ٣/ ٣٦٣].وقوله:(الصحيح):ويسمى أيضًا (السالم) أما(الصحيح) فلأن لفظ الواحد صحَّ و(السالم) لأن لفظ الواحد سلم فيه من التغير.[شرح ملحة الإعراب/ ١١١].ولذلك يسمى جمع السلامة وجمع الصحة أيضًا لسلامة بناء الواحد فيه.[الأشباه والنظائر٢/ ٣٥].

على هِجَاءَيْنِ[1]؛ علامةً للجمعِ المرفوعِ؛ نحو: قامَ الزيدون، وإذا قلت: رأيتُ الزيدين، تحوَّلتِ الواوُ ياءً[2]؛ فصار الجمعُ في الرفعِ بالواوِ، وفي النصبِ والخفضِ بالياء؛ فَسُمِّي بذلك جَمْعًا على هِجَاءَيْنِ[3]. وهذه الواوُ فيها ثلاثُ علاماتٍ[4]: الرفعُ[5]، والجمعُ[6]،

---

(١) قوله: (هجاءين): في ط: مجاءين ولعله تصحيف، وتوجيهها أنه يأتي على صورتين، والمثبت من التيمورية، وهو الأصح، وهو المستخدم في عبارات النحاة، قال علم الدين السخاوي: (ويسمى الجمع على هجاءين؛ لأنه مرة بالواو ومرة بالياء). [نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٥].

وعند عرض ابن كيسان للعلامات الفرعية قال: (... وتكون في الاثنين والجمع الذي على هجاءين... يستوي النصب والخفض في الاثنين والجمع الذي على هجاءين...) [الموفقي/ ١٠٧] وقال الحريري بعد أن ذكر تسميته الجمع الصحيح والجمع السالم: (ويسمى أيضًا الجمع الذي على هجاءين؛ لأنه تارة يكون بالواو وتارة يكون بالياء..) [شرح ملحة الإعراب/ ١١١].

(٢)قوله: (تحولت الواو ياءً): فيه أنه يعتبر الرفع أصلا للكلمات، والنصب والجر طارئين عليه وهو قريب من مذهب الجرمي في العلامات بأن انقلابها إعراب ورُدَّ بالرفع إذ هو أول الحالات ، فعن أي علامة انقلبت الواو.

(٣) ينظر الحاشية قبل السابقة، وبيان المقصود بـ(هجاءين) فيما تقدم منذ قليل .

(٤) قوله: (ثلاث علامات): قال السخاوي: (وقد عد بعضهم لهذه الواو ثمانية معانٍ؛ فقال: هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الإعراب والتذكير) [نقلا عن الأشباه والنظائر ٢/ ٣٥] وبنحوه قال المجاشعي [شرح عيون الإعراب/ ٥٢]. ونص على أنها ثلاث علامات الحريري إلا أنه جعل علامة الإعراب بدل التذكير [شرح ملحة الإعراب/ ١١٢].

(٥) قوله: (الرفع): اختلف النحاة في ذلك؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف إعراب، أي: يحلُّ فيها الإعراب إلا أنه لا يظهر فيها ولا يقدر، وذهب الأخفش إلى أنها دليل إعراب، وقال بعض المتأخرين إنها حرفٌ يعرب به كالضمة... وتقدم تفصيل مذاهب العلماء فيه في ألف التثنية ، وعلل المجاشعي الرفع بالواو هنا بقوله: (لأن هذا الجمع يقلُّ في الكلام؛ لأنه مختص بمن يعقل أو ما شُبِّه به ، والواو (والياء) ثقيلتان؛ فأرادوا أن يقل في كلامهم ما يستثقلون). [شرح عيون الإعراب/ ٥٢، وراجع إيضاح الزجاجي/ ١٣٠، والرصف/ ٤٢٨].

(٦) قوله: (والجمع): قال الأخفش: (... لأن الجمع لابد له من علامة: واو في الرفع وياء في النصب والجر. [المعاني للأخفش/ ١٤] .

وقال المالقي: (وهي نوعان: تكون دلالة على من يعقل من المذكرين، ونوعٌ تكون دلالة على أن الكلمة حذف منها أو غير ؛ النوع الأول: يكون في الجامد والمشتق قياسًا، أما الجامد فيشترط فيه - إن كان مكبرًا - خمسة شروط وحينئذٍ يجمع بها، وهي: الذكورية والعلمية والعقل وخلوه من هاء التأنيث=

والتذكيرُ [1] . ولدخولها في ثلاثةِ أسماءٍ [2] صارت علامةً لثلاثةِ أشياءَ ؛ كَأَلِفِ التثنيةِ [3] ؛ هي علامةُ التثنيةِ، وعلامةُ الرفعِ، ولدخولها في اسمين صارت علامة لشيئين.

[٤] وأما واوُ الجمعِ المكسورِ [4] :

= [خلافًا للكوفيين الذين يجيزون جمع نحو طلحة] وعدم التركيب... وإن كان مصغرًا اشترط فيه ثلاثة شروط من الخمسة المذكورة: الذكورية والعقل وخلوه من هاء التأنيث...

وأما المشتق فيشترط فيه أربعة شروط: الثلاثة المذكورة في المصغر، والرابع: ألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء... النوع الثاني: أن تكون دلالة على أن الكلمة نقص حرفٌ منها أو غير، وذلك ثلاثة أنواع : نوعٌ حذف منه حرفٌ لفظًا، ونوع حذف منه حرفٌ توهمًا ونوع غير توهم، ومنها ما هو جمع حقيقة ومنها ما هو اسم جمع، وجملة ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه ومن الأول: مئون جمع مائة، ومن الثاني: أرضون، ومن الثالث: وزون .[الرصف/ ٤٢٨-٤٣٤ بتصرف] ويعني المالقي بالنوع الثاني: الملحق بجمع المذكر السالم، وسماه بعضهم: (جمع التعويض) كما عند الحريري. [شرح ملحة الإعراب/ ١١٢، وراجع في ذلك الأشباه والنظائر ٢/ ٣٥، معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٣].

(١)قوله: (والتذكير): وتدل الواو على التذكير في نحو (ضربتهو) كما دلت الألف على التأنيث في (ضربتها) وقد تدل على التذكير والجمع معًا في نحو (ضربتمو) كما كانت الألف دالة على التثنية في (ضربتما). كذا أفاده المالقي قال: (وربما حذفت هذه الواو تخفيفًا فسكنت الميم). [الرصف/ ٤٣٤]

(٢)قوله: (ثلاثة أسماء): يعني جمع المذكر السالم والملحق به والأسماء الستة، أو لعله يعني أيضًا جمع التكسير عند تمحض دلالة الواو على الجمعية دون الإعراب ، على أن جمع المذكر السالم والملحق به واحد. والله أعلم.

(٣)قوله: (ألف التثنية): كذا ذكر المصنف أنها علامة لشيئين ، قلت: وذكر بعضهم أنها علامة لثلاثة أشياء أيضًا، حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة الرفع، كما ذكر الحريري. [شرح الملحة/ ١٠٨].

ويعني المصنف دخول ألف التثنية في المثنى والملحق به، وهي علامة الرفع والتثنية فيهما.

(٤) [٤- واو الجمع المكسور] :

تقدم بيان سبب تسمية الجمع بـ(التكسير) وكذا تعريفه بأنه الجمع الذي تغير بناء مفرده عن جمعه، وأنه سمي بذلك لما تقدم، وقيل: لعمومه المذكر والمؤنث مطلقًا. [راجع ألف الجمع]. وتدخل هذه الواو في عدد من الصيغ، خصَّ المصنف الصيغ التي هي جمع لصيغتي (فَعل وفِعل) بفتح الفاء وكسرها؛ كما مثل له بـ(سقف وأمر وعلج) أي يعني الواو التي في صيغة فعول.

فهي التي تَجْمَعُ الفَعْلَ [و الفِعْل][1] ونحوَهما [2] على فُعُول ؛ نحو: سَقْفٌ وسُقُوفٌ ، وأَمْرٌ وأُمُورٌ ، وبَحْرٌ وبُحُورٌ ، وضَيْفٌ وضُيُوفٌ ، وعِلْجٌ وعُلُوجٌ ، وما أَشْبَهَ ذلك [3] .

[٥] وأمَّا واوُ جمعِ الأفعالِ[4] : فهي التي تَجْمَعُ الماضي

---

(١) سقط في د ، وفي ط : (الاسم ونحوه) ، والحق أن هذا تحريف النص نتيجة عدم فهم مراد المصنف ، وإنما قصد المصنف ما جاء على هذين الوزنين (الفعل والفعل) بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين ، ولا داعي لحذف إحداهما ظنًا أنه تكرار (!!)

(٢) في ط : ونحوه ، وهو خطأ ناتج عن الخطأ السابق في الحاشية السابقة

(٣) وقوله: (وما أشبه ذلك): يمكن أن يعني به:

١- ما أشبه ذلك مما جمع على فعول.

٢- أو ما أشبه ذلك مما فيه واوٌ من صيغ جمع التكسير، ومن ذلك:

- تدخل قياسًا في جمع ما كان على وزن (فاعل) جمعًا لمؤنث؛ نحو: قادم وقوادم، قال الزجاجي: (أما ما كان منه من الجمع اسمًا فجمعه على (فواعل) نحو: قادم وقوادم وتابل وتوابل... وأما ما كان منه نعتًا لمؤنث فجمعه على فواعل؛ فرقًا بين المؤنث والمذكر؛ وذلك قولك: ضاربة وضوارب وذاهبة وذواهب... وكذلك جميع هذا الباب) [الجمل للزجاجي/ ٣٧٦] وكذلك نص عليه الحريري في اسم الجمع؛ نحو: كافر وكوافر، والصفة؛ نحو: شاهد وشهود وساجد وسجود [شرح الملحة/ ١٢٢] .

-ويجمع على فعول ما كان على فَعَل؛ نحو: أسد وأسود .

-ويجمع على فعولة نحو: فحل وفحولة وبعل وبعولة [شرح الملحة/ ١٢٠] .

وما ذكره المصنف من صيغة (فَعل وفِعل) بفتح الفاء وكسرها، قلت : وذكر الصرفيون أنه يأتي فعول من مضموم الفاء أيضًا؛ نحو: قُفْل وقُفُول، ويأتي من (فِعَل) بكسر وفتح؛ نحو: ضلع وضلوع.

كما أن ما ذكره من (الفعل والفِعل) يجمع أيضًا على صيغ أخرى كـ (فِعال وأفعال وأفعل) نحو: كِعاب وأضلاع وأسقف... إلخ.

والغالب في فعل الصحيح أن يكون على فعول وفعال قال الزجاجي: (وربما اجتمعا فيه وربما انفرد به أحدهما). [الجمل للزجاجي/ ٣٧٠، ٣٧١] وذلك نحو: كعب، وكعاب، وكعوب، وبطن وبطون، وكذا في المضاعف؛ نحو: صك وصكوك وصكاك، ويقل (فعول) في الأجوف الواوي. [راجع شرح ملحة الإعراب/ ١٢٠ وما بعدها، شرح الشافية ٢/ ٩٠ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٢٨، والهمع ٦/ ١٠٠، ١٠١ ط الكويت] ولعل المصنف أخذ الأشهر في المفرد والجمع، وأشار إلى الباقي من المذكور بقوله: وما أشبه ذلك).

(٤) [٥- واو جمع الأفعال] : =

والمستقبلَ [1] ؛

= يقصد المصنف الواو المتصلة بالأفعال المضارعة المعروفة باسم الأفعال الخمسة وكذا ماضيها ، ونجد أن بعضهم يسميها ضمير الجمع في الفعل ، كما عند الرازي ولكنه قصرها على الماضي كما مثل له . [الحروف للرازي/ ٢١٣] .

وذكرها صاحب " وجوه النصب " واو الضمير وقصد بها الداخلة على الفعل مطلقا ومثل بالفعل المضارع . [وجوه النصب / ٢٦٨]. وسماها الفراء واو جماع [المعاني للفراء ١/ ٩٠]

و المفهوم من كلام معظم النحاة أنها واو الضمير المتصلة بالفعل ماضيا أو مضارعا ، وهي اسم عند جمهور النحاة ، إذا تأخر الفعل عن الاسم ، أما الخلاف فدار حولها عندما تكون متقدمة مع الفعل على الاسم ، في نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة:٧١] فذهب سيبويه إلى أنها حرف لأنها علامة الجمع ؛ خلافا للمازني وجماعة ذهبوا إلى أنها حرف في الحالتين سواء تقدم الاسم أم تأخر ، وتقدم تفصيل هذه المسألة في ألف التثنية . وقد ذكر السيوطي واو ضمير الذكور في اسم أو فعل ، ومثل لها بـ (المؤمنون) و(سمعوا) وذكر واو علامة المذكرين في لغة طيئ ومثل له بالآية السابقة.[الإتقان١/ ١٧٩ ، المعترك ٣/ ٣٦٣ ، ٣٦٤] وكذا نجد عند ابن هشام واو علامة الجمع في الفعل الماضي أو المضارع إذا تأخرت الأسماء عنها . . . وأشار إلى أن هذه الواو علامة المذكرين في لغة طيئ أو أزد شنوءة أو بلحارث ، كذلك يرى المرادي أن هذه الواو حرف معنى كتاء التأنيث . [المغني ٢/ ٣٧ ، الجنى الداني / ١٧٠]

(١) وقول المصنف : " تجمع الماضي والمستقبل " : ذهب النحاة إلى أن الفعل لا يثنى ولا يجمع وإنما تلحقه علامة للتثنية هي الألف كما تقدم عن المصنف والواو هنا علامة جمع ، قال ابن كيسان: "والفعل لا يثنى ولا يجمع إذا كان متقدما على الأسماء ، ويثنى ويجمع إذا تأخر وأضمر فيه الاسم، وإنما يثنى الضمير الذي فيه ، وتثنية الضمير بالألف وجمعه بالواو في المذكر وبالنون في المؤنث ، وذلك قولك : علما ويعلمان وعلمتا وتعلمان ، الألف علامة تثنية الإضمار ، والنون في المستقبل علامة الرفع ، وتقول في الجمع : علموا ويعلمون. وللنساء : علمن ويعلمن . . . تثبت النون لأنها علامة للجمع وليست علامة للرفع . . . وإن شئت ثنيت الفعل وجمعته مقدمًا فجعلت التثنية والجمع علامة لما يقع بعده ، وذلك يجوز في الشعر فتقول:قاما أخواك وقاموا إخوتك مثل قولهم: أكلوني البراغيث "[الموفقي/ ١٠٨].

وكلام المصنف في ألف التثنية ونون جمع التأنيث وهنا دليل على أنه يذهب إلى أنها حروف وليست أسماء، خلافًا للجمهور وموافقة للمازني كما تقدم ، وإن لم يصرح برأيه ؛ هل يعتبرها حروفًا في حال تأخرها عن الأسماء فقط أو على كل حال : ولعل إطلاقه يرجح الثاني .

تبقى الإشارة إلى أن العرب قد تحذف هذه الواو اكتفاء بدلالة الضمة عليها ؛ كما ذكره الفراء وعزاه إلى هوازن وعليا قيس وسيأتي تفصيله في ياء الإيجاز.[المعاني ١/ ٩٠].

نحو: غَزَوْا ، اغزوا، و[لم][1] يغزوا ، [و][2] يغزون [3] ؛ الواوُ علامةُ الجمع فقط[4]، وعلامةُ الرفعِ في تثنيةِ المستقبلِ والجمعِ ثبوتُ [النونِ][5] أبدًا؛ لا الواو.

[٦] وأمَّا واوُ الحالِ [6] :

فهي التي يُسْتَأْنَفُ بِهَا بَيَانًا عن حالِ ما تَقَدَّمَهَا؛ نحوُ:

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) سقط في ت .

(٣) وبالنظر إلى أمثلة المصنف يمكن تفسيرها كالتالي :

١ - غزوا : فعل ماضٍ ، ٢- اغزوا: فعل أمرٍ .

٣-يغزوا : مضارع في حالة النصب أو الجزم .

٤- يغزون : مضارع مرفوع . وجميعها الواو فيها علامة جمع عند المصنف .

(٤) قوله " الجمع فقط " : أكد المصنف أن الواو هنا علامة للجمع فقط ، وليست حرف إعراب ، أما علامة الرفع فيما ذكر ثبوت النون يعني في المضارع ، ولم يذكر الماضي ولعل ذلك لأنه مبني . وتقدم تفصيل نون علامة رفع المستقبل .

وقيل إنه قد تسقط العرب الواو وهي واو جماع ، لأنهم يكتفون بالضمة قبلها ، في نحو : لن يذهبُ ؛ كذا أفاده الكسائي والفراء . [معاني الكسائي/ ١٨١ ، معاني الفراء ٢/ ٩١] .

(٥)سقط في ت .

(٦)[٦- واو الحال] :

اختلفت تسميات النحاة لهذه الواو ، فسماها بعضهم واو الحال ، كما نعد الثعالبي والحريري والزركشي والسيوطي وغيرهم.[سر العربية/ ٣٥٣،شرح ملحة الإعراب / ١٧٥ ، البرهان٤/ ٤٣٧ ، الإتقان١/ ١٧٨ ، ١٧٩ ، المعترك ٣/ ٣٦٣] .

وسماها بعضهم واو الابتداء ؛ كما عند ابن هشام وابن عقيل ونص السيوطي على أنها تسمى واو الحال وواو الابتداء[المغني ٢/ ٣٤ ، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٨ ، الهمع ٤/ ٥٠ - ط الكويت] .

وسماها بعضهم واو الاستئناف ؛ كما عند صاحب " وجوه النصب " قال : ومعناه الابتداء .[وجوه النصب / ٢٦٤] .

وأطلق بعضهم عليها : الواو بمعنى (إذ) كما نجد عند ابن فارس والهروي وذكرها الثعالبي على أنها نوع مستقل . قال الهروي معبرًا عن تداخل التسميات : " الواو بمعنى (إذ) وتسمى أيضًا : واو الحال وواو الابتداء " . [الأزهية / ٢٣٣ ، سر العربية / ٣٥٣ ، الصاحبي / ١٢٣] .

وكل هذه التسميات بينها علاقة وترجع في الأخير إلى معنى الحال .

خرجَ زيدٌ ويَدُهُ على رَأسِهِ، وجَاءَ أخوكَ والشمسُ طالعةٌ؛ معناه: في حـالٍ[1] ذلـك، والواو في هذا المكانِ لا بُدَّ منها[2]

(١) قوله : " في حال " : تقدم أن بعضهم سماها : الواو بمعنى (إذ) وأيضا يقدرها بعضهم بمعنـى (في حال) كما عند المصنف ؛ قال ابن هشام : " ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ (إذ) ولا يريـدون أنهـا بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق ؛ كما أن (إذ) كذلك ولم يقدروها بـ (إذا) لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية " . [المغني ٢/ ٣٤] .

وأكد ابن عقيل أن علامة واو الحال صحة وقوع (إذ) موقعها ، وكذا جعل الحريري معناها معنى (إذ) أيضًا . [شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٨ ، شرح ملحة الإعراب / ١٧٥] .

وقدرها المالقي بـ (إذ) أيضًا ؛ كما ذكر الأخير أنها تكون بمعنى (في حال) أيضًا ، قال : " إلا أنها تقـدر تارة بـ (إذ) الظرفية ، وتارة بـ (في حال) وهي في التقديرين للحال ؛ فحيث لم يكن بعدها ضـمير في الجملة الواقعة حالا بها – قدرت بـ (إذ) نحـو قولـك : جـاء زيـد والـشمس طالعـة ؛ أي : إذ الشمس طالعة . . . . وحيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال – قدرت بـ (في حال) نحو قولك : جاء زيد وقد ضرب عبده ؛ أي : في حال ضربه عبده . . . ولا بد مع ذلك كلـه مـن صرف الجملة إلى المفرد ؛ إما من اللفظ ، وإما من المعنى ؛ لأنه أصل الحال . . . " . [الرصف / ٤١٨] .

وقول المصنف المذكور فيه إشارة إلى علاقة الحال بالمفعول فيه (الظرف) من قبل اشتمال الظروف على ما يقع فيها من حوادث ؛ كذلك اشتمال الحال على ذي الحـال ؛ كـذا أفـاده المجاشـعي أيـضًا . [شرح عيون الإعراب / ١٤٥] .

(٢) قوله : " الواو . . . لا بد منها . . . الخ " : وبيانه أن دخول الواو على الجملة الحالية فلأنه لا بـد لهـا من رابط يربطها بصاحب الحال ، إما الواو وإما الضمير ، وإما همـا معًـا ، كـما أن الجملـة يجـب أن تكون خبرية غير تعجبية وألا تكون مصدرة بعلم استقبال ، نحو (سوف ولـن . . .) [الرصـف/ ٤١٨ ، ٤١٩ ، منحة الجليل على ابن عقيل ٢/ ٢٧٨].

أما حكم دخول الواو فعلى وجوه :

أولا : وجوب اقتران الجملة الحالية بالواو :

١ -أن تكون جملة الحال اسمية مجردة من ضمير يربطها بصاحبها ، وهو ما مثل له المـصنف بقولـه : جـاء زيد الشمس طالعة ، جاء زيد الباب مفتوح ، فلا بد من الواو هنا ؛ وعلل المالقي هذا الوجوب بأن الواو هي الرابطة للجملتين ؛ فلولاها لم يقع ارتباط بينهما .

٢ -أن تكون جملة الحال ماضوية غير مشتملة على ضمير صاحبها ؛ نحو : زرتك وقد ارتفع النهار .

٣ -أن تكون جملة الحال مصدرة بضمير صاحبها ؛ نحو : جاء محمد وهو يضحك .

٤ -أن تكون جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بـ (قد) نحو قولـه تعـالى : ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الصف:٥] . قال الشيخ محيي الدين : " وجملة شروط هذه الحالـة أن=

= يكون المضارع مثبتا غير مقترن بـ (قد) وأن يتقدم على جميع معمولاته . [منحة الجليل ٢/ ٢٧٩، الجنى الداني / ١٦٤ ، جواهر الأدب / ٩٢ ، الرصف / ٤٢١] .

ثانيًا : امتناع الواو : يمتنع اقتران جملة الحال بالواو في حالات :

١-إذا صدرت بفعلٍ مضارعٍ مثبتٍ غير مقترن بقد ولا تربط إلا بالضمير؛ نحو: جاء زيد يضحك، وما ورد من سماع يوهم غير ذلك يجب تأويله على حذف مبتدأ .

٢- جملة الفعل المضارع المنفي بـ (لا) نحو : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة:٨٤] .

٣-أن تكون مضارعية منفية بـ (ما) كقول الشاعر [من الطويل] :

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما

[ينظر:التصريح ١/ ٣٢٢ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٠]

٤-ذهب الأخفش إلى أن جملة الحال إذا كان الخبر مشتقا متقدما – لم يجز دخول الواو عليه ؛ فلا يجوز : جاء زيد وحسن وجهه .

٥-وقال ابن مالك : وقد تخلو الاسمية من الواو والضمير معًا ؛ نحو : مررت بالبر قفيز بدرهم ، على حد : السمن منوان بدرهم .

٦-الجملة المعطوفة على حالٍ قبلها ؛ كقوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف:٤] . فجملة ﴿ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ معطوفة على ﴿بَيَٰتًا ﴾ .

وسيأتي أن المصنف سماها في هذه الحالة واو الإضمار .

٧-الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها ؛ نحو قولك : هو الحق لا شك فيه .

٨-الجملة التي تقع بعد (إلا) سواء أكانت الجملة اسميةً ؛ نحو : ما صاحبت أحدًا إلا موسى خير منه ، أم كانت فعلية فعلها ماضٍ ؛ نحو : ما أرى رأيًا إلا رأيت صوابًا، وما ورد خلاف ذلك في هذه الحالة فشاذ أو قليل .

٩-الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مسبوق بـ (أو) العاطفة ؛ نحو : لأضربنه حضر أو غاب .

ثالثًا : جواز الواو وعدمها : وذلك في حالات غير ما ذكر ، ومن ذلك :

١-أن تكون الجملة اسمية بها ضمير يعود على صاحب الحال ؛ نحو : جاء زيد يده على رأسه ، أو : ويده على رأسه وهذه الحالة ذكرها المصنف بتمثيله لها .

٢-أن تكون الجملة فعلية فعلها ماضٍ تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال ؛ نحو : قام زيد قد قام أبوه ، أو : وقد قام أبوه .

٣-الجملة الفعلية المنفية بـ(لم) نحو:جاء زيد لم يضحك أو: ولم يضحك .

٤-الجملة الماضوية المنفية بـ (ما) نحو : جاء زيد ما قام أبوه ، أو: وما قام أبوه. [لمزيد من التفصيل راجع الرصف/ ٤١٨ وما بعدها ، شرح ابن عقيل مع منحة الجليل ٢/ ٢٧٩ وما بعدها ، شرح الملحة/ ١٧٥ ، الهمع ٤/ ٤٧ وما بعدها ط الكويت] .

إلا في الصفات [1] ؛ نحو : خرج زيدٌ يدُه على رأسِهِ ؛ بمعنى : ويدُه على رأسِهِ ، ولا يجوزُ: خرج زيدٌ الشمسُ طالعةٌ، وأنت تريد: والشمسُ طالعةٌ، ولا: خرج زيدٌ البابُ مفتوحٌ، وأنت تريد : والبابُ مفتوحٌ، وإذا قلت: ضربك زيدٌ [2] ،

وهو قائمٌ؛ أجاز الكسائي خروجَ هذه الواوِ، وأباه الفَرَّاءُ إلا بالواو، وقال أهلُ البصرةِ:

---

(١) قوله:" إلا في الصفات " : يحتمل أكثر من تأويل : فيمكن أن يعني حالات الجواز أو الامتناع أو هما معًا . وهل يعني بـ (الصفات) الحال التي هي جملة فيها معنى الوصف أقرب من الحالية ، أو يعني بها شبه الجملة التي هي ظرف أو جار ومجرور ؛ احتمالات . يؤيد الأول ما تقدم من حالات الامتناع ؛ حيث تقع الجملة بعد (إلا) قال الزركشي : " قال الزمخشري دخلت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف . . . " وذلك في قوله تعالى : ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر:٤] ونقله السيوطي أيضا [راجع البرهان ٤/ ٤٤٠ ، الإتقان ١/ ١٧٨ ، المعترك ٣/ ٣٦٣] وقال في الأخير : " وزعم الزمخشري أنها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيد ثبوت الصفة للموصوف ولصوقها به كما تدخل على الحالية " وسيأتي مزيد بيان لهذا المعنى ورد النحاة على الزمخشري في واو الخروج .[المعترك ٣/ ٣٦٣] .

ويؤيد الثاني أنه يمتنع دخول الواو في نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص:٧٩] ولعله يعنيه بقوله (الصفات) لأنها مئولة بمفرد تقديره مستقرا أو قد استقر فتمتنع الواو مع المفرد .

قلت : ولعله يعني كل ما سبق . وقد خص المرادي الحالات التي تمتنع فيها الواو بتفصيل جيد [الجنى الداني / ١٦٤] .

(٢) قوله : " ضربك زيد وهو قائم " : كذا في (ت) وهذه الحالة تقدمت في حالات الوجوب وهي الحالة الثالثة ؛ حيث تصدر الحال الجملة ضمير صاحبها .

وفي النسخة (د) : (ضربك زيدًا وهو قائم) وهذه الحال سدت مسد الخبر وهي حال واجبة الذكر وكذا الواو ؛ حيث حذفها يؤدي إلى اختلال المعنى المراد ؛ كما أنها من حالات وجوب ذكر الواو أيضًا كما تقدم .

وعلى كلٍّ تبقى إجازة الكسائي ضعيفة أمام آراء النحاة على التفصيل المتقدم . [راجع شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٨ ، شرح الكافية ١/ ٢١١] .

قلت : والاستعمال القرآني يؤيد رأي الجمهور ؛ نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ ﴾ [يوسف:١٣] ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف:١٤]. وحول قولهم (ضربي زيدًا قائما) عقد السيوطي مبحثًا طويلا حول هذه المسألة ثم قال : وهذه المسألة طويلة الذيول كثيرة الخلاف ، وقد أفردتها بتأليف مستقل". [الهمع ٢/ ٤٤ – ط الكويت] .

مالك ولأن [1] تذهبَ [2] ؛

---

(١) في ت : ولا ، والمثبت كما عند الفراء وكذا عند الطبري. [المعاني للفراء ١ / ١٦٥ ، تفسير الطبري ٢/ ٦٠٠-ط دار الفكر] .

(٢) قوله تعالى : "مالك ولأن تذهب " : قال الفراء عند قوله تعالى : ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء:٨٨]: " فنصب ﴿فِئَتَيْنِ﴾ بالفعل ؛ تقول : ما لك قائمًا ؟ . . فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة ؛ يجوز في الكلام أن تقول : ما لك الناظر في أمرنا ؟ لأنه كالفعل(يعني الخبر) الذي ينصب بـ(كان) و(أظن) وما أشبههما . وكل موضع صلحت فيه (فعل ويفعل) من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة ؛ كما تنصب (كان وأظن) لأنهن نواقص في المعنى وإن ظننت أنهن تامات ، ومثل (ما لِ) ما بالك ؟ وما شأنك ؟ والعمل في هذه الأحرف بما ذكرت لك -سهل كثير، ولا تقل : ما أمرك القائم ؟ ولا: ما خطبك القائم ؟ قياسًا عليهن ؛ لأنهن كثرن ؛ فلا يقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل ؛ ألا ترى أنهم قالوا: أيشٍ عندك ؟ ولا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام " . [المعاني للفراء ١/ ٢٨١] .

وفي موضع آخر من المعاني قال :" فهذا وجه الكلام في قولك: ما لك ؟ وما بالك ؟ وما شأنك ؟ أن تنصب فعلها - يعني الخبر- إذا كان اسمًا ، وترفعه إذا كان فعلا أوله الياء أو التاء أو النون أو الألف " . [المعاني للفراء ١/ ١٦٣] .

وأكد الهروي على نصب ما بعد هذه الكلمات بإضمار فعل تقديره تلابس ونحوه وبنحوه قال المالقي .. [الأزهية / ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، الرصف/ ٤٢١]. وعقد صاحب وجوه النصب بابا بعنوان النصب بخبر ما بال وأخواتها ومنها : مالك وما شأنك . . . . . [وجوه النصب / ٣٠] .

ويترتب على ما تقدم أنه يجوز دخول (أن) إذا كان الفعل المذكور في معنى المنع وتقدم بيان ذلك في لام الإضمار. والمسألة التي طرحها المصنف : هل يجوز إضمار الواو في نحو (ما لك ولأن تذهب ؟) ولعل نص كلام الفراء يبين لنا المسألة ، قال : " وقد قال بعض النحويين : هي مما أضمرت فيه الواو (يعني الكسائي وأهل البصرة كما صرح المصنف) حذفت من نحو قولك في الكلام :ما لك ولأن تذهب إلى فلان ؟ فألقى الواو منها ؛ لأن (أن)حرف ليس بمتمكن في الأسماء . فيقال : أتجيز أن أقول : مالك أن تقوم ؟ ولا أجيز: مالك القيام ؟ فقال : لأن القيام اسم صحيح ، و(أن) اسم ليس بالصحيح ، واحتج بقول العرب : إياك أن تتكلم ، وزعم أن المعنى : إياك وأن تتكلم" انتهى.

إلى هنا يذهب الفراء إلى أن الحال المنصوب : (أو في محل النصب) لا يجوز فيه إضمار الواو مع المصدر المؤول في نحو المثال المذكور وذكر قول المخالفين ورده بقوله : " فرد ذلك عليه أن العرب تقول : إياك بالباطل أن تنطق ، فلو كانت الواو مضمرة في (أن) لم يجز لما بعد الواو من الأفاعيل أن تقع على ما قبلها ، ألا ترى أنه غير جائز أن تقول : ضربتك بالجارية وأنت كفيل ؛ تريد : وأنت كفيل بالجارية ، وأنك تقول : رأيتك وإيانا تريد ، ولا يجوز: رأيتك إيانا وتريد ؛ قال الشاعر[من المتقارب] : =

لحاق [1] الواوِ جائزٌ فيه؛ قال الفراءُ [2] : لـو جـاز ذلـك لجـاز: رأيتُـك إِيَّانَـا وتريـد؛ بمعنى: إِيَّانا [3] ؛ قال: فأَمَّا قولُ الشاعرِ [من الوافر]:

. . .   .   وَإِيَّاكَ المحاين أَنْ تَحِينَا [4]

= فبح بالسرائر في أهلها   وإياك في غيرهم أن تبوحا

[وكذا ذكره الطبري في تفسيره ٢/ ٦٠ - ط دار المعرفة]

فجاز أن يقع الفعل بعد (أن) على قوله (في غيرهم) فدل ذلك عـلى أن إضـمار الـواو في (أن) لا يجـوز وأما قول الشاعر [من الوافر] :

. . .   .   فإياك المحاين أن تحينا

فإنه حذره ؛ فقال : إياك ، ثم نوى الوقفة ، ثم استأنف (المحاين) بأمر آخر ؛ كأنه قال: احـذر المحـاين ، ولو أراد مثل قوله: إياك والباطل ، لم يجز إلقاء الواو ؛ لأنه اسم أتبـع اسـما في نـصبه؛ فكـان بمنزلـة قوله في غير الأمر : أنت ورأيك ، وكل ثوب وثمنه ؛ فكما لم يجز : أنت رأيك ، أو : كل ثوب ثمنـه ؛ فكذلك لا يجوز: إياك الباطل ، وأنت تريد : إياك والباطل " . [المعاني للفراء ١/ ١٦٥ ، ١٦٦] .

وخلاصة القول: إن الفراء يمنع إضمار واو الحال في نحـو مالـك وأن تـذهب ، ومالـك ولا تـذهب ، ويجيزه الكسائي والبصريون كما ذكر المصنف وكما أشار إليه الفراء ، وكـذلك نقلـه الطـبري وذكـر مذهب القائلين بإضمار الواو في الموضع نفسه الذي تكلم عليه الفراء ، ونقـل إنكـار الفـراء - غـير منسوب إليه - وذكر في سياق الكلام : " فلو كانت الـواو مـضمرة في (أن) - يعنـي في : مالـك لا تذهب -لجاز جميع ما ذكرنا ، ولكن غير جائز ؛ لأن ما بعد الواو من الأفاعيل غير جائز لـه أن يقـع على ما قبلها . [تفسير الطبري ٢/ ٣٧٧-ط دار الجيل]

و أدلة الفراء على عدم جواز إضمار الواو مع (أن) في الحال مبنية على عدم جواز إضمار الواو في أساليب لغوية سمعت عن العرب ؛ في نحو التحذير بإيا ، وكذا بعدم جواز تقـدم متعلـق المـشتق عليـه ... ومبنى ذلك السماع .

(١) في د : فإن ، وهي صواب أيضًا .

(٢) ينظر[المعاني للفراء ١ / ١٦٥ ، ١٦٦] .

(٣) في د : أنا ، ولعل المثبت هو الصواب ، لموافقته نص الفراء في معانيه ، ونقله الطبري: (رأيتك وأبانـا يزيد) وأظنه تحريفا في المطبوعة من تفـسيره [الطـبري ٣/ ٣٧٧-ط دار الجيـل] وأيـضًا مناسـبتها للسياق ، لعمل الفعل(تريد) فيها إذا جاز ، ولم أتبين مقصده تماما من هذا التمثيل ، وهـذا اجتهـاد مني ، والله أعلم بالصواب.

(٤) لم ينسب هذا البيت لقائل معين فيما بين يدي من مصادر ، وكـذا أنـشده الفـراء كـما ذكـر المـصنف ، واحتج به ابن قتيبة على امتناع إضمار الواو قبل (أن) المصدرية في أسلوب التحـذير ؛ قـال : " لا=

فإنَّه نَوَى الوقفَ، واستأنفَ (المحاين) بأمرِ إغْرَاءٍ [1] ، وكأنه قال: احذَرِ المحاين؛ قال سيبويه [2] :

يُقَالُ: بِعْتُ الشَّاءَ شاةً ودرهمًا [3]؛ نَصَبْتَ بِوُقُوعِ الفِعْلِ عَلَيْهِ [4] . قال الكسائي والفَرَاءُ: كلامُ العربِ؛ لأنها واوُ الحالِ؛ نحو: بِعْتُ: الجَمَلانِ جَمَلٌ ودِرْهَمٌ ؛ فاكتفوا

= يجوز إياك أن تفعل كذا ...وقد جاء في الشعر ، وهو قليل " ثم ذكر البيت ، ونص في مجمع الأمثال على أنه لا يجوز حذف الواو في الإغراء والتحذير إلا للضرورة ، وأورد عجز البيت كما ذكر المصنف. وصدر هذا البيت [من الوافر] :

ألا أبلغ أبا عمرو رسولا ... ...

[ينظر معاني القرآن للفراء١/ ١٦٥ ، أدب الكاتب لابن قتيبة/ ٣٢٢، تفسير الطبري ٢/ ٦٠٠-ط دار الفكر ، ٢/ ٣٧٧-ط دار الجيل ، مجمع الأمثال للميداني١/ ٣٢]

(١) قوله : " بأمر إغراءً ": قلت : وتقدم أنها في نص الفراء المطبوع : بأمر آخر ، ولعله تصحيف في مطبوعة المعاني . وجرى المصنف على عادة الكثير من النحاة في إدراج التحذير مع باب الإغراء ، كما عند ابن كيسان وغيره [الموفقي/ ١٢١] .

وتقدم بيان المقصود بالإغراء في ألف الإغراء وباء الإغراء .

(٢) هو أبو بشر ، أو أبو الحسن ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، عالم باللغة والنحو ، تلميذ الخليل ، أخذ عنه وعن عيسى بن عمر الثقفي ويونس بن حبيب ومن تلاميذه الأخفش وغيره ، وسيبويه هو صاحب الكتاب الذي صار عمدة لكل من أتى بعده إلى يومنا هذا .

توفي سيبويه سنة ١٨٠ هجرية وسبب هذا الوفاة فيه خلاف ، فقيل: إنه بسبب خلافه المشهور مع الكسائي حول المسألة الزنبورية ، وقيل غير ذلك .

[تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦، بغية الوعاء٢/ ٢٢٩،٢٣٠، البلغة/ ١٧٣]

(٣) في ط : وربما ، وهو تحريف ، والمثبت هو الصواب ، كما في ت ، وكذا في الكتاب (١ / ٣٩٢) تحقيق هارون .

(٤) قوله : " قال سيبويه . . . إلخ " : " ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك: بعت الشاء شاة ودرهمًا ، وقامرته درهمًا في درهم " .[الكتاب١/ ٣٩٢] . وقال : " وزعم الخليل أنه يجوز : بعت الشاء شاة ودرهم ؛ إنما يريد : شاة بدرهم ، ويجعل (بدرهم) خبرًا للشاة ؛ وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى؛ كما كانت في قولك : كل رجلٍ وضيعته في معنى (مع) . [الكتاب ١/ ٣٩٣] .

قال الهروي : " وتكون الواو بمعنى الباء . . . كقولهم : بعت الشاء شاة ودرهم ، والمعنى : شاة بدرهم ، إلا أنك لما عطفته على المرفوع ارتفع بالعطف عليه " . [الأزهية / ٢٣٢] .

وذهب ابن هشام أيضا إلى أن الواو بمعنى الباء في هذا المثال ، وذكر العلامة الأمير أن الدماميني خرجه على تقدير فعل ،أي: دفعت شاةً وأخذت درهمًا.[المغني مع حاشية الأمير٢/ ٣٣] .

بالتبعيضِ من العائدِ؛ كأنَّهم قالوا / [١٥] جَمَلٌ منها بدرهمٍ ، ولا يكادونَ يَنْصِبُونَ مع الواوِ ؛ فإذا جاءُوا بالباءِ رَفَعُوا ونَصَبُوا بسهولةٍ؛ نحو: بعت الجملان، جَمَلا بدرهمٍ، وجَمَلٌ بدرهمٍ؛ لأنَّ الباءَ من صِلَةِ الجملِ، والواوُ تكونُ من صِلَتِهِ.

[٧] وأمَّا واوُ الخروجِ [1] :

فكلُّ اسمِ نَكِرَةٍ جَاءَ خَبَرُه بَعْدَ إلاَّ مَعَ التَّامِّ [2] جاز دُخُولُها وخُرُوجُهَا. وتُسَمَّى هذه الواوُ واوَ الدُّخُولِ والخروجِ؛ كقولك: ما رأيتُ أَحَدًا إلاَّ وعليه ثيابٌ؛ دخولُ الواوِ – هنا

---

(١) [٧- واو الخروج] :
ذكر السيوطي مضمون هذه الواو تحت واو الحال في الجملة الاسمية الواقعة بعد(إلا) وأكد أن الاتصال يحصل بـ(إلا) لذلك يجوز حذف الواو.[الهمع٤/ ٤٨- ط الكويت] . وذكر كثير من النحاة هذه الواو مدرجة ضمن الواو الزائدة أو واو الصلة ، كما ذكرها ابن فارس والثعالبي والهروي والمالقي والزركشي وابن هشام والسيوطي وغيرهم . [الصاحبي / ١٢٣ ، سر العربية / ٣٥٣ ، الأزهية/ ٢٣٨ ، الرصف / ٤٢٧ ، البرهان ٤/ ٤٤٠ ، المغني ٢/ ٣٥ ، الإتقان ١/ ١٧٩ ، المعترك ٣/ ٣٦٣] .
قال المالقي : " الواو الزائدة ويكون دخولها كخروجها " [الرصف / ٤٢٧] .
وقال ابن هشام : " واو دخولها كخروجها ، وهي الزائدة ؛ أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة. . . " . [المغني ٢/ ٣٥] والذي يبدو من كلام المصنف أنه لا يعني ما ذكره النحاة المذكورون وغيرهم على إطلاقه ؛ بل نص على حالة معينة وهي هذه الواو الواقعة بعد (إ لا) مع الفعل التام ، يؤيد هذا الذي ذكره أنه أفرد لواو الصلة حديثًا سيأتي بعد ذلك .
ولعل كلام الفراء التالي يوضح المسألة ويفسرها ، قال الفراء عند قوله تعالى : ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحِجر:٤]: " لو لم يكن فيه الواو كان صوابًا ؛ كما قال في موضع آخر : ﴿إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء:٢٠٨] وهو كما تقول في الكلام : ما رأيت أحدًا إلا وعليه ثياب ، وإن شئت إلا عليه ثياب " . [المعاني للفراء ٢/ ٨٣] .وقد ذكر المصنف أنها تكون مع الاسم النكرة بعد إلا ، وهو قول الفراء أيضا ؛ قال : " وكذلك كل اسم نكرة جاء خبره بعد إلا ، والكلام في النكرة تام ، فافعل ذلك بصلتها بعد (إلا) " . [المعاني للفراء ٢/ ٨٣] .
(٢) وقوله : "مع التام " : يعني الأفعال التي يمكن أن تكتفي بمرفوعها دون الحاجة إلى منصوب ، وفي ط :(التاء) وهو تحريف وبعيد جدا عن مراد المصنف. [راجع شرح ملحة الإعراب / ٢١٣] وراجع تفصيل السيوطي لهذه الحالة [الهمع / ٨٦ – ط الكويت].
وكان الأخفش يطلق : كان التي لا تحتاج إلي خبر وكان التي هي(يقع) في المعنى وأكد الفراء جواز الواو مع الأفعال التامة والأفعال التي تكون تارة تامة وأخرى ناقصة حالة كونها تامة ؛ قال؛ " فأما=

– وخُرُوجُها سواءٌ . وسُمِّيَتْ واوَ الخروجِ؛ لأنها تخرجُ ومعناها بَاقٍ [1] ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[2] [الشعراء:٢٠٨] وقال أيضًا: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾[3] [الحِجر:٤] .

= أصبح وأمسى ورأيت ؛ فإن الواو فيهن أسهل لأنهن تـوآمٌّ " . [المعـاني للفـراء٣/ ٨٤ ، ومعـاني الأخفش/ ٢٣٤]

(١) قوله : " باقٍ ": في(د) : باقى ، وهو لغة لبعض العرب ذكرهـا الزجـاجي وقـال: إن هـذه الأسـماء، يعني المنقوصة، يجريها كثير من العرب بالإعراب ولا يستثقلون فيها الحركات ، فـلا يحـذفون منهـا شـيئًا في حـال رفـع ولا نـصب ولا خفـض ، فيقولـون هـذا قـاضي وغـازي وداعـي ومـررت بقاضي...وكذلك مـا أشـبهه فيجرونـه بـالإعراب ولا يحـذفون منـه شـيئًا " [الإيـضاح في علـل النحو/ ١٠٥ ، وسيأتي تفصيله في ياء الإيجاز] .

(٢) في د : منذرين ، وهو وخطأ لمخالفته رسم المصحف والقراءات.

(٣) قوله تعالى﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾: قلت : وقد نسب بعضهم إلى الزمخشري أنـه يـرى أن الـواو في هذه الآية وفي نحو قوله تعالى : ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ ﴾ [الكهف:٢٢] هي الواو الداخلة على الجملـة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت ، كما عند الزركـشي وابـن هشام والسيوطي وغـيرهم .[البرهـان٤/ ٤٤٠ ، المغنـي٢/ ٣٧ ، الإتقـان ١ / ١٧٩ ، المعـترك ٣/ ٣٦٣] ونقل الزركشي عن الزمخشري أن ضابط هذه الواو الزائدة عنده كما سبق ضابطها أن تـدخل على جملة صفة للنكرة ... ونقل عن ابن مالك اعتراضه على الزمخـشري وأنـه تفـرد بـذلك الـرأي ، ونقل عن الشيخ الأزهري قوله في الأزهرية : " وتأتي الـواو للتأكيـد ، نحـو: مـا رأيـت رجـلا إلا وعليه ثوب حسن ، وفي القرآن منه ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ [الحِجر:٤] وقال: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء:٢٠٨] " .

كما أجازه أبو البقاء موافقًا للزمخشري . [البرهان ٤ / ٤٤٠، ٤٤١] .

وهذه الواو سماها ابن فارس في هذه الآية واو الصلة الزائدة ، وسماها الثعالبي واو الصلة، وتقـدم ذلـك أول المسألة . وجعل ابن هشام الواو فيها واو الحال ، وقال : " والمسوغ لمجيء الحال من النكـرة في هذه الآية أمران : أحدهما خاص بها وهو تقدم النفي ، والثاني عـام في بقيـة الآيـات – يعنـي قولـه تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ ﴾ [الكهف:٢٢] و﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة:٢٥٩] وهو امتناع الوصفية " .[المغني ٢ / ٣٧] وأكد ابن عقيل أنها واو الحال ورد قول الزمخشري بأنـه صـح مجـيء الحال من النكرة هنا لتقدم النفي عليها كما ذكر ابن هشام ، وأضاف ابن عقيل قـائلا : " ولا يـصح كون الجملة صفة لـ(قرية) خلافًا للزمخشري ، لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف ، وأيـضا وجود(إلا) مانع من ذلك ، إذ لا يعترض بـ(إلا) بين الصفة والموصوف ، وممـن صرح بمنـع ذلـك أبو الحسن الأخفش في المسائل وأبو علي الفارسي في التذكرة " [ابن عقيل ٢/ ٢٧٨].

وإذا كان مع الناقصِ [1] لم يَجُزْ إِلاَّ بِخُرُوجِ الواوِ؛ كقولك :
ما أظنُّ [2] درهمًا إِلاَّ كَافِيَكَ ؛ لا يجوزُ : إِلاَّ وكَافِيَك .

---

(١) وقوله: " مع الناقص " : قال الفراء : " فإن كان الذي وقع عليه النكرة ناقصًا فلا يكون إلا بطرح الواو... " .[المعاني للفراء ٢/ ٢٨٣] ويعني بالناقص ما كان من الأفعال محتاجًا إلي خبر ؛ ككان وظن ... وتسمى أيضًا : مفتقرة ؛ لافتقارها إلى المنصوب وعدم اكتفائها بمرفوعها ، وقال بعضهم: لكونها سلبت الدلالة على الحدث ، وتجردت للدلالة على الزمان ؛ (كما تسمى الزمانية) [راجع التصريح ١/ ١٩٠ ، شرح الملحة / ٢١٣ ، وراجع تفصيل السيوطي لهذه الحالة في الهمع ٢/ ٨٥ ط الكويت] .

(٢) وقوله : "ما أظن " : علل الفراء ذلك بأن الظن يحتاج إلي شيئين ؛ فلا يعترض بالواو ؛ لأن ذلك سيجعله -الظن هنا- كالمكتفي من الأفعال باسم واحد ، وذكر شواهد له ، وأكد أن ذلك يكون أيضًا في أخوات ظن وكان وأشباهها وإن وأخواتها كل ذلك إذا جاء الفعل بعد (إلا) لم يكن فيه الواو (يعني ما سماه الخبر أو ما احتاج إليه الناسخ) قال : " فخطأ أن نقول : إن رجلا وهو قائم ، أو : أظن رجلا وهو قائم ، أو : ما كان رجلا إلا وهو قائم " [المعاني للفراء٢/ ٨٣] .

وأكد أن ذلك ممتنع مع الظن من قِبَل أن الظن خلقته الإلغاء ، قال : " ألا ترى أنك تقول : زيد قائم أظن، فدخول (أظن) للشك ؛ فكأنه مستغنى عنه وليس بنفي ، ولا يكون عن النفي مستغنيًا " . [المعاني للفراء٢/ ٨٤].

وثمة خلاف بين المصنف والفراء ؛ فالمصنف أطلق عدم جواز الواو مع الفعل الناقص ، أما الفراء فقد أجاز دخول الواو مع(ليس وما وكان) إذا سبقت بجحد ؛ قال : " ويجوز في (ليس) خاصة أن تقول : ليس أحد إلا وهو هكذا ؛ لأن الكلام قد يتوهم تمامه ب(ليس) وبحرف نكرة ؛ ألا ترى أنك تقول: ليس أحد ، وما من أحد ؛ فجاز ذلك فيها ولم يجز في (أظن) ألا ترى أنك لا تقول : ما أظن أحدًا ؟ " (أي وتسكت) .وأجاز الواو مع (ما) قال : ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان:٢٠] فهذا الموضع لو كان فيه الواو صلح ذلك " .

وفي سبق جحد قال : " وإذا أدخلت في (كان) جحدًا صلح ما بعد (إلا) فيها بالواو وبغير الواو " . وفي الاستفهام المنويِّ به الجحد قال : " وإذا أدخلت الاستفهام وأنت تنوي به الجحد صلح فيها بعد(إلا) الواو وطرح الواو ؛ كقولك : وهل كل أحد إلا وله حرص على الدنيا ؟ و: إلا له حرص على الدنيا ؟ ". وفي جوازه مع (لا) التبرئة قال : " وكذلك(لا) في التبرئة وغيرها ؛ تقول : لا رجلَ ، ولا من رجلٍ ، يجوز فيما يعود بذكره بعد (إلا) الواو وغير الواو في التمام . [المعاني للفراء ٢/ ٨٣ ، ٨٤ بتصرف].

وذكر الهروي هذه الواو وأكد أنها زائدة للتأكيد واستدل على جوازها بذكرها مرة وبحذفها أخرى ؛ قال ومنه قول الشاعر [من الطويل] : =

[٨] وأمَّا واوُ العِمادِ [(١)] :

= إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن   سراج لنا إلا ووجهك أنور

[البيت مجهول القائل ، كما في الدرر اللوامع ١/ ٨٦، همع الهوامع ٢/ ٨٦]

فجاء بالواو ، وقال آخر [من الطويل]:

وما مس كفي من يد طاب ريحها   من الناس إلا ريح كفك أطيب

فجاء بغير واو " . [الأزهية / ٢٣٨ ، ٢٣٩]

(١) [٨- واو العماد] :

تقدم مرارًا بيان مصطلح العماد . ولم أقف على تسمية صريحة لهذه الواو فيما بين يدي من مراجع مع طول البحث ، إلا أنني وجدت الفراء يبين سبب دخول هذه الواو ، فعند الآية التي ذكرها المصنف قال: "... وإن شئت جعلت (هو) عمادًا ورفعت (الإخراج) بـ (محرم) ..." وكان الفراء قد ذكر مواضع العماد وليس فيها الواو فطرح المسألة وناقشها مبينًا سبب التسمية ، قال : " فإن قلت : إن العرب إنما تجعل العماد في الظن لأنه ناصب وفي (كان) و(ليس) لأنهما يرفعان ، وفي (إن وأخواتها) لأنهن ينصبن ، ولا ينبغي للواو وهي لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض - أن يكون لها عماد ؟ . قلت - أي الفراء - : لم يوضع العماد على أن يكون لنصبٍ أو لرفعٍ أو لخفضٍ ، إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل ؛ فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد ؛ كقولك : أتيت زيدًا وأبوه قائم ، فقبيح أن تقول : أتيت زيدًا وقائم أبوه ...لأن الواو تطلب الأب ؛ فلما بدأت بالفعل وإنما تطلب الواو الاسم أدخلوا لها (هو)لأنه اسم ".

وقد جعل الفراء (هل) مثل الواو في طلبها للعماد وهي لا ترفع ولا تنصب وكذلك (ما) و(أما) .[راجع معاني القرآن للفراء ١/ ٥١،٥٢] .

وهذا توجيه الفراء والكوفيين أن الواو تطلب الاسم، وأكد ابن جرير الطبري هذا المعنى وزاده إيضاحًا؛ فعند هذه الآية ذكر أن (هو) فيه وجهان ، الأول : أن (هو) كناية عن الإخراج ، والثاني : أن يكون (عمادا) وفسره بأنه لما كانت الواو التي مع (هو) تقتضي اسمًا يليها دون الفعل وأنه لما قدم الفعل قبل الاسم الذي تقتضيه الواو أن يليها ؛ لذلك أوليت (هو) لأنه اسم ... فعمدت ب(هو) إذ سبق الفعل الاسم ليصلح الكلام ... " [تفسير الطبري ٢/ ٣١٢ ، ٣١٣ -ط دار الجيل ، ١/ ٤٠٠ -ط دار المعرفة].

ويرى البصريون أن اسم الفاعل أو اسم المفعول لكي يعمل لابد أن يعتمد على نفي أو استفهام أو موصوف أو مبتدأ ... ولذلك دخل الاسم (هو) مثل هذا الموضع ليعتمد عليه في العمل . ولعل هذا السبب في تسميتها واو العماد ، فما بعدها هو العماد وهي التي تطلبته لما سبق توجيهه ، ونقل أبو حيان إنكار البصريين لتوجيه الفراء ؛ كما اعترضه أبو جعفر وأنكره على الفراء. [البحر المحيط ١/ ٢٩٢، إعراب القرآن لأبي جعفر ١/ ٢٤٥ -تحقيق/ زهير غازي -ط عالم الكتب- ١٩٨٥م]. =

فإنَّ الواوَ إذا طَلَبَتِ الاسمَ دُونَ الفعلِ [(١)] صَلُحَ معه العمادُ ؛ كقوله عز وجل: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة:٨٥] تقول: أَتَيْتُ زيدًا وأبوه قَائِمٌ. وقبيحٌ أن تقولَ: وقائمٌ أبوهُ، ويقومُ أبوه، وقولُه [تعالى]: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ جوابُه: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [(٢)] [الانشقاق١-٢].

= والعجيب من المصنف أنه استضعف العماد في نحو ضمير الشأن من قبل ولا أدري هل يفرق بين ضمير الفصل وضمير الشأن أو هما واحد ؟ الراجح أنه يفرق بينهما لاعترافه بالعماد هنا على ضمير الفصل.

وتقدم اعتراض النحاس على الفراء والكوفيين في اعتبار (هو) في هذا الموضع عمادًا لأن العماد لا يكون في أول الكلام ، وذهب إلى أنها في موضع رفعٍ بالابتداء وهو كناية عن الحديث والجملة بعده هي الخبر، وقال : ". . . وإن شئت كان (هو) كنايةً عن الإخراج و(إخراجهم) بدل من(هو) ، [إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٥، وراجع الطبري١/ ٤٠٠-ط دار المعرفة] .

(١) قوله : (الفعل): وهذا يؤكد أنه يعتبر اسم المفعول- والمشتقات كذلك أفعالا ، وفي ذلك متابعة للكوفيين .

(٢) قوله تعالى : " وأذنت " : قلت : ولا أدري وجهًا لطلب الواو في هذه الآية -للاسم كما عرفها المصنف إلا أن نقول إن الواو جاءت عمادًا بين الفعلين ، لأنهم لا يجيزون دخول الفعل على الفعل ، كما تقدم بيانه في هاء العماد ؛ حيث يعتمد عليها الفعل في الدخول على الفعل . ومقتضى عبارته أن الواو زائدة مقحمة للعماد ، والوجه المحتمل أن المصنف يقدر اسمًا على نحو ما قدره الفراء في قوله: " وسمعت بعض العرب يقول : " كان مرة وهو ينفع الناس أحسابهم ؛ فجعل (هو) عمادًا " . [المعاني للفراء٢/ ٢١٢] .

وقد عد بعضهم هذه الواو زائدة وهو رأي الفراء ؛ قال في هذه الآية : " وقال بعض المفسرين جواب ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ قوله : ﴿وَأَذِنَتْ﴾ ونرى أنه رأي ارتآه المفسرون ؛ وشبهه بقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزُّمَر:٧٣] لأنا لم نسمع جوابًا بالواو في (إذ) مبتدأةً ، ولا قبلها كلام ولا في (إذا) إذا ابتدئت . . . . "[المعاني ٣/ ٢٤٩]

وإلى زيادة هذه الواو ذهب الكوفيون ، ونقله الهروي عن قتادة ، وسماها الواو المقحمة ، وأن الجواب (أذنت) وذكره المالقي ونقله الشوكاني عن الفراء . [الأزهية / ٢٣٦ ، الرصف / ٤٢٥ ، فتح القدير ٥/ ٤٠٥].

قال ابن الأنباري : " هذا غلط ، لأن العرب لا تقحم الواو إلا مع (حتى إذا) . . ومع (لما) . . . ولا تقحم مع غير هذين " . [نقله الشوكاني ٥/ ٤٠٦] . =

والواوُ[واوُ العمادِ][(1)] والمعنى: أَذِنَتْ لِرَبِّهَا.

[٩] وأما واوُ الإضْمارِ[(2)] : فهو أَنْ تُضْمَرَ واوُ النَّسَقِ ومعناها قَائِمٌ؛ كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:٤] والمعنى – والله أعلمُ – أَوْ وهُمْ قَائِلُونَ ؛ فَاسْتَثْقَلُوا نَسَقًا عَلَى نَسَقٍ[(3)] ، وقيلَ في قولِهِ (عزَّ وجَلَّ):

= وقد ذهب البصريون إلى أن الواو المشار إليها عاطفة لا زائدة ، واختلفوا في الجواب ، فهو محذوف عند بعضهم ، وهو عند بعضهم ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾ وعند بعضهم ﴿مُدَّتْ﴾ ونسب الأخيران للأخفش ، الأول نسبه الشوكاني والثاني نسبه إليه الزركشي واستبعد هذا الرأي الأخير أبو البقاء العكبري والذي في معانيه أنه قال بالتقديم والتأخير [معاني الأخفش/ ٥٣٤] وقال المبرد بالتقديم والتأخير في الكلام يعني ليس هناك شرط .[فتح القدير٥/ ٤٠٦ ، البرهان٤/ ٤٤٢ ، الإنصاف/ ٤٥٩ ، إملاء ما من به الرحمن ١/ ٥٤] .

(١)في د : بدل ما بين المعكوفين : عماد .

(٢)[٩- واو الإضمار] :

ذكر ابن فارس إضمار الواو ؛ قال : وتكون الواو مضمرة في نحو: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾ [التوبة:٩٢] التأويل : ولا على الذين . . . وقلت : لا أجد . . . تولوا. [الصاحبي / ١٢٢] وذكر ابن الجوزي أن من أقسام الواو أن تكون مضمرة في نحو: ﴿إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾ [منتخب قرة العيون/ ٢٣٦، ٢٣٧]

وقال الزركشي عن الواو : " وقد تحذف كثيرًا من الجمل " ومثل لها بآيات كثيرة منها الآية المتقدمة [البرهان ٤/ ٤٤٢] أما هذه الواو عند المصنف فإنها تختص بواوٍ معينة وهي واو النسق التي تدخل على الجملة الحالية ؛ قال أبو حيان : " وجملة ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ جملة في موضع الحال ، ونص أصحابنا على أنه إذا دخل على جملة الحال واو العطف فإنه لا يجوز دخول واو الحال عليها ؛ فلا يجوز : جاء زيد ماشيًا أو وهو راكب ؛ قال الزمخشري : فإن قلت : لا يقال : جاء زيد هو فارس ، بغير واو ؛ فما بال قوله تعالى : ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ ؟ قلت : قد قدر بعض النحويين الواو محذوفة ، ورده الزجاج ، وقال : " لو قلت جاء زيد راجلا أو هو فارس ، أو : جاء زيد وهو فارس –لم يحتج فيه إلى واو ؛ لأن الذكر قد عاد إلى الأول " والصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها –حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف ؛ لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل ؛ فقولك : جاء زيد راجلا أو هو فارس كلام فصيح ورد على حده "[البحر المحيط ٤/ ٢٦٩][معاني الزجاج ٢/ ٣٤٩ ، إعراب النحاس ١/ ٥٩٩] . ونص عليه السيوطي ؛ كما نقل عن صاحب البسيط إضمار الواو وجوبًا فيما بعد إلا [الهمع٤/ ٤٨– ط الكويت] .

(٣) قوله : " فاستثقلوا . . . إلخ " : قال الفراء : " واو مضمرة ؛ المعنى : أهلكناها . . . بياتًا أو وهم قائلون ؛ فاستثقلوا نسقا على نسق ، ولو قيل لكان جائزا ؛ كما تقول في الكلام : أتيتني واليًا أو=

﴿فَأَوْلَى لَهُمْ طَاعَةٌ﴾[1] [محمد:٢١:٢٠]: معناهُ: وَطَاعَةٌ ؛ أي : وذُكِرَ فِيهَا القِتَالُ وطَاعَةٌ فَأَوْلَى لَهُمْ ؛

= وأنا معزول ، وإن قلت : أو أنا معزول ، فأنت مضمر للواو " . [معاني الفراء ١/ ٣٧٢] . وكما نرى أن المصنف قد وافق الفراء في تعليل هذا الإضمار باستثقال الجمع بين النسقين ، وهذا مبدأ عام في كراهة الجمع بين أداتين لمعنى واحد ؛ وقد عقد السيوطي بابا في الأشباه والنظائر بهذا العنوان : لا تجتمع أداتان لمعنى واحد ، وعرض فيه آراء كثير من النحاة أجمعوا على ذلك ، قال : " وقال يونس وابن كيسان والزجاج والفارسي : (إما) ليست عاطفة لأنها تقترن بالواو ، وهي حرف عطف ، ولا يجتمع حرفا عطف ، واختاره أبو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والأندلسي والسخاوي والرضي ،وقال ابن الحاجب في شرح المفصل : لم يعد الفارسي (إما) من حروف العطف لدخول العاطف عليها ، وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حرفي عطف . . . وقال ابن السراج: ليس (إما) بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ؛ فإن وجدت شيئًا من ذلك في كلامهم فقد خرج أحدهما عن أن يكون حرف عطف . . . " [الأشباه والنظائر ١/ ٣٦٠]. وقد عمم ابن جني هذه القاعدة بقوله : " ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد ؛ لأن في ذلك نقضًا لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف " نقله السيوطي ، كما نقل استثناء ابن القواس في شرحه للكافية من هذه القاعدة حالة وجود فاصلٍ ، حيث أكد عدم اجتماع حرفين لمعنى واحد وأنه لم يعهد في كلام العرب ، لكنه قيده بعدم وجود فاصل ، وذكر إجازة ما ورد عنهم من نحو : إن زيدًا لقائم ، وامتناع : إن لزيدًا قائم . وأكد ابن الدهان أن وظيفة هذه الحروف وفائدتها تكمن في الاختصار والتخفيف ، وقال : " فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى إذ فيه تقض الغرض ، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما " . [الأشباه والنظائر ١/ ٣٦١] .

وتقدم في كلام الفراء أنه يجيز ظهور هذه الواو بقوله : " ولو قيل لكان صوابًا " وقد أجاز الفراء اجتماع حرفين لمعنى واحد في موضع آخر، فعند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٦] أجاز أن تكون (ما) نافية وإن نافية ، وجعله من باب ترادف حرفي النفي ، وحمله على ترادف حرفي التوكيد، واستضعف ابن الحاجب رأي الفراء.وقال: إنه ليس بالجيد؛ لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد؛ كذا نقله السيوطي ملخصًا . [الأشباه والنظائر ١/ ٣٦١].

(١) قوله : " وقيل في : طاعة " : فسر الفراء هذا المعنى بكلام طويل مفاده أن المسلمين قبل نزول آيات القتال كانوا يقولون : سمع وطاعة ، وعند نزول سورة تأمرهم بالقتال كرهوها ، فلو صدقوا الله لكان خيرًا لهم ، قال الفراء : " فالطاعة مرفوعة في كلام العرب إذا قيل لهم: افعلوا كذا وكذا فثقل عليهم أو لم يثقل قالوا : سمع وطاعة.

وعن الكلبي وعن ابن عباس : قال : قال الله عز وجل : (فأولى) ثم قال: (لهم) للذين آمنوا منهم (طاعة وقول معروف) فصارت (فأولى) وعيدًا لمن كرهها ، واستأنف الطاعة بـ(لهم) . والأول عندنا-يعني إضمار الواو-كلام العرب، وقول الكلبي هذا غير مردود". [المعاني للفراء ٣/ ٦٢].=

قال الفَرَّاءُ [1] : (ليس ذلك عندنا من مَذَاهِبِ العربِ؛ فإن يكن مُوَافِقًا للتَّفْسِيرِ فَهُوَ صَوَابٌ).

[١٠] وأما واوُ النَّعْتِ [2] :

= وقد ذهب بعضهم إلى أن (طاعة) مرفوعة بالابتداء ، على تقدير : طاعة وقول معروف أمثل ، ونسب هذا للخليل وسيبويه، وقيل مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي : أمرنا طاعة وقول معروف . وقيل : هي خبر(أولى). وقيل : صفة لـ(سورة) وقيل هي مبتدأ مؤخر لـ (لهم) . [فتح القدير ٥/ ٣٨].

(١)ينظر نص كلام الفراء في المعاني للفراء (٣/ ٦٢) .

(٢)[١٠- واو النعت] :

المفهوم من أمثلة المصنف أنه يعني بالنعوت هنا شيئين :

الأول : كلمات تدل على نعوت أي سمات ثابتة في المنعوت ؛ كصبور وشكور... إلخ ؛ أي المشتقات التي ينعت بها مما فيه الواو .

الثاني : النعت بمعنى الصفة ؛ هذا التابع الذي يوضح صفة في متبوعه. والنعت من مصطلحات سيبويه وكان يطلق على عطف البيان كما جعل الصفة والوصف من مرادفاته .

وتنوع استخدام البصريين لمصطلح النعت فأحيانًا يطلقونه على الصفة ، وأحيانا على الموصوف وثالثة التوكيد ، قال المبرد :". . . وكذلك ما نعته بالنفس في المرفوع إنما يجرى على توكيد، فإن لم تؤكد جاز على قبح " فالمبرد أطلق النعت على التوكيد كما كان يسميه صفة وسيبويه يسميه صفة أيضًا. [الكتاب ١/ ١٢٥ ، ١٤٠ ، ٣٩٥ ، المقتضب ٣/ ٢١ ، وراجع التصريح٢/ ١٠٧] .

واكتفى الكوفيون بالنعت ليدلوا به على الصفة ، قال أبو حيان : " والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة ".[الهمع ٢/ ١١٧ - ط السعادة] .

وأكثر الفراء من استخدام مصطلح النعت بما يغني عن التمثيل.[راجع مثلا : المعاني للفراء ١/ ١١٢، ١٩٨ ، ٢٧٧، ٢/ ١٤٦،١٤٥، المذكر والمؤنث للفراء / ١٠٧] .

ويرى بعض النحويين أن بين النعت والصفة عمومًا وخصوصًا ؛ فالنعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير ، والصفة تكون بالأفعال ؛ نحو : ضارب وخارج ؛ وعلى هذا يقال للبارئ سبحانه وتعالى : موصوف ، ولا يقال : منعوت ، وعلى الأول : هو موصوف ومنعوت-يعني عند من لا يفرق بين الصفة والنعت .[راجع شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٧] .

ومن هنا نجد أن مصطلح النعت ليس من اختراع الكوفيين وإن كانوا أكثر محافظة عليه ؛ خلافًا لما يذكره كثير من المعاصرين كما عند الدكتور شوقي ضيف وغيره. [المدارس النحوية/ ٢٠٢ ، وراجع ألف النعت].

فَعَلَى ضَرْبَيْنِ؛ فَوَاوٌ تَدْخُلُ [1] في النُّعُوتِ؛ كواوِ صبور وشكور وعجول [2] ، ونحو ذلك .

ووَاوٌ تدلُّ على النُّعُوتِ [3] ؛ كقراءة ابن مسعودٍ [4]: (واللاتي هاجرن معك) [الأحزاب:٥٠]

---

(١) قوله : " تدخل " : دلالة على دخولها في البنية ؛ كما سيمثل لها .

(٢) قوله : " صبور . . . " : وهذه صفات مشبهة تدل على الثبوت واللزوم ، وهو ما يتناسب مع معنى النعت ، وهذه الواو لا تدل وحدها على النعت وإن كانت سببًا رئيسًا في تحول الفعل إلى النعت ؛ ولكثرة دخول الواو في هذه الصيغ التي خص المصنف منها (فعول) سماها المصنف واو النعوت . وفي ذلك إشارة إلى أن الأصل في النعوت أن تكون مشتقة وما كان غير ذلك حمل على الاشتقاق .

[شرح ابن عقيل ٣/ ١٩٥ ، وراجع حول واو فعول : شرح قطر الندى/ ٣١٠، شرح الشذور/ ٣٩٣ ، شرح الكافية ٢/ ٢٠٢ ، الصاحبي/ ٨٨ ، ١٧٢ ، ٢٦٤] .

(٣) قوله : " تدل . . .النعوت " : تقدم في أكثر من موضع أن بعض النحاة يسميها : واو تدخل على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت ؛ كذا عند ابن هشام والزركشي والسيوطي ، وأكد هؤلاء أنها من زعم الزمخشري ومن قلده . [المغني ٢/ ٣٧ ، البرهان ٤/ ٤٤٠ ، ٤٤١ ، الإتقان ١/ ١٧٩ ، المعترك ٣/ ٣٦٣] . ومنه ما أجازه العكبري في قوله تعالى : ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦] من أن تكون الجملة في محل نصب صفة لـ(شيء) وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا ؛ كما أجازه في قوله تعالى : ﴿عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة:٢٥٩] [راجع إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٥٤ ، ٦٤ ، البرهان ٤/ ٤٤٠ ، ٤٤١] .

تنبيه: ينبغي التنبيه إلى أن المزني جمع تحت هذه الواو حرف مبنىً وآخر حرف معنى، فالأول في بنية الكلمة، والثاني إنما هو واو العطف الداخلة على النعت وهذه الثانية حرف معنى ، وسيأتي مزيدُ تفسيرٍ لذلك فيما يلي .

(٤) كذا ذكر الفراء أيضًا [المعاني ٢ / ٣٤٥] .

وقد أطال المفسرون كما عند الطبري والقرطبي في بيان الخلاف الفقهي المترتب على هذه القراءة ، من حيث اشتراط كون بنات الخال أو الخالة من المهاجرات فقط في خصوص زواج النبي ﷺ منهن – وذلك على القراءة بغير الواو ، أو من غير المهاجرات على إثبات الواو ، وفي هذه المسألة خلاف طويل وهذا ملخصه فيما ذكر القرطبي وغيره .

وجدير بالذكر أن المصنف يذهب إلى اشتراط كونها – بنت الخال أو الخالة – من المهاجرات ، وهذا ظاهر إثباته لواو النعت واعتماده قراءة ابن مسعود ، على معنى النعت. [ينظر تفسير القرطبي ١٤/ ٢٠٦– ط وزارة الثقافة المصرية – ١٩٦٧م] .

وفي قراءتنا: {اللاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ}. وهذه الواوُ دليلُ النَّعْتِ [1]؛

ومثله: ﴿الٓمٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾[2] [الرعد:١] مَنْ خَفَضَ وبه قرئ ؛ حيث [3] جعل (الذي) نَعْتًا لِلْكِتَابِ،وجَعَلَ الواوَ دَلِيلَ النَّعْتِ؛ كقول الشاعر[من المتقارب]:

---

(١) وقوله : " دليل " : قلت : قال في الأولى " تدخل " لأنها في بنية الكلمة ، وفي الثانية قال " تدل " لأنها تدخل في التركيب ، وأكده بقوله : " دليل النعت " ولعل ذلك لأن ما بعدها لا يصلح أن يعطف على ما قبلها من جهة المعنى ؛ لأنه غير مراد ، فتدل هذه الواو على أن ما بعدها نعت لما قبلها؛ والله تعالى أعلم .

وقد ذكر الفراء هذه الواو بما يفهم منه ارتباطها بالنعت ، قال الفراء عن الآية الأولى : ﴿وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ﴾: " وفي قراءة عبد الله : ﴿وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ﴾ فقد تكون المهاجرات من بنات الخال والخالة (يعني أنها نعت لما سبقها) وإن كان فيه الواو والعرب تنعت بالواو وبغير الواو ، كما قال الشاعر [من الطويل] :

فإن رُشَيْدًا وابنَ مروانَ لم يكن ليفعل حتى يصدر الأمر مصدرًا

وأنت تقول في الكلام : إن زرتني زرت أخاك وابن عمك القريب لك ، وإن قلت : والقريب لك-كان صوابًا " .[المعاني للفراء ٢/ ٣٤٥].وفى كلام الفراء المتقدم نص على أن الواو هنا للنعت ودخولها جائز وهو من كلام العرب .

(٢) وعن قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ : قدم الفراء الرفع قال : " فموضع (الذي) رفع ؛ تستأنفه على (الحق) وترفع كل واحد بصاحبه " ثم عرض للوجه المراد هنا وأكد جواز هذه الواو؛ قال : ". . . وإن شئت جعلت(الذي) في موضع خفض ؛ تريد : تلك آيات الكتاب وآيات الذي أنزل إليك من ربك ؛ فيكون خفضًا ، ثم ترفع (الحق) أي : ذلك الحق. وإن شئت جعلت(الذي) خفضًا فخفضت(الحق) فجعلته من صفة(الذي) ويكون(الذي) نعتًا للكتاب مردودًا عليه ؛ وإن كانت فيه الواو ؛ كقول الشاعر(وذكر البيت الذي احتج به المصنف) ثم قال : فعطف بالواو وهو يريد واحدًا ، ومثله في الكلام : أتانا هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق ، وأنت تريد : عمر بن الخطاب رحمه الله " [المعاني للفراء ٢/ ٥٨] .

(٣) هذه الكلمة غير واضحة في ت ، ولم ترد في د ، والمثبت اجتهاد مني ، وتنظر هذه القراءة في [البحر المحيط ٥/ ٣٥٩، البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٢ / ٤٧] وقد اختار ابن جرير قراءة الخفض في كلمة (الحق) وذهب إلى صحتها وهو ما ذهب إليه المصنف هنا . [تفسير الطبري١٣/ ٦١ – ط بولاق] .

إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ وَلَيْثِ الكَتِيبة[1] فِي المُزْدَحمْ[2]

ومثلُه أيضًا قوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ﴾[3] [هود:٢٤] فمعناه- والله أعلم - كالأعمى الأصمِّ، والبصيرِ السميعِ، ويدلُّ على ذلك قوله [تعالى][4] : ﴿ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ﴾ لأنَّ الجَمْعَ لا يُثَنَّى[5] .

[١١] وأما واوُ المَصَادِرِ[6] : فهي التي تلزمُ مَصادِرَ (فَعَلَ يَفْعُلُ)، و(فَعَلَ يَفْعِلُ) وغيرَهما؛

---

(١) في ت : البنينة ، وهو تحريف .

(٢) البيت لم ينسب لقائل معين فيما بين يدي من مصادر ، كما في [الإنصاف ٢ / ٤٦٩ ، البحر المحيط ٥/ ٣٥٩ ، خزانة الأدب ١ / ٤٥١ ، ٥ / ١٠٧ ، ٦ ٩١، شرح قطر الندى / ٢٩٥ ، شرح الكافية ١/ ١٠١ ، معاني القرآن للفراء١ / ١٠٥ ، ٢ / ٥٨ ، ٢٨٦] وبعده :

وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمور بذات الصليلِ وذاتِ اللُّجُمْ

والقرم : هو في الأصل : فحل الإبل ، يكرم فيترك من الركوب والعمل ، ثم جعلوا السيد الشريف المعظم قرما .

(٣) قوله تعالى : ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ ﴾ ...الآية: قال الفراء : " كذلك قال في هود . . . ولم يقل : هل يستوون؛ وذلك أن الأعمى والأصم من صفة واحدٍ ، والبصير والسميع من صفة واحدٍ ؛ كقول القائل : مررت بالعاقل واللبيب ، وهو يعني واحدًا . . .) [المعاني للفراء ٢/ ٧] . وجعل الفراء ذلك من باب الحمل على المعنى وهو باب واسع جدًّا في اللغة . ورأى بعضهم أن هذه الواو ليست زائدة وإنما هي على أصلها من معنى الاجتماع ؛ فهي عاطفة والتقدير : مثل فريق الكافر كالأعمى والأصم ، ومثل فريق المؤمن كالسميع والبصير، ولهذا عبر عنهما بالتثنية (هل يستويان).[معاني الأخفش ٢/ ٣٥١، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٨٥] .

(٤) سقط في د .

(٥) قوله : " الجمع لا يثنى : وتقدم إجازة الزجاجي له ، كما تقدم جواز جمع الجمع ولكن ورد العكس من باب الحمل على المعنى كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ [الحُجُرات:٩] ولم يقل : اقتتلتا . وقد يقع المفرد موقع الجمع ؛ نحو قول الشاعر [من الوافر] :

كلوا في بعضِ بطنكمو تعفُّوا فإنَّ زمانَكُم زَمَنٌ خميصُ

والمراد : بطونكم ، كما يقع المفرد موقع المثنى ، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة:٦٢]

والمعنى : يرضوهما. وهذا باب واسع في اللغة.

(٦) [١١- **واو المصادر**] : =

لأنَّ هَذَيْنِ البِنَاءَيْنِ إذا كانا لازِمَيْنِ [١] فإنَّ أَكْثَرَ مَصْدَرِهِمَا / [١٦] [هنا] [٢] [يُبْنَى] [٣] على (فُعُول)، وإذا [كانا] [٤] متعدِّيَيْنِ فعلى (فَعْلٍ)؛ نحو: خرج خروجًا، ودخل دُخُولا، وقتل قَتْلا، وحَكَمَ حُكْمًا، وجَلَسَ جُلُوسًا، وحَمَلَ حَمْلا، ورُبَّمَا جَاءَتِ الواوُ في غيرِ هذينِ البِنَاءَيْنِ؛ نحو: الرُّكُوبُ؛ مِنْ: ركب، وتلزم أيضًا مصادرَ الأسماءِ التي هي من ذواتِ الواوِ وغيرِها في الأصلِ؛ نحو: الأُبُوَّةُ، والبُنُوَّةُ، والأُخُوَّةُ، والعُمُومَةُ، والخُؤُولَةُ، والأُمُومَةُ. ونحو ذلك .

[١٢] وأمَّا واوُ الزوائد [٥]: فلا تزاد أولا ولكن [تزاد] ثانيا؛

= ولم أجد هذا المصطلح عند أحدٍ من النحاة فيما بين يدي من مصادر.

ومن المعروف أن مصادر الثلاثي سماعية ، ولكن حاول الصرفيون وضع ضوابط تقريبية لها ؛ كما عند المصنف هنا . أما صيغة فعول في المصادر فقد ذهب الفراء إلى أن قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر غير المسموع من فعل: فعول ، متعديًا كان أو لازمًا ، أما الحجازيون فقياسه عندهم فعْل متعديا كان أو لازمًا .

ويرى الرضي المشهور أن يكون فعل المتعدي مصدره على فعل مطلقًا إذا لم يسمع وأن يكون اللازم مصدره على فعول . [شرح الشافية ١/ ١٥٧] .

وذهب ابن هشام إلى أن اللازم من فعل مصدره الفعول قياسًا إلا إذا دل على امتناع فقياس المصدر حينئذٍ الفعال ؛ كالإباء والنفار . . أو دل على تقلبٍ فقياس مصدره الفعلان ؛ كالجولان والغليان ، أوعلى داء فقياس مصدره الفعال ؛ كالسعال والقراح [أوضح المسالك/ ٢٦٩] وذكر الزجاجي أن الفعول يأتي مصدرًا لـ:فعَل يفعُل ، وفعَل يفعِل اللازم ؛ نحو قعد قعودًا ، جلس جلوسا.[جمل الزجاجي/ ٣٨٤ وما بعدها ، المنصف ٢/ ١٢١].

(١) قوله:" لازمين. . .إلخ":تقدم بيان الفعل المتعدي، والفعل اللازم في ألف التعدية.

(٢)سقط في د ، وهو في ت هكذا : سا ، والمثبت اجتهاد مني ولعله الصواب.

(٣)سقط في ت.

(٤)سقط في ت.

(٥)[١٢- **واو الزوائد**] :

وفي اللسان عن الأزهري : واوات الأبنية نحو : جوربه ، وجدول. [اللسان/ واو]

ويعني بها الزيادة في البنية وليس في التركيب .

وقد قرر المصنف أن الواو لا تزاد أولا كما عند ابن فارس والثعالبي والمالقي وغيرهم . [الصاحبي/ ١٢١ ، سر العربية/ ٣٥٣ ، الرصف/ ٤٣٨] . وقد علل المالقي وغيره عدم زيادتها أولا بأنها لو زيدت أولا لأشكل أمرها ؛ لأنه لا يعلم هل هي همزة أو واو ؟ قال : " وإذ يجوز فيها=

نحو: عَجُوز، ودَاوُس[1]، من: دَوَسَ، وربَّما شُدِّدَتْ؛ نحو: حَزَوَّر[2]. ورابعًا؛ نحو: قَابُوس[3]، وحِرْدَون؛ لسامٍّ أَبْرَصَ. وخامسًا؛ نحو: عيطموس[4] للضخمةِ، وعَيْسَجُور[5]: للخفيفةِ.

وفي الفعلِ: حَوْقَلَ في شيبهِ[6]، وجَهْوَرَ[7] في صوتِهِ، واخلَوْلَقَ الثَّوْبُ.

[١٣] وأما واوُ الجُحُودِ[8]: فنحو قولك: ومَنِ الرَّجُلُ؟! ومَنْ عبدُ الله في الناس؟! تُنْكِرُهُ بجحودِك إيَّاه على معنى الوعيدِ، ومنه قوله عزَّ وجل: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١٣٥].

= إذا كانت أولا غير زائدة – وجهان، الهمز وعدمه؛ نحو: أجوه، ووجوه..." [الرصف/ ٤٣٨] وتقدم بيان ذلك في ألف الخلافة.

والواو إذا صحبت أصلين فهي زائدة من غير شك؛ نحو عجوز وقتور... وقد نص المالقي على أن الواو الزائدة في بنية الكلمة لا تعلل زيادتها؛ لأنه مبدأ لغة، ولكن يوقف معه على السماع. [الرصف/ ٤٣٨، وراجع الممتع١/ ٢٩١].

(١) في د: دوارس، ولعل المثبت صواب، إذ الواو في دوارس ليست ثالثة، أو لعلها: دروس، من درس.

(٢)حزور: هو الغلام الذي قد أيفع وقوي [جمهرة اللغة ٢/ ١٦١].

(٣) اسم أعجمي، معرب كاؤس؛ كما في الجمهرة، ومعرب كاووس كما في القاموس المحيط [جمهرة اللغة ٣/ ٣٨٩، القاموس/ قبس].

(٤)العيطموس، العيطموز: تامة الخلق من الإبل، وربما قيل للمرأة تشبيها، والعجوز من النساء. [القاموس/ عطمز، الجمهرة ٣/ ٤٠٢]

(٥)العيسجور: إذا أسرع، وإذا نظر نظرا شديدا. [الجمهرة٣/ ٣٢٣، القاموس/ عسجر].

(٦) في ط: مشيه، والمثبت أنسب لمعنى حوقل، إذ معناه: كبر وعجز عن الجماع، ويمكن أن تكون (مشيه) صحيحة، على أن معنى حوقل: صفة لمشية الشيخ الضعيف [جمهرة اللغة ١/ ٦٨، الممتع/ ١٦٧، ١٨١، ٦٠٥]

(٧) في ت، د: جوهر، والمثبت هو الأنسب، حيث مثل قبلها لزيادة الواو ثانية في الفعل، و(جهور) فيها زيادة الواو ثالثة في الفعل، وهو المراد هنا.

(٨)[١٣- **واو الجحود**]:

تقدم الكلام عن الجحود وأن من معانيه اللغوية إنكار باللسان ما تستيقنه النفس، وأن النحاس قال: إنه إنكار ما تعرف لا مطلق الإنكار. [راجع لام الجحود.] =

[١٤] وأما واو الابتداء [1] : فهي التي يستأنف بها الكلام [نحو قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ ثم قال] [2] هاهنا:

= ودلالة هذه الواو على الجحود مكتسبة من السياق كله وأضفى المصنف عليها معنى الجحود لما لها من دور في إبراز الجحود المستفاد من الاستفهام المضمَّن معنى الوعيد كما نص عليه المزني نفسه ، وفيها أيضا معنى الإنكار .

قال الفراء : " وإنما يرفع ما بعد (إلا) بإتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد ؛ كقولك : ما عندي أحد إلا أبوك ؛ فإن معنى قوله : ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ : ما يغفر الذنوب أحد إلا الله ؛ فجعل على المعنى ، وهو في القرآن في غير موضع " [المعاني للفراء ١/ ٢٣٤] وهو بذلك يجعل معنى (من) معنى النفي والإنكار . [إعراب النحاس ١/ ٣٦٥].

أما (واو الإنكار) فقد ذكرها بعضهم ولكنهم جعلوها زائدة في نحو : أزيدوه ؟ لمن قال :جاء زيد- مثلا-وحرف الإنكار تابع لحركة الحرف الأخير من الكلمة ؛ فيأتي ألفًا أو واوًا أو ياءً حسب حركة ما قبله مجانسةً ، ويردف دائمًا بهاء السكت ، وأنكرها بعضهم كابن هشام الذي عدها واو إشباع للضمة . [المغني ٢/ ٣٨] .

(١) [١٤- **واو الابتداء**] :

كذا عند بعض النحاة واو الابتداء ،كما عند الأخفش والهروي والمالقي وغيرهم [المعاني/ ٨٠ ، الأزهية/ ٢٣١ ، الرصف/ ٤١٦] وسماها بعضهم : واو الاستئناف ؛ كما عند الهروي وصاحب وجوه النصب وابن هشام والمرادي والإربلي والسيوطي والزركشي .[الأزهية/ ٢٣١، وجوه النصب/ ٢٦٤ ، المغني٢/ ٣٣ ، الجنى الداني/ ١٦٣، الإتقان ١/ ١٧٨ ، جواهر الأدب/ ٩٥ ، المعترك٣/ ٣٦٢ ، البرهان٤/ ٤٣٧] .

قال الزركشي : " واو الاستئناف ، وتسمى واو القطع والابتداء ، وهي التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا مشاركة في الإعراب ، ويكون بعدها الجملتان الاسمية والفعلية . . . والظاهر أنها الواو العاطفة ؛ لكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط ، وإنما سميت واو الاستئناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها " ونص المالقي على نحوه [البرهان ٤/ ٤٣٧ بتصرف ، الرصف/ ٤١٦] وذهب العلامة الأمير إلى أن هذه الواو ترجع إلى الزيادة عند التحقيق ؛ قال : " قد يقال : الاستئناف ابتداء الكلام ، وهذا حاصل أتى بالواو أم لا فما معنى إضافته للواو؟ بل ربما أوهمت هي العطف ؛ فلا تخرج عن الزيادة عند التدقيق" . [حاشية الأمير على المغني ٢/ ٣٣].

(٢) زيادة من عندي ليست في النسخ ، وبها يستقيم السياق .

﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَـٰرِهِمۡ غِشَـٰوَةٞ ﴾(1) [البقرة:7] فَابْتَدَأَ الكلامَ بالواوِ .

و[واوُ](2) الابتداءِ ترفع (3) الأسماء إذا اتصلت بها ، ولابُدَّ لِمَا بَعْدَهَا مِنْ خَبَرٍ؛ فإذا لم يكن له خبرٌ فالابتداءُ به قبيحٌ ؛

---

(1) قوله تعالى : ﴿غِشَـٰوَةٞ﴾ : قال الفراء : " انقطع معنى الختم عند قوله : ﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾ ورفعت الغشاوة بـ ﴿عَلَىٰ﴾ ولو نصبتها بإضمار (وجعل) لكان صوابًا . . . " [المعاني للفراء1/ 13]. وبينه الأخفش بقوله : " فإن الختم ليس يقع على الأبصار ؛ إنما قال : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ ﴾ ثم قال : ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَـٰرِهِمۡ غِشَـٰوَةٞ﴾ مستأنفًا . [معاني الأخفش/ 34] وقد وضح الفراء الضابط العام للاستئناف وربطه بالمعنى ؛ قال : " . . . فإذا رأيت الفعل منصوبًا وبعده فعل قد نسق عليه بواو أو فاء أو ثم أو أو ؛ فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه ، وإن رأيته غير مشاكلٍ لمعناه استأنفته فرفعته . . . "[المعاني للفراء 2/ 68] وكذلك إذا كان بعد العاطف (الواو هنا) اسم ينطبق عليه ما تقدم فتكون الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(2) سقط في د .

(3) في ت ، د : وترفع • والحق أن العامل في المبتدأ كان مثار خلاف بين النحاة وبيان ذلك : قال النحاة بالعامل المعنوي في مواضع ، منها الابتداء عامل في المبتدأ وفي المضارع رفعًا ، وفي عامل الصفة على رأي الأخفش ، وقال السيوطي " على الصحيح " [ينظر : أسرار العربية / 66 ، 67 ، الأشباه والنظائر 2 / 240 ، 41 – تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم]. ولكن ماذا يعني الابتداء ؟

ذكر السيوطي أنه قد اختلف في تفسيره على أقوال منها :

1 – أنه التعري من العوامل اللفظية   2– التعري وإسناد الفعل إليه .

3– أن يكون الاسم أولا مقتضيًا لثان . وقد عرض كثير من النحاة للخلاف في رفع المبتدأ ومن هؤلاء : ابن الأنباري ، والعكبري الذي لخص هذا الخلاف وهذه عبارته : واختلفوا في العامل في المبتدأ على خمسة أقوال : أحدها : أنه الابتداء ، وهو كون الاسم أولا مقتضيًا لثان وهذا هو القول المحقق ، وإليه ذهب جمهور البصريين .

الثاني : أن العامل فيه تجرده من العوامل اللفظية ، وإسناد الخبر إليه ، روي عن المبرد وغيره .

الثالث : أن العامل فيه ما في معنى النفس من معنى الإخبار ، وروي عن الزجاج.

الرابع: أن العامل فيه الخبر.

الخامس : أن العامل فيه العائد من الخبر ، والقولان الأخيران مذهب الكوفيين واختار العكبري القول الأول من هذه الأقوال واحتج له في الموضع نفسه والمسألة مبسوطة في مظانها ولكن الذي يهمني هنا محاولة فهم كلام المزني محل الشرح. =

إِلاَّ أَنْ يُضْطَرَّ شَاعِرٌ [(١)] ؛ كقوله [من البسيط] :

يَا أَيُّهَا الْمُشْتَكِي عُكْلا وَمَا جَمَعَتْ ... إِلَى القَبَائِلِ مِنْ قَتْلٍ وَإِبْآسُ

إِنَّا كَذَلِكَ إِذْ كَانَتْ هَمَرَّجَةٌ ... نَسْبِي وَنَقْتُلُ حَتَّى يَسْلَمَ النَّاسُ [(٢)]

= [راجع الإنصاف (١/ ٤٤) المسألة الخامسة- تحقيق محيي الدين، وأسرار العربية / ٦٦- ط المجمع العلمي بدمشق ، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ١٢٥ – ١٢٧ –تحقيق د/ غازي مختار طليمات- ط دار الفكر المعاصر–بيروت ، ١٩٩٥م.]

وقوله : " ترفع الأسماء إذا اتصلت بها " : أظنه مبنيا للمفعول وبيانه على ما تقدم من الاستئناف ، وذلك على مذهب من يرى أن رافع المبتدأ هو الخبر ؛ قال الأخفش:" . . . فإنما رفع المبتدأ ابتداؤك إياه " وقال بعضهم : رفع المبتدأ خبره . وكل حسن والأول أقيس ". [معاني الأخفش/ ٩] ورافع المبتدأ عند الجمهور الابتداء وهذه مسألة خلافية ذكرها النحاة في المطولات كما عند السيوطي. [الهمع١/ ٩٤ ، ٩٥ –ط دار المعرفة] .

و يمكن أن تكون(ترفع) بالبناء للفاعل ، فيكون المصنف قد نسب العمل للواو نفسها ، ولعل ذلك من قبيل المجاز وإنما المقصود أن ما بعدها مبتدأ مرفوع، على أن الزجاجي قد عقد بابا بعنوان : "الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء وتسمى حروف الرفع " ولم أجد فيها هذه الواو. [جمل الزجاجي/ ٢٩٣ ، الحلل في إصلاح الخلل/ ٣٣٣]

(١) قوله : " إلا أن يضطر شاعر " : لم أقف على هذه الضرورة فيما يجوز للشاعر فيما بين يدى من ضرائر ابن عصفور والقزاز والألوسي وابن عبد الحليم ، وإنما أشار إليه السيوطي إشارة عابرة . [الهمع ٢/ ٨٦ – ط الكويت] .

(٢) ويروى البيت الأول هكذا :

يا أيها المشتكي عكلا وما جرمت ... البيت

و أورده كل من ثعلب وابن جني ، كما ورد البيت الثاني بلا نسبة في اللسان وتاج العروس ، ويروى هكذا فيهما .

بينا كذلك إذ هاجت همرجة ... تسبي وتقتل حتى يسلم الناس

والبيتان للفرزدق وليسا في ديوانه ، والهمرجة : الاختلاط والفتنة ، والشاهد فيها أن الفرزدق رفع كلمة (إبآس) وكان حقها الجر، ولما سئل عن ذلك قال لسائله : ويحك ! فكيف أصنع وقد قلت : حتى يسلم الناس (؟)

وحاول ثعلب أن يلتمس للفرزدق مخرجًا ، فعلل الرفع في (إبآس) بأنه جاز هنا لعدم ظهور الفعل بعده – يعني الخبر الواقع بعد (إبآس) بعد الواو – وقال ثعلب إنه جائز أن نقول: ضربت زيدًا وعمرو ، يعني برفع (عمرو)على تقدير حذف الخبر . [ينظر الشاهد في تاج العروس / همرج ، اللسان / همرج ، بين ، مجالس ثعلب ١ / ٤٩ ، ٥٠] .

[١٥] وأمَّا واوُ الصَّرْفِ [1] : فنحوُ:

---

(١) [١٥-واو الصرف] :
تقدم بيان المقصود بالصرف عند الكوفيين وما يقابله عند البصريين في فاء الصرف . [راجع فاء الصرف في الفاءات] أما واو الصرف فقد ذكرها عدد من النحاة بهذا الاسم ؛ كالفراء والطبري والهروي والزجاجي والبطليوسي وعبد القاهر الجرجاني والزركشي وابن هشام والسيوطي وغيرهم . [المعاني ١/ ٢٣٥ ، ٢/ ٣١،٣٣ ، ٣٥ ، الطبري ٧/ ١٧٥-ط دار المعرفة ، الأزهية / ٢٤٠ ، الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٠٤ ، الجمل للجرجاني/ ٨٣ ، البرهان ٤/ ٤٣٥ ، المغني ٢/ ٣٤ ، الإتقان ١/ ١٧٨ ، المعترك ٣/ ٣٦٢].
ونص الحريري على أنها تسمى واو المخالفة. [شرح الملحة/ ٣١٤] قال البطليوسي : وهذا صريح مذهب الكوفيين ، لأنهم يسمونها واو الصرف، ومعنى ذلك عندهم أنها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها فينتصب لمخالفة الأول . [الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٥٤] والظاهر من أمثلة المصنف أنه يعني بها أكثر من مسمى ؛ وبيانه أنه ذكر تحت هذه الواو ما يلي:
١-الواو الداخلة على الفعل المضارع وهي عاطفة عند البصريين .
٢-الواو الداخلة على الأسماء بمعنى مع ، وتفصيله فيما يلي :
أولا : الداخلة على المضارع : قال ابن هشام : " الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول ... وشرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب ، وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف ، وليس النصب بها خلافًا لهم " وبنحوه قال المرادي . [المغني ٢/ ٣٥ ، الجنى الداني/ ١٥٥، ١٥٦].
وقد بين العلامة الأمير سبب إطلاق الكوفيين هذا بقوله : " لأن الفعل ينصب بعدها إرشادًا- بصرفه عن سنن الكلام -إلى أنها ليست عاطفة كما ذكره الرضي ؛ قال : فهي حينئذ إما واو حال فأكثر دخولها على الاسمية ، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا فمعنى : قم وأقومَ : قم وقيامي ثابت ؛ أي : في حال ثبوت قيامي ، وإما بمعنى (مع) أي : قم مع قيامي ؛ كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ، ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما يقول النحاة ؛ أي : ليكن قيامك وقيام مني – لم تفد الجمعية " [حاشية الأمير على المغني ٢/ ٣٥] .
و أكد غير واحد من النحاة أن مقصد الكوفيين بهذه الواو أن الفعل كان يقتضي إعرابًا فصرفته عنه إلى النصب " كما ذكر الزركشي والسيوطي وغيرهم. [البرهان ٤/ ٤٣٥ ، الإتقان ١/ ١٧٨ ، المعترك ٣/ ٣٦٢] .
وقد عقد صاحب " وجوه النصب " بابًا بعنوان النصب بالصرف ، وذهب فيه مذهبًا جديدًا ؛ حيث جعل النصب على الصرف لسقوط الكناية المقدرة ؛ نحو : لا أركب وتمشيَ ، تقديره لا أركب وأنت تمشي ، فلما أسقط الكناية نصب ؛ لأنه مصروف عن جهته ، كما جعل النصب بالصرف يشمل=

لا يُصِيبُنِي شَيءٌ وَيَعْجَزَ [1] عَنْكَ ،

= أبوابًا أخرى في نحو قوله تعالى : ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة:٤] ومعناه : بلى نقدر فصرف من الرفع إلى النصب ، وغير ذلك .[وجوه النصب / ٤٢ ، ٤٣]

وقد لخص لنا النحاة مواضع هذه الواو الناصبة على اختلاف التسمية ، قال المالقي : " وذلك في بابين : الأول : جواب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض والدعاء والنفي والشرط والجزاء ؛ كما نصبت الفاء في أجوبتها . . . والثاني : باب المخالفة ، وهو نوعان : الأول : في اللفظ ، وهو أن تعطف الفعل على الاسم المصدر؛ نحو قولك : أعجبني قيامك وتقعد . . . النوع الثاني : المخالفة في المعنى لإرادة نفي الجمع بين الشيئين ؛ كقولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن . . . المعنى : مع أن تشرب اللبن . . . وهذه أيضًا عاطفة في المعنى ؛ لأنها تنصب بإضمار أن ، وأن وما عملت فيه في موضع المصدر المعطوف على مصدر آخر مقدر مما قبلها ، وهي بمعنى المصاحبة ؛ فهي كـ(مع) " . وبنحوه عند المرادي [الرصف / ٤٢٢ -٤٢٤ ، الجنى الداني / ١٥٥ ، ١٥٦]

(١) قوله : " ويعجز " : وفيه مسألة مهمة ؛ هي : -

ناصب الفعل بعد هذه الواو- واو الصرف -(واو المعية): وهذه مسألة خلافية ، فذهب سيبويه إلى أن الناصب هو إضمار(أن) وكذلك ذهب إليه المبرد والبصريون ؛ لأن الواو عند البصريين حرف عطف والأصل في حروف العطف عندهم أنها لا تعمل لعدم اختصاصها لأنها تدخل على الاسم مرة وعلى الفعل مرة أخرى ،.

ويرى الكوفيون أن الفعل المضارع هنا منصوب بالواو نفسها ويرى الفراء أنه منصوب على الصرف الذي تقدم بيان معناه في فاء الصرف ، وعللوا ذلك بأن الثاني مخالف للأول .

وذهب الجمهور مذهب البصريين ؛ كالزمخشري وابن الخشاب ومكي وابن يعيش وابن عصفور والمالقي والمرادي وابن هشام والزركشي والسيوطي .

[المفصل مع شرحه لابن يعيش ٧/ ١٨ ، المرتجل لابن الخشاب/ ٢٠٦ ،٢٠٧ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٠ ، المقرب ١/ ٢٦٣ ، الرصف / ٤٢١ ، الجنى الداني / ١٥٦، المغني٢/ ٣٥ ، البرهان ٤/ ٤٣٥ ، الإتقان١/ ١٧٨، المعترك ٣/ ٣٦٢].

وذهب الجرمي من البصريين إلى أن الواو ناصبة بنفسها كما خالف البصريين أيضًا في أن الفاء ناصبة بنفسها ورده المبرد ، واكتفى الهروي بذكر واو الصرف ولكنه أكد أن النصب بعدها بإضمار(أن) [الأزهية/ ٢٤٠ ، المقتضب٢ / ٢٨،٣٧ وما بعدها] . وذهب الحيدرة إلى أنها ناصبة بمعنى (أن) إذا وقعت للصرف نهيًا عن الجمع بين الشيئين أو استنكارًا أو إذا اعتمدت على مصدر في صدر الكلام، وبذلك فالحيدرة يذهب مذهبًا جديدًا في أن الواو بمعنى (أن) تقوم مقامها وتدل عليها فصرفت العمل إليها فصارت عاملة دون(أن) وذلك لأنه يعتقد عدم جواز العمل للحروف محذوفة.[كشف المشكل/ ٢٢١، ٢٢٢ نقلا عن الحروف العاملة/ ٦٨٥] .

وذهب الفراء إلى أن الناصب لهذا الفعل هو الخلاف،كما تذكر بعض المصنفات . =

وفي الاسمِ: ما صَنَعَ زيدٌ وأباه [1] ؟

وما شَأْنُكَ وأَخَاكَ [2] ؟ وجَاءَ الشِّتَاءُ والطَّيَالِسَةَ الخُضْرَ.

= ولعل في كلامه بيانًا لما سماه بعضهم الصرف أو الخلاف ؛ قال الفراء : " ... والنصب على أن آخره منقطع عن أوله كما قالوا : لا يسعني شيء ويضيقَ عنك . فلم يصلح أن ترد (لا) على (ويضيق) فعلم أنها منقطعة عن معناها ؛ كذلك قول العرب : لو تركت والأسدَ لأكلك ، لَمَّا جاءت الواو ترد اسمًا على اسم قبله ، وقبح أن ترد الفعل الذي رفع الأول على الثاني – نصب ؛ ألا ترى أنك لا تقول : لو تركت وترك الأسد لأكلك ؟ فمن هنا أتاه النصب" [المعاني للفراء ٢/ ٧١ ، مدرسة الكوفة / ١٣٥ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦ ، المصطلح النحوي/ ١٨٧ وما بعدها ، الهمع ١/ ٢١٩]. وهنا ينبغي أن نشير إلى أن سيبويه وأصحابه لا ينكرون أن الثاني في هذه المسائل مخالف للأول كما قال الفراء والجرمي ومن تابعهما ؛ كذا ذكره البطليوسي ؛ قال : " وإنما ينكرون أن يكون النصب بنفس الخلاف دون عامل نصب ، ويرون أن هذه الحروف (يعني الواو والفاء وأو) هي حروف العطف بأعيانها وهي لا تعمل شيئًا ". [الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٥٦ ، ٢٥٧ بتصرف] .

(١) قوله : " وأباه . . . . . . .إلخ " : قلت : وفيه النوع الثاني مما أدرجه المزني تحت واو الصرف ، وبيانه:

ثانيا : الواو الداخلة على الاسم (واو المعية) : ما الواو في نحو : " ما صنع زيد وأباه . . . " ؟ وهذه الواو يسميها البعض : واو بمعنى مع ، كما عند ابن فارس والثعالبي والهروي والمالقي والمرادي وغيرهم ، أو واو المفعول معه كما عند الجمهور [الإتقان ١/ ١٧٨ ، المعترك ٣/ ٣٦١ ، الأزهية/ ٢٣٢ ، المغني ٢/ ٣٤ ، الصاحبي / ١٢٢ ، ١٢٣ ، سر العربية/ ٣٥٤ ، الكتاب ١/ ٢٩٧] قال المالقي : " أن تكون بمعنى (مع) مشوبة بمعنى باء المفعول به ، وإذا لم يكن فيها هذا الشوب كانت العاطفة . . . إلا أن المنصوب بعدها في معنى المفعول به . . . وإذا أردت أنه وقع منهما على أن الثاني فعل به الأول فعلا فذلك المفعول معه فيكون منصوبًا . . . وعلى هذا قالوا : جاء البرد والطيالسة . وساق البرد الطيالسة فكانت معه ؛ فلهذا انتصب ما بعد الواو مفعولا معه . . . ولوجهٍ آخرَ ؛ وهو أن الواو مقدرة بـ (مع) فلما نابت الواو المذكورة منابها –رجع نصبها إلى ما كان مخفوضًا بعدها " [الرصف / ٤٢١] .

(٢) ثالثًا : الواو في نحو " ما شأنك وأخاك " : نص سيبويه على أن هذه الواو بمعنى مع [الكتاب ١/ ٢٩٧] وقال الهروي : " أن تكون الواو تنصب ما بعدها بإضمار فعل أو بإضمار (أن) فإضمار الفعل : ما أنت وزيدًا ؟ ، ومالك وزيدًا؟ ، تنصب زيدًا بإضمار فعل ؛ كأنك قلت : ما أنت وملابسة زيد ؟ أو : ما لك تلابس زيدًا . . . . " [الأزهية / ٢٣٩، ٢٤٠]

وبعضهم يجعله مطردا بعد ما وكيف الاستفهاميتين ؛ نحو قولهم : كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ =

[١٦] وأمَّا واوُ الصِّلَةِ [1] :

= وذهب المالقي إلى أن الناصب فيما سبق إنما هو معنى الفعل ، ومثل له بـ (مالك وزيدًا) على تقدير الملابسة ، وذلك تحت ذكره للواو بمعنى مع.[الرصف / ٤٢١ ، وراجع الهمع ٣/ ٢٤٣ – ط الكويت] .

ويفهم من كلام صاحب وجوه النصب أن هذه الواو زائدة ليست هي الناصبة وإنما المنصوب نصب لوقوعه خبرًا لـ (ما بال) أو (ما شأن) . . .إلخ [وجوه النصب/ ٣٠] . وتقدم تفصيل هذه المسألة في الكلام على واو الحال ، وتقدمت نصوص الفراء والطبري في عدم جواز إضمار هذه الواو.

وتمثيل المصنف بقوله : جاء الشتاء والطيالسةَ أنه أدرج المفعول معه تحت المنصوبات على الصرف ، فالمعروف عن النحاة وغيرهم أن هذه الواو هنا واو المعية.[الإحكام للآمدي١/ ٩٧].

وبعد تفسير هذه الحالات يتضح لنا أن المصنف ضم ثلاث واواتٍ : الناصبة للمضارع ، والناصبة للاسم بتقدير مع ، والناصبة للاسم بإضمار فعل عند بعضهم والجامع بين هذه الحالات مخالفة ما بعدها لما قبلها وانقطاعه عن معناه ، وعدم جواز إعادة العامل ، وبذلك يوافق المصنف الفراء مخالفًا البصريين مطلقًا ، والكوفيين في قولهم بأن الواو هي الناصبة بنفسها ؛ وإنما يذهب الفراء والمصنف إلى أن الناصب هنا هو الصرف على ما تقدم .

(١)[١٦- **واو الصلة**] :

ذكر المصنف واو الخروج وهي شبيهة بهذه الواو ولكنها تختص بالجملة الواقعة بعد (إلا) صفة للنكرة ، وذكر واو الزوائد وهي مختصة بالزيادة في بنية الكلمة . أما هذه الواو فيقصد بها الواو الزائدة للتوكيد ، وقد عرفها بأنها الخارجة عن البناء يعني بناء التركيب ، وفيما يلي تفصيلها :

تقدم مرارًا أن الصلة مصطلح كوفي يقابله الزيادة في حروف المعاني عند البصريين . وقد ذكر ابن هشام أن هذه الواو دخولها كخروجها ، قال : " وهي الزائدة وأثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة " [المغني٢/ ٣٥] وممن ذكرها كمصطلح ابن فارس والثعالبي وابن الجوزي وغيرهم . [الصاحبي/ ١٢٣ ، سر العربية / ٣٥٤ ، منتخب قرة العيون / ٢٣٦] .

وسماها آخرون الواو الزائدة ، أو واو الزيادة ؛ كما عند الإربلي والمالقي والمرادي وابن هشام والزركشي والسيوطي وغيرهم.[جواهر الأدب/ ٩٦، الرصف / ٤٢٥ ، الجنى الداني/ ١٦٤، المغني ٢/ ٣٥ ، البرهان ٤/ ٤٤٠، الإتقان١/ ١٧٨ ، المعترك ٣/ ٣٦٣] وسماها آخرون واو الإقحام ، أو الواو المقحمة ؛ كما عند الهروي وصاحب وجوه النصب ونقل عن الكسائي ، وذكر ابن فارس الواو المقحمة وفرق بينها وبين واو الصلة ، وكذا سماها الإربلي . [الأزهية / ٢٣٤ ، وجوه النصب/ ٢٦٧ ، معاني الكسائي/ ٧٠، الصاحبي، ١٢٣جواهر الأدب / ٩٦].

فهي الواوُ الزَّائدَةُ الخَارِجَةُ عن البِنَاءِ [1] ؛ كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [الزُّمَر:٧٣] .

---

(١) قوله : " الزائدة . . . . عن البناء " : قلت : وفي كلام النحاة عن هذه الواو نجد تداخلا شديدًا بين هذه المصطلحات وكلها تدل على مسمىً واحد ، فمثلا ذكر صاحب وجوه النصب هذه الواو وشواهدها وبعدها قال : " . . . لا موضع للواو ها هنا ؛ إلا أنها أدخلت حشوًا . . . فأدخل الواو حشوًا وإقحامًا " ويجدر بالذكر أنه نسب القول بأنها حشو إلى سيبويه وهو خطأ منه سيأتي بيانه بعد قليل . [وجوه النصب / ٢٦٧] . وذكر الهروي واو الإقحام ، وأكد أنها تكون مقحمة وفسره بأنها تكون زيادة في الكلام لو لم تجيء لكان الكلام تامًّا ، وذكر شواهدها وأعقب كل شاهد منها بقوله : " الواو مقحمة " . [الأزهية / ٢٣٤ –٢٣٦] .

وقد نسب النحاة إثبات هذه الواو إلى الأخفش ، قلت : وفي تأكيده للأخفش نظر ؛ حيث لا يفهم من عبارته أنه صرح بزيادتها وإنما احتمله ، من ذلك قال الأخفش : "﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ﴾ [الزُّمَر:٧١]: في معنى : قال لهم ؛ كأنه يلقي الواو ، وقد جاء في الشعر شيء يشبه أن تكون الواو زائدة فيه؛ قال الشاعر[من الكامل]:

فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلا كلُمَّةِ حالمٍ بخيالِ

[البيت لتميم بن مقبل في ديوانه / ٢٥٩ ، ويروى عجزه : إلا كحلمة . . . . الخزانة ٤/ ٤٢٠] . فيشبه أن يكون يريد : فإذا ذلك لم يكن ، وقال بعضهم : فأضمر الخبر ، وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضا وهو في الكلام كثير "

[المعاني / ٤٥٧ ، ٤٥٨] وفي موضع آخر نقل زيادة الواو عن الحسن البصري وعبر الأخفش بـ(كأنه زاد الواو) [المعاني للأخفش/ ١٢٥] وفي موضع ثالثٍ أن الواو مثل الفاء في إمكان زيادتها بعد حرف الاستفهام في نحو﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا﴾ [البقرة:١٠٠] واحتمل أن تكون حرف عطف أيضًا. [معاني الأخفش / ١٤١] ومن كل ذلك يبدو أن الأخفش احتمل زيادة الواو ولم يؤكده حتى ينسب إليه القول بزيادتها .

ويأتي على رأس الكوفيين الفراء الذي قرر زيادة الواو وأنه أسلوب عربي وذلك في مواضع من المعاني ؛ فعند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمۡ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾ [يوسف:٧٠] قال : " جوابٌ ، وربما أدخلت العرب في مثلها الواو وهي جواب على حالها ؛ كقوله في أول السورة : ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ﴾ [يوسف:١٥] والمعنى –والله أعلم –أوحينا إليه ، وهي في قراءة عبد الله : { فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية } ومثله في الكلام : لما أتاني وأثب عليه ؛ كأنه قال : وثبت عليه ؛ وربما أدخلت العرب في جواب (لما) و(لكن) . . . وقد جاء الشعر في ذلك كله . . . " .[المعاني للفراء٢/ ٥٠] . وفي موضع آخر كان الفراء أكثر تحديدًا لمواضع زيادة الواو ، فعند قوله تعالى : ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء:٩٧] قال : " معناه –والله أعلم –حتى=

= إذا فتحت يأجوج . . . . اقترب ، ودخول الواو في الجواب في (حتى إذا) بمنزلة قوله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزُّمَر:٧٣]. . . . " [المعاني للفراء ٢/ ٢١١] وقال أيضا : " . . . والعرب تدخل الواو في جواب (فلما) و(حتى إذا) وتلقيها . . . وكل صواب . . ."[المعاني للفراء٢/ ٣٩٠] إذن فالفراء يقيس زيادة الواو على ما سمع عن العرب – في جواب(لما) و(حتى إذا) ولذلك رأيناه يخطئ من قال بزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾ [الانشقاق:٢] قال : " . . . وهو رأي ارتآه المفسرون " وتقدم أن المالقي ذكره ولم ينسبه. [الرصف/ ٤٢٥] ونسبه الهروي لقتادة. [الأزهية / ٢٣٦] قال الفراء : " لأنا لم نسمع جوابًا بالواو في(إذ) مبتدأة ولا قبلها كلام ، ولا في (إذا) إذا ابتدئت ، وإنما تجيب العرب بالواو في قوله (حتى إذا كان) و(فلما أن كان) لم يجاوزوا ذلك " [المعاني للفراء ٣ / ٢٤٩] وقد نص الطبري على نحو ما ذكره الفراء من أن العرب تفعل ذلك في جواب فلمّا ، وحتى إذا ،وتلقيها – في مواضع من التفسير . [راجع تفسير الطبري ١٢/ ١٦٠ ، ١٦١ ، ٢٣/ ٨٠ ، ٢٤/ ٣٦ – ط دار المعرفة] .

وأكد الهروي أن الواو لا تقحم – لا تزاد – إلا مع(لما) و(حتى) ولا تقحم مع غيرهما إلا في الشاذ وجعل من الشاذ قولهم : ربنا ولك الحمد. [الأزهية/ ٢٣٦] ولكن المصنف ذكر في أمثلته ما يخرج عن هذه الضوابط، وذهب الفراء إلى أنها عاطفة في قوله تعالى: ﴿وَضِيَآءً﴾ ولكن يبدو أن ذلك ليس مما تطرد زيادتها فيه قال الفراء : " هو من صفة الفرقان ومعناها والله أعلم : آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء وذكرًا فدخلت الواو ؛ كما قال : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا﴾ [الصافات:٦، ٧] جعلنا ذلك ؛ وكذلك : ﴿وَضِيَآءً وَذِكْرًا﴾ [الأنبياء:٤٨] آتينا ذلك " . [المعاني للفراء ٢ / ٢٠٥] .

فالفراء يرجع الواو إلى معنى العطف أو الاستئناف أما المصنف فيعتبرها صلة وجعلها الكسائي واو الإقحام ، واستضعفه أبو حيان . [معاني الكسائي/ ٧٠ الإنصاف ٢ / ٤٦٩ ، البحر المحيط ١/ ٢٠٢] .وذهب ابن جني إلى أن الواو في هذه الآية ﴿وَضِيَآءً﴾ عاطفة و﴿وَضِيَآءً﴾ مفعول به. [المحتسب ٢ / ٦٤].

ويفهم من كلام الزركشي أن الواو في هذه الآية ومثيلاتها هي الواو الزائدة في النعوت وهي جائزة ، وتقدم في واو النعوت بيان ذلك . [البرهان ٤ / ٤٤٠] .

ونسب ابن يعيش القول بزيادة الواو إلى البغداديين يعني بهم الكوفيين . أما البصريون فقد أنكروا زيادة الواو وخرجوا شواهدها على معنى العطف ، كما ذكر ذلك المالقي وابن يعيش وابن هشام وكما فعل الزركشي وغيره .[الرصف/ ٤٢٥ ، المغني ٢ / ٣٥ ، البرهان ٤ / ٤٤٠ – ٤٤٢ ، شرح المفصل ٨/ ٩٣، ٩٤] .

والمعنى : إلقاؤها [1] ، والدليل على ذلك تكرُّرُ [2]

القصةِ في الآيةِ الأخرى بلا واوٍ [3] ، ومثله : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً ﴾ [الأنبياء:٤٨].

---

(١) في ت ، ط : ألفاها ، ولعل المذكور هو الصواب ، : والمعنى بإلقائها ، أو : إلقاؤها ، والمثبت حسب اجتهادي في قراءتها وتفسيرها ؛ تبعا لمقصد المصنف في القول بزيادتها ؛ وكما يستفاد من عبارات الفراء والطبري المذكورة آنفا.

(٢) في د : تكرار .

(٣) قوله " بلا واو " : إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزُّمَر:٧١] أما قوله تعالى: ﴿ فُتِحَتْ ﴾: فذهب عدد من النحاة إلى أن الواو هنا واو الحال ؛ أي : جاءوها مفتحةً أبوابها ، كما جاء في موضع آخر ﴿ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [ص:٥٠] وإليه ذهب المبرد والفارسي وجماعة ؛ قيل : إنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكرامًا لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم .وقيل : هي واو الثمانية ، وهذه الواو أثبتها الحريري والثعالبي وابن خالويه وعدد من النحاة وصفهم ابن هشام بأنهم من ضعفة النحاة ، وذكروا أن العرب تدخلها بعد السبعة إيذانا بتمام العدد ؛ فإن السبعة عندهم هي العقد التام كالعشرة عندنا فيأتون بحرف العطف الدال على المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه .... فيزيدون الواو إذا بلغوا ثمانية ؛ كذا أفاده الزركشي مختصرًا ، ونقل حكاية ذلك عن البغوي ونقله عن ابن خالويه في قوله تعالى : ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف:٢٢] وفي شواهد كثيرة منها الآية محل الخلاف ، وعلل ذلك عنهم بأن أبواب الجنة ثمانية ؛ فجاءت الواو ؛ وأبواب جهنم سبعة فجاءت بغير واو ...

قال الزركشي : " ولم يثبت المحققون واو الثمانية وأولوا ما سبق على العطف أو واو الحال... وقيل زيدت في صفة الجنة علامة لزيادة رحمة الله على غضبه وعقوبته... وزعم بعضهم أنها لا تأتي في الصفات إلا إذا تكررت النعوت ، وليس كذلك ، بل يجوز دخولها من غير تكرار ، ومنه ﴿وَثَامِنُهُمْ ﴾ و﴿وَضِيَآءً وَذِكْرًا ﴾ وتقول : جاءني زيد والعالم . [البرهان٤/ ٤٣٩ ، ٤٤٠ بتصرف ، وراجع الإتقان١/ ١٧٨ ،المعترك٣/ ٣٦٣] .

ونفى ابن هشام واو الثمانية بشدة ، خاصة في هذه الآية ؛ حيث قال : " لو كان لواو الثمانية حقيقية لم تكن الآية منها ؛ إذ ليس فيها ذكر عددٍ ألبتة ، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهي جمع لا يدل على عددٍ خاصٍّ ، ثم الواو ليست داخلة عليه ؛ بل على جملة هو فيها " وقد أطال ابن هشام في إنكار واو الثمانية والرد على مثبتيها بكلام طويل. [راجع المغني٢/ ٣٥ ،٣٦] .

وأكد المالقي مذهب البصريين فذهب إلى أن هذه الواو وإن دلت على الثمانية أو وقعت في الثامن فإن ذلك لا يخرجها عن معنى العطف أو واو الحال . [الرصف/ ٤٢٦ ، وراجع شرح المفصل ٨ / ٩٣ ، ومعاني الفراء ١ / ٣٢٨] .

معناه :

ضياء [1]. قرأ ابنُ عباسٍ [2] وعكرِمةُ [3]

وفي حرفِ عبد الله [4] : ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾ [يوسف:٧٠].

[١٧] وأمَّا واوُ الظَّرْفِ في الاسمِ [5] :

---

(١) قوله : " معناه : ضياء " : قلت وتقدم منذ قليل كلام الفراء وغيره من النحاة في إثبات هذه الواو في هذا الموضع وكذا تخريجات من نفاها .

(٢) هو الصحابي الجليل : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم الرسول ﷺ ، لازمه منذ صغره ، ودعا له الرسول ﷺ بالفقه في الدين وعلم التأويل فكان حبر الأمة وترجمان القرآن ، وقيل له أيضًا: البحر ، لكثرة علمه ، أخذ بقراءة زيد بن ثابت ، وله قراءة تفسيرية ، كما أن له كثيرًا من الآراء والاجتهادات الفقهية ، وكان يقول عن نفسه : أنا من الراسخين في العلم ، الذين يعلمون تأويله ، يعني التفسير .توفي بالطائف سنة ٦٨ هجرية بعد أن كف بصره .

[تنظر ترجمته في الثقات لابن حبان ٣/ ٢٠٧، سير أعلام النبلاء للذهبي٣/ ٣٣١ ، مشاهير علماء الأمصار للبستي ١/ ٩ ، غاية النهاية ١/ ٤٢٥].

(٣) هو أبو عبد الله عكرمة ، مولى ابن عباس ، من كبار التابعين ، اشتهر بالتفسير والقراءات ، روى عن ابن عباس ، وعن عبد الله بن عمر، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء .مات سنة ١٠٧ هجرية تقريبًا .

[تنظر ترجمته في طبقات الحفاظ١/ ٤٣ ، طبقات المحدثين ١/ ٤١ ، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ٢/ ١٩٠، غاية النهاية ١ / ٥١٥]

(٤) يعني ابن مسعود ، وتنظر هذه القراءة في [معاني القرآن للفراء ٢/ ٥٠] وقد اعتدنا من المصنف ومن الفراء أنهما يعنيان ابن مسعود عند إطلاقها (عبد الله).

(٥) [١٧-واو الظرف] :

ولم أقف على هذه التسمية صريحة عند أصحاب مصنفات الحروف التي بين يدي ولكن تداولها النحاة والمفسرون بينهم في مواضع من أعاريب القرآن ومعانيه وتفاسيره ، وعلى سبيل التحديد أشار الفراء إلى واو الظرف إشارات متعددة ويكاد يطلق المصطلح صراحة ، على حين صرَّح به الطبري في مواضع متعددة كما سيأتي بيانه ، فنجد الفراء يقول مثلا : الواو كالظرف للفعل، أو للاسم ، على حين يؤكد الطبري أن الواو ظرف للفعل أو للاسم كما صرح به في عدد من الآيات ، منها قوله تعالى : ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٤] أكد أن الواو ظرف للفعل عند من نصب ، وجعل مثله قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧] وكذلك أكده في قوله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان:٣١] فقال : لأن الواو ظرف لأعد . [راجع تفسير الطبري ٤/ ١٤٢، ٢٩/ ٢٢٧ – ط دار المعرفة] . =

فإنَّها تُسَمَّى أيضًا:[واو الظَّرْفِ[1] في الفعل] [2] [كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء:٢٢٤] وقد جاء في القرآن [3]

= أما الفراء فقد بين ذلك دون إطلاق صريح للمصطلح ، من ذلك ما بينه الفراء في مواضع من معانيه ؛ فعند قوله تعالي : ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ﴾ [النحل:٥] قال : نصبت ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ﴾ بـ ﴿خَلَقَهَا﴾ لما كانت في (الأنعام) واو ؛ كذلك كل فعلٍ عاد على اسم بذكره قبل الاسم واو أو فاء أو كلام يحتمل نقلة الفعل إلى ذلك الحرف الذي قبل الاسم - ففيه وجهان : الرفع والنصب ؛ أما النصب فأن تجعل الواو ظرفًا للفعل ، والرفع فأن تجعل الواو ظرفًا للاسم الذي هي معه ، ومثله : ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس:٣٩] ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ [الذاريات:٤٧] وهو كثير[المعاني للفراء ٢/ ٩٥].

وعند قوله تعالى : ﴿وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ قال : " نصبت (الظالمين) لأن الواو في أولها تصير كالظرف لـ (أعد) ولو كانت رفعًا كانت صوابًا ؛ كما قال : ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء:٢٢٤] بغير همز " .

(قال المحقق : يعني : بغير همز الشعراء على الاستفهام). . ."[المعاني للفراء٣/ ٢٢٠، ٢٢١] وفي قراءة عبد الله بن مسعود : ﴿وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ كذا ذكره الفراء ، والطبري . وقال أبو حيان: " و﴿وَٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ متعلق بـ ﴿أَعَدَّ لَهُمْ﴾ توكيدًا ، ولا يكون من باب الاشتغال ، ويقدر فعل يفسره الفعل الذي بعده ؛ فيكون التقدير : وأعد للظالمين أعد لهم " . [البحر المحيط ٨/ ٤٠٣] .

وأكد الدكتور/ محمد عامر أن الواو هنا تشير إلى معنى الظرفية ؛ قال : " وكأن المعنى: يدخل الله من يشاء في رحمته وفي الوقت نفسه أعد للظالمين عذابًا أليمًا ، أو يكون المعنى : بينا يدخل الله من يشاء في رحمته أعد للظالمين . . . أو لأن الواو وقعت مكان الفعل المحذوف وهو ﴿أَعَدَّ﴾ ويدل على ذلك قول المصنف : " هي أن تجعل الواو ظرفًا للفعل . . . والمعنى أن الفعل محذوف ولم يقرأ أحد : وأعد للظالمين ، وإنما قرأ عبد الله :(وللظالمين) وقرأ غيره (والظالمين) بالنصب على الاشتغال فالعامل بعد (الظالمين) مشغول بما بعده ولذلك يقدر فعل في معناه ، مثل : أهان أو عذب ؛ فكأن التقدير : وأهان الظالمين أعد لهم عذابا " [المصنفات النحوية/ ٨٦]

قلت : وهو قريب من كلام الفراء المتقدم وبمعناه ، وكذا نص عليه الطبري .[راجع تفسير الطبري ٢٩/ ٢٢٧-ط دار المعرفة]

(١) في ط : واو الطرف (بالطاء المهملة) وهو تحريف بسبب السقط في د ، واضطر المحققان إليه لئلا يتعرف الشيء بنفسه ، ولكن ليس هناك واو للطرف.

(٢) سقط في د .

(٣) قوله : " في القرآن " : قلت : وليس معناه أن كل ما قرئ بالرفع يجوز أن يقرأ بالنصب كما بين المصنف بعد ذلك ؛ بل الأمر موقوف على السماع في القرآن ، ومتروك للقياس في غير القرآن .

الرفعُ والنصبُ (1)

---

(1) قوله : " الرفع والنصب " : يبدو من كلام المصنف أن الرفع والنصب عنده سيان ، ولم يفرق بينهما نحويًا ، والمانع عنده في القرآن السماع : أما الفراء فقد وجدته يرجح أحيانًا وجها على آخر ، من ذلك عند قوله تعالى : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس:٣٩] قال : " الرفع فيه أحب إلي من النصب . . . ومن نصب أراد : وقدرنا القمر منازل كما فعلنا بالشمس ؛ فرده على الهاء من الشمس في المعنى لا أنه أوقع عليه ما أوقع على الشمس ، ومثله في الكلام : عبد الله يقوم وجاريته يضربها ؛ فالجارية مردودة على الفعل لا على الاسم ؛ لذلك نصبناها لأن الواو التي فيها للفعل المتأخر . . . " [المعاني للفراء ٢/ ٣٧٨] وقال : " والرفع وجه جيد " [المعاني للفراء ٢/ ٣٧٣] وفي ترجيح الرفع في قوله تعالى : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ ﴾ [الإسراء:١٣] و﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ ﴾ [يس:١٢] قال : "والوجه في كلام العرب رفع (كل) في هذين الحرفين ؛ كان في آخره راجع من الذكر أو لم يكن..." [المعاني للفراء ٢/ ٩٥] وقد علل الفراء اختياره الرفع في بعض المواضع بأن الواو يأتي بعدها ما يختص بالدخول على الاسم ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [فُصِّلَت:١٧] قال: "القراءة برفع ﴿ثَمُودُ﴾ قرأ بذلك عاصم وأهل المدينة والأعمش . . . وكان الحسن يقرأ(وأما ثمودَ فهديناهم) بنصبٍ ، وهو وجه ، والرفع أجود منه ؛ لأن (أما) تطلب الأسماء وتمتنع من الأفعال ؛ فهي بمنزلة الصلة للاسم ، ولو كانت (أما) حرفًا يلي الاسم إذا شئت والفعل إذا شئت – كان الرفع والنصب معتدلين ؛ مثل قوله : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ ﴾ [يس:٣٩] ألا ترى أن الواو تكون مع الفعل ومع الاسم ؟ لأنك تقول : عبد الله ضربته وزيدًا تركته ؛ لأنك تقول : وتركت زيدًا ، فتصلح في الفعل الواو كما صلحت في الاسم ، ولا تقول : أما ضربت فعبد الله ، كما تقول : أما عبد الله فضربت . ومن أجاز النصب وهو يرى هذه العلة فإنه يقول خلقة ما نصب الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه ، وكل صواب " . [المعاني للفراء ٣/ ١٤، ١٥]

إذن فقد رجح الفراء الرفع تارة من جهة المعنى في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ ﴾ وتارة من جهة اللفظ في الموضع السابق . وقد عرض الأخفش لهذه المسألة وبين أن الرفع هو وجه الكلام في غير ما يقع عليه استفهام أو نفى أو أمر أو نهي ، وأكد أنه قرئ بالنصب والرفع في كثير من المواضع على نحو ما ذكر الفراء ، إلا أنه ذكر أن الرفع هو اللغة الكثيرة ومع ذلك قرأت الجماعة بالنصب في نحو (وأما ثمود) قال : " وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره "وذكر أن النصب في الآيات المشار إليها :﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ و﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ [النازعات:٣٠] وغير ذلك على إضمار فعل وعلله بقوله : " لكي يكون العمل من وجه واحد " [معاني الأخفش / ٧٨] .

قلت : وحديث المصنف عن هذه الواو أنها ظرف لهذا الفعل المضمر باعتبارها داخلة عليه ، وعليه يكون النصب ، وفي الحالات السابقة يراعى في الواو دخولها على الاسم فتعتبر ظرفًا له فيكون الرفع على معنى الابتداء ، وهو صريح كلام المصنف ، ومفاد كلام الأخفش والفراء والطبري وأبي حيان .=

وأمَّا] [1]واو الظَّرفِ في الفعلِ : فهي أن تنصِبَ ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ ﴾ [2] فتجعلَ الواوَ ظرفًا للفعلِ] [3] ولكن لا يجوزُ أن يقرأ به [في هذا المكان[4] لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ [5] يَأْخذُهَا الخَلَفُ عن السَّلَفِ ،

= وقد ذكر الأخفش مثل ما ذكر المصنف ، إلا أنه أكد أن النصب في هذا الأخير أجود وأكثر . [المعاني للأخفش/ ٨٠]

(١) ما بين المعكوفين سقط في د.

(٢) وما مثل به المصنف من قوله تعالى : ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ ﴾ و﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ إنما هو تمثيل لواو الظرف(في الأولى) واو الظرف في الاسم أو في الفعل ؛ حيث قرئ رفعًا ونصبًا أما في الثانية فمقصد المصنف واو الظرف في الفعل فقط ، وفي غير القرآن يجوز أن تكون مرفوعة على أن الواو ظرف للاسم ، ولكن لم يقرأ به عند المصنف فجوازه نحويًا فقط كما بين المصنف نفسه .

(٣) سقط في د .

(٤)وقوله : " ولم يقرأ به في هذا المكان " : قلت : بل قرأ بالرفع (والظالمون) أبان بن عثمان ، وخرجه الشوكاني على الابتداء ؛ قال : " وجهه أنه لم يكن بعده فعل يقع عليه " . [فتح القدير ٥/ ٣٥٤] .
قلت : ولعل ذلك مما جعل ناسخ (د) يسقط هذه العبارة .

(٥)قوله: " لأن القراءة سنة . . . إلخ": قال الفراء : " والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية ، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع ؛ فمما لم يقرأه القراء ما يجوز" . [المعاني للفراء ١/ ٢٤٥] . وفيه أن القراءة توقيفية ، فما ثبت منها جاز القراءة به ، وإلا لم يجز وإن كان جائزًا في العربية وله وجه منها .
وقد ذكر العلماء أن القراءة من حيث اللغة على وجوه ومنها ما نحن بصدده الآن وهو: ما وافق العربية والرسم ولكن لم يقرأ به ألبتة فهو مردود ورده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر؛ كذا أفاده السيوطي . [الإتقان ١/ ٧٧] وقال قوم من المتكلمين: إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءةٍ وأوجهٍ وأحرفٍ إذا كانت تلك الأوجه صوابًا في العربية وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها ، وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطئوا من قال به . [راجع الإتقان١/ ٧٨] .
ونقل السيوطي عن علماء القراءات أنها على أربعة أقسام : الأول : قسم يقرأ به ويكفر جاحده وهو ما نقله الثقات ووافق العربية وخط المصحف .
الثاني : قسم صح نقله عن الآحاد وصح في العربية وخالف لفظه الخط فيقبل ولا يقرا به لأمرين : مخالفته لما أجمع عليه وأنه لم يؤخذ بإجماع ؛ بل بخبر الآحاد ولا يثبت به قرآن ولا يكفر جاحده ، ولبئس ما صنع إذ جحده .
الثالث : قسم نقله ثقة ولا حجة له في العربية ، أو نقله غير ثقة فلا يقبل وإن وافق الخط .
الرابع : وهو ما تقدم في أول المسألة .[الإتقان ١/ ٧٦،٧٧] وهو معنى قول الشاطبي [من الطويل] :
وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلا =

و لم يُقْرَأْ به] [١] ويجوزُ في النَّحوِ [٢] ،

قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ في موضِعٍ [آخرَ]: [٣] ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان:٣١]

[١٨] وأمَّا واوُ علامةِ الرفعِ [٤] : فهي التي تدخلُ/ [١٧] في جمعِ المرفوعِ إذا كان الجمعُ صحيحًا ؛ نحو : جاء الزيدون والعمرون.

= وقيل في شرحه : " ليس للقياس مدخل في القراءة ؛ لأن جميع الأوجه والقراءات إنما تعتمد على النقل المتواتر والتلقي الصحيح المضبوط فالزم ما نقل عن الأئمة... " [الوافي في شرح الشاطبية/ ١٦٧، ١٦٨]

(١) ما بين المعكوفين سقط في د .

(٢) قوله : " ويجوز في النحو " : ويعني بجوازه في النحو : أن القياس يجيزه بناءً على قواعد السماع الصحيح ، وإنما امتنع في الموضع السابق المشار إليه لعدم سماعه فيه ، وهنا يتبين لنا احترام المصنف للسماع ؛ لا سيما القراءات القرآنية وتوقيفية النص ؛ كذا اعتباره بالقياس واحترامه لقواعده ، ولكن ليس القياس متحكما عنده في النص . وقوله : " في النحو " : قلت : وعرف النحو بأنه " علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب " . كما عرفه ابن فارس ، وقد اعترضه ابن الطراوة في الإيضاح بقوله : " والصواب : النحو : تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة " وهو بذلك يؤكد على أن مهمة الناحي (النحوي) ليست وقفا على العلم بالقوانين وإنما هي في نظره أعمق حينما تتصل بمدارسة النصوص ؛ بحثا عن مناهج اللغة وطرائقها في التعبير [أبو الحسين بن الطراوة للدكتور محمد إبراهيم البنا / ٦ ، شرح الحدود للفاكهي الحاشية / ٤٥] .

والتعريف الأول جارٍ على الفصل بين علمي النحو والصرف ، على حين المتعارف عليه قديمًا شمول علم النحو له .[شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ٤٥] وحده الفاكهي بقوله : " علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء " . وموضوع هذا العلم : الكلمات العربية ؛ لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية . وفائدته : الاحتراز عن الخطأ في اللسان ، والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضا. واستمداده : من كلام العرب العرب. ومسائله : المطالب التي يبرهن عليها فيه ؛ كعلمنا بأن الفاعل مرفوع ونقل الفاكهي عن القطب (الرازي التحتاني) كلامًا مفاده أن حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم ؛ لأنه قد حصلت تلك المسائل أولا ، ووضع اسم العلم بإزائها ، فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل ، فمعرفته بحسب حده ، وحقيقته لا تحصل إلا بالعلم بجميع مسائله . [شرح الحدود للفاكهي/ ٤٦، ٤٧] .

(٣) سقط في د .

(٤) [١٨ – **واو علامة الرفع**] : =

وتدخلُ في الأسماء المفردةِ في خمسةٍ منها لا غيرُ؛ تقولُ: هذا أبوك، وأخوك، وحموك، [وفوكَ] وذو مالٍ؛ فعلامةُ الرفعِ في هذه الأسماءِ الواوُ.

[١٩] وأما واوُ المدح [1] : فنحوُ: جاءني صاحبُك وأيُّ رجل!! يُؤْتَى بالواوِ -هاهنا- للمدح.

= ذكر هذه الواو ابن فارس والثعالبي وابن كيسان والمرادي والرازي وغيرهم كما نقله ابن منظور. [الصاحبي / ١٢١ ، سر العربية/ ٣٥٣ ، الموفقي/ ١٠٦ ، الجنى الداني/ ١٧٣ ، الحروف/ ٢١٣ ، اللسان / واو]

وسماها في وجوه النصب واو الإعراب . [وجوه النصب / ٢٦٨] وتقدم أن المصنف جعل الواو علامة للجمع الصحيح في الاسم وفي الفعل ، ولكنه هنا يهتم بناحية الإعراب فذكر أنها علامة الرفع في نوعين :

الأول : جمع المذكر السالم . الثاني : الأسماء الخمسة أما جمع المذكر : فتقدم أن الواو علامة لثلاثة أشياء ؛ الجمع والرفع والتذكير . وأما الأسماء المفردة فقد ذكر المصنف خمسة منها ، وقد عدها كثير من النحاة ستة ، كما عند الحريري وابن مالك وعدد من شراح الألفية والسيوطي وآخرين وتقدم أن القول بأن الواو حرف الإعراب واحد من حوالي اثني عشر مذهبًا ، وتقدم تفصيل القول في المسألتين:عدد الأسماء المفردة ، وحقيقة الواو فيما ذكر في ألف النصب [الإنصاف ١ / ١٧ ، وابن عقيل ١ / ٤٤ ، الهمع ١ / ١٢٥ - ١٢٦ - تحقيق شمس الدين].

(١) [١٩ - واو المدح] :

ولم أقف على هذه الواو عند النحاة فيما بين يدي من مصنفات ، ولكن الحقيقة أن المدح مستفاد من السياق كله أو من (أي) فيما مثل به المصنف وبانضمام الواو إليها استقت منها معنى المدح . ويؤيد هذا أن (أي) قد تستخدم وحدها دالةً على المدح ، قال ابن هشام : " أن تكون - أي -دالة على معنى الكمال ؛ فتقع صفة للنكرة ؛ نحو: زيد رجل أي رجل ، أي: كامل في صفات الرجال ، وحالا للمعرفة ؛ كمررت بعبد الله أي رجل " [المغني ١ / ٧٣] .

وكذا في تفصيل الشيخ عثمان النجدي الحنبلي ؛ قال : " وهي - أي - في الوصفية والحالية للدلالة على معنى الكمال ... " [رسالة في أي المشددة وأحكامها للشيخ عثمان الحنبلي النجدي / ورقة ١ ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٧٠ مجاميع] و(أي) تكون كذلك نعتًا ؛ كذا سماها البطليوسي في نحو قولهم : جاء زيد وأي رجل ، وأرى أنها المقصودة في إضفاء معنى المدح على الواو المصاحبة لها. [الحلل في إصلاح الخلل / ٣٥٦ ، جمل الزجاجي / ٣١٢].

ومن المعهود عند المصنف إضفاؤه معنى السياق على الحرف الموجود فيه ، ولدلالة سياق (أي) على المدح فإن المدح يزيد بدخول الواو ، فزيادة المبنى يتبعها زيادة في المعنى ، ولذلك سماها واو المدح .

[٢٠] وأمَا واوُ الإشباعِ [١] : فهي كلُّ واوٍ ساكنةٍ تقدَّمَتْهَا ضمةٌ ؛ نحوُ: يغزو، [وما هو][٢] .

---

(١) [٢٠ – واو الإشباع] :
وهي الواو التي تكون لإشباع الضمة ومثل لها النحاة بنحو : أنظور ؛ كما عند ابن جني والسيوطي وغيرهما وذهب ابن جني إلى أن الحركة في نحو (أنظور) لم تحذف ، وإنما أنيب الحرف عنها ، فالضمة عنده موجودة مزيد فيها لا منتقص منها [الخصائص ٣ / ١٣٦].
وذكر المالقي هذه الواو ؛ قال : " أن تكون الواو – إشباعًا للضمة كما كانت الألف إشباعًا للفتحة ؛ وذلك نحو قولهم في أنظر : أنظور ، وفي أشكر : أشكور ... " . [الرصف/ ٤٣٥] وذهب المرادي إلى أن هذه الواو تزاد للضرورة لإقامة الوزن . [الجنى الداني / ١٦٤] .
وكذا ذكر بعض النحاة كالقزاز والألوسي [ما يجوز للشاعر / ١٥٩ ، الضرائر وما يجوز للشاعر / ٢٨٣، موارد البصائر / ٧ أ/ ٩ ب] .
وتعريف المصنف لواو الإشباع بأنها كل واو سبقها ضمة يجعلها تشمل ما يسمى بواو الإطلاق وهي قياسية في القوافي المطلقة لأجل الوزن؛ قال المالقي: "وتختص بتلك التسمية إذا كانت زائدة على الكلمة لا احتياج إليها ، وقد تسمى واو الضمير إطلاقًا كالزائدة وذلك بالفرض لا بالحقيقة كقوله [من البسيط]:

فأنت أنت وإن شطوا وإن زاروا

وقد تسمى أيضا الواو الأصلية إطلاقًا بالفرض لا بالحقيقة نحو قوله [من الطويل]:

سلا القلب عن سلمى وقد كان لا يسلو

وإنما سميت هذه الواو إطلاقا لأنها أطلقت حرف الروي ؛ وكذا ذكر المالقي[الرصف / ٤٣٥ ، ٤٣٦ بتصرف] . وكلام المصنف وتعريفه يجعل كل هذه الواوات واو إشباع لسبقها بضم .
(٢) قوله " وما هو " : كذا في د ، وسقط في ت ، ولعل ما جاء في (د) : (وما هو) يقصد به واو الضمير في حالة الوقف ؛ حيث قبلها مضموم وهي ساكنة ، ويحتمل أنه تحريف لقوله فيما بعد : وأما واو، وتحريفها إلى(وما هو) ممكن وهو محتمل ؛ لأنه لم ينص على حالة الوقف ؛ ولا تكون هذه الواو في (هو) ساكنة إلا وقفًا ؛ إلا إذا كان المصنف قد تابع الكسائي فيما حكاه عن بعضهم من جواز تسكين الواو من (هو) في الوصل ؛ فيكون قوله : (هو) : بالإسكان صحيحا وذلك على لغةٍ لبعضهم ؛فيه جاء في اللسان في أول الهاء : " قال الكسائي : هو ، أصله أن يكون على ثلاثة أحرف مثل (أنت) فيقال : هُوَّ فعل ذلك ، قال : ومن العرب من يخففه فيقول : هُوَ فعل ، قال اللحياني: وحكى الكسائي عن بني أسد وتميم وقيس : هُوْ فعل ذلك بإسكان الواو ، وأنشد لعبيد– يعني ابن الأبرص– [من الطويل]:

و رَكْضُكَ لولا هُوْ لقيت الذي لقوا   فأصبحتَ قد جاوزت قوما أعاديا   =

[٢١] وأما واوُ الانقلابِ [(١)] : فهي أنَّ الواوَ التي هي من سَنْخِ [الكلامِ][(٢)] متى كانت فـاءَ فاعـلٍ انقلبـت في التَّـصْغِيرِ همـزةً؛ كقولـك في تصغيرِ واصل : أُوَيْصِل ، وواعد : أُوَيْعِد ، وواسع : أُوَيْسِعٍ ،

= وقال الكسائي : بعضهم يلقي الواو من (هو) إذا كان قبلها ألف ساكنة ، فيقول : حتَّـاهُ فعـل ، وإنـماهُ ..." وفي اللسان أيضا عن أبي الهيثم : أن بني أسد تسكن هو وهـي؛ فيقولـون :هُـوْ زيـد... كـأنهم حذفوا المتحرك ، وأنشد [من الطويل]:

و كنا إذا ما كان يوم كريهة   فقد علموا أني وهُوْ فتيان

فأسكن (يعني الواو) .[اللسان/ ها].

(١) [٢١ – **واو الانقلاب**] :

ولم أجد هذا المصطلح عند أحد من أصحاب مصنفات الحروف التي بـين يـدي ، وذكرهـا ابـن منظـور باسم : الواو المحولة .[اللسان/ واو].

ولكن في دراسة الإعلال والإبدال في الحروف نجد هذه الواو كحالة منها وتقلب الواو همزة في مواضـع أخرى غير ما ذكر المصنف ومن ذلك :

قلب الواو همزة : ١- إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة بشرط أن تكون الواو الثانية غير منقلبـة عـن حرف آخر؛ نحو: أواصل وأواثق ، كانت في الأصل: وواصل ، ووواثق؛ جمعًا لـ: واصـل وواثـق ، وذلك عند جمع التكسير على فواعل من اسم الفاعل المعتل الفاء .

٢- وتقلب الواو إذا تطرفت بعد ألف زائدة ؛ نحو : دعاء وسماء ، والأصل : دعاو وسماو ، وهذا قلـب واجب لعدم اتصال الكلمة بتاء تأنيث لازمة وإلا امتنع القلب أو غير لازمة فيجوز القلب .

٣- إذا وقعت الواو عينا لاسم فاعل أعلت عينه ؛ نحو : صائم وقائم ، والأصل صاوم وقاوم .

قلب الواو ياء : كما تنقلب الواو ياء في مواضع ، وأهمها :

إذا انكسر ما قبلها ؛ نحو : ميزان وميقات حتي إن صاحب وجوه النصب أفرد لها بابًا بعنوان : الواو التي تتحول ياء .[وجوه النصب/ ٢٧٠] وهنا سؤال لـماذا قـصر المـصنف واو الانقـلاب عـلى الحـالتين اللتين ذكرهما ؟ ولعله ذكرهما على سبيل التمثيل . مع أن الصرفيين نصوا على الحالات التي تقدمت كما عند ابن جني [المنصف ١/ ٢١٧] وقرره بعضهم كما عند الرضي الـذي أطلـق وجـوب قلـب الواو الأولى إذا التقى واوان في صدر الكلمة إلى همزة ومثل بصيغة الجمع المذكورة . [شرح الشافية ٣ / ٧٦] . وكذا نقله ابن جني عن المازني وذلك في نحو بناء مثل كوكب من وعـد ووزن ؛ فيقـال أوعد ، أوزن ، والأصل : ووعد ، ووزن ؛ فكرهوا ترك الواوين ، وتقدم عن المصنف ألف الخلافة في نحو أجوه ووجوه ، والفرق أن القلب فيها جائز على حين هو هنا واجب .

(٢) سقط في د.

و إذا تحركتِ الواوُ وقبلها فتحةٌ تحولت أَلِفًا ساكنةً [1] ؛ نحو : قال ؛ من : قول ، وغزا ؛ من غزو [2] .

[٢٢] وأما الواوُ التي بمعنى (رُبَّ)[3] : فهي التي يُبْتَدَأُ بها الكلامُ على معنى (رُبَّ) فتخفضُ بها [4] ؛ قال رؤبةُ [من الرجز]:

---

(١) يعني المزني بقوله: ساكنة الألف اللينة، احترازاعن الهمزة ، وإلا فالألف لا تكون إلا ساكنة ، أما علة انقلاب الواو فتقدم بيانها ، راجع ألف البدل من الواو.

(٢) قوله : " غزا وقال " : تقدم في الألفات بيانه وشروطه وكلام الصرفيين فيه .

(٣) [٢٢-**الواو التي بمعنى رب**] :

ذكر هذه الواو عدد كبير من النحاة واختلفت تسمياتهم لها على النحو التالي : سماها بعضهم واو رب كما عند الثعالبي وابن هشام والزركشي وسماها بعضهم : واو تضمر بعدها رب كما عند الرماني ، وواو تكون خلفًا عن رب ؛ كما عند المجاشعي ، وسماها بعضهم واو بمعنى رب كما عند المصنف وابن فارس والهروي وصاحب وجوه النصب والإربلي والمالقي وابن هشام والمرادي . [سر العربية / ٣٥٢ ، الأزهية / ٢٣١ ، معاني الحروف/ ٦١ ، شرح عيون الإعراب / ٢٣٩ ، المغني ٢/ ٣٥ ، وجوه النصب / ٢٦٥ ، جواهر الأدب / ٩٠ ،٩١ ، البرهان ٤/ ٤٣٥ ، الرصف / ٤٢٤ ، الجنى الداني / ١٥٤]. والملاحظ أن المصنف يرى أن الواو بمعنى (رب) وقد ذهب إلى ذلك المذكورون ممن سموها : واو بمعنى رُبَّ ، وأكد ابن السراج أن العرب تستعملها بمعنى(رب) ولكنه نقل عن بعضهم أنها ليست خلفًا عنها. [الأصول ١/ ٥١٢ ، وراجع جواهر الأدب / ٨٩] وأكد الأخفش أن الواو صارت عوضًا من رب. [المعاني للأخفش/ ١٣٨ ، ٢٧١] .

(٤) قوله : " فتخفض بها " : ذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الواو تعمل الخفض في النكرة بنفسها ، وذهب البصريون إلى أن العمل لرُبَّ محذوفة بعدها ؛ قال ابن هشام : " واوان ينجر ما بعدهما . . . الثانية : واو رُبّ ؛ كقوله [من الطويل] :

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله   عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

[ينظر ديوان امرئ القيس/ ١٨ ، الخزانة ٢/ ٣٢٦ ، ٣/ ٢٧١ ، شرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤ ، ٧٨٢ ، شرح عمدة الحافظ/ ٢٧٢ ، المقاصد النحوية٣/ ٣٣٨ ،و بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧٥ ، شرح الأشموني٢/ ٣٠٠ ، شرح شذور الذهب / ٤١٥].

ولا تدخل إلا على منكر ولا تتعلق إلا بمؤخر ، والصحيح أنها واو العطف وأن الجرّ برُبّ محذوفة خلافًا للكوفيين والمبرد ، وحجتهم افتتاح القصائد بها ؛ كقول رؤبة الذي سيحتج به المصنف هنا [من الرجز]. =

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ [1]

أراد: رُبَّ قاتمِ الأعماقِ، أو: قاتمِ الأعماقِ، و(رُبَّ) أقربُ.

= وقاتم الأعماق خاوي المخترق

وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها ؛ كما تدخل على واو القسم ؛ قال : ووالله لولا تمره ما حببته " . [المغني ٢/ ٣٥] ويرى المبرد أنها مبدلة من (رب) في قول الشاعر[من الرجز] :

وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهاَ أَنِيسُ

[الرجز للعجاج ، كما في التصريح ١/ ٢٣٠ ، الدرر ٦/ ١٨٧ ، ملحق ديوان رؤبة/ ١٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦] وعارض النحاة في احتجاجهم به على إضمار(رُبَّ) ورأى أن الواو بدل منها ؛ حيث يعتقد أنه محال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل . [المقتضب ٢/ ٣١٩ ، ٢/ ٣٤٧، ٣٤٨] وردَّ الرماني قول المبرد ؛ قال : " ويدل على فساده مجيء الجر على إضمار (رُبَّ) ولا عوض منها ، وذلك كقول جميل [من الخفيف] :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

[ينظر ديوان جميل / ١٨٧ ، الأضداد للأصمعي / ١٠ ، الأضداد للسجتاني / ٨٤ ، الأضداد لبن السكيت / ١٦٨ ، أمالي القالي ١/ ٢٥٠ ، الإنصاف / ٢٣٢ ، الخزانة ٤/ ١٩٩ ، الخصائص ١/ ٢٨٥، سر الصناعة ١/ ١٤٩ ، شرح شواهد العيني ٣/ ٣٣٩، شرح القصائد السبع الطوال/ ٣٩ ، الضرائر / ١٤٤]

وقد جاء الجرُّ مع (بل) ، وذلك نحو قول الشاعر [من الرجز] :

بل جوزِ تيهاء كظهر الجحفت

[لسؤر الذئب كما في الإنصاف رقم ٣٧٩ ، الخصائص ١/ ٣٠٤ ، ٢/ ٩٨، الرصف / ١٥٦ ، ١٦٢ ، سر الصناعة ١/ ٧٧ ، شواهد الشافية / ٢٠٠ ، اللسان (حجف) المحتسب ٢/ ٢٩٢ معاني الأخفش/ ٢٧١] . ولايقول أحد : بل تَجُرُّ " [معاني الحروف / ٦١ ، ٦٢] وذكر الإربلي مذهب الكوفيين في الجر بالواو نفسها ، ثم أكد أن الجمهور على مذهب سيبويه في أن العمل لرب محذوفة كما عملت بعد الفاء وبل إجماعًا ، وأيده في ذلك المالقي والمرادي وابن هشام . [الجنى الداني/ ١٥٤، جواهر الأدب / ٩٠ ، ٩١، الرصف / ٤٢٤ ، المغني ٢/ ٣٥] .و هذه مسألة خلافية ذكرها ابن الأنباري. [الإنصاف / المسألة٥٥] والظاهر من عبارة المزني أنه وافق الكوفيين في القول بأن الواو تجرُّ بنفسها لأنها بمعنى رُبَّ ، وذلك مقتضى تسميته لها : واو بمعنى رب.

(١) ينظر ديوانه / ١٠٤ ، أمالي القالي ١/ ١٧٤ ، جمهرة اللغة ٢ / ٢٧ ، الخزانة ١ / ٣٩ ، ٤ / ٢٠١، الخصائص٢/ ٣٣٣ ، الرصف / ٣٥٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور / ١٧ ، ضرائر الشعر للقزاز القيرواني / ١٧٣ ، المحتسب ١ / ٨٦ ، المصنف ٢ / ٣].

[٢٣] وأما الواوُ التي بمعنى (أو)[1] : فهي التي تكونُ عندَ التخييرِ؛ نحو:

---

(١) [٢٣- الواو التي بمعنى أو] :
ذكر هذه الواو عدد من النحاة ، منهم ابن قتيبة والفراء والهروي وصاحب وجوه النصب والمالقي والمرادي وابن هشام والسيوطي [تأويل مشاكل القرآن / ٥٤٣ ، المعاني ٣/ ٢٢٢ ، الأزهية / ٢٣٣، وجوه النصب / ٢٦٩ ، الرصف/ ٤٢٥، الجنى الداني / ١٦٦، المغني ٢/ ٣٣ ، الإتقان ١/ ١٧٨، المعترك ٣/ ٣٦٢] .
وذكره عدد من الأصوليين كالآمدي والبناني [الإحكام ١/ ٦٣، حاشية البناني١/ ٣٦٥].
وذلك إقرار من المصنف ومن قال بهذه الواو لجواز خروج الواو عن مطلق الجمع وقد ذكر ابن هشام أن الواو عند هؤلاء تخرج إلى معنى (أو) عندهم على ثلاثة أقسام : - الأول : أن تكون الواو بمعنى (أو) في التقسيم كقولهم: الكلمة اسم وفعل وحرف ، وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة ، قال ابن هشام : " والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ، ولو كانت (أو) هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من الواو " .
الثاني : أن تكون بمعنى (أو) في الإباحة ، ونسبه ابن هشام للزمخشري ، قال : " وزعم أنه يقال : جالس الحسن أو ابن سيرين ؛ أي : أحدهما . . . والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل : جالس الحسن وابن سيرين – كان أمرًا بمجالسة كل منهما ، وجعلوا ذلك فرقًا بين العطف بالواو والعطف بـ(أو)" .
الثالث : أن تكون بمعناها في التخيير؛ قال ابن هشام : " قاله بعضهم في قوله [من الطويل] :

وَقَالوا نأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ والبُكَا   قلتُ البُكَا أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي

[ينظر ديوان كثير / ١١٤ ، أمالي القالي ٢/ ٦٤ ، شرح شواهد المغني ٢/ ٥٨١ ، المقاصد النحوية ٣/ ٤٠٤ ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني٢/ ٤٢٥ ، شرح شذور الذهب / ٤٨٠ ، المغني ٢/ ٣٠٨].
قال : معناه : الصبر أو البكاء ؛ إذ لا يجتمع مع الصبر . . . ونقول : يحتمل أن الأصل : فاختر من الصبر والبكاء ؛ أي : أحدهما ، ثم حذف(من) كما في: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف:١٥٥].
قلت : وأثبت هذا القسم الأخير الهروي واقتصر عليه كما فعل المزني هنا ، وشاهد الهروي هو شاهد المصنف نفسه . [المغني ٢/ ٣٣ بتصرف ، الأزهية / ٢٣٣].
وأنكر البصريون هذا المعنى للواو ، كما مرَّ عن ابن هشام وبنحوه عند المالقي وسيأتي باقي كلامهم في بيان شاهد المصنف . [الرصف/ ٤٢٥] .
ونجد عند الفراء وغيره عكسًا للقضية ؛ حيث جعل (أو) بمعنى الواو في مواضع من المعاني وبنحوه عند صاحب وجوه النصب والثعالبي والطبري والقرطبي وغيرهم. [معاني الفراء ٣/ ٢٢٢ ، وجوه النصب / ٢٦٥ ، سر العربية / ٣٥٤] .

كُلْ ما شئتَ من تمرٍ وزبيدٍ [1] ؛ بمعنى: أَوْ زُبْدٍ؛ كقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣] معناهُ: أو ثُلاثَ، أَوْ رُباعَ [2] ؛ لأَنَّهُ لولا ذلك لحلَّ تِسْعٌ.

---

(١) في ط : من عمرو أو زيد (!!) وهو تحريف .

(٢) قوله : " مثنى وثلاث . . . إلخ " : في د : أو وثلاث أو ورباع ، وقد رد ابن هشام القول بأن الواو بمعنى أو ، كما أنه حمل على القائلين به ، ففي بابه السادس من المغني تحت عنوان " في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها "

قال ابن هشام : " الحادي عشر : قولهم في نحو قوله تعالى : ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ أن الواو بمعنى أو . . . ولا يعرف ذلك في اللغة وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين ، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الإعراب . " القول فيها بأن الواو بمعنى (أو) عجز عن درك الحق ؛ فاعلموا أن الأعداد التي تجمع قسمان : قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض ، وهو الأعداد الأصول ؛ نحو : ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦] . . . وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه إلى بعض ، وإنما يراد به الانفراد لا الاجتماع ؛ وهو الأعداد المعدولة ؛ كهذه الآية وآية سورة فاطر ، وقال : أي : منهم جماعة ذوو جناحين جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة . . . فكل جنس مفرد بعدد . . . ولم يقولوا : ثلاث وخماس ويريدون به ثمانية كما قال الله عز وجل: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة:١٩٦] .

وقال الزمخشري : " فإن قلت : الذي أطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع ، فما معنى التكرير في مثني وثلاث ورباع ؟ قلت : الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكحٍ يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أطلق له ؛ كما تقول للجماعة : اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة . . . ولو أفردت لم يكن له معنى .

فإن قلت : لم جاء بالواو دون (أو) ؟ قلت : كما جاء بها في المثال المذكور ، ولو جئت فيه بـ (أو) لأعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة ، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيعٍ ، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو . . . " [المغني ٢/ ١٧٨ ، ١٧٩] .

وقد أنكر أبو حيان أن تكون الواو بمعنى (أو) ؛ قال : " ولا يسوغ دخول (أو) هنا مكان الواو ؛ لأنه كان يصير المعنى أنهم لا ينكحون كلهم إلا على أحد أنواع العدد المذكور ، وليس لهم أن يجعلوا بعضه على تثنية وبعضه على تثليث . . . لأن (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء ، والواو تدل مطلق الجمع ؛ فيأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها على طريق الجمع ؛ إن شاءوا مختلفين في تلك الأعداد ، وإن شاءوا متفقين فيها محظورًا عليهم ما زاد " . [البحر المحيط ٣/ ١٦٣] .

[٢٤] وأما الواوُ التي بمعنى (إلى)[1] : فنحوُ: أَتَيْتُ وخيرٍ؛ يُرِيدُ: إلى خير.

[٢٥] وأمَّا الواوُ التي بمعنى (في)[2] : فنحو: أنتَ وبعضُ ما يجبُ؛

أَي: في بعضِ[3] ما يجبُ.

[٢٦] وأما الواوُ التي بمعنى (مع)[4] : فنحو : كُلُّ الثوبِ وثمنُه ؛ أي : مَعَ ثَمَنِهِ .

---

(١) [٢٤- الواو بمعنى إلى] :
لم أجد هذه التسمية فيما لدي من مصادر مع طول بحث . ويمكن القول بأن المصنف متأثر بقول الفـراء ؛ حيث يفهم كلامه أنه يقول بهذه الواو في مواضع مـن معانيـه ، منهـا عنـد قولـه تعـالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا الْحَدِيثِ﴾ [القلم:٤٤] قال:" أي: كلهم إليَّ ، وأنت تقول للرجل : لو تركـت ورأيـك مـا أفلحت ، أي:لو وكلتك إلى رأيك لم تفلح ، وكذلك قوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدَّثر:١١]. و(من) في موضع نصب ، فإذا قلت : قد تركت ورأيك ، وخليت ورأيك ؛ نصبت الرأي؛ لأن المعنـى: لـو تركـت إلى رأيـك ، فنـصبت الثـاني لحسن المعنـى فيـه ، ولأن الاسـم قبلـه متـصل بفعـل" [المعاني٣/ ١٧٨، ١٧٧بتصرف].
وهو شبيه بقول الزجاج كما نقله الشوكاني .[فتح القدير٥/ ٢٧٦] وقد جعل بعضهم الـواو في نحـو مـا ذكر بمعنى(مع)كـما ذكـر الزركـشي والـشوكاني.[البرهـان٤/ ٤٣٦، فـتح القـدير٥/ ٣٢٠،٢٧٦، ٣٢٦].

(٢) [٢٥- الواو بمعنى في] :
ولم أجد من ذكر هذه الواو صراحـة أو أشـار إليهـا ، إلا مـا ورد في اللـسان فـيما نقلـه ابـن منظـور عـن الجوهري الذي سماها : واو الوقت ، وأكد أنها بمعنى في ، ومثل لها بقولهم: اعمل وأنت صـحيح ، وقال : أي في حال صحتك ، والآن وأنت فارغ ، وأكد أنها قريبة من واو الحال [اللسان / واو]
ولكن من خلال مثال المصنف يمكن القول إنها تعني : في زمانٍ أو في مكـانٍ أو في حـالٍ يجـب عليـك ، وأظنها : أنت وبعض ما تحب ، فيكون المعنى أظهر : أنت في بعض ما تحب . وقـد أسـقط التحقيـق السابق هذه الواو –عمدًا –وجاء في ط(حاشـية٤٧١) : وهـو خطـأ لأنـه لا واو بمعنـى في" اهــ. [راجع الحروف للمزني / ٩٨ –ط دار الفرقان].
قلت : وكذا أثبتها المزني في العد في ت ، د ، وكذا وردت مع مثالها في التفسير في ت وبذلك تكون سقطت من (د) تفسيرًا ، ولا حاجة لاتهام المصنف بالخطأ .

(٣)سقط في د .

(٤) [٢٦- الواو التي بمعنى مع] :

=

[٢٧] وأما الواوُ [التي][(١)] بمعنى الفاءِ[(٢)] : فكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [العنكبوت:١٢] .

= في ت : بدل (مع): في ، وهو خطأ من الناسخ . وهذه الواو ذكرها بالمعنى الذي أراده المصنف الجوهري ونقله ابن منظور عنه : قال :.. وتكون (الواو) بمعنى مع ، واحتج له بقوله ﷺ : "بعثت أنا والساعة كهاتين ... " .

قال الجوهري : أي : مع الساعة . [الصحاح ، اللسان / واو ، والحديث أخرجه البخاري برقم (٤٥٥٥ ، ٤٨٨٩ ، ٦٠٢٢-٦٠٢٤) ومسلم برقم (٥٢٤٤- ٥٢٤٧) والترمذي برقم (٢١٤٠)]

وقد ذكر هذه الواو عدد من النحاة كابن فارس والثعالبي والهروي والمالقي والمرادي وابن هشام والزركشي والسيوطي ولكن على نحو مباين لما ذكره المصنف ، حيث يطلقونها على الواو المنصوب ما بعدها لاستحالة المشاركة المستفادة من معنى العطف في نحو : استوى الماء والخشبة .

وتقدم أن المصنف جعل هذه الواو التي قصدها النحاة المذكورون ضمن واو الصرف .

أما الواو التي ذكرها المصنف فمن خلال أمثلته نجد أنها نص في المعية ، وهي من حالات وجوب حذف الخبر ، أي : مقترنان أو متلازمان .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر؛لأن معنى: كل ثوب وثمنه : كل ثوب مع ثمنه ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبرٍ ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح ؛ فإن لم تكن الواو نصًا في المعية لم يحذف الخبر وجوبًا ؛ وكذا أفاده ابن عقيل [شرح ابن عقيل١/ ٢٥٣] .

وأكد الجرجاني أن الواو التي بمعنى (مع) لا تنصب إلا وقبلها فعل .[الجمل للجرجانى / ٢٠] .

وهذا يفسر لنا الفرق بين واو الصرف عند المصنف وبين الواو التي بمعنى(مع) عنده أيضًا ؛ فواو الصرف ناصبة ، وواو مع ليست كذلك .

ويبدو من تفسير المزني للمثال بقوله : مع ثمنه – أنه يميل إلى القول بأن الكلام تام على ما ذهب إليه ابن عصفور من عدم الحاجة إلى تقدير الخبر .

(١) سقط في: ت .

(٢) [٢٧- **الواو التي بمعنى الفاء**] :

وذكر بعضهم الفاء التي بمعنى الواو ، كما أثبته الآمدي وغيره كما سيأتي [الإحكام ١/ ٦٩] .

ولم أقف على من ذكر هذه الواو صراحة ، ولكن الفراء عند الآية التي استشهد بها المصنف هنا قال :" هو أمر فيه تأويل جزاءٍ ؛ كما أن قوله : ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾ [النمل:١٨] نهيٌ فيه تأويل الجزاء ، وهو كثير في كلام العرب " [المعاني للفراء٢/ ٣٦٤] : وهذا يعني أن الواو وقعت موقع الفاء في جواب الجزاء المقدر، وكأن التقدير والله أعلم: إن تتبعوا سبيلنا فقد حملنا خطاياكم ، وبالاستقبال : فلنحمل ، فحلت الواو محل الفاء .

وقد ذكر النحاة الفاء التي تكون بمعنى الواو؛ كما عند الهروي الذي نص على أن الأخفش جعل الفاء بمعنى الواو في بيت امرئ القيس المذكور ، وليس في معاني الأخفش . [الأزهية/ ٢٥٤]. =

وكان الأَصْمَعِيُّ [1] يروي بيتَ امرئ القيسِ [2] [من الطويل]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ [3]

= وذكر ابن هشام هذه الفاء التي تكون بمعنى الواو ، وذكر رواية الأصمعي ونقل عنه أن الصواب في رواية البيت بالواو ، لأنه لا يجوز : جلست بين زيدٍ فعمرو ، وأجاب ابن هشام عن ذلك بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حومل ؛ كما يجوز: جلست بين العلماء فالزهاد . .[المغني ١/ ١٤٠] .

والملاحظ أن المصنف أطلق هذه الواو على المواضع التي يصلح تقدير الفاء فيها معنى أو صناعةً ، أعني أسلوب العطف ، وجواب الشرط ، ويؤيد وجود الواو بمعنى الفاء (أو العكس) قراءة قالون عن نافع ؛ حيث قرأ : ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [الشمس:١٥]

(١) هو اللغوي الكبير ، عبد الملك بن قريب ، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح ، ومن أهل البصرة من حفاظ اللغة ورواتها ، من مصنفاته : كتاب الهمز ، وكتاب المقصور والممدود ، وكتاب الفرق وكتاب فعل وأفعل ، وكتاب الأضداد ، وكتاب القلب والإبدال ، وكتاب غريب الحديث ، وغير ذلك من المصنفات ، توفي سنة ٢١٦ هجرية ، وقيل سنة ٢١٧ هجرية ، وقيل غير ذلك .

[تنظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين / ٥٨ – ٦٧، إنباه الرواة ٢/ ١٩٧، تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي للدكتور شوقي ضيف / ١١٩–١٣٠ ، مراتب النحويين / ٤٦ – ٦٥ ، نزهة الألبا/ ٩٠ ، الفهرست / ٨٢]

(٢) هو أمير الشعراء في الجاهلية امرؤ القيس بن حجر الكندي ، صاحب إحدى المعلقات ، أخباره وأشعاره ملأت المصنفات . [تنظر ترجمته في شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها للشنقيطي/ ٧-١٠ – تحقيق الفاضلى –ط٣-المكتبة العصرية-٢٠٠٠م - طبقات فحول الشعراء ١ / ٥٢ ، ٨١– ٩٦ بتحقيق الشيخ محمود محمد شاكر – ط مطبعة المدني – القاهرة – ١٩٧٤م].

(٣) الشاهد في البيت دخول الواو مكان الفاء ، وهي بمعناها عند المزني ، وأنكر بعضهم ذلك وتأول البيت على حذف وتقدير كما تقدم بيانه آنفا .

ينظر ديوانه/ ٨، الإنصاف/ ٦٥٦، الخزانة ٤/ ٣٩٧، شرح شواهد الشافية/ ٢٤٢، شرح المفصل ٩/ ٣٣، ٧٨ ، ٨٩ ، ١٠/ ٢١ ، الكتاب ٤/ ٢٠٥ ، قطر الندى/ ٨١ ، المحتسب ٢/ ٤٩، المنصف ١/ ٢٢٤، وجوه النصب/ ٢١٥] .

[٢٨] وأما [الواو][١] التي هي دليل فِعْلٍ مُضْمَرٍ [٢] : فكقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾ [الأنعام:٧٥] معناه – والله أعلم –

---

(١) سقط في ت .

(٢) [٢٨- الواو التي هي دليل فعل مضمر] :

أشار ابن فارس إلى معنى هذه الواو واحتمل إضمار الفعل بعدها في مواضع من القرآن الكريم ونقله الزركشي عنه . [الصاحبي/ ١٢٤، البرهان ٤/ ٤٤١] .و ذكره الفراء تلميحا ، على حين أكده الطبري صراحة على أنه نقل عن بعض الكوفيين ، وأكاد أجزم أن الطبري يقصد المزني بذلك ؛ أي بقوله : بعض نحويي الكوفة ؛ وذلك لأن الفراء لم يصرح به ، ولم أقف لغيره على هذا الرأي صراحة، ولما تقدم من معرفة الطبري بالمزني ، ويبدو أن المصنف استفاد هذا المصطلح من مضمون كلام الفراء في مواضع من المعاني ؛ منها : عند قوله تعالى : ﴿وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا﴾ [الإنسان:١٤] قال : " وفي قراءة عبد الله : (ودانيا) . . . وقد تكون الدانية منصوبة على مثل قول العرب : عند فلانٍ جارية جميلة وشابةً بعد طرية ؛ يعترضون بالمدح اعتراضًا فلا ينوون به النسق على ما قبله ، وكأنهم يضمرون مع هذه الواو فعلا يكون به النصب؛ في إحدى القراءتين :(وحورًا عينا) " [وهي قراءة عبد الله بن مسعود وأُبَيِّ بن كعب ،راجع المحتسب ٢/ ٣٠٩] .

وفي هذا النص بيان للناصب وهو فعل مضمر مع الواو وفي موضع آخر يبين لنا الفراء سبب هذا الإضمار ؛ قال في توجيهه لقوله تعالى : ﴿لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل:٨] : " بنصبها : ونجعلها زينة ؛ على فعل مضمر ؛ مثل : ﴿ وَحِفۡظًا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٍ ﴾ [الصافات:٧] أي : جعلناها ، ومثله : أعطيتك درهمًا ورغبة في الأجر ؛ المعنى : أعطيتكه رغبةً ، فلو ألقيت الواو لم تحتج إلى ضمير ؛ لأنه متصل بالفعل الذي قبله " . [المعاني للفراء ٢/ ٩٧] .

إذن فمعنى كلامه أن سبب وجود الواو عدم اتصال المنصوب بما قبله من فعلٍ ، وفي مواضع أخرى بين أن المعنى هو المسوغ لهذا الإضمار ؛ قال : " . . . وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على آخره ؛ كقولك : قد أصاب فلان المالَ فبنى الدورَ والعبيدَ والإماءَ واللباسَ الحسنَ ؛ فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدوابِّ ولا على الثياب ، ولكنه من صفات اليسار ؛ فحسن الإضمار لَمّا عرف ، ومثله : ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة:٢٢] وأمَّا ما لا يحسن فيه الضمير لقلة اجتماعه فقولك : قد أعتقت مباركا أمسِ وآخر اليوم يا هذا ، وأنت تريد : واشتريت آخر اليوم ؛ لأن هذا مختلف لا يعرف أنك أردت : ابتعت ، ولا يجوز أن تقول : ضربت فلانًا وفلانًا ، وأنت تريد بالآخر : وقتلت فلانًا ؛ لأنه ليس هاهنا دليل " . [المعاني للفراء١/ ١٣ ، ١٤ بتصرف] .

وعلى هذا الأساس من الاعتماد على المعنى وامتناع عمل ما بعد الواو فيما قبلها وحسن اجتماع الكلام قدر الفراء فعلا مضمرًا بعد الواو في كثير من الآيات ؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ=

وليكون(١) من الموقنين أريناه

=غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة:٧] قال : " أي : جعل " وكان عاصم بن أبي النجود ينصبها على مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الجاثية:٢٣] كذا نقله عن المفضَّل ؛ قال الفراء : " ومعناهما واحد" . [المعاني للفراء١/ ١٣] .

وكذلك قدَّر ابن فارس فعلا مع الواو في قوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ﴾ [يوسف:٢١] قال : " وقيل : ولنعلمه فعلنا ذلك " وبنحوه قال في قوله تعالى : ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ﴾ [الصافات:٧] ونقله الزركشي . [الصاحبي / ١٢٤ ، البرهان ٤/ ٤٤١] .

(١) قوله : (وليكون... أريناه): قلت والرابط بين هذه الواو وبين اللام المذكورة في (ليكون) رابط وثيق ؛ فاللام لام كي عند الكوفيين ، ولدخول هذه الواو التي هي دليل فعل مضمر فائدة كبيرة ، والمعنى بطرحها مختلف عنه مع وجودها ؛ كذا أفادنا الطبري هذا المعنى مؤكدا على فائدة هذه الواو مبينا كيفية إضمار الفعل معها والنكتة البلاغية المستفادة منها في الكلام ؛ فزاد على ما ذكره الفراء بيانا لهذه الواو في مواضع عديدة من تفسيره من ذلك ما أورده عند قوله تعالى : ﴿وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة:١٨٥] قال الطبري : " وقال بعض نحويي الكوفة : وهذه اللام التي في قوله : ﴿وَلِتُكْمِلُواْ﴾ لام كي، لو ألقيت لكان صوابا ... قال : والعرب تدخلها في كلامها على إضمار فعل بعدها ، ولا تكون شرطا للفعل الذي قبلها وفيها الواو، ألا ترى أنك تقول : جئتك لتحسن إليَّ ، ولا تقول : جئتك ولتحسن إليَّ ؟ فإذا قلته فأنت تريد : ولتحسن جئتك . قال – يعني بعض نحويي الكوفة- وهذا في القرآن كثير ، منه قوله تعالى : ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ﴾ [الأنعام:١١٣] وقوله : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام:٧٥]... لو لم تكن فيه الواو كان شرطا على قوله : أريناه ملكوت السماوات والأرض ليكون ... فإذا كانت الواو فيه فلها فعل مضمر بعدها ، وليكون من الموقنين أريناه ... " قال الطبري : وهذا القول أولى بالصواب في العربية " [تفسير الطبري ٢/ ١٥٧ –ط دار المعرفة]

وقد أكد الطبري هذه المعاني التي ذكرها للواو هنا من إضمار الفعل معها ووظيفة هذا الإضمار وأثره في المعنى وتأكيده على أنه من أساليب العرب ، وأن الكلام دون الواو صحيح ، ونقل بعض ما أورده الفراء من شواهد وأمثلة – في عدد من المواضع ، كما جعل الطبري من ذلك القبيل أيضا في قوله تعالى: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران:٩١] فقال : " أدخلت الواو في قوله﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ لمحذوف من الكلام دلَّ عليه دخول الواو كالواو في قوله ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ ..." وجعل الطبري منه أيضا قوله تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة:٢٥٩] [راجع تفسير الطبري ٣/ ٤٢، ٣٤٦ ، ٢٠/ ٢٠، ٢٩/ ٢١٤ –ط دار المعرفة].

[و][1] في إحدى القراءتين[2] ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة:٢٢] على إضمارِ فعلٍ، ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

---

(١) سقط في د .

(٢) قوله : " في إحدى القراءتين " : قلت : وقد أوردت لنا مصنفات القراءات فيها أربع قراءات لا اثنتين ، وبيانها :

١- قرأ بالخفض : أصحاب عبد الله بن مسعود ، كما ذكر الفراء ، ولعله يعني الأعمش وحمزة والكسائي؛ كما ذكر الشوكاني . قال الزجاج : وجائز أن يكون عطفًا على (جنات) أي : هم في جنات وفي حورٍ، على تقدير مضاف محذوف ؛ أي : وفي معاشرة حور ، قال الفراء على الخفض : " وهو وجه العربية . . . على أن تتبع آخر الكلام بأوله وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله . . . " يعني : بالحمل على المعنى ، وجعل منه الشواهد الآتية :

١-قول الشاعر [من الوافر]

إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعيونَا

[البيت للراعي النميري ، كما في أوضح المسالك(رقم ٢٥٩) وشرح شواهد الأشموني ٢/ ١٤٠ ، المغني برقم (٥٧٧)]

والعيون لا تزجج إنما تكحل ، وردَّها على الحواجب ؛ لأن المعنى يعرف ، ومنه ٢-قوله [من الرجز] :

علفتها تبنا وماء باردًا حتى شتت همالةً عيناها

[ورد هذا الرجز بلا نسبة ، كما في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨ ، ٧/ ٢٣٣ ، أمالي المرتضي ٢/ ٢٥٩، الإنصاف ٢/ ٦١٢ ، أوضح المسالك ٢/ ٢٤٥ ، التصريح ١/ ٣٤٦ ، الخصائص٢/ ٤٣١ ، الدرر اللوامع ٦/ ٧٩ ، شرح الأشموني ١/ ٢٢٦ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي / ١١٤٧ ، شرح الشذور ، ٣١٢، شرح شواهد المغني١/ ٥٨ ،٢/ ٩٢٩، شرح ابن عقيل١/ ٣٠٥، اللسان (زجج،علف، قلد) المغني ٢/ ٦٣٢، المقاصد النحوية ٣/ ١٠١ ، الهمع ٢/ ١٣] والماء لا يعتلف ، إنما يشرب . . . إلخ . هذا في ضوء نص الفراء في معانيه ، وصرَّح الشوكاني بأن الفراء أجاز الخفض إتباعًا على اللفظ وجعله قطرب من غير حمل على المعنى ، قال : " ولا ينكر أن يطاف عليهم بالحور ؛ لأن لهم فيه لذة " كذا نقله الشوكاني [فتح القدير٥/ ١٥٠].

٢-قرأ بالرفع الجمهور ، على العطف على ﴿وِلْدَانٌ﴾ أو على تقدير خبر ؛ أي : ولهم حور عين ، أو على تقدير مبتدأ ؛ أي : نساؤهم حور عين ؛ قال الفراء : " وإن كان أكثر القراء على الرفع ؛ لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن . . . " ورجح أبو عبيد وأبو حاتم قراءة الجمهور وهو اختيار سيبويه .

٣-النصب : قرأ بالنصب الأشهب العقيلي والنخعي وعيسى بن عمر وأبي بن كعب وذلك على إضمار فعل كما ذكر المصنف ؛ أي : ويزوجون حورًا عينا ، أو: ويعطون . =

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَائِسَاتٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي [1]

أراد: ويأتي شُعْثًا مَرَاضِيعَ، ودليلُ الإِضْمَارِ في ذلك كلّه الواوُ [2]

[٢٩] وأما واو الفَرْقِ [3] : فهي التي تُزَادُ في الأسماءِ ؛

= ٤- الرفع مع الإضافة : وقرأ قتادة بالرفع مضافا إلى عينٍ . [راجع القراءات في : إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٢٤، البحر المحيط ٨/ ٢٠٦، التيسير / ٢٠٧، الحجة لابن خالويه / ٣١٣، حجة ابن زنجلة / ٦٩٥، فتح القدير ٥/ ١٥٠، معاني الفراء ٣/ ١٢٣، ١٢٤].

والقراءة الرابعة تتفق مع الثانية في رفع (حور) فيتحصل لنا في كلمة (حور) ثلاثة أوجه وأربع قراءات ويبدو لي أن هذا الباب قريب من النصب على المدح أو الذمِّ أو الترحم . . . إلخ، والجامع بينها وبين النصب على القطع في باب النعت وبين ما نحن بصدده هو تقدير فعلٍ لأمرٍ يقتضيه المعنى أو السياق، يؤيد هذا أن احتجاج المصنف بقول الشاعر : (وشعثا) وقد عدَّه بعضهم منصوبًا على الترحم ؛ كما عند صاحب وجوه النصب، وحمله الفراء والشيخ الأزهري على إضمار (أذم) ونقل عن الخليل تقدير فعل : (أذكرهن) وأنه لا يستعمل إظهاره، كما نقل فيها جواز الجر على الصفة . [وجوه النصب / ٣٨، ٣٩، المعاني للفراء ١/ ١٠٨، التصريح ٢/ ١١٦، الكتاب ٢/ ٦٦].

(١) ورد في البيت في ت : (بالعليات) مكان (بائسات) والبيت لأمية بن عائذ الهذلي، أحد بني عمرو بن الحارث شاعر إسلامي من شعراء العصر الأموي ويروى البيت أيضا هكذا:

له نسوة عاطلات الصد (م) ر عوج مراضيع مثل السعالي

والشاهد عند المصنف إضمار فعل دلت عليه الواو في قوله (شعثا) على حين ذهب آخرون إلى أن الشاهد فيه النصب على الترحم، كما في وجوه النصب، وسيأتي تفصيله فيما يلي . [ينظر الشاهد في ديوان الهذليين ٢ / ١٨٤، شرح أشعار الهذليين / ٥٠٧، الخزانة ٢ / ٤٢٦، الرصف / ٤١٧، شرح المفصل ٢ / ١٨، شرح شواهد العيني ٤ / ٦٣، الكتاب ١ / ١٩٩، معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٨، وجوه النصب / ٣٨].

(٢) قوله :" ودليل الإضمار . . ." : قلت : وقد أفاده الفراء بمعناه عند قوله تعالى: ﴿وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران:٩١] قال : " الواو هاهنا قد يستغنى عنها، فلو قيل : ملء الأرض ذهبا لو افتدى به – كان صوابًا، وهو بمنزلة قوله تعالى : ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام:٧٥] فالواو هاهنا كأن لها فعلا مضمرًا بعدها " . [المعاني للفراء١/ ٢٢٦] وكلام المصنف أظهر منه، وتقدم تفسير الطبري لإضمار الفعل مع هذه الواو في أكثر من موضع مؤكدا أن الواو دليل على هذا الإضمار – قبل قليل في هذه الواو نفسها .

(٣) [٢٩- واو الفرق] : =

فَرْقًا بينها وبين غيرها في الهجاءِ[1] ؛ كواوِ عمرٍو ؛ زيدت فرقًا بينه وبين (عُمَرَ)، و(أولئك) كان أصلُه بلا واوٍ؛ فزيدت فرقًا بينه وبين (إليك) و(أولو الأمر؛ زيدت فيه الواوُ فرقًا بينه وبين (إلى الأمر)... وأشباهُ ذلك[2] :

نحو : الرِّبَا[3] ، ومَثْوَاه ... وما أَشْبَهَ ذلك .

وهذه الواو سماها النضر بن شميل واو الفصل [البلغة/ ١٦٨] وذكرها عدد ممن صنفوا في علم الهجاء ؛ كابن الدهان وابن درستويه والزجاجي وغيرهم كالرضي والسيوطي ، وسماها آخرون الواو الفارقة ، كما عند الجوهري فيما نقله ابن منظور ، جاء في اللسان : الواو الفارقة : وهي كل واو دخلت في أحد الحرفين المشتبهين ليفرق بينه وبين المشبه له في الخط .
[الجمل / ٢٧٤ ، شرح الشافية ٣/ ٣٢٧ ، الهمع ٦/ ٣٢٤ ، اللسان / الواو] .

(١) قوله : " فرقا . . . الهجاء " : قال الزجاجي : " واعلم أنَّ الكتَّاب يزيدون في الكتاب ما ليس فيه ليفصلوا بين مشتبهين ، وينقصون بعض الحروف إذا لم يخافوا لبسًا وكان فيما بقي دليل على ما ألقى . . . ومما زادوا فصلا بين مشتبهين زيادتهم (الواو) في (عمرو) في حالة الرفع والخفض ؛ فرقًا بينه وبين عمر ؛ فإذا صاروا إلى النصب قالوا : رأيت عمرًا ، فلم يزيدوا الواو ؛ لأن الألف تقوم مقامها . . . " . [الجمل للزجاجي / ٢٧٤] .

(٢) قوله : وأشباه ذلك " : وتزاد الواو أيضًا في نحو : (أولو – أولي) فرقًا بينها وبين إلى ، وأولات بمعنى : أصحاب وصاحبات ، ومن ذلك : أسماء الإشارة : أولاء – أولى ؛ لغةً في أولاءِ وأولائك المجردة من (ها) التنبيهية ، ولا تزاد في (الألى) الموصولة بمعنى الذين . [جمل الزجاجي / ٢٧٤ ، اللسان / الواو] .

(٣) قوله : " الربا " : يعني الواو المزيدة في الرسم العثماني (الربوا) ولعله يعني أنها فرقت بين الزنا والربا وأكد المبرد أن(الربا) أولى بالواو. ومذهب سيبويه أنها تكتب بالألف لأنها واو في الأصل ؛ من ربو يربو ، ويرى الكوفيون أنها بالباء ، ويثنى بالياء ، وخطأهم الزجاج ؛ قال : " ما رأيت خطأ أقبح من هذا ولا أشنع ؛ لا يكفيهم الخطأ في الخط حتى يخطئوا في التثنية . . . "
والواضح من هذه التسمية أن المزني يرى كتابة (الربا) بالواو ، أو يراها صحيحة بالواو أيضا ، وهذا يؤكد لنا ما رجحت نسبته إلى المزني من الأخذ بالإمالة على لغة الحجازيين ، ويؤكد هذا الزعم ما ذكره العلماء من تعليلات لكتابة مثل هذه الكلمات بالواو ، من ذلك تعليل ابن جني كتابتها بالواو بأنه فخم الألف انتحاء بها إلى الواو التي الألف بدل منها على حد قولهم : الصلواة والزكواة ... وكأن القارئ بين التفخيم فقوي الصوت ، وأكد أبو حيان أن هذه الألفات نحى بها نحو الواو على لغة أهل الحجاز ، وقد سمى هذه الألف ألف التفخيم ، ووصفه بأنه حرف بين الواو والألف ، وعده من الحروف المستحسنة في ألسنة العرب ، وعلل بذلك كتابته بالواو ، وكذا علل الرضي كتابتهم لهذه الكلمات بالواو على لغة أهل الحجاز . [راجع التفاصيل في :الكتاب ٣/ ٣٨٧ ، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٩٤ ، البحر المحيط ٦/ ١٧٢ ، سر الصناعة ١/ ٥٦ – ط الحلبي ، المحتسب ١/ ١٦٢، ١٦٣ ، شرح الشافية ٣/ ٢٥٥ ، اللهجات العربية في التراث / ٢٧٩] .

[٣٠] وأما واو الأصل [1] فهي التي فاء الفعل ، أو عينه ، أو لامه ؛ نحو : وعد ، وقول ، وغزو [2]

[٣١] وأما واوُ البدلِ [3] : فإنها تُبْدَلُ من الهمزِ ؛ نحو : يومن ويوُثر... ونحو ذلك .

---

(١) [٣٠- واو الأصل] :
وكذا ذكرها ابن الدهان [الفصول/ ١٣٣] وسماها بعضهم واو السنخ؛ كما عند صاحب وجوه النصب[وجوه النصب/ ٢٦٤] وجعل علامتها اللزوم في كل حال. ويحكم بأصالتها إذا صحبت أصلين من غير شك [الممتع٢/ ٢٩١، دروس التصريف/ ٤٥].

(٢) قوله : " قول وغزو" : قلت : وتقدم أنه ذكرهما في واو الانقلاب في نحو:غزا ، والتسميتان صحيحتان باعتبارٍ معين ؛ فواو الانقلاب باعتبار ما آلت إليه الواو، وواو الأصل باعتبار الأصل .

(٣) [٣١- واو البدل] :
وكذا ذكر المرادي واو الإبدال وأكد أنها ليست من حروف المعاني ، وقسمها إلى واو البدل من الهمزة ، وواو البدل من الألف ، وواو البدل من الياء. [الجنى الداني/ ١٧٤] سماها بعضهم الواو المحولة ؛ كما ذكر في اللسان عن الجوهري. [اللسان / الواو] وتبدل أيضا من حروف أخرى ، وهي :

١- من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها في نحو قراءة قنبل : ﴿قال فرعون آمنتم﴾ [الأعراف:١٢٣] ونحو : وآليت ووآمنت ، شريطة أن يكون بعدها ألف وهمزة مسهلة . [الإتقان ١/ ١٧٩ ، المعترك ٣/ ٣٦٤] وعلل المالقي هذا الإبدال بكراهة اجتماع همزتين في الأصل وإن كان بينهما ألف . [الرصف / ٤٣٩] . ورد ابن هشام هذه الواوِ ؛ قال : " والصواب " ألا تعدَّ لأنها مبدلة ، ولو صحَّ عدها لصحَّ عدُّ الواو من أحرف الاستفهام".[المغني ٢/ ٣٨] .

٢-وتبدل الواو من همزة المضارعة في الفعل المضارع الرباعي إذا دخلت عليه همزة الاستفهام ؛ نحو : أونبئك ؛ في (أ أنبئك) . [الرصف / ٤٣٩] .

٣-أن تبدل من همزة التأنيث في الجمع والتثنية والنسب ؛ نحو : حمراوات ، حمراوان ، حمراويّ [الرصف/ ٤٣٩] .

٤-كما تبدل الواو من الألف في موضعين : الأول : من الألف الزائدة الثانية في بنية الكلمة في التصغير وجمع التكسير في نحو تصغير (ضارب) نقول : ضويرب ، وقاتل : قويتل ، وفي جمعهما المكسر : ضوارب وقواتل ؛ قال المالقي : " وإنما قلبت في التصغير واوًا لأن الاسم إذا صغر لزم ضم أوله ؛ ولا يصح أن يكون ما قبل الألف إلا مفتوحًا فقلبت واوًا لأجل قبلها " . والتكسير محمول على التصغير . . . " [الرصف / ٤٤٠ بتصرف] .

الثاني : أن تكون بدلا من ألف الندبة ؛ نحو : واغلا مكموه .

٥-كما تقلب عن الياء في موضعين : الأول : عند البناء لما لم يسم فاعله في نحو:بوطرِ في بيطر ، وهونم في هينم ، وفي تصغير نحو صيرف : صويرف ؛ وذلك لأن الضمة تناقض الياء ؛ فاستثقل اجتماعهما فقلبت الياء واوًا تخفيفًا لاجتماعها . الثاني : أن تكون بدلا من ياء بدلا من ألف ؛ في نحو :=

والواوُ دليلُ/ [١٨] فعلٍ[١] حيثُ كان [صاحبُ][٢] المنطقِ يسمِّيهِ رِبَاطًا[٣] .

= ضيراب وقيتال ؛ مصدرين من ضاربت وقاتلت ؛ وكذا في تصغير المصدرين : ضويريب وقويتيل ، وكذا في تكسيرهما: ضواريب وقواتيل.[الرصف / ٤٤١ بتصرف] .

٦- كما ذكر بعضهم الواو المبدلة من باء القسم ونسب إلى ابن جني ، ويبدو أن المصنف لا يرى ذلك . [اللسان/ الواو] [ينظر تفاصيل إبدال الواو في شرح الشافية ٣/ ١٩٧ وما بعدها ، الهمع ٦/ ٢٦٤ وما بعدها- ط الكويت] .

(١) قوله : " الواو دليل فعل ... إلخ ": وهذه عبارة تقريبية ؛ لكثرة ارتباط الواو مع الفعل حيث يقَدَّر معها كثيرًا ؛ كما في واو النسق وواو الصرف والتي بمعنى مع ، ودليل الإضمار، وتقدم بيان ذلك كلٌّ في بابه ، وكما مرَّ بالتفصيل في الواو التي تحتها فعل مضمر بيانه عن الفراء والطبري وغيرهم بما يوضح لنا ارتباط الواو بالفعل ، فحيثما وجدت الواو توقعنا الفعل معها على الأغلب ، وإلا فالحقيقة أن ثمة واواتٍ لا ترتبط بالفعل ولا تدل عليه ، كما في واو الفرق ، وواو الصلة وغيرها .

(٢) سقط في ت .

(٣) قوله : " صاحب المنطق يسميه رباطًا " : قلت : ولا أدري هل يعني أن صاحب كتاب إصلاح المنطق –يعني ابن السكيت- كان يسميه رباطًا . أم هل يعني بصاحب المنطق شيئًا آخر ؛ حيث في التيمورية سقطت كلمة(صاحب) فلعله يعني بالمنطق: العِلْمَ المشهور، ويحتمل أنه يعني بصاحب (المنطق) أبا زيد الأنصاري ؛ لسببين : الأول : أنه قريب عهد بالمصنف وقد نقل المصنف عنه ، والثاني : أن لأبي زيد كتابًا بعنوان : المنطق ، ذكره ابن النديم في الفهرست.[الفهرست/ ٨١].وقد ورد في مقدمة معجم مقاييس اللغة ما يؤكد أن كتاب المنطق هو أحد كتب ابن السكيت فأثناء عرض ابن فارس لمصادره في معجمه الشهير مقاييس اللغة قال : " وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه على كتب مشتهرة عالية تحوي أكثر اللغة ، ومنها : كتاب المنطق ، أخبرني به فارس بن زكريا عن أبي نصر ابن أخت الليث بن إدريس عن الليث عن ابن السكيت ... فهذه الكتب الخمسة فيما استنبطناه من مقاييس اللغة ، وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها " [معجم مقاييس اللغة لابن فارس/ مقدمة المصنف – تحقيق هارون –ط دار الكتب العلمية – قم–إيران]. وقد أكد الدكتور/ السيد يعقوب بكر أن كتاب المنطق هو إصلاح المنطق المعروف لابن السكيت ، وأفاض في بيان هذا الكتاب من حيث التعريف به وبموضوعه . [نصوص في فقه اللغة / ٢٣٩]

تعقيب : هناك عدد من الواوات ذكرها آخرون ولم ترد عند المزني ، من ذلك :

واو الاستنكار ، واو الصلة للقوافي ، واو التعايي ، واو مد الاسم بالنداء ، واو الجزم المرسل ، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:٤]. واو الجزم المنبسط ، كقوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ [آل عمران:١٨٦]. واو الهمزة في الخط ، نحو : نساؤك ، واو الهمزة في اللفظ ، نحو حمراوان ، واو النداء ، نحو : وازيد ، واو الندبة ، نحو : وا لهفاه ، واو النسبة ، نحو : أخوي ، دموي ، الواو الدائمة ، نحو: زرني وأزورك ..[ينظر اللسان / وا] .

الياءات

خَمْسٌ وَعِشْرُونَ (١)

[١] ياءٌ خَفِيفَةٌ.

[٢] وياءٌ ثَقِيلَةٌ.

[٣] وياءُ الكنايةِ.

[٤] وياءُ التثنيةِ.

[٥] وياءُ جمعِ الصحيحِ.

[٦] وياءُ جمعِ المكسورِ.

[٧] وياءُ علامةِ الخفضِ.

[٨] وياءُ التأنيثِ.

[٩] وياءُ التصغيرِ.

[١٠] وياءُ الأفعال(٢).

---

(١) قوله: خمس وعشرون ". سقط في (د). وفي ت: عشرون، وقد ذكر المزني في (ت) عشرين ياء عند العد، وفي (د) عد خمسًا وعشرين ياءًا، وفي التفسير فسر إحدى وعشرين ياء، وترك أربع ياءات هي ياء الزوائد وياء النسبة وياء المصادر وياء الأفعال بلا تفسير، فحقيقة ما ذكره خمس وعشرون ياء عند التحقيق، وقد حاولت تفسير ما تركه المصنف في ترتيب الياءات على ما ذكره في العد . وقد ذكر صاحب وجوه النصب تسع ياءات [وجوه النصب/ ٣٠٤ – ٣٠٧] وكذا ذكر ابن فارس تسع ياءات [الصاحبي/ ١٢٤، ١٢٥] وعد ابن الدهان ست ياءات] الفصول/ ١٣٣] واقتصر الرازي على ذكر ياء البدل ولم يذكر غيرها. [الحروف/ ٢٠٣] ومجمل ما ذكره المرادي من الياءات ثمان ياءات، منها خمس ياءات ليست من حروف المعاني . [الجنى الداني/ ١٨٠].

وعد ابن هشام ثلاث ياءات من حروف المعاني، ثم ذكر أربع ياءات أخرى وذكر أنها لا تعد، أي ليست من حروف المعاني، فمجمل ما ذكره ابن هشام سبع ياءات [المغني/ ٣٧٣ – تحقيق/ محمد محيي الدين] وذكر ابن منظور تسع عشرة ياء. [اللسان/ يا] .

(٢) [١٠- **ياء الأفعال**]: والأصل أن يفسر ياء الأفعال بعد ياء التصغير، ولكن سقطت في التفسير على الظاهر، وهذه محاولة لبيانها:و الحق أنني لا أعلم ماذا يعني بها المصنف على سبيل القطع، أما على سبيل التقريب فلعله يعني بها الياء الواقعة في الفعل، ولكن ذكر عددًا من الياءات الواقعة في=

[١١] وياءُ الفَرْقِ.

[١٢] وياءُ الإِشْبَاعِ.

[١٣] وياءُ الزَّوَائِدِ[١].

= الفعل، كياء الإضافة، وياء التأنيث وياء الأصل، وياء الاستقبال، وغير ذلك. فلم خصها بذلك مما ذكره، وأيٌّ هذه الياءات يعني ؟! ولعله يعني الياء الواقعة في اسم الفاعل؛ حيث يسميه المصنف والكوفيون الفعل الدائم؛ نحو: هادٍ وداعٍ، ومستكفٍ ومسترضٍ...الخ. ويمكن أن يعني بها الضرب الثاني من ياء التأنيث، فيكون عدها ياءين في العد وجعلها واحدة ذات ضربين عند التفسير. ويمكن أن يعني بها غير ذلك. والله أعلم.

وقد ذكر ابن منظور أن ياء التأنيث تكون في الأفعال، نحو: اضربي، وتضربين، ولم تضربي . كما تجدر الإشارة إلى ما ذكره ابن منظور في الياءات؛ حيث ذكر ياءً تسمى: ياءٌ تدل على أفعال بعدها في أوائلها ياءات، وذكر في تمثيله لها قول الراجز:

ما للظليم عــاك كيف لا يا

ينقدُّ عنه جلــده إذا يا

يذري التراب عنه إذرايا

فـ (يا) في البيت الأول دليل على الفعل (ينقد) وهو مبدوء بياء،... وهكذا كل بيت ينتهي بياء تدل على أن ما بعدها فعل في أوله ياء[اللسان/ يا]

(١) [١٣- ياء الزوائد]: وكذا سقطت هذه الياء من التفسير، وقد ذكر هذه الياء عدد من النحاة بهذا الاسم كابن فارس والمالقي وبعضهم - وهو الأكثر - يذكرها في أثناء عرضه لحروف الزيادة. [الصاحبي/ ١٢٤، الرصف/ ٤٤٩، الممتع ١/ ٢٨٦]

وإذا وقعت الياء في كلمة ومعها ثلاثة أحرف كلها أصول، أو أكثر وليست في أول الكلمة وبعدها أربعة فهي زائدة ألبتة؛ سواء أوقعت في أول الكلمة أم غير ذلك. وتزاد الياء أولى وثانية وثالثة ورابعة وخامسة؛ كما ذكر ابن فارس، وذكر آخرون أنها تزاد سادسة وسابعة، وذلك نحو:

زيادتها أولى؛ نحو: يرمع ويلمع.

زيادتها ثانية؛ نحو: صيرف وضيغم.

زيادتها ثالثة؛ نحو: خفيدد وقضيب.

زيادتها رابعة؛ نحو: إصليت وحذرية.

زيادتها خامسة؛ نحو: دفاري ورفاهية.

زيادتها سادسة؛ نحو: مغناطيس واسلنقيت.

زيادتها سابعة؛ نحو: خنزوانية.

وعن هذه الزيادة قال المالقي: " ولا تعلل لأنها مبدأ لغة، وفيها ما هو لعلة المد..." [الرصف/ ٤٤٩].=

[١٤] وياءُ النِّسْبَةِ (١).

[١٥] وياءُ المَصَادِرِ (٢).

= ويستدل على الزيادة فيما سبق بالاشتقاق ، وهو الأكثر، وبغيره مما ذكره الصرفيون من استدلالات. [الرصف/ ٤٤٩، دروس التصريف/ ٤٣،٤٤، الممتع/ ٢٨٦ وما بعدها].وهذا التفسير يتفق مع منهج المصنف في مثل هذا الموضع، ويمكن أن تشمل ياء الزوائد أيضا ما سماه ابن منظور: الياء الفاصلة في الأبنية؛ نحو: صيقل، وبيطار، وعيهرة. [اللسان/ يا]

(١) [١٤- ياء النسبة]: أيضا سقطت هذه الياء من التفسير، ويسميها كثير من النحاة ياء النسب، كابن فارس والحريري وابن مالك والمرادي وابن عقيل... وغيرهم. وسماها ياء النسبة العلامة الأمير وسماها سيبويه ياء الإضافة، وسماها ابن الحاجب ياء النُّسْبة، بضم النون وكسرها بمعنى الإضافة، أي الإضافة المعكوسة كالإضافة الفارسية. [شذا العرف/ ١٣٢، حاشية الأمير على المغني ١/ ٣١، الصاحبي/ ١٢٥، شرح الملحة/ ٢٤٤، ٢٦٥، الجنى الداني/ ١٨١، شرح ابن عقيل ٤/ ١٥٢] . وهذه الياء مشددة وقد سماها الفاكهي الياء المشددة . [شرح الحدود النحوية/ ٢١٤، ٢١٥] وعلل الحريري ذلك التشديد بأنه للتفريق بينها وبين ياء المتكلم، وقيل: كأنها عوض من المنسوب إليه ولذلك شددت لتقوى بالتشديد، وحكمها كسر ما قبلها لتصح؛ لأن الاعتماد في النسب عليها، ولشدة اتصالها بالكلمة تجري بالإعراب كأنها جزء منها، وبهذه الياء يصير الاسم المنسوب إليه صفة بعدما كان علمًا أو جنسًا وعندها يعمل عمل الفعل ويرتفع به الاسم الظاهر؛ نحو: هذا رجل مصري أبوه، والمضمر؛ نحو: زيد أمه مصرية، وتحذف معها الهاء لأن بينهما شبها، وهو أن كلا منهما لا تقع إلا متطرفة ثم إنها تصير حرف الإعراب ويجعل ما قبلها حشوًا في الكلمة؛ فلذلك يتعذر الجمع بينهما، ولما تعذر الجمع حذفت الهاء وأقرت ياء النسب الدالة على المعنى؛ فيقال: شجري، نسبة إلي شجرة كما أن ياء النسب توجب فتح ثاني الاسم الثلاثي لئلا تتوالى كسرتان بعدهما ياء مشددة؛ نحو: نمري ودؤلي.

كما أنها توجب قلب الألف واوًا عند النسب إلي الاسم المقصور أيًا كان أصل ألفه؛ نحو: فتوى وحصوى. وذلك لئلا تتوالى الياءات.

وللمنسوب أحكام أخرى، إنما اقتصرت على ما يتصل بالياء وما يلزم من تغير بسببها. [لمزيد من تفاصيل ياء النسب وأحكام الاسم المنسوب راجع الرصف/ ٤٤٦ وما بعدها، شذا العرف/ ١٣٢ وما بعدها، شرح ابن عقيل ٤/ ١٥٢ وما بعدها، شرح الملحة/ ٢٤٣ وما بعدها، شرح الشافية ٢/ ٤، الهمع ٦/ ١٥٤ - ط الكويت]

(٢) [١٥- ياء المصادر]: سقطت هذه الياء عند التفسير، وهذه محاولة لبيانها.

تدخل الياء في مصدر فعَّل تفعيلا بصورة قياسية، وقيل إن ذلك عوض عن التضعيف في الفعل، وباب التعويض بالياء واسع جدًّا، قال أبو حيان فيما نقله عنه السيوطي: " باب تعويض الياء واسع جدًّا؛ لأنه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب (لغيزي) " [الأشباه والنظائر ١/ ١٣٣ - تحقيق الفاضلي] . =

[١٦] وياءُ المقصورِ [١].

[١٧] وياءُ الاستقبالِ.

[١٨] وياءُ التنبيه.

[١٩] وياءُ الإيجَازِ.

[٢٠] وياءُ الحشوِ.

[٢١] وياءُ النَّقْلِ.

[٢٢] وياءُ النُّدبةِ.

[٢٣] وياءُ الاعْتِمَادِ.

= ولدخول هذه الياء في المصدر سماها المصنف ياء المصادر، وقد تحذف هذه الياء ويعوض عنها هاء؛ نحو: تربية وتزكية، وذلك على أحد القولين، والثاني أن ياء المصدر هي المثبتة وأن المحذوف هو لام الفعل، وتقدم طرف من ذلك في هاء المصدر ، هذا هو المتبادر إلى الذهن، ومن المحتمل أن يعني بـ(ياء المصادر) ما سماه ابن منظور فيما نقله عن الجوهري: ياء الإشباع في المصادر والنعوت، نحو: كاذبته كيذابا، وضاربته ضيرابا، قال الفراء: أرادوا أن يظهروا الألف التي في (ضاربته) في المصدر؛ فجعلوها ياء لكسرة ما قبلها.

(١) [١٦- ياء المقصور]:

يبدو لي أن هذه الياء لم يهملها المصنف، وإنما اختلط الكلام فيها بالكلام في ياء الإشباع وياء البدل، وسأذكر طرفا من الحديث عنها هنا؛ كما سيأتي مزيد بيان لها عند مظنة ذكرها.

والبين أن المصنف يعني بهذه الياء كل ياء جاءت في الاسم المقصور فيما كان زائدًا على الثلاثة أو كان ثلاثيًّا ولامه ياء؛ نحو: سلمى وقصوى والنوى والقلى.

وتقدم في الياءات أن المصنف أضفى دلالات خاصة على بعض هذه الياءات وسماها تسميات معينة تبعًا لفهمه الخاص، كما تقدم في ياء جمع المكسور في نحو: زمنى ومرضى وهلكى. وفي ياء التأنيث في أحد ضربيها في نحو: فعلى؛ مؤنث فعلان؛ كغضبى وظمأى.

ويبدو أن المصنف يعني بياء المقصور، كل ياء لحقت اسمًا معربًا آخره ألف لازمة ترسم ياء في غير ما سبق، مما ليس بجمع تكسير ولا الداخلة للتأنيث، وقد ذكرت أنه يبنى على جواز إمالة الفتح ناحية الكسر لتصبح الألف ياء، أو أنه يعتبر الرسم الهجائي. [تنظر أحكام ألف المقصور - مثلا – في تدميث التذكير/ ٨٣ وما بعده، الهمع ٦/ ٨٣، ٨٤ ط الكويت] .

وهكذا قدمت محاولة لتفسير أربع ياءات أسقطها المصنف من التفسير، وتقدم تفسير ياء الأفعال كذلك؛ عليها في العد ولتكتمل عدة الياءات خمسًا وعشرين ياء.

[٢٤] وياءُ الأصلِ.

[٢٥] وياءُ البدلِ.

تفسيرهن

[١] أمَّا الياءُ الخفيفةُ [(١)]: فهيَ التي تجِيءُ آخِرَ الأسماءِ ساكنةً؛ كياءِ القاضِي والدَّاعِي والرَّامِي... ونحوِ ذلك.

وهذه الياءُ ساكنةٌ في الرفعِ والخفضِ، وتُجْرَي في النصبِ [(٢)].

---

(١) [١- الياء الخفيفة]

كذا يسميها المزني الياء الخفيفة، ولعله يشير بذلك إلى أن هناك ياء ثقيلة سوف يذكرها بعد قليل، ويبدو من أمثلته أنه يعني بها الياء الواقعة في الاسم المنقوص، وهو كل اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، وسمى منقوصا؛ لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب رفعا وجرًّا؛ لاعتلال حرف الإعراب منه، ونصبه بالفتحة لخفتها على الياء. [راجع شرح ملحة الإعراب للحريري/ ١٠٣ بتصرف].

وهذه الياء تسمى ياء المنقوص كما هو مشهور في كتب النحاة، وأحيانا يعبر عنها النحاة بالياء الخفيفة؛ كما عند الحريري وابن كيسان. [شرح الملحة/ ١٠٣، ١٠٦، الموفقي/ ١٢٤] وسماها الفراء الياء الأصلية. [المعاني للفراء١/ ٢٠١] كما ضم إليها المصنف أيضا الياء الخفيفة الواقعة في الأفعال؛ كما سيأتي في بيان لغاتها المسموعة عن العرب، والظاهر أنه اختار تسميتها بالياء الخفيفة لتشمل الياء الواقعة في الأفعال كذلك، إضافة إلى الإشارة إلى الياء المشددة(الثقيلة) . وهذه الياء التي تشمل ياء المنقوص والياء الخفيفة في الأفعال نجد لها في كتب القراءات بابا مستقلا تحت عنوان الياءات الأصلية، وسيأتي التفريق بينها وبين ياء الكناية (ياء الإضافة) في بيان ياء الكناية بعد ياءين.[راجع -مثلا - الوافي في شرح الشاطبية/ ١٨٣ وما بعدها، الإيضاح لمتن الدرة/ ٥١]

(٢) قوله: (ساكنة...النصب): قلت: قد شرع المزني في بيان الأوجه الجائزة في حركة هذه الياء، وبيانه فيما يلي: حركة ياء المنقوص: أولا: يأتي الاسم المنقوص على ثلاث حالات:

١- أن يكون معرفا بالألف واللام؛ كالقاضي والداعي.

٢- أن يكون مضافا؛ كقاضي مكة.

٣- أن يأتي منكرا؛ كقاضٍ وداعٍ.والنوعان الأولان تسكن ياؤهما رفعا وجرا، وتفتح في النصب، وهو نص كلامه بقوله: إنها ساكنة في الرفع والخفض، وتجري في النصب.

و النوع الثالث تحذف ياؤه رفعا وجرا، ويقتصر فيه على التنوين في آخره؛ وذلك لسكون الياء والتنوين، وفي حال نصبه تثبت الياء ويبقى التنوين وصلا، وعند الوقف يتحول التنوين ألفا مبدلة من التنوين.

ومن العربِ مَنْ يُسَكِّنُ هذه الياءَ في كلِّ الأفعالِ[1]؛ قرأ الحَسَنُ[2]:

{وَذَرُوا مَا بَقِي مِنَ الرِّبَا}[3] [البقرة:٢٧٨]

بتسكينِ[4] الياءِ.

والشاعرُ إذا اضطرَّ سَكَّنَهَا[5]؛

---

(١) قوله: (في الأفعال) الكلام المتقدم ذكره كان حول الياء في الأسماء، أما في الأفعال فبعضها يأتي متحركا وبعضها يأتي ساكنا، وذلك موقوف على السماع، وما أشار إليه المصنف من قراءة الحسن في التسكين هو أحد الاختيارات.

(٢) هو الحسن بن أبي الحسن، يسار، السيد الإمام أبو سعيد، البصري، إمام زمانه علما وعملا ولد سنة ٢١هـ من كبار التابعين، قرأ على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، كان الإمام الشافعي – رحمه الله – يقول: لو أشاء أقول: إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت، لفصاحته. وقيل إنه الرجل الذي يشبه كلامه كلام الرسول ﷺ، مناقبه جليلة وأخباره طويلة، توفي سنة ١١١هـ.

[تنظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٢٣٤]

(٣)الجمهور على فتح الياء، وقرئ شاذًا بسكونها، وهي قراءة الحسن البصري كما ذكر المصنف . [تنظر القراءة في : الإتحاف (١/ ٤٥٨) إعراب القرآن المنسوب للشيخ زكريا الأنصاري/ ١٩٨ رسالة ماجستير بدار العلوم تحقيق الباحث/ موسى علي موسى، البحر المحيط (٢/ ٣٤٠) ط دار الكتب العلمية، التبيان (١/ ١١٧) المحتسب (١/ ١٤١) مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه/ ٢٤].

(٤) في د: بسكون، وكلاهما صواب.

(٥) قوله: (والشاعر إذا اضطر سكنها...): قلت: وبيان ذلك فيما يلي:

ثانيا: من العرب من يعامل هذه الياء في حالة النصب معاملة الرفع والجر؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا إجراء للنصب مجرى الرفع والجر، ومن ذلك قول مجنون بني عامر [من الطويل]:

ولو أنَّ واشٍ باليمامةِ دارُه   وداري بأعلى حضرَموتَ اهتدى ليَا

[ينظر البيت في الخزانة ٤/ ٣٩٥، شرح شواهد الشافية ٤/ ٧١، ٤٠٥، شرح المفصل ٦/ ٥١، المغني/ ٢٨٩] وقول بشر بن أبي خازم [من الوافر]:

كفى بالنأيِ من أسماءَ كافي   وليس لنأيها إذ طال شافي

[وللشاهد روايات مختلفة، تنظر في الخصائص ٢/ ٢٦٨، المفصل ٦/ ٥١، الكامل ٦/ ١٢٨، المقتضب ٤/ ٢٢] فسكَّن الأول الياء ثم حذفها مع أنه منصوب، وقال الثاني: كافي؛ مع كونه حالا أو مفعولا مطلقا، وقد اختلف النحاة في ذلك؛ فذهب المبرد إلى أنه ضرورة، ولكنها عنده من أحسن الضرورات، والأصح جوازها في سعة الكلام، واحتج لذلك بقراءة من قرأ: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا=

=﴿ تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة:٨٩] وهي قراءة جعفر الصادق. وهذه الحالة هي التي نص عليها المصنف هنا، وجعله من قبيل ضرورة الشعر، وقد اعتبرها كثير من النحاة كذلك من أحسن الضرورات؛ كما نقل عن أبي حاتم السجستاني أنه كان يرى تسكين الياء في الاختيار، ويقول إنه لغة فصيحة، وذكره الحريري، واحتج لإسكان الياء بقول الشاعر [من الرجز]:

تركن راعيهنَّ مثل الشَّنِّ

[مجهول القائل؛ كما في المحتسب١/ ١٢٦،٢٩٠، شرح الملحة/ ٨٧] وقد نقل ابن جني رأي المبرد، ونقله عنهما معا الخوارزمي. [التخمير ٤/ ٤٢٠]

ثالثا: من العرب من يعامل الاسم المنقوص رفعا وجرا كما يعامله في النصب ، وذلك بإظهار الكسرة والضمة على الياء؛ كما يظهر الفتحة على الياء نصبا؛ ومن ذلك قول جرير [من الطويل]:

فيوما يوافِين الهوى غيرَ ماضِيٍ ويوما ترى منهن غولا تغوَّلُ

[ينظر ديوان جرير/ ٤٥٥، أمالي الشجري١/ ٦٧، الخصائص٣/ ١٥٩، شرح المفصل١٠/ ١٠١، ١٠٤، شرح شواهد العيني ١/ ٢٢٧، شرح الأشموني١/ ١٠٠، المنصف ٢/ ٨٠] ومنه قول الآخر [من الطويل]:

لعمرك ما تدري متى أنت جائيٌ ولكنَّ أقصى مدة الدهر عاجلُ

ومنه قول جرير[من المتقارب]:

و عرقُ الفرزدق شرُّ العروق خبيثُ الثَّرى كابيُ الأزندِ

[البيت في ديوانه/ ١٢٩، الهمع ١/ ١٨٣] ومنه قول الشماخ[من الرجز]:

كأنها وقد بدا عوارضُ وفاض من أيديِهنَّ فائضُ

[ينظر ديوان الشماخ/ ٤٠٥، معجم البلدان ١/ ١٢٥، اللسان/ ربض، وعرض، وجهم، وكذا يروي البيت فيها، وقد صنف الأستاذ إميل يعقوب هذا الشاهد على أنه شاهد أدبي لا نحوي، ورواية العجز فيه: وفاض من أيْرِ بهن فائضُ] . ولا خلاف بين النحاة في أن هذا ضرورةٌ لا يجوز في سعة الكلام، والفرق بين هذا والذي قبله أن الأول حمل حالة واحدة على حالتين؛ أي حمل النصب على الرفع والجر، فأخذ الأقل حكم الأكثر؛ ولهذا جوزه بعضهم في سعة الكلام كما تقدم عن المبرد، وجعله بعضهم من أحسن الضرورات، أما الثاني ففيه حمل حالتين على حالة واحدة، وليس من شأن الكثير أن يحمل على القليل، ومن أجل ذلك اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة، يغتفر منها ما وقع فعلا في الشعر، ولا ينقاس عليها، وخرجه بعضهم على أنه إجراء المنقوص مجرى الصحيح؛ كما عند الحريري. [لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية وشواهدها راجع: الخصائص١/ ٣٦٢، ٢/ ٣٤٧، شرح ملحة الإعراب للحريري/ ١٠٣، ٢٨٥، شرح ابن عقيل١/ ٨٢، ٨٣، الضرائر لابن عصفور/ ٩٢، المقتضب١/ ١٤٢، ٣/ ٣٥٤-ط بيروت -عالم الكتب، المنصف٢/ ٨٠، الهمع ١/ ١٧٩ - تحقيق شمس الدين]

رابعا: في حال الوقف على هذه الكلمات: وفيه تفصيل على النحو التالي:

أ- المعرف بالألف واللام:يوقف عليه بياء ساكنة على اختلاف مواقعه، وقد وقف بعضهم عليه بحذف الياء، فيقولون:هذا القاض عادل، ومرت بالقاض... إلخ. =

[قال الشاعر][(1)] [من الرجز]:

كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ   أَيْدِي نِسَاءٍ يَتَعَاطِيْنَ الوَرِقْ [(2)]

والاختيارُ بالفتحِ؛ قال الله عزَّ وجل: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨].

[٢] وأما الياءُ الثقيلةُ [(3)]: فهي التي تجيءُ مُشَدَّدَةً في آخرِ الكلامِ؛ كياءِ الأَضَاحِيِّ،

= ب- وإذا كان نكرة: يوقف عليه منونا رفعا وجرا محذوف الياء، وتثبت نصبا مع إبدالها ألفا كما تقدم قبل قليل. والمختار الوقف عليه بالحذف إلا أن يكون محذوف العين، كما سيأتي بعد قليل، وهو مذهب سيبويه؛ كما يجوز الوقف عليه بإثبات الياء، وعليه قراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧] وهو مذهب يونس، وعليه يقال: هذا قاضي، ومررت بقاضي، في الوقف، أما إذا كان محذوف العين، نحو: مُرٍ، اسم فاعل من أرى، أو الفاء؛ نحو يفي، موفي، علما - لم يوقف عليه إلا بإثبات الياء؛ فنقول: هذا مري، وهذا يفي... وسيأتي مزيد بيان لحذف هذه الياء في ياء الكناية.[راجع الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٣، ابن عقيل ٤/ ١٧٢، شرح الملحة/ ١٠٥، معاني الفراء ١/ ٢٠١]

(١) سقط في ت.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج، كما في ملحقات ديوانه في الأبيات المفردة/ ١٧٩، والقرق: المكان المستوي الذي لا حجارة فيه، ويقال للقاع إذا كان مستويًا أملس: قاع قرقر، وقرق. والشاهد تسكين الياء في قوله (أيديهن) وحقها الفتح، وهو عند المصنف للضرورة.[ينظر الشاهد في إصلاح المنطق/ ٤١٩، أمالي ابن الشجري (١/ ١٠٩) الخصائص (١/ ٣٠٦،٢/ ٢٩١) شرح الشافية (٣/ ١٨٤) الضرائر لابن عصفور/ ٩٢، الكامل (٢/ ٣٠) المحتسب (١/ ١٢٦) الهمع (١/ ١٧٩) تحقيق شمس الدين]

(٣) **[٢- الياء الثقيلة]:**

هذه الياء الثقيلة تأتي في كلام النحاة على ياء المنقوص؛ كما عند الحريري [شرح الملحة/ ١٠٦] كما يرد ذكرها عرضا في الكلام على النسب إلى الاسم المنتهي بياء مشددة لغير النسب... وقد مثل المزني لهذه الياء المشددة بما يفهم أنها تأتي في المفرد والجمع على حد سواء ن وهي غير دالة على النسب؛ نحو: قمريّ، والمذيّ، والكرسيّ، وفي الجمع؛ نحو: الأثافيّ، والأمانيّ، والأضاحيّ . ولعل في كلام الأخفش بيانا لهذه الياء؛ فعند قوله تعالى: ﴿أَمَانِيَّ﴾ [البقرة:٧٨] قال: " وأما تثقيل (أماني) فلأن واحدها أمنيَّة، مثقلٌ، وكل ما كان واحده مثقَّلا مثل: بختيَّة، وبخاتيّ، - فهو مثقل... ". وأثبت الأخفش سماعه عن بلعنبر أنهم يقولون: صحاريّ، ومعاطيّ؛ فيثقلون. [معاني الأخفش/ ١١٧، ١١٨]. ونقل ابن جني جواز تخفيف هذه الياء عن العرب. [الخصائص ٣/ ٢٣٣].

والأَثَافِيّ [1]، والمذِيّ، [والمنيِّ] [2] ونحو ذلك، وهذه الياءُ تُجْرَى بالإعرابِ [3].

[٣] وأما ياءُ الكنَايَةِ [4]:

---

(١) قوله:(الأثافي): الإِثْفِيَّة، الأُثفيَّة، وتخفف ياؤها:الحجر توضع عليها القدر . [مختار الصحاح/ أثف] قال الأخفش: كلهم يخففها، وواحدتها أثفيَّةٌ، مثقلة، وإنما خففوها؛ لأنهم يستعملونها في الكلام والشعر كثيرا، وتثقيلها في القياس جائز. [معاني الأخفش/ ١١٨].

وهذه الياء الثقيلة تزاد آخر الكلمات غير مفيدة للنسب، والفرق بينها وبين ياء النسب أن حذف ياء النسب يعطي معنىً مخالفا، وحذف هذه الياء يخل باللفظ، ولا يكون له معنى.[شذا العرف/ ١١٦، ١١٧].

(٢) سقط في د.

(٣) يعني أنها تتحمل الحركة الإعرابية وتتحرك بها لأنها جزء من الكلمة.

(٤) **[٣- ياء الكناية]:**

كذا سماها المزني ياء الكناية، وكذا في اللسان عن الجوهري [اللسان/ يا] وقد فرع عنها في اللسان: ياء الكناية عن المتكلم المجرور ذكرا أو أنثى، ياء يكنى بها عن المتكلم المنصوب، [اللسان/ يا] وسماها بعضهم ياء الإضافة؛ كما عند الأخفش وابن فارس وصاحب وجوه النصب، وكما سيذكر المزني نفسه، وكذا سماها غيرهم لا سيما من علماء القراءات. [معاني الأخفش/ ٦٨-٧٢، الصاحبي/ ١٢٤، وجوه النصب/ ٣٠٥، الأشباه والنظائر١/ ٢٩، إيضاح الوقف والابتداء٢/ ٢٣٣، التبصرة/ ١٣٨، سراج القارئ/ ١٢٧، شرح الزبيدي/ ٢٩٣، الكشف ١/ ٣٢٤] وسماها بعضهم ياء المتكلم؛ كما عند الفراء وابن عقيل وغيرهم. [معاني الفراء ١/ ٢٩، ٩٠، شرح ابن عقيل ٣/ ٩٢] وبعضهم يسميها ياء الإضافة إلى النفس؛ كما عند ابن خالويه.[الحجة/ ٢٥٩] وسماها ابن مالك ياء النفس، وسماها غيرهم ياء الضمير، وهو الشائع . [راجع البلغة/ ١٦٧، شرح قطر الندى/ ٢٢٦، شرح المفصل ٢/ ١١]

والمعروف أن الكناية مصطلح كوفي يقابله عند البصريين غالبا الضمير، وكل هذه التسميات متقاربة المعنى، وإن كنا نفهم من بعض المصنفات أن بين بعضها والبعض الآخر خلافا، وسوف يذكر المصنف فيما بعد أن بعضهم يسميها ياء الإضافة، وفي اختياره لمصطلح ياء الكناية إشارة إلى الفرق بين المصطلحين، وقدمت الكلام عن ياء الإضافة هنا وكان مكانه بعد قليل لأبين دقة اصطلاح المزني، وليكون الكلام عن مذاهب العلماء في هذه الهاء وقفا ووصلا مبنيا على تعريفها، وهو ما يدعونا إلى بيان بعض المصطلحات التي يذكرها النحاة وعلماء القراءات؛ منها:

ياء الإضافة: وهي في اصطلاح القراء الياء الزائدة الدالة على المتكلم؛ فخرج بذلك الياء الأصلية التي تكون في مكان لام الكلمة من الكلمات التي توزن اسما أو فعلا، وخرج بذلك أيضا الياء التي تكون من بنية الكلمة وأصولها في الأسماء المبهمة التي لا توزن؛ نحو: التي، والذي وياء هي، فالياء في الكلمات التي توزن يقال لها لام الفعل ويصح أن يقال لها ياء أصلية وفي الكلمات التي لا توزن=

فكياءِ[١] غُلاَمِي، ضَرَبَنِي؛ هذه كِنَايَةٌ عن المُخْبِرِ[٢]، و هذه الياءُ حَقُّهَا السُّكُون[٣] إِذَا وُقِفَ عليها إِلاَّ أَنْ يُضْطرَّ شَاعِرٌ فيفتحَهَا؛ كقول[٤] مالك بن الريب[٥] [من الطويل]:

= يقال لها ياء أصلية، وخرج بقولهم (الدالة على المتكلم) الياء في جمع المذكر السالم؛ كقوله تعالى: ﴿بِرَآدِّي رِزْقِهِمْ﴾ [النحل:٧١]، والياء في نحو﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي﴾ [مريم:٢٦] لدلالتها على المؤنثة المخاطبة لا على المتكلم.

مواضع ياء الإضافة: تتصل ياء الإضافة بالاسم على الأصل، وتدخل على الفعل والحرف؛ فتكون منصوبة المحل مع الفعل ومجرورة المحل مع الاسم، ومع الحرف مجرورة المحل؛ نحو: لي، بي، كما تكون منصوبة المحل معه في نحو: إني، وهذه الداخلة على غير الاسم تسمى ياء الإضافة من باب التجوز باعتبار الغالب، وإلا فالداخلة على الفعل والحرف ليست ياء إضافة، ومن هنا نجد أن المزني ذكر ياء الكناية لذلك، ومثل لها بالدخول على الفعل وعلى الاسم .

علامة ياء الإضافة: تعرف ياء الإضافة بصحة حلول الكاف والهاء محلها؛ نحو: فطرني: نقول: فطرك، وفطره... ولعل المصنف قد أشار إلى وجه الشبه بين الكاف والتاء والياء من حيث جواز التحريك لعلة البناء مع أحادية البنية.

الفرق بين ياء الإضافة وغيرها من الياءات: ذكر العلماء أن الياء الأصلية - كما تقدم - لا يصح أن تحل محلها الكاف والهاء؛ خلافا لياء الإضافة .

و المفهوم من كلام علماء القراءات أن ياء الكناية أشمل من ياء الإضافة حقيقة، وإنما تسميتها بالإضافة باعتبار الغالب كما تقدم ذكره.[راجع الوافي في شرح الشاطبية/ ١٨٣ وما بعدها].

(١) في د: فنحو، وفي ت. كياء، والمثبت توفيق بينهما.

(٢) في د: الخبر، والمثبت هو الصواب، ويعني بذلك أنها ياء المتكلم.

(٣) قوله: (حقها السكون): قلت: شرع المزني في بيان أحكام ياء الكناية، وتفصيله كالتالي: أ- حركتها: ما أشار إليه المزني هنا من أن حقها السكون يعني به عند الوقف عليها، وهو الأصل، وفي اللسان عن الجوهري: كل مبني حقه أن يبنى على السكون إلا أن تعرض علة توجب الحركة، والذي يعرض ثلاثة أشياء: أحدها اجتماع الساكنين، مثل: كيف، أين، والثاني: كونه على حرف واحد، مثل الباء الزائدة، والثالث: الفرق بينه وبين غيره مثل الفعل الماضي يبنى على الفتح لأنه ضارع بعض المضارعة ففرق بالحركة بينه وبين ما لم يضارع، وهو فعل الأمر المواجه به نحو: افعل.[اللسان/ ها] وقد نص المزني على عدم جواز تحريكها إلا للضرورة فقط، أما في الوصل فسيأتي بعد قليل.

(٤) في ت: كقولك حكى، ولا معنى له.

(٥) هو مالك بن الريب، من مازن تميم، كان فاتكا لصًّا ممن يصيبون الطريق، لحق بسعيد بن عثمان فغزا معه خرا سان، فلم يزل بها حتى مات هناك . [تنظر ترجمته في الشعر والشعراء/ ٣٥٢- ٣٥٥].

وَخُطًّا بِأَطْرَافِ الأَسِنَّةِ مَضْجَعِي وَرُدًّا عَلَى عَيْنَيَّ فَضْلَ رِدَائِيَا [1]

وحقه: رِدَائِيْ، ولكن أُضْطُرَّ إلى التحريك ؛ للقافية.

وأمَّا إذَا وُصِلَت بكلامٍ بعدها [2] فَمِنَ العربِ مَنْ يُسْكِنُهَا، ومنهم مَنْ يُحَرِّكُهَا، و[قد][3]

---

(١) وهذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها [من الطويل]:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بجنب الغضى أزجي القلاص النواجيا

والشاهد في البيت الذي ذكره المصنف أنه حرك الياء في (ردائيا) وكان حقها السكون، وقد خرجه المصنف على الضرورة، وقد ورد تحريك الياء في الشعر كثيرًا . [ينظر شاهد المصنف بلا نسبة في أساس البلاغة/ خطط، كما ورد منسوبا في الخزانة ٢/ ٢٠٤، الشعر والشعراء ١/ ٣٥٤، وتنظر شواهد أخرى لتحريك هذه الياء مع التعليق عليها في طبقات فحول الشعراء/ ٣٨٨، ٤٠٩، ٣١٠، ٥٠٧، ٤٧٨، ٦٣٩، ٧٤٧ – حاشية التحقيق للشيخ شاكر]

(٢) قوله: (بكلام بعدها): استأنف المزني بيان أحكام ياء الكناية وحركتها فانتقل لبيان حركتها عند الوصل: وقد أوجز الفراء بيان أحكامها؛ قال الفراء:" كل ياء كانت من المتكلم فيها لغتان: الإرسال والسكون، والفتح " .[المعاني للفراء١/ ٢٩] والأصل فيها –حينئذ- عند الكوفيين السكون، على حين يرى البصريون أن الأصل فيها الفتح في هذه الحالة. [شرح الزبيدى/ ١٩٣] وتفصيله فيما ذكره المزني من حالات الياء المختلفة وما يطرأ عليها من تغييرات تبعا لما بعدها فيما سيأتي من كلام المزني.

وسوف يذكر عددا من الحالات ستأتي، ولكن هناك بعض الحالات لم ينص عليها المزني مما يندرج تحت حالة الوصل، وهذا بيانها تتمة للفائدة:

١-إذا جاء بعدها ألف ولام؛ قال الفراء: " فإذا لقيتها ألف ولام اختارت العرب اللغة التي حركت فيها الياء، وكرهوا الأخرى -الإرسال والسكون- لأن اللام ساكنة، فتسقط الياء عندها لسكونها؛ فاستقبحوا أن يقولوا – مثلا- نعمتيَ التي؛ فتكون كأنها مخفوضة على غير إضافة؛ فأخذوا بأوثق الوجهين وأبينهما، وقد يجوز إسكانها عند الألف واللام...وكذلك ما كان في القرآن مما فيه ياء ثابتة (يعني الياء الأصلية) ففيه الوجهان، وما لم تكن فيه الياء لم تنصب... وعلى هذا يقاس كل ما في القرآن منه ". [معاني الفراء ١/ ٢٩] .

وعلل الأخفش حذف الياء في هذه الحالة بالتخلص من التقاء الساكنين، وكذلك الفتح واستحسن الفتح، وجعل الوجهين جائزين إذا جاء بعدها ألف وصل إلا أنه استحسن حذف الياء فيه؛ كما أجاز حذفها في الدعاء... [معاني الأخفش/ ٦٩-٧١]

(٣) سقط في ت.

قُرِئَ [1] باللغتينِ جميعًا. فإذا جاءت ياءُ الكنايةِ بعدَ ألفِ القصرِ [2] حُرِّكَتْ؛ نحو: عصايَ وفتايَ.

---

(١) قوله: (قرئ) بين المصنف هنا اللغات الواردة في ياء الكناية، ولا شك أنه يعني حالة الوصل؛ إذ الوقف عليها لا يكون إلا بالسكون.

وينبغي التنبيه إلى أن قوله: (قرئ باللغتين جميعا) لا يعني أن كل ياءات الكناية يجوز فيها الإسكان والفتح، إلا إذا كان في غير القرآن، وهو غير مراد هنا؛ لقوله (قرئ) أما في القرآن الكريم ففيه تفصيل على النحو التالي.

مذاهب القراء في ياء الإضافة

أما مذاهب القراء في هذه الياء فكان على ثلاثة أقسام: قسم اتفق القراء على إسكانه؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّيۖ وَمَنۡ عَصَانِي﴾ [إبراهيم:٣٦] وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِي هُوَ يُطۡعِمُنِي وَيَسۡقِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨، ٧٩]...وقسم اتفقوا على فتحه؛ كقوله تعالى: ﴿بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ﴾ [آل عمران:٤٠] وقوله تعالى: ﴿نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ﴾ [البقرة:٤٠]... والقسم الثالث اختلفوا فيه بين الفتح والإسكان، وهذا القسم هو الذي عقدت له الأبواب في مصنفات القراءات (باب ياءات الإضافة) وقد ذكر الشاطبي وغيره أن القراء اختلفوا في مائتي ياء واثنتي عشرة ياء، وهذا الاختلاف مبني على ما بعدها من همزة قطع أو وصل أو حرف آخر، وهمزة القطع إما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، وهمزة الوصل إما مقترنة بلام التعريف أو لا؛ فهذه ستة أقسام لياء الإضافة التي اختلف فيها بين الفتح والإسكان، ولكل منها تفصيل يطول ذكره، والذي يعنينا منه هنا أن بعض القراء يفتح ياء الإضافة وبعضهم يسكنها تبعا لما بعدها، وليس كل ما قرئ فيه بالفتح قرئ فيه بالكسر؛ بل أحيانا يتفقون على الفتح في مواضع، وأحيانا أخرى يختلفون؛ فقول المصنف ليس على إطلاقه.

[راجع باب ياءات الإضافة في: الإيضاح لمتن الدرة/ ٥١ وما بعدها، الوافي في شرح الشاطبية/ ١٨٣ وما بعدها، الخصائص١/ ٩٤]

(٢) قوله: (بعد ألف القصر): قلت: وفيه تأكيد على مذهب المزني في إطلاقه على الألف الواقعة ثالثة في نحو العصا والفتى - ألف القصر، وقد مرت؛ كذا سيأتي أنه يسميها فيما كانت فيه رابعة فأكثر: ياء التأنيث.

أما عن حركة ياء الكناية عند مجيئها بعد ألف القصر فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع؛ فيقولون: عصاي، وفتاي وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم، فتقول: عصيَّ وفتيَّ، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي [من الكامل]:

سبقوا هوَيَّ وأَعْنَقُوا لهواهم   فتُخُرِّموا ولكل جنب مصرعُ

[ديوان الهذليين ١/ ٢،المفضليات / ٤٢١، شرح ابن عقيل ٣/ ٩٠] وعلل الأخفش الفتح في الحالة الأولى بسكون ما قبلها، وقال: " فلما احتجت إلى حركة الياء حركتها بالفتحة، لأنها لا تحرك إلا بالفتح..." وعلل لغة هذيل بقوله: " لما كان قبلها حرف ساكن، وكان ألفا – قلبته إلى الياء؛ حتى تدغمه في الحرف الذي بعده فيجرونها مجرىً واحدا، وهو أخف عليهم"[معاني الأخفش/ ٦٩].

وإذا جاءت بعدَ ياءٍ ساكنةٍ [١] أُدْغِمتْ السَّاكِنةُ فيها، وشُدِّدتْ وحُرِّكَتْ، نحو: يا بنِيَّ [٢]،وإن شئتَ حَرَّكْتَ الأولَى وسَكَّنْتَ الثانِيةَ فَأَرْسَلْتَهَا، نحو: يا بنِيِيْ [٣]، قال [الشاعرُ] [٤][من الرجز]:

إِنَّ بَنِـــــيَّ لَلِئَـــــامٌ زَهَــــدَهْ　　　مَـالِيَ فِي صُـدُورِهِمْ مِـنْ مَـوْدَدَهْ [٥]

وإذ اتصلت بياءٍ مُشَدَّدةٍ [٦] فالوجهُ التسكينُ؛ نحو: صفيِّي ووصيِّي، وربما حُرِّكَتْ وليس بجيدٍ.

---

(١) قوله: (بعد ياء ساكنة): إذا جاءت بعد ياء ساكنة: وتشمل هذه الحالة ما يأتي:

أ- ياء المنقوص؛ كقاضي، رفعا ونصبا وجرا.

ب- المثنى وجمع المذكر السالم والملحق به في حالتي النصب والجر؛ نحو رأيت غلاميَّ، وزيديَّ وتابعيَّ، وذكرت سنيَّ.

ج-جمع المذكر السالم في حالة الرفع على اختلاف سبب إعلال الواو ياء؛ نحو: جاء زيديَّ، والأصل: زيدويَ، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء. وقد نص الفراء على ضابط عام يشمل هذا الموضع والذي قبله؛ قال: "... فإذا سكن ما قبلها رُدَّت إلى الفتح الذي كان لها...فهذا مطرد في كلام العرب ". [المعاني للأخفش ٢/ ٧٥، وراجع التفاصيل في شرح ابن عقيل ٣/ ٩٠].

(٢)وهو تمثيل للملحق بجمع المذكر السالم، وتقدم قبل قليل.

(٣) في د: يا بنيا، وهو خطأ، لعدم تناسبه مع ما ذكره المصنف من حيث سكون الياء وإرسالها.

(٤) زيادة يستقيم بها السياق.

(٥)الرجز للعجاج، كذا في التنبيهات لعلي ابن حمزة البصري/ ٢٣٧، ويروى هذا الرجز فيه كالتالي:

إن بنيّ للئام زهده　　لا يجدون لصديق مودده

إلا كوجدِ مسد لقرمدة

ويروى في ضرائر ابن عصفور: مالي من صدورهم، بدلا من: مالي في صدورهم، وأورده القزاز القيرواني كما عند المصنف هنا، وفي ت: مالي في صدورهم مودة (بالإدغام) وهي بالفك في د، أعني: موددة، وكذا في العباب: المودده (بالفك) وسقطت (من) من المخطوطات، والمثبت من المصادر المذكورة هنا وأنكر البصريون الفك، كما ذكر البغدادي على هامش نسخةٍ بالضرائر . [ينظر الشاهد في ضرائر ابن عصفور/ ٢١، ضرائر الشعر للقزاز القيرواني/ ١٧٣، وراجع حروف المزني/ ٥٩ - ط دار الفرقان].

(٦) قوله " إذا اتصلت بياء مشددة ": وذلك نحو: كرسيّ، فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح عند إضافته إلى ياء المتكلم يقال: كرسيي، بثلاث ياءات، وقيل فيه، يجوز لك إبقاء الياءات الثلاث، وحذف إحداهن، قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: " وقد ذكر القوم أن الوجه الثاني – وهو=

وإذا اتصلت بياءِ التصغير [1] منها شُدِّدَتْ وكُسِرَتْ، ويجوزُ فَتْحُهَا، والاختيارُ الكسرُ؛ كقوله عزَّ وجل: ﴿ يَٰبُنَيَّ [2] إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ ﴾ [لقمان:١٦]

هذهِ الياءُ تُسَمَّى يَاءَ الإِضَافَةِ [3]، وفيها ثلاثةُ أوجهٍ:

= حذف إحدى الياءات لتوالي الأمثال- واجب لا يجوز غيره، وليس ما ذهبوا إليه بسديد؛ لأن توالي الأمثال يجيز ولا يوجب ، ولأنه قد ورد بقاء ثلاث الياءات في قول أمية بن أبي الصلت [من الخفيف]:

يا بنيي إني نذرتك للـ ـه شحيطًا فاصبر فدى لك خالي

[منحة الجليل على ابن عقيل ٣/ ٩٢، ٢٧٤] وقد ذكر المصنف وجهين، الأول: التسكين، وهو المختار عنده. الثاني: التحريك وليس بجيد عنده.

(١) قوله: (بياء التصغير): قلت: إذا اتصلت بياء التصغير فقد ذكر الأوجه الجائزة فيها وهي:
أ- التشديد مع الكسر. ب- التشديد مع الفتح. واختار الأول، وسيأتي بيانه في بيان شاهده.

(٢) أما قوله: ﴿ يَٰبَنِيَّ ﴾ فإنه يوهم أن هذا الوجه في إرسال الياء خاص بالنداء، وهو ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل ، وفي الياء في هذه الكلمة على بنية التصغير وليس على أنها ملحق بجمع المذكر كما في (ط) وهناك فارق، وبيانه: أنها في صيغة المصغر نجد أنها اشتملت على ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية لام الكلمة، والثالثة ياء الإضافة؛ فأدغمت ياء التصغير فيما بعدها؛ لأن أول المثلين فيه مُسَكَّنٌ؛ فلا بد من إدغامه، وبقيت غير مدغم فيها؛ لأن المشدد لا يدغم؛ لأنه واجب السكون؛ فحذفت الثالثة. ومنهم من يبالغ في التخفيف فحذف الياء الثانية المتحركة المدغم فيها، وقال: يا بُنَيْ؛ بالسكون؛ كما حذفوها في سيد وميت لما قالوا: سيْد، وميْت؛ كذا أفاده السيوطي عن تذكرة ابن هشام الخضراوي، وكذا ذكره ابن خالويه .[الأشباه والنظائر١/ ٢٩، الحجة/ ٢٥٩] وهذه الياء في (بُنَيّ) أو(بَنِيّ) عدة أوجه، ذكر منها المزني وجهين: الأول: التشديد مع بقاء الحركة بالفتح؛ نحو: يا بنيَّ.

والثاني: التشديد مع بقاء الحركة بالكسر؛ نحو: يا بنيِّ . والثالث: التخفيف والإسكان، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ ﴾[لقمان:١٦] بالوجوه المذكورة، قال ابن خالويه: " فالحجة لمن شدد وكسر أنه أراد: يا بنييَّ، بثلاث ياءات (على نحو ما تقدم تفصيله)...فحذف الأخيرة اجتزاء بالكسر منها، وتخفيفا للاسم لَّما اجتمع فيه ثلاث ياءات، ولمن فتح مع التشديد وجهان: أحدهما:أنه أراد: يا بنياه، فرخم، فسقطت الألف والهاء للترخيم؛ لأنهما زائدتان... فبقي الاسم على الفتح الذي كانت عليه قبل الترخيم. (قلت: وقد ذكر الفراء أنه أراد الندبة [معاني الفراء ٢/ ٧٥]).والثاني: أنه شبه هذه الياء لما رآها مشددة ومعها ياء الإضافة -بياء الاثنين إذا أضيفت إليها "..[الحجة/ ٢٥٩، معاني الرماني/ ١٤٨] وقد تقدمت حجة من سكن الياء بأنه مبالغة في التخفيف. [راجع أيضا التيسير/ ١٧٦، الإتحاف/ ٣٥٠].

(٣) قوله: (ياء الإضافة): تقدم القول بأن بعض النحاة يسميها ياء الإضافة؛ كما تقدم بيان الفرق بين=

إن شئتَ حَذَفْتَهَا إيجَازًا [(١)]، وإن شئت أَثْبَتَّهَا فَحَرَّكْتَهَا إلى الفتح؛ لأنها اسمٌ على حَرْفٍ [ولا يكونُ اسمٌ على حرفٍ][(٢)] إلّا وهو متحركٌ [(٣)]؛ ككافِ أكرمتُكَ، وتاءِ قمتُ. وإن شئتَ أثبتَّها فسكَّنْتَ. ورُبَّمَا جعلُوها أَلِفًا؛ فيقولون: يَا أَبَا [(٤)]،

= التسميتين ووجه اختيار المزني لياء الكناية، كل ذلك في أول الياء. وقد بدأ المزني في بيان اللغات الواردة فيها؛ فذكر فيها ثلاث لغات: الأولى: حذفها إيجازا، يعني مع الاجتزاء عنها بالكسرة، وقد جعله بعضهم ضرورة. [الضرائر لابن عصفور/ ١٢٦، ما يجوز للشاعر/ ١٤٩].

٢- تحريكها بالفتح. ٣- إثباتها مع التسكين. كما ذكر المزني احتمال لغة رابعة، وهي قلبها ألفا. وكذلك اقتصر بعضهم على هذه الحالات الأربع؛ كما عند الحريري. [شرح الملحة/ ٢٢٤، ٢٢٣، وراجع حاشية الصبان٣/ ١٥٥، شرح ابن عقيل ٣/ ٢٧٤، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١].

ويبدو من أمثلة المزني أنه قصد ياء الكناية عند النداء، والمعروف أن صور ياء المتكلم في هذه الحالة عندما يكون المضاف المنادى اسما صحيح الآخر - فيها خمس صور، هي الأربعة التي ذكرها المزني، والخامسة: حذفها بعد قلبها ألفا. وإبقاء الفتحة دليلا عليها، وقد ذكر بعضهم وجوها أخرى، منها:

٦- حذف الياء وضم ما قبلها، واحتجوا له بقراءة الضم في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف:٣٣].

٧- إلحاق هاء السكت بعد قلبها ألفا؛ نحو: يا غلاماه، وذلك لخفاء الألف. قال الشيخ محيي الدين: "ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة (يعني الخمسة الأُوَل) تجرى في الإضافة المحضة؛ نحو: غلامي وأخي، فأما اللفظية فليس لك فيها إلا وجهان: إثباتها ساكنة أو مفتوحة؛ لأنها في الإضافة اللفظية على نية الانفصال؛ فهي كلمة مستقلة، ولا يمكن أن نعتبرها كجزء كلمة" وقد أكد الشيخ محيي الدين أن هذه الوجوه لا تختص بباب النداء، ولعل ذلك يفسر لنا إطلاق المصنف وعدم نصه على باب النداء.[منحة الجليل ٣/ ٨٩]

(١) سيأتي بالتفصيل بيان ياء الإيجاز عند المزني.

(٢) زيادة يستقيم بها السياق، ليست في النسخ.

(٣) قوله:(إلا وهو متحرك): قال ابن النحاس: " كل كلمة على حرف واحد مبنية؛ يجب أن تبنى على حركة؛ تقوية لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحة؛ طلبا للتخفيف، فإن سكن منها شيء كالياء في (غلامي) فطلبا لمزيد من التخفيف. [راجع الأشباه والنظائر١/ ٣١ – تحقيق الفاضلي].

(٤) قوله: (يا أبا): إذا كان المنادى المضاف إلى الياء هو (أب – أم) فإن فيه ثمانية أوجه مستعملة، منها ما ذكره المزني:

١-حذف الياء مع الاستغناء عنها بالكسرة؛ فنقول: يا أبِ.

٢-إثبات الياء ساكنة، وهو دون السابق؛ فنقول: يا أبي.

٣-قلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة؛ فنقول: يا أبَ.

٤-قلب الياء ألفا وإبقاؤها وقلب الكسرة فتحة؛ فنقول: يا أبَا. =

ويا حَسْرَتَا [1]،... ونحو ذلك [2].

= ٥-إثبات الياء متحركة؛ فنقول: يا أبيَ.
٦-حذف الياء وضم ما قبلها؛ فنقول: يا أبُ. وهذا وجه ضعيف لم ينص عليه ابن مالك.
٧، ٨-حذف الياء والإتيان بالتاء عوضا عنها؛ فنقول: يا أبتِ ، وهو لغة عن بعض العرب، وفيها وجهان؛ كسر التاء وفتحها، وحذف الياء في هذه الحالة واجب؛ لأنها عوِّض منها التاء، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه، وقد شذَّ الجمع بين الياء والألف في قول الشاعر [من الرجز]:

.... يا أبتا علك أو عساكا

[تقدم تخريجه في التاء المزيدة في الأدوات]
كما شذ الجمع بين التاء والياء في نحو قولهم: يا أبتي ما دمت فينا .[راجع شرح ابن عقيل مع منحة الجليل ٣/ ٢٧٦، وتوضيح النحو٤/ ١١٨]
(١)قوله: (يا حسرتا): قال الفراء: " يحول العرب الياء إلى الألف في كل كلام كان معناه الاستغاثة؛ يخرج على لفظ الدعاء، وربما قيل: يا حسرتِ؛ كما قالوا: يا لهفِ على فلان، ويا لهفا عليه، وربما أدخلت العرب الهاء بعد الألف التي في (يا حسرتا) فيخفضونها مرة ويرفعونها... والخفض أكثر..." [المعاني للفراء ٢/ ٤٢١، ٤٢٢ –بتصرف]
وقد نص بعضهم على أن إبدال ياء الإضافة ألفا من الضرائر؛ كما ذكر القزاز وابن عبد الحليم.[راجع ما يجوز للشاعر/ ٧١، موارد البصائر/ ٩٩ب]
(٢) قوله:(ونحو ذلك): تنبغي الإشارة في نهاية هذه الياء إلى بعض الأمور المهمة، منها:
١ - أن بعضهم حاول ضبط هذه الحالات بضوابط تقريبية؛ كما تقدم شيء من ذلك عن الأخفش، ومن ذلك ما نقله الفراء عن الكسائي أنهم يستحبون الفتح في كل ياء بعدها همزة؛ نحو: ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ [يونس:٧٢].
واعترضه الفراء بقوله " ولم أر ذلك عند العرب؛ رأيتهم يرسلون الياء فيقولون: عندي أبوك، ولا يقولون: عنديَ أبوك؛ إلا أن يتركوا الهمز؛ فيجعلوا الفتحة في الياء في هذا ومثله " [المعاني للفراء ١/ ٢٩].
٢-كما ينبغي الإشارة إلى أن المصنف جعل هذه الياء شاملة للداخلة على الاسم وموقعها الجر؛ كما تشمل الداخلة على الفعل وموقعها النصب، وهذه الأخيرة توجب اتصال الفعل بنون الوقاية، وهي التي سماها في اللسان: ياء يكنى بها عن المتكلم المنصوب، ونص على أنه يزاد قبلها نون وقاية [اللسان/ يا]
وتقدم تفصيل ذلك في نون العماد، كما تشمل الداخلة على الحرف أيضا، وفي تسميتها ياء الإضافة تجوز كما تقدم بيانه أول هذه الياء، وهذا يوضح دقة المزني في تسميتها بياء الكناية.
٣-تتراوح لغات ياء الكناية عند اتصالها بالاسم أو بالفعل في مختلف حالاتها بين الإثبات والحذف؛ قال الفراء:" وكل صواب" [المعاني للفراء١/ ٩٠].
٤-قول المزني: إن شئت حذفتها؛ إيجازا، قلت: وسوف يفرد ياء لهذا الإيجاز، وهذا الحذف أحد أضرب=

[٤] وأمَّا ياءُ التثنيةِ [١]: فهي التي تدخلُ في تثنيةِ المنصوبِ والمخفوضِ من الأسماءِ؛ نحو: رأيت الزيدَيْنِ ، [ومررت بالزيدَيْنِ][٢] .

[٥] وأمَّا ياءُ الجَمْعِ الصحيحِ [٣]: فهي التي تدخلُ في جمعِ المخفوضِ والمنصوبِ ؛ نحو: رأيت الزَّيْدِينَ، ومررت بالزَّيْدِينَ.

= هذا الإيجاز.

[راجع ياء الإيجاز فيما يأتي من الياءات].

(١) **[٤- ياء التثنية]**

يأتي ذكر ياء التثنية عند النحاة في باب التثنية؛ كما عند الحريري وابن عقيل وعدد من شراح الألفية، وغيرهم، وذكرها عدد ممن تكلم في الحروف كابن فارس، وابن كيسان وصاحب وجوه النصب والمجاشعى وغيرهم. [راجع شرح الملحة للحريري/ ١٠٨ ، ١٠٩ ، الصاحبي/ ١٢٤، الموفقي/ ١٠٧، شرح ابن عقيل١/ ٧١، وجوه النصب/ ٣٠٧، شرح عيون الإعراب/ ٥١، معاني الأخفش/ ١٣، ١٤] .

كما ذكر ابن منظور عن الجوهرى ياء التثنية والجمع.[اللسان/ يا].

وبناء على رأي المزني في واو الجمع يمكن أن نقول: إن في ياء التثنية ثلاثة أشياء: فهي حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة النصب أو الجر.

وقد اختلف في هذه الياء؛ فقال سيبويه إنها حرف إعراب، وقال الأخفش إنها دليل إعراب، وقال الجرمي إنها حرف إعراب وانقلابه دليل إعراب، وقال قطرب هي إعراب...وقيل غير ذلك؛ كذا ذكر المجاشعي ورد جميع هذه الآراء عدا رأي سيبويه؛ قال المجاشعي: " وهذه الأقوال – غير قول سيبويه – فاسدة، والقول قول سيبويه، واختلف في التأويل عليه؛ فذهب قوم إلى أن مذهبه في هذه الحروف أن الإعراب مقدر فيها، وذهب آخرون إلى أنه لا إعراب فيها ظاهرا ولا مقدرا..." [شرح عيون الإعراب/ ٥٠ – بتصرف]

(٢) سقط في ت.

(٣) **[٥- ياء الجمع الصحيح]**:

ارتبط ذكر هذه الياء بذكر الياء التي قبلها [راجع ياء التثنية والمراجع المذكورة فيها] وقوله: (الصحيح): تقدم أنه يسمى كذلك لصحة مفرده من التغيير، وكذلك يسمى الجمع الذي على هجاءين لوروده على صورتين.

وفي هذه الياء عدد من العلامات؛ فهي حرف الإعراب، وعلامة الإعراب، وعلامة الجمع، وعلامة السلامة، والتذكير، والعقل... [راجع الأشباه والنظائر٢/ ٣٥، شرح عيون الإعراب/ ٥٢، شرح ملحة الإعراب/ ١٠٩]

والفرقُ بين/ [١٩] هذه الياءِ وياءِ التثنيةِ أن هذه مكسورٌ ما قبلها ومفتوحٌ ما بعدها، وياءُ التثنيةِ مفتوحٌ ما قبلها ومكسورٌ ما بعدها [(١)].

[٦] وأمَّا ياء الجمعِ المكسورِ [(٢)]: فهي أنَّ (فَعْلا) و(فَعِيلا) و(فاعلا)

---

(١) قوله :(مكسور ما قبلها): بيَّن المزني الفرق بين الياءين؛ ياء التثنية وياء الجمع ، ويعني بما قبلها لام الكلمة، فتكون مفتوحة مع ياء التثنية ومكسورة مع ياء الجمع الصحيح، ويعني بما بعدها النون؛ فتكون نون التثنية مكسورة، وكان أصلها السكون، وتحركت تخلصا من التقاء الساكنين .

قال الأخفش: وهي مكسورة أبدا، ونون الجمع مفتوحة؛ فرقا بينها وبين نون التثنية، وأما فتحها فقيل لأن الجمع ثقيلٌ؛ لدلالته على العدد الكثير، والمثنى خفيف؛ فقصدت المعادلة بينهما؛ لئلا يجتمع ثقيلان في كلمة .

على أنه قد ورد عكس ما ذكره المزني في الموضعين؛ فسمع فتح النون مع المثنى وكسرها مع الجمع ضرورة لا لغة، على خلاف؛ ثم قيل هذا خاص بحالة الياء فيهما، وقيل لا؛ بل مع الألف والواو أيضا.

وذكر ابن جني أن من العرب من يضم النون في المثنى، وسمع تشديد نون المثنى في تثنية اسم الإشارة والاسم الموصول، وورد أيضا ما يخالف حركة نون الجمع فسمع كسرها أيضا، وتقدم بيان هذه المسألة مع شواهدها بالتفصيل في نوني التثنية والجمع الصحيح.

[راجع منحة الجليل على ابن عقيل ١/ ٧١]

(٢) **[٦- ياء الجمع المكسور]:**

ذكر السيوطي أن هذه الياء تزاد باطراد في جمع التكسير.[الأشباه والنظائر٢/ ١٤٧ -تحقيق الفاضلي]

وهذه الأمثلة التي ذكرها المزني أشار إليها ابن مالك بقوله [من الرجز]:

فَعْلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزمِن   وهالكٍ، وميِّتٍ، به قَمِن

قال ابن عقيل: " من أمثلة جمع الكثرة: فَعْلَى، وهو جمع لوصف على فعيل بمعنى مفعول دالٍّ على هلاك أو توجع؛ كقتيل وقتلى، وجريح وجرحى، وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعيل بمعنى فاعل؛ كمريض ومرضى، ومن فَعِل؛ كزَمِن، وزمنى، ومن فاعل؛ كهالك وهلكى، ومن فعيل؛ كميِّت وموتى، وأفعل؛ نحو:أحمق وحمقى " [شرح ابن عقيل ٤/ ١٤٢] كما تطرد في وصف دالٍّ على هلاك أو توجع أو تشتيت [شذا العرف/ ١١١]

والملاحظ أن المزني ذكر ثلاثة أوزان، وذكر ابن مالك رابعا، وزاد ابن عقيل خامسا؛ قال الشيخ محيى الدين: " وبقي سادس، وهو فعلان؛ نحو سكران وسكرى، وقرأ حمزة: { وترى الناس سَكْرَى وما هم بسكرى }[الحج:٢]، راجع منحة الجليل على شرح ابن عقيل ٤/ ١٢٢] وهي قراءة ابن مسعود؛ كذا ذكر الفراء، وقال: " وهو وجه جيد في العربية؛ لأنه بمنزلة الهلكى والجرحى، وليس بمذهب النشوان والنشوى "[معاني الفراء٢/ ٢١٥] .

وقد ذكر الفراء الصيغ المذكورة عند المزني ولكنه ذكر صيغة (فعلان) ضمن ما ذكر، ومثَّل لفَعِل بدلا=

يجوزُ أن يُجْمَعَ على (فَعْلِي) مفتوحَ الفاءِ مكسورَ اللامِ [1]؛ نحو: زَمِنْ وزَمْنِي، ومريض، ومَرْضِي، وهَالِك وهَلْكي.

= منها؛ قال الفراء: " والعرب تذهب بفاعل وفعيل وفَعِل إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع أو الجريح؛ فيجمعونه على الفَعْلى؛ فجعلوا (الفعلى) علامة لجمع كل ذي زمانة وضرر وهلاك، ولا يبالون أكان واحده فاعلا أم فعيلا أم فعلان؛ فاختير سكرى؛ بطرح الألف... " [معاني الفراء ٢/ ٢١٥]. وجمع الحريري بعض ما سبق من الصيغ بقوله في صيغة الفَعْلى: إنها جمع لكل ما كان به آفة كالأمثلة السابقة. [شرح الملحة/ ١٢١].

وينبغي الإشارة إلى بعض الأمور، منها:

١- صيغة (فَعْلَى) تكون جمعا لما سبق، كما تكون مصدرا وصفة؛ قال ابن مالك [من الرجز]:

ووزن فَعْلَى جمعا   أو مصدرا أو صفة كشبعى

٢-الدلالة على الجمع هي نتيجة الصيغة كلها، ولكن الياء هي الحرف الزائد؛ فأضفى المزني الدلالة على الجمع على الياء.

٣-هذه الصيغة (فعلى) من صيغ جموع الكثرة.[شرح ابن عقيل٤/ ٩٤، شذا العرف/ ١١١]

(١) قوله: (مكسور اللام): هذه الصيغة (فعلى) تنتهي بألف التأنيث المقصورة، وقد سماها المزني ياء الجمع لما نص عليه من كسر اللام، وهذا يعني أنه يأخذ بلغة الإمالة؛ وهي لغة تميم ومن جاورهم، والحجازيون لا يميلون إلا قليلا، والإمالة أن تمال الفتحة في اتجاه الكسرة، وتمال الألف في اتجاه الياء، ولذلك سميت الإمالة بالكسر وبالبطح وبالإضجاع وبالإنحاء... وكلها متقاربة المعنى ونتيجتها تحول الفتحة إلى الكسرة والألف إلى الياء.

قال الفاكهي: " والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة جوازًا، أي تقصد العدول عن استوائها إلى جانب الكسرة، وذلك بأن تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة؛ فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة، سواء كان هناك ألف أم لا ". ونسب الفاكهي هذا التعريف لابن الحاجب، ورجحه على قول غيره في الإمالة بأنها: أن تنحو بالألف نحو الياء، وكذا رجح تعريف ابن الحاجب على التعريف القائل بأنها: أن تنحو بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء، وعن الإمالة قال الفاكهي: وهي لغة لبعض العرب. [شرح الحدود النحوية/ ٢١٦، ٢١٧]

و سوف يتكرر ذلك عند المزني كما في ياء التأنيث وغيرها، ولكنه صرح هنا بكسر لام فعلى، قال الأخفش: " وأمالوا كل ما كان نحو فُعْلَى، وفَعْلَى؛ نحو بشرى، ومرضى، وسكرى؛ لأن هذا لو ثنى كان بالياء؛ فمالوا إليها " [معاني الأخفش/ ٤٠].

إذن فقول المزني:(مكسور اللام) يجعل آخر الجمع ياء، وليس ألفا مقصورة، وهو مقصد المزني بياء الجمع. ويحتمل أيضا أن يكون المزني قد راعى في تسميتها الرسم فهي في الرسم ياء؛ كما سيأتي في ياء التأنيث التي هي في النطق ألف،ولكنه سماها ياء، والأول أرجح، والثاني محتمل، والله تعالى أعلم بالصواب.

[٧] وأمَّا ياءُ علامةِ الخفضِ [(١)]: فهي التي تكونُ في: أبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذي مالٍ؛ فهذه علامةُ الخَفضِ.

[٨] وأما ياءُ التأنيثِ [(٢)]: فعلى ضربينِ: فَرُبَّمَا كانت في الأسماءِ، وربما كانت في الأفعالِ، فالتي في الأسماءِ [(٣)] على ثلاثةِ أوجهٍ، فالوجهُ الأولُ:أنَّ كل ذكرٍ على (فَعْلاَن) أنثاهُ

---

(١) [٧ - ياء علامة الخفض]:

كذا خصها المزني بالأسماء الخمسة، وبنحوه عند ابن فارس، وقد ذكرها كثير من النحاة على نحو ما مر من حروف الإعراب؛ كابن فارس وابن كيسان والحريري وغيرهم. [الصاحبي/ ١٢٤، الموفقي/ ١٠٧، شرح الملحة/ ١١٢، وراجع أيضا الكلام المتقدم في ألف علامة النصب، وواو علامة الرفع]

و الملاحظ هنا على هذه الياء عند المزني أنه خصها بالأسماء الستة دون غيرها مما هي فيه علامة للخفض؛ كالمثنى وجمع المذكر السالم والملحق بهما !! وعلى الرغم مما ذكره المزني من واو علامة الرفع التي شملت الأسماء الستة وجمع المذكر السالم ؟ ويبدو أن المزني قصد بذلك أن هذه الياء ليست إلا علامة للخفض فقط في هذه الأسماء التي ذكرها، على حين وجدنا ياء التثنية وياء الجمع علامات لأشياء أخرى كالتثنية والجمع والخفض والنصب؛ لذلك خص هذه الياء بالخفض فقط لدلالتها عليه فقط في هذه السماء، والله أعلم .

(٢) [٨ - ياء التأنيث]:

وهذه الياء ذكرها بعضهم كما عند ابن منظور نقلا عن الجوهري، وقد ذكر النحاة ياء التأنيث وأطلقوها على الياء التي هي ضمير مخاطبة المؤنث؛ كما عند ابن فارس والفراء وصاحب وجوه النصب والمالقي وابن هشام وغيرهم.

[الصاحبي/ ١٢٤، معاني الفراء ١/ ٩٠، وجوه النصب/ ٣٠٥، الرصف/ ٤٤٥، المغني ٢/ ٤١، اللسان/ يا] وهذه الياء التي ذكرها النحاة مقصورةً على مخاطبة المؤنث سيأتي بيانها في الضرب الثاني مما ذكره المزني تحت هذه الياء. وقد ذكرها المرادي بقوله عن الياء: حرف يدل على التأنيث والخطاب، ومثل لها بتفعلين، ونص على أنه مذهب الأخفش والمازني.[الجنى الداني/ ١٨١].

(٣) قوله: (في الأسماء): وهو الضرب الأول مما ذكره المزني: وهو المعروف عند النحاة والصرفيين بألف التأنيث المقصورة، وفي تسمية المصنف لها بالياء رأيان؛ الأول - وهو الراجح- أن المزني يأخذ بلغة الإمالة، والثاني - وهو محتمل - أنه يراعي الهجاء في تسمية الحرف فما يرسم ياء فهو ياء وإن كان في النطق ألفا، وتقدم بيان هذه المسألة مع أدلة ترجيح الأخذ بالإمالة مرارا. [راجع مثلا الياء السابقة، وراجع شرح ابن عقيل ٤/ ٩٦، شرح عيون الإعراب/ ٥٩، شرح الملحة/ ٢٦٤ وما بعدها]

و الصيغ التي خصها المزني بالذكر ثلاث صيغ، هي:

١-فَعْلى: التي هي مؤنث (فعلان) وجاءت أمثلته مفتوحة العين؛ كسكران سكرى وغضبان غضبى=

على (فَعْلَى)[1]؛ نحو: غضبان وغَضْبَى، وظمآن وظمأى.

= وقد وقعت الألف هنا رابعة وهي للتأنيث لا محالة في هذه الحالة .

٢-فَعْلى: وقد نص على أنها تكون عند إلحاق الثلاثي بالرباعي، ومن المعروف أن(فَعْلى) ياؤها(ألفها) مشتركة بين التأنيث والإلحاق، والفرق بينهما أن التي للإلحاق يدخلها التنوين، والتي للتأنيث لا يدخلها التنوين.[تدميث التذكير/ ٨٧]

أما نص المزني على كونها للإلحاق فالمقصود به مع التأنيث؛ لأنه أوردها كياء تأنيث أصلا؛ نحو:علقى، ورضوى، والفارق كما تقدم هو التنوين أو عدمه.

٣-فُعْلى: وصفا لمؤنث؛ كحسنى، ودنيا وأولى،... وقد ذكر الصرفيون أيضا:

٤-فُعَلى: نحو أُرَبى (للداهية)، وشُعَبى (لموضع).

٥-فُعْلى:اسما؛ نحو بهمى لنبت، أو صفة؛ نحو حبلى، أو مصدرا؛ نحو رُجعى.

٦-فَعَلى: اسما؛ نحو بردى لنهر بدمشق، أو مصدرا؛ نحو مرطى لضرب من العدو؛ وجفلى لنوع من الدعوة.

٧-فعالى؛ كسكارى، وحبارى.

وهناك عدد من الصيغ التي تندرج تحت هذه الياء من المقصور، وتقدم بعضها في ألف التأنيث وألف القصر.[راجع تدميث التذكير/ ٨٥ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٤/ ٩٦، ٩٧، شرح عيون الإعراب/ ٥٩، شرح الملحة/ ٢٦٦ وما بعدها]

والملاحظ أن المزني قد فرع على الكلمات المنتهية بالألف المقصورة عددا من الأقسام على النحو التالي:

١-ذكر ألف القصر: والمفهوم من صنعه أنها الواقعة ثالثة، وليست للتأنيث؛ إذ التي للتأنيث لا تكون ثالثة ولا ثامنة، وإنما يمكن أن تكون مبدلة من واو أو ياء، ويمكن أن تكون مقصورة عن ممدود، وتشمل الواقعة ثالثة في الفعل وفي الاسم.

٢-ياء الجمع المكسور، وهذه على لغة الإمالة تصير ياء، حتى ولو كانت ألفا فوظيفة الجمع عند المزني تزيد على وظيفة التأنيث.

٣-ياء التأنيث: وهي الواقعة رابعا كما يفهم من أمثلته.

٤-سوف يأتي ياء المقصور لـ ومن أمثلته نجد أنها للواقعة رابعة ولكن لغير التأنيث؛ نحو موسى وجمادى... أما أمثلة المزني لياء التأنيث فتحتاج إلى إيضاح، على النحو التالي:

(١) قوله: أنثاه على فعلى ":قلت: وهذا على الغالب الأعم، وقد ورد عن بعض العرب غير ذلك، فقد نسب إلى بني أسد أنهم شذوا عن العرب حيث أنثوا (فعلان) على(فعلانة) وعليه يكون هذا الوزن مصروفًا أعني (فعلان) لأن مؤنثه فعلانة، وعليه فبنو أسد يقولون: غضبانٌ وغضبانة وظمآنٌ وظمآنة، وهذا قليل في لغة العرب، قال الرضي الاستراباذي: كل ماجاء منه (فعلى) يجيء منه فعلانة أيضًا، نحو: غضبانة وسكرانة، فيصرفون إذن فعلان فعلى، وهذا دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود (فعلى) "

[شرح الكافية للرضي ١/ ٦٠] وقد ذكر الشيخ عمر الجعبري هذه المسألة في منظومته في سياق ذكر=

والوجه الثاني: أنه قد يجيءُ عند (فَعْلَى) ما لا ذَكَرَ له عند إلحاقِ [1] الثلاثيِّ بالرباعيِّ، وهو قليلٌ؛ نحو: عَلْقَى [2] : وهو نَبْتٌ،

= أوزان المقصور بقوله [من الكامل]:

فعلى بفتح إن تلا فعـــــلان أو	يكُ مصدرًا أو جمع ذي النسوان
سكرى ودعوى ثم صرعى، بل بنو	أســـدِ علـــى ريـانة الرّيّانِ
فيجوز فيه الصـــــرف حينئذ على	أسديةٍ قلَّـــت لـدى العربـــانِ

[تدميث التذكير/ ٨٥، ٨٦ - شرح وتحقيق د/ محمد عامر].

ملاحظة: ذكر المزني فعلى تأنيث فعلان، ويذكر الصرفيون أيضا: أن تكون اسم عين؛ كسلمى اسم رجل، أو يكون مصدرا؛ نحو دعوى ونجوى، أو تكون هذه الصفة جمعا؛ نحو أسرى وجرحى.[تدميث التذكير/ ٨٧]

وهنا ينبغي التأكيد مرة أخرى على أن المصنف قد أفرد للألف الواقعة ثالثة في الكلمة قسمًا خاصًّا وسبق أنه سماها ألف القصر، وتقدم أنها تكون منقلبة عن أصل هو الواو أو الياء في الاسم أو الفعل، كذلك قد تكون مقصورة عن الممدود، أما هذه التي سماها ياء التأنيث فإنها تلحق رابعة أو خامسة أوسادسة أو سابعة، ولا تكون ثالثة ولا ثامنة .

(١) قوله: (إلحاق): ويعنى الصرفيون والنحاة بالإلحاق: أن يزاد على أصول الكلمة حرف لا لغرض معنوي؛ بل ليوازن بها كلمة أخرى؛ كي تجري الكلمة الملحقة في تصريفها على ما تجري عليه الكلمة الملحق بها، وضابط الإلحاق في الأفعال اتحاد المصادر .[تكملة في تصريف الأفعال مع ابن عقيل ٤/ ٢٦١] وقيل أيضا: هو جعل كلمة مثل أخرى بسبب زيادة حرف أو أكثر؛ لتصير الكلمة المزيد فيها مساوية للملحق بها في عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات، وفي التكسير والتصغير وغيرهما من الأحكام، والأكثر أن يكون معنى الكلمة بعد زيادة الإلحاق كمعناها قبل الزيادة، وربما كانت الكلمة قبل الزيادة غير دالة على معنى فتصبح بالزيادة ذات معنى؛ نحو: كوكب؛ إذ لا معنى لككب؛ بل لا وجود لها.[دروس التصريف/ ٣٧].

(٢) قوله: (علقى): ذهب المزني إلى أن الألف (الياء) فيها للإلحاق، وقد نقل عن سيبويه أنها للتأنيث في أحد قوليه؛ جاء في الكتاب ما يفيد أنها للإلحاق، ونقل عن العرب أنها للتأنيث ؛ قال سيبويه: "...وكذلك العلقى؛ ألا ترى أنهم إذا أنثوا قالوا: علقاة وأرطاة؛ لأنهما ليستا ألفي تأنيث " [الكتاب ٣/ ٢١١]وبعدها بقليل قال: " وبعض العرب يؤنث (العلقى) فينزلها منزلة (البهمى)يجعل الألف للتأنيث " [الكتاب ٣/ ٢١٢].

ونص ابن منظور على هذا الخلاف؛ قال: " وبعضهم يجعل الألف للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق " [اللسان/ علق] وذكر الرضي الاستراباذي شيئًا من هذا الخلاف حيث قال: " وقد يجيء أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان ، منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث فلا يقلبها ياء؛ وذلك نحو (علقى وذفرى...) [شرح الشافية ١/ ١٩٥].أما المالقي فقد جعلها للإلحاق [الرصف/ ١٤] ويبدو لي من صنع المصنف أنه لا يرى تعارضًا بين الإلحاق والتأنيث وهو مقتضى تقسيمه وتمثيله، فهو لا=

وجدْوَى: للعطِيَّةِ[1]، ورَضْوَى: لجبلٍ[2]، وذِفْرَى[3].

والوجه الثالث: وهو أن كل مؤنث أُنِّثَ وصفُه أُنِّثَ على (فُعْلى)؛ نحو: الأسماء الحُسْنَى والأُولَى والأُخْرَى[4]. وأمَّا [الياء][5] التي في الأفعال[6]: فعلى وجهين:

= يفرق بين الزيادة للإلحاق والزيادة لمعنى- كما يبدو لي- وقد فرق بينهما من وجوه:

الأول: أن زيادة الإلحاق الأكثر فيها ألا تدل على معنى تطرد الزيادة لأجله سوى ما يدل عليه ا لمجرد منها؛ بخلاف الزيادة لمعنى؛ فإن كل نوع منها يدل على معنى خاص.

الثاني: أن زيادة الإلحاق لا تختص بحروف (سألتمونيها) فقد تكون منها؛ نحو شملل، وتكون من غيرها؛ نحو: جلبب؛ خلافًا لزيادة المعنى؛ فلا تكون إلا منها.

الثالث: لا يدغم في زيادة الإلحاق مع وجود موجب الإدغام؛ لأن ذلك يفوت غرض الزيادة، وهو موازنة الكلمة الملحقة بها؛ بخلاف زيادة المعنى فيمكن الإدغام إذا وجد موجبه. [دروس التصريف/ ٣٦، ٣٨].

قلت: الراجح أنه يعتبرها ياء ولا يكون ذلك إلا بأحد اعتبارين: الأول: إمالة فتح القاف إلى الكسر فتصير الألف ياء؛ أو أنه يعتبر الرسم الهجائي في التسمية وكلاهما محتمل والأول أرجح .

(١) يعني اسمًا للعطية.

(٢)يعني اسما لجبل.

(٣) في المخطوطات أقرب إلى (غفرى) وقد تكون:عقرى، ومعناها: حلقى (وتنون) أي: عقرها الله وحلقها، أو: تعقر قومها وتحلقهم بشؤمها [القاموس المحيط/ عقر] ولعل المثبت هو الصواب، لسهولة تصحيف (ذفرى) إلى (غفرى) كذلك المثبت مثال مشهور في كتب اللغة، ومعنى (ذفرى) مكان خلف أذن البعير يعرق، واختلف في ألفها (الياء عند المزني) فقيل إنها للإلحاق، وقيل إنها للتأنيث، قال سيبويه: فأما (ذفرى) فقد اختلف العرب، فيقولون: هذه ذفرًى أسيلة-يعني مصروفة – ويقول بعضهم: هذه ذفرى أسيلة – يعني غير منصرفة وهي أقلهما، جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة [الكتاب ٣/ ٢١١ تحقيق هارون]، واختيار المصنف أنها للإلحاق ونص على قلته، ومع ذلك فقد أوردها تحت ياء التأنيث، وهذا دليل على أنها من الصيغ التي يشترك فيها ألف التأنيث وألف الإلحاق. [راجع تفصيل هذه المسألة في تدميث التذكير للجعبري/ ٨٧ وما بعدها، شرح وتحقيق د/ محمد عامر].

(٤) في د: الأخر، والمثبت هو الصواب؛ موافقة لمراد المصنف بوزن (فُعلى).

(٥) سقط في ت.

(٦) قوله: (في الأفعال): الضرب الثاني هو الياء التي في الأفعال، وتقدم أن بعضهم ذكرها تحت التأنيث مفردة في صدر هذه الياء. وكانت هذه الياء في نحو (تقومين وقومي) محل خلاف، والجمهور على أنها ضمير، خلافًا للأخفش والمازني؛ قال ابن هشام: " وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث، والفاعل مستتر ". [المغني٢/ ٤١]. =

أحدهما: في الأوامر [و][1] الزواجر؛ نحو: قومي يا هذه، ولا تقعدي.

و الوجه الثاني: يكون في مخاطبةِ الإناثِ عند الاستقبالِ؛ نحو: أنتِ يا هذه تقومين؛ فالياءُ علامةُ التأنيثِ، والنونُ علامةُ الرفعِ.

وياءُ التأنيثِ لا يجوزُ تحريكُها بحالٍ[2].

= وكذا ذكر الفاكهي مؤكدا مذهب الأخفش والمازني في حرفيتها، وأكد أن مذهب سيبويه والجمهور أنها اسم مضمر. [شرح الحدود النحوية/ ٨٢].و نسبه المالقي للأخفش فقط وأكد أن النحويين كلهم يخالفونه، وأيد المالقي الجمهور؛ قال: وهو الصحيح لأنه يعضده النظر والقياس ". [الرصف/ ٤٤٥].

والبين من آراء المصنف أنه يذهب مذهب الأخفش والمازني على ما ذكره النحاة منسوبًا إليهما في القول بحرفية هذه الياء، والدليل على ذلك خلو ياء الكناية من الإشارة إلى هذه الياء، كذلك صنعه في ألف التثنية؛ حيث جعل منها أيضًا نحو (يقومان) وقد رد النحاة هذا القول ودللوا على ضعفه؛ من ذلك قول المالقي: " ولا يصح أن تكون حرفًا لوجوه؛ منها: أنها لو كانت حرفًا علامتي تأنيث؛ كما لم تثبت مع تاء التأنيث؛ فلا يقال: فاطمتان. ومنها: أنها لو كانت حرفًا علامة لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثتين المخاطبتين، فيقال: تفعليان؛ كما قيل: فعلتا؛ وذلك لم يكن ومنها: أنه لم يوجد فعل مضارع فيه علامة التأنيث مختصة فيقاس هذا عليه [يعني علامة تأنيث تختص بالمضارع فقط، الرصف/ ٤٤٥ بتصرف، وراجع التصريح ١/ ٩٩، الهمع١/ ٥٧ -ط السعادة، شرح المفصل٧/ ٨ بنحوه، المغني ٢/ ٤١ بنحوه] وأخيرًا يجب أن نشير إلى أن الفاكهي سمى هذه الياء المذكورة في الضرب الثاني ياء الفاعلة، وياء المخاطبة. [شرح الحدود النحوية/ ٨١].

(١)سقط في ت.

(٢) قوله: (لا يجوز تحريكها بحال): قلت: وليس على إطلاقه؛ إذ قد ذكر بعضهم تحريك هذه الياء في حالات؛ منها: عند التقاء الساكنين؛ قال سيبويه: " وأما الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها حرف مفتوح فهي مكسورة في ألف الوصل؛ وذلك نحو: اخشيِ الرجل (للمرأة) لأنهم لما جعلوا حركة الواو من الواو- يعني في نحو: اشترُوُا الضلالة- جعلوا حركة الياء من الياء؛ فصارت تجرى - هاهنا- كما تجرى الواو ثَمَّ " [الكتاب٤/ ١٥٥] وفي (ط) ظن المحققان أن المزني قد خالف سيبويه لما تقدم ذكره، والحق أن هذا الزعم ليس صحيحا؛ لأن ما ذكره سيبويه حالة خاصة بالتقاء الساكنين؛ فالحركة عارضة، والعارض لا يعتد به، والدليل على ذلك أيضا أن هذه الياء تتحرك في غير ما ذكر سيبويه وليس قاصرا على التقاء الساكنين في الحالة التي نص عليها؛ ففي نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم:٢٦] فقد تحركت الياء بالكسر بعد سقوط لام الفعل من(ترىْ)لالتقاء الساكنين، وصار ترين، ثم ألحقت النون المشددة للتوكيد؛ فحفت نون الرفع؛ لعدم اجتماعها مع نون التوكيد الشديدة؛ فيلتقي ساكنان؛ ياء التأنيث، والنون الأولى من النون المشددة؛ فتحرك الياء بالكسر وقبلها مفتوح وبعدها نون ساكنة؛ إذن فالمقصود من كلام سيبويه=

[٩] وأما ياءُ التصغيرِ [١]: فإنَّك إذا صَغَّرْتَ اسمًا أَتَيْتَ بياءٍ بعد الحرفِ الثاني [٢] من ذلك الاسمِ؛ نحو: ذود [٣]، وذُوَيْد، وعين وعوينة [٤]، وعينة وعُيَيْنَة، تأتي بالياءِ ثالثَ الحروفِ. [٥]

[١١] وأما ياءُ الفرقِ [٦]:

= التقاء الساكنين، وهو عارض لا يعتد به؛ فلا خلاف بين المزني وسيبويه عند التحقيق. [راجع أيضا معاني الرماني/ ١٤٧، وحروف المزني/ ١٢٢-ط دار الفرقان].

كما تنبغي الإشارة إلى أن قول المزني (لا يجوز...بحال) ينطبق تماما على الضرب الأول من هذه الياء؛ للتعذر، أما الضرب الثاني بشقيه فلا يمكن تحريكه ما لم يعرض عارض من توكيد أو غيره في نحو (تقومين...).

(١) **[٩ - ياء التصغير]:**

كذا يذكرها النحاة بهذه التسمية؛ كما عند ابن فارس، والنضر بن شميل وابن كيسان والحريري وابن مالك والمالقي والمرادي وابن منظور والفاكهي وغيرهم. [الصاحبي/ ١٢٥، البلغة/ ١٦٧، الموفقي/ ١٢٠، شرح الملحة/ ٢٣٣، شرح ابن عقيل٤/ ١٤٠، الرصف/ ٤٤٤، شرح الحدود النحوية/ ٣١٣، الجنى الداني/ ١٨١، اللسان/ باب الهمزة ١٤/ ٢٠، اللسان/ يا] والتصغير من ظواهر اللغة التي تستخدم للتعبير عن معان نفسية وأغراض بلاغية، منها:

١-التحقير؛ نحو رجيل. ٢- تقليل العدد؛ نحو دريهمات.

٣-تقريب المسافة؛ نحو قبيل، وبعيد. ٤- القرب النفسي؛ نحو بنيَّ...

(٢) قوله: (بعد الحرف الثاني): معناه أن ياء التصغير تقع ثالثة، وقد علل النحاة ذلك بأنها لو وضعت أولا لثقلت بالضم، ولو وضعت ثانية لانقلبت واوا لأجل الضمة، كما انقلبت ياء (فيصل) وصيرف حين قيل: فويصل وصويرف، وهي لمعنى تلزم المحافظة عليها له؛ فوقعت ثالثة لذلك، ولو كانت آخرا لتعرضت للحذف والتغيير كأكثر حروف العلة، وهي محافظ عليها لما ذكر، وكانت في الثالث تسلم؛ فلزمته، ولم تدخل بعد الرابع؛ حملا على الثلاثي؛ لأنه الكثير، وكذلك في الخماسي والسداسي؛ إذ أكثرها جاء لزيادة الثلاثي والرباعي الأصل؛ كذ أفاده المالقي مختصرا. [الرصف/ ٤٤٥، ٤٤٦ بتصرف]

(٣) في ت: أقرب إلى: داود، والمثبت صواب.

(٤) كذا في النسختين: عوينة، وعين تصغر على عيينة.

(٥)كما يجب أن نؤكد على أن هذه الياء ساكنة؛ قال المالقي: لأنه أصل المزيد، والحركة لمعنى زائد فلا يسأل عنه.[الرصف/ ٤٤٥]

(٦) **[١١- ياء الفرق]:**

كان حقه أن يفسر هنا ياء الأفعال، ولما سقطت في التفسير حاولت بيانها في ترتيبها في العد كما ذكرها المزني. =

فقال سيبويه[1]: " إليك ولديك وعليك؛ قلبوا الألفَ إلى الياءِ؛ فرقًا بينها وبين الأسماءِ المتمكنةِ".

قال سيبويه [2]: "عليَّ، وإليَّ؛ شَبَّهُوه بـ(رمى وقضى)؛ لأنَّ الفعلَ لا يَسْتَغْنِي عن صَاحِبِهِ، وَهذهِ لا تقومُ بأنفسِها دونَ المخفوضِ.

= أما ياء الفرق فقد ذكر هذه الياء عدد من النحاة كالزجاجي وابن درستويه وابن الدهان، وأشار إليها سيبويه والفراء وغيرهم .[الجمل/ ٧٤، كتاب الكتاب/ ٨٥، باب الهجاء/ ٦، الكتاب٢/ ٤١٢، ٣/ ٤١٢، معاني الفراء١/ ٦]

ولعل هذه الياء هي المقصودة بما ذكره ابن خالويه بقوله:" وألف تكون مع الاسم الظاهر ألفا، ومع المكنى ياء " وهو ينطبق على هذه الياء.[اللغات لابن خالويه/ ١٧ – تحقيق د/ البواب]

ويذكر العلماء أن ياء الفرق تزاد في الهجاء للتفريق بين ما دخلت عليه، وبين أسماء يمكن أن تشتبه بها إذا رسمت دونها، وتقدم الكلام عن حروف الفرق وأسباب دخولها في ألف الفصل، وواو الفرق.

(١) قوله: (قال سيبويه): بين المصنف فائدة هذه الياء معتمدا على ما نقله عن سيبويه، ونص كلام سيبويه: "... وأما ما يتغير فلديَّ، وإليَّ وعلى إذا صرن أسماء لرجالٍ أو لنساء قلت: هذا لداك وعلاك وهذا إلاك، وإنما قالوا: لديك وعليك وإليك في غير التسمية؛ ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة؛ كما فرقوا بين عنِّي ومنِّي وأخواتها، وبين (هني) فلما سميت بها جعلتها بمنزلة الأسماء؛ كما أنك لو سميت بعن أو من قلت: عَنِي ومِنِي ؛ كما تقول: هني " [الكتاب٣/ ٤١٢] وقد أوجزه المصنف بقوله: فرقا بينها وبين الأسماء المتمكنة ويؤيد تعليل المصنف هذا ما ذكره النحاة حول هذه الكلمات عند إضافتها؛ قال الأخفش معللا حركة الياء في (إليَّ): " إنما حركت بالإضافة لسكون ما قبلها، وجعل الحرف الذي قبلها ياء، ولم يقل: (علاي) ولا (لداي) كما تقول: عليَّ زيد، ولديَّ زيد؛ ليفرقوا بينه وبين الأسماء؛ لأن هذه ليست بأسماء... " [معاني الأخفش/ ٦٩، ٧٠]

وقد أكد النحاة أن آخر هذه الكلمات ألف لفظا وياء كتابة؛ قال الفراء: " لا يجوز أن تقول: كتب إلى إمه، ولا: على إمه؛ لأن الذي قبلها ألف في اللفظ، وإنما هي ياء في الكتاب..." [معاني الفراء ١/ ٦]

وأكده الزجاجي في كلمة (لدى) وهي ظرف يختص بالظرفية، قال: " لا تجاوز الظرف، وهي مع الظاهر آخرها ألف، ومع المضمر تنقلب ياء؛ تقول: لديَّ زيد ولديْك، وهي تدلُّ دلالة (عند) " [معاني الحروف/ ٢٥] ويجب التنبيه إلى أن ما ذكره المصنف عن سيبويه في نحو(عليك وإليك...) يتعلق بانقلاب الألف ياء، ولم يعرض لأصل هذه الياء، وقد نقل ابن منظور طرفًا من الخلاف في هذه المسألة ونقل عن سيبويه القول بأن الألف في (إلى) و(على) منقلبة عن واو، وأنها تقلب ياء عند اتصالها بمضمر، والجديد عند ابن منظور أنه نقل عن سيبويه أن من العرب من يتركها ألفا كما هي، فيقول في اتصالها بالمضمر:إلاك وعلاك. [اللسان ١٥/ ٤٣١ – ط دار صادر] .

(٢) قوله: (قال سيبويه): وقد بين المصنف علة هذا القلب أيضا عند اتصال هذه الكلمات بالضمائر وشدة التصاقها بها نقلا عن سيبويه، ونصه في الكتاب: " هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى=

ومائة [1] كانت في الأصلِ بلا ياءٍ [2]، زيدت الياءُ فرقًا بينها وبين ... قبضت منه [3].

= الفعل؛ وذلك: أنَّ، ولعل، وليت، وأخواتها، ورويد، ورويدك ، وعليك، وهلمَّ،... وما أشبه ذلك؛ الإضمار حالهن – هاهنا – كحالهن في الفعل؛ لا تقوى أن تقول: عليك إياه، ولا: رويد إياه؛ لأنك قد تقدر على الهاء؛ تقول: عليكه ورويده، ولا تقول: عليك إياي... ولو قلت: عليك إياه – كان ها هنا جائزا في (عليك) وأخواتها؛ لأنه ليس بفعل وإن شبه به، ولم تقو العلامات هاهنا كما قويت في الفعل فهي مضارعة في ذلك الأسماء " [الكتاب ٢/ ٣٦٠].

وربما أفاد المزني من هذا النص – وربما من غيره- وجه الشبه بين هذه الكلمات (إلي – علي – لدي) وبين الأفعال نحو رمى وقضى – يتمثل في شدة ارتباط كل منها بالضمير المتصل، وفي تمثيله إشارة إلى انقلاب ألف الحرف ياء ، كذا تنقلب لام الفعل الناقص التي هي ألف إلى الياء عند اتصاله ببعض الضمائر، ولعل هذا الاتصال هو سبب القلب.

(١) في د، وط هكذا: يائه، ولعل المثبت هو الصواب، يؤيده ما سيأتي بعد قليل.

(٢) في ت: كل ياء ، ولعل المثبت هو الصواب.

(٣) هذه العبارة غير واضحة في النسخ، والمثبت أقرب إلى الصواب؛ والمقصود من قوله: (مائة... قبضت منه) أن المزني قد انتقل إلى الخلاف في كلمة مائة، ويفهم من كلامه أنه يذهب إلى أن المزيد فيها ياء، وهذه الياء زيدت للفرق بينها وبين (منه) في قولهم: قبضت منه، أي بين قبضت مائة وقبضت منه، والمعروف من كلام النحاة أن المزيد هنا في مائة هو الألف، فلعل المزني يعني النبرة التي ترسم عليها الهمزة، أو لعله يقصد الشبه العام في سبب الزيادة للفرق.

والحق أن كلمة (مائة) قد كانت مثار خلاف وجدل بين علماء اللغة؛ ومكن أن نتبين ذلك مما أثاره السيوطي حول كلمة مائة، وسأورد كلامه ونقولاته لتتضح المسألة، قال السيوطي: "... وزيدت ألفا في (مائة) قال أبو حيان: وذلك للفرق بينها وبين مئة [كذا في مطبوعة الهمع، ولعل الصواب: منه] وكانت الزيادة – والكلام لأبي حيان- من حروف العلة؛ لأنها تكثر زيادتها، وكانت ألفا؛ لأنها تشبه الهمزة، ولأن الفتحة من جنس الألف، ولم تكن ياء؛ لأنه كان يجتمع حرفان مثلان، ولا واوا؛ لاستثقال الجمع بين الياء والواو...وجُعل الفرق في مائة دون منه؛ لأن مائة اسم، ومنه حرف، والاسم أحمل للزيادة من الحرف، وإما لأن المائة محذوفة اللام...فجعل الفرق في مائة بدلا من المحذوف مع كثرة الاستعمال... ".

والذي يرجح أن عبارة المزني تدور حول الياء في مائة ما ذكره السيوطي أيضا من خلاف حول الرسم الهجائي لكلمة مائة، وأصل هذه الزيادة؛ قال السيوطي: " وقال محمد بن حرب البصري صاحب الأخفش: " كانت هذه اللف في مائة أولى منها بمئة؛ لأن أصل مائة: مئية، على وزن فعلة، من: مئيت، وهمزة تقع مفتوحة في لفظ ألف، وينكسر ما قبلها، فيستحق بذلك أن تكتب ياء؛ فألزموها العلتين جميعا؛ الياء للكسرة، والألف للفتحة؛ ولأن العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره " .

وأكد أبو حيان أن الأصل في مائة: مئية، وأطال في بيان ذلك والاستدلال له، ومن ذلك قوله: " وقد رأيت بخط بعض النحاة (مأة) هكذا بألف عليها همزة؛ الهمزة دون الياء،... وقد حكي كَتْبُ=

[١٢] وأما ياءُ الإشباع [1]: فعلى ضربين:

الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حذَّاق النحويين، منهم الفراء؛ روي عنه أنه كان يقول: " يجوز أن تكتب الهمزة ألفا في كل موضع... " قال أبو حيان: " وكثيرا ما أكتب أنا (مئة) بغير ألف؛ كما تكتب (فئة) لأن كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة، فالذي أختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها...وقد حكى صاحب البديع أن منهم من يحذف الألف من مائة في الخط ". [الهمع ٦/ ٣٢٦-٣٢٧ بتصرف – ط الكويت].

(١) [١٢- ياء الإشباع]

ذكر النحاة هذه الياء عند حديثهم عن حروف الإشباع كما عند ابن جني والمالقي وابن منظور والسيوطي وغيرهم. [الخصائص٣/ ٨٦، الرصف/ ١٤، ٢٤٠، اللسان/ الألف، يا، الأشباه والنظائر ١/ ١٨٠ وما بعدها، شرح ملحة الإعراب/ ١٨٧ وما بعدها، الجنى الداني/ ١٨١] وإن كان المصطلح قد ورد عند ابن منظور بقوله ياء الإشباع في المصادر والنعوت. [اللسان/ يا].

و تقدم عند المصنف ألف الإشباع وألف المد وواو الإشباع، وهناك تفصيل لهذه المصطلحات وكلام النحاة عليها. أما عن هذه الياء فقد جعلها المصنف على ضربين؛ الأول:عام في كل ياء سبقت بكسر فتكون ياء مد، أو سبقت بحركة غير مجانسة فتكون حرف لين، والغاية من هذا الإشباع هو المد كما ذكر؛ أي: مد الصوت تمكينًا للنطق بالحرف، وقد تعارف النحاة على هذا الضرب بحروف المد واللين والثاني: ويعني به هذه الياء المزيدة في بعض الأسماء بعد كسر، وذكر دخولها في بعض الأسماء نتيجة مطل الحركة قبلها في نحو:قنديل ودخولها في بعض صيغ الجمع؛ نحو: مفاتيح وقد اعتبر بعض النحاة الياء في مثل هذه الجموع عوضًا عن محذوف وهو الألف في نحو مفتاح . [شرح ملحة الإعراب للحريري/ ١٢٣] . وقد أطلق بعضهم على هذه الياء في نحو (قناديل ومفاتيح) ياء الجمع واعتبر بعضهم حذف هذه الياء من الضرائر، كما عند القزاز وابن عبد الحليم [ما يجوز للشاعر/ ١٠٤، موارد البصائر/ ٥١ ب] وعلى تعريف المصنف يمكن أن يندرج تحت هذه الياء ما يأتي:

١- ياء الإطلاق؛ حيث هي إشباع الكسرة ولكن في القافية، نحو قول امرىء القيس [من الطويل]:

و يوم عقرت للعذارى مطيتي   فيا عجبًا من رحلها المتحملي

[ديوانه/ ١١، الرصف/ ٣٤٩، ٤٤٧]

و هذه الياء في هذه الحالة يسميها بعضهم ياء الصلة في القوافي، كما عند ابن منظور [اللسان/ يا].

٢- ياء التذكر: في نحو قولهم: أنتي تفعلين... إلخ.

٣- الياء الواقعة آخر الضمير؛ نحو: بهي، إليهي... إلخ. [راجع هذه الياءات في الرصف/ ٤٤٦ وما بعدها]. وقد ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الياء خاصة بضرورة الشعر فقط؛ كما ذكر الحريري وغيره، ومنه قول الفرزدق [من البسيط]:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفي الدراهيم تنقاد الصياريف   =

أحدهما(١): أن المدَّ واللِّينَ إنما يكونان بألفٍ أو وَاوٍ أو بياءٍ [فالمدُّ غايةُ الإشباعِ، وقد يكون بالياء؛ سمَّيْنَا الياءَ عند ذلك ياءَ الإشباعِ](٢).

والوجه الآخر: أن تُزَادَ الياءُ في الأسماءِ عقيبَ الكسرِ؛ نحو: قنديل، وشُرَحْبِيل، وسِجِّيل، ومفاتيح على مفاتح؛

زيدت الياء في/ [٢٠] هذه [الأسماء](٣) للإشباع.

والفرق (٤) بين ياءِ الإشباعِ وياءِ البدلِ أنَّ ياءَ الإشباعِ...(٥)

[١٦- أما الياء] (٦)

ديوانه/ ٥٧٠، الخصائص٣/ ٨٦، الرصف/ ٤٤٦،١٣، شرح المفصل١/ ١٤٣، شرح الأشموني ٢/ ٢٨٩، المحتسب١/ ٦٩، ٢٥٨، ٢/ ٧٢، شرح ملحة الإعراب/ ٢٨٨].

وعن هذه الياءات الأخيرة قال ابن هشام: والصحيح ألا تعد " يعني ألا تعد ياءات مستقلة من حروف المعاني [المغني/ ٣٧٣ – تحقيق محيي الدين].

والوجه الثاني الذي ذكره المزني هو زيادة الياء في بنية الكلمة؛ قال المالقي: " فلا تعلل؛ لأنها مبدأ لغة، وفيها ما هو لعلة المد..." [الرصف/ ٤٣٨، ٤٤٩]

وقد نقل ابن منظور عن الجوهري أن هذه الياء -ياء الإشباع – تكون في مواضع محددة، منها: الأول: في المصادر والنعوت؛ نحو ضيرابا وكيذابا، ونقل تعليل الفراء لذلك بأن هذا الإشباع للدلالة على إظهار الألف التي كانت في الفعل فجعلوها ياء لكسرة ما قبلها . الثاني: في نحو مسكين وعجيب؛ يعني بناءي مفعل، وفعِل، مع إشباع الياء؛ يصيران: مفعيل، وفعيل.[اللسان/ يا]

(١) وذلك في نحو: سعيد، وقضيب، وصحيفة.

(٢) ما بين المعكوفين سقط في د.

(٣) سقط في د.

(٤) قوله:(والفرق): لم يذكر ياء البدل في هذا السياق ولعله يعني الآتي ذكرها، أو لعله يعني الياء المبدلة من الهمزة المسبوقة بأخرى مكسورة نحو: إيمان و(ايت) أمرًا من أتى، ففيها إشباع للكسرة أيضًا؛ وقد نص على أنه يعني أن الألف المقصورة تكون في الأسماء التي ذكرها.

(٥) أرى أن هنا كلاما قد سقط في النسختين، وهو حول التفريق بين ياء الإشباع وياء البدل، ولكنه انتقل المصنف إلى ياء جديدة من ياءاته هي الياء المقصورة، وهو ما يتناسب مع ترتيب ما ذكره في العد ومع تفسيره هنا. كذلك يجب التنبيه إلى ورود النص كذلك في (ط) بما فيه من خلط بين ياء الإشباع وياء البدل وهذه الياء المقصورة، فليتنبه لذلك. [راجع الحروف للمزني/ ١٢٣-ط دار الفرقان] ويكون النص الصحيح هكذا كما في الحاشية التالية .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة مقترحة من عندي بناء على أن هذه الياء قد عدها المصنف من قبل ياء مستقلة، ولا علاقة لها بياء الإشباع، حتى تندرج تحتها، والله أعلم بالصواب.

المقصورةُ[1]؛ [ف] نحو: موسى، وعيسى [2]، ويحيى، والمَغْنَى، والمَهْنَى، و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم:٢٢]... ونحو ذلك. وهذه الياءُ لا يجوزُ تحريكُها إلا في حرفٍ شاذٍّ؛ يقولون: جمادى الأولى وجمادى الأخرى[3]، ولا يقاسُ عليهما [4].

[١٧] وأما ياءُ الاستقبالِ [5]: فنحوُ: يقومُ، ويقعدُ؛ تدخلُ الياءُ لاستقبالِ فعلِ المذكرِ[6].

---

(١) [١٦] **[أما الياء المقصورة]**... وحقيقة هذه الياء أنها ألف التأنيث المقصورة، وقد نص الصرفيون على أنها تكون رابعة أو خامسة أو سادسة أو سابعة في ترتيب حروف الاسم، ولا تكون ثالثة ولا ثانية، وهذا يتناسب تماما مع ما صنعه المصنف من الفصل بين ألف القصر وبين هذه الياء – كما سماها المزني – فهذه الأخيرة للتأنيث عند المزني على حين الألف ليست للتأنيث فيما ذكره من أمثلة.[ينظر: تدميث التذكير/ ٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٧]

(٢) قوله: موسى وعيسى ": لم يفرق المصنف بين الياءين، باعتبار الهجاء أو باعتبار الإمالة وقد فرق بينهما سيبويه وذكر أن ياء موسى أصلية وياء عيسى ملحقة؛ قال سيبويه: " وموسى مفعل، وعيسى فعلى، والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياء معزى، وموسى: الحديد؛ مفعل ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها؛ لأنها مؤنثة بمنزلة معزى؛ إلا أن الياء في موسى من نفس الكلمة " [الكتاب ٣/ ٢١٣].

(٣) في ت:الآخر، ولم أفهم مقصد المصنف تماما ولا أدري كيف تحرك ياء هذه الكلمات.

(٤) في د: عليها، والمثبت هو الأصوب.

(٥) **[١٧- ياء الاستقبال]**

ذكر النحاة هذه الياء أثناء حديثهم عن أحرف المضارعة، كما عند الحريري والمالقي وابن يعيش والمجاشعي وغيرهم ونص ابن فارس على أنها مزيدة في أول الفعل، وسماها بعضهم ياء المضارعة. [شرح الملحة/ ٩٠، الرصف/ ٤٤٣، شرح المفصل ٧/ ٦، شرح عيون الإعراب/ ٤٤، الصاحبي/ ١٢٤].

(٦) قوله: " فعل المذكر ": في ت: المذكور، وهو خطأ قلت: ويذكر النحاة أنها تدخل أيضًا فعل جماعة الإناث، نحو: هن يذهبن؛ حيث يمتنع أن يقال: هن تذهبن، بالتاء، وسيأتي بيانه في ياء النقل عند المصنف. كما تدخل فعل الغائبين المذكرين، نحو: الزيدان يقومان، وعلى الجمع المذكر؛ نحو: الزيدون يقومون... وفي هذه الياء مسائل؛ منها:

١-أنها أصل حروف المضارعة؛ كذا ذكر عدد من النحاة منهم المالقي، والمجاشعي، واستدل المالقي لذلك بأنها حرف علة خالصة؛ بخلاف الهمزة والتاء والنون التي وضعت لأجلها [الرصف/ ٤٤٣] وأكد المجاشعي أصالتها عما عداها من أحرف المضارعة بقوله: " إن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين؛ لأنها أمهات الحركات، ولا تخلو كلمة منها أو من أبعاضها، وهي الألف والواو والياء؛ فلم يمكنهم زيادة الألف أولا؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا=

[١٨] وأما (١) ياءُ التنبيهِ (٢): فنحوُ قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [النمل:٢٥] بمعنى: أَلاَ يَا هَؤلاءِ اسجُدُوا، ومثله: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المؤمنون:٢٣].

= يبتدأ به؛ فأبدلوا منها أقرب الحروف إليها، وهو الهمزة، وأما الواو فإنها لا تزاد أولا؛ لما يلزم من انقلابها؛ فأبدلوا منها حرفًا يقرب مخرجه من مخرجها وهو التاء، وأما الياء فجعلوها للغائب، واحتاجوا إلى حرف رابع فجعلوه النون؛ لمناسبة حروف المد واللين؛ وذلك أنه يتبع الحركات ويحذف في نحو: لم يك؛ كما تحذف في نحو: لم يغز... وفيه غنة تشبه المد الذي فيهن... " [شرح عيون الإعراب/ ٤٤، ٤٥ بتصرف].

وكل ما ذكر إنما هو اجتهاد في إثبات أصالة حرف وفرعية آخر، وهو شبيه بما قيل في حروف القسم، وأكد المالقي زيادتها أيضًا حذف الواو إذا وقعت بين هذه الياء وبين كسرة في نحو: يعد ويزن، وذهب إلى أن التاء والهمزة أجريا في ذلك مجرى الياء لأنهما معها في معنى المضارعة [الرصف/ ٤٤٤].

٢- حروف المضارعة من حروف الزيادة، يؤيده أن بعضهم عبر بذلك صراحة؛ كما فعل ابن فارس؛ قال: " وتكون أولى في الأفعال؛ نحو: يضرب ". وكان في معرض زيادة الياء. [الصاحبي/ ١٢٤].

و قال الحريري: " وهذه الأحرف الأربعة يجمعها قولك: نأيت تسمى حروف المضارعة وإنما تسمى بذلك إذا وجدت زائدة لاحقة بالفعل الماضي في نحو: أذهب... ألا ترى أن أصل الفعل الماضي فيها: ذهب... والأحرف الأربعة ألحقت به... "[شرح الملحة/ ٩١].واختلف النحاة حول كونها حرف معنى أو حرف مبنى، فابن الحاجب يرى أنها حرف مبنى ويؤكد الرضي أنها حرف معنى فهو زائد . و تقدم تفصيل هذه المسألة في نون المخبرين عن أنفسهم.

٣-فرع المصنف عن هذه الياء ياءً أخرى خاصة بفعل المؤنث وسماها ياء النقل.

(١) وهنا ذكر المصنف في العد أربع ياءات ولم يفسرها، وفي ترتيبها في العد قدمت محاولة لبيانها.

(٢) [١٨- ياء التنبيه]

وهذه الياء ذكرها الجوهري ونقلها ابن منظور بهذه التسمية، كما ذكر عنه أيضا ياء النداء [اللسان/ يا].

ويمكن تفسير كلام المزني على أنه يعني الياء الواقعة في (يا) وذلك سيرا على منهجه في التفريع وتبعا لطريقته في تسمية حروفه تبعا لموقع الحرف في الأداة أو في الاسم أو الفعل، وليس ذلك غريبا على المزني في هذا الكتاب، ويؤيده صنعه في ألف الزجر؛ حيث نص على أنها تصحب اللام؛ يعني (لا) في نحو: لا تقم، وكذلك في ألف التمني في نحو: يا ليت...، وهاء التنبيه في نحو: هذا، وهلم... وغير ذلك من حروفه التي وقعت في بنية بعض الأدوات. إذا ثبت ذلك فإنه ينبغي مناقشة بعض القضايا المهمة مما ورد في هذه الياء، منها: ١- هل يجوز أن تكون أداة النداء للتنبيه؟

٢-هل يجوز اجتماع أداتين للتنبيه معا ؟

٣-هل خلط المزني بين ياء التنبيه وياء النداء ؟

والجواب عن هذه الأسئلة سيأتي فيما يلي: أولا: أدوات النداء للتنبيه: نص سيبويه على أن (يا) تنبيه،=

= قال: " ألا تراها في النداء، وفي الأمر كأنك تنبه المأمور " واحتج بقوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ وبقول الشماخ [من الطويل]

ألا يا اسقياني قبل غارةِ سنجالِ وقبل ورود المنايا عادياتٍ وأوْجالِ

[راجع الكتاب ٢/ ٣٠٧، وينظر الشاهد في ديوان الشماخ/ ٤٥٦،الجنى الداني/ ٣٥٦ لامات الهروي/ ٦٧ شرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦، شرح المفصل ٨/ ١١٥، اللسان ١٣/ ٣٧٠،المقرب ١/ ٧٠] ونقل الأخفش عن بعضهم أن (يا) للتنبيه في شاهد المصنف، وأن ألفها سقطت لالتقاء الساكنين بعد سقوط ألف الأمر في (اسجدوا) واحتج له بشواهد من الشعر بما يفهم منه أنه يقول بأن (يا) للتنبيه.[معاني الأخفش/ ٤٢٩]

ونقله الجوهري وكذا عنه ابن منظور؛ قال الجوهري: " وقال بعضهم: إن يا في هذا الموضع إنما هو للتنبيه؛ كأنه قال: ألا اسجدوا؛ فلما أدخل عليه (ياء التنبيه) سقطت الألف التي في (اسجدوا) لأنها ألف وصل، وذهبت الألف التي في (يا) لاجتماع الساكنين؛ لأنها والسين ساكنتان " [اللسان/ يا]

وكذا ذكر الرمانى هذا الخلاف وذهب إلى أن (يا) في الآية للتنبيه، قال: وقد يكون (يا) للتنبيه؛ نحو قولك: يا اذهب بزيد، وعلى هذا قرأ بعض القراء: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾... ومثله قول ذي الرمة [من الطويل]:

ألا يا اسلمي يا دار ميَّ على البِلَى ولا زال مُنْهَلا بِجرعائكِ القطرُ

[ينظر الشاهد في ديوانه/ ٢٠٦، الأمالى الشجرية ٢/ ١٥١، الإنصاف/ ١٠٠، شواهد العيني ٢/ ٦]... (يا) في جميع ذلك للتنبيه" [معاني الحروف للرماني/ ٩٣]. وأثبت هذا المعنى للياء الزجاجي [حروف المعاني/ ١٩]

وأجازه ابن فارس [الصاحبي/ ١٧٨، ١٧٩] وصرَّح به ابن جني، ونقله عنه السيوطي. [الخصائص ٢/ ١٩٦، الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٥، ٢٢٦، الهمع ٤/ ٣٦٧-ط الكويت] كما أجاز ابن مالك أن تكون (يا) للتنبيه أيضا [شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١١٥-تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ بدوي المختون- التسهيل/ ٢٤٤]. كما نقله ابن هشام عنه، قال ابن هشام: " وإذا ولي (يا) ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ وقول الشماخ... والحرف في نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء:٧٣]...يا ربَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة، والجملة الاسمية؛ كقوله [من البسيط]:

يا لعنةَ الله والأقوامِ كلهم والصالحين على سمعانَ من جارِ

[لم ينسب الشاهد لقائل معين؛ كما في الأمالي الشجرية ١/ ٣٢٥، إعراب النحاس ٢/ ١٥٤، الإنصاف/ المسألة ٤٠، الجنى الداني/ ٣٥٦، الخزانة ٤/ ٤٧٩، الدرر اللوامع ١/ ١٥٠، ٢/ ٨٦، شرح المفصل ٢/ ٤٠،٢٤ ، شرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦،الهمع ٤/ ٣٦٧-ط الكويت]... قال ابن هشام: فقيل للنداء، والمنادى محذوف، وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك: إن وليها دعاء كهذا البيت (يعني البيت السابق) أو أمرٌ...فهي للنداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلها...وإلا فهي للتنبيه " [المغني مع الأمير ٢/ ٤١]

ونص كلام ابن مالك أظهر مما نقله ابن هشام، قال في التسهيل وشرحه: " وإن وليها (ليت) أو (رب)=

= أو(حبذا) فهي للتنبيه لا للنداء .[شرح التسهيل ٤/ ١١٥].وقد عدَّ المجاشعي التنبيه من المعاني التي تصلح لها (يا)؛ قال في بيانه خواص الحرف: "... الثامن: أن يأتي للتنبيه؛ نحو يا زيد..." [شرح عيون الإعراب/ ٤١] وكذا نص عليه السيوطي؛ فذكر(يا) التنبيه، ثم قال: " ويلي (يا) غالبا أمر، أو ليت، أو رُبَّ، وقد يليها الجملة الاسمية ". [الهمع٤/ ٣٦٧-ط الكويت] وأكد السيوطي مجيئها للتنبيه، وأنها تدخل على الفعل والحرف.[الإتقان/ ١٧٩] بل إن المالقي يعد التنبيه هو أصل معاني (يا) قال: " اعلم أن يا حرفٌ من حروف التنبيه ينادى به مرة، ولا ينادى به أخرى...وأما إذا لم يكن بعدها المنادى فتكون للتنبيه لا غير؛ كقول الله تعالى: «ألا يا اسجدوا» على قراءة من أفرد (يا) وجعل﴿ٱسْجُدُوا۟﴾ أمرا...وإن كان بعده الاسم، ومنه [من البسيط]:

يا لعنة الله... الشاهد. [الرصف/ ٤٥٣]

بل إن المالقي قد ردَّ قول من قال في هذه الشواهد بأن (يا) للنداء وأن المنادى محذوف، وضعفه من وجهين، قال: " أحدهما: أن يا نابت مناب الفعل لكونه لازما للحذف بعدها؛ لأن المراد:أدعو، وأنادي،...فلو حذف المنادى معها لحذفت الجملة بأسرها، وذلك إخلالٌ...والثاني: أن المنادى معتمد المقصد؛ فإذا حذف تناقض المراد؛ فلزم على هذا أن تكون (يا) لمجرد التنبيه من غير نداء " [الرصف/ ٤٥٣].

وذهب أبو على الفارسي - كما نقله عنه أبو حيان - إلى أن يا في نحو: يا ليتنا للتنبيه، قال أبو حيان: وهو الصحيح.[البحر المحيط٣/ ٢٩٢، ٤/ ١٠٣] وقد أكد أبو حيان أن يا في نحو شاهد المزني محل النقاش – وفي نحو يا ليت – ليست للنداء، بل هي حرف تنبيه أكد به ألا التي للتنبيه، وجاز ذلك ذلك عنده لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في التوكيد.[البحر المحيط٧/ ٦٩]

من هذا العرض لآراء النحاة يمكن أن نخلص إلى أن عددا كبيرا من النحاة يرون أنه يجوز أن تكون (يا) للتنبيه كما تقدم عن سيبويه والأخفش وابن مالك وأبي حيان والسيوطي والمجاشعي؛ بل إن بعضهم جعل التنبيه أصل معاني يا وأن النداء فرع عليه... كما تقدم عن المالقي، وبذلك نستطيع أن ندفع عن المزني اتهامه بالتعويل على القليل دون الكثير، وهو ما عد من أوجه الاضطراب التي أخذت عليه في القول بأن يا للتنبيه.[راجع مقدمة تحقيق الحروف للمزني/ ٢٤، ٢٥-ط دار الفرقان]

والدعوى الثانية التي أريد دفعها عن المزني تبعا لما سبق: أنه أجاز الجمع بين أداتين للتنبيه، قلت: قد أجازه بعضهم لا سيما مع اختلاف اللفظين؛ كما مر في النقل عن أبي حيان قبل قليل، وكما أجازه الفراء في الجمع بين أداتي نفي، ومع هذا فليس في القول بأن يا للتنبيه القول بالجمع بين أداتي تنبيه، لأن أكثر من قال بأن يا للتنبيه في هذه الشواهد يرون أن (ألا) في شاهد المزني تحديدا قد خلعت دلالة التنبيه على يا، وتجردت هي لمعنى الاستفتاح، وقد أكد ابن جني أن هذا من باب خلع الأدلة، ونقل السيوطي هذا التوجيه عاقدا له بابا في أشباهه؛ مؤكدا أن ألا تخلع دلالة التنبيه عنها، ثم تلقيه على يا، وتصير هي خالصة لمعنى الاستفتاح؛ قال السيوطي: ".. ومن ذلك: قول الله سبحانه: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ [هود:٥] فألا هذه فيها شيئان: التنبيه، وافتتاح الكلام؛ فإذا جاء معها يا=

= خلصت افتتاحا لا غير، وصار التنبيه الذي فيها ليا دونها؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ ... وقول الشاعر [من الطويل]:

ألا يا سنا برقٍ على قللِ الحمى لهنَّك من برقٍ عليَّ كريمُ

ومن ذلك: يا في النداء ن تكون تنبيها أو نداء في نحو: يا زيد... وقد تجرد من النداء للتنبيه؛ نحو قول الله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ كأنه قال: ألا ها اسجدوا، وقول أبي العباس: إنه أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا - مردود عندنا " [راجع الأشباه والنظائر١/ ٢٢٥، ٢٢٦ باختصار-تحقيق الفاضلي، وراجع نص كلام ابن جني في الخصائص٢/ ١٩٦]

بل إن كلام مكي بن أبي طالب (الذي اتخذ دليلا لتخطئة المصنف) ليؤكد مراد المزني من عدم الجمع بين أداتي تنبيه؛ حيث احتج مكي لمن خفف (ألا) بأنه جعلها استفتاحا للكلام، والوقف على ما قبل ألا على هذه القراءة حسن، أعني أنه أكد أن الا تجردت من معنى التنبيه إلى معنى الاستفتاح ، وإن كان مكي يرى أن يا في الآية للنداء لا للتنبيه، وبنحوه قال ابن زنجلة.

[راجع الكشف لمكي ٢/ ١٥٧، وحجة ابن زنجلة/ ٥٢٦، وراجع الحروف للمزني/ ٢٥-ط دار الفرقان]

ومن كل ما تقدم فإنه يمكن الدفاع عن المزني من حيث القول بأن يا للتنبيه، ولا يرد عليه الاعتراض بالجمع بين أداتي تنبيه، من ناحيتين، الأولى أنه جائز عند بعضهم، والثانية أنه لا يلزمه القول بأن (ألا) للتنبيه أيضا على ما تقدم بيانه من خلع الأدلة.

وهنا قضية ثالثة (اتهام ثالث) ورد على المزني وهو أنه قد خلط بين ياء النداء وياء التنبيه ! !؛ جاء في ط: "يخلط المؤلف بين ياء التنبيه وياء النداء، فإذا كانت الياء في ﴿يَسْجُدُواْ﴾ تنبيها لا تكون نداء يقدر بعدها: هؤلاء، وإذا كانت نداء فالتقدير جائز، قال صاحب مغني اللبيب: " وإذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ والحرف في نحو... فقيل هي للنداء، والمنادى محذوف، وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها " [الحروف للمزني ط دار الفرقان/ ١٢٤]

قلت: وهذا الكلام مردود، وذلك من وجوه: أولها أن القول بأن يا للنداء فيه إشارة إلى معنى التنبيه أيضا من ناحية ما تقدم بيانه عن أكثر النحاة من القول بأن يا في الأصل للتنبيه، حتى عندما تكون في النداء.

والثاني: أن في قول ابن هشام: " إذا ولي يا ما ليس بمنادى " فيه دليل على أن يا تقتضي منادى- حقيقة أو مجازا – حتى مع القول بأنها لمجرد التنبيه.

الثالث: قد قيل إن يا للتنبيه في الآية، وقيل إنها للنداء، إذن فقد تراوحت الآراء فيها بين النداء والتنبيه، وليس من حرج أن يجتهد المزني (الإمام) في القول بأنها للتنبيه، مع احتفاظها بمعنى النداء، وهو ما ذكر في ط من القول بأن ذلك جائز على أن يكون التنبيه على معنى من معاني النداء أو عليه وقع.

الرابع (وهو أصل الأدلة): أن المزني يعتبر أدوات النداء للتنبيه، والدليل على ذلك أنه لم يذكر ياء مستقلة للنداء . ولكل ذلك تبطل دعوى الخلط المنسوبة للإمام المزني.

وبعد كل ما تقدم يبدو للباحث أن المزني رحمه الله يؤكد معنى التنبيه لأدوات النداء وللياء؛ أيا ما كان التأويل، من القول بأن ألا خلعت دلالة التنبيه على الياء، أو على أن أصل أدوات النداء للتنبيه، أو=

[١٩] وأمّا ياءُ الإيجازِ (١):

= أن التنبيه وقع على معنى من معاني النداء – فعلى كل: لم يخلط المزني بين ياء النداء وبين ياء التنبيه، فإذا أضيف إلى ذلك ميل المزني إلى التفريع لأدنى فرق علمنا لماذا سميت يا التنبيه.

أما التخريج الذي نقله الجوهري عن بعضهم ونقله عنه في اللسان وهو ما تقدم عن الأخفش من القول بأن يا للتنبيه وسقطت الألف لالتقاء الساكنين ، والذي اتخذ حجة لاتهام المزني، لا لشيء إلا لأن الجوهري قال: (بعضهم)، وهنا مغالطتان بينتان، الأولى: أن القول قول الجوهري، وليس قول صاحب اللسان(!!!) وأيا من كان قائله فالمغالطة الثانية نسبة هذا الرأي للإمام المزني، والحق أنه لا يتوجه إليه؛ لأنه ليس في كلامه ولا أمثلته ما يشير إلى أنه قاله أو حتى احتمله؛ بل قال بالرأي الأول فيما ذكره الجوهري واختاره، إلا أن المزني قدر المنادى مع كون يا للتنبيه ولم يقدرها الجوهري مع التنبيه.[راجع مقدمة تحقيق الحروف للمزني/ ٢٤-ط –دار الفرقان]

وبعد كل ما تقدم من مسائل هذه الياء لا بد من أن نشير إلى احتمال أن يكون مقصد المزني بهذه الياء الياء من (يا) فتكون الألف لمجرد إشباع فتحة الياء، وليس غريبا على ميل المزني إلى التفريع فيكون قد قصد أن الياء من (يا) تنفرد بأداء وظيفة التنبيه، وتبقى ليا وظيفة النداء، ويؤيد هذا الاحتمال أنه جعل الألف في (ألا) ألف التنبيه على الرغم من أن التنبيه وظيفة الأداة كلها؛ بل إنه جعل من ألف التنبيه الألف في أي التي هي للنداء في نحو: أي قم، وهذا دليل قوي على أنه يعني الياء فقط من (يا) وعليه فلا إشكال عليه. ويبقى القول بأن المقصود بالياء (يا) كلها قائما ويؤيده شاهده الثاني ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المؤمنون:٢٣] وعلى ذلك فلا إشكال أيضا في أن تكون الياء للتنبيه على القول بأن أصل أدوات النداء للتنبيه عند المزني وقد قيل به ، ويكفي قول سيبويه: " كأنك تنبه المأمور" [راجع هذه التفاصيل في الكشف لمكي٢/ ١٥٧، ١٥٨، معاني الكسائي/ ٢٠٧، البحر المحيط ٤/ ١٠٣، ٧/ ٦٩]

(١) [١٩- **ياء الإيجاز**]:

ويعبر عنها مصنفو القراءات بالياء الزائدة، وهي كل ياء تطرفت وحذفت رسمًا للتخفيف لفظًا، والحذف لغة هذيل وإثباتها لغة أهل الحجاز. [إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٢٣٦،٢٣٣، الإيضاح لمتن الدرة/ ٥٦، سراج القارئ/ ١٢٧ - ١٣٧، شرح الزبيدي/ ١٩٣، الكشف ١/ ٣٢٤].

جاء حديث النحاة عن حذف الياء في بعض الكلمات متناثرًا ولم أجد من سماها بمصطلح خاص وتقدم عند المصنف أنه أشار إلى حذف الياء الخفيفة إيجازًا وأخرت الحديث عن ذلك إلى هذه الياء أما قوله: " الإيجاز" : فقد ذكر اللغويون ميل اللغة العربية إلى الإيجاز وجعلوا من ذلك عددًا من الظواهر اللغوية كالحذف على مستوى البنية والتركيب ، ومنه حروف المعاني...إلخ، وقد خص بعضهم ذلك بأبواب في مصنفاتهم؛ كما عند ابن جني الذي عقد لذلك بابًا وسماه: باب في شجاعة العربية، ونقله السيوطي في الأشباه، وفصل الحديث عن الإيجاز في الإتقان والمعترك. [الخصائص ٢/ ١٨٨، الأشباه والنظائر ١/ ٢٠، الإتقان ٢/ ٥٧]. ولابن هشام تفصيل طويل استغرق أبوابًا من المغني [المغني ٢/ ١٥٦ وما بعدها].

فعلى ضربَيْنِ[1]؛ أحدُهما: أنَّ العربَ تكتفِي بالكسرةِ من الياءِ؛ إيجازًا؛

(١) قوله: (ضربين): ذكر المصنف أكثر من ضربين لهذه الياء، الأول: حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها من بعض الكلمات.

الثاني: حذف الياء من الأفعال معتلة اللام بالياء. الثالث: كلمات متفرقة سمعت عنهم، وفيما يأتي إشارات النحاة إلى هذا الحذف إيجازًا . وقبل البدء في ذلك أشير إلى أن الحديث جامع لكل الياءات التي تحذف مما يلي:

١-الياء الأصلية؛ نحو: يناد المناد وكذا تسمى عند مصنفي القراءات.

٢-رب اغفر وارحم، وتسمى عند مصنفي القراءات ياء الإضافة.

٣-أيش ؟ وهي من الكلمات المسموعة فقط... إلخ.

٤-لغة بعض العرب (تميم) ونسب إلى فزارة من حذف لإحدى الياءين مما عينه ولامه ياء.

قال الأخفش: "... ومن العرب من يحذف هذه الياءات في الدعاء وغيره، وذلك قبيح قليل إلا ما في رءوس الآي فإنه يحذف في الوقف... " [معاني الأخفش/ ٧١].و أجاز ابن يعيش الحذف في نحو (القاضي) ولكنه يراه مرجوحًا قبيحًا، وهذا الحذف في الأسماء أمثل منه في الأفعال لأن الأولى يلحقها التنوين فيحذفون له الياء. [شرح المفصل ٩/ ٧٩]. وعدد الفراء بعض مواضع هذا الحذف وعلله؛ قال: " للعرب في الياءات التي في أواخر الحروف - مثل ﴿اتَّبَعَنِ﴾ [آل عمران:٢٠] و﴿أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر:١٥] و﴿أَهَانَنِ﴾ [الفجر:١٦] ومثل قوله تعالى: ﴿دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ [البقرة:١٨٦] وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ [الأنعام:٨٠].أن يحذفوا الياء مرة ويثبتوها مرة؛فمن حذفها اكتفى بالكسرة التي قبلها دليلاً عليها، وذلك أنها كالصلة؛ إذ سكنت وهي في آخر الحروف، واستثقلت فحذفت ". [المعاني للفراء ١/ ٢٠٠] وأضاف في موضع آخر أنهم استجازوا حذف الياء، لأن كسرة النون تدل عليها في نحو قوله تعالى: ﴿وَاخْشَوْنِي﴾ [البقرة:١٥٠] وقال: " وليست تهيب العرب حذف الياء من آخر الكلام إذا كان قبلها مكسورًا ... وهو كثير ". [المعاني للفراء ١/ ٩٠]. ومع ذلك فإن إتمام الياء هو الأصل والبناء؛ كما ذكر الفراء.

وهذا الحذف الجائز يشمل الياء بصورة عامة؛ أصلية كانت أو غير أصلية ، سبقت بنون أو لم تسبق، في نداء كانت أو في غير نداء... قال الفراء: " ويفعلون ذلك في الياء وإن لم يكن قبلها نون، فيقولون: هذا غلامي قد جاء، وغلام قد جاء، قال تعالى: ﴿الْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾ [الزُّمَر:١٧، ١٨] في غير نداء بحذف الياء، وأكثر ما تحذف بالإضافة في النداء؛ لأن النداء مستعمل كثير في الكلام؛ فحذف في غير نداء... ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم:٤٠] بغير ياء، وفي سورة الملك ﴿نَكِيرِ نَذِيرِ﴾ [المُلك: ١٧ ، ١٨]. وذلك أنهن رءوس الآيات، لم يكن قبلهن ياء ثانية فأجرين على ما قبلهن؛ إذ كان ذلك من كلام العرب... " [المعاني للفراء=

كقولِهِ عز وجلَّ: ﴿يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [ق:٤١] أصلُه: يُنَادِي المنادِي؛ فاكتفَوا [١] بالكسرةِ من الياءِ، وذلك كثيرٌ.

والضربُ الثَّانِي: أنَّ العربَ يحذِفونَ الياءَ من[الفعلِ] [٢] الذي هو من ذواتِ الياءِ في الماضي والمستقبلِ والأمرِ؛ إيجازًا،

= ١/ ٢٠١] وتقدم تأكيد الأخفش على أن هذا الحذف في غير الدعاء قبيحٌ قليل، واستثنى منه ما كان في رءوس الآيات، كما أن هذا الحذف يشمل الياء الأصلية؛ قال الفراء: " ويفعلون ذلك بالياء الأصلية؛ فيقولون: هذا قاض ورامٍ وداعٍ، بغير ياء، لا يثبتون الياء في شيء من فاعل؛ فإذا أدخلوا فيه الألف واللام قالوا بالوجهين؛ فأثبتوا الياء وحذفوها، وقال الله تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء:٩٧]

في كل القرآن بغير ياء وقال في الأعراف ﴿فهو المهتدي﴾ [الأعراف:١٧٨]، راجع المعاني للفراء١/ ٢٠١] ورجح الفراء ثبات الياء في الحالة الأخيرة مع الألف واللام، واستحبه؛ لزوال علة حذفها في حال التنكير من دخول التنوين والتقاء الساكنين، أما من أجاز حذفها مع الألف واللام فقد قال: " وجدت الحرف بغير ياء قبل أن تكون فيه الألف واللام؛ فكرهت إذ دخلت أن أزيد فيه ما لم يكن؛ كذا ذكره الفراء، وقال: " وكلٌّ صوابٌ " [المعاني للفراء١/ ٢٠١].ثم إن هذا الحذف يمتد ليشمل ياء الضمير أيضا؛ قال الفراء: " و تفعل ذلك الحذف – أي العرب – مع إبقاء الكسرة قبله للدلالة عليه – في ياء التأنيث؛ كقول عنترة [من الكامل]:

إنَّ العدوَّ لهم إليك وسيلةٌ   إن يأخذوكِ تكحَّلِي وتخَضَّبِ

يحذفون ياء التأنيث وهي دليلٌ على الأنثى؛ اكتفاء بالكسرة " [المعاني١/ ٩٠، ٩١-بتصرف].وهذا الحذف جعله الحريري من الحذف الجائز في الضرورة فقط في حذف الياء من (هي) وجعل منه قول الشاعر[من الرجز]:

هل تعرف الدار على تبراكا   دار لسلمى إذهِ من هواكا

[ينظر الشواهد في أمالي الشجري٢/ ٢٠٨، الخصائص١/ ٨٩، الخزانة١/ ٢٢٧، ٢/ ٣٣٩، ٣/ ٤٤٣، شرح المفصل٣/ ٩٧، شرح الملحة للحريري/ ٢٩٢]

ومنه حذف الياء من الاسم الموصول (الذي) كما في قول الشاعر [من الرجز]:

فظلت في شر من اللذ كيدا   كاللذ تزبي زبية فاصطيدا

[راجع الإنصاف/ رقم ٧٦٢، الخزانة ٦/ ٣، ١١/ ٤٢١، حاشية العليمي على التصريح١/ ٤٢، شرح المفصل/ رقم ١٤٠، شرح الملحة/ ٢٩٤] وكل ما سبق من مواضع الحذف – للضرورة .[شرح الملحة/ ٢٩٤]

(١) في ت: فاكتفى، والمثبت أنسب للسياق.

(٢) سقط في ت.وقوله: (من الفعل): ذكر غير واحد من النحاة أن لغة فزارة حذف الياء بعد الكسرة؛ كما عند السيوطي الذي نصَّ كذلك على أن حذف الياء التي هي إحدى الياءين من اللام والعين؛=

واقتصارًا [1]؛ كقول الشاعر [من الرمل]:

لِامْرِئِ القَـيْسِ بـنِ حُجْـرٍ مَـا مَضَى ... والطِّرِمَّـاحُ لَـهُ مَـا قَـدْ غَـبَرْ

صَـنَعُوا لِي مَـا حَيِـتْ نَفْـسٌ [2] لَهَـا ... وَإِذَا مِـتُّ [1] فَلِلنَّـاسِ الكَـدَرْ [2]

= نحو يستحيي – هو لغة لتميم [راجع الهمع ٤/ ٢٠٢، ٦/ ٢٥٤- ط الكويت] وأكد ابن منظور أن الحذف المذكور مؤخرا لغة تميم في نحو الفعل المذكور، كما أكد أن نطقه بياءين لغة أهل الحجاز، وقال عن لغة تميم في حذف هذه الياء: وإنما حذفوا الياء لكثرة استعمالهم لهذه الكلمة كما قالوا لا أدرِ في لا أدري.[اللسان/ حيي]

وذكر ابن عصفور والقزاز والألوسي حذف الياء التي هي لام الفعل مع الاجتزاء عنها بالكسرة على أنه ضرورة [الضرائر/ ١١٩، ما يجوز للشاعر/ ١٧٤، الضرائر وما يجوز للشاعر/ ١٧٥].

وقد عرض بعضهم لموضع الحذف من الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر:٤] فقال الخليل: تسقط الياء لموافقة رءوس الآي، واستحب الزجاج الحذف فيها؛ لأنها فاصلة، وكذا استحبه الفراء لمشاكلة رءوس الآيات، قال الفراء: " لأن العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها وأنشد عليه [من الكامل]:

كفَّاك: كفٌّ ما تُلَيِّقُ درهما ... جودا، وأخرى تُعْطِ بالسيف الدَّما

[ينظر إعراب ثلاثين سورة/ ٢١٥، أمالي الشجري ٢/ ٧٢، الإنصاف/ ٢٣٦، الخصائص ٣/ ١٣٣، الضرالر/ ١٢١ ، اللسان/ ليق، ما يجوز للشاعر/ ١٧١، معاني القرآن ٢/ ٢٧، ١١٨، ٣/ ٢٦٠]

ومنه قول الآخر[من الخفيف]:

ليس تخفى يسارتي قدر يوم ... ولقد تخفِ شيمتي إعساري

[ينظر الإنصاف / ٢٣٦، الصحاح/ يسر، الضرائر/ ١٢١، ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ١٧١ معاني الفراء ٢/ ١١٨، ٣/ ٢٦٠]

وقد عدَّ الأخفش هذا الحذف صرفا للفعل عن معناه، قال الشوكاني: وفيه نظر؛ إذ صرف الشيء عن معناه لا يستلزم صرف لفظه عن بعض ما يستحقه.[راجع معاني الفراء٢/ ٢٧، فتح القدير ٥/ ٤٣٣، ٤٣٤، وراجع كذلك: الخصائص ٣/ ١٣٣، المنصف٢/ ٧٣ وما بعدها]

وقد جعل سيبويه والزمخشري هذا الحذف في المواضع المذكورة خاصًّا بالفواصل ورءوس الآي، قال سيبويه: " هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات... قال: وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه ألا يحذف – يحذف في الفواصل والقوافي...والأسماء أجدر أن تحذف؛ إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي...وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا عربي جائز". وذهب الشنتمري إلى أن إثبات الياء في الفعل أكثر وأقيس.... [راجع شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٧٩].

(١) سيأتي بيانه بعد قليل.

(٢) في ت نفسي.

يريد: حَيِيَتْ [3]، [و] [4] قال آخر [من البسيط]:

دُعْــجٍ عَــلَى دِمَــنٍ قَفْــرٍ مَنَازِلُهَــا ... بِــالنَّقْعِ بَــيْنَ بَيَــاضِ الحُبْــكِ وَالجَلَــدِ

وَابْكِــنَّ عَيْــشًا تَــوَلَّى بَعْــدَ جِدَّتِــهِ ... طَابَــتْ أَصَــائِلُهُ فِي ذَلِــكَ البَلَــدِ [5]

---

(1) في د، ط: ما مت، وهو خطأ لأنه يكسر وزن البيت.

(2) لم أقف على تخريج للشاهد مع طول البحث. والطرماح شاعر إسلامي فحل توفي سنة ٨٠ هـ.

(3) تذكر لنا كتب اللغة في نحو هذا الفعل من قولهم: استحي: بياء واحدة: أنه لغة تميم، وبياءين لغة أهل الحجاز، وإنما حذفوا الياء لكثرة استعمالهم لهذه الكلمة؛ كما قالوا لا أدرِ في: لا أدري [اللسان/ حيا]

(4) سقط في د.

(5) البيتان غير معروفي القائل ولم يشر إلى قائلهما أي من المصادر التي أوردت طرفا منها، ولكنه من الراجح أنه شاعر من فزارة، فقد أورد ابن هشام صدر البيت الثاني، وفيه (تقضى) مكان (تولى) وذلك لبيان أن فزارة كانت تحذف آخر الفعل لأجل النون إن كان ياء بعد كسرة، وبعد أن ذكر ذلك عنهم قال: قال شاعرهم... " وكان قد مثل ابن هشام لهذه اللغة بقوله: ابكين، وذكر أنهم يقولون فيه: ابكن، بحذف الياء، وذلك تصريح منه بأنه شاعر من فزارة . وذكر العلامة الأمير أن الدماميني قد ذهب إلى أن الخطاب في (ابكن) لامرأة، وخطأه الأمير، ثم قال: والصواب أن الخطاب لرجل، إذ لو كان لامرأة كما ذكر الدماميني – لم يكن حذف الياء خاصًا بفزارة. [المغني مع حاشية الأمير ١/ ١٧٧]. وكذلك احتج ابن عصفور بالبيت الثاني للغة نفسها، وذكر أن الأصل: ابكين، فحذفت الياء وهي لام الفعل . [المقرب ٢/ ٧٧].

كما أورد السيوطي البيت الثاني، واحتج كذلك بقول محمد بن بشير الأنصاري [من البسيط]:

لا تتبعن لوعة إثري ولا هلعا ... ولا تقاسن بعدي الهمّ والجزعا

وذكر السيوطي فتح الياء في البيتين – شاهد المصنف، والشاهد المذكور هنا – وأنه يقال: ابكينّ، ولا تقاسينّ، وعلل فتح المضارع مع النون بتركيبه معها، كما احتمل أنه لالتقاء الساكنين، كما ذكر لغة في حذف هذه الياء وهو موضع احتجاج المصنف هنا الذي نسبه ابن هشام وكل من الأمير والدماميني لشاعر فزارة . وقد أورد ابن منظور خلافًا طويلا حول هذه الياء في نحو شاهد المصنف ثم أورد شاهد المصنف، وعلق على كلمة لتغني في قول الشاعر[من الطويل]:

إذا هو آلى حلفة قلت مثلها ... لتغني عني ذا أتى بك أجمعا

ونقل تفسيرها على أن الأصل فيها: لتغنين، فأسقط النون وكسر اللام، قال أبو بكر، يقصد ابن الأنباري: وهذه رواية غير معروفة وعن الفراء: أصله: لتغنين، فأسكن الياء على لغة الذين يقولون: رأيت قاضٍ ورام، فلما سكنت سقطت لسكونها وسكون النون الأولى قال: ومن العرب من يقول: اقضن يا رجل وابكن يا رجل، والكلام الجيد: اقضين وابكين وأنشد – أي الفراء – [من البسيط]:

يا عمرو أحسن نوال الله بالرشد ... واقرأ سلامًا على الأنقاء والثمد =

وتقول العرب: أَيْشٍ [1] [عِنْدَكَ] [2] تُرِيدُ: أَيُّ شَيْءٍ عندك؛ فَحَذَفُوا [3] يَاءَ (أَيّ) [4] اخْتِصَارًا؛ [اقْتِصَادًا] [5] وَاقْتِصَارًا [6].

= وابكن عيشًا تولى بعد جدته طابت أصائله في ذلك البلد

قال أبو منصور: والقول ما قال ابن الأنباري [راجع اللسان/ لام كي، الهمع (٤/ ٤٠٢، ٤٠٣) ط الكويت – بتصرف) ولمزيد من التفاصيل في هذه المسألة ينظر[أمالي القالي١/ ٢٢، شرح الأشموني١/ ٢٢١، الهمع/ السابق نفسه].

(١) قوله: (أيشٍ): والضرب الثالث الذي لم يعده المصنف مع التمثيل له وهو حذف الياء من نحو كلمة (أي شيء)، وقوله: " أيشٍ": نص المصنف على أن الحذف وقع على (أي) وبيانه أنها مشددة الياء، قلت: وحذفت ياء شيء بعد حذف همزتها أيضًا واكتفى بالتنوين عوضًا عنها، وهو أيضًا إيجاز واختصار. وهذا الحذف في هذه الكلمة المركبة إنما هو لكثرة دوران هذه الكلمة واستعمالها، وقد ذكر بعضهم عن الأخفش أنه كان يقول لرفاقه: جنبوني أن تقولوا: أيشٍ. [مقدمة تحقيق المعاني/ ٣٤] وإنما ذلك لكثرة استعمالها، وأجاز الفراء هذا الحذف في تلك الكلمة وعلله بكثرة الاستعمال ولم يجز القياس عليه؛ قال: "... فلا يقاس الذي لم يستعمل على مم قد استعمل؛ ألا ترى أنهم يقولون: أيشٍ عندك ؟ ولا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام "[المعاني للفراء ١/ ٢٨١] وأكد الفراء مذهبه بقوله "... والحرف إذا كثر فربما فعل به ذلك (يعني الحذف) كما قيل: أيش تقول " [المعاني٣/ ٢٧٤] ويؤيده ما ذكره ابن جني ونقله عنه السيوطي من قوله: " وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييرًا؛ كما جاء عنهم كذلك: لم يكُ ولم أدرِ... وأيش تقول؟... " [الأشباه والنظائر ١/ ٢٠] وذكر القزاز أن المحذوف هنا الهمزة في كلمة (شيء) وأخيرًا ينبغي الإشارة إلى ضرب آخر، ذكره ابن منظور نقلاً عن ابن السكيت، وهو أن الياء تحذف عند التثنية فيما إذا كانت زائدة في حرف رباعي أو خماسي نحو:القهقران والخوزلان مثنى قهقري وخوزلي وأكد أن ذلك يثقل. [اللسان/ يا]

(٢) سقط في د.

(٣) في ط؛: فحرفوا، وهو تحريف والمثبت هو الصواب لأن المقصود الحذف وليس التحريف .

(٤) في د: ياء أين ، وفي ط: أيش، والأول خطأ، والثاني محتمل، على أنها كلمة واحدة عند المصنف، وهي: أيشيء ؟ والمثبت أصوب فيما أرى.

(٥) سقط في د.

(٦) وقوله: " اختصارًا واقتصارًا " : وكلها تدور حول الهدف من الإيجاز وإن كان بعضهم قد فرق بينهما، من ذلك ما ذكره ابن هشام من أنهم يريدون بالاختصار: الحذف بدليل، والاقتصار: الحذف بغير دليل . [المغني ٢/ ١٦٠] ونقله السيوطي وفصل القول فيهما ومثل لكل . [الإتقان ٢/ ٥٨، الأشباه والنظائر ٢/ ٢١٥، ٢١٦] . والملاحظ أن المصنف اقتصر في الضرب الثاني على (الاقتصار) وكلها يكتفى بالكسرة فيها عن الياء، إلا قوله: (حيت) فالحذف فيه بغير دليل وهو معنى (اقتصارًا) وذكر مع الضرب الثالث في نحو (أيشٍ) أنه اختصار واقتصار، وهذا يعني أن المصنف=

[٢٠] وأمّا ياءُ الحَشْوِ (١):

= لا يفرق بينهما، وكلاهما في دائرة الإيجاز. وقد نص السيوطي على فوائد عديدة لهذا النوع من الإيجاز وهو الإيجاز بالحذف، من ذلك:

١-مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره.

٢-التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الانشغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم.

٣-ومنها التفخيم والإعظام؛ لما فيه من الإبهام.

٤-التخفيف لكثرة دورانه في الكلام.[لمزيد من التفاصيل راجع الإتقان٢/ ١٥٦،الخصائص٢/ ١٨٨، المغني٢/ ١٥٦ وما بعدها]

وبعض ما تقدم من فوائد يظهر فيما نحن بصدده من حذف الحرف، وبعضها يظهر في حذف الفعل والاسم.

كما ينبغي التأكيد على أن هذا الحذف ليس قاصرا على الياء ، وإن كانت أكثر أخواتها تعرضا لها وقد ورد أن العرب يحذفون الواو اكتفاء بالضمة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق:١٨] وقوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء:١١] كذا قاله الفراء ونقله عن هوازن وعليا قيس، وخصه بواو الضمير، وأنشد عليه قول الشاعر[من الوافر]:

إذا ما شاءُ ضرُّوا من أرادوا   ولا يألوا لهم أحد ضرارا

[البيت بلا نسبة في الإنصاف١/ ٣٨٦، والخزانة ٥/ ٢٣١، ٢٣٢، الدرر ١/ ١٨٠، شرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧، ما يجوز للشاعر/ ١٥٠، المغني ٢/ ٥٥٢ الهمع ١/ ٥٨ و، راجع المعاني للفراء ١/ ٩٠]

ومنه قول الآخر [من الوافر]:

فلو أن الأطبا كانُ حولي   وكان مع الأطباء الأساة

[البيت مجهول القائل، كما في الإنصاف/ ٣٨٥، شرح شواهد العيني ٤/ ٥٥١، الضرائر لابن عصفور/ ١١٩، الكشاف ٣/ ٢٥، مجالس ثعلب/ ١٠٩، وجوه النصب/ ١٩٠، وفيه (السقاة) بدل(الأساة)، وراجع المعاني ١/ ٩٠، ٩١] وجعله الحريري خاصًّا بضرورة الشعر في واو (هو)[شرح ملحة الإعراب/ ٢٩١].

و أقول: وهذه الظاهرة إنما هي نوع من التقصير الذي هو نوع من اختصار الحرف والاجتزاء بالحركة عنه، كما تقدم عكسه فيما يبدو مطلاً للحركة لتصير حرفًا، وقد أشار اللغويون إلى هاتين الظاهرتين غشارات متناثرة يمكن جمعها من المصنفات المختلفة لتتكون لدينا صورة عن هاتين الظاهرتين اللغويتين: المطل والتقصير . [راجع ألف الإشباع] وينظر أيضًا: [الضرائر لابن عصفور/ ٩١، ١٠٩، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٩، ما يجوز للشاعر للقزاز/ ٥٩، ٦٨، ٩٦، ١٠٩، ١٤٩، موارد البصائر لابن عبد الحليم/ ٧أ، ٩ب، ٥٣ أ، إصلاح الخلل/ ٣٨٢، ٣٨٨، الضرائر للألوسي/ ٢٢٢، ٢٨٣، المحتسب ١/ ١٤١] .

(١) [٢٠- ياء الحشو]:

تقدم أن الحشو والصلة من عبارات الكوفيين وأن الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين على الشائع؛=

فهي التي [تَأتِي في] [1] آخر الكلامِ المُضَافِ عندَ التثنيةِ والجمع، [و] [2] لاتَدُلُّ على تثنيةٍ ولا [على] [3] جمع؛ نحو: [ثمانية عشر] [4]

= كذا نص عليه ابن يعيش ونقله السيوطي. [شرح المفصل ٨/ ١٢٨ ، الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٢] وأصل الحشو الزيادة وسط الكلمة؛ قال ابن يعيش ونقله عن الياء في قول الزمخشري: " أينما كانت": لا يريد أنها تقع زائدة مع بنات الثلاثة سواء كانت أولا أو حشوًا أو آخرًا " .[شرح المفصل ٩/ ١٤٨] وذهب أحد الباحثين المعاصرين إلي أن الحشو من مصطلحات سيبويه واستدل بنصوص الكتاب.[المصطلح النحو/ ١٧٩، الكتاب١/ ٢٦٩، ٢٧٠].

ويبدو أن المصنف أطلقها هنا على هذه الياء التي تزاد وسط كلمتين؛ آخر المضاف، مع عدم دلالتها على معنى التثنية أو الجمع، كما نص عليه المصنف وجعل الخليل الياء في نحو (أيادي سبأ) و(معدي كرب) من قبيل الألف في (مثنى) حيث لا يظهر عليها إعراب...لأنهم يجعلون الشيئين هاهنا اسما واحدًا فتكون الياء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة. [الكتاب ١/ ٢٤٧، ٢/ ٥٥، المصطلح النحوي/ ١١٧]

(١) سقط في د. (٢) سقط في ت. (٣) سقط في ت.

(٤) قوله: " ثمانية عشر ": وفي (و): ثماني: قلت: وعند الإضافة إلى العشرة مع المميز المؤنث تصير ثماني عشرة، وتفتح الياء منها وقد سكنها بعضهم، وفيها أربع لغات: فتح الياء، وسكونها، وحذفها مع كسر النون، وحذفها مع فتح النون؛ قال الشاعر [من الكامل]:

ولقد شربت ثمانيًا وثمانيًا وثمانِ عشْرة واثنتينِ وأربعَا

[شرح الملحة/ ٣٠٤، شرح الأشموني ٤/ ٧٢].

وجعل الجوهري حذف الياء من (ثماني عشرة) على لغة من يقول طوال الأيد؛ أي من يحذفون ياء المنقوص حتى مع الإضافة . [اللسان/ ثمن].

ويبدو أن النقل عن سيبويه مضطرب في هذه الياء؛ فقد نقل السيوطي أن الياء في (ثماني) للإلحاق بـ(عذافر) وأن ذلك يقوي بقاءها في التصغير عند سيبويه [الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣].

وصرح سيبويه أنها ياء الإضافة – يعني ياء النسب – عند الخليل؛ قال: " قلت: فما بال (ثماني) لم يشبه (صحارى) و(عذارى) ؟ قال: الياء في (ثماني) ياء الإضافة أدخلها على (فعال) كما أدخلتها على يمآن وشآم؛ فصرفت إذا خففت كما صرفته إذ ثقلت يمانيّ وشاميّ، وكذلك (رباعِ) فإنما ألحقت هذه الأسماء ياءات الإضافة " [الكتاب ٣/ ٢٢٧] وفي موضع آخر قال: " وقد جعل بعض الشعراء (ثماني) بمنزلة (حذار) " [الكتاب ٣/ ٣٠٤] وتجري (ثمان) في الإعراب مجرى (قاض) فتفتح الياء في النصب وتسكن رفعًا وجرًّا. [شرح الملحة/ ٣٠٢].

وقد أكد السيوطي زيادة هذه الياء وبيّن أحكامها في الإفراد والتركيب؛ قال: " وياء ثماني عشر " تفتح على الأجود؛ لخفة الفتح على الياء، أو تسكن كسكونها في (معدي كرب) أو تحذف؛ لأنها حرف=

وأيادِي سَبَأ[1]؛ لَوْ دَلَّتِ الياءُ على الجمعِ لَثَبَتَتْ فِيهَا دُونَ الثَّمانِ.

= زائد وليست من سنخ الكلمة، وحذفها: بعد إبقاء كسرٍ قبلها دلالة عليها، أو بعد فتحٍ للتركيب،... وقد يلزم الحذف في الإفراد قبل أن تركب في العدد، فيجعل الإعراب على النون، نحو: هذه ثمانٌ، ورأيت ثمانًا، ومررت بثمانٍ. [الهمع ٥/ ٣١٢ - ط الكويت].

وفي بيان سبب ثبات هذه الياء في (ثماني) قال ابن منظور فيما نقله عن الجوهري: ".. ثمانية رجال، وثماني نسوة، وهو في الأصل منسوب إلى الثُّمُن؛ لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية؛ فهو ثُمنها، ثم فتحوا أوله؛ لأنهم يغيرون في النسب؛ كما قالوا: دُهْريّ، فحذفوا منه إحدى ياءي النسب، وعوضوا منها الألف، كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن، فثبتت ياؤه عند الإضافة؛ كما ثبتت ياء القاضي؛ فتقول: ثماني نسوة، وثماني مائة؛ كما تقول: قاضي عبد الله، وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر، وتثبت عند النصب؛ لأنه ليس بجمع فيجرى مجرى جوارٍ وسوارٍ في ترك الصرف، وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على توهم أنه جمع؛ قال ابن بري: يعني بذلك قول ابن ميادة [من الكامل]:

يحدو ثمانيَ مولعا بلقاحها ... البيت

كما نقل تعليل حذف الياء عن الجوهري بأن النون مكسورة؛ لتدل على الياء المحذوفة، على نحو حذفها على لغة من يسكن الياء في نحو رأيت القاضي. [اللسان/ ثمن]

(١) قوله: " أيادي سبأ ": أيدٍ: جمع، وجمع الجمع: أيادٍ؛ قال الجوهري عن حذف هذه الياء في الشعر: "وهذه لغة لبعض العرب؛ يحذفون الياء من الأصل مع الألف واللام؛ فيقولون في المهتدي: المهتدِ؛ كما يحذفونها مع الإضافة؛ كمثل قول: خفاف بن ندبة [من الكامل]:

كنُواحِ ريشِ حمامة نجدية ومسحتُ باللثتين عصف الإثمد

أراد: كنواحي؛ فحذف الياء لَّما أضاف، كما كان يحذفها مع التنوين، والذاهب منها الياء (يديّ) بالتشديد لاجتماع الياءين " ونقل عن ابن بري أن حذف الياء في البيت إنما كان للضرورة فقط. [اللسان/ يدي].

وتقدم أن الخليل يجعل هذه الياء ونحوها في (معد ى كرب) مشبهة ياءً زائدة؛ لأنها صارت بمثابة شيء واحد، وأكد سيبويه أن هذه الكلمة بمثابة (خمسة عشر). [الكتاب ٣/ ٣٠٤] وأكد ابن منظور أنهما اسمان جعلا (اسمًا واحدًا، ونقله عن حاشية بخط الرضي الشاطبي عن أبي العلاء المعري أنه قال: "قالت العرب: افترقوا أيادي سبا فلم يهمزوا لأنهم جعلوه مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد وأكثرهم لا ينون (سبأ) في هذا الموضع، وبعضهم ينون... ". [اللسان/ يدي] وهو مثل يضرب لمن يتفرقون آخذين طرقًا مختلفة. وقيل في معناها أقوال أخرى ذكرها في [اللسان/ يدي] وراجع [معاني الفراء/ ٣٥٨]. قال السيوطي: ويروى أيدي سبأ، قال ابن هشام: وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال، كما في معدي كرب ". [المغني/ إذا، الهمع ٤/ ١٩ - ط الكويت] وتنظر قصة هذا المثل وأصله في [ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي/ ٣٣٧- تحقيق أ/ محمد أبي الفضل إبراهيم، ط دار المعارف، القاهرة].

و(أيادي) على مثال (أصاغر) لا تَدُلُّ الياءُ على الجمعِ[(١)]؛ كَمَا لاَ تَدُلُّ [عَلَيْهِ][(٢)] الرَّاءُ؛ فَلِذَلِكَ[(٣)] سَمَّيْنَا هذا الجنسَ من الياءَاتِ بالحَشْوِ.

[٢١] وأما ياءُ النَّقْلِ[(٤)]: فهيَ التي تُنْقَلُ عَنْ تَاءٍ في جمع فعلِ المُؤَنَّثِ عند الاستقبالِ؛ تقولُ: هي تَقُومُ، وهُمَا يَقُومَانِ، وهُنَّ يَقُمْنَ، وحَقُّهُ: تَقُمْنَ؛ حُوِّلَتْ[(٥)] التاءُ[(٦)] ياءً؛ كَرَاهِيَةَ الجمعِ بين العلامتين؛ التاءِ والنونِ؛ فالياءُ – هاهنا – نَقْلٌ لا غيرُ[(٧)].

[٢٢] وأما ياءُ النُّدْبَةِ[(٨)]:

---

(١) قوله: " لا تدل...الجمع ": تأكيد على أن هذه الياء ليست من بنية الكلمة أصلا؛ كما أنها زائدة لغير معنى، ولزيادتها آخر المضاف، يعني وسط المضافين سماها حشوًا.

(٢) سقط في د.

(٣) في ط: فكذلك، والصواب ما أثبته، لأنه تعليل لما قبله.

(٤) [٢١- ياء النقل]:

تقدم عند المصنف لام النقل، ولكن النقل هنا بمعنى غير ما تقدم هناك. حيث يعني بهذه الياء الياء المنقولة عن تاء الاستقبال مع فعل المؤنث للعلة التي ذكرها من كراهية الجمع بين التاء والنون. فهي ياء متفرعة عن ياء الاستقبال، على حين يذكرها غيره مع ياء المضارعة، كما عند المالقي وغيره [الرصف/ ٤٤٤، شرح الملحة/ ٩٠].

قال الحريري: " وأما الياء فتكون للغائب المذكر وجماعة الإناث... وهن يذهبن، ولا يجوز أن يقال للنساء: تذهبن؛ بالتاء... " [شرح الملحة/ ٩٠] وهذا الذي منعه الحريري نقل السيوطي إجازته سماعًا عن أبي حيان كما سيأتي بعد قليل. وأخيرًا فإن المصنف قصد بالنقل في لام النقل تغيير الموضع من التقديم والتأخير، وهنا النقل نقل وظيفة حرف إلى آخر في أداء المعنى، فاللام منقول، والياء هنا منقول إليه.

(٥) في ت: حولنا، وكلاهما صحيح.

(٦) قوله: " التاء... الخ ": قلت: وقد فصل السيوطي الخلاف في هذه الياء، قال: " فإن أخبر به – يعني الفعل– عن ضمير غيبةٍ لمؤنث؛ نحو: الهندان هما يفعلان؛ فألزم ابن أبي العافية التاء حملا على المعنى، وصححه أبو حيان، وخالف ابن الباذش فجوز التاء حملا على لفظها، وذكر أنه قاله قياسًا، ولم نعلم في المسألة سماعًا من العرب ولا نعتا لأحد من النحاة، ورده أبو حيان بأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، وقد وجد السماع بالتاء " [الهمع ٦/ ٦٧ –ط الكويت].

(٧) قوله:" لا غير": صوابه (ليس غير) كما ذكر ابن هشام ونص على أن (لا غير) خطأ ولحن، وتقدم بيان جواز التعبيرين. [المغني٢/ ٣١٦– تحقيق محيي الدين].

(٨) [٢٢- ياء الندبة]:

أشار ابن منظور إلى هذه الياء وسماها: ياء نداء ما لا يجيب؛ نحو: يا حسرة، ولكنه يعني بها (يا) [اللسان/ يا] ويعني بها المصنف حالة خاصة من حالات ياء الإضافة وهي هذه الياء الداخلة في التأسِّي بمعنى التحسُّر أو التأسُّف أو التوجُّع وما كان في معناه. وهو وجه من الوجوه الجائزة في=

فهي التي تَدْخُلُ في التَّأَسِّي [1]؛ نحو: يا وَيْلَتَى [2]، ويا حَسْرَتَى، ويا أَسَفَى/[٢١].
إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الياءَ في ذلك كلِّهِ بالإِضافةِ [3].

وإن شئت جعلتها بالندبةِ [4]، والأغلبُ عليها الندبةُ.

= نداء المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح اللام؛ حيث تقلب الكسرة فتحةً والياء ألفًا، هذا على وجه العموم في نحو: يا غلاما والأصل: يا غلامي، فإذا كان فيما يدل على التأسي - كما ذكر المصنف - فيجوز أن تكون هذه الياء المنقلبة ألفًا ياء الندبة أو ياء الإضافة على الأصل، وقد نص الفراء على نحو ذلك أيضًا؛ حيث أكد أن الياء في نحو (يا حسرتا) و(يا أسفى) و(يا ويلتا) مضاف إلى ياء المتكلم وأنهم يفعلون ذلك في الياء في كل كلام كان معناه الاستغاثة، ويؤكد أن معناه الندبة في التأسي والتوجع،...إلخ- أنهم يزيدون بعدها هاء في نحو: يا حسرتاه.[المعاني للفراء٢/ ٤٢١، ٤٢٢، وراجع ياء الكناية فيما سبق من الياءات].

أما المصنف فقد تقدم بالأمر خطوة وأطلق على هذه الياء ياء الندبة بمعنى التفجع من مصيبة أو ألم . [راجع شرح الملحة/ ٢٢٤].

(١) في د: التاى، وفي ط: التاء، وأرى أن المثبت أقرب إلى الصواب كما في (ت) والتأسي بمعنى التفجع والتحسر هنا، أو كما ذكر الفراء أنهم يفعلون ذلك في كل كلام كان معناه الاستغاثة، وهو مناسب للعبارات المذكورة، نحو يا ويلتي ويا أسفى...وهو قريب من المعنى الذي قصدته الخنساء بقولها [من الوافر]:

ولولا كثرة الباكين حـــــولي على إخوانهم لقتلت نفســـي
و ما يبكون مثل أخي ولكـن أعزي النفس عنـــه بالتأسِّي

(٢) قوله: " يا ويلتي ": عند قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾ [هود:٧٢] قال الزجاج: أصلها: (يا ويلتِي) فأبدل من الياء ألف، لأنها أخف من الياء والكسرة ولم ترد الدعاء على نفسها بالويل ولكنها كلمة تخف على أفواه النساء إذا طرأ عليهن ما يعجبن منه... " نقله القرطبي [تفسير القرطبي٤/ ٣٢٩٧] وفي البحر المحيط: " وقرأ الحسن (يا ويلتِي) بالياء على الأصل، وقيل: الألف ألف الندبة " [البحر المحيط ٥/ ٢٤٤] . وقال في موضع آخر: " وقرأ الحسن بكسر التاء، والياء ياء الإضافة، وهو الأصل؛ لأن الرجل ينادي ويلته، وهي هلكته. " [البحر المحيط ٦/ ٤٩٥].وهو بمعنى كلام المزني المذكور هنا.

وذكر المجاشعي أن التاء زائدة فيها وأن بعضهم جعلها بدلا من ياء الإضافة ونسب إلى الخليل وسيبويه. [شرح عيون الإعراب/ ٢٦٦] وعد المجاشعي ذكر التاء مع الياء ضرورة في نحو (يا أبتي) ولا أدري هل يعدها هنا كذلك أم لا ؟

(٣) يعني بكسر ما قبل الياء فيهن.

(٤) يعني بفتح ما قبل الياء مع تحويل الياء ألفًا للندبة. [وراجع محاضرات في النحو/ ١٤، ١٥ -للدكتور أحمد عبد العظيم -ط دار الثقافة-١٩٩٤م].

[٢٣] وأما ياءُ الاعتمادِ [١]:

فنحو: ياءِ إِيَّاكَ [٢]، وذَيَّا، وتَيَّا [٣]، وكذلك هُذَيَّا في تصغير (هذا).[و][٤] هذه [٥] الياءُ شُدِّدَتْ أَبَدًا [٦].

---

(١) **[٢٣- ياء الاعتماد]:**

وفي اللسان ما يفيد أن الياء في (تيَّا) ياء التصغير [اللسان/ يا] وفيه أيضا ما يفيد أنها ياء العماد، وسيأتي نصه آخر هذه الياء [اللسان/ تا] والبين من أمثلة المصنف أن هذه الياء تعتمد عليها بنية الكلمة؛ حيث هي ياء مشددة مشتركة في مختلف تصاريف الكلمة، وهو قريب مما أطلق عليه المصنف (العماد) كما في ألف عماد المبهم؛ نحو: ذواتا – كما في النسخ - أو (ذا) و(تا) كما رجحته، وألف عماد كناية المنصوب؛ نحو(إيَّاك) ونون العماد في نحو (أكرمني)... وكل ذلك فيه نوع من الدعامة وهو من أبرز وظائف العماد عند المصنف.

(٢) قوله: " إياك ": تقدم الخلاف فيها في ألف عماد كناية المنصوب ومذاهب النحاة فيها.

(٣) قوله: " ذيَّا " إلخ ": قال الحريري: اعلم أن العرب خصت أسماء الإشارة والأسماء المبهمة عند التصغير بأن أقرت أوائلها على فتحها، وألحقت آخرها ألفًا بدلا من ضمِّ أوائلها؛ فقالت في تصغير (ذا، وتا): ذيَّا وتيَّا، وفى(ذاك، وذلك) ذَيَّاك، وذَيَّالك وقالوا في تصغير (الذي، والتي): اللذيَّا، واللتيَّا.. " .

وتقدم أنه في اللسان ما يفيد أنها ياء التصغير.[شرح الملحة/ ٢٤٢، اللسان/ يا] وينظر تفاصيل تصغيرغير المتمكن في شذا العرف/ ١٣١، الهمع ٦/ ١٥٠ - ط الكويت].

(٤) سقط في د.

(٥) قوله:(فى تصغير...وهذه): من المعروف أن للتصغير ثلاث صيغ قياسية، هي: فُعَيْل، وفُعيعِل، وفُعَيعيل، كما أن للمراد تصغيره شروطا لصحة تصغيره، منها أن يكون اسما معربا مكبرا معناه قابل للتصغير؛ ولذا لا يصغر ما كان مبنيا من الأسماء؛ فلا تصغر الأسماء الموصولة، ولا أسماء الإشارة ولا الضمائر... أما ما سمع من تصغير ما ذكر فهو موقوف على السماع، ولا يقاس عليه.

(٦) وقوله: " شددت أبدًا ": يؤكد سبب التسمية حيث الحرف المشدد يُعتمد عليه في بنية الكلمة، سواء مما سبقه من حروف أم مما يأتي بعده من الألف وما يلحقها، أو الألف فقط. والله تعالى أعلم، وقد أورد ابن منظور تفسيرا لصيغة تصغير بعض المبهمات على غير قياس، وهذا النص غاية في الأهمية لما فيه من بيان ألف العماد؛ بل وباقي حروف العماد كذلك، ومنها ياء الاعتماد يمكن أن تختم به هذه الياء، جاء في اللسان: " " وإذا صغرت (التي) قلت: اللتيّا وإذا أردت أن تجمع اللتيّا قلت: اللتيّات، قال الليث:" وإنما صار تصغير (ته) و(ذه) وما فيهما من اللغات: تيّا؛ لأن كلمة التاء والذال من (ذه) و(ته)

كل واحدة هي نفس [يعني مستقلة] وما لحقها من بعدها فإنها عماد للتاء لكي ينطلق به اللسان، فلما صغرت لم تجد ياء التصغير حرفين من أصل البناء تجيء بعدهما، كما جاء في سُعَيْد وعُمَيْر، ولكنها وقعت بعد التاء فجاءت بعد فتحة، والحرف الذي قبل ياء التصغير بجنبها لا يكون إلا مفتوحًا، ووقعت التاء إلى جنبها فانتصبت وصار ما بعدها قوة لها، ولم ينضم قبلها شيء، لأنه ليس قبلها=

[٢٤] وأما ياءُ الأصلِ [(١)]: فهي التي تكونُ فاءَ الفعلِ، أو عينَهُ، أو لاَمَهُ؛ نحو: يَعَرَتِ المَاعِزَةُ؛ إذا: صَاحَتْ، وكَادَ؛ أصلُهُ: كَيَدَ [(٢)]، ورَمَى؛ وأصلُه: رَمَيَ؛ تَحَوَّلَتِ الياءُ أَلِفًا سَاكِنَةً؛ لِتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلها [(٣)].

[٢٥] وأما ياءُ البَدَلِ [(٤)]: فهي التي تُبْدَلُ من الألفِ؛ نحو: يَلْمَعِيّ وأَلْمَعِيّ، للذكر. ومن الجيم في لغةِ مَنْ نَقَلَهَا جيمًا؛ كقوله [من الرجز]:

= حرفان، وجميع التصغير صدره مضموم والحرف الثاني منصوب ثم بعدهما ياء التصغير، ومنعهم أن يرفعوا الياء التي في التصغير، لأن هذه الحروف دخلت عمادًا للسان في آخر الكلمة فصارت الياء قبلها في غير موضعها؛ لأنها قلبت للسان عمادًا فإذا وقعت في الحشو لم تكن عمادًا، وهي في تيّا الألف التي كانت في (ذا).[اللسان/ تا]

تنبيه مهم: يمكن أن نتوصل إلى بعض الحقائق في ضوء التفسير المتقدم عن اللسان، منها:

١-النص الصحيح في ألف عناد كناية المبهم لتمثيل المزني: (ذا) و(تا) وليس (ذواتا) لما تقدم بيانه في ألف عماد كناية المنصوب، وأيضا لما ذكره ابن منظور هنا من أن (الياء) في (تيًّا) هي الألف في (ذا) إذن فألف (ذا) كانت المقصودة بالعماد، وبنحوه في (تا).

٢-المفهوم الشامل والشائع للعماد عند الكوفيين هو الدعامة، والأكثر أن تكون الدعامة في بنية الكلمة، ويحتمل أن تكون في التركيب، وعليه يرى الباحث أنه من الخطأ - أو على أقل تقدير يكون من باب التجوز- القول بأن العماد مصطلح كوفي يقابله عند البصريين ضمير الفصل فحسب.

٣-العماد لا يكون حشوا، وإنما يكون في آخر الكلام، ولعل ذلك ما دعا المزني إلى تسمية هذه الياء بياء الاعتماد، وليس: العماد.

(١) **[٢٤- ياء الأصل]**:

ياء الأصل أو السنخ؛ كذا عبر المصنف وغيره، وهما بمعنى كما تذكر لنا كتب اللغة. [راجع وجوه النصب/ ٣٠٥، البلغة/ ١٦٧، معاني الفراء ١/ ٢٠١].

(٢) قوله: " أصله كيد... إلخ ": كان يمكن أن يسميها ياء الانقلاب؛ كما فعل مع الواو في نحو (غزا) و(قال). وتسميه هنا باعتبار الأصل، وكل صواب.

(٣) وقوله: " لتحركها... الخ ": تقدم بيان خلاف النحاة حول هذه العلة في ألف البدل من الواو.

(٤) **[٢٥- ياء البدل]**:

سماها ابن منظور الياء المحولة،كما ذكر أيضا الواو المبدلة من لام الفعل؛ نحو: الخامي من الخامس، وياء الهمزة في اللفظ مرة؛ نحو: خطايا، وفي الخط أخرى؛ نحو: قائم، وكل ذلك يندرج تحت مفهوم ياء البدل هذه . [اللسان/ يا] وذكر المصنف هنا إبدال الياء من حروف أخرى فذكر إبدال الياء من الألف، أما ما ذكره من شاهد إبدالها من الجيم فخطأ كما سيأتي وقد أشار إلى حالة واحدة من حالات إعلالها، حيث تنقلب عن الواو، وتبدل الياء من الواو والألف في حالات، وأكد ابن عصفور أنها تبدل من ثمانية عشر حرفا، منها:

أ-أولا: مواضع قلب الواو ياءً:

١-إذا تطرفت الواو بعد كسرة؛ نحو: رضي، والسامية؛ الأصل: رضِو، السامِوة. =

= ٢-إذا وقعت الواو عينًا لمصدرٍ أعلت في فعله وقبلها كسرة وبعدها ألف زائدة؛ نحو: صيام، وقيام؛ الأصل: صِوام وقِوام.
٣-إذا وقعت عينا لجمع تكسير صحيح اللام، وقبلها كسرة بشرط أن تكون ساكنة في المفرد وبعدها ألف في الجمع؛ نحو: سياط، ورياض، الأصل: سِواط ورواض، ولا تنطبق هذه الحالة على نحو: طوال، لتحرك الواو، ولا نحو: كِورة؛ لأنها ليس بعدها ألف في الجمع.
٤-إذا تطرفت الواو وكانت رابعة فصاعدًا بعد فتح؛ نحو: أعطيت، والمزكيان؛ الأصل: أعطوت، والمزكوان.
٥-إذا وقعت عينا لجمع تكسير صحيح اللام وقبلها كسرة وهي مُعَلَّةٌ في مفردة؛ نحو: ديار، وحِيَل، الأصل: دِوار، وحِوَل.
٦-إذا وقعت ساكنة غير مشددة بعد كسرة؛ نحو: ميزان، وميعاد، والأصل: موزان وموعاد.
٧-إذا وقعت لامًا لصفة على وزن فُعلى؛ نحو: دنيا، وعليا، الأصل: دنوى، وعلوى.
٨-إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة وليس بينهما فاصل، وأن يكون السابق منهما أصيلا غير منقلب عن غيره، ساكنًا سكونا أصليا غير عارض؛ نحو: ميت، ولي، أصلهما: ميوت وليو.
وقد أشار المصنف إلى هذه الحالة وضمها ضمن البدل من حروف التضعيف ولهذه الحالة تفصيل سأختصره هنا لإفراد المصنف لها بالتمثيل؛ حيث:
أ -يجب أن تكون الواو والياء في كلمة واحدة؛ فلا ينقلب نحو (يرجو يحيى) لأنهما في كلمتين.
ب-أن يكونا متصلين فلا ينقلب نحو: زيتون، لوجود فاصل.
ج- أن يكون السابق منهما أصيلا؛ فلا تنقلب واو شويعر؛ لعدم أصالتها.
د - أن يكون ساكنا؛ فلا ينقلب نحو: طويل، لتحرك الأول منهما....
١-إذا وقعت الواو لام اسم مفعول لفعل ماضٍ ثلاثي على وزن فَعِل؛ نحو: مرضي، مقوي، الأصل: مرضوي، ومقووي.
٢-إذا وقعت الواو لامًا لجمع تكسير على وزن فعول؛ نحو عصي ودلي، والأصل: عصوي ودلوي.
٣-إذا وقعت عينًا لجمع تكسير على وزن (فُعَّل) صحيح اللام، على ألا يفصل بين اللام والعين فاصل؛ نحو: صُيَّم ونُيَّم، الأصل: صُوَّم ونُوَّم.
[شذا العرف ١٥٨-١٦٠، شرح المفصل ١٠/ ٢١، شرح ابن عقيل ٢/ ٥١١- تحقيق محيي الدين].
كما أن الياء تنقلب عن ألف في حالات:
١-إذا وقعت إثر كسرة، وذلك في جمع التكسير، أو التصغير؛ نحو: مصباح ومصابيح ومصيبيح.
٢-إذا وقعت الألف تالية لياء التصغير؛ نحو: غلام وغليِّم، أصلها: غليام.
٣- في الندبة للتفريق بين المذكر والمؤنث في ضمير الخطاب للمؤنث؛ نحو: غلامكيه؛ فرقًا بينه وبين واغلامكاه في المذكر؛ قال المالقي: " ولولا ذلك القلب لالتبس أحدهما بالآخر". [الرصف/ ٤٥١].
كما ذكر إبدالها من الألف ومن الجيم ومن حروف التضعيف، وسيأتي تفصيل الأخير مع ذكر باقي الحروف التي تبدل منها؛ ومن ذلك: =

المُطْعِمُونَ اللَّحْمَ بِالعَشِجِّ (1)

١-تبدل الياء من الباء بغير لزوم في نحو جمع: ثعلب وأرنب، يقال: ثعالي وأراني؛ ضرورة.

٢- وتبدل منها هروبًا من المثلين أو التضعيف في نحو: ديباج، و﴿ فَلَا وَرَبِّكَ ﴾[النساء:٦٥] ، وسيأتي مزيد بيان للبدل من التضعيف في نهاية الياءات.

٣-تبدل من السين ضرورة في نحو: السادي والخامي.

٤-تبدل من النون في غير لزوم في نحو: إيسان، من إنسان.

٥-ومن الكاف في نحو: مكاكي والأصل مكاكك.

٦-ومن الثاء في نحو: الثالي؛ من الثالث.

٧-ومن الجيم؛ والشاهد الذي ذكره المصنف مكانه هنا خطأ والصواب أن يوضع في الجيم المبدلة، والصحيح أن الياء تبدل من الجيم في نحو: دجاجي، والأصل: دجاجيج، جمع: ديجوج. وقد عده القزاز من الضرائر. [ما يجوز للشاعر/ ١٧٦].

٨-ومن الهاء، نحو: دهديت الحجر، والأصل: دهدهته.

٩-ومن العين، نحو: ضفادي، من: ضفادع.

كما تبدل الياء من الهمزة:

١-المفتوحة المكسور ما قبلها على غير لزوم في نحو (مِيَر) والأصل مِئَر، وأريد أن أقريك، والأصل: أقرئك.

٢-كما تبدل من الهمزة على غير لزوم إذا وقعت بعد ياء فعيل ونحوه، مما زيدت فيه الهمزة لمدٍّ وكذا بعد ياء التصغير؛ نحو: خطيئة ويصغر على: خطيَّة، وفي تصغير (أفؤس): أُفَيِّس.

٣-وعند التقاء همزتين وتحركت الثانية بالكسر؛ نحو: إيمان، وأيمة، الأصل: إإمان، وأئمة.

٤- من الهمزة الواقعة طرفًا بعد ألف زائدة على لغةٍ، في التثنية؛ نحو: كسايان وردايان. [إبدال ابن السكيت/ ١٣٣، التهذيب ٥/ ٣٥٧، ٨/ ٢٥٢، ١٤/ ٩٣، ٣٦٤، ١٥/ ٣٥٢، الحروف للرازي/ ٢١٣، ٢١٤، اللسان ١/ ٢٣١ (ثعلب) ١٢/ ٣٨١ (مكك) ٢/ ٤٢٦ (ثلث)، موسوعة الحروف/ ٥٣٧ وما بعدها، المزهر ٢/ ٤٦٣، الممتع ١/ ٣٧٨،شرح ابن عقيل ٢/ ٥١١ وما بعدها، شرح المفصل ٩/ ٧٤، المنصف ٢/ ١٧٨، ٣/ ٧٩].

(١) ورد هذا الرجز غير منسوب لقائل معين، ولكن الرازي نقل عن خلف الأحمر نسبته لرجل من البادية، ولم يسمه. [الحروف للرازي/ ٢١١] وقد اختلفت روايات هذا الشاهد من مصدر إلى آخر، مع ما بعده وما قبله، فيروي هكذا:

خالي عويف وأبو علج   المطعمان اللحم بالعشج

وبالغداة كنسل البرنج   يقلع بالود وبالصيصج

كما يروى غير ذلك . أما موضع الشاهد فهو إبدال الجيم من الياء، على عكس مراد المصنف هنا، وكان الأنسب أن يذكره هناك في الجيم، قال سيبويه:" وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف، لأنها خفية، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف، وذلك قولهم: تميمج، يريدون: تميمي، وهذا علج، يريدون: علي... "[الكتاب ٤/ ١٨٢] =

يريدون: بالعشيِّ. ومن حروفِ التضعيفِ؛ نحو: تَظَنَّيْتُ؛ من: تظنَّنْتُ، ورجل لِيٌّ[1] من لَوَيْتُ... وأشباه ذلك [2].

= [وينظر الشاهد المذكور مع أمثلة هذا الإبدال في: شرح الشافية٢/ ٢٨٧، شرح المفصل ٩/ ٧٤، القلب والإبدال/ ٢٨، الكتاب ٤/ ١٨٢، اللسان ٢/ ٢٧، المنصف ٢/ ١٧٨، ٣/ ٧٩].

(١) هذه الكلمة غير واضحة في ت، د، هكذا: ملى، والمثبت اجتهاد مني، ولعله الصواب، وتكون مثل (حيّ) اجتمعت الواو والياء، والأول ساكن، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، فصارت (ليّ) و(حيّ)، وتدغم الواو في الياء لأنها شابهتها في اللين والاعتلال، إلا أن الواو هي التي تقلب لجنس الياء تقدمت أو تأخرت؛ لأن القصد بالإدغام التخفيف، والياء أخف من الواو، ولأن الواو من الشفة أيضا، والياء من حروف الفم، وأصل الإدغام أن يكون في حروف الفم . [الممتع ٦٨٨، ٦٨٩] .

وما ذكره المصنف إبدال من التضعيف في نحو: لوي، شوي، عصيّ ودليّ، قال ابن يعيش: " فأما عصي وحقي ودلي فإن كل جمع يكون على فعول ولامه واو؛ فإن اللام تنقلب ياء فيصير عصوي فيجتمع الواو والياء، والأول ساكن فتقلب الواو ياءً وتدغم الواو في الياء على طيّ وليّ ". وتقدم منذ قليل بيانه [شذا العرف/ ١٥١ وما بعدها، إبدال ابن السكيت ٥٨-٦١، شرح المفصل١٠/ ٢١].

وينبغي التنبيه إلى أن بعض النحاة عدَّ إبدال الياء من التضعيف من قبيل الضرورة وقد نفاه البطليوسي في رده على الزجاجي. [الحلل في إصلاح الخلل/ ٣٨٩]

[ينظر: شرح المفصل ١٠/ ٢١].

(٢) قوله: (و أشباه ذلك): ذكر الصرفيون أن الياء تبدل فرارا من التضعيف أو التقاء المثلين في الحروف الآتية:

١-من الراء على اللزوم، نحو:قيراط، وأصله: قرَّاط. وشيراز، وأصله: شرَّاز.

٢-من الصاد على غير لزوم؛ نحو: قصيت أظفاري،والأصل: قصصت.

٣-ومن الضاد في نحو: تفضيت؛ من الفضة، والأصل: تفضضت، وتقضيت؛ والأصل: تقضض.

٤-ومن اللام؛ نحو: أمليت؛ الأصل: أمللت.

٥-ومن الميم؛ نحو: يأتمي، أصله: يأتم، ودياس؛ أصله: دمَّاس.

٦-ومن العين؛ نحو: تلعيت؛ أصله: تلععت.

٧-ومن التاء؛ نحو: ايتصلت؛ أصله: اتصلت.

٨-وتقدم إبدالها من الباء؛ نحو: ديباج، أصله: دبَّاج.

ومن الدال؛ نحو: التصدية؛ والأصل: التصددة. [راجع إبدال الياء في: إبدال ابن السكيت/ ١٣٣، التهذيب ٥/ ٣٥٧، ٨/ ٢٥٢، ١٤/ ٩٣، ٣٦٤، ١٥/ ٣٥٢، الحروف للرازي/ ٢١٣، ٢١٤، اللسان ١/ ٢٣١ (ثعلب) ١٢/ ٣٨١ (مكك) ٢/ ٤٢٦ (ثلث)، موسوعة الحروف/ ٥٣٧ وما بعدها، المزهر ٢/ ٤٦٣، الممتع ١/ ٣٧٨،شرح ابن عقيل ٢/ ٥١١ وما بعدها، شرح المفصل ٩/ ٧٤، المنصف ٢/ ١٧٨، ٣/ ٧٩].

[الهَمَزَاتُ][1]

وَهُنَّ خَمْسٌ [2]

[١] أَصْلِيٌّ.

[٢] وَمَجْهُولٌ.

[٣] ومُلْحَقٌ.

[٤] ومُبْدَلٌ.

[٥] وَزَائِدٌ [3].

[تَفْسِيرُهُنَّ][4]

اختلفَ النَّاسُ في الهمزةِ؛ مَا هِيَ ؟ وَهَلْ يُؤْتَى بِهَا أَوْ [5] لا [6] ؟

---

(١) قوله [الهمزات]:
سقط في ت، وتقدم في أول الكتاب بيان آراء كثير من اللغويين القدامى والمحدثين في الفرق بين الألف والهمزة، وتركز الحديث هناك عن الألف، وفيما يأتي مزيد إيضاح للهمزة وأقوالهم فيها بما يتناسب مع ما ذكره المزني من أحكام الهمزة، وهي كثيرة؛ قال السيوطي: " وللهمزة أحكام تحتاج إلى مجلد" [الإتقان ١/ ٩٨] وسأحاول اختصار الكلام فيما يتصل بما طرحه المصنف هنا.

(٢) قوله: (خمس): قلت: وما عده المزني من أنواع الهمزة خمسة أنواع، خلافا لمعاني الهمزة التي أدرجها مع الألفات، وقد ذكر غيره همزتين فقط؛ همزة النداء وهمزة الاستفهام؛ كما عند المرادي وابن هشام والسيوطي وغيرهم ممن عرض لحروف المعاني. [الجنى الداني/ ٣٣، ٣٤، المغني ١/ ١٣- تحقيق محيي الدين، الإتقان ١/ ١٦٥] وذكر ابن منظور قرابة ثمان همزات.[اللسان/ الهمزة (١٤/ ١٧) ط دار صادر].وذكر الإربلي من الهمزة التي هي حرف مبنى أربع همزات، ومن همزات المعاني همزتين تحتها فروع، فجملة ما ذكره من الهمزات ست .[جواهر الأدب/ ٣٣ – ط دار النهضة].

(٣) جاء في ت كلام غامض لم أفهمه هكذا: [إعراب وإنما أعرب اسا سمعا وإنما هو مقصود بالهمزة] ولم أجد له مناسبة في السياق فأسقطته !!

(٤) زيادة من عندي ليست في النسخ، وهي موافقة لمنهج المصنف.

(٥) في ت، ط: أم، والمثبت هو الصواب.

(٦) قوله " اختلف... ما هي ": قال الخليل: "... وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة؛ فإذا رُفِّهَ عنها لانت؛ فصارت الياءَ والواوَ والألفَ عن غير طريقة الحروف الصحاح ". [العين ١/ ٥٢] ويعني بقوله مهتوتة؛ أي: منطوقة نطقًا واضحًا أي: يتكلم بها . [اللسان/ هت]=

= وكذا عند المبرد. [المقتضب ١/ ١٩٢] وهذا الكلام يبين أن الخليل قد عد الهمزة من أقصى الحلق وهو قريب جدًا من قول المحدثين إن الهمزة صوت حنجري مزماري، وذلك أن أقصى الحلق هو لسان المزمار ومحاذ للحنجرة، والهمزة التي وصفها الخليل هنا إنما هي المحققة الشديدة المنطوقة وهذه الشدة تولد انفجارًا مما يؤكد سبق الخليل للمحدثين في وصف الهمزة .[دراسة الصوت اللغوي/ ٢٧٣ – ٢٧٦، علم اللغة العام- الأصوات/ ٦٦، ٦٧] وتقدم وصف ابن سينا لمخرج الهمزة وصفا تشريحيا.[راجع أول الألفات من هذا الكتاب].

وقد بين المحدثون أن الهمزة هي الصوت الصادر عن الفكاك المسموع للغلق التام للفتحة التي تفصل بين الوترين الصوتيين (الزردمة) والعضو النطقي الفاعل في إصدار الهمزة الحنجرة، وعلى الأخص الوتران الصوتيان فيها، ويتخذان أوضاعًا عديدة... منها أن تكون المسافة بينهما مغلقة تمامًا، وهو ما يكون عند النطق بالهمزة.[راجع الهمزة في اللغة العربية د/ التوني/ ٤] وبالعودة إلى كلام القدامى نجد أن بعضهم قد نص على أن الهمزة من الحلق؛ كما عند العلامة الأمير، وقال ابن منظور إنها حلقية في أقصى الفم، وقال المالقي: إنها من أول الصدر. وتقدم عن المبرد أنها من أقصى الحلق.[حاشية الأمير على المغني١/ ٩، اللسان/ الهمزة، الرصف/ ٩، المقتضب١/ ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٧] ويرى القدامى أن علاقة الهمزة قوية بحروف الجوف، إلا أن فيها شدةً رفعتها إلى الحلق .

إذن فأهم ما يميز الهمزة عند اللغويين قدامى ومحدثين صفتا الجهر والشدة؛ قال سيبويه: " فالمجهورة حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت " . [الكتاب٤/ ٤٣٤] وهاتان الصفتان كانتا مثار خلاف أيضًا عند المحدثين، يقول الدكتور/ التوني: " وقد تسببت الهمزة بطبيعتها من جهة ولأسباب تتعلق بالوضع الثقافي المزدوج في بلادنا من جهة أخرى في إثارة بعض المشكلات العلمية... ". [الهمزة/ ٥]. ويعني بهذا ما دار من خلاف حول هاتين الصفتين؛ حيث ذهب بعض المحدثين إلى أن الهمزة صوت مجهور موافقًا بذلك القدامى؛ كما عند برجستراسر .[التطور النحوي للغة العربية/ ٨] وعدها فريق منهم مهموسة كالدكتور/ تمام حسان، والدكتور/ عبد الرحمن أيوب، والدكتور/ عبد الصبور شاهين وآخرين. [راجع على الترتيب: اللغة العربية مبناها ومعناها/ ٧٩ -ط الهيئة، أصوات اللغة/ ٢١٨- ط مطبعة الكيلاني ١٩٦٨م، ومناهج البحث في اللغة/ ٩١، والمنهج الصوتي للبنية العربية/ ١٧٢ ،علم الأصوات تعريب د/ عبد الصبور شاهين/ ١٢٦، في صوتيات العربية د/ محيي الدين رمضان/ ٨٩، الوجيز في فقه اللغة العربية لمحمد الأنطاكي/ ٢٠٠].

وعدها آخرون صوتًا لا مهموسًا ولا مجهورًا؛ كما عند الدكتور/ إبراهيم أنيس والدكتور/ كمال بشر، والدكتور/ محمود السعران والدكتور/ أحمد مختار عمر وغيرهم. [الأصوات اللغوية/ ٩٠، علم اللغة–مقدمة للقارئ العربي/ ١٧١، علم اللغة العام/ قسم الأصوات/ ٨٨، ١١٢، ١٣٦، دراسات في علم اللغة/ القسم الأول/ ٩٢، ١١٠، دراسة الصوت اللغوي/ ٢٧٧].

وعلل هؤلاء ما ذهبوا إليه بأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقًا تامًّا فلا نسمع لهذا السبب ذبذبة الوترين=

وَرَوَى [1] الأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ [2]

= الصوتيين ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي فتنتج الهمزة. [راجع النص المذكور للدكتور إبراهيم أنيس في الأصوات اللغوية/ ٩٠] ويرى الدكتور أنيس أن اللغويين القدامى لم يوفقوا في وصف الهمزة بالجهر، وإلى ذلك ذهب د/ كمال بشر ود/ عبد الغفار هلال [الأصوات اللغوية/ ٩٠، دراسات في علم اللغة/ ٩٢، أصوات اللغة للدكتور/ هلال/ ١٨٣ - ط الأنجلو المصرية ١٩٨٨م، وراجع أيضا الهمزة/ ٥، قراءات في حرف الوصل/ ٩٢، ٩٣].

وقد نفى الدكتور التوني أن يكون وراء هذا الخلاف وهم القدامى في وصفهم للهمزة أو تغير صوتي أصابها؛ بل إن هذا الخلاف يرجع في اعتقاده إلى الخلاف في مفهوم الجهر عند القدامى عنه عند المعاصرين؛ إذ الجهر عند القدامى يتمثل في حصر النفس عند النطق بالصوت كما تقدم عن سيبويه وغيره منذ قليل، أما الجهر عند المعاصرين فهو ذبذبة للوترين الصوتيين المثبتين في الحنجرة تتزامن مع النطق بالصوت لذا كانت الهمزة عندهم صوتًا مهموسًا لعدم مصاحبتها بذبذبة الوترين الصوتيين. [الهمزة/ ٥ وما بعدها] وهو تفسير جيد، ويمكن أن أضيف أيضا أن حالات الهمزة - والتي سيذكرها المصنف فيما بعد - من أهم أسباب هذا الخلاف؛ إذ الهمزة المحققة لها صفات تختلف عن الهمزة (المرفهة) على حد تعبير الخليل وسيبويه (المسهلة) على حد تعبير الآخرين، مما يجعل كلا مصيبًا باعتبار معين.

(١) قوله: " روى... إلخ ": ذكر المصنف هذه الآثار في إثبات الهمز مرة، وفي إثباته وتركه معًا مرة أخرى، وفي تركه مرة ثالثة، وقد ذكر ابن قتيبة أن قريشا تترك الهمز وتبدل منه، واحتج له بما روي عن علي رضي الله عنه: " نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر " [الشعر والشعراء/ ٣١٩، شرح الشافية ٣/ ٣١-٣٢] قلت: وقد نبه السيوطي على آثار أخرى تنفي الهمز، من ذلك قوله: " أخرج ابن عدي من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر قال: " ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمزة بدعة ابتدعوها من بعدهم " قال أبو شامة: هذا حديث لا يحتج به، وموسى بن عبيدة الربذي ضعيف عند أئمة الحديث "، قال السيوطي: " وكذا الحديث الذي أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق حمران بن أعين عن أبي الأسود الدؤلي عن أبي ذر؛ قال: " جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: " يا نبيء الله. فقال: لست بنبيء الله؛ ولكني: نبيُّ الله ". قال الذهبي: حديث منكر، وحمران رافضي ليس بثقة ". [الإتقان ١/ ٩٨، وراجع النهاية لابن الأثير٥/ ٦] على أن هذا الأثر اشتهر في معاجم اللغة أيضا؛ فذكره كثيرون من أصحاب المعاجم؛ مع النص على أنه ﷺ قال له: "لا تنبر باسمي" كالجوهري والفيروزآبادي وابن منظور وغيرهم [مادة نبا].

(٢) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران، الكوفي، الفقيه، من كبار أئمة التابعين الزهاد الحفاظ، مات أواخر سنة ٩٥ هـ تنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/ ٧٣، سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٥، غاية النهاية ١/ ٣٠].

أَنَّ عَلِيًّا [1] عليه السلامُ قَالَ: (نَزَلَ جِبْرِيلُ عليه السلامُ على النَّبِيِّ ﷺ بالهمز [2]؛ فَلِذَلِكَ هَمَزْنَا) [3]. وروى [أبو] [4]

عبدِ الرحمنِ السُّلَمِيِّ [5] أَنَّ عَلِيًّا عليه السلامُ كَانَ يَهْمِزُ ويَدَعُ.

وعن إبراهيمَ قال: قِيلَ لعبدِ الله [6]: إِنَّ عليًّا عليه السلام لا يَهْمِزُ، ولا يَكْسِرُ رَأْسَ الياءِ [7]؛ فقالَ: إنَّ عليًّا يَقْرَأُ لِنَفْسِهِ [وَإِنَّمَا نَحْنُ مُعَلِّمُونَ نُرِيدُ رِيَاضَةَ أَلْسِنَتِهِمْ] [8]

---

(١) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب أبو الحسن ابن عم الرسول الكريم ﷺ وزوج ابنته رابع الخلفاء الراشدين، مناقبه أعظم من أن تحصى، وفضائله جمة تصعب على الحصر جهاده وأعماله وقصة استشهاده وسيرته كل ذلك معروف ومما صنفت فيه الكتب وأفردت له المصنفات [تنظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ترجمة رقم ٥٦٨٨]

(٢) في د: بالهمزة، والمثبت أصوب.

(٣) لم أستطع الوقوف على هذه الآثار تحديدًا، وقد ذكرت ما وقفت عليه من الآثار في الموضع نفسه في بيان آراء المصنف فيما يلي.[راجع بعض الآثار في الهمز في النهاية في غريب الحديث والأثر/ نبر، همز، اللسان/ نبر، نبأ، نبا]

(٤) سقط في د، والمثبت من ت، وهو الصواب إذ (أبو عبد الرحمن) كنية (عبد الله بن حبيب) كما سيأتي هنا.

(٥) في د: السلى، وهو تحريف، والمثبت هو المطابق للمعروف المشهور في كتب السير والتراجم والقراءات، وهو الإمام المعروف، عبد الله بن حبيب السلمي، روى عن ابن مسعود عن النبي الكريم ﷺ، أقرأ الناس أربعين سنة من خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، إلى إمارة الحجاج بن يوسف، توفي سنة ٧٤ هجرية [تنظر ترجمته في التيسير للداني/ ٩، السبعة لابن مجاهد/ ٦٨، غاية النهاية ١/ ٤١٣] .

(٦) يعني عبد الله بن مسعود، وذلك على عادته في إطلاق(عبد الله) وقد تعودنا ذلك من الفراء أيضا، ويحتمل أن يعني ابن عباس أيضا؛ لما سيأتي من ذكره بعد قليل، والأول أرجح؛ لأنه لو أراد ابن عباس لقيده بذلك كما سيفعل فيما بعد .

(٧) قوله: (ولا يكسر رأس الياء): يعني به الإمالة؛ حيث تسمى الكسر، وكانت تسمى أيضًا التفخيم، والبطح، والإضجاع، والروم، ويقابلها التفخيم، والإمالة لغة تميم. [شرح المفصل ٩/ ٥٤، البحر ١/ ٥٩، وراجع ياء التأنيث في الياءات، في اللهجات العربية/ ٢٧٨]

(٨) ما بين المعكوفين سقط في د، وقوله: " نريد رياضة ألسنتهم... إلخ ": ويعني بذلك تحقيق الهمز، وتقدم أن الأصل فيها الشدة والجهر عند القدامى، وسيأتي بيان التحقيق بعد قليل، والمصنف يشير بذلك إلى سهولة التحقيق بالنسبة للمتعلم؛ قال السيوطي: " التحقيق (كطريقة من طرق القراءة على وجه العموم) وهو يكون لرياضة الألسن، وتقويم الألفاظ، ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط... ". وذكر أيضا أن التحقيق –كطريقة من طرق التجويد=

وروى عبدُ الوارثِ:[1] قَالَ: كَانَ أبو عمرٍو [2] لا يَهْمِزُ فِي الصَّلاَةِ؛[3] فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ: أَخَذْتُ القِرَاءَةَ عَنْ مُجَاهِدٍ [4] عن ابنِ عَبَّاسٍ عن أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ [5] عن

= أنسب للرياضة والتعلم والتمرين.[الإتقان ١/ ٩٩،١٠٠ بتصرف] وهو قريب مما ذكر المصنف إن لم يكن المقصود عينه. وتأكيدا على أهمية التحقيق وأنه أكثر ملائمة للتعلم لوضوحه يقول الدكتور علم الدين الجندي: "... ويظهر أن الهمز وإن كان من خصائص التميمية إلا أنه لما شاع وظهر أمره اتخذته الفصحى شعارا لها وأصبح الهمز ينتمي لها أكثر مما ينتمي إلى مهده الأول في تميم " وهذا ما دعا الدكتور إبراهيم أنيس أن يجزم بأن تحقيق الهمز من أبرز الأمور التي اقتبستها اللغة النموذجية من غير البيئة الحجازية، يقول الدكتور علم الدين " ووجدنا الهمز حينئذ يفقد طابعه المحلى، وينتمي إلى الفصحى الأدبية، ولهذا وجدنا أمثال ابن كثير وهو القارئ المكي يحقق الهمزة، والتزم نافع المدني تحقيق الهمزة في (النبيين، والنبيون، والنبوة والنبي) إذ كان يقرؤها بالهمز مع أنه في بيئة حجازية لا تهمزها ذاك إلا لأن الهمز قد ملك على الناس شعورهم . ويؤكده قول عيسى بن عمر: ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر، تشير تلك العبارة إلى اعتزازه بهذا النبر الذي ملك عليه حسه، وكأنه صفة سامية لا يتصف بها إلا العلماء والفصحاء أمثاله. [اللهجات العربية/ ٣١٩، ٣٢٤ بتصرف كبير]

(١) هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة التنوري، العنبري، حافظ، ثقة، مقرئ، كان حجة موصوفا بالفصاحة والعبادة، توفي سنة ١٨٠ من الهجرة [تنظر ترجمته في النشر ١/ ١٤٥]

(٢) هو زبان بن العلاء بن عمار، أبو عمرو، العلم المشهور في علوم القراءات واللغة، من أئمة البصريين، كان رأسا والحسن البصري حيٌّ، قرأ على مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، عن ابن عباس وأبي بن كعب، عن النبي ﷺ ، وسلك في القراءة طريق أهل الحجاز،و انتشرت قراءاته في البصرة، توفي سنة ١٥٤ هجرية. [تنظر ترجمته في:تاريخ الأدب في العصر العباسي للدكتور شوقي ضيف/ ١١٩ ،السبعة/ ٨٠-٨٥،طبقات القراء١/ ٢٨٨-٢٩٢،طبقات النحويين واللغويين/ ٢٨-٣٤، مراتب النحويين/ ٢٨-٣١، نزهة الألبا/ ٣٠-٣٥]

(٣) قوله (في الصلاة): يعني أن القراءة تختلف باعتبار الحال؛ فالقراءة للتعليم يناسبها التحقيق، والقراءة للتعبد يناسبها التخفيف؛ بدليل ما روي هنا عن أبي عمرو، وكذا ما روي عن حمزة والكسائي كما ذكر المصنف بقوله: إنهما لا يهمزان في المحراب، قلت: ويروي لنا القرطبي أنه روى عن مالك أنه سئل عن النبر في قراءة القرآن في الصلاة فأنكر ذلك وكرهه كراهة شديدة، وأنكر رفع الصوت به . [تفسير القرطبي١/ ١٠]

(٤) هو مجاهد بن جبر المكيُّ، أبو الحجاج، أحد أعلام التابعين والأئمة المفسرين، قرأ على ابن عباس، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء، مات وهو ساجد سنة ١٠٤ هجرية. [تنظر ترجمته في:غاية النهاية٢/ ٤١، معجم الأدباء١٧/ ٧٧-٨٠]

(٥) هو الصحابي الجليل: أبي بن كعب، أبو المنذر، الأنصاري، المدني، سيِّد القراء، قرأ على النبي ﷺ ،=

النَّبيِّ ﷺ . ورُوِيَ عن أبي عمرٍو أيْضًا أنَّه كَانَ يَهْمِزُ فِي غَيْرِ الصَّلاَةِ، ويقولُ: الهَمْزُ أَتْقَنُ لِلْقَارِئِ وَأَمْكَنُ لِلْحُرُوفِ، وَأَبْيَنُ لِلْمَعَانِي. وَكَانَ حَمْزَة [(١)] والكِسَائِيُّ [(٢)] لا يَهْمِزَانِ فِي المِحْرَابِ. [(٣)] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ [(٤)] أَنَّهُ كَانَ يَهْمِزُ فِي الصَّلاَةِ. وَعَنْ [أُمِّ][(٥)] الدرداءِ [(٦)] أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّمَا عَلَّمَنِي أبو الدرداءِ الهَمْزَ[(٧)].

= وقرأ عليه النبي ﷺ للإرشاد والتعليم، وقرأ عليه عدد كبير من العلماء، منهم ابن عباس، وأبو هريرة، توفي سنة ٣٣هجرية. [تنظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٣١]

(١) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة، أبو عمارة، الزيات، القارئ، الكوفي، مولى عكرمة بن ربيع التيمي، روى عن الأعمش عن يحيى بن وثاب عن زر بن حبيش عن عثمان وعلي وابن مسعود، كان إمام الناس بعد عاصم والأعمش، توفي سنة ١٥٦ من الهجرة.[تنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧، التيسير/ ٦، ٧، السبعة/ ٧٢، طبقات القراء ١/ ٢٦١ -٢٦٣، مراتب النحويين/ ٢٦، النشر ١/ ١٦٦].

(٢) قوله: " وكان حمزة والكسائي": ورد في اللسان ما يفيد خلافه، قال: " ولم تكن قريش تهمز في كلامها ولما حج المهدي قدم الكسائي يصلي بالمدينة فهمز فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا: تنبر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن ؟! ". [اللسان/ نبر].

(٣) نقل عن حمزة أنه وجد من الضروري أن يحذر الناس من المبالغة في تحقيق الهمز عند التلاوة؛ لأن التحقيق شاع في ذلك العصر، حتى إنهم كانوا يبالغون فيهمزون ما ليس أصله الهمز[المزهر١/ ٢،٢٥٢/ ٤٩٦،اللهجات العربية/ ٣٢٠،٣١٩]

(٤)غير واضحة في ت، فهي هكذا(طه) وسقط في د، والمثبت مناسب لسياق الكلام التالي له، وأبو الدرداء: هو عويمر بن زيد، وقيل: ابن مالك بن الخزرج الأنصاري، روى عن النبي ﷺ ، وعن زيد بن ثابت، وروى عنه: زوجه أم الدرداء، تأخر إسلامه إلى يوم بدر، جاهد مع النبي ﷺ في أحد، وأبلى بلاء حسنا، كان عالم أهل الشام، ومقرئ أهل دمشق، وفقيههم وقاضيهم، توفي سنة ٣٢ هجرية. [تنظر ترجمته في أسد الغابة/ ١٥٩، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٤، تهذيب التهذيب ٨/ ١٧٥، غاية النهاية١/ ٦٠٦،٦٠٧]

(٥) سقط في د.

(٦) هي هجيمة بنت حيي الأوصابية الحميرية، وقيل هي خيرة بنت أبي حدرد، واسمه سلامة بن عمير بن أبي سلمة الأسلمي، وهي من وسط التابعين، زوجة الصحابي الجليل أبي الدرداء، كانت فقيهة عالمة عابدة واسعة العلم وافرة العقل، روت الكثير عن أبي الدرداء، وأبي هريرة وكعب بن عاصم، وروى عنها جماعة من التابعين، منهم شهر بن حوشب وعطاء بن نافع ومكحول، توفيت سنة ٣٠ من الهجرة وقد جاوزت الثمانين.[تنظر ترجمتها في: تذكرة الحفاظ ١/ ٥٣، ٥٤، الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٤، غاية النهاية ٢/ ٣٤٥]

(٧) في د: الهمزة، والمثبت هو الصواب.

والقَطْع[1].

والمعروفُ من لغةِ قريشٍ[أَنَّها][2] لا تَهْمِزُ[3]. والنَّبْرُ هو الهمزُ[4]؛

(١) يحتمل أن يكون المقصود بالقطع هنا تحقيق الهمزة، ويحتمل أن يكون بمعنى الوقف؛ حيث يسمى قطعا أيضا إذا لم يكن بعد الموقوف عليه شيء. [شرح متن الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري/ ٤٣].

(٢) سقط في د.

(٣) قوله:" قريش لا تهمز ": تقدم نقله عن ابن منظور منذ قليل؛ وقال السيوطي: " اعلم أن الهمز لما كان أثقل الحروف نطقًا وأبعدها مخرجًا تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم تخفيفًا، ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم؛ كابن كثير... وكأبي عمرو؛ فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز ". [الإتقان ١/ ٩٨] وهنا مسألة مهمة وهي بيان أهل التخفيف من العرب وكذا بيان أهل التحقيق، وهي مسألة يجب أن نكون على حذر تام عند دراسة باب الهمز كما أكده الدكتور علم الدين الجندي وذلك لوجود نصوص تعزو ظاهرة الهمز إلى بعض قبائل العرب ، ولكن بالفحص الداخلي للنص يتبين عدم الأخذ بهذه النصوص، وعلى سبيل الإيجاز يمكن أن نتبين ما يلي: أولا: أهل التخفيف من العرب: نفهم من كتب التراث أنه لغة الحجازيين، ويروى أن قريشا وما جاورها من قبائل العرب كهذيل وسعد بن بكر وكنانة... يخففون الهمز، ونسب إلى أهل المدينة والأنصار أيضا. [راجع اللهجات العربية في التراث/ ٣٢١- ٣٢٩]

ثانيا: أهل التحقيق من العرب: سيأتي عند الكلام على تحقيق الهمز، ولكن من المناسب ذكره هنا إجمالا: ينسب إلى بني تميم، وورد ما يفيد نسبته إلى قبيلة غنى، وعكل، وبني سلامة من أسد، وعقيل، وتيم الرباب، وقيس .[اللهجات العربية/ ٣٣٦]

(٤) قوله: " النبر هو الهمز... إلخ ": قلت: وهذا المعنى هو ما تذكره لنا كتب اللغة وكذا ذكره غير واحدٍ من النحاة؛ كما عند الفراء [المعاني ٢/ ٢٠٤] وقال ابن دريد: " والهمزة النبرة ومنه همز الكلام ". [الجمهرة ٣/ ٢١].

وقال ابن منظور: " أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون... قال عيسى بن عمر: ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا... ". [اللسان/ الهمزة ١٤/ ٢٢].

وهذا المعنى اللغوى الذي يقصر النبر على الهمز هو المعنى الذي انتشر عند العلماء القدامى؛ لما في الهمزة من ضغط وشدة عند النطق – لم يبتعد كثيرا عن مفهوم النبر عند المحدثين كما ذكر أستاذنا الدكتور عبد الصبور شاهين؛ فللنبر في الدرس اللغوي الحديث معنى أشمل مما ذكره القدامى قصرا على الضغط والشدة في نطق الهمزة؛ فالنبر عند المحدثين هو نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد كما عرفه الدكتور إبراهيم أنيس؛ قال: " فعند النطق بمقطع منبور نلحظ أعضاء النطق تنشط غاية النشاط ". وقال:" والمرء حين ينطق بلغته يميل عادة إلى الضغط على مقطع خاص من كل كلمة ليجعله بارزًا أوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة، وهذا الضغط هو الذي نسميه=

يُقَالُ: نَبَرَ [يَنْبِرُ][1] نَبْرًا، وهَمَزَ يَهْمِزُ هَمْزًا. وقال بعضُهُم : [الهَمْزَةُ][2] ألفٌ لَيِّنَةٌ [3]،

= النبر" [علم الأصوات تعريب د/ عبد الصبور شاهين/ ١٩٧، الأصوات اللغوية/ ١١٨، ١١٩].
وفي كلام سيبويه ما يؤيد أن ثمة علاقة بين المفهومين؛ حيث ذكر أن الهمزة نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، والنبر والهمز يتساويان؛ ففي كليهما الضغط والحصر، وهو ما أكده الدكتور عبد الصبور شاهين أيضا بوصفه للنبر الهمزي بأنه من أقوى القوانين التطريزية التي قام عليها نطق الفصحى وجودا في نطق الفصحاء، وأكد الدكتور عبد الصبور أن الإبدال بين الهمزة وبين أصوات العلة ما هو إلا ظواهر نبرية تسمى نبر التوتر أو نبر الطول أو انتقال النبر[الكتاب ٣/ ٥٤٨،معاني الفراء٢/ ٢٠٤،علم الأصوات/ ١٩٨، ودراسات في علم اللغة د/ بشر/ ٦٢]. ويوضح لنا الدكتورعبد الصبور شاهين العلاقة الوثيقة بين النبر والهمزة وتطور هذه العلاقة بقوله: ".. فلما كان تصور القدماء دائما للنبر على أنه الضغط على الحرف – وجدنا أنهم يتتبعون وجوده على الحروف، ويرصدون آثاره في هيئاتها؛ فإذا الألف مهموزة، والواو والياء كذلك، وإذا بالهمزة تصبح لقبا من ألقاب الحروف الهجائية، وقد كانت من قبل مجرد معنى لغوي مرادف للضغط أو النبر؛ أي مجرد تعبير عن حالة من حالات نطق الحرف " [علم الأصوات/ ١٩٨].

(١) سقط في د.

(٢) في د، ط: الهمز، والمثبت هو الصواب.

(٣) قوله: " الهمزة ألف لينة... إلخ ": قلت: وتقدم أول الكتاب آراء اللغويين في هذه المسألة، وذكرت هناك أن الجمهور يفرقون بين الهمزة والألف ابتداءً من الخليل وانتهاء بالمحدثين، باستثناء ظاهر كلام المالقى بأنهما في المعنى واحد، وتقدم هناك أن في كلامه إدراكًا للفرق بينهما وعرضت مناقشة أدلته هناك

ويرى المحدثون أن الألف اللينة الممدودة صوت لين صائت مجهور؛ مخرجه غار الفم والطبق اللين مع وسط اللسان [دراسة الصوت اللغوي/ ٢٧١] وفي كلام الفراء عن الفتحة أنها من خرق الفم بلا كلفة إشارة إلى مخرج الألف اللينة؛ حيث هي إشباع للفتحة القصيرة، وفصل ابن سينا مخرج الألف المصوتة وأختها الفتحة وعدهما من مخرج واحد وذكر أن لهما صفة واحدة مشتركة تختلف عن صفة الهمزة. [رسالة أسباب حدوث الحروف/ ٧٢، ٨٤].

وفي أول الهمزة بيان مخرجها عند المحدثين وكذا صفاتها. ولعل كلام المصنف هنا إشارة إلى خلط بعض القدامى في وضعهم الألف اللينة مع الهمزة في مخرج واحد، وهو أقصى الحلق، ونسبتهما إلى الحلق ما عدا ما ذكر عن ابن سينا وابن الجزري. [النشر ١/ ١٩٩، دراسات في علم اللغة/ ٦٢]

وقد ذكر بعضهم أن سبب هذا الخلط ما نقلوه عن سيبويه من أن مخرج الهمزة والألف واحد وهو أقصى الحلق، وقد دافع الدكتور إبراهيم أنيس عن سيبويه في هذه المسألة بقوله: " ربما يكون الذين نقلوا عن سيبويه قد حمَّلوا كلامه أمرا لم يقصده حين ذكر أن الألف بعد الهمزة، فربما أراد سيبويه بكلمة الألف تفسير المقصود من كلمة الهمزة التي –فيما يبدو –كانت مصطلحا صوتيا غير مألوف في أيامه، أو حديث العهد بين الدارسين؛ فأراد توضيحه بذكر مرادف له أكثر شهرة وألفة وهو كلمة=

فَلَمَّا ضُغِطَتْ بِالحَرَكَةِ نَقَصَتْ[1] وانقلبت عن صُورةِ الألفِ إلى صورةِ نقطتين.[2] وقالوا: إنَّها[3] في المصاحفِ نُقْطَةٌ [بِحُمْرَةٍ][4].

= (الألف) ". [الأصوات اللغوية/ ١١٥].

وذكر آخرون أن السبب هو خلطهم بين الصوت المنطوق والرمز المكتوب كما تقدم نقل ذلك عن المالقي وابن يعيش، قال الأخير: " وإنما سموها ألفًا لأنها تصور بصورة الألف، فلفظها مختلف وصورتها وصورة الألف اللينة واحدة ". [شرح المفصل ١٠/ ١٢٦ وراجع الرصف/ ٩]. وقد أشار أستاذنا الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن رمز الألف عند القدماء هو في أصل اللغة رمز القرن الثاني الهجري تقريبا حين اختار الخليل للهمزة رمز العين الصغيرة. [المنهج الصوتي للبنية العربية/ ١٧١].

(١) في ت جاءت هذه الكلمة غير واضحة، وهي أقرب إلى تعقفت، أو تعقدت، والمثبت اجتهاد مني، والله أعلم بالصواب.

(٢) قوله: (نقطتين): يؤكد علماؤنا القدامى والمحدثون أن الهمزة في القرآن الكريم لم تكن ترسم بالصورة التي هي عليها الآن، وإنما كانت نقطة في قفا الألف تارة، وبين يديها تارة أخرى. [راجع كتاب المصاحف للسجستاني/ ١٤٤ – نقلا عن اللهجات العربية في التراث/ ٣٤٤ – القسم الأول – ط الدار العربية للكتاب –ليبيا –تونس–١٩٧٨م]

(٣) في ط: نراها، وكلاهما صحيح.

(٤) في ط بدل(بحمرة): بهمزة، وهو تحريف، إذ كيف تكون النقطة بهمزة !! والمثبت هو الصواب؛ ومعناه أن الهمزة كانت تميز في الرسم؛ فترسم بالمداد الأحمر للدلالة على همزها، هذا ما فهمته والله تعالى أعلم بالصواب، ويؤيد هذا الفهم ما ذكره العلماء الذين صنفوا في رسم المصاحف؛ كما ذكر السجستاني الذي وصف رسم الهمزة بأنواعها؛ المسهلة والمحققة في المصاحف فذكر أن قوله تعالى﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة:١٣] قال: إذا همزت نقطت الأولى نقطة على الألف الأولى نقطة بين يديها وعلى الأخرى نقطة فوقها، وإن شئت تركت همزة الأولى وهي قول أبي عمرو بن العلاء: إذا اختلفتا تركت الآخرة ولم ينقط عليها، وإن أحببت فانقط عليها بخضرة؛ ليعرف أنها تقرأ على وجهين.

أما الدانى فتختلف ألوان النقط عنده من حمرة على صفرة؛ تبعا لاختلاف مذاهب العرب في تحقيق الهمز وتسهيله، وذهب أستاذنا الدكتور علم الدين الجندي إلى أن النقط وحده لم يظهر كعنوان على الهمزة؛ وأكد أنه قد ظهرت أنواع أخرى حلت محل الهمز، كما نقل عن(Noldeke) أن هناك مجموعة من المصاحف كانت تستعمل قبل الهمزة المعروفة لنا رسما يقرب من العدد (٧) ومكتوب بمداد أحمر، وفي بعض المخطوطات إشارة أخرى، وهي عبارة عن ثلاث نقط ترسم بالمداد الأحمر، إما عمودية... وإما مثلثة... وقد أكد أستاذنا الدكتور علم الدين الجندي بناء على ما تقدم من اختلاف لون الهمزة أنه يجب على من يتصدى لبحث الهمزة أن يدرس تاريخ رسمها –الذي وصفه بأنه طويل – وأنظمته، ولون المداد الذي كانت ترسم به (لون النقط الذي كان يستعاض به عنها)=

والقولُ عن جمهورِ النَّحويين [(١)] أَنَّهَا غيرُ الألفِ؛ لا نَبْرَ للألفِ، وللهمزةِ نبرٌ / [٢٢].

قال الفَرَّاءُ [(٢)]: الهمزةُ لا صورةَ لها؛ إنِ انفتحَ ما قبلها تحولتْ أَلِفًا؛ نحو: آمَنَ،

= وأشكاله الهندسية، وعلل ذلك بأنه أدعى لأن تكون الأحكام على الهمزة أقرب إلى الصحة. [راجع اللهجات العربية في التراث/ ٣٤٤، وراجع نص كلام السجستاني في المصاحف/ ١٤٧- نشر الدكتور آثر جفري] وكذا أشار إليه بعض النحاة كالبطليوسي وغيره أعني الإشارة إلى استخدام المداد الأحمر في تمييز الهمزة، [الحلل في إصلاح الخلل/ ٣٠٢]

(١) قوله: " عن جمهور النحويين ": قلت وتقدم مرارا أن الجمهور قد أدرك أن ثمة فروقا بين الحرفين، قال ابن يعيش: " الهمزة حرف خفي لأنه أدخل الحروف إلى الحلق وكلما سفل الحرف خفي جرسه، وحروف المد واللين أبين منها لأنها أقرب إلى الفم... " [شرح المفصل ٩/ ٧٣].

ويؤكد اللغويون المحدثون التعارض بين طبيعة الهمزة من جانب وأصوات المد ومنها ألف المد واللين من جانب آخر، بقولهم: " إن الهمزة صوت حنجري انفجاري بينما أصوات المد أصوات انطلاقية تخرج من منطقة الفم بعيدا عن الحنجرة والحلق، والهمزة صوت مهموس(أو لا مجهور ولا مهموس) بينما أصوات المد مجهورة؛ بل هي أعلى الأصوات إسماعًا والهمزة من أخفض الأصوات إسماعًا، ويقررون –مطمئنين –أنه لا علاقة صوتية مطلقًا بين الهمزة وبين أصوات المد والعلة ". [علم اللغة العام/ الأصوات/ ٩٠، ٩٨ وما بعدها، المنهج الصوتي/ ١٧٢].

وهذا مترتب على اعتبار الهمزة المحققة، أما حالات التليين (الترفيه) أو التسهيل فتجعل الهمزة ذات صفات مقاربة للألف اللينة؛ كما نص الخليل وسيبويه.[الكتاب ٣/ ٥٤١، ٥٤٢].

وقد قدم أستاذنا الدكتور بشر دراستين للهمزة والألف، وفصل القول في الفرق بينهما، وذكر أن العرب القدماء قد ينعتون الألف بالمد واللين أحيانا، أو بالألف اللينة مقابل اليابسة التي ينعتون بها الهمزة. [دراسات في علم اللغة/ القسم الأول/ ٩١، ١٢٠ وما بعدها].

(٢) قوله: " قال الفراء... تحولت واوا ": وهو رأي كثير من اللغويين، ونص عليه ابن درستويه وابن الدهان؛ قال ابن درستويه: " الهمزة لا صورة لها في الخط، وإنما تكتب على صورة حروف اللين " وعلل ذلك بأن في نطق الهمزة مشقة، ولذلك تلين في اللفظ، وينحى بها نحو حروف اللين، وقال إن هذا شبيه بباب البدل، ونص ابن الدهان على أنه رأي الفراء. [كتاب الكُتَّاب/ ٢٤، باب الهجاء/ ٣٩، ٤٥].وكذلك قال ابن يعيش:" كان أبو العباس يسقطها من حروف المعجم ولا يعدها معها ويجعل أولها الباء، ويقول الهمزة لا تثبت على صورة واحدة، ولا أعدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة ".[ابن يعيش ٩/ ١٠٧، ١٠/ ١٢٦، حاشية الأمير ١/ ١٥ بنحوه].

والمقصود بهذا الهجاء، قال الأزهري: " اعلم أن الهمزة لا هجاء لها؛ إنما تكتب مرة ألفا ومرة ياء ومرة واوًا، والألف اللينة لا حرف لها –يعني الصوت –إنما هي جزء من مده بعد فتحة... ". [اللسان/ أول باب الهمزة] وكل الصور التي نص عليها الفراء فيما ذكر المصنف إنما يعني بها=

وإذا انضمَّ ما قبلها تحولت وَاوًا [1]، وإذا انكسرَ ما قبلها تحولت ياءً؛ مثل: إيمان. والعربُ كُلُّهَا تَسْتَثْقِلُ هَمْزَ [2] ما كانَ سَاكِنًا ما خلا تَمِيمًا. [3]

[والهمزُ][4] على خمسةِ أوجهٍ [5]: أَصْلِيٍّ، ومَجْهُولٍ، ومُلْحَقٍ، ومُبْدَلٍ، وزَائِدٍ.

[١] فالأصليُّ [6]:

= الهمزة المسهلة والتي سماها الخليل وسيبويه وغيرهما الهمزة (المرفهة) أو (الملينة) وسيأتي تفصيلها في الإبدال بعد قليل.

(١) وذلك في نحو: يومن، ويوثر؛ من: يؤمن، ويؤثر.

(٢) في د، ط: همزة، والمثبت هو الصواب؛ أي نطق همزة الساكن.

(٣) قوله: (خلا تميما): أكده كثيرون من أصحاب المعاجم؛ فابن دريد ذكر أن بني تميم يهمزون أحرفا مما كان على وزن(فَعْل) في موضع العين من الفعل ألف ساكنة؛ نحو: الرأس، والكأس، والفأس...، وفي المخصص أن بني تميم تهمز المئشار، وغيرهم لا يهمزه، ونسب ابن يعيش إلى الحجاج الهمز في (فخندف هامة هذا العألم) وعن أبي زيد أنه سمع عمرو بن عبيد يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَأنٌّ﴾ [الرحمن:٣٩] فظن أنه قد لحن، حتى سمع العرب تقول: دأبة وشأبة، في دابة، وشابة... [راجع الجمهرة٣/ ٢٩٣، المخصص/ السفر ١٣/ ٢٨٧، شرح المفصل لابن يعيش١٠/ ١٣، اللهجات العربية في التراث/ ٣٣٠]

(٤) في د: الهمزة، وقد كرر المصنف ذكرها هنا لطول الفصل بين الموضع السابق، وبين موضع تفسيرها هنا.

(٥) قوله: " خمسة أوجه... الخ ": قلت: ولا يعني المصنف أن عدة الهمزات خمس، وإنما شرع في تفسير أنواع الهمز؛ لأنه سبق وأن ضمَّن الألفات عددًا من الهمزات على ما تقدم بيانه من الجمع بين الألفات والهمزات معا.

(٦) قوله:[١- فالأصلي]: تقدم أنه ذكر (ألف الأصل) وقصرها على فاء الفعل، والمقصود هنا نطق الهمزة ولم يقصرها على الفاء، وذلك واضح من أمثلته، ومما يبين أنه يفرق بين الهمزة والألف أمثلته، حيث ذكرها عينًا ولامًا، والمعروف عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين أن مما يميز اللغة العربية، عن غيرها من اللغات أن الهمزة في اللغة العربية تحتل موقعًا لا تحتله في لغات أخرى،... حيث تكون في عرض الكلام أيضا؛ قال السيوطي: " انفردت العرب بالهمز في عرض الكلام، مثل (قرأ) ولا يكون في شيء من اللغات إلا ابتداء ". كذا نقله عن ابن فارس. [المزهر ١/ ٣٢٨، وراجع تفاصيل ذلك في الهمزة في اللغة العربية/ ٤ وما بعدها]. وقصر الأزهري الهمزة الأصلية على التي تكون آخر الكلمة؛ نحو: الخفاء والبواء والإيطاء. [اللسان/ الهمزة]. وذكر همزة سماها الأصلية الظاهرة نحو همز الخبء والدفء... [اللسان/ الهمزة]. وتكون الهمزة أصلية إذا كان معها حرفان بعدها أو ثلاثة أحدها زائد؛ نحو: إزار، وأمان، وإذا وقع بعدها أربعة أحرف كلها أصول؛ نحو: إصطبل، قال ابن عصفور: " الهمزة إما أن تقع أولا أو غير أول، فإن وقعت غير أول قضى=

قَرَأَ، وسَأَلَ، وأَمِنَ [1].

[٢] والمجهولُ [2] حمراءُ، وصفراءُ [3].

[٣] والملحقُ [4]: حِرْبَاءُ، وعُلْبَاءُ [5].

= عليها بالأصالة، ولا يحكم عليها بالزيادة إلا أن يقوم على ذلك دليل، وذلك أن الهمزة إذا وقعت غير أول فيما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت أصلية ولم توجد زائدة إلا في ألفاظ يسيرة ". [راجع الممتع ١/ ٢٢٧، دروس التصريف/ ٤١].

(١) في د: أمر، وكلاهما صواب.

(٢) قوله: [٢- المجهول]: ولعله يعني بها الهمزة التي يجهل أصلها، وهذا يتفق مع مذهبه في نحو (حمراء وصفراء) وتقدم أنه يعد الألف في هذه الكلمات ألف التأنيث وبذلك تكون الهمزة عنده مجهولة الأصل. [راجع ألف التأنيث].

(٣) وقوله: " حمراء وصفراء ": قلت: وقد ذهب بعض النحاة منهم ابن يعيش والمالقي إلى أن هذه الهمزة مبدلة من ألف التأنيث الممدودة؛ وقال ابن يعيش إنه من الإبدال المطرد الواجب في نحو حمراء وبيضاء، والأصل: حمرى وبيضى، ونص الخوارزمي على نحوه. [شرح ابن يعيش ١٠/ ٩، التخمير ٤/ ٣٢٥].

وقال المالقي: " الموضع الرابع: أن تبدل من ألف التأنيث الممدودة قياسًا، وذلك في نحو حمراء وصفراء وخنفساء وشبه ذلك، وكان الأصل في هذه الأمثلة وأشباهها مما فيه همزة التأنيث ممدودة أن تكون الألف فيها واحدة إلا إنهم أرادوا أن يبنوها بناء آخر غير بناء المقصورة فزادوا عليها ألفًا أخرى فاجتمعتا ساكنتين؛ فحركت الثانية منهما؛ لأنها المقصودة في الدلالة على التأنيث؛ إذ قد صارت الأولى كأنها ألف مد كالتي في سربال وزلزال [وتقدم عن المصنف أنها ألف التأنيث] ولما كانت الكلمة المؤنثة معربة جرت الهمزة بوجوه الإعراب؛ إذ هي مقطع جارٍ كسائر حروف الصحة ". [الرصف/ ٥٦].

وكذا أكد ابن عصفور أن الهمزة في نحو حمراء وصفراء وأشباههما مبدلة من ألف التأنيث وهذا الإبدال مطرد. [الممتع ١/ ٣٢٩].

(٤) قوله: " [٣-الملحق...]: تقدم بيان معنى الإلحاق وأنه زيادة لغير غرض لفظي، وإنما لإلحاق بناء ببناء آخر في عدد حروفه.

(٥) قوله:" حرباء وعلباء ": قال سيبويه: " فإن قلت: فما بال علباء وحرباء ؟ فإن هذه الهمزة التي بعد الألف إنما هي بدل من ياء كالياء التي في درحاية [وهو الكثير اللحم القصير السمين] وأشباهها، وإنما جاءت هاتان الزائدتان هنا لتلحقا علباء وحرباء بـ(سرداح وسربال) ألا ترى أن هذه الألف والياء لا تلحقان اسمًا فيكون أوله مفتوحًا؛ لأنه ليس في الكلام مثل سرداح ولا سربال، وإنما تلحقان لتجعلا بنات الثلاثة على هذا المثال والبناء؛ فصارت هذه الياء بمنزلة ما هو من نفس الحرف ". [الكتاب ٣/ ٢١٤]. =

[٤] والزائدُ [1]: الْغِرْقِئُ [2].

[٥] والمبدلُ [3]: قائل، وبائع، ودعاء، وقضاء.

= وكذا عدها المالقي مبدلة من ألف الإلحاق [الرصف/ ٥٦]. والملاحظ على كلام المصنف أنه عد الهمزة نفسها مزيدة للإلحاق، على حين عدها سيبويه والمالقي مبدلة من الحرف المزيد للإلحاق وهو الياء عند سيبويه، والألف عند المالقي.

(١) قوله: [٤-الزائد]:

وكذا ذكرها في اللسان عن الأزهري، وجعل منها الشمأل والشأمل، قال: ومنها الهمزة التي تزاد لئلا يجتمع ساكنان؛ نحو: اطمأن واشمأز.[اللسان/ الهمزة]. ويحكم على الهمزة إذا تقدمت على ثلاثة أحرف أصول، كأحمد، وإذا وقعت آخرا بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين؛ نحو: حمراء، وعاشوراء. [شرح ابن عقيل ٢/ ٤٩٦ – ط١٤]

(٢) قوله: " الغِرْقِئ ": في (ت، د): (العربي) كذا، وفي (ط) الغراء، وما أثبته أقرب إلى الصواب، من حيث الرسم؛ ومن حيث المعنى والمراد وقد نص عليه الأزهري ونقله ابن منظور عند تمثيله للهمزة الزائدة.

وفي ط (ح ٧٣٦) كلام طويل عن (الغراء) لا علاقة له بالرسم في المخطوطتين، بل نص على أنه يكتب بالألف مقصورا". والغِرْقِئ: القشرة الملتزقة ببياض البيض، أو البيض الذي يؤكل، ويقال: غَرْقَأَت البيضة: خرجت وعليها قشرها الرقيق . وفي حاشية القاموس المحيط: وهم المؤلفُ في (غرق)الجوهري في ذكره الغرقئ هنا – يعني في باب الهمزة – وقد تبعه عليه؛ لأنه يقال كما قال الزجاج: همزته زائدة؛ لأنه من معنى الغرق... وقال ابن جني: هي أصلية؛ لأنه لا يحكم بزيادة الهمزة في غير الأول إلا بثبت، وما ذكر من الاشتقاق ليس بقاطع، ولو سلم فيجوز أن يكون المعنى واحدا مع اختلاف الأصول.[القاموس المحيط/ غرقأ – ط دار إحياء التراث – بيروت-١٩٩٧م]

(٣) قوله: " [٥-المبدل] ": ولم يفصل المصنف الحروف التي تبدل منها الهمزة، ولكنه مثل لحالات أربع؛ هي:

١، ٢-قلبها عن الواو أو الياء الواقعة عينًا، عند تصريف (فاعل) منهما في نحو قول وبيع، قيل: أبدلت الواو والياء ألفين؛ فالتقى ساكنان، ألف فاعل والألف المنقلبة والألف لا تتحرك فقلبت همزة؛ وقيل: همزت لأن أصل الواو والياء السكون، ووقعت بعد ساكن فهمزت؛ ورجح ابن يعيش الثاني بقوله: " والذي يدل على أن اعتلالهما هاهنا إنما كان لاعتلال الفعل أنه إذا صحت الواو والياء في الفعل صحتا في اسم الفاعل؛ نحو:عاور... ". [شرح المفصل ١٠/ ١٠، التخمير٤/ ٣٢٥].

٣، ٤-المنقلبة لامًا في نحو ما مثل به المصنف؛ وذهب النحاة إلى أن الهمزة في نحو (دعاء وقضاء) منقلبة عن الألف التي هي منقلبة عن الواو أو الياء، فالواو والياء المتطرفتان إذا انفتح ما قبلهما انقلبتا ألفًا والألف الساكنة حاجز غير حصين لا يعتد به؛ لذا تنقلبان همزة. [التخمير ٤/ ٣٢٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٩] وسماها الأزهري:همزة المدة المبدلة من الياء والواو.[اللسان/ الهمزة].

هذا ما ذكره المصنف تمثيلا، وقد ذكر الصرفيون أن الهمزة تبدل من خمسة أحرف، وذلك على النحو=

= التالي: أ-الإبدال المطرد الواجب: وذلك في حالات منها: ١-أن تبدل من ألف التأنيث؛ نحو: حمراء وبيضاء، والأصل: حمرى وبيضى، وتقدم أن المصنف سمى هذه الهمزة مجهولة.
٢- كل واو وقعت أولا وشفعت بأخرى لازمة وليست الثانية مدة فيجب إبدالها همزة كراهة اجتماع الواوين؛ نحو: وواصل، وواقى؛ تصيران: أواصل، وأواقي؛ قال ابن يعيش: " إن التضعيف في أوائل الكلام قليل، وما ورد منه يسير، نحو: ددن، وأكثر ما يجيء مع الفصل؛ نحو: ديدن؛ فلما ندر في الحروف الصحاح امتنع في الواو لثقلها... ".[شرح المفصل١٠/ ١٠ بتصرف] وتقدم أن المصنف سمى هذه الواو واو الانقلاب، وفي الألف الناتجة عنها سماها ألف الخلافة [راجع ألف الخلافة في الألفات، وواو الانقلاب في الواوات]
٣، ٤- هما الحالتان المذكورتان عند شرح أمثلة المصنف؛ وهما انقلاب الهمزة عن الواو والياء عينين أو لامين على التفصيل المتقدم منذ قليل. [راجع التخمير للخوارزمي ٤/ ٣٢٤ وما بعدها، الرصف/ ٥٤، شرح ابن يعيش ١٠/ ٩ وما بعدها، همع الهوامع ٣/ ٦٣ ٤- تحقيق شمس الدين].
قال المالقي: " فإذا جاء بعد الواو أو الياء المتطرفة تاء تأنيث فإما أن تكون غير لازمة فلا يمتنع القلب؛ نحو بناءة وكساءة، وإما أن تكون لازمة فيمتنع القلب؛ نحو: هداية وحلاوة ". [الرصف/ ٥٤ بتصرف].
٥- إذا وقعتا بعد ألف في مثال (مفاعل) أو نحوه في عدد الحروف، كفواعل وفعالل وأفاعل بشرط أن تكون الواو أو الياء حرف مد ثالثًا في الكلمة؛ نحو: عجوز – عجائز، وطريقة – طرائق، والأصل: عجاوز وطرايق. وقد أجاز المجمع اللغوي القاهري هذا الجمع بغير اشتراط زيادة الواو أو الياء؛ نحو: معائش ومنائر. كما تبدل الهمزة بغير اطراد في الحالات الآتية:
١-من ألف التأنيث المقصورة؛ نحو: سلمأ وحبلأ، من سلمى وحبلى، ولا يكون ذلك إلا في الوقف خاصة؛ قال المالقي: " حكى ذلك سيبويه عن العرب، وهل يقاس على ذلك أو لا ؟ الظاهر عندي أنه موقوف على السماع لقلته ولا يقاس إلا على الكثير ". [الرصف/ ٥٤].
٢-أن تبدل من الألف في نحو: دأبة وشأبة؛ قال ابن يعيش: " كأنهم كرهوا اجتماع الساكنين؛ فحركت الألف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة؛ فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة ". [شرح المفصل ١/ ١٢]
٣-أن تبدل من الألف المبدلة من التنوين؛ نحو:رأيت رجلأ، في الوقف خاصة.
٤-وتبدل من ألف المد في الكلمة نفسها؛ نحو: الضألين والعألم، وهو موقوف على السماع. ٥-أن تبدل من الألف المبنية للتأنيث في الضمائر؛ نحو: يضربهأ.
٦-أن تبدل من الألف الزائدة إذا وقعت بعد ألف الجمع؛ نحو: رسائل؛ هروبًا من التقاء الساكنين.
٧-أن تبدل من الواو غير المضمومة؛ فتبدل من المكسورة؛ نحو: وشاح قال ابن يعيش: " كأنهم يستثقلون الكسرة كما يستثقلون الضمة " [شرح المفصل ١٠/ ١٤] وذكر الخوارزمي أن أبا عمرو يزعم أنه لا يجاوز به السماع، وغيره يراه مطردًا. [التخمير ٤/ ٣٢٩].
٨-أن تبدل من الياء المفتوحة؛ قال ابن يعيش: " وهو أقل من الواو؛ ومنه: قطع أديه، يريدون: =

ولفظُ الهمزِ على ثلاثةِ أنواعٍ [1]: التحقيقِ، والإخفاءِ، والبدلِ.

فالتحقيقُ [2]: قرأ، والإخفاءُ [3]: قرأ،

= يديه... ". [شرح المفصل ١٠/ ١٥].

٩-أن تبدل من الهاء؛ نحو: ماء وأمواء وآل؛ أصله: موه وأمواه وأهل.

١٠-أن تبدل من العين؛ نحو: أباب؛ أصله: عباب.

١١-وتبدل الهمزة شذوذًا من همزة أفعل؛ نحو: هرقت الماء. [حاشية الرفاعي/ ٤٩،وراجع لمزيد من الإيضاح. التخمير ٤/ ٣٢٧ وما بعدها، الرصف/ ٥٤ وما بعدها، شرح ابن يعيش ١٠/ ٩ وما بعدها، اللسان/ الهمزة].

(١) قوله:(ثلاثة أنواع): قال سيبويه: اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء؛ التحقيق والتخفيف والبدل " [الكتاب ٣/ ٥٤١] وعند ابن منظور: التحقيق والتخفيف والتحويل، وقد شرع المزني في بيان طرق أداء الهمز، وذكر المشهور المقبول بإجماع النحاة والقراء، والبين أن التحقيق قسم قائم بنفسه ، أما الأقسام الأخرى فكلها تندرج تحت قسم ثان وهو التخفيف، الذي يمكن أن يكون بالتسهيل أو الحذف أو الإبدال؛ قال ابن يعيش: " وتخفيفها كما ذكر الزمخشري بالإبدال والحذف وأن تجعل بين بين "و شرط هذا التخفيف أن يتقدم الهمزة شيء. [شرح المفصل ٩/ ١٠٧، والتخمير ٤/ ٢٦٣] وقد أفرد السيوطي لطرق النطق بالهمز النوع الثالث والثلاثين من الإتقان، ونص على أن فيه تصانيف مفردة [الإتقان ١/ ٩٨] .

(٢) قوله: (فالتحقيق): ويعني به نطق الهمزة شديدة مهموسة من أقصى الحلق؛ فتأخذ حقها من الإشباع، وتمتحن بجعل العين مكانها؛ تجرأت، وتجرعت، وقد تقدم نقل القلقشندي ذلك عن أبي عمرو الداني .[اللسان/ الهمزة ١٤/ ١٩، صبح الأعشى ٣/ ١٦٩]. وتقدم عن المصنف ما يفيد نسبة الهمز (التحقيق) إلى تميم وقيس، كما نسب التخفيف إلى قريش؛ قال ابن الحاجب: " التخفيف لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، والتحقيق لغة تميم وقيس " [مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ١/ ٢٥٠] وعمم ابن عصفور نسبة التحقيق إلى غير الحجازيين. [المقرب ٢/ ٢١] وعند ابن منظور أن أهل الحجاز لا يحققون الهمز، وفي موضع آخر: أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، ونقل عن عيسى بن عمر أن تميما ينبرون وأنهم أصحاب النبر، وأن أهل الحجاز إذا اضطروا نبروا.[اللسان/ الهمزة] والحق أن النصوص تفيد تداخل الحجازيين والتميميين في ذلك؛ قال سيبويه: واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين تبدل مكانها الألف.... إلخ. [الكتاب ٣/ ٥٥٣، ٥٥٤ – تحقيق هارون] ومن ذلك نفهم أن تحقيق الهمزة لا تختص به تميم وحدها على نحو قاطع؛ ففي اللسان: أن أهل الحجاز إذا اضطروا نبروا، وفي الكتاب نسبه إلى أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، إلا إذا قلنا إنهم يعنون بأهل التحقيق: المدققين منهم، أو فهمنا كلام سيبويه على أن من تميم والحجاز من يحقق ومنهم من لا يحقق. [راجع الهمزة/ ١٦]

(٣) قوله: (الإخفاء): تقدم منذ قليل أن الإخفاء صورة من صور التخفيف، وهو تسهيل الهمزة في=

= اتجاه الحركة التي بعدها، وهو ما سماه المزني همزة بين بين فيما نقله عن بعضهم، وفسر بعضهم هذه التسمية بأنها تكون بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة بين الهمزة والوا و؛ كذا ذكر ابن يعيش وغيره . [شرح المفصل ٩/ ١٠٧] وقال الخوارزمي: اعلم أن جعل الهمز بين بين من أنواع التخفيف، وذلك لا يكون إلا في الهمزة المتحركة؛ لأن الهمزة إذا جعلت بين بين فقد جعلت بين الساكن والمتحرك ، وذلك إنما يقع تخفيفا إذا كانت الهمزة متحركة، أما إذا كانت ساكنة، ثم جعلت بين بين، فذاك يقع تثقيلا لا تخفيفا، وكما لا يكون ذلك إلا في الهمزة المتحركة لا يكون أيضا إلا في المتحرك ما قبلها ضرورة أن الهمزة إذا جعلت بين بين؛ فقد جعلت بمنزلة الساكن، فإذا كان ما قبلها ساكنا أيضا لزم من ذلك اجتماع الساكنين لا على حده، وذلك لا يجوز. [التخمير٤/ ٢٦٩،٢٧٠] ونقل عن سيبويه أن ذلك مشروط بأن يكون في موضع يجوز أن يقع في موقعها حرف ساكن، وتفسير ذلك في كلام الخوارزمي المتقدم. كما علل تسميتها بين بين لضعفها.[التخمير٤/ ٢٦٤،٢٦٥] وذكر سيبويه خمسة مواضع لهمزة بين بين، وهي: ١، ٣ - إذا كانت الهمزة مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وقبلها فتحة؛ فهذه ثلاثة مواضع. ٤ - إذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة أو ضمة . ٥ - إذا كانت مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة. [الكتاب ٣/ ٥٤١، ٥٤٢، شرح المفصل لابن يعيش٩/ ١٠٩ وما بعدها] واختلف عرض ابن يعيش لها؛ فقال عن مواضعها: ١ - أن تكون الهمزة متحركة وقبلها متحرك. ٢- أن تكون متحركة وقبلها ألف.[شرح ابن يعيش٩/ ١٠٩]

و تمتنع همزة بين بين في مواضع، منها:١ -أن تكون مفتوحة وقبلها كسرة. ٢- أن تكون مفتوحة وقبلها ضمة. ٣- أن تكون ساكنة وقبلها فتحة.

٤ - أن تكون ساكنة قبلها ضمة. ٥ - أن تكون ساكنة وقبلها كسرة. وهي صور ممتنعة في نظام اللغة...

حركة همزة بين بين:

اختلف النحاة في حركتها؛ فيرى البصريون أنها همزة متحركة، وذهب الكوفيون إلى أنها ساكنة، واستدل الكوفيون على سكونها بعدم وقوعها مبتدأة، واحتج البصريون بوقوعها مخففة بين بين في الشعر، وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر وزن البيت؛ فدل على أنها متحركة، ومنه قول الأعشى [من البسيط]:

أأنْ رَأَتْ رجلا أَعْشَى أَضَرَّ بهِ   رَيْبُ الزمانِ ودَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

فالنون هنا ساكنة في أن، وقبلها همزة بين بين، فعلم أنها متحركة؛ لاستحالة التقاء الساكنين في هذا الموضع... وعرض ابن الأنباري هذه المسألة في الإنصاف ورد كلام الكوفيين بأنها ساكنة هنا، ولكنها تختلس حركتها فتصير قريبة من الساكن، وكما لا يبتدأ بساكن امتنع الابتداء بما أشبهه.[الإنصاف/ المسألة١٠٥، التخمير٤/ ٢٧٠، شرح ابن يعيش٩/ ١٠٩، ١١٩، الهمزة/ ٢٦] وقد ذكر ابن مالك وغيره أن همزة بين بين حرف متفرع يتميز عن الهمزة المحققة وعن حروف العلة؛ قال: لهذه الحروف فروع تستحسن وهي الهمزة المسهلة.[التسهيل/ ٣١٩ – تحقيق=

و هي [1] الهمزة التي يُقَالُ لها بَيْنَ بَيْنَ. والإبدالَ [2]: قَرِيْتُ وخَبَّيْتُ؛ بمعنى

= بركات–ط دار الكاتب ١٩٦٧م]

وأخيرا فقد بقي نوع آخر من وجوه لفظ الهمز أهمله المصنف؛ ولعله ينكره كغيره من النحاة والقراء؛ قال ابن الجزري: " فمنهم من يلفظ بالهمز لفظا تستبشعه الأسماع، وتنبو عنه القلوب، ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروه، معيب من أخذ به، وروى عن الأعمش أنه كان يكره شدة النبر، وقال أبو بكر بن عياش: إمامنا يهمز﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ فأشتهى أن أسد أذنى إذا سمعته يهمزها. [التمهيد في علم التجويد/ ١٠٧، ١٠٨] وهذا الوجه يسميه بعضهم (التهوع) وهو نوع لم يستحسنه أهل الأداء القرآني والعلماء كما تقدم، ولعل المزني تركه لذلك، والله تعالى اعلم؛ قال ابن يعيش: " اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق؛ فاستثقل النطق به إذا كان إخراجه كالتهوع؛ فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف " [شرح المفصل ٩/ ١٠٧]

(١) في ط: وبقيت، وهو تحريف يخل بمراد المصنف؛ ومعناه أنه بقي نوع آخر غير ما ذكره من الأنواع الثلاثة، فهمزة بين بين نوع رابع، وليس كذلك؛ إذ مقصد المزني – على ما هو مثبت – أن همزة بين بين هي الهمزة المخفاة (أي: المسهلة) وتقدم بيانها وذكر أحكامها .

(٢) قوله: " الإبدال ": قال ابن يعيش: أن تزيل نبرتها فتلين وحينئذ تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها ".[شرح المفصل ٩/ ١٠٧،التخمير٤/ ٢٦٣]. وهو نوع من تخفيف الهمزة؛ كما نص عليه النحاة، وعبر عنه الخليل بقوله: فإذا رفه عنها. " وتقدم ذلك مرارًا. والإبدال يكون في موضعين: الأول: أن تسكن الهمزة ويتحرك ما قبلها. والثاني: أن تتحرك الهمزة وما قبلها مدة غير الإدغام، أو ما قبلها مضموم أو مكسور. وذكر النحاة والصرفيون أن الهمزة على ضربين، ساكن ما قبلها نحو: الوثء والبطء، ومتحرك نحو: الكلأ، قال ابن يعيش: " فأما الساكن ما قبلها فمن العرب من يبدل منها حرف لين فيجعلها في الرفع واوًا وفي الجر ياءً وفي النصب ألفًا بقلبها على حركة نفسها، فأما إذا تحرك ما قبل الهمزة من نحو (الكلأ) فمن العرب من يبدل من همزته في الوقف حرف لين حرصًا على البيان؛ يقول: الكلو... كذا عند بني تميم، وعلى هذه العبرة إذا انضم ما قبلها قلبت واوًا وإذا انكسر قلبت ياءً ". [شرح المفصل ٩/ ٧٣، ٧٤، التخمير ٤/ ٢٦٥].

وهذا الإبدال هو السبب في أن بعضهم يعد الهمزة في حروف العلة؛ بناء على ما نص عليه الخليل من أن الهمزة المحققة إذا رُفِّه عنها ولينت صارت حرف مدٍّ ولين، ومن ذلك قول الميداني: " وإنما جعل الهمزة في حروف الاعتلال لأنها تلين فتلحق بحروف العلة؛ نحو:(سال وقرا) في تخفيف سأل وقرأ". [نزهة الطرف في علم الصرف/ ١٢].وقد نص ابن منظور على أن الهمزة كالحرف الصحيح غير أن لها حالات من التليين والحذف والإبدال والتحقيق؛ تعتل فألحقت بالأحرف المعتلة الجوف. [اللسان/ الهمزة، وراجع العين ١/ ٤٩، الكتاب ٤/ ٥٤١، ٥٤٣]. ويذكر الصرفيون أن إبدال الهمزة (قلبها) يكون في بابين: أحدهما: تقدم في ألف البدل من الهمزة وهو حالة التقاء همزتين في كلمة واحدة. والتي تعل هي الثانية لأن الثقل لا يحصل إلا بها، وهناك تفصيله.[راجع ألف البدل من الهمزة] والباب الثاني: هو باب الجمع الذي على زنة مفاعل إذا وقعت الهمزة بعد ألف،=

[قرأت][1] وخبأت.

* * *

= وكانت تلك الهمزة عارضة فيه وكانت لامه همزة أو واوًا أو ياءً، وحينئذ تقلب كسرة الهمزة فتحة وتقلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع؛ نحو: خطايا وقضايا ومطايا، وتقلب واوًا في موضع واحد؛ نحو: هراوي، والمنقلبة ياءً يشترط أن تكون لام الواحد همزة أو ياء أصلية أو واوا منقلبة ياء كما تقدم في أمثلته، والمنقلبة واوًا يشترط أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة في اللفظ سالمة من القلب ياءً كما في المثال.[راجع شذا العرف/ ١٥٤، ١٥٥].

(١) زيادة يستقيم بها النص.

فَصْلٌ[1] فِي لاَمِ أَلِفَاتٍ[2]

لا[3]: اثْنَتَا عَشْرَة[4]

[١] تكونُ جَحْدًا.

(١) لم يعتد المصنف أن يقدم للحرف بقوله: فصل، أو باب، إلا الألفات، وهنا.

(٢) قوله: " لام ألفات: ذهب بعض اللغويين إلى تخطئة هذه التسمية؛ قال ابن جني:" واعلم أن واضع حروف الهجاء لما لم يمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدة ساكنة لأن الساكن لا يمكن الابتداء به؛ فقال: هـ، و، لا، ى؛ فقوله: (لا) بزنة (ما): ولا تقل كما يقول المعلمون لام ألف؛ وذلك أن واضع الخط لم يرد أن يرينا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركب بعضها مع بعض. " [سر الصناعة ١/ ٤٨،٤٩] وكذا نقله العلامة الأمير وارتضاه.[حاشية الأمير على المغني١/ ٩] إذن فهذه اللام وصلة للنطق بالألف كما توصلوا إلى لام التعريف بالألف، وهو ما أكده غير واحد من القدامى والمحدثين.[راجع – مثلا – سر الصناعة١/ ٤٨ وما بعدها، والإملاء لحسين والى/ ١١٢، والهمزة في اللغة العربية للدكتور/ ٥٠].

ولذلك فـ (لا): حرفان، وتقدم عند المصنف ألف الزجر، ومثل لها بـ(لا تقم) كما ذكر لام النهي ولم يفسرها فهي عنده حرفان والمقصود بهذا الفصل الألف المركبة مع اللام، وأكد الرازي أن عد(لا) حرفًا واحدًا غير صحيح قال: " وأما كلمة (لا) فعدها حرفًا واحدًا عامي. [الحروف للرازي/ ٢١٥] وقد ذكر السيوطي: اصطلاح: الألف اللينة، وأكد أن المقصود بها (لا) ثم نقل كلام ابن جني المتقدم وأيده. [الهمع ٤/ ٣٦٣ - ط الكويت].

(٣) قوله: (لا): وهي في النفي والنهي ألفها ياء عند قطرب إذ كان يميل (لا) في قراءته، والنسب إليها: لاوىٌّ. ومنه قول العامة: إن الله لا يحب العبد اللاوي أي: الذي يكثر قول (لا) في كلامه، وكان بعضهم يمدها،وحكى ثعلب: لويت لاء حسنة؛ أي عملتها، ومد لأنه جعلها اسمًا، ولا يكون اسم على حرفين وضعًا، كما يقال قصيدة لاوية، أي: قافيتها (لا) [تاج العروس، اللسان/ لا].

(٤) قوله: " اثنتا عشرة " في ت، د: اثنا، والمثبت موافق لمنهجه في التأنيث وهو أصوب؛ لقوله: (عشرة) .

وأكد الزركشي أنها على ستة أوجه وعدها ابن كيسان تسعة أقسام، وذكر الهروي أنها تكون في ثلاثة عشر موضعًا، وكذا عند صاحب وجوه النصب [البرهان٤/ ٣٥١، الموفقي/ ١٢٢، الأزهية/ ١٤٩، وجوه النصب/ ٢٧٥].

وذكر ابن هشام أنها على ثلاثة أوجه تضمنت سبع لاءات [المغني/ ٢٣٧ –تحقيق محيي الدين] وبلغ جملة ما عده السيوطي ثمانية أقسام. [الإتقان ١/ ١٧١- ١٧٢، معترك الأقران ٢/ ٢٨٧ – ٢٨٩].

وقسمها آخرون على أساس العمل، فهي عند الرماني عاملة وهي على ضربين، وتكون هاملة وذكر لها ضربين أيضا، وقريب منه تقسيم المالقي والمرادي على أساس العمل. [معاني الحروف/ ٨١، الرصف/ ٢٥٧، الجنى الداني/ ٢٩٠].

[٢] أو نَهْيًا.

[٣] أو نَسَقًا.

[٤] وجَوَابًا لِلْقَسَمِ.

[٥] [و][١] بِمَنْزِلَةِ (غير).

[٦] وتوكيدًا.

[٧] ورَدًّا للجوابِ.

[٨] وصلةً لـ(لو) و(هل).

[٩] وبمنزلةِ (ليس).

[١٠] وتَبْرِئَةً.

[١١] و[لا] [٢] تَحْقِيقًا.

[١٢] ودُعَاءً.

تَفْسِيرُهُنَّ

[١] أما الجَحْدُ [٣]: فنحوُ: لا أعرفُهُ.

---

(١) زيادة مناسبة لمنهج المزني في العد.

(٢) كذا في النسختين، و الأصوب إسقاطها، وإنما أثبتها لاتفاق النسخ عليها.

(٣) [١-(لا) الجحد]

ذكرها عدد من النحاة، حتى إنه يفهم أن أصل دلالتها الجحد، وحيث نفي ابن كيسان أن تكون (لا) جحدًا في كل الكلام [الموفقي/ ١٢٢] وكذا سماها ابن كيسان وصاحب وجوه النصب [الموفقي/ ١٢٢، ١٢٣، وجوه النصب/ ٢٧٦] وسماها آخرون(لا) النفي، وهي فرع عندهم منها وهذا يعني أن كثيرًا من النحاة فرق بين الجحد والنفي، فالجحد إنكار شيء مع العلم به، كذا ذكر التهانوي، ونقل عن أبي جعفر النحاس تفريقه بين النفي والجحد، وقوله بأن الجحد إنكار ما تعرف وليس مطلق الإنكار، كذا نقله العلامة الأمير وغيره. [راجع كشاف مصطلح الفنون ١/ ٩٢، ٢/ ١٤٣٧، حاشية الأمير على المغني ١/ ٢٣٢، الرصف/ ٢٢٥].

ويؤكد السيوطي هذا الفرق بقوله: " و الفرق بين النفي والجحد أن النافي إن كان صادقًا سمى كلامه نفيًا ولا يسمى جحدًا وإن كان كاذبًا سمى جحدًا ونفيًا أيضًا فكل جحد نفي، وليس كل نفي جحدًا؛ ذكره أبو جعفر النحاس وابن الشجري وغيرهما ... " [الإتقان ٢/ ٧٧] و من ناحية=

[٢] والنسقُ (١): قام زيدٌ لا عمرٌو.

[٣] والنهيُ (٢): لا تقمْ.

= أخرى جزم المالقي بأن الجحود هو النفي [الرصف/ ٢٢٥] ولذلك رأينا كثيرًا منهم يعدونها ضمن أقسام (لا) النافية، ويقصدون بها الداخلة على الفعل المستقبل، فسيبويه يقول عن (لا): "وتكون (لا) نفيًا لقوله (يفعل) ولم يقع الفعل؛ فتقول: لا يفعل " [الكتاب ٤/ ٢٢٢] وقال ابن يعيش:"وأما (لا) فحرف ناف موضوع لنفي الفعل المستقبل؛ قال سيبويه: وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا -فنفيه: لا يفعل؛ فـ (لا) جواب (هو يفعل) إذا أريد به المستقبل ... لأن (لا) حرف موضوع لنفي المستقبل ... وربما نفوا بها الماضي... " [شرح المفصل٨/ ١٠٨] وبنحوه عند كل من المالقي وابن هشام والزركشي والسيوطي ... [راجع الرصف/ ٢٥٨، المغني ١/ ١٩٧، البرهان ٤/ ٣٥١، الإتقان ١/ ١٧١، معترك الأقران ٢/ ٢٨٧] وسماها الهروي (لا) الخبر وأكد أنها موضوعة لنفي الفعل المستقبل لا غير. [الأزهية/ ١٤٩،١٥٠] والأكثرون على أن(لا) هذه تخلص المضارع للاستقبال خلافًا لابن مالك الذي احتج بصحة قولهم: جاء زيد لا يتكلم، والجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال. وسيأتي أن المصنف فرع (لا) النافية إلى أقسام: (لا) الجحد، و (لا) الدعاء، و(لا) التبرئة، و (لا)بمنزلة (ليس). وجميعها يندرج تحت (لا) النافية، وجميعها أقسام عاملة ما عدا لا الجحد هذه. [راجع الرصف/ ٢٥٨، البرهان ٤/ ٣٥١ وما بعدها].

(١) [٢- لا النسق]

تقدم بيان مصطلح النسق والقول فيه [راجع فاء النسق، وواو النسق]

و(لا) النسق هي (لا) العاطفة، ووافق المصنف في تسميتها عدد من النحاة منهم ابن كيسان وصاحب وجوه النصب والزمخشري وابن يعيش وغيرهم. [الموفقي/ ١٢٢، وجوه النصب/ ٢٨٣، المفصل مع شرح ابن يعيش ٨/ ١٠٤] وسماها (لا) العاطفة آخرون، منهم: الرماني والهروي والمالقي والزركشي وابن هشام والسيوطي وغيرهم [معاني الحروف/ ٨٤، الأزهية/ ١٥٠، الرصف/ ٢٥٧، البرهان ٤/ ٣٥٦، المغني ١/ ١٩٧، الإتقان ١/ ١٧١، المعترك ٢/ ٢٨٧] وسماها الحريري (لا) نافية عاطفة. [شرح الملحة/ ١٩٤] وذكر ابن يعيش أنها تكون العاطفة النافية إذا خلت من دخول الواو عليها، فإذا دخلت الواو تجردت (لا) للنفي؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطارق: ١٠، وراجع شرح المفصل ٨/ ١٠٤،١٠٥] وذكر النحاة أنها تشرك في الإعراب دون المعنى، وتعطف بعد الإيجاب؛ نحو: يقوم زيد لا عمرو، وبعد الأمر، نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، كما أنها تعطف الاسم على الاسم، والفعل على الفعل وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول.

واشترطوا لذلك ألا يكون قبلها نفي، لئلا يفسد معناها؛ إذ هي للنفي، وأن يتغاير متعاطفاها وألا تعطف ماضيًا من الأفعال على ماض؛ وذلك لئلا يلتبس الخبر بالطلب، فلا يقال: قام زيد لا قعد، فيلتبس الخبر بالدعاء على سبيل التمثيل؛ تكذا نص عليه المالقي وغيره. [راجع الرصف/ ٢٥٧،٢٥٨، شرح المفصل٨/ ١٠٤،ت١٠٥، شرح الملحة/ ٢٦١، تاج العروس(لا)]

(٢) [٣- (لا) النهي] =

= وهي معروفة بهذا الاصطلاح أو بـ (لا) الناهية، فكما عند المصنف نجد إطلاق الرماني والهروي وابن كيسان والأخفش وصاحب وجوه النصب والمبرد والمالقي والمرادي وابن يعيش والزركشي وابن هشام والسيوطي وآخرون غيرهم . [معاني الحروف/ ٨٣، الأزهية/ ١٤٩، الموفقي/ ١٢٢، وجوه النصب/ ٢٧٦، معاني القرآن للأخفش/ ٢٤٩، ٢٩٣،٣٢١،٣٤٧، المقتضب ٢/ ١٢٤، الرصف/ ٢٧٦، الجنى الداني/ ٣٠٠، المغني ١/ ١٩٧، شرح المفصل ٨/ ١٠٩، البرهان ٤/ ٣٥٤، الإتقان ١/ ١٧١، المعترك ٣/ ٢٨٨].

كما سماها السيوطي أيضًا (لا) الطلبية [الهمع ٤/ ٣١٠ –ط الكويت]

و(لا) الناهية تدخل على المضارع لتفيد طلب الترك، وتختص بالمضارع وتقتضي جزمه واستقباله، سواء أكان المطلوب منه الترك مخاطبًا أم غائبًا أم متكلمًا.

وقد علل النحاة عملها الجزم في هذا الموضع باختصاصها بالفعل وأنها لم تكن كجزء منه نحو السين وسوف؛ قال المالقي: " ... وكل ما اختص بالفعل ولم يكن كجزء منه فبابه الجزم المختص بالفعل؛ كما أن ما اختص بالاسم ولم يكن كجزء منه ... فبابه الخفض المختص بالأسماء ... " . [الرصف/ ٢٦٨] .

وأكد النحاة أنها تخلص المضارع للاستقبال؛ وذلك لأنها نقيضة للام المخلصة للحال؛ كذا جزم به المالقي، وتبعه المرادي الذي فرق بين (لا) النهي وبين لام الأمر بأن (لا) لابد منها في كل منهي عنه، وليست كذلك لام الأمر؛ كما أن النحاة عدوا منزلة الأمر من النهي بمنزلة الإيجاب من النفي؛ لأن الأمر للإيقاع، والنهي لترك الإيقاع، وبتركه ينتفي كما بفعله يقع ويجب . [الرصف/ ٢٦٨، الجنى الداني/ ٣٠٠، المرتجل لابن الخشاب/ ٢١٤،٢١٥، نقلا عن الحروف العاملة/ ٦٩٧] . وتقدم أن المصنف ذكر لام النهي ولم يمثل لها، وألف الزجر وقصد بها ألف (لا) في النهي، وقد روى السهيلي عن بعض النحاة أن (لا) النهي هي في الأصل لام الأمر زيد عليها ألف فانفتحت، ونقل عنه أنه قال إنها – لا النهي – لا النافية، والعمل بعدها للام الأمر المضمرة، وقد ردَّ بعض النحاة هذين التأويلين بأنها دعوى لا دليل على صحتها؛ كما صرح بذلك أبو حيان، وقال المرادي: وهما زعمان ضعيفان . [الجنى الداني/ ٣٠٠، جواهر الأدب/ ١٤٦، الهمع ٢/ ٥٦ – ط السعادة، المغني ١/ ١٩٨، ١٩٩].

وقد أيد بعض المعاصرين دعوى السهيلي فيما نقله السهيلي نفسه، وفيما نقل عنه معًا، من أن (لا) لم توضع للنهي، واستدل بانفراد (لا) بالنهي لا يشاركها فيه حرف آخر، وبأن النهي لا يختلف عن الطلب، إلا أنه سلبي والطلب إيجابي، فالنهي أمر بالترك، والطلب أمر بالأخذ، والطلب أخذ والنهي تفريع عليه، وذهب هذا الباحث إلى أن هذا التفريع لابد له من زيادة على الأصل تخرجه عن معناه الإيجابي إلى معناه اللاحق وهو السلب واختاروا الألف لذلك – في رأيه – لأن زيادتها إشباع للحركة ليس إلا، وزيادة غيرها معه لبس وخروج بالحرف من دلالة إلى أخرى. ورأى أن النهي يحمل معنى إضافيًّا وهو التهديد والوعيد، وهو معنى يحتاج إلى مد الصوت الذي يتفق مع ذلك المعنى وذهب إلى أن أصل (لا) تُنُوسِي واستقلت بزيادتها وأكد أن القائلين بأن أصل (لا) الناهية هو (لا) النافية=

[٤] وجوابُ القسمِ [1]:

= والجازم لام الأمر المقدرة – لم يبتعدوا كثيرًا عن التأويل المتقدم من تركيبها؛ إذ هم يستبعدون انفراد (لا) النهي بأداء معنى لا مشاركة فيه ولو أنه جاءت للنهي حروف أخرى لاستسيغ أن تكون (لا) نافية وناهية، وكأنهم بذلك يذهبون إلى قصر (لا) على النفي وحده لمشاركتها غيرها فيه. و بذلك يجمعون بين لام الأمر و(لا) الدالة على النفي، وفي ذلك ما يحمل النهي عندهم، لسبق الطلب ولحوق النفي، واللاحق ناسخ للسابق في المعنى، أما العمل فإنه لا ينسخ غير العامل العامل حين يلحق به. وأكد الباحث أن هذا التحليل رد للأمور إلى أصولها مستدلا بذلك على اقتراب النحاة من تطور اللغة في تفسيراتهم وتأويلاتهم وأنهم لم يبنوا قواعدهم على وهن؛ كما أن في هذا التحليل ربطًا بين العلل ومعلولاتها. والحق مع الباحث فيما ذهب إليه من ناحية المنطق اللغوي وإن كان في القول بأصالة (لا) تخفيف للدرس اللغوي. وقد طرحت هذه المسألة تأييدًا لما ذهب إليه المصنف من القول بأن هناك لامًا للنهي على الرغم من أنه لم يفسرها، ولكن اختلف المصنف مع القائلين بزيادة الألف لمد الصوت فقط، حيث ذهب إلى أنها ألف الزجر كما تقدم، فهي مزيدة لمعنى زائد على المد وهو الزجر. [راجع:(لا) بين النفي والنهي والزيادة للدكتور يوسف أحمد المطوع – مقال منشور في مجلة البيان الكويتية – عدد ٢٥٢ مارس ١٩٨٧م].

تبقى الإشارة إلى أن النهي بـ (لا) تتعدد معانيه، ومراتبه، ومنها:

أن يكون للتحريم؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة:١].

أن يكون للتنزيه؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة:٢٣٧].

أن يكون للالتماس؛ نحو: لا تفعل هذا (من النظير لنظيره).

أن يكون للتهديد؛ نحو: لا تُطِعْنِي.

وبعض النحاة يدرج معها الدعاء، ولذلك يسميها (لا) الطلبية، وسيفرد المصنف لها قسمًا خاصًا بها وسيأتي بعد قليل .[راجع البرهان ٤/ ٣٥٥، المعترك ٢/ ٢٨٨].

(١) [٤- (لا) جواب القسم]

كذا ذكرها بعض النحاة قسمًا مستقلا؛ كما عند ابن كيسان والهروي والحريري والسيوطي.

وسماها الأخفش: معتمد اليمين. [الموفقي/ ١٢٢، الأزهية/ ١٥١، شرح ملحة الاعراب/ ١٣٧، المعترك ٢/ ٢٨٧، المعاني/ ٤٩٨].

وأدرجها آخرون تحت أقسام (لا) النافية؛ كما عند المالقي والزركشي . [الرصف/ ٢٥٨، البرهان ٤/ ٣٥٤].

فذكرها المالقي ضمن القسم النافية غير العاطفة، وأكد أنها تلزم في القسم جوابًا له، و أنها ربما حذفت للدلالة في القسم، كما ذكر أنها قد تكرر قبل القسم توطئة للجواب؛ نحو: لا والله لا يقوم زيد [الرصف/ ٢٥٨،٢٥٩].

وأما الزركشي فقد قصر دخولها – لا النافية – على الماضي في القسم والدعاء. [البرهان ٤/ ٣٥٤].

وأكد الحريري أن القسم المنفي يلتقي بـ (ما) و(لا) نحو: والله لا فارقتك ... كما أجاز حذف (لا) في=

والله لا تقومُ[1].

[٥] وبمنزلة (غير)[2]: جئتُ بلا شيءٍ.

= هذا الموضع. [شرح الملحة/ ١٣٧].

ونص ابن كيسان على أن الفعل بعدها مرفوع، كقولنا: والله لا تذهب ...قال: " وكذلك هي في الخبر"، يعني بذلك (لا) النافية في غير الجواب وكلتاهما مما يذكره النحاة تحت (لا) غير العاملة. [الموفقي/ ١٢٢ وراجع المصادر المذكورة آنفًا].

* تنبيه: نفى السيوطي وقوع الجوابية في القرآن، قلت: وعد النحاة منه قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ ﴾ [النساء:٦٥] .

(١) في د، ط: لا تقم، و المثبت هو الصواب.

(٢) [٥- (لا) بمنزلة غير]

وكذا ذكرها عدد من النحاة، منهم الفراء وثعلب وابن كيسان وصاحب وجوه النصب والهروي والرماني والمالقي والمرادي والزركشي وابن هشام والسيوطي وغيرهم . [معاني الفراء ٣/ ١٣٧، مجالس ثعلب ١/ ١٣١، الموفقي/ ١٢٢، وجوه النصب/ ٢٨١، الأزهية/ ١٦٠، معاني الحروف/ ٨٤، الرصف/ ٢٧٠، الجنى الداني/ ٣٠١، البرهان ٤/ ٣٦٠، المغني مع الأمير ١/ ١٩٨، الإتقان ١/ ١٧٢، المعترك ٢/ ٢٨٩].

والقول بإثبات (لا) بمعنى (غير) هو قول الكوفيين، حيث يرونها اسمًا بمعنى (غير) وذلك لدخول الجار عليها نفسها، وما بعدها خفض بالإضافة، وإليه ذهب الهروي وأكده، ونسبه الزركشي للكوفيين، كما ذكر أن بعض من نقله عنهم قصره على ما إذا دخلت على نكرة وكان حرف الجر داخلا عليها؛ نحو: جئت بلا زادٍ، واعترضه الزركشي بما نقله عن ابن الحاجب، حيث إن كلامه يقتضي – عند الزركشي – أنه أعم من ذلك بقوله: " إنهم جعلوا (لا) بمعنى (غير) لأنه يتعذر فيها الإعراب؛ فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من تتمتها، و هو ما بعدها، كقولك: جاءني رجل لا عالم ولا عاقل ... ". [البرهان٤/ ٣٦٠،٣٦١] . ونسبه المرادي إلى الكسائي، وعدها في القسم الزائدة من جهة اللفظ.[الجنى الداني/ ٣٠١].

وقد نبه السيوطي على أن (لا) ترد اسمًا بمعنى (غير) وأكد ظهور إعرابها فيما بعدها. [الإتقان ١/ ١٧٢، المعترك ٢/ ٢٨٩].

قلت: وقد ذهب آخرون إلى أنها – هنا – مزيدة بين العامل والمعمول، كما نص عليه الرماني [معاني الحروف/ ٨٤] وبنحوه عند ابن كيسان؛ حيث أكد أن ما قبلها يعمل فيما بعدها في هذه الحالة [الموفقي/ ١٢٢].

ونقل الثعالبي زيادتها عن أبي عبيدة في هذا الموضع وكأنه مذهبه. [سر العربية/ ٣٤٣] وعدد المالقي مواضع زيادة (لا) وذكر أنها بمعنى غير في بعض المواضع منها ما يأتي:

أن تزاد بين الجار والمجرور؛ نحو: غضبت من لا شيء وهي الحالة المرادة من تمثيل المصنف.

أن تزاد بين المعطوف والمعطوف عليه؛ نحو: ما رأيت زيدًا ولا عمرًا. وسيسميها المصنف: (لا) توكيدًا=

[٦] والتوكيدُ [1]: ما قام زيدٌ ولا عمرٌو.

= للجحد.

أن تزاد بين النعت والمنعوت؛ نحو: مررت برجل لا ضاحكٍ ولا باكٍ.

قال المالقي: " ... ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض ... والمعنى في ذلك كله (غير) وهي في جميع ما ذكر زائدة؛ إلا أنه لا يجوز إخراجها من الكلام؛ لئلا يصير النفي إثباتًا، والمعنى على النفي، لكن يقال فيها: زائدة؛ من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وهو اصطلاح النحويين في الزيادة ... وأكثرهم يصطلح بالزيادة على ما دخولها كخروجها، وكل صحيح " وقد رد المالقي القول باسمية (لا) المذكورة هنا في الحالات المتقدمة، وردَّ حجة من احتج بدخول حرف الجر عليها كما قيل في الكاف وغيرها؛ قال: " اعلم أن بين الموضعين فرقًا، وذلك أن الكاف و (عن) و (على) قد ثبتت الاسمية بوجوه؛ منها: دخول حرف الجر عليها، وتقديرها تقدير الأسماء، ومن حيث لم تثبت فيها الزيادة، وهي مقدرة بالأسماء في موضع لا يحكم عليها بالزيادة؛ بخلاف (لا) هذه فإنه قد ثبتت لها الزيادة بين الناصب والمنصوب؛ نحو: أمرتك ألا تخرج ... وكذلك إذا قدرت (لا) بـ(غير) في المعنى لا يخرجها ذلك إلى الاسمية؛ كما أنك إذا قدرتها في (أن لا تفعل) بـ(ليس) لا يخرجها ذلك إلى الفعلية، ولكنها زائدة من حيث اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، ونافية من حيث المعنى لا يجوز زوالها ". [الرصف/ ٢٧١، ٢٧٢]. ورأى المالقي هذا هو مذهب البصريين في نفي اسمية (لا) وهو لا ينفي كونها بمعنى (غير) ولكنه لا يثبت لها الاسمية، والحق أنه أفضل لما فيه من تخفيف الدرس النحوي من علل وتعقيدات تترتب على القول باسمية (لا) ومن ذلك القول بإعارة الحركة لما بعدها ونحو ذلك، وهو ما يناقشه التنبيه التالي:

تنبيه: خلط صاحب وجوه النصب بين (لا) و (إلا) فأدرج تحت أقسام (لا): (إلا) الاستثناء، و(إلا) التحقيق، و(إلا) بمعنى الواو ... إلخ .

قلت: وهذا يجعلني أؤكد ما بين (لا) و (إلا) من صلة؛ حيث يشتركان في بعض المعاني المذكورة، ومن ناحية أخرى فقد ذكر بعضهم ما سماه " حركة العارية " أو الإعراب بالعارية، وقصدوا به مجيء (إلا) اسمًا بمعنى (غير) وحينئذٍ يتعذر ظهور الحركة عليها، فتعيرها لما بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء:٢٢] وجعلوا منه قول الشاعر[من الوافر]:

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك إلا الفرقدان

[اختلف في نسبة البيت فنسب إلى عمرو بن معد يكرب، كما في ديوانه/ ١٨١، ونسب لسوار بن مضرب ونسب لغيره كذلك ينظر حجة الفارسي ١/ ١٦، الإنصاف/ ٢٦٨، الخزانة ٢/ ٥٢، شرح ابن يعيش ٢/ ٨٩، المقتضب ٤/ ٢٠٩، معاني الأخفش/ ١١٦، وراجع المسألة في وجوه النصب/ ٢٨٠].

(١) [٦-(لا) التوكيد]

يعني المصنف أن (لا) تكون توكيدًا للجحد في نحو ما مثل بها، وكذلك سماها ابن كيسان وحددها بقوله:(لا) تكون توكيدًا للجحد مع واو النسق.[الموفقي/ ١٢٢] و كذا (لا) توكيدًا للجحد عند=

[٧] وردُّ الجوابِ [1]: إذا قيل لك: تقومُ ؟ تقول: لا.

= الهروي و أكد أنها تكون مع واو النسق، و قصرها على ذلك، وبعد أن ذكر شواهدها قال:"لا - هاهنا – توكيد للجحد، وليست بحرف عطف؛ وإنما حرف العطف الواو وحدها لأنه لا يجمع بين حرفي عطف ... لأن أحدهما يغني عن الآخر ... " [الأزهية/ ١٥١].

وقد أدرج كثير من النحاة (لا) المذكورة هنا تحت أقسام (لا) الزائدة، مع النص على أنها للتأكيد مطلقًا أو لتأكيد النفي(الجحد) على أقوال كلها بمعنى – فالمالقي في عرضه لأقسام (لا) الزائدة بمعنى أنَّ خروجها كدخولها عنده – يذكر (لا) هذه ويقول: " أن تكون - (لا)- زائدة لتأكيد النفي " ومثل لها بنحو مثال المصنف، وفسرها بأن الواو تشرك بين الاسمين والفعلين في النفي؛ كما تشرك بين النوعين في الإثبات فلا يحتاج إلى (لا) النافية؛ لكن زيدت لضرب من التأكيد، وبعد أن مثل لها قال: " فزيادة (لا) هاهنا – بينة لكون دخولها كخروجها وهي قياس مطرد " [الرصف/ ٢٧٣، وراجع الجنى الداني/ ٣٠٢]. وحكم الرماني بأنها مزيدة مع الواو؛ لإزالة الاحتمال، ومثل لها بنحو ما عند المصنف وأكد أن فائدة زيادة (لا) في نحو: ما قام زيد ولا عمرو- إزالة احتمال قيامهما منفردين وتأكيد أنهما لم يقوما ألبتة .[معاني الحروف/ ٨٤] وكذلك السيوطي؛ ذكر معنى التأكيد وقصره على الزائدة، واحتج لها ثم نقل عن ابن جني أن (لا) المقصودة قائمة مقام إعادة الجملة كاملة مرة أخرى. وبنحوه نجد عند الحريري [الإتقان ١/ ١٧٢، المعترك٢/ ٢٨٨، شرح الملحة/ ١٩٤].

وذكرها الزركشي مؤكدًا زيادتها بعد حرف العطف المتقدم عليه النفي أو النهي فتجيء مؤكدة لما تقدم عليها، وأكد ما ذكره الرماني من نفيها احتمال غير ظاهر اللفظ؛ بل تأكيد الظاهر من اللفظ ونفي الاحتمال الآخر، وأنه لو لم تأت (لا) في هذه المواضع لاحتمل النفي على جهة الاجتماع وهو خلاف الظاهر، وبذلك رجح الزركشي القول ببقاء الزيادة، وقال بأنه (أولى). [البرهان ٤/ ٣٥٦].

وبالنظر إلى أمثلة المذكورين ومنهم المصنف نجد أنهم يقصرونها – لا الزائدة للتوكيد – على حالة سبقها بنفي، كما عند المصنف، أو بنفي أو نهي كما عند الزركشي، قلت: وقد أوردها سيبويه مسبوقة بإثبات، قال: " ومنه مررت برجل راكع لا ساجد، لإخراج الشك أو لتأكيد العلم فيهما ". [الكتاب ١/ ٤٣٠].

(١)[٧-(لا) رد الجواب]

ويعني بها (لا) المناقضة لـ(نعم) و (بلى) وقد أثبتها عدد من النحاة، منهم سيبويه وابن كيسان والهروي والمالقي و المرادي والزركشي وابن هشام والسيوطي وغيرهم [الكتاب ٤/ ٢٢٢، الموفقي/ ١٢٢، الأزهية/ ١٥١، الرصف/ ٢٥٩، الجنى الداني/ ٢٩٦،البرهان٤/ ٣٥٥، المغني١/ ١٩٨،الإتقان ١/ ١٧١،المعترك٢/ ٢٨٨] ونفى السيوطي وقوعها في القرآن [المعترك٢/ ٢٨٨]وذكر في موضع آخر)لا)حرف الجواب [الهمع٤/ ٣٩١- ط الكويت] وقد نص النحاة أنها (لا) المرادة هنا تكون ضدًّا لـ(نعم) و(بلى)كما تقدم، وكما عند سيبويه وابن كيسان والهروي وباقي المذكورين هنا، كما أكدوا أن الجملة الفعلية بعدها تحذف كثيرًا لدلالة السؤال عليها، فتنوب (لا) مناب الجملة، وفي نحو مثال المصنف التقدير:لا أقوم. وينبغي الإشارة إلى أن بعضهم جعلها قسمًا مستقلا بذاته عند=

[٨] والصلةُ لـ (لو) و(هل)[1]: لولا، وهلَّا.

= ابن كيسان والهروي والزركشي والسيوطي . على حين ذكرها آخرون ضمن أقسام (لا) النافية كما عند المالقي. [الرصف/ ٢٥٨]. وذكرها آخرون عرضًا ويفهم أنها عندهم قسم مستقل أيضًا كما عند الرماني. [معاني الحروف/ ٨٤]. ويفهم من كلام عدد من المفسرين النحاة إثباتهم لها عند تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة:١] كما عند الفراء والزمخشري وعلم الدين السخاوي والشوكاني وغيرهم، وسيأتي بيانه في (لا) التحقيق.

(١) **[٨-(لا) الصلة لـ (لو) و(هل)]:**

تقدم مرارًا بيان المقصور بالصلة عند النحاة والمصنف.و(لا) المذكورة قد أثبتها عدد من النحاة مع اختلاف في التسمية، فقد وافق بعضهم المصنف في إطلاقه، كما عند ابن كيسان، قال: "وتكون- (لا)- صلة لـ (لو)و(هل) وكذلك (ألا). [الموفقي/ ١٢٢] وذكر الهروي: (لا) لتغيير الشيء عن حاله، و فسرها بأن قولهم: لو جئتني لأكرمتك؛ معناها أن الإكرام انتفى لانتفاء المجيء، ثم قال: "فإن زدت عليها (لا) فقلت: لولا حضر زيد لأكرمتك ... إلخ – تغير المعنى الأول فصار معناها أن الإكرام انتفى لحضور زيد ". [الأزهية/ ١٦٢].

وأرى أن تسمية الهروي مأخوذة من نص سيبويه؛ حيث قال: " وقد تغير – يعني (لا) – الشيء عن حاله كما تفعل (ما) وذلك قولك: لولا؛ صارت (لو) في معنى آخر؛ كما صارت حين قلت: (لوما) تغيرت كما تغيرت (حيث) بـ (ما) – يعني حيثما – و (إنَّ) بـ (ما) – يعني إنما – ومن ذلك أيضًا: هلا فعلت؛ فتصير (هل) مع (لا) في معنى آخر " [الكتاب ٤/ ٢٢٢].

ويبين لنا ابن يعيش موقفه من تركيب هذه الحروف مبينًا دلالة (لا) فيها بقوله: " اعلم أن هذه الحروف مركبة تدل مفرداتها على معنى، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب، وهو التحضيض، والتحضيض:الحث علي الشيء ... فـ(لولا) التي للتحضيض مركبة من (لو) و (لا) فـ (لو) معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى (لا) النفي، والتخضيض ليس واحدًا منهما و (هلا) مركبة من (هل) و (لا) ... ومعناها كلها التحضيض والحث؛ إذا وليهن المستقبل كن تحضيضا، وإذا وليهن الماضي كن لومًا وتوبيخًا فيما تركه المخاطب أو يقدر فيه الترك ..."[شرح المفصل ٨/ ١٤٤] ونقله عنه السيوطي [الأشباه والنظائر ١/ ١٠٧]

تنبيه:يفهم من تسمية المصنف لـ(لا)بالصلة هنا أمران مهمان:

الأول: أن المزني يذهب إلى القول بتركيب (لولا، و هلا) و هو رأي الكوفيين، و خالفهم البصريون فذهبوا إلى القول بعدم التركيب وفيما تقدم مذهب ابن يعيش بالقول بالتركيب.[راجع المصنفات النحوية/ ٣١٧-٣١٨، الجنى الداني/ ٣٩٨، الرصف/ ٢٩٢، الإنصاف/ المسائل/ ١٠، ٣٤، ٥٦].

الأمر الثاني: أن لها وظيفة وهي توكيد معنى ما دخلت عليه كذلك ذكر المصنف (لولا) مطلقة، ولم يحدد أي معانيها هو المقصود، وفيه دلالة على تركيبها أصلا في كل معانيها ومنها:

١ – أن تكون حرف امتناع لوجود: وهذه تدخل على الجملة الاسمية، وتقدم الكلام عن اقتران جوابها باللام، كما في اللام جواب لولا. =

[٩] وبمنزلةِ (ليس)[1]: لا زيدٌ قائمًا.

= ٢-أن تكون بمعنى (هلا): فهي للتحضيض والعرض في المضارع أو ما في تأويله، كما تكون للتوبيخ والتنديم في الماضي .

٣-أن تكون للاستفهام: نقله السيوطي عن الهروي في نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾ [المنافقون:١٠] .

٤- أن تكون للنفي: ونقله عن الهروي أيضًا؛ نحو ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ ﴾ [يونس:٩٨، وراجع الإتقان ١/ ١٧٤، ١٧٥].

تنبيه آخر: " ذهب الكوفيون إلى الرفع بـ (لولا) لأنهم كانوا يرون أن الأداة تعمل إذا كانت مختصة، و(لولا) مختصة بالأسماء فينبغي إعمالها ... " [مدرسة الكوفة/ ٣٣٢] وقد ذكرها أبن كيسان في ما يوجب الرفع. [الموفقي/ ١١٠].

- أما(هلا) فهي مثل لولا ولوما في الدلالة على التوبيخ أو التحضيض أو العرض.

(١)[٩- (لا) بمنزلة ليس]

و(لا) المذكورة ذكرها بعض النحاة مستقلة كما عند المصنف، ومنهم: ابن كيسان وصاحب وجوه النصب والهروي.[الموفقي/ ١٢٢، وجوه النصب/ ٣٨٢، الأزهية/ ١٥٩] .

وأدرجها كثير منهم تحت أقسام (لا) النافية العاملة؛ كما عند الرماني والحريري والمالقي والزركشي وابن يعيش وابن هشام والسيوطي وغيرهم .[معاني الحروف/ ٨١، شرح الملحة/ ١٩٤، البرهان ٤/ ٣٥١، شرح المفصل ٨/ ١٠٩، الإتقان ١/ ١٧١، المعترك ٢/ ٢٨٧ الهمع ٢/ ١٩٣ - ط الكويت].

والملاحظ أن بعض النحاة يفرق بين العاملة عمل ليس وبين العاملة عمل(إن) ويجعلها قسمين مستقلين؛ كما عند الزركشي وابن هشام و ابن مالك والسيوطي.

[البرهان ٤/ ٣٥١، المغني ١/ ١٩٨، ابن عقيل ٢/ ٢٦٩،٢٧٠]

ومنهم من يجعلها جميعًا من أقسام لا النافية؛ فالرماني يذكر قسمين الأول العاملة ويجعلها على ضربين الأول العاملة في النكرات وذكر تحتها العاملة عمل إن، وهي الأصل، ونقل عن بعض العرب إعمالها عمل ليس. [معاني الحروف/ ٨١-٨٣].وبنحوه عند المالقي [الرصف/ ٢٦١ وما بعدها].

ومجمل كلام النحاة أن (لا) التي بمنزلة (ليس) هي فرع عن (لا) العاملة، حيث يعملها بعض العرب عمل (ليس) عند دخولها على النكرة، وذلك بشروط ذكر المالقي شرطين: الأول: ألا يتقدم الخبر.

الثاني: ألا تدخل عليه (إلا) فإذا فقد أحدهما ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر. [الرصف/ ٢٦٢]. وزاد النحاة شروطا أخرى لإعمالها، منها:

الثالث: أن تكون (لا) لنفي الوحدة.

أن تدخل على نكرة. وهنا ينبغي أن نشير إلى بعض الحقائق:

أولا:تمثيل المصنف فيه دخولها على معرفة، وأجازه ابن جني وابن الشجري ونقله ابن هشام، وذكر المالقي إعمال (لا) عمل (إنَّ) في المعرفة ثم قال: " ولا يقاس عليه " .

[راجع المغني مع الأمير ١/ ١٩٨، الرصف/ ٢٦١، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٩، ٢٧٠، شرح المفصل=

[١٠] والتبرئةُ [(١)]:

= ٨/ ١٠٩].

ثانيًا: إطلاق المصنف ليس فيه النص على إفادتها نفي الوحدة على خلاف نصه في (التبرئة) وأرى أن هذا إشارة منه إلى إمكان عدم إفادتها نفي الوحدة؛ بل يمكن أن تكون نافية للجنس، وهو مقتضى صنع عدد من النحاة كالرماني والمالقي، حيث معنى (لا) واحد والخلاف في العمل فقط، ومن المفيد أن نورد ما نقله الزركشي عن بعض العلماء في هذه المسألة؛ قال الزركشي: " وزعم الزمخشري أنها غير عاملة وكذا قال الحريري في (الدرة) إنها لا تأتي إلا لنفي الوحدة، قال ابن بري: و ليس بصحيح؛ بل يجوز أن يريد منه العموم، كما في النصب، وعليه قال [من البسيط]:

.... لا ناقةٌ لي في هذا ولا جمل

[للراعي عبيد بن حصين، وصدره: وما هجرتك حتى قلت معلنة

[معاني الحروف/ ٨٣ ، والكتاب ١/ ٣٥٤].

يعني: فإنه نفي الجنس لما عطف. وكذلك قولك: لا رجل في الدار ولا امرأة؛ تفيد نفي الجنس؛ لأن العطف أفهم للعموم. وممن نص على ذلك أبو البقاء في (المحصل) ويؤيده قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [البقرة:٢٥٤] قرئ بالرفع والنصب فيهما، والمعنى فيهما واحد وقال ابن الحاجب: ما قاله الزمخشري لا يستقيم، ولا خلاف عند أصحاب الفهم أنه يستفاد العموم منه، كما في المبينة على الفتح، وإن كانت المبنية أقوى في الدلالة عليه؛ إما لكونه نصًّا أو لكونه أقوى ظهورًا، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي فتعم. وقال ابن مالك في (التحفة): قد تكون المشبهة بلـ (ليس) نافية للجنس ويفرق فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن .[البرهان ٤/ ٣٥١، ٣٥٢].

وأكد ثعلب أن (ليس) قد يراد بها نفي الجنس [مجالس ثعلب ١/ ١٣٢] قلت: وعدم تكرير المصنف لها دليل على إعمالها في المعرفة، كما في مثاله، على أن من لا يجيز إعمالها في المعرفة يوجب تكرارها.

(١) [١٠- (لا) التبرئة]

(لا) التبرئة مصطلح كوفي يقابله عند البصريين (لا) النافية للجنس، والراجح أنه من وضع الفراء – شأن كثير من المصطلحات الكوفية؛ حيث انتشر في كتابه في مواضع كثيرة، منها: عند قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قال:" القُرَّاءُ على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهدًا ... ومن رفع بعضًا ونصب بعضًا؛ فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون ". [يعني الرفع منونًا، والبناء على الفتح] ... وبين الفراء بعض أحكام التبرئة بقوله: " ... وإن شئت رفعت بعض التبرئة ونصبت بعضًا، وليس من قراءة القرآن، ولكنه يأتي في الأشعار ... " [المعاني للفراء١/ ١٢٠،١٢١ باختصار] ويعني الفراء أن ما ذكره من أحكام للتبرئة من وجهة القياس. وكذلك نجد مصطلح التبرئة عند ثعلب من الكوفيين، ففي مجالسه أورد قول الشاعر [من الوافر]:

فكيف بليلةٍ لا نومَ فيها ولا قمرٍ لساريها منيرِ

ثم قال:" ولا قمر:جعل (لا) التبرئة بمعنى (غير) [مجالس ثعلب ١/ ١٣١].

وفي موضع آخر قال:"حكى ابن الأعرابي: قد جعل الناس ما ليس بأسَ به" جعل (ليس) بمعنى التبرئة" [مجالس ثعلب ١/ ١٣٢].

والبصريون يسمونها النافية للجنس، والحق أن ما تذكره كتب المصطلحات النحوية أن ما ورد في كتاب سيبويه ليس فيه أحد الاصطلاحين؛ حيث أطلق سيبويه بقوله: "(لا) التي تعمل عمل إن، ولم يحددها بالتبرئة ولا بالنافية للجنس[الكتاب١/ ٣٤٥، ٣٤٨،٣٥٢،٣٦٢].

وسماها المبرد: (لا) التي للنفي، ومفهوم كلامه وأمثلته أنه يعني إفادتها نفي الجنس [المقتضب ٤/ ٣٥٧] وقد وافق المصنف في تسميتها الفراء وثعلبًا، كما وافقه عدد من النحاة فسموها (لا) التبرئة؛ كما عند صاحب وجوه النصب والهروي والفزاري والمجاشعي شارح عيون الإعراب، كما أن بعضهم سماها (لا) النافية العاملة عمل إن، و نص على أنها تسمى حينئذ لا التبرئة؛ كما عند ابن هشام والسيوطي . [راجع: وجوه النصب/ ٢٨٤، الأزهية/ ١٥٠، الإتقان١/ ١٧٢، المعترك ٢/ ٢٨٧، المغني ١/ ١٩٨، الهمع ٢/ ١٩٣ - ط الكويت] .

ولكن كثيرًا من النحاة يغفل تسميتها بالتبرئة، وآخرين يغفلون النافية للجنس أيضًا، ويطلقون (لا) العاملة عمل (إن) أو يأتي حديثهم لها ضمن أقسام (لا) النافية، على خلاف في ذلك؛ فمثلا ابن كيسان يذكر (لا) بمنزلة (ليس) ويجعل إحدى حالاتها أن تدخل على النكرة، يعني بها (لا) التبرئة. [الموفقي/ ١٢٢] وتقدم منذ قليل أن الرماني قد نص على أن (لا) تدخل على النكرات وتعمل عمل (إن) وأن من العرب من يعملها عمل (ليس) [معاني الحروف/ ٨١ وما بعدها] وبنحوه عند المالقي. [الرصف/ ٢٦٠ وما بعدها].

وممن أغفلوا المصطلحات الحريري؛ حيث ذكر أن (لا) تكون نافية مبتدأة، وأكد أنها تشمل ستة أقسام بالنظر إليها نجد أنها تقابل أقسامًا مستقلة عند المصنف، وبيانه أنها تشمل ما يلي:

١-أن تدخل على الفعل الماضي ولا تغيره على وضعه إلا أنها تحوله إلى معنى المستقبل؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَلَاصَدَّقَ وَلَاصَلَّىٰ﴾ [القيامة:٣١] وسيأتي أنها عند المصنف (لا) الدعاء وعند غيره (لا) بمعنى (لم).

٢-أن تدخل على المضارع ولا تعمل فيه، وتقابل عند المصنف (لا) الجحد.

٣-أن تدخل على الاسم المعرفة ولا تؤثر فيه، وتنطبق على التي بمعنى (ليس) عند المصنف.

٤-أن تدخل على الاسم المضاف فتنصبه؛ نحو: لا صاحب مالٍ يسعف.

٥-أن تدخل على الاسم المطول فتنصبه وتنونه؛ نحو: لا حسنًا وجهه بالبلد.

٦-أن تدخل على الاسم النكرة فتنصبه بغير تنوين؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة:٢٦٥] والحالات من الرابعة إلى السادسة نجد أنها تندرج تحت (لا) التبرئة عند المصنف، وإن كان مثاله ينطبق على الحالة الأخيرة فقط. [شرح ملحة الإعراب/ ١٩٤،١٩٥].

وقد شاع المصطلح الكوفي وكتب له الانتشار جنبًا إلى جنب مع المصطلح البصري حتى إننا وجدنا كثيرًا من النحاة يجمع بينهما أو يغفلهما معًا، ولكثرة أحكام(لا) هذه صنفت فيها رسائل مستقلة؛ ومما وقفت عليه في ذلك رسالتان جامعتان:

الأولى: الرسالة المنبئة في حل غوامض (لا) الجنس والتبرئة [يحتمل أن تكون لسليمان فيضي التوفيقي].=

= الثانية: كاشفة اللثام عما تحت (لا) من الأحكام مجهولة المصنف.
وسأحاول إيجاز بعض أحكامها فيما يأتي:
أولا: علة التسمية: " وتسمى (لا) التبرئة، لأنها تدل على نفي الجنس على وتيرة الإحاطة والاستيعاب؛ فكأنها تدل على البراءة منه ".[الرسالة المنبئة/ ٣].
ثانيًا: عملها وعلته: تعمل عمل (إن) في نصب الاسم ورفع الخبر. وقيل: إن علة عملها أنها تنفي ما توجبه (إن) فلذلك تشبه بها في العمل؛ كذا عند المالقي والزركشي. [الرصف/ ٢٦١، البرهان ٤/ ٣٥١].
وفي الرسالة المنبئة: " لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والاختصاص بالجملة الاسمية ... " [الرسالة المنبئة/ ٣]. وفي كاشفة اللثام أنها عملت لمشابهتها لها في التوكيد وإن اختلفت جهته؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره وأكد الأخير أن (لا) لم تبلغ رتبة (إن) ولذلك عملت عملها في بعض الصور، ولم تعمل في البعض الآخر[كاشفة اللثام/ ٣] وذهب الرماني إلى أن ذلك لتضمنها معنى الحرف، فهي في الأصل جواب لـ (هل من ؟) وعلل بذلك بناء اسمها. [معاني الحروف/ ٨١].
ثالثًا: شروط عمل (لا) التبرئة: اشترط النحاة شروطا لوجوب إعمالها، وشروط لصحة إعمالها، وشروطا لجوازه، وجملة ما ذكروه في ذلك بالنسبة لها ولاسمها ولخبرها على الإجمال سبعة شروط ذكرها صاحب كاشفة اللثام وبنحوه في الرسالة المنبئة، كما تفرقت هذه الشروط في المصنفات النحوية الأخرى، قال صاحب كاشفة اللثام: " وأما على سبيل التفصيل:
فشروطها هي أربعة:
أحدها: أن تكون نافية ... وأما إذا كانت زائدة فلا تعمل على الصحيح.
وثانيها: أن يكون المنفي بها الجنس بأسره ... وخرج بذلك النافية للوحدة.
وثالثها: أن يكون النفي نصًا لا ظهورًا؛ نحو: لا رجل قائمًا. من غير ذكر (بل رجلان) لاحتمال أن يكون لنفي الوحدة، ولاحتمال أن يكون لنفي الجنس.
ورابعها: ألا تقع بين عامل ومعمول مطلقًا سواء كان عاملا الرفع أو النصب أو الجر على ما صرح به في المغني.
وأما شروط اسمها فاثنان: الأول: أن يكون اسمها نكرة.
والثاني: أن يكون متصلا بها. وزاد ابن هشام تبعًا لغيره: ألا يبنى اسمها على عامل محذوف، نحو: لا مرحبًا بهم، أو عامل معنوي نحو: لا سلام على زيد، فإن الأول معمول لفعل محذوف والثاني معمول للابتداء.
وأما شروط خبرها: فله شرط واحد، وهو كونه نكرة؛ فلا تعمل في الخبر إذا كان معرفة.[كاشفة اللثام/ ٣-٥ بتصرف].
شروط وجوب عملها: وذكر في الرسالة المنبئة أن شروط تحتم عملها:
أن يليها اسمها نكرة، فإن فصل أو كان معرفة لم تعمل. =

لا مالَ لك [1].

= ألا تكرر، فإن تكررت جاز إلغاؤها وإعمالها.
أن يقصد بها عموم النفي؛ فإن لم يقصد لم تعمل إلا عمل (ليس) أو يرتفع ما بعدها بالابتداء؛ فيحتمل – إذ ذاك النفي العام ونفي الوحدة.
ألا تقع بين عامل ومعمول . [الرسالة المنبئة/ ٣،٤].
رابعًا: حالاتها باعتبار نفسها:
أ - تكون مكررة وعملها جائز مع توافر الشروط على خلاف في نوع الإعمال.
ب- تكون مفردة: وعملها واجب مع توافر الشروط السابقة.
خامسًا: حالات اسم (لا) وإعرابه:
والاسم بعدها له ثلاث حالات: أن يكون مفردًا: وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به وهذا الاسم يجب بناؤه، واختلف في علة ذلك من ناحيتين:
الأولى: أن بعضهم ذهب إلى أن حركته حركة بناء وهو رأي بعض المتأخرين تبعًا للمبرد والأخفش والمازني والفارسي. وذهب الجرمي والزجاج والسيرافي والرماني وأبو سعيد ومبرمان والكوفيون إلى أنها فتحة إعراب.
الثانية: اختلف في علة بناء اسمها فقيل إنه تركيبها معه تركيب خمسة عشر ونقل عن ابن مالك أنه مذهب سيبويه والجمهور. واعترضه الرضي بعدم قيام الدليل على تركيب (لا) مع المنفي، وذهب إلى أن علة البناء تضمن معنى الحرف الذي هو (من) الاستغراقية، وذهب إليه الرماني، وذهب صاحب الرسالة المنبئة إلى أن القولين مستظهران من كلام سيبويه.
وهاتان من مسائل الخلاف، والأولى ذكرها ابن الأنباري [الإنصاف/ المسألة ٥٣]
٢-أن يكون مضافًا. ٣-أن يكون مطولا:
ويسمى: الشبيه بالمضاف، وهو الاسم الذي يحتاج إلى شيءٍ من تمام معناه، ويسمى أيضًا: الاسم المطول، فهما معربان اتفاقًا وحكمها النصب .
[ينظر تفصيل ذلك في أسرار العربية/ ٢٤٦، شرح المفصل ٨/ ١٠٨،١٠٩، شرح الملحة/ ١٩٦، الرسالة المنبئة/ ٢ وما بعدها، كاشفة اللثام/ ٣،٢ وما بعدها].
(١) وقوله: " لك ": فيه أن المصنف ذكر الخبر، ويكثر حذف خبر (لا) التبرئة إذا علم؛ نحو: لا ضير، ولا بأس؛ أي: في ذلك، أو: عليك... إلخ.
وذكر النحاة أن هذا الحذف جائز عند الحجازيين، أما الطائيون و بنو تميم فيوجبون حذف الخبر إن علم؛ كمكان أو زمان أو غير ذلك؛ نحو: هل من رجل في الدار ؟ فتقول: لا رجل؛ أي: في ذلك المكان، ومثله الزمان. أما إذا جهل فيجب ذكره اتفاقًا. كما أن (لا) قد يحذف اسمها ويبقى خبرها على عكس ما تقدم، نحو قولهم: لا عليك؛ قال سيبويه: إنما يريدون: لا بأس عليك، لكنهم حذفوه؛ لكثرة استعمالهم إياه ولا يحذفان معًا؛ لئلا يكون إجحافًا، وقيل يحذفان؛ كقوله [من الوافر]:
.... إذا الداعي المثوب قال يا لا =

[١١] والتحقيقُ [1]: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد:١] أَيْ: أُقْسِمُ.

= أي: يا قوم لا فرار. [راجع البرهان ٤/ ٣٥١، الرسالة المنبئة/ ٩ وما بعدها، شرح الملحة/ ١٩٦] وممن منع حذفهما معًا أبو حيان كما نقله الشوكاني [فتح القدير ٥/ ١٥٩].

(١) [١١- (لا) التحقيق]

(لا)التحقيق ترجع إلى (لا) الزائدة عند عدد من النحاة أو (لا) النافية عند آخرين، أما هذه التسمية فلم أقف عليها عند أحدٍ من النحاة فيما بين يدي من مصنفاتهم وتفسير المصنف لشاهده يفيد أن (لا) تفيد تحقيق القسم في شاهده، والحق أنه قد اختلفت آراء النحاة والمفسرين في توجيه (لا) في شاهد المصنف ونحوه ويمكن إيجاز أقوالهم فيما يأتي:

١- ذهب بعضهم إلى أنها زائدة، ومنهم أبو عبيدة وجماعة من المفسرين، و المعنى: أقسم؛ وقال الهروي إنه قول الكسائي والبصريين وعامة المفسرين ونقل الشوكاني إجماع المفسرين عليه عن السمرقندي أن المعنى والتقدير: أقسم، ولكنهم اختلفوا في نوع (لا) فذهب فريق منهم إلى القول بزيادتها، قالوا: وزيادة (لا) جارية في كلام العرب، ورد ذلك بأن (لا) لا تزاد في أول الكلام، واختاره الزركشي والشوكاني واختلف هؤلاء في فائدتها عند الزيادة، فقيل: فائدتها التمهيد لنفي الجواب مع إفادتها التوكيد، وقيل: زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، وهذا فيه قرب من إطلاق المصنف (التحقيق)هنا.

٢-قيل إن (لا) رد لكلام قد سبق، وإليه ذهب الفراء، وكثير من النحويين، واختاره الرماني، قال: وهو الوجه، وكذا مال إليه المالقي، ونقله الشوكاني عن مجاهد.

٣-قيل إنها نافية: ولكن اختلفوا في المنفي بها؛ فقيل هو القسم؛ لوضوح الأمر وعدم حاجته إلى القسم. وقيل: المنفي بها ما ينبئ عنه من إعظام المقسم به وتفخيمه. وقيل: المنفي بها شيء تقدم.

٤-قيل إنها بمعنى (ألا) التي للتنبيه، قال الرماني " ولا يعرف له نظير " وقال الشوكاني: " وهو بعيد ".

٥-قيل إنها لام الابتداء وأشبعت الفتحة فصارت ألفًا، واحتجوا بقراءة الحسن وحميد وعيسى بن عمر (فلأقسم) بدون ألف، وعليه يقدر مبتدأ محذوف.

٦-يجوز أن تكون (لا) هنا بمعنى (إلا) الاستثناء، وحذفت الهمزة وبقيت (لا)؛ كذا نقله الزركشي عن الخارزنجي. قلت: وهنا ينبغي الإشارة إلى ما ذكره صاحب وجوه النصب من أن من أقسام (لا) عنده: (لا) التحقيق، ولكنه عندما مثل لها ذكر شواهدها متضمنة (إلا) وليس (لا) كما يفهم من شواهده أنه يعني (إلا) الداخلة في الأسلوب الناقص المنفي، وهي تفيد تحقيق ما بعدها.

كما ذكر (لا) الاستثناء، وأورد شواهدها متضمنة (إلا) وليس (لا) ... وأريد أن أخلص من هذا إلى أنه رأي مؤيد لمذهب الخارزنجي كما نقله الزركشي، لكنه بعيد عن مقصد المصنف هنا. والقول الأول من هذه الأقوال هو الراجح، كما أنه قريب جدًا من ظاهر لفظ المصنف لما تفيده الزيادة من التوكيد و تقوية الكلام وصولا إلى حد تحقيق ما بعدها.

[تنظر آراء النحاة والمفسرين في الأزهية/١٥٣، الإتقان ١/ ١٧١، البرهان ٤/٣٥٨ – ٣٦٠، الرصف/ ٢٦٠، شرح ابن يعيش ٨/ ١٠٧، فتح القدير ٥/ ٣٣٥،٣٩٠، المعترك ٣/ ٢٨٨، المغني=

[١٢] والدعاءُ[١]: لا عَذَّبَكَ اللهُ، و لا أَوْحَشَكَ .

[تمَّ كِتَابُ الحُرُوفِ[٢]؛ بِحَمْدِ اللهِ وَعَوْنِهِ وحُسْنِ تَوْفِيقِهِ، وصلَّى اللهُ على خِيرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ، وصَفِيِّهِ من عِبادِهِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

= مع الأمير ١/ ١٩٩، وجوه النصب/ ٢٧٦،٢٧٧].

(١) **[١٢- (لا) الدعاء]**

عدها المصنف (لا) مستقلة وكذا عند الرماني والهروي والمالقي.

[معاني الحروف/ ٨٣، الأزهية/ ١٥٠، الرصف/ ٢٦٨]

وأدرجها آخرون ضمن أقسام (لا) النافية، كما عند الزركشي. [البرهان ٤/ ٣٥٤]

وجعلها آخرون ضمن أقسام (لا) الناهية؛ كما عند ابن هشام و السيوطي و الزركشي أيضًا.

[المغني ١/ ١٩٩، الإتقان ١/ ١٧١، المعترك ٢/ ٢٨٨، البرهان ٤/ ٣٥٥].

وقد أجرى الرماني الدعاء مجرى النهي عند دخولها على المضارع في الإعراب، وذكر المالقي الفرق بين الدعاء والنهي في المعنى؛ بأن الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى، والنهي يكون من الأعلى إلى الأدنى، وكأنه لم يعجبه؛ قال: " هذا تفصيل من تحذّق والصحيح أن الطلب يجمعهما، وإلا فقد تكون صيغة (لا تفعل) من المثل إلى المثل؛ فلا يقال فيه إنه دعاء ولا نهي، ولكنه طلب ترك الفعل " [الرصف/ ٢٦٩]. ومن تمثيل المصنف يمكن أن نفهم أنه يعني (لا) الداخلة على الفعل الماضي، وقد أجازه المالقي، وأفاد أن معناه حينئذ يعني الماضي – الاستقبال كما يفهم من كلامه أنها تدخل على الاسم في نحو: لا أهلا ولا رحبا، إذا قصد الدعاء [الرصف/ ٢٦٤،٢٦٩].

كما أفاد الزركشي دخول (لا) النفي على الماضي والمستقبل وتكون للدعاء فيهما، ومن الأول عنده: لا فض الله فاك،ومن الثاني قول خرنق بنت هفان [من الكامل]:

لا يَبعَدَن قَومِي الذين هُمو   سَمُّ العِدَاةِ وآفة الجزرِ

[البيت في ديوانها/ ٢٩، الخزانة ١/ ٣٠١، الأصول ٢/ ٤٠، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٤، شواهد العيني ٣/ ٢٠٦، ٤/ ٧٢، الكتاب ١/ ١٤، ٢٤٦،٢٤٩، ٢٨٨، وراجع البرهان ٤/ ٣٥٤]

كما أكد الزركشي أن (لا) الناهية تكون للدعاء، وشاهده لها قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ [البقرة:٢٨٦]، و راجع البرهان٤/ ٣٥٥]

كذا أفاد الهروي دخولها على الماضي والمضارع ومع المضارع أكد أن الفعل بعدها مجزوم على الدعاء؛ كما أفاد أنها تجعل معنى المضارع المضي والعكس صحيح وهو مقتضى تفسيره لأمثلته.[الأزهية/ ١٥٠].

(٢) قوله: " تم كتاب الحروف ... " قلت: وقوله (الحروف):يحتمل أن يكون من كلام المصنف،حتى قوله: (كثيرا) و من الجائز عنده نيابة أل عن الضمير، فيكون أيضا قد أجاز نيابتها عن الظاهر المضاف إليه من قوله: حروف الهجاء؛ كما هو ثابت على غلاف النسخة التيمورية، كما يحتمل أن تكون هذه الخاتمة من وضع الناسخ إلى نهايتها، وأناب الناسخ (أل) عن المضاف إليه، والتقدير:=

وَكَانَ الفَرَاغُ مِنْ كِتَابَةِ هذهِ النُّسْخَةِ المُبَارَكَةِ عَلَى أَذَلِّ عِبَادِ الله، وأَحْـوَجِهِمْ إِلَى عَفْـوِ رَبِّهِ، الفَقِيرِ، إِبرَاهِيمَ الكَاتِبِ [1] المالكيِّ مَذْهَبًا، الشَّاذُلِيِّ طَرِيقَـةً، غَفَـرَ اللهُ لَـهُ وَلِوَالِدَيْـهِ، فِي لَيْلَةِ الاثْنَيْنِ، لِعِشْرِينَ مَضَتْ مِنْ " ذي القَعْدَةِ " المُحَرَّمِ سَنَة ١١٨٥ هـ. وَحَسْبُنَا اللهُ ونِعْـمَ الوَكِيلِ][2]/ [٢٣].

* * *

= حروف الهجاء، وهو أقوى الاحتمالين عندي يرجحه أمور، أهمها: أنه صرح في بداية النسخة على غلافها، أن اسم الكتاب " حروف الهجاء ". الأمر الثاني أنه متابع لمذهب المصنف في إجازته نيابة (أل) عن الضمير، وزاد الناسخ متابعة غيره كأبي شامة في إجازته نيابة (أل) عن الظاهر أيضًا. وتقدم تفصيل ذلك. [راجع تفصيل قضية عنوان الكتاب صـ من الدراسة، ونيابة (أل) عن الضمير وغيره في لام الكناية عن هاء الكناية.] والاحتمال الثاني: أن (الحروف) عنوان آخر للكتاب، وهو مرجوح عندي كما تقدم مرارًا.

(١) لم أقف على ترجمة لإبراهيم الكاتب المذكور، على أنه قد ورد في حاشية النسخة التيمورية التي نسخها المذكور ما يلي:

١-ومولد إبراهيم الكاتب المذكور سنة ألف ومائة وثلاثة وأربعين، وقيل: وأربعة وأربعين، و قيل: وخمسة وأربعين، والله أعلم.

٢-كما ورد في الحاشية أيضا: ثبت أن الغيث الذي هدم البناء ليلا من أذان العشاء الاثنين إلى نصف الليل ليلة الجمعة المباركة، ثلاثة عشر شوال سنة ١١٨٨ هجرية، وحصل من ذلك جدب في البرسيم في غالب البلاد، واشتد ذلك، وبلغ ثمن القمح سنة تاريخه مثقال المصري.(كذا).

(٢) في د: بدل ما بين المعكوفين جاءت خاتمة الكتاب هكذا:

" تمَّ الكتاب المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله وحده، وصلَّى الله وسلم على خير خلقه سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم الكريم ".

الخاتمة

وتشمل:

أولا : أهم النتائج.

ثانيا: أهم التوصيات.

ثالثا: موجز البحث باللغة العربية.

رابعا: موجز البحث باللغة الإنجليزية.

* * *



أولا: أهم النتائج

بحمد الله تعالى وعونه ثم بإرشاد أستاذي الدكتور/ محمد عامر، أمكن هذا البحث أن يتوصل إلى بعض النتائج التي تقدمت على مرار البحث وأبوابه ومباحثه، ومنها:

أولا: النتائج العامة:

١-إطلاع القارئ العربي على أثر مهم جدا يمثل حلقة من حلقات الدرس النحوي المفقودة في مكتبتنا النحوية وهي حلقة مهمة من المصنفات الكوفية النادرة على وجه أرجو أن يكون لائقًا بالكوفيين وآرائهم.

٢-التوصل من خلال عرض مجموعة من حروف المزني واصطلاحاته إلى إثبات نوع من التعميم الذي ساد الدراسات النحوية في نسبة المصطلحات وتحديد نشأتها؛ على نحو ما قابل الباحث مما شاع من القول بأن العماد عند الكوفيين يقابله ضمير الفصل عند البصريين، أو القول بأن النسق مصطلح كوفي والعطف مصطلح بصري، أو أن الزيادة عند البصريين يقابلها الصلة عند الكوفيين... إلى غير ذلك مما ناقشه البحث.

٣-تأكيد سمة التفريع التي غلبت على مصنفي الحروف بشكل عام وعلى المزني بشكل خاص.

٤-تأكيد سمة التركيز في المصنفات الأولى لهذا الفن، ومنها كتاب المزني.

٥-محاولة تفسير مجموعة ضخمة من آراء المزني ومصطلحاته لا سيما مع غموض العبارة أحيانا، أو غرابة المصطلح أحيانا أخرى.

٦-الدعوة إلى العناية بالتراث الكوفي وإعادة النظر في الأحكام العامة المنسوبة إلى الكوفيين

٧-الدعوة إلى العناية بالتراث النحوي المخطوط، وخاصة التراث النحوي في مجال الحروف وأكد البحث على أهمية التراث العربي، لا سيما في مجال الحروف؛ كما يرى الباحث أن تراثنا العربي المخطوط (وكثيرامن المطبوع أيضا) ما زال بحاجة إلى العناية والضبط، وهذا ما سيشير إليه البحث في التوصيات، كما تقدمت إشارات من هذا القبيل في مواضع.

٨-توصل البحث إلى جذور لكثير من الآراء الواردة في هذا الكتاب وبيان الصلة الوثيقة بينها وبين إشارات أئمة الكوفيين لا سيما الفراء والكسائي.

٩-تأثر المزني الشديد بعلماء الكوفة وآرائهم، وعلى وجه خاص الفراء ويليه الكسائي.

١٠- قدم البحث محاولات لكشف النقاب عن الترابط الوثيق بين جميع مستويات الدراسة اللغوية من الصوت إلى الدلالة مرورا بالبنية والتركيب والهجاء.

١١- قدم البحث تصحيحا للأخطاء، وتداركا لأوجه القصور التي وقع فيها التحقيق السابق، والتي نص على بعضها البحث في المقدمة.

١٢-تبين للباحث في ضوء هذا البحث أن مجال التحقيق من أخصب مجالات العمل العلمي؛ خلافا لما اشتهر بين الباحثين.

ثانيا: النتائج الخاصة:

أ- في قسمي الدراسة توصل البحث إلى: تقديم محاولة لترجمة المزني وتصحيح كنيته وبيان نسبته وتقديم نبذة عن شيوخه وعن مسقط رأسه وعن الحقبة الزمنية التي عاشها، وهذا الجزء من النتائج المهمة للبحث، فتوصل البحث إلى أنه أبو الحسن، علي بن الفضل المزني، من إحدى القرى التي تبعد عن سمرقند بضعة فراسخ.

-تحديد بيئة المزني من خلال ما ورد في ترجمته من أسماء شيوخه أو غيرهم.

-كذلك تحديد أواخر القرن الثالث وبدايات الرابع الهجريين مدة زمنية لحياة المزني.

- وفيما يتصل بالكتاب: قدم البحث محاولة توثيق نسبة كتاب حروف الهجاء لمؤلف معين وهو أبو الحسن علي بن الفضل المزني.

- كما قدم البحث نسخة أخرى لكتاب حروف الهجاء، لها من الأهمية ما تقدم بيانه في مقدمة البحث، وقد ظهر أثرها في النص المحقق.

-التوصل إلى العنوان الأصح للكتاب.

ب- وفي قسم التحقيق توصل البحث إلى عدد من النتائج التي تتصل بحروف المزني وما يتعلق بها من ذلك:

٢-ألفات المزني حالة وسط بين الإيجاز المخل، والإطناب الممل لا لشيء إلا للمبالغة في التفريع.

٣-كشف البحث النقاب عن بعض المصنفات التي قد يتوهمها الباحثون عملين منفصلين، ككتاب شرح الألفات الذي عانيت حتى اقتنيت نسخة منه ثم اكتشفت أنه كتاب (مختصر في ذكر الألفات لابن الأنباري) – وكذلك كتاب: المحلى –وجوه النصب، فهو عينه كتاب الجمل المنسوبة للخليل.

٤-أكد البحث اعتماد الكوفيين على القليل في إطلاق آرائهم ومصطلحاتهم، طالما صح سماعه وثبت، وبخاصة القراءات، كما تقدم عن المزني في السين اللازمة، وتاء الإضمار؛ فالأولى مبنية على قراءة من يكسر السين فى(حسب يحسب)والثانية مبنية على قراءة البزي.

٥-توصل البحث إلى اعتماد المزني على لغات العرب في إطلاق مصطلحاته، على نحو ما تبين في ياء الجمع المكسور، وفي أحد شقى ياء التأنيث، من حيث الأخذ بلغة تميم في الإمالة؛ لذلك سمى المزني الألف ياء.

٦-أكد البحث من خلال مجموعة حروف العماد أنه بالدرجة الأولى عند المزني والكوفيين يعني الدعامة، وبذلك يقابل عددا من الحروف منها: هاء السكت، ونون الوقاية، واميم اللاحقة لتثنية الضمائر، وقد يشمل ضمير الفصل، وكذا الألف الواقعة في بنية المبهمات نحو ذا وتا... وليس ضمير الفصل فقط كما هو شائع في دراسات المصطلح

٧-أكد البحث من خلال عرض مجموعة حروف الكنايات أن المزني يفرق بين: ياء الكناية وياء الإضافة، والمشهور أنهما بمعنى، كما توصل البحث إلى إثبات صحة نص المزني كما هو دون الحاجة إلى الحذف والتغيير.

٨- توصل البحث إلى إثبات جذور لبعض آراء المزني كان يعتقد أنها ليس لها أساس تعتمد عليه؛ نحو ما تقدم في لام المدح، فقد قال بها الخليل، وذكر المرادي نحوا منها، وكذا تقسيم المزني لاسم الآلة على أساس من ثبات الآلة أو تحركها، وقد أشار إليه عدد من النحاة، منهم الفراء....وكما في واو الظرف، والواو التي هي دليل فعل مضمر... وغيرها، وكلها أشار إليها الفراء.

ثانيا: التوصيات

بعد رحلة طويلة مع حروف المزني ومحاولة بيانها وشرحها يوصى الباحث بعدد من التوصيات، منها:

١-يوصى الباحث بضرورة الالتفات إلى دراسة الحروف المفردة بصورة خاصة من حيث المبنى والمعنى دراسات لغوية شاملة، ومن ذلك: -

أ-يمكن عقد دراسات تتناول تحليل حروف الهجاء (أو بعضها) في ضوء ما أوردته معاجم اللغة، في دراسات إحصائية استقرائية مقارنة، خاصة وأن الباحث قد وجد في أكثر المعاجم ثروة علمية ضخمة تتصل بهذا المجال، ولم يجد الباحث لها آثارا ملموسة في دراسات الحروف.

ب-يمكن عقد دراسات عرضية في الحروف في ضوء مصنفات الحروف؛ لما للدراسات المقارنة التحليلية من أهمية في إثراء مادة البحث اللغوي بشكل خاص.

ج-دراسة الحروف (أو بعضها) دراسات مقارنة في نطاق أكثر شمولا؛ في ضوء المصنفات اللغوية والتفسيرية والأصولية والبلاغية.

د-كذا يوصى الباحث بضرورة تطبيق الدراسات الأسلوبية الحديثة بأسلوبها الصحيح وبمفهومها الشامل على النصوص اللغوية مع التركيز على مجال الحروف، أعني بذلك ألا تكون مجرد احصاءات مجردة، وإنما دراسات موجهة لخدمة اللغة، ولا سيما في مجال الحروف الذي نحن بصدد الدعوة إلى إحياء الاهتمام به.

٢-يرى الباحث ضرورة شرح واستكمال ما غفلت عنه بعض مصنفات الحروف، وذلك على النحو الذي وجدناه في ألفات ابن خالويه؛ حيث ذكر لنا عددا ضخما من الألفات التي في مجملها تحتاج إلى جهد في الشرح والتعليق، على الرغم من تحقيق الكتاب إلا أن الباحث يرى أن الكتاب ما زال بحاجة إلى تحقيق آخر أو شرح جديد لهذا العمل الذي أنشأه صاحبه دفاعا عن القرآن الكريم والقراء وعلماء الرسم العثماني.

٣-كذا يوصى الباحث بضرورة توجيه الجهود المخلصة إلى تراثنا العربي بشكل عام والتراث النحوي بشكل خاص لا سيما التراث المخطوط في مجال الحروف؛ فلا شك في أنه ما زال هناك عشرات المخطوطات التي تحتاج إلى الجهود العلمية الصادقة لتحقيقها

وإظهارها وشرحها، ومما قابل الباحث عرضا من أسماء المخطوطات التي تتصل بالحروف:

-التفصيل لمواضع ذكر أفعل التفضيل لعلي بن محمد المشهور بمطير، مخطوط بالجامع الكبير بصنعاء تحت رقم (٢٠٣٣).

-جواب الشوكاني على الدماميني، وبه إجابة حول حروف المعجم ومدلولاتها، مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء ضمن مجموع (٨٦).

-فتح الرءوف في أحكام الحروف، وهو أرجوزة للعلامة بحرق اليمني، مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم (١٧٩٢).

-نظم المفردات (شرح حروف معاني المغني) لمحمد بن عبد الكريم – برقم (١٨١٢) بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء.... وغير ذلك من المصنفات التي ما زالت بحاجة إلى التحقيق.

٥-ومن توصيات هذا البحث ما يراه الباحث من ضرورة توجيه عناية الباحثين والدارسين إلى إعادة النظر في قوالب دراسة النحو الكوفي، في ضوء آراء نحاة الكوفة في مختلف المصنفات اللغوية والنحوية وكتب علوم القرآن من التفسير والأصول وكذا علوم البلاغة [(١)].

* * *

(١) هنا لا يفوت الباحث أن يسجل تقديره لهذه النوعية من الجهود العلمية، نحو دراسة المصطلح في معاني الفراء لأستاذنا الدكتور/ فاروق مهنى، وجمع وترتيب آراء الكسائي تحت عنوان: معاني القرآن للكسائي الذي قام به ونشره الدكتور/ عيسى شحاتة...ونحو ذلك، كما ينبغى أن أسجل كل التقدير لمحققي كتاب (الحروف) للمزني؛ لما في ذلك من جرأة الإقدام على تحقيق عمل مجهول المصنف(بالنسبة لهما) نظرا لأهمية هذا العمل.

ثالثا: موجز البحث باللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه... وبعد.... فهذا البحث بعنوان " حروف الهجاء " لأبي الحسن المزني، دراسة نحوية وصرفية مع تحقيق النص.

ويكتسب هذا البحث أهميته من أهمية الكتاب الذي يمثل حلقة من حلقات من سلسلة مفقودة في المكتبة النحوية واللغوية، كما أنه من نوادر مخطوطات النحو الكوفي في القرنين الثالث والرابع الهجريين.

وقد جاء البحث مشتملاً على مقدمة وثلاثة أقسام إضافة إلى الخاتمة، ثم الفهارس الفنية والعلمية. وقد تناولت المقدمة الحديث عن طبيعة البحث وأهميته وأسباب اختياره، والدراسات السابقة ودواعي إعادة التحقيق، كذلك بينت منهج البحث وخطة الدراسة، ومنهج التحقيق، والصعوبات التي واجهت الباحث وكيفية التغلب عليها، ومصادر البحث وكذلك بيان الرموز المعتمدة في البحث، وتوجيه الشكر إلى مستحقيه.

أما الأقسام الثلاثة فبيانها كالتالي:

١ - القسم الأول: أبو الحسن المزني: واشتمل على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: حياة المزني وآثاره وفيه قدمت تعريفًا بالمزني في ضوء التراجم التي عرضت له وعرفت به.

الباب الثاني: المزني والأصول النحوية:

وفي هذا الباب عرفت بموقف المزني من أصول النحو المشهورة، على الترتيب التالي:

الفصل الأول: المزني والسماع: وبينت احترام المزني واعتباره بمصادر الاحتجاج المعروفة: أولاً: القرآن الكريم بقراءاته. ثانيًا: الحديث النبوي الشريف.

ثالثاً: كلام العرب شعرًا ونثرا.

الفصل الثاني: المزني والقياس. الفصل الثالث: المزني والعلة النحوية.

الفصل الرابع: المزني ونظرية العامل.

الفصل الخامس: أصول نحوية أخرى، الإجماع.

وفي كل فصل منها بينت بأمثلة وشواهد من كتاب ((حروف الهجاء)) ما يؤكد عنايته بالأصول النحوية ومحاولته التوفيق بين القياس والسماع.

الباب الثالث: مذهب المزني النحوي: وذلك في ضوء فصلين:

الفصل الأول: موقف المزني من المدارس النحوية، وعرض هذا الفصل لموقفه من مدرستي الكوفة والبصرة وبين هذا الفصل مدى موافقاته أو مخالفاته لعلماء كل من المدرستين خاصة علماء الكوفة كالفراء والكسائي وكذا المسائل التي وافق أو خالف فيها كلا من المدرستين.

الفصل الثاني: المصطلح النحوي عند المزني، وفيه اعتنيت ببيان الجديد في مصطلحات المزني وما خالف فيه النحاة وما اتفق معهم عليه.

القسم الثاني: كتاب حروف الهجاء، دراسة شاملة، واشتمل هذا القسم على(ثلاثة أبواب) وهي: الباب الأول: حروف الهجاء، عنوانه ومصادره ومنهجه، واشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول: - الفصل الأول: تحقيق عنوان الكتاب ووصف النسخ.

الفصل الثاني: مصادر حروف الهجاء. الفصل الثالث: منهج المصنف في حروف الهجاء.

الباب الثاني: موقع حروف الهجاء بين المصنفات الأخرى: واشتمل على فصلين:

الفصل الأول: مصنفات الحروف ومصنفات الهجاء.

الفصل الثاني: الموازنات (المقارنات).

الباب الثالث: المسائل الصرفية والنحوية:

وفي هذا القسم تركزت عناية الباحث على تنوير مسائل الكتاب وإعادة بنائها على ترتيب الأبواب الصرفية والنحوية، كذلك بيان منهج الكتاب ومصادره والاهتمام بتقديم الموازنات مع المصنفات الأخرى، كل ذلك بإيجاز، مع الإشارة إلى التحقيق والإحالة إليه.

القسم الثالث: نص الكتاب مع التحقيق والشرح.

وقد أردفت القسم الثالث بالخاتمة التي شملت: أهم النتائج التي توصل إليها البحث، كذلك أهم التوصيات التي رأيتها ضرورية ومهمة، وموجز البحث باللغة العربية، وموجز البحث باللغة الإنجليزية، ثم جاءت الفهارس الفنية للبحث، وتشمل:

١- فهرس المصادر والمراجع.	٢-فهرس الآيات.
٣- فهرس الحديث والمثل.	٤- فهرس الأشعار.
٥- فهرس الأعلام.	٦- فهرس الموضوعات.

وأخيرًا: فهذا جهدي، أسأل الله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، مفيدًا للعربية وطلابها وأن يجنبنا الزلل؛ إنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحقق

د. أشرف القصاص

The summery of the research

In the name of Allah , the beneficent, the merciful Abstract

Praise be to Allah , Prayers and Peace be upon Allah , his Apostle , friends , and supporters.

The current study (Hrouf Al hegaa) Alphabets by: Abu alhassan Almozani) is a syntactic as well as morphological study.

The significance of this study stems from the importance of the book which represents a link of a missing series of links in the library of linguistics and syntax. Besides, it is a unique manuscript of the kufian syntactic manuscripts in the third and fourth centuries of migration.

The study comprises an introduction , three parts parts ; in addition to a conclusion and technical as well as scientific indices. the introduction pinpoints the nature , significance , and the causes behind the choosing of the present subject matter ; moreover , it throws light on the former studies connected , and the reasons of repeating the investigation in this regard. The introduction , also , shows the research approach , the outline , the investigation strategy , the difficulties that encounter the researcher and how to overcome them , the bibliography and the explaining of the symbols used in the researcher , and finally the dedication and acknowledgement.

The three parts explain the following:

-The first part entitled " Abu Alhassan Almozani "

It entails three sections:

Section One: the life and performance of Almozani, an introduction to Almozani on the light of the refrences , which have examined him , has been accounted fore.

Section Tow: Almozani and the syntactic fundamentals:

The present section indicates the attitude of Almozani towards the recognized syntactic fundamentals as follows:

Chapter One: Almozani and the hearing the current chapter asserts

the appreciating status of Almozani and the position he occupies in the recocgnized sources of controversy:

First: The holy Quran with its readings.

Second: the reveredly prophetical texts. (Alhadeeth Alnabaowy)

Third: The speech of the Arab as Poetry and prose.

Chaper Two: Almozani and the Measurement.

Chapter Three: Almozani and the syntactic reason.

Chapter Four: Almozani and the theory of The oretical Factor.

Chapter Five: Other syntacting Fundamentals ,The all linguist agreement.

In every of the forementioned chapters the researcher presents examples and samples texts from the book (hurouf Alhija) which emphasize his interest in the syntactic fundamentals and his attempt to match between hearing and measurement.

Section Three: Almozani Syntactical Approach: through Tow chapters:

Chapter One: The attitude of Almozani towards the schools of syntax:

This chapter shows the attitude of Almozani towards the schools of Alkufa and Albasrah.

This chapter , also , expresses his agreement and disagreement to the scholars of the two schools particularly those of Alkufa like Alfarra and Alkesai , and to the problems of the two schools.

Chater Two: The syntactic Terminology for Almozani:

In this chapter the researcher is concerned with the introducing

of Almozani terminologies whereby he agrees and disagrees with the syntacticians.

Part Two: The book of " hurouf Alhija" a total study:

This part comprises three sections. They are:

Section One: The book " hurouf Alhija " , its title , sources , and approach. This section comprises three chapters.

Chapter One: The investigation of the book stitle.

Chapter Two: The sources of " hurouf Alhija ".

Chapter Three: The Approach of the compiler in " hurouf Alhija ".

Section Two: The Position of " hurouf Alhija " among other compilers.

It consists of two chapters:

Chapter One: Compilers of letters and compilers of classifiers (Alpha bet)،

Chapter Two: Parauelism and comparisons.

Chapter Three: The Morphological and Syntactic Proplems:

In This section the researcher concentrates on throwing light on the problems of the book and rebuilding them according to the morphological as well as syntactic orders. More over the researcher shows the approach of the book , its sources , and the interest in introducing the Parallels with the other compilers.

All this has presented in brief.

Part Three: The Text book with the investingation (verification) and explanation.

The third part is backed with the conclusion which includes the most important conclusions which the research arrives at. Also , it includes the recommendations that have been seen important , an abstract in Arabic , an abstract in English , contain the following:

- Indix of references. - Indix of the holy Quran texts.

- Indix of the reverdly prophetical texts.(Alhadeeth Alnnabawy)

- Indix of Poetic samples. - Indix of schoolers.

- Table of contents.

Eventually , the current study is my work pardoning Allah to make it useful for the learers of Arabic , and to protect us from faults , so who the most conclusive of all judges.

By/Ashraf mohammad

الفهارس الفنية والعلمية

وتشمل:

١- فهرس المراجع.

٢- فهرس آيات القرآن الكريم بقراءاته.

٣- فهرس الأحاديث والآثار.

٤- فهرس الأمثال.

٥- فهرس الأشعار.

٦- فهرس الأعلام (الذين ورد ذكرهم في متن الكتاب).

٧- فهرس الموضوعات.

* * *

١- فهرس المراجع

أولا: المراجع المطبوعة

١- إبراز المعاني من حرز الأماني: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو شامة – ط الحلبي – دون تاريخ.

٢- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: د/ أحمد مكي الأنصاري –القاهرة – ١٩٦٤م.

٣- إتحاف الطرف في علم الصرف: للشيخ/ ياسين الحافظ _ ط١ دار العصماء ودار إقبال –دمشق – ١٩٩٦م.

٤- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: الدمياطي البنا –مصر– ١٣٥٩هـ.

٥- الإتقان في علوم القرآن (وبهامشه إعجاز القرآن للباقلاني):عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – ط المكتبة الثقافية – بيروت –١٩٧٣ م.

٦- الإحكام في أصول الأحكام:علي بن محمد الآمدي – ط٢ –المكتب الإسلامي – بيروت –١٤٠٢ هـ– ط أخرى: تحقيق د/ سيد الجميلي – دار الكاتب العربي– بيروت – ١٤٠٤ هـ.

٧- الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد بن حزم – [راجع الإحكام لعلي بن محمد الآمدي ١/ ٩٦ وما بعدها – تحقيق د/ سيد الجميلي – ط١- دار الكتاب العربي- ١٤٠٤هجرية].

٨- إحياء النحو: د/ إبراهيم مصطفى – ط لجنة التأليف والترجمة والنشر– القاهرة – ١٩٣٧م.

٩- أدب الكاتب:عبد الله بن مسلم بن قتيبة – تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ط٤ – المكتبة التجارية الكبرى – مصر – ١٣٨٣هـ –١٩٦٣ م.

١٠- أدب الكتاب: أبو بكر الصولي– ط المطبعة السلفية–القاهرة –١٣٤١ هـ

١١- إرشاد المريد إلى مقصد القصيد (شرح الشاطبية): الشيخ/ محمد علي الصباغ– ط مطبعة صبيح – القاهرة–دون تاريخ.

١٢- أزاهير الفصحى في دقائق العربية: عباس أبو السعود –ط٢-دار المعارف – القاهرة – دون تاريخ.

١٣- الأزهية في علم الحروف: محمد بن علي الهروي – تحقيق/ عبد المعين الملوحي – ط مجمع اللغة العربية دمشق ١٣٩١ هـ.

١٤- أسباب حدوث الحروف : أبو علي الحسين بن سيناء الرئيسي-مراجعة وتقديم/ طه عبد الرءوف سعد – ط مكتبة الكليات الأزهرية -١٩٧٨ م. ط أخرى – نسخها وصححها/ محب الدين الخطيب – المطبعة السلفية – القاهرة – ١٣٥٢ هـ.

١٥- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري- تحقيق/ محمد بهجت البيطار – ط مطبعة الترقي – دمشق ١٩٥٧ م.

١٦- الأشباه والنظائر في النحو: أبو الفضل، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – تحقيق/ محمد عبد القادر الفاضلي – ط١ المطبعة العصرية – ٢٠٠٠ م- ط أخرى: تحقيق/ عبد العال سالم مكرم وآخرين – مؤسسة الرسالة – ١٩٨٥ م.

١٧- إصلاح المنطق يعقوب بن السكيت شرح وتحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون ط٤ دار المعارف – القاهرة – ١٩٨٧م (سلسلة ذخائر العرب ٣).

١٨- أصول التفكير النحوي: د/ على أبو المكارم – منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية – ١٩٧٣م.

١٩- الأصوات اللغوية: د/ إبراهيم أنيس – ط دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٦١م.

٢٠- الأصوات اللغوية: د/ كمال محمد بشر – ط دار المعارف – القاهرة – ١٩٧٥ م.

٢١- الأصول (دراسة أبستيمولوجية): د/ تمام حسان – ط١ الهيئة العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٨٢م.

٢٢- الأصول في النحو: محمد بن سهل بن السراج – تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي – ط٣ مؤسسة الرسالة – بيروت -١٩٨٨ م.

٢٣- أصول النحو العربي: د/ محمد عيد – ط عالم الكتب – ١٩٨٩ م.

٢٤- أصول النحو العربي: د/ محمود أحمد نخلة – ط دار العلوم العربية - بيروت – دون تاريخ.

٢٥- أعجب العجب في شرح لامية العرب: أبو القاسم الزمخشري.

٢٦- إعراب ثلاثين سورة: الحسين بن أحمد بن خالويه - تحقيق/ عبد العزيز الميمني – ط دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٩٤١ م.

٢٧- الأعلام: خير الدين الزركلي – ط ٧ – دار العلم للملايين – بيروت – ١٩٨٦ م.

٢٨- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإيضاح: الفارقي .

٢٩- الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي – تحقيق د/ أحمد محمد قاسم، د/ مازن المبارك – ط١ السعادة – القاهرة – ١٩٧٦ م.

٣٠- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د/ فاضل مصطفي الشاقى – ط الخانجى – القاهرة – ١٩٧٧م.

٣١- الألفات: الحسين بن أحمد بن خالويه – تحقيق د/ علي حسين البواب – ط مكتبة المعارف – الرياض – ١٩٨٢ م. ط أخرى (راجع الدوريات).

٣٢- أمالي ابن الحاجب: أبو عمر، عثمان بن الحاجب – تحقيق/ فخر صالح سالم قدارة ط دار الجيل/ بيروت، دار عمار/ عمان – ١٩٨٩ م.

٣٣- أمالي ابن الشجري: علي بن حمزة – تحقيق د/ محمود محمد الطناحي - ط١ الخانجي – ١٩٩٢ م.

٣٤- إنباه الرواة علي أنباء النحاة: أبو الحسن بن يوسف القفطي – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – ط دار الكتب المصرية – ١٩٧٣ م.

٣٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات بن الأنباري – تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد – ط المكتبة العصرية – بيروت – ١٩٩٣.

٣٦- الأنموذج: جار الله الزمخشري – ط دار الأفاق الجديدة – بيروت – ١٩٨١ م.

٣٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال يوسف بن هشام – تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد – ط٣ – دار الجيل – ١٩٧٩ م.

٣٨- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي – تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود – نشر عمادة المكتبات – جامعة الرياض – ١٩٨١ م.

٣٩- الإيضاح في شرح المفصل: عثمان بن عمر ابن الحاجب – تحقيق د/ موسى بناي العليلي – ط وزارة الأوقاف العراقية – مطبعة العاني – بغداد – ١٩٨٢ م.

٤٠- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي – تحقيق د/ مازن المبارك – ط٤ – دار النفائس – بيروت – ١٩٨٢ م.

٤١- الإيضاح لمتن الدرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر لابن الجزري: للشيخ/ عبد الفتاح القاضي:ط١-مطابع الثورة العربية – طرابلس – ١٩٦٩م.

٤٢- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري – تحقيق د/ محيي الدين رمضان – ط مجمع اللغة العربية – دمشق – ١٩٧١ م.

٤٣- باب الهجاء: أبو محمد، سعيد بن المبارك بن الدهان – تحقيق د/ فائز فارس – ط١ مؤسسة الرسالة – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٤٤- البحث النحوي عند الأصوليين: د/ مصطفى جمال الدين – ط دار الرشيد – العراق – ١٩٧٠م.

٤٥- البحر المحيط ومعه النهر الماد من البحر: محمد أثير الدين بن يوسف، أبو حيان – ط دار إحياء التراث العربي – بيروت - دون تاريخ.

٤٦- بدائع الفوائد : ابن قيم الجوزية – ط دار الكتب العربي – بيروت – دون تاريخ.

٤٧- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة: الشيخ/ عبد الفتاح القاضي – مطبعة الحلبي – دون بيانات.

٤٨- البرهان في تجويد القرآن: محمد الصادق قمحاوي – ط ٨ – مكتبة الجامعة الأزهرية – القاهرة – ١٩٦٩ م.

٤٩- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد الزركشي – تحقيق/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين – ط١ – دار المعرفة– بيروت– ١٩٩٠ م.

٥٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – ط الحلبي – ١٩٦٤ م.

٥١- البلغة في شذور اللغة: طبعت ضمن ثلاث رسائل في اللغة.

٥٢- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو بكر بن الأنباري – تحقيق/ طه عبد الحميد السقا – ط دار الكتاب العربي – القاهرة – ١٩٦٩ م.

٥٣- تأويل مشكل القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة – تحقيق/ السيد أحمد صقر – ط الحلبي – ١٣٧٣ هـ.

٥٤- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي – ط المطبعة الخيرية – القاهرة – ١٣٠٦ هـ.

٥٥- تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري – تحقيق/ أحمد عبد الغفور العطار – ط دار العلم للملايين – بيروت – ١١٨٧ هـ.

٥٦- تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية: أحمد بن زيني دحلان – المطبعة البهية – القاهرة – ١٣٦٠ هـ.

٥٧- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي – ط الخانجي – القاهرة – ١٩٣١م.

٥٨- تاريخ دول الإسلام: رزق الله منقريوس الصدفي – مطبعة الهلال بالفجالة – القاهرة – ١٣٢٥ هـ.

٥٩- التبصرة في القراءات: مكي بن أبي طالب القيسي – تحقيق/ محيي الدين رمضان – ط معهد المخطوطات العربية – الكويت – ١٩٨٥ م.

٦٠- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري – تحقيق/ محمد علي البجاوي– ط دار الشام للتراث – بيروت – ١٩٧٦ م.

٦١- التبيان في تفسير القرآن: الطوسي – تحقيق وتصحيح/ أحمد حبيب قصير – مطبعة النعمان – ١٩٦٦ م.

٦٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري – تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – ط١ – دار الغرب الإسلامي– بيروت– ١٩٨٦ م.

٦٣- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة: محمد بن محمد الجزري – تحقيق/ محمد الصادق قمحاوي، وعبد الفتاح القاضي – ط دار الوعي – حلب – ١٩٧٢ م.

٦٤- تحفة المورود في المقصود والممدود: محمد بن عبد الله بن مالك – نسخة ضمن مجموعة بعنوان: الإعلام بمثلث الكلام – قصر ثقافة صنعاء تحت رقم(١، ٤١٥).

٦٥- التخمير في شرح المفصل: الخوارزمي - تحقيق/ عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب الإسلامي– بيروت-١٩٧٨ م.

٦٦- تدميث التذكير في التأنيث والتذكير (منظومة): الشيخ إبراهيم بن عمر الجعبري– شرح وتحقيق د/ محمد عامر أحمد حسن – القاهرة – ١٩٨٧م.

٦٧- تذكرة النحاة: محمد بن يوسف أثير الدين أبو حيان – تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن – ط١ – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٦ م.

٦٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله بن مالك – تحقيق/ محمد كامل بركات – ط دار الكاتب العربي – ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م. ط أخرى: وزارة الثقافة – الجمهورية العربية المتحدة – دون تاريخ.

٦٩- تصحيح الفصيح: عبد الله بن جعفر بن درستويه – تحقيق/ عبد الله الجبوري – ط مطبعة الإرشاد – بغداد – ١٩٧٥ م.

٧٠- التصحيف والتحريف: لأبي أحمد العسكري – ط القاهرة ١٣٢٦ هـ.

٧١- التصريح بمضمون التوضيح: الشيخ خالد الأزهري – ط الحلبي – بلا تاريخ.

٧٢- التطبيق النحوي: د/ عبده الراجحي – ط دار النهضة العربية – بيروت– ١٩٨٥م.

٧٣- التعريفات: السيد علي بن محمد الجرجاني– المطبعة الوهبية– القاهرة–١٢٨٣ هـ.

٧٤- تعريفات عزيزية: محمد بن يوسف خلوصي – مطبوعة على شكل مشجرات لم يعرف مكان طبعه ولا زمانه ولا المطبعة.

٧٥- تفسير القرآن العظيم: لابن كثير- ط دار الفكر-بيروت-١٤٠١ هـ.

٧٦- تناوب حروف الجر في لغة القرآن: د/ محمد حسن عواد – ط١ – دار الفرقان – عمان – الأردن – ١٩٨٢ م.

٧٧- تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري – تحقيق/ عبد السلام هارون –ط الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة -١٩٦٤م.

٧٨- توضيح الصرف: د/ عبد العزيز محمد فاخر - مطبعة السعادة – ١٩٩٢م .

٧٩- توضيح النحو: د/ عبد العزيز محمد فاخر – مطبعة السعادة- ١٩٩١م.

٨٠- التيسير في مذاهب القراءة السبعة: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني – ط حيدر آباد الدكن -١٣١٦هـ

٨١- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: أبو منصور الثعالبي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – ط دار المعارف – دون تاريخ.

٨٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير بن جرير): محمد بن جرير الطبري – تحقيق/ محمود محمد شاكر – ط دار المعارف ١٩٥٧م. وطـ أخرى: دار الكتب العلمية بيروت – ١٩٩٢م –ط أخرى: دار الفكر-بيروت-١٤٠٥ هـ.

٨٣- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبى): القرطبى – تحقيق أحمد عبد العليم البردوني- ط ٢-دار الشعب -١٣٧٢هجرية-ط أخرى دار الكاتب العربي - ١٩٦٧م – ط أخرى: وزارة الثقافة المصرية – ١٩٦٧م.

٨٤- جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني – ط٢ المكتبة العصرية- ١٤٠١هـ – ١٩٨٠ م.

٨٥- الجامع الصغير: عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام – تحقيق/ محمد شريف الزيبق – ط١ مطبعة الملاح – دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٨٦- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد (كذا) – تحقيق د/ فخر الدين قباوة –

ط مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٤م.
٨٧- الجمل: أبو القاسم الزجاجي – تحقيق/ ابن أبي شنب – ط٢ – مطبعة جول كرنبول- الجزائر – ١٩٥١م.
٨٨- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد – ط حيدر آباد – الهند – ١٣٥١هـ.
٨٩- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن أم قاسم المرادي – تحقيق/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – ط٢ – دار الآفاق الجديدة – بيروت – ١٩٨٣م.
٩٠- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين الإربلي – تحقيق د/ حامد أحمد نيل – ط مكتبة النهضة المصرية – ١٩٨٤م.
٩١- حاشية الأمير على المغني: الأمير محمد بن محمد السنباوي – ط دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي – دون تاريخ.
٩٢- حاشية الرفاعي على شرح بحرق علي لامية الأفعال: الشيخ أحمد الرفاعي – ط دار الآفاق الجديدة.
٩٣- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ط الحلبي دون تاريخ.
٩٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني: أبو العرفان محمد بن علي الصبان – ط الحلبي – دون تاريخ.
٩٥- حاشية العلامة البناني على شرح الجلال المحلي علي متن جمع الجوامع للتاج السبكي: للعلامة البناني – ط دار الفكر – بيروت – دون تاريخ.
٩٦- حاشية يس زين الدين العليمي على التصريح:ط الحلبي – دون تاريخ.
٩٧- حجة القراءات: ابن زنجلة – تحقيق/ سعيد الأفغاني – ط مؤسسة الرسالة – ١٩٧٩ م.
٩٨- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه – تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم – ط٢ – دار الشروق – ١٩٧٧ م.
٩٩- الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي – تحقيق/ علي

النجدي ناصف، وآخرين – ط دار الكاتب العربي – القاهرة – ١٩٦٥ م.
١٠٠- الحروف: أبو نصر الفارابى – تحقيق د/ محسن مهدي – ط١- دار المشرق – بيروت – ١٩٧٠م.
١٠١- الحدود في النحو: علي بن عيسى الرماني – طبع مع رسالتين، هما تمام فصيح الكلام لابن فارس، ومنازل الحروف للرماني – تحقيق د/ مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني – ط على نفقة وزارة الثقافة والإعلام – العراق – ١٣٩٨هـ – ١٩٦٩م.
١٠٢- الحروف: للمزني- تحقيق د/ محمد حسن عواد، ود/ محمود حسني محمود- ط١- دار الفرقان – عمان – ١٩٨٣م.
١٠٣- الحروف: النضر بن شميل – ضمن ثلاث رسائل بعنوان: البلغة في شذور اللغة.
١٠٤- حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة: د/ نور الدين الهدى لوشن ط١- مطبوعات جامعة قاريونس – بنغازي – ١٩٩٥م.
١٠٥- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين: د/ عطية مطر الهلالي – ط عالم الكتب – بيروت – ١٩٩٣م.
١٠٦- حروف المعاني: علي بن عيسى الرماني – تحقيق/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي – ط دار نهضة مصر – الفجالة – القاهرة ١٩٧٣ م.
١٠٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي – تحقيق/ عبد السلام هارون – ط٣ - الخانجي – القاهرة – ١٩٨٩ م.
١٠٨- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني – تحقيق/ عبد الفتاح عبد الحكيم محمد – ط المكتبة التو فيقية – القاهرة – ١٩٩٩م. ط أخرى: ط الهيئة العامة للكتاب.
١٠٩- دراسة الصوت اللغوي: د/ أحمد مختار عمر – ط ١عالم الكتب – القاهرة - ١٩٧٦م.
١١٠- دراسات في علم اللغة – القسم الثاني / الأصوات: د/ كمال بشر – ط دار المعارف – القاهرة – ١٩٧١م.

١١١- دراسات في فقه اللغة:د/ صبحي الصالح- ط٨- دارالعلم للملايين- بيروت - ١٩٨٠م.

١١٢- دراسات في اللغة: د/ إبراهيم السامرائي - بغداد - ١٩٦١ م.

١١٣- الدراسات اللغوية عند العرب إلي نهاية القرن الثالث الهجري: محمد حسين آل ياسين-ط منشورات دارمكتبة الحياة - بيروت-١٩٨٠ م.

١١٤- درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي الحريري - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - ط مطبعة دار نهضة مصر - القاهرة - ١٩٧٥ م.

١١٥- الدرر اللوامع في شرح شواهد همع الهوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي - ط٢ دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

١١٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي - تحقيق/ علي معوض وآخرين - ط دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٤ م وطبعة أخرى بهامش البحر المحيط - مطبعة السعادة- دون تاريخ.

١١٧- دروس التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط المكتبة العصرية -بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

١١٨- ديوان جرير بن عطية: تحقيق/ نعمان أمين طه - ط ٣ - دار المعارف - القاهرة - دون تاريخ.

١١٩- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق/ سيد حنفى حسنين - ط دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٧م.

١٢٠- ديوان العجاج؛ رواية الأصمعي: تحقيق/ عبد الحفيظ السطلي - مكتبة أطلس- دمشق- دون تاريخ.

١٢١- ديوان الفرزدق: ط دار صادر-بيروت - دون تاريخ.

١٢٢- ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق/ إحسان عباس - ط ٢- الكويت -١٩٨٤م.

١٢٣- ديوان مجنون ليلى: تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج - مكتبة مصر - القاهرة - دون

تاريخ... ومجموعة من دواوين الشعراء.

١٢٤- ذيل كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي- ط دار العلوم الحديثة- بيروت - دون تاريخ.

١٢٥- الرد على النحاة: أحمد بن عبد الرحمن، ابن مضاء القرطبي - تحقيق د/ شوقي ضيف - ط دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٢ م.

١٢٦- رسائل في النحو واللغة: أحمد بن فارس - ط المؤسسة العامة للصحافة والطباعة - دار الجمهورية - بغداد - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٦ م.

١٢٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي- تحقيق د/ أحمد محمد الخراط - ط١ مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق-١٩٧٥م.

١٢٨- الرعاية لتجويد القراءة: مكي بن أبي طالب القيسي - ط دار الكتب العربية - دمشق - ١٩٧٣ م.

١٢٩- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: د/ مازن المبارك - ط دار الكتاب - بيروت - ١٩٧٤ م.

١٣٠- زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن علي الجوزي - ط المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - دمشق - ١٩٦٤ م.

١٣١- زهر الآداب وثمر الآداب: إبراهيم بن علي الحصري - تحقيق/ علي محمد البجاوي - ط٢ دار إحياء الكتب العربية - دون تاريخ.

١٣٢- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: أبو القاسم علي بن عثمان القاصح - ط مطبعة السعادة - القاهرة - ١٩٢٧ م.

١٣٣- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني - دراسة وتحقيق/ حسن هنداوي - ط ١ دار القلم - دمشق- ١٩٨٥م -ط أخرى:الحلبي- ١٣٧٤ هـ- ١٩٥٤ م.

١٣٤- سر الليال في القلب والإبدال: أحمد فارس الشدياق - المطبعة العامرة - الأستانة - ١٢٤٨ هـ.

١٣٥- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز

البكري – تحقيق/ عبد العزيز الميمني – ط٢ – دار الحديث – بيروت – ١٩٨٤م.

١٣٦- سيبويه والقراءات: د/ أحمد مكي الأنصاري – ط دار الاتحاد العربي – توزيع دار المعارف – ١٩٧٢ م.

١٣٧- سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي – تحقيق/ شعيب الأرنؤوط وآخرين – ط١ – مؤسسة الرسالة – ١٩٨٢ م.

١٣٨- الشامل، معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها: محمد سعيد أسير – كورنيش المزرعة – بيروت – ١٩٨١ م.

١٣٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن العماد الأصفهاني – ط المكتبة التجارية – بيروت –دون تاريخ.و ط أخرى: مكتبة حسام الدين القدسي – القاهرة – ١٣٥٠ هـ.

١٤٠- شذا العرف في فن الصرف:الشيخ/ أحمد الحملاوي– ط ١٦– الحلبي– ١٩٦٥م.

١٤١- شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي – تحقيق/ محمد علي الرِّيَّح هاشم – ط دار الفكر – بيروت – ١٩٧٤ م.

١٤٢- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي – تحقيق/ عبد العزيز رباح وآخرين – ط دار المأمون للتراث – دمشق وبيروت – ١٩٧٣ م.

١٤٣- شرح أدب الكاتب: أبو منصور، موهوب بن أحمد الجواليقي – مكتبة القدسي – دون تاريخ .

١٤٤- شرح أشعار الهذليين: الحسن بن الحسين السكري – تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج – ط مكتبة دار العروبة – القاهرة – دون تاريخ.

١٤٥- شرح الإمام الزبيدي على متن الدرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر لابن الجزري: الإمام الزبيدي - تحقيق/ عبد الرازق علي إبراهيم موسى – ط المكتبة العصرية – ١٩٨٩ م.

١٤٦- شرح التسهيل: جمال الدين بن مالك – تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون – ط١ هجر – القاهرة – ١٩٩٠ م.

١٤٧- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي – تحقيق د/ صاحب أبو جناح – ط مطابع دار الكتب – الموصل – ١٩٨٠م.

١٤٨- شرح الحدود النحوية: جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي – تحقيق/ محمد الطيب الإبراهيم – ط ١ دار النفائس – بيروت – ١٩٩٦ م.

١٤٩- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترآباذي – تحقيق د/ يوسف حسن عمر – ط٢ منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ١٩٩٦ م.
ط أخرى: دار الطباعة العامرة – إستانبول ١٣١١ هـ.

١٥٠- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الإستراباذي – تحقيق/ محمد نور الحسن، محمد محيي الدين، محمد الزفزاف – ط ١ المكتبة التجارية –١٩٣٩ م.

١٥١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام – تحقيق/ محيي الدين عبد الحميد – ط الاستقامة – القاهرة – دون تاريخ.

١٥٢- شرح شواهد الشافية: عبد القادر عمر البغدادي – تحقيق/ محيي الدين عبد الحميد وآخرين – ط دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥ م.

١٥٣- شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – دون تاريخ.

١٥٤- شرح طيبة النشر في القراءات العشر: أحمد بن محمد علي الجزري – تحقيق/ محمد علي الضباع – ط ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

١٥٥- شرح عدة الحافظ وعمدة اللافظ: جمال الدين بن مالك – تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري – ط مطبعة العاني – بغداد – ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

١٥٦- شرح عيون الإعراب: علي بن فضال المجاشعي – تحقيق د/ عبد الفتاح سليم – ط ١ دار المعارف – القاهرة – ١٩٨٨ م.

١٥٧- شرح القصائد السبع لابن الأنباري، دراسة نحوية وصرفية: د/ محمد عامر أحمد حسن - ط القاهرة – ١٩٩١ م.

١٥٨- شرح الكافية الشافية: لابن مالك – تحقيق د/ عبد المنعم هريدي – ط دار المأمون للتراث – دون تاريخ.

١٥٩- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري – تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي – ط دار الفكر – بيروت – ١٩٩٤ م.

١٦٠- شرح لامية الأفعال (مع حاشية الرفاعي): بحرق اليمني – ط دار الآفاق الجديدة – بيروت.

١٦١- شرح لامية الأفعال: بدر الدين بن الناظم – ط الحلبي – دون تاريخ.

١٦٢- شرح اللمحة البدرية: ابن هشام الأنصاري- ط- مطبعة الجامع- بغداد- ١٣٩٧هـ .

١٦٣- شرح متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية: لشيخ الإسلام/ زكريا الأنصاري – مراجعة/ محمد عبد الله مندور – ط المعاهد الأزهرية- ١٩٨٩م.

١٦٤- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها: أحمد أمين الشنقيطي – تحقيق/ محمد عبد القادر الفاضلي –ط ٣ – المكتبة العصرية – ٢٠٠٠م.

١٦٥- شرح المفصل: ابن يعيش – ط المتنبي – القاهرة – دون تاريخ – ط أخرى – عالم الكتب – بيروت – دون تاريخ.

١٦٦- شرح المقدمة المحسبة: الطاهر بن بابشاذ – تحقيق/ خالد عبد الكريم – ط المطبعة العصرية – الكويت – ١٩٧٧ م.

١٦٧- شرح ملحة الإعراب: القاسم بن علي الحريري – تحقيق/ بركات يوسف هبود – ط١ المكتبة العصرية – بيروت – ١٩٩٩م.

١٦٨- شرح النويري على الشاطبية: أبو القاسم النويري – ط ١٤١٠هـ - ١٩٨٩ م.

١٦٩- الشعر والشعراء: عبد الله بن مسلم قتيبة – تحقيق/ أحمد محمد شاكر – ط القاهرة – ١٣٦٤ هـ.

١٧٠- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس – تحقيق د/ عمر فاروق الطباع- ط١ مكتبة المعارف- بيروت – ١٩٩٣م.

١٧١- صبح الأعشى: أحمد بن علي القلقشندي – تحقيق د/ يوسف علي طويل - ط ١ دار الفكر – دمشق –١٩٨٧م.

١٧٢- صحيح البخاري مع فتح الباري لابن حجر العسقلاني – ط المكتبة التجارية – مكة المكرمة – ١٩٨٣ م.

١٧٣- صحيح مسلم مع شرح النووي: تحقيق/ عصام الصبابطي وآخرين – ط دار الحديث – القاهرة – ١٩٩٩٤ م.

١٧٤- ضرائر الشعر ابن عصفور الإشبيلي –تحقيق/ السيد إبراهيم محمد - ط ٢ – دار الأندلس – بيروت- ١٩٨٢م.

١٧٥- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الألوسي– تحقيق/ محمد بهجت الأثري– ط المطبعة السلفية– القاهرة - ١٩٢٢م.

١٧٦- طبقات اللغويين والنحاة: الزبيدي- تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - ط دار المعارف – القاهرة - ١٣٧٣هـ -١٩٥٤ م.

١٧٧- طلائع البشر في توجيه القراءات العشر: محمد الصادق قمحاوي - ط مطبعة النصر - القاهرة -١٢٧٨ هـ.

١٧٨- -علم الأصوات: برتيل مالمبرج – تعريب ودراسة د/ عبد الصبور شاهين – مكتبة الشباب – القاهرة –١٩٨٤م.

١٧٩- علم اللغة العام ، القسم الثاني ، الأصوات: د/ كمال محمد بشر – ط٢ – دار المعارف – القاهرة – ١٩٧١م.

١٨٠- علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي : د/ محمود السعران – ط دار الفكر العربي – القاهرة -١٩٦٢م.

١٨١- غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين محمد بن الجزري - شرح برجستراس واوتوترتزل – ط الخانجي - القاهرة – ١٩٣٥م.

١٨٢- فتح القدير الجامع بين فني الرواية من علم التفسير: محمد بن علي الشوكاني – ط دار الفكر – بيروت - دون تاريخ.

١٨٣- الفرائد الجديدة: جلال الدين السيوطي - تحقيق/ عبد الكريم المدرس - ط مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٧٧م.

١٨٤- الفصول في العربية: سعيد بن المبارك بن الدهان - تحقيق د/ فائز فارس ط ١ - مؤسسة الرسالة ودار الأمل - بيروت - ١٤٠٩هـ -١٩٨٨م.

١٨٥- فعلت وأفعلت: إبراهيم بن السري الزجاج - تحقيق / محمد عبد المنعم خفاجي - ط مكتبة التوحيد - القاهرة - ١٩٤٩م.

١٨٦- فقه اللغة وسر العربية: الثعالبي - تحقيق/ مصطفى السقا وآخرين- ط٢ - دار الفكر ١٩٥٤م.

١٨٧- الفهرست: محمد بن إسحاق النديم - ط المطبعة الرحمانية - مصر - ١٣٤٨ هـ.

١٨٨- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان: شمس الدين أبو عبد الله ، محمد بن قيم الجوزية - تصحيح/ محمد بدر الدين النعساني- ط مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٢٧هـ.

١٨٩- في اللهجات العربية: / إبراهيم أنيس ط٢ لجنة البيان العربي - القاهرة - ١٩٥٢م.

١٩٠- في النحو العربي؛ نقد وتوجيه: د/ عبد الراجحي - ط دار النهضة العربية - بيروت.

١٩١- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن إسماعيل الفيروزآبادي - ط المطبعة المصرية - القاهرة - ١٩٣٥م- ط أخرى بعناية محمد يوسف المرعشلي- دار إحياء التراث - بيروت - ١٩٩٧م.

١٩٢- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: عبد الله بن السيد البطليوسي - تحقيق/ مصطفى السقا وحامد عبد المجيد - ط الهيئة العامة للكتاب - القاهرة- ١٩٨٢م.

١٩٣- القصر المبني على حواشي المغني: عبد الهادي نجا الإبياري - نسخة مصورة لدى قصر ثقافة صنعاء تحت رقم (٤١٥/ ١٤ق).

١٩٤- الكافية في النحو: ابن الحاجب - ط٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩م.

١٩٥- الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم -ط دار الفكر العربي - القاهرة - دون تاريخ.

١٩٦- الكتاب: أبو بشر عمرو بن قنبر (سيبويه) - تحقيق/ عبد السلام هارون - ط دار القلم ١٩٦٦م - وط٣ الخانجي - القاهرة - ١٩٨٨م.

١٩٧- كتاب الإبدال: لأبي الطيب اللغوي - نشرة عز الدين التنوخي - مطبوعات المجمع العلمي بدمشق - ١٩٦٠، ١٩٦١م.

١٩٨- كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر: الزجاجي - نشره عزالدين التنوخي - مطبوعات المجمع العلمي بدمشق - ١٩٦٢م٠

١٩٩- كتاب الإبدال: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق السكيت - تحقيق/ حسين محمد محمد شرف - مراجعة/ علي الجندي ناصف - ط الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٨م.

٢٠٠- كتاب الحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي - تحقيق/ سعيد عبد الكريم سعودي - منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العرق - دار الرشيد للنشر - سلسلة كتب التراث (٩٤) - ١٩٨٠م.

٢٠١- كتاب العين: الخليل أحمد الفراهيدي - تحقيق/ مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي - منشورات دار الرشيد - بغداد ١٩٨٠م.

٢٠٢- كتاب الكُتَّاب: ابن درستويه -تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، ود/ عبد الحسين الفتلي- ط١ دار الكتب الثقافية - الكويت - ١٩٧٧م.

٢٠٣- كشاف اصطلاحات الفنون: محمد علي الفاروقي التهانوي - تحقيق/ لطفي عبد البديع، ترجمة/ عبد النعيم محمد حسين - ط وزارة الثقافة - القاهرة - ١٩٦٣م.

٢٠٤- الكشاف عن حقائق التنزيل: جار الله الزمخشري - ط الحلبى - ١٩٢٣م.

٢٠٥- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب: عبد الله بن أحمد الفاكهي – ط١ مطبعة الحلبي – مصر – ١٣٥١ هـ.

٢٠٦- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي – تحقيق/ عدنان درويش، ومحمد المصري – ط دار الكتب الثقافية – دمشق – ١٩٧٦ م.

٢٠٧- اللامات: أبو القاسم الزجاجي – تحقيق د/ مازن المبارك – ط٤ المطبعة الهاشمية – دمشق – ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

٢٠٨- اللامات: محمد بن علي الهروي – تحقيق د/ يحيي صالح علوان – ط ونشر مركز عُبَادِي للدراسات – صنعاء – ١٩٩٨ م.

٢٠٩- اللامات؛ دراسة شاملة في ضوء القراءات القرآنية: د/ عبد الهادي الفضلي – ط ١ – دار القلم – بيروت – ١٩٨٠م.

٢١٠- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري – تحقيق د/ غازي مختار طليمات – ط١ – دار الفكر المعاصر – بيروت – ١٩٩٥ م.

٢١١- لسان العرب: أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور – ط دار صادر – بيروت – دون تاريخ.و ط أخرى: دار إحياء التراث العربي – بيروت – طبعة ملونة ومنقحة بعناية/ أمين محمد عبد الوهاب وآخرين – ١٩٩٧ م.

٢١٢- لغة الشعر: د/ محمد حماسة عبد اللطيف – ط ١ – مكتبة دار العلوم.

٢١٣- اللغة العربية معناها ومبناها: د/ تمام حسان – ط دار الثقافة – الدار البيضاء – دون تاريخ.

٢١٤- لمع الأدلة في أصول النحو: ابن الأنباري – تحقيق أ/ سعيد الأفغاني – ط الجامعة السورية – ١٩٥٧ م، وط أخرى – تحقيق د/ عطية عامر – بيروت – ١٩٦٣ م.

٢١٥- اللهجات العربية في التراث: د/ أحمد علم الدين الجندي – ط مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٦٥ م.ط أخرى: الدار الليبية التونسية للنشر – ١٩٩٦م.

٢١٦- ما يجوز للشاعر في الضرورة: محمد بن جعفر القزاز - تحقيق/ محمد المنجي الكعبي - ط الدار التونسية - دون تاريخ.

٢١٧- المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني - تحقيق/ سبيع حمزة حاكمي - ط٢ - دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - ١٩٨٨ م.

٢١٨- المثل الثائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين نصر الله بن محمد بن الأثير - ط مطبعة حجازي - القاهرة - ١٩٣٥ م.

٢١٩- مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثني التيمي - تعليق/ محمد فؤاد سزكين - ط١ - الخانجي - القاهرة - ج١ سنة ١٩٥٩ م، ج٢ سنة ١٩٦٢ م.

٢٢٠- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى المشهور بثعلب - تحقيق/ عبد السلام هارون - ط٢ - المكتبة التجارية - القاهرة - ١٩٥٩ م.

٢٢١- مجمع الأمثال: أحمد بن محمد الميداني - تحقيق/ محمد محيي الدين - ط دار المعرفة - بيروت.

٢٢٢- مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي - ط مكتبة الحياة - بيروت - ١٩٦١ م.

٢٢٣- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق د/ عبد الحليم النجار وآخرين - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٩٣٤م.

٢٢٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلس - تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد - ط١ دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٣ م.

٢٢٥- المحلي (وجوه النصب): أبو بكر بن شقير (كذا) - تحقيق د/ فائز فارس - ط١ مؤسسة الرسالة/ بيروت - نشر دار الأمل/ الأردن - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٢٦- مختصر في ذكر الألفات: أبو بكر بن الأنباري - تحقيق/ علي حسين البواب - ط المطبعة السلفية - القاهرة.

٢٢٧- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: غير معروف المؤلف - نشر

ج براجستر– ط مكتبة المتنبي– القاهرة –١٩٣٤م.

٢٢٨- المخصص: علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده – ط بولاق ١٣١٦هـ.

٢٢٩- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د / رمضان عبد التواب – ط ٣ – الخانجي- القاهرة- ١٩٩٧ م.

٢٣٠- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة: د/ مهدي المخزومي – ط٢ – الحلبي – القاهرة – ١٩٥٨ م.

٢٣١- المدهش – جمال الدين بن علي الجوزي – تحقيق د/ مروان قباني – ط٢ – دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٨٥ م.

٢٣٢- المذكر والمؤنث: أبو البركات بن الأنباري – تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة – ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة.

٢٣٣- المذكر والمؤنث: أبو زكريا يحيي بن زياد والفراء – تحقيق د/ رمضان عبد التواب – ط١ القاهرة – ١٩٧٥ م.

٢٣٤- المرتجل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب – تحقيق/ علي حيدر – ط دار التراث – القاهرة – دمشق – ١٩٧٢ م.

٢٣٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي – تحقيق/ محمد أحمد جاد المولى وآخرين – ط دار الجيل – بيروت – دون تاريخ.

٢٣٦- مسالك النحاة في وجوه الروايات، عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب د/ محمد خليفة الدناع – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ١٩٩٦ م.

٢٣٧- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي – تحقيق/ حاتم صالح الضامن – ط٢ – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٤ م.

٢٣٨- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره: عوض أحمد القزوي – نشر المطابع الجامعية- الرياض -١٩٧٨م.

٢٣٩- معاني الحروف: علي بن عيسى الرماني – تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي – ط نهضة مصر – دون تاريخ.

٢٤٠- معاني القرآن: للأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة – تحقيق د/ فائز فارس – ط٢ منشورات – الكويت –١٩٨٧ م.

٢٤١- معاني القرآن الكريم وإعرابه: أبو جعفر النحاس – تحقيق/ محمد علي الصابوني – ط مركز إحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة – ١٩٨٨ م.

٢٤٢- معاني القرآن وإعرابه (المنسوب للزجاج): إبراهيم بن السري الزجاج – تحقيق د/ عبد الجليل شلبي – ط عالم الكتب – ١٩٨٨ م.

٢٤٣- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء – تحقيق/ محمد علي النجار، ويوسف أحمد نجاتي وآخرين – ط دار السرور – الكويت – ١٩٩٩ م.

٢٤٤- معاني القرآن: على بن حمزة الكسائي – أعاد بناءه وقدم له د/ عيسى شحاتة – ط دار قباء – القاهرة – ١٩٩٦م.

٢٤٥- معترك الأقران في إعجاز القرآن: جلال الدين السيوطي – تحقيق/ أحمد شمس الدين – ط دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٨ هـ -١٩٩٦ م.

٢٤٦- معجم حروف المعاني: د/ أحمد جميل شامي – ط مؤسسة عز الدين – بيروت – ١٩٩٢م.

٢٤٧- معجم الأدباء: ياقوت الحموي – ط٣ – دار الفكر – ١٩٨٠ م.

٢٤٨- معجم شواهد العربية:عبد السلام محمد هارون– ط الخانجي– القاهرة– ١٩٧٢م.

٢٤٩- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة:عمر رضا كحالة – ط الرسالة– بيروت – دون تاريخ.

٢٥٠- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد البكري – تحقيق/ مصطفي السقا – ط لجنة التأليف والترجمة – القاهرة – ١٩٤٥ م.

٢٥١- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة – مطبعة الترقي – دمشق – ١٩٥٩ م.

٢٥٢- معجم المطبوعات العربية: إعداد معهد مخطوطات جامعة الدول العربية– ١٩٩٤م.

٢٥٣- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: إعداد د/ إميل بديع يعقوب – ط دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٦ م.

٢٥٤- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس – تحقيق/ عبد السلام هارون – ط١ – القاهرة – ١٣٦٦ هـ.

٢٥٥- معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار: شمس الدين الذهبي – تحقيق/ محمد سيد جاد الحق – ط مطبعة التأليف – مصر – دون تاريخ.

٢٥٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام– ط الحلبي– القاهرة – دون تاريخ، ط أخرى دون الحاشية: تحقيق/ محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية.

٢٥٧- مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد الخوارزمي – ط إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة – ١٣٤٢ هـ – ١٩٢٣ م.

٢٥٨- مفتاح الإعراب: محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي الحازمي – تحقيق د/ محمد عامر أحمد حسن ط مكتبة الإيمان – القاهرة – ١٩٨٥ م.

٢٥٩- مفتاح العلوم: أبو يعقوب السكاكي – المطبعة الأدبية – مصر – ١٣١٧ هـ.

٢٦٠- المفصل في علم العربية: جار الله الزمخشري– ط مطبعة التقدم– القاهرة– ١٣٢٣هـ.

٢٦١- المقتضب: محمد بن يزيد المبرد – تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة – ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٩٩٤ م.

٢٦٢- الممتع في التصريف: عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن عصفور – ط٣ دار الآفاق الجديدة – بيروت – ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م.

٢٦٣- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: د/ رمضان عبد التواب – ط١ – نشر مكتبة الخانجي – القاهرة – ١٩٨٦ م.

٢٦٤- من أسرار اللغة: د/ إبراهيم أنيس – ط مكتبة الأنجلو المصرية – ١٩٧٥ م.

٢٦٥- المنصف في شرح تصريف المازني: أبو الفتح عثمان بن جني – تحقيق/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين– ط الحلبي– القاهرة –١٩٥٤م.

٢٦٦- المنظومة النحوية المنسوبة للخليل بن أحمد: تحقيق د/ أحمد عفيفي – ط مكتبة دار الكتب– القاهرة – ١٩٩٥م.

٢٦٧- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: علي بن محمد الأشموني – ط دار إحياء الكتب العربية – الحلبي – دون تاريخ.

٢٦٨- الموجز في قواعد اللغة العربية: أ/ سعيد الأفغاني- ط٣ – دار الفكر/ ١٩٧٧ م.

٢٦٩- المورد الكبير: نماذج تطبيقية في الإعراب والأدوات والصرف: فخر الدين قباوة – ط٢ – دار الآفاق الجديدة – بيروت – ١٩٧٨ م.

٢٧٠- موسوعة الحروف:إميل بديع يعقوب– ط دار الكتب العلمية– بيروت – ١٩٩٦م.

٢٧١- الموضح المبين لأقسام التنوين: محمد بن أبي اللطف العشائر – شرح وتحقيق د/ محمد عامر أحمد حسن – ط١ – مكتبة الصفا – القاهرة – ١٩٨٨ م.

٢٧٢- الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكنغراوي –شرح وتحقيق/ محمد بهجة البيطار – ط المجمع العلمي/ دمشق.

٢٧٣- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د/ خديجة الحديثي – منشورات وزارة الثقافة والإعلام – العراق – ١٩٨١ م.

٢٧٤- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي – تحقيق/ علي معوض وآخرين – ط دار الكتب العلمية –بيروت-١٩٩٢م.

٢٧٥- النحو العربي والدرس الحديث: د/عبد الراجحي– ط دار النهضة العربية- ١٩٧٩م.

٢٧٦- النحو الوافي: عباس حسن – ط ٤- دار المعارف- القاهرة- ١٩٦٠م.

٢٧٧- النشر في القراءات العشر: محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري-

تصحيح/ محمد أحمد دهمان – ط ١ – مطبعة التوفيق – دمشق - ١٣٤٥ هـ.
٢٧٨- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري – ط دار الكتاب العربي – دون بيانات.
٢٧٩- النون وأحكامها: د/ صبحي عبد الحميد – ط دار النهضة المصرية - الفجالة.
٢٨٠- نصوص في فقه اللغة العربية: د/ السيد يعقوب بكر – ط دار النهضة العربية – بيروت – ١٩٧٠م.
٢٨١- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي – طوكالة المعارف – أستانبول – ١٩٥٥م.
٢٨٢- الهمزة في اللغة العربية: د/ مصطفى التوني– ط دار شمس المعرفة–القاهرة– ١٩٩٥م
٢٨٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي – تحقيق/ عبد العال سالم مكرم، عبد السلام هارون –ط دار البحوث العلمية – الكويت(وهي طبعة الكويت)- ١٩٧٥م – وط أخرى: ط١ –المكتبة العصرية (بتحقيق شمس الدين)-بيروت – ١٩٩٨م– وط أخرى: السعادة بعناية النعساني – دون بيانات.
٢٨٤- الواضح في علم العربية: محمد بن الحسن الزبيدي – ط دار المعارف – القاهرة - ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧م.
٢٨٥- الوافي بالوفيات: لابن أيبك الصفدي –ط دار صادر – بيروت -١٩٩١م.
٢٨٦- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع: للشيخ عبد الفتاح القاضي – ط الحلبي - ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.

* * *

ثانيا: المراجع المخطوطة

١- الإبدال والمعاقبة والنظائر: للزجاجي - مخطوط بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية- تحت رقم ٢ نحو.

٢- الألفات في كلام العرب: مجهول المصنف - مخطوط في لوحة واحدة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٤٨٨) نحو.

٣- تفسير القرآن العظيم: علم الدين السخاوي - مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (١٥٩) تفسير.[تحت الطبع بتحقيق مشترك للباحث وللزميل الباحث/ موسى على موسى].

٤- حروف الهجاء: علي بن الفضل، أبو الحسن المزني - مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٥٢٩) لغة تيمور.

٥- رسالة في أي المشددة وأحكامها: الشيخ عثمان الحنبلي النجدي- مخطوط بدار الكتب المصرية ضمن (٧٠) مجاميع.

٦- الرسالة المنبئة في حل غوامض (لا) الجنس والتبرئة- يحتمل أن يكون لسليمان فيضي التوفيقي أو للفاضل الكلنبوي (على خلاف في نسبته) مخطوط بدار الكتب المصرية- تحت رقم (١٤٠٠) نحو، ضمن (٧٠) مجاميع.

٧- كاشفقس اللثام عما تحت (لا) من الأحكام: مجهول المصنف- نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٩١) نحو تيمور.

٨- ريحانة الألبا في معاني البا: محمد الغمري-مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١١٦٧) نحو، ضمن (٢٣) مجاميع.

٩- رسالة في لام التعريف: عيسى بن محمد الصفوي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٣٠٠) نحو.

١٠- اللامات: الخليل بن أحمد ـ مخطوط بدار الكتب المصرية - ضمن (٧٠) مجاميع - ونسخة منه ضمنها د/ محمد عامر في (المصنفات النحوية).

١١- موارد البصائر إلى فرائد الضرائر: محمد بن محمد الشهير بابن عبد الحليم - نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٠) أدب قولة.

١٢- كتاب الحروف: النضر بن شميل - نسخة مخطوطة بفهرس النحو بدار الكتب المصرية تحت عنوان رسالة في وجوه الألفات.

ثالثا: البحوث والدوريات

١- إعراب القرآن المنسوب للشيخ زكريا الأنصاري: تحقيق/ موسى علي موسى – رسالة ماجستير بدار العلوم – القاهرة – ٢٠٠٠م.

٢-الألفات:لابن خالويه – مجلة المورد العراقية– المجلد١١– الأعداد من١-٣- لسنة١٩٨٢م.

٣-التأويل في النحو العربي: د/ علي أبو المكارم– مجلة كلية التربيةبطرابلس-العدد الثاني.

٤-رسالة في اللامات: أبو جعفر النحاس – تحقيق/ طه محسن – مجلة المورد العراقية – المجلد الأول – العدد ٣ – لسنة ١٩٧١م.

٥-الزيادة في الأساليب العربية؛ أغراضها ومعانيها ومواقعها: مقال للدكتور/ عبد الحميد السيد طلب– مجلة البيان الكويتية – العدد٢٣٠ – لسنة ١٩٨٤م– ص١٢، ١٣.

٦-السخاوي وجهوده النحوية: رسالة ماجستير للباحث/ أشرف محمد عبد الله القصاص - بدار العلوم – المنيا – ١٩٩٩م.

٧-شرح الألفات: أبو بكر الأنباري – تحقيق/ أبو محفوظ كريم معصومي – مجلة مجمع اللغة العربية – دمشق – المجلد ٣٤ – سنة ١٩٥٩ م.

٨-قراءات في حرف الوصل بين القدامى والمحدثين: د/ علي توفيق الحمد – مجلة مجمع اللغة الأردني – العدد ٢٥ – لسنة ١٩٨٤ م.

٩- كتاب الحروف: أبو الفضائل الرازي – تحقيق د/ رشيد عبد الرحمن العبيدي– مجلة المورد العراقية– المجلد٣– العدد ٣ – لسنة ١٩٧٤م.

١٠-كتاب اللامات: أحمد بن فارس – تحقيق د/ شاكر الفحام – مجلة المجمع العلمي – دمشق – المجلد ٤٨ – لسنة ١٩٧٣م.(من ص٧٥٧- ص٨٠١).

١١-كتاب الموفقي في النحو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان – مجلة المورد العراقية – المجلد الرابع – العدد ٢ – لسنة ١٩٧٥ م.

١٢-(لا) بين النفي والنهي والزيادة: د/ يوسف أحمد المطوع – مجلة البيان الكويتية – العدد ٢٥٢ – مارس ١٩٨٧م.

١٣-ما جاء على مفعلة: صلاح الدين الزعبلاوي – مجلة التراث العربي – المجلد ٤ – العدد ١٣ لسنة ١٩٨٤م.

١٤-المصنفات النحوية في حروف المعاني، دراسة تحليلية موازنة: د/ محمد عامر – رسالة دكتوراه بدار العلوم – القاهرة- ١٩٨١م، ومنها: لامات الخليل، الحروف للنضر ابن شميل.

* * *

٢- فهرس آيات القرآن الكريم بقراءاته

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾	٣١	١٢٤/٢
﴿نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ ﴾	٤٠	٣١٩/٢
﴿فَٱتَّقُونِ ﴾	٤١	١٧١/٢
﴿ وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ ﴾	٤٢	٥٧/٢
﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾	٥٨	٢٦٧/٢
﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ ﴾	٧٨	٣١٥/٢
﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾	٨٥	١٢٢/١، ١٤١، ١٥٨، ١٦٢، ٣١٦، ٢١٧/٢
﴿قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ ﴾	٩٧	٩٢/٢
﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا ﴾	١٠٠	٤٥٠/١، ٢٨٣/٢
﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ ﴾	١٠٢	١٦٤/٢
﴿كُن فَيَكُونُ ﴾	١١٧	٥٤/٢
﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ ﴾	١٣٧	٤٦/٢
﴿ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ ﴾	١٤٠	٤٧٧/١
﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾	١٤٢	٤٨/٢
﴿وَٱخۡشَوۡنِي ﴾	١٥٠	٣٤٣/٢
﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا ﴾	١٥١	٧٠/٢
﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ﴾	١٧٣	٤٧٩/١ ، ٢٥١/٢
﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾	١٧٥	٥٢٢/١، ٢٢٩/٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾	١٧٧	٥٢٩/١
﴿فِيهِ الْقُرْآنُ﴾	١٨٥	٢٢٩/٢
﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾	١٨٥	٣٠٢/٢
﴿دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾	١٨٦	٣٤٣/٢
﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾	١٨٧	١١٢/٢
﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾	١٩٦	٥٤٣/١
﴿ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾	١٩٦	٢٩٧/٢
﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾	١٩٧	٣٨٦/٢
﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾	٢١١	٩٢/٢
﴿أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	٢١٦	٢٧١/٢
﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾	٢٢٨	٥٣١/١
﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾	٢٢٩	٥٢/٢
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا﴾	٢٣٠	٥٥١/١
﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	٢٣٧	٣٨٠/٢
﴿أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾	٢٤٦	١٣١/٢
﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾	٢٥٤	٣٨٦/٢
﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾	٢٥٦	٣٨٧/٢
﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾	٢٥٨	٤٧١/١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	١٣٥	٣٦٢/١، ٢٧٥/٢، ٢٧٦
﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾	١٥٤	٢٨٦/٢
﴿وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟﴾	١٥٦	١٣٦/٢
﴿إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾	١٦٤	٤٧٠/١
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾	١٨٠	٤٥٧/١، ٥١١
﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾	١٨٦	٣٠٧/٢
سورة النساء		
﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾	١	٢٧/٢
﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾	٣	٢٩٧/٢
﴿وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾	٨	١٣٦/٢
﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا﴾	١٦	١٦٢/٢
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾	٢٦	١٣٧/٢
﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾	٢٨	١٢١/٢
﴿وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾	٤٤	٥٠٩/١
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾	٦٥	٣٦٠/٢، ٣٨١
﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾	٧٢	١٠٦/٢
﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾	٧٣	٣٣٩/٢
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٥٤١/١
﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾	٨٨	٢٦٠/٢
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾	٩٧	٢٦٠/٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ﴾	١١٥	٢/٢٢٨، ٢٣٠
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾	١٥٥	١/٥٢٨، ٥٣١
﴿إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾	١٥٩	٢/١٠٦
﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	١٧١	١/١٦٧
سورة المائدة		
﴿أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾	١	١/٥٢٢
﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	٣	٢/١٢١
﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾	٦	١/٩٢، ٥١٧، ٢/٢٤٥
﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾	٦	١/٨٢، ٩٢، ٥٣٣
﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾	٣٨	١/٨٥، ٢/٣١٥
﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾	٦٢	٢/١١٩
﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	٧١	٢/٥٢
﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾	٧١	٢/٢٥٥
﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾	٨٤	٢/٢٥٨
﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾	٨٩	٢/٣١٣، ٣١٤
﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾	٩٥	١/٤٦٣
﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾	١٠١	١/٥٤٦
﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾	١٠٥	١/٥٥١
سورة الأنعام		
﴿ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾	٦٤	٢/١٧
﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٧١	٢/١٢٥، ١٢٦
﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾	٧٥	١/٢٦، ١٥٧، ١٩٢، ٢٧٧، ٢/٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾	١١٣	٤٧٧/١
﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾	١٢٣	٣٠٦/٢
﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾	١٥٤	٢٥٥/١، ١٢٧/٢
﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾	١٥٥	٢٩٦/٢
﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾	١٧٣	٤٤٩/١
﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ﴾	١٩٥	٤٥١/١
سورة الأنفال		
﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾	٢٠	٨٠/١
﴿وَٱتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	٢٥	١٩٤/٢
﴿وَٱذْكُرُوٓا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾	٢٦	٤٧٠/١
﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾	٣٣	٨٧/١، ١٠٠/٢، ١٠١
﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	٤٢	١٠٣/٢
سورة التوبة		
﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾	٧	٥٤٣/١
﴿أَئِمَّةَ﴾	١٢	٤٢٥/١
﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾	١٣	٤٤٩/١
﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾	٢٥	٥٤٦/١
﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾	٢٥	٥٣٤/١، ٥٣٥
﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا نُورَ ٱللَّهِ﴾	٣٢	٨١/١، ١٢٦/٢
﴿وَقَٰتِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾	٣٦	٤٩٣/١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾	٤٠	٢/١٢١
﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾	٦٠	٢/١١٣
﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾	٦٢	٢/٢٧٣
﴿فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾	٦٣	٢/٦٠
﴿أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾	٧١	٢/٤٦
﴿إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾	٩٢	٢/٢٦٨
﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ﴾	١٠٨	٢/١١٩
سورة يونس		
﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾	١٢	٢/١١٤
﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾	٢٧	١/٥٣٠، ٥٤٣، ٥٤٩
﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾	٣٧	٢/١٠٠
﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾	٥٨	٢/٩٢
﴿إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾	٧٢	٢/٣٢٣
﴿لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾	٨٨	٢/٧٩، ٨٠
﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾	٩٨	٢/٣٨٥
سورة هود		
﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾	٥	٢/٣٤٠
﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾	٢٤	١/١٢٢، ٢/٢٧٣
﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾	٥٧	٢/٢٥
﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾	٧٢	٢/٣٥٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾	٨٧	٤٤٩
﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾	١١١	١٣٢/٢
﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾	١١٢	٧٠/٢
سورة يوسف		
﴿وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾	١٣	٢٥٩/٢
﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾	١٤	٢٥٩/٢
﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ﴾	١٥	٢٨٣/٢
﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ﴾	٢١	٣٠٢/٢
﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾	٢٣	٨٢/١، ١٣٧/٢
﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾	٣١	٨٢/١، ٩٩، ١١٤، ١٥٦، ١٩١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٢٥١/٢
﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾	٣٣	١٤٩/٢، ٣٢٢
﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾	٤٣	١٢٧/٢، ١٢٨
﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾	٧٠	٨٧/١، ٢٨٣/٢، ٢٨٦
﴿وِعَآءِ أَخِيهِ﴾	٧٦	٥٠٧/١
﴿إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾	٨٦	٢٤٤/٢
سورة الرعد		
﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾	١	٨٧/١، ٢٧٢/٢
﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾	٥	٤٤٧/١
﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾	٧	١٧٣/٢، ٣١٥
﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾	١٦	٤٥١/١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَـٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾	٧٤	١٠٤/٢
﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾	٩٧	٣٤٤/٢
﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾	١٠٧	١١٤/٢
سورة الكهف		
﴿تَزَاوَرُ﴾	١٧	٤٥٩/١
﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	٢٢	٢٦٤/٢، ٢٨٥
﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن﴾	٢٩	٩٠/٢
﴿لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾	٥٩	١٤٩/٢
﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾	٨٠	١٦٢/٢
سورة مريم		
﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾	٥	١٣٥/٢
﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ﴾	١٠	٥٢/٢
﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾	١٦	٤٧٠/١
﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾	٢٣	٤٣٥/١، ٥٢٠
﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾	٢٦	٣١٧/٢، ٣٣١
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾	٣٨	٨٣/١، ٤٣٨
﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا﴾	٧٥	٩٠/٢
سورة طه		
﴿لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم﴾	١٠	١٢٩/٢
﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾	١٢	٥٤٦/١

الصفحة	رقمها	الآية
٢/١٢٨	٧٨	﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾
٢/٢١٠	٨١	﴿عَاصِفَةً﴾
٢/٢٨٣	٩٧	﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾
		سورة المؤمنون
٢/٣٣٨، ٣٤٢	٢٣	﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾
١/٥١٨	٥٩	﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾
٢/٦٠	٦٨	﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾
٢/١٠٩	٩١	﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾
		سورة النور
١/٤٤٩	٢٢	﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾
١/٨٦ ، ٢/٩٤	٣٣	﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾
٢/١٢١	٣٥	﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾
٢/٢١٣	٣٧	﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾
١/٥٢١	٤٣	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾
١/٤٤٩	٥٠	﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾
٢/٩١	٥٨	﴿لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾
		سورة الفرقان
٢/٢٦٥	٢٠	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾
١/٥٣٨	٢٥	﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾
١/٤٣٨، ٢/٤٤٩	٤٥	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾	٦٧	٤٧١/١، ٥٠٨
سورة سبأ		
﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾	١٦	٤٦٣/١
﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾	٣٩	٢٣٢/٢
سورة يس		
﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ﴾	١٢	٢٨٨/٢
﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾	٣٩	٥٢٤/١، ٢٨٧/٢، ٢٨٨
﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾	٤٠	١٢٧/٢
﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا﴾	٥٨	١٥٩/١
﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾	٦٠	٤٤٩/١
سورة الصافات		
﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ وَحِفْظًا﴾	٦، ٧	٢٨٤/٢، ٣٠١، ٣٠٢
﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾	٣٨	١٦٤/٢
﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾	٥٣	٤٣٨/١
﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾	١٠٣	١١٤/٢، ١٣٧
﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾	١٠٤	٤٧٦/١
﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾	١٢٥	٤٤٨/١
﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾	١٥٣	٤٤٧/١
﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	١٧١	٢٨/١، ٨٦، ١١٤/٢، ١١٥
سورة ص		
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٢١/٢
﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾	٥٠	٢٨٥/٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا ﴾	٦٣	٥٤/٢
سورة الزمر		
﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ﴾	٩	٥٠٥/١
﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ﴾	١٧، ١٨	٣٤٣/٢
﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾	١٩	٤٤٩/١
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾	٢١	٤٤٩/١
﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾	٦٠	٤٤٩/١
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾	٧١	٨١/١، ٢٨٣/٢، ٢٨٥
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾	٧٣	٨٢/١، ٤٦٩، ٢٦٧/٢، ٢٨٣، ٢٨٤
سورة غافر		
﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴾	٣٦	٣٥٤/١، ٦٤/٢
﴿أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾	٣٧	٣٥٤/١
سورة فصلت		
﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾	١٧	٢٨٨/٢
﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾	٤٦	٤٩٢/١
سورة الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾	١١	٦٨/٢، ٧٣
﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾	٢٠	٢٢٨/٢
﴿ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾	٤٠	٥٤٣/١
﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾	٤٥	١١٠/٢
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾	٥٢	١١٧/٢

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الزخرف		
﴿ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ﴾	١٩	٤٥٠/١
﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾	٣٣	١١٤/٢
﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾	٣٩	٤٧٠/١
﴿وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴾	٤٤	٤٨/٢
﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾	٥١	٤٤٩/١
﴿وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾	٧٦	٤٥٧/١
سورة الجاثية		
﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴾	٢٣	٣٠٢/٢
سورة الأحقاف		
﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ ﴾	١٥	٤٦/١
﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾	٢٠	٤٤٨/١
﴿فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾	٢٦	٢٦٩/٢
﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾	٣٣	٥١٦/١، ٥٤٤
سورة محمد		
﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ طَاعَةٌ ﴾	٢٠،٢١	١١٣/١، ١٣٧، ٢٦٩/٢
سورة الفتح		
﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾	٢	٨١/١، ٩٧/٢، ٩٨
سورة الحجرات		
﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ ﴾	٢	١١٤/٢
﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾	٩	٢٧٣/٢
﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ﴾	١٤	١٥/٢

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الواقعة		
﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾	١-٣	٤٦٩/١
﴿فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾	١٢	٨٩/١
﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾	١٨	٨٩/١
﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾	٢٢	٢٦/١، ٨٨، ١٢٩، ١٤٣، ٥٥١، ٣٠١/٢، ٣٠٣
﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾	٦٩	٤٤٧/١، ٤٤٨/٢
سورة الحديد		
﴿وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ﴾	١٢	٥٣٥/١
﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾	١٣	٤٠٣/١
﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾	١٣	٥١٨/١
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	١٦	٤٤٩/١
﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾	٢٣	٢٦/١، ٩٧/٢، ١٢٩
سورة المجادلة		
﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾	٢	٥٢٣/٢، ٥٢٤
﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾	٣	١١٨/٢
سورة الحشر		
﴿لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾	٢	١١٥/٢
سورة الممتحنة		
﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾	١	٣٨٠/٢
سورة الصف		
﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ﴾	٥	٢٥٧/٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُواْ﴾	٨	١/٨١، ٢/١٢٦
سورة المنافقون		
﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾	٦	١/٤٤٨، ٢/٤٥٠
سورة التغابن		
﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾	١	٢/٢٢٩
سورة الطلاق		
﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾	١	٢/١١٥
﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾	٧	٢/٩٠
سورة الملك		
﴿نَكِيرِ﴾ } ﴿نَذِيرِ﴾	١٧، ١٨	٢/٣٤٣
سورة القلم		
﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾	٢	١/٨٢، ٥٣٤
﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾	٣	١/ ٥٣٤
﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾	٤	٢/ ١٠٣
﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾	٤٤	٢/ ٢٩٨
﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ﴾	٥١	٢/ ١٣٢
سورة الحاقة		
﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُواْ بِٱلطَّاغِيَةِ﴾	٥	١/٨٢، ٤٩٤
﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾	٨	١/٤٩٣
﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾	٩	١/ ٨٢، ٤٩٣، ٤٩٤
﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾	١٣	٢/ ٢٢٤
﴿رَّاضِيَةٍ﴾	٢١	١/ ٨٢
﴿مَالِيَهْ ۜ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾	٢٨، ٢٩	٢/ ٢٥، ٢٣٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الانشقاق		
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾	١	١/ ٤٩٦
﴿وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ﴾	٢	١/١٤١، ٢/ ٢٦٧، ٢٨٤
سورة البروج		
﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ﴾	٤	٢/ ١٣٩
﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾	١٦	٢/ ١٢٨
سورة الطارق		
﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾	٤	١/ ٥٢٨
﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٖ وَلَا نَاصِرٖ﴾	١٠	٢/ ٣٧٨
سورة الغاشية		
﴿لَٰغِيَةٗ﴾	١١	١/٤٩٣
سورة الفجر		
﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾	٤	٢/٣٤٥
﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ﴾	١٤	٢/١٠٣
﴿أَكۡرَمَنِ﴾	١٥	٢/٣٤٣
﴿أَهَٰنَنِ﴾	١٦	٢/٣٤٣
﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾	٢٢	١/٥٢١، ٥٢٢
﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾	٢٤	٢/١١٥
سورة البلد		
﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾	١	١/٣٩٠
سورة الشمس		
﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾	١	٢/١٣٩
﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾	٩	١/١٩٠، ٢/١٣٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾	١٠	٥١/٢
﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا﴾	١٢	٤٤٢/١
﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم﴾	١٤	٨٧/١، ١٥٨/٢
﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾	١٥	٣٠٠/١
سورة الليل		
﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾	٣	٥٥١/١
سورة الضحى		
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾	٥	٤٦/٢، ٤٧/٢، ١٩٤
﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾	٩	١٥/١، ٦٦/٢، ٦٧
سورة التين		
﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾	١	٨١/١، ١٠٨/٢
﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾	٤	٨١/١، ٣٩٦، ١٠٨/٢
سورة الشرح		
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	١	٤٥٠/١
سورة العلق		
﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾	١٨	٣٤٨/٢
سورة الزلزلة		
﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾	٤	٤٧٠/١، ٨٠/٢
﴿يَرَهُۥ﴾	٧، ٨	٢٣٠/٢
سورة العاديات		
﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾	٦	٢٢٩/٢
سورة القارعة		
﴿رَّاضِيَةٍ﴾	٧	٨٢/١

* * *

٣- فهرس الأحاديث والآثار

* * *

٤- فهرس الأمثال

* * *

٥- فهرس الأشعار

البيت	البحر	الصفحة
وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ	الوافر	٢/ ٤٧
طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بقاء	الخفيف	٢/ ١٦
سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم و لا غناء	الوافر	١/ ٤٩٨
فلا والله لا يُلْفَى لما بي ولا لِلِمَا بهم أبدًا دواءُ	الوافر	٢/ ٨٧، ١٢٩
وزعت بكالهراوة أعوجي إذا جرت الرياح جرى وثابا	الوافر	٢/ ٧٢
أقلَّ اللومَ عاذِلَ والعِتَابَا وقل لي إنْ أصبتُ لقد أصَابَا	الوافر	٢/ ١٨١
تيَّمَ القلبَ حبٌّ كالبدر لا بل فاق حسنا من تيم القلب حبا	الخفيف	٢/ ٧٢
إن امرأً رهطُهُ بالشامِ منزلُهُ برَمْلِ يَبْرِينَ ما أَشَدَّ ما اغترَبَا	البسيط	١/ ١٦٨
أم الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَةْ	الرجز	١/ ٥١١، ٢/ ١٢٨
ثمت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبا	الطويل	٢/ ٨٧
لا كَعْبَةَ الله مَا هَجَرْتُكُمْ إلا وفي النَّفْسِ منكم أربُ	المنسرح	٢/ ٢٥٠
الفَاءُ نَاسِقَةٌ كَذَلِكَ عِنْدَنَا وَسَبِيلُهَا رَحْبُ المَذَاهِبِ مُشْعَبُ	الكامل	٢/ ٢٤٣
فانسُق وَصِلْ بِالوَاوِ قَوْلَكَ كُلَّهُ وَبِلاَ وَثُمَّ وَأَوْ فَلَيْسَت تَصْعُبُ	الكامل	٢/ ٢٤٣
ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب	البسيط	١/ ٤٠١
وما مس كفي من يد طاب ريحها من الناس إلا ريح كفك أطيب	الطويل	٢/ ٢٦٦
عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ استقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هي إلا لمحة فتغيبُ	الطويل	٢/ ١٦١
فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ	الطويل	١/ ٥٣٨
فلا تستطل مني بقائي و مدتي ولكن يكن للخير منك نصيب	الطويل	١/ ١٩١، ٣٥٥، ٢/ ١٣٩
رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ	الخفيف	٢/ ١٦٤
إذا كان أمر الناس عند عدوهم فلابد أن يلقون كل باب	الطويل	٢/ ١٦٩
فَإِنْ تَنْأَ عني حِقْبَةً لاَ تُلاَقِهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ	الطويل	١/ ٥٣٠
سالت هُذَيْلٌ سُولَ الله فَاحِشَةً ضلت هذيل بما قالت ولم تصب	البسيط	١/ ٤٢٥
إنَّ العدوَّ لهم إليك وسيلةٌ إن يأخذوكِ تكحَّلِي وتخَضَّبِ	الكامل	٢/ ٣٤٤
وإنك لم يفخر عليك كفاخر ضعيفٍ ولم يغلبك مثل مغلب	الطويل	٢/ ٧٢
يا ويح زيابة للحارث الـ صَابح فالغانم فالآيب	الرجز	٢/ ٥٦
فَتَبْعَدُ إِذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّي فَلا أَسَفِي عليك وَلا نَحِيبِي	الوافر	٢/ ١٤٠

البيت	البحر	الصفحة
بل جوزِ تيهاء كظهر الجحفت	الرجز	٢/ ٢٩٥
الله نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مُسْلِمَتْ	الرجز	٢/ ٩
فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباء الأساة	الوافر	٢/ ٣٤٨
ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات	المديد	٢/ ١٩، ١٩٧
ليت شعري وأشعرنَّ إذا ما قربوها منشورة ودعيت	الخفيف	٢/ ١٩٦
شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خَضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ	الطويل	١/ ٥٣٩
خالي عويف وأبو علج المطعمان اللحم بالعشج وبالغداة كنسل البـرنج يقلع بالـود وبالصيصج	الرجز	٢/ ٣٠، ٣٥٦
دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا لَوْلاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا	الكامل	٢/ ١٩٧
فبح بالسرائر في أهلها وإياك في غيرهم أن تبوحا	المتقارب	٢/ ٢٦١
بودك ما قومي على ما تركتهم سليمى إذا هبت شمالا وريحها	الطويل	١/ ٥٣٦
أَلَسْمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وَأَنْدَى العَامَلِينَ بُطُونَ رَاحِ	الوافر	١/ ٤٤٨
فأنت من الغوائلِ حين تُرْمَى ومن ذمِّ الرجالِ بمنتزاح	الوافر	١/ ٤٧٢
أَبَى النَّاسُ ويحَ الناسِ أَنْ يَشْتَرونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ	الطويل	٢/ ١٦٩
أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وأَلاَّ تُشْعِرا أَحَدَا	البسيط	٢/ ١٦٨
حُزُقٌ إِذَا مَا القَوْمُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آإِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا	الطويل	١/ ٤٧٧
أنحى عليَّ الدهرُ رِجلا وَيَدَا يُقْسِمُ لا يُصْلِحُ إلاَّ أَفْسَدَا فيُصْلِحُ اليومَ وَيُفْسِدُهُ غَدَا	الرجز	٢/ ٢٣٠
أقائلن أحضروا الشهودا	الرجز	٢/ ١٩٨
فظلت في شر من اللذ كيدا كاللذ تزبى زبية فاصطيدا	الرجز	٢/ ٣٤٤
إن بنيّ للئام زهده لا يجدون لصديق موددة إلا كوجدِ مسد لقرمدة	الرجز	٢/ ٣٢٠
لَلَوْلاَ حُصَيْنٌ سَاءَنِي أَنْ أَسُوءَهُ وَأَنَّ بَنِي عَمْرٍو صَدِيقٌ وَوَالِدُ	الطويل	١/ ٢٨، ٢/ ١٤١
أَحَب المؤقدين إليَّ مؤسى وجعدة إذ أضاءهما الوقود	الوافر	١/ ٥٠٧
وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللهَ مَعَه ورزق الله مؤتاب وغادي	الوافر	١/ ٤٧٢
أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ	الوافر	١/ ٥٢٩
وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَنًا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ من أَحَدِ	البسيط	٢/ ١٤٢
دَعَانِي أَخِي والخَيْلُ بَيْنِي وبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ	الطويل	١/ ٥٣٠

البيت	البحر	الصفحة
فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومةً ولا فردا لفرد	الوافر	٢/ ١٠٠
أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تزُلْ بِرِحَالِنَا و كأن قَدِ	الكامل	٢/ ١٨٢
دُعْجٍ عَلَى دِمَنٍ قَفْرٍ مَنَازِلُهَا بِالنَّقْعِ بَيْنَ بَيَاضِ الحُبْكِ وَالجَلَدِ	البسيط	٢/ ٣٤٦
وَابْكِنَّ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ البَلَدِ	البسيط	٢/ ٣٤٦، ٣٤٧
كنواح ريش حمامة نجدية و مسحت باللثتين عصف الإثمد	الكامل	٢/ ٣٥٠
يا عمرو أحسن نوال الله بالرشد واقرأ سلامًا على الأنقاء والثمد	البسيط	٢/ ٣٤٦
إنَّ الرزيَّةَ لا رزيَّةَ مثلها فقدانُ مثل محمدٍ ومحمدِ	الكامل	٢/ ٢٤٤
و عرقُ الفرزدق شرُّ العروق خبيثُ الثَّرى كابي الأزندِ	المتقارب	٢/ ٣١٤
لَعَمْرُكَ مَا الفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحى وَلَكِنَّمَا الفِتْيَانُ كُلُّ فَتًى نَدِي	الطويل	١/ ٥١١
أشعثُ باقٍ رمَّة التَّقليد	الرجز	٢/ ١٢٥
لِامْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ مَا مَضَى وَالطِّرِمَّاحُ لَهُ مَا قَدْ غَبَرْ	الرمل	٢/ ٣٤٥
صَنَعُوا لِي مَا حَيِيتُ نَفْسٌ لَهَا وَإِذَا مِتُّ فَلِلنَّاسِ الكَدَرْ	الرمل	١/ ٢٨، ٢/ ٣٤٥
وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَا هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَر	المتقارب	٢/ ٢٢٦
وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرْ	م الرجز	١/ ٤٩٢
أَحَارِ بْنُ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرْنْ وَيَعْدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتَمِرْنْ	الوافر	٢/ ١٨٣
إذا ما شاءُ ضرُّوا من أرادوا ولا يألوا لهم أحد ضرارا	الوافر	٢/ ٣٤٨
لأَرْتَاهَا وَمَا فِيهَا وَفِيٌّ لَيَرْقُدُ ثُمَّ يَرْقُدُ لَنْ يُضَارَا	الوافر	٢/ ٩٤
فإن رُشَيْدًا وابنَ مروانَ لم يكن ليفعل حتى يصدر الأمر مصدرًا	الطويل	٢/ ٢٧٢
فيا الغلامانِ اللذانِ فرَّا إياكما أن تكسبانا شرًّا	الرجز	٢/ ١٢٢
قضاءَ الله قد شفعَ القبورا	الوافر	٢/ ٢٥٠
تَسْمَعُ لِلْجَرْعِ إِذَا استحيرا لِلْمَاءِ فى أَجْوَافِهَا خَرِيرَا	الرجز	٢/ ١٣٨
قُلْتُ لِبوَّابٍ لديه دَارُهَا تَأْذَنْ فَأَنَّى حَمُؤُهَا وَجَارُهَا	الرجز	٢/ ١٤٠
.... فأنت أنت وإن شطوا وإن زاروا	البسيط	٢/ ٢٩٢
أبدا كالفراء فوق ذراها حين يطوي المسامع الصرار	الخفيف	٢/ ٧٢
تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْنَافَهُمْ وَتَوَلَّوْا لاتَ لَمْ يُغْنِ الفِرَارُ	الرمل	٢/ ٢١
يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْبًا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ	المديد	٢/ ١٠٢
إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارًا عليك وربَّ قتلٍ عارُ	الكامل	٢/ ١٨
ولو ضَنَّتْ يداي بها ونفسي لكان علي للقدرِ الخيارُ	الوافر	٢/ ١٤١

البيت	البحر	الصفحة
ولكنَّ أجرًا لو علمتِ بهينٍ وهل يُنكر المعروفُ في الناسِ والأجر	الطويل	١/ ٥٣٠
هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ	الطويل	٢/ ١٦٣
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش و إذ ما مثلهم بشر	البسيط	١/ ١٣٢
ألا يا اسلمي يا دار ميَّ على البِلَى ولا زال مُنْهَلا بِجرعائكِ القطرُ	الطويل	٢/ ٣٣٩
إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن سراج لنا إلا ووجهك أنور	الطويل	٢/ ٢٦٦
إذا مات منهم سيد سرق ابنه ومن عضةٍ ما يُنْبِتَنَّ شَكِيرُهَا	الطويل	٢/ ١٩٤
يا لعنةَ الله و الأقوامِ كلهم والصالحين على سمعانَ من جارِ	البسيط	٢/ ٣٣٩، ٣٤٠
ليس تخفى يسارتي قدر يوم ولقد تخفي شيمتي إعساري	الخفيف	٢/ ٣٤٥
بنعم طير و شباب فاخر	الرجز	٢/ ٢٢٠
لا يَبعَدَن قَومِي الذين همو سَمُّ العِدَاةِ وآفة الجزرِ	الكامل	٢/ ٣٩١
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عن عمرو	الطويل	٢/ ١٣٤
هُنَّ الحَرَائِرُ لا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ	البسيط	١/ ٥٣٢
وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوءًا وَعَسَاقِلا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ نَبَاتِ الأَوْبَرِ	الوافر	٢/ ١٣٤
فكيف بليلة لا نوم فيها ولا قمرٍ لساريها منيرِ	الوافر	٢/ ٣٨٦
أقسام تنوينهم عشرٌ عليك بها فإن تحصيلها من خير ما حرزا مكّن وعوِّض وقابل والمُنكَّرزد ورنِّم احكِ اضطرارًا غال ما همزًا	البسيط	٢/ ١٧٧
فَلَمَّا شَرَاهَا فَاضَتِ العَيْنُ عَبْرَةً وَفِي النَّفْسِ حَزَّازٌ مِنَ الوَجْدِ حَامِزُ	الطويل	٢/ ١٢٥
لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزًا مثل السعالي خمسا	الرجز	٢/ ٤٨
وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهاَ أَنِيسُ .... [إلا اليعافير و إلا العيس]	الرجز	٢/ ٢٩٥
يا أيها المُشْتكِي عُكْلا و مَا جَمَعَتْ إلي القَبَائِلِ مِن قَتْلٍ وَ إِبْآسِ إِنَّا كَذَلِكَ ؛ إِذْ كَانَتْ هَمَرَّجَةٌ نسبي ونقتل حتى يسلم الناس	البسيط	٢/ ٢٧٨
ولولا كثرة الباكين حــــولي على إخوانهم لقتلت نفســي وما يبكون مثل أخي ولكن أعزي النفس عنه بالتأسِّي	الوافر	٢/ ٣٥٢
كلوا في بعضِ بطنكمو تعفُّوا فإنَّ زمَانَكُم زَمَنٌ خميصُ	الوافر	٢/ ٢٧٣
داينت أروى والديون تقضن فمطلت بعضًا وأدّت بعضا	الرجز	٢/ ١٨١
كأنها و قد بدا عوارض و فاض من أيديهن فائض	الرجز	٢/ ٣١٤
أل حرف تعريف أو اللام فقط فنمط عرفت قل فيه النمط	الرجز	١/ ٤٨٧
لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ	الخفيف	٢/ ١٩٨

البيت	البحر	الصفحة
ولقد شربت ثمانيًا وثمانيًا ثمانِ عشْرة واثنتينِ وأربعًا	الكامل	٢/ ٣٤٩
يا ليت أيام الصِّبَا رَوَاجِعًا	الرجز	١/ ٥٠٣
لبعد لقد لاقيت لابد مصرعا	الطويل	٢/ ١٢٨
لا تتبعن لوعة إثري ولا هلعا ولا تقاسن بعدي الهمّ والجزعا	البسيط	٢/ ٣٤٦
بانت سعاد وأمسى حبلها انقطعا	البسيط	١/ ٤٤٨
إذا هو آلى حلفة قلت مثلها لتغني عني ذا أتى بك أجمعا	الطويل	٢/ ٣٤٦
سبقوا هوَيَّ و أَعْنَقُوا لهواهم فتُخُرِّموا ولكل جنب مصرعُ	الكامل	٢/ ٣١٩
فَلَمَّا تفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا	الطويل	٢/ ١١٦
فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا	الطويل	٢/ ١٩٦
بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يومًا أُتيحَ له جريٌّ سَلْفَعُ	الكامل	١/ ٤٧١
لا تجزعي إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	الكامل	٢/ ٦١
أردتُ لكيما أنْ تطيرَ بِقُرْبَتي فتتركَني شنًّا ببيداءَ بلقعِ	الطويل	٢/ ٩٧، ١٢٧
فخفِّضْ عليك الشأنَ لا يُرْدِكَ الهوى فليس انتقالُ خُلَّةٍ ببديعِ	الطويل	٢/ ١٢٥
أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا	الرجز	٢/ ١٩٨
كفى بالنأي من أسماءَ كافي وليس لنأيها إذ طال شافي	الوافر	٢/ ٣١٣
من تثقفن منهم فليس بآيب أبدا وقتل بني قتيبة شافي	الكامل	٢/ ١٩٦
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف	البسيط	٢/ ٣٣٦
يَا عَمْرَوَيْهِ انْطَلَقَ الرِّفَاقُ مَالَكَ لاَ تَبْكِي وَلاَ تَشْتَاقُ؟	الرجز	٢/ ٢١٢
إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ استحق	الرجز	٢/ ١٦٢
كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ أَيْدِي نِسَاءٍ يَتَعَاطِينَ الوَرِقْ	الرجز	٢/ ٣١٥
وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ مشتبه الأعلام لماع الخفق	الرجز	٢/ ١٨٢، ٢٩٥
.... لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمُقَقْ	الرجز	٢/ ٦٩
وكل اثنين إلى افتراق	الرجز	١/ ٤١٤
تقول بنتي قد أتى أتاكَن يا أبتا علَّك أو عساكا	الرجز	٢/ ١٨١، ٣٢٣
هل تعرف الدار على تبراكا دار لسلمى إذهِ من هواكا	الرجز	٢/ ٣٤٤
قد زعم الحيدر أني هالك و إنما الهالك ثم الهالك هلباجة ضاقت به المسالك	الرجز	٢/ ٢١٠
أبيتُ أُسرِي وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي	الرجز	٢/ ١٦٩

البيت	البحر	الصفحة
دع ذا وعجّل ذا وألحقنا بذلْ بالشحم إنّا قد مللناه بجلْ	الرجز	١/ ٤١٣، ٤٨٧
بدأت ب(بسم الله) في النظم أولا تبارك رحمانا رحيما و موئلا	الطويل	٢/ ١٢٤
مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا	الوافر	٢/ ١٣٩
بِأَنَّكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعُ و أنك هناك تكون الثمالا	المتقارب	١/ ٢٨، ٢/ ٢٠٢
كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الحَبِيبِ خَيَالاَ	الكامل	١/ ٤٤٧
.... إذا الداعي المثوب قال يا لا	الوافر	٢/ ٣٨٩
والكسر أفرد لمرفق ومعصية ومسجد مكبر مأوِ حوى الإبلا	البسيط	٢/ ١٤٨
.... مع مد ما الأخير تلا	الرجز	١/ ٤٣٣
مَظْلَمةٌ مَطْلَعُ المَجْمعِ مَحْمَدَةٌ مَذَمَّةٌ مَنْسَكٌ مَضَنَّةٌ البُخَلا	البسيط	٢/ ١٤٨
شذَّ المُدُقُّ و مُسْعُطٌ و مُكْحُلَةٌ و مُدْهُنٌ مُفْصُلٌ و آلاتُ مَنْ نَخَلا	البسيط	٢/ ١٥٤
ومن نوى عملا بهن جاز له فيهن كسرٌ ولم يعبأ بمن عذلا	البسيط	٢/ ١٥٤
ويحسِب كسر السين مستقبلا سما رضاه و لم يلزم قياسًا مؤصلا	الطويل	٢/ ٤٩
وَ مَا لِقِيَاسٍ فِي القِرَاءَةِ مُدخل فدونك ما فيه الرِّضَا مُتَكَفَّلا	الطويل	١/ ٩٠، ٢/ ٢٨٩
حتى وَرَدْنَ لِتِمِّ خِمْسٍ بَاكِرٍ جُدًّا تعاوره الرياحُ وَبِيلا لا يتخذن إذا علون مفازة إلا بياض الفرقدين دليلا	الكامل	٢/ ١١٧
فألفيته غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا	المتقارب	٢/ ١٧٤
فاذهب فأي فتى في الناس أحرزه من يوم ظلم دعج و لا جبلُ	البسيط	١/ ٥٤٣
أ أن رأت رجلا أعشى أضرَّ به ريب الزمان ودهر مفسد خبلُ	البسيط	٢/ ٣٧٣
أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيها الزيتُ والفُتُلُ	البسيط	٢/ ٧٢
لعمرك ما تدري متى أنت جائيٌّ و لكنَّ أقصى مدة الدهر عاجلُ	الطويل	٢/ ٣١٤
وإن مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بأعجلهم إذ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ	الطويل	١/ ٥٣٠
وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقةٌ لي في هذا ولا جمل	البسيط	٢/ ٣٣٦
فَهِيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ خَاذِلَةٌ وَالعَيْنُ بِالإِثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ	البسيط	١/ ٥١١
فيوما يوافِين الهوى غيرَ ماضِي و يوما ترى منهن غولا تغوَّلُ	الطويل	٢/ ٣١٤
فعَّالٌ أو مفعالٌ أو فعولُ في كثرة عن فاعل بديل	الرجز	١/ ٤٩١
لو كان في صدري كقدر قلامة فضلا وصلتك أو أتتك رسائلي	الكامل	٢/ ٧٣
بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي	الوافر	٢/ ٢٤٤
يا بنيي إني نذرتك للـ ـه شحيطًا فاصبر فدى لك خالي	الخفيف	٢/ ٣٢١

البيت	البحر	الصفحة
فقلت يمينَ الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا حبلي لديك وأوصالي	الطويل	١/ ١٦٧
وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَائِسَاتٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي	المتقارب	٢/ ٣٠٤
وَلاَ يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا أَلْقِدْرَ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جُعَالِ	الكامل	١/ ٤١٤
لَمَا أغفلتُ شكرَك فاصطنِعْني فكيفَ ومن عطائك جُلُّ مَالِي	الوافر	٢/ ١٢٧
فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلا كلُمَّةِ حالمٍ بخيال	الكامل	٢/ ٢٨٣
أنا ابن كلاب وابن أوس فمن يكن قناعهُ مغطيًا فإني لمجتلي	الطويل	٢/ ٢٣٤
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل	الطويل	١/ ٤٧٨
وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاَتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي	الطويل	٢/ ١٨٣
رَسْمِ دَارٍ وَقَفْت فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ	الخفيف	٢/ ٢٩٥
ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبًا من رحلها المتحملي	الطويل	٢/ ٣٣٥
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل	الطويل	١/ ٩٦، ٢/ ٥٥، ٣٠٠
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعٍ فألهيتها عن ذي تمائم محول	الطويل	٢/ ٦٠
هناء وتسليم تلا يوم أنسه نهاية مسئول أمان وتسهيل	الطويل	١/ ٥١٢
وَقَالوا نأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالبُكَا قلتُ البُكَا أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي	الكامل	٢/ ٢٩٦
وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمور بذات الصليلِ وذاتِ اللُّجُمْ	المتقارب	٢/ ٢٧٣
إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمَامِ وَلَيْثِ الكَتِيبة فِي المُزْدَحَمْ	المتقارب	٢/ ٢٧٣
رأى برقا فأوضع فوق بكر فلا بك ما أسال ولا أغاما	الوافر	١/ ٥٢٧
كفَّاك كفٌّ ما تُلَيِّقُ درهما جودا، وأخرى تُعْطِ بالسيف الدَّما	الكامل	٢/ ٣٤٥
لنا هضبةٌ لا ينزلُ الذُّلُّ وسطَها و يأوي إليها المستجيرُ لِيُعْصَمَا	الطويل	٢/ ١٢٣
هُمُ الفَاعِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا	الطويل	٢/ ١٦٤
يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما	الرجز	١/ ٤٢٨
قَلِيلا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا	الطويل	٢/ ١٩٤
وَقُمَيْرٍ بَدَا ابْنَ خَمْسٍ وعشريـ ـنَ لَهُ قَالَتِ الفَتَاتَانِ قُومَا	الخفيف	١/ ٤٢٩
عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما	الطويل	٢/ ٢٥٨
أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ	الوافر	٢/ ٢٤٤، ٢٤٨
غُلْبٌ تَشَذَّرُ بالذُّحُول كأنَّها جِنُّ البَدِيِّ رَوَاسِيًا أقدامُهَا وكثيرةٍ غُرَبَاؤُهَا مجهولةٍ تُرْجَى نَوَافِلُهَا و يُخْشَى ذَامُهَا	الكامل	١/ ٥١٨، ٥١٩

الصفحة	البحر	البيت
٢/ ١٣٧	الوافر	تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُو عليَّ إذن حرام
٢/ ١٨٣	الوافر	سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ
٢/ ١٢٩	الوافر	لَلَوْلا قاسِمٌ وَيَدَا مَسِيلٍ لقد جَرَّتْ عَلَيكَ يدٌ غَشُومُ
٢/ ٣٤١	الطويل	ألا يا سنا برقٍ على قللِ الحمى لهنَّك من برقٍ عليَّ كريم
٢/ ٥٧	الكامل	لا تنه عن خلق و تأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم
١/ ٥٣١، ٥٤٣	الطويل	تقول إذا اقلولي عليها وأقردت ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم
١/ ٥٢٩	الكامل	تَبِلَتْ فُؤَادَكَ فِي المَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ
٢/ ٧٣	البسيط	لا يبرمون إذا ما الأفق جلله بردُ الشتاء من الإمحال كالأدم
١/ ٤٧٧	الطويل	.... كما شرقت صدر القناة من الدم
١/ ٤٧١	الكامل	يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَي غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ
٢/ ٨٣	الطويل	أتاك للام الجر ما قد جمعته ثلاثون قسما في كلام منظم فأولها التخصيص وهو أعمُّها ويتلوه الاستحقاق يا صاح فاعلم وملك و تمليك و شبههما معا وعلل بها وانسب وبين و أقسم و عدِّ و زد صيرورة و تعجبا وجاءت لتبليغ المخاطب فافهم ومثل إلى في عن عليعند بعد مع ومن ولتبعيض ، وذا كله نمى ولامان قد جاءا بباب استغاثة ولام بها فامدح ولام بها اذمم وقل : لام كي لام الجحود كلاهما لجرٌّ ، و باللام المزيدة تمِّم
٢/ ٢١	الكامل	العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالمُطْعِمُونَ زَمَانَ مَا مِنْ مُطْعِمِ
١/ ٤٧٧	الطويل	فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاَجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ
٢/ ٥٣٨	الكامل	هَلاَّ سَأَلْتِ الخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي
١/ ٥٤٠	الكامل	شربت بماء الدحرضين فأصبحت زوراء تنفر عن حياض الديلم
٢/ ٣٢٥	الرجز	فَعْلَى لوصفٍ كقتيلٍ و زمِن وهالكٍ ، وميِّتٍ ، به قَمِن
٢/ ١٨٣	الوافر	قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ و إِنْ
٢/ ٧١، ٧٣	الوافر	وصالياتٍ ككما يؤثفين
٢/ ٢٢	الخفيف	نَوِّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جُمَانَا وَصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلاَنَا
٢/ ١٦١	الرجز	أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالعَيْنَانَا وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظِبْيَانَا
١/ ٥٢٩	الكامل	فَكَفَى بِنَا فَضْلا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
٢/ ٢٤٤، ٣٠٣	الوافر	إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا
١/ ١٢٩، ٣٦٧، ٢/ ٢٦١، ٢٦٢	الوافر	ألا أبلغ أبا عمروٍ رسولا و إياك المحاين أن تحينا

البيت	البحر	الصفحة
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَا	الوافر	٢/ ١٦٣
ألا هبي بصحنك فأصبحينا وَلاَ تُبْقِي خُمُورَ الأَنْدَرِينَا	الوافر	١/ ٤٣٠
أبا هند فلا تعجل علينا وأنظرنا نخبِّرْك اليقينا	الوافر	٢/ ٦١
يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ فَالنَّوْمُ لاَ تَأْلَفُهُ العَيْنَانُ	الرجز	٢/ ١٦٢
إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحًا عني وما سمعوا من صالح دفنوا	البسيط	٢/ ٣٨٢
وأبي وأمي التا عن اليا أبدلت فتحًا وكسرًا عوقب البدلان	الكامل	٢/ ٢٣٥
وتجيء أصلا مه ونفقه والميا هُ كذا الشفاه مع العضاه صلاني	الكامل	٢/ ٢٤٠
فعلى بفتح إن تلا فعـــلان أو يكُ مصدرًا أو جمع ذي النسوان سكرى ودعوى ثم صرعى ، بل بنو أســدِ علــى ريــانة الرّيانِ فيجوز فيه الصــرف حينئذ على أسديةٍ قلَّت لـدى العربــانِ	الكامل	٢/ ٣٢٩
لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسبعٍ رمين الجمر أم بثمان	الطويل	١/ ٣٥٩
و كذا إذا كان يوم كريهة فقد علموا أني وهو فتيان	الطويل	٢/ ٢٩٣
من يفعل الحسنات الله يشكره والشر بالشر عند الله سيان	البسيط	١/ ١٦٧
وأنت يابني فاعلم أني أحب منك موضع الوشحنِّ وموضع الإزار والقفنِّ	الرجز	٢/ ١٨٨
حَدَبًا حَدَابِيرَ مِنَ الوُخْشَنِّ تَرَكْنَ رَاعِيهِنَّ مِثْلَ الشَّنِّ	الرجز	٢/ ٣١٤
وَصَّانِي العَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي	الرجز	١/ ٤٧٢
وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ	الوافر	٢/ ١٦٣
علفتها تبنا وماء باردًا حتى شتت همالةً عيناها	الرجز	٢/ ٣٠٣
فما رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا	الوافر	١/ ٥٢٣، ٥٣١
مبارك هو ومن سماه على اسمك اللهم يا ألله	الرجز	١/ ٤١٥
.... ووزن فَعْلَى. جمعا أو مصدرا أو صفة كشبعى	الرجز	٢/ ٣٢٦
ما للظليم عــاك كيف لا يا ينقدُّ عنه جلـده إذا يا يذري التراب عنه إذرايا	الرجز	٢/ ٣٠٩
وَخُطًّا بِأَطْرَافِ الأَسِنَّةِ مَضْجَعِي وَرُدًّا عَلَى عَيْنَيَّ فَضْلَ رِدَائِيَا	الطويل	٢/ ٣١٨
ألا ليت شعري هل أبيتّن ليلة بجنب الغضى أزجي القلاص النواجيا	الطويل	٢/ ٣١٨
و حلَّت سواد القلبِ لا أنا باغيا سواها و لا عن حبها متراخيا	الطويل	١/ ٣٥٠

البيت	البحر	الصفحة
و رَكْضُكَ لولا هُوْ لقيت الذي لقوا فأصبحتَ قد جاوزت قوما أعاديا	الطويل	٢/ ٢٩٢
خَلِيلَيَّ مَا أَنْتُمَا الصَّادِقَا هَوَى إِذَا خِفْتُمَا فيهِ عذُولا وواشِيَا	الطويل	٢/ ١٦٢
أَمَا تَرَى طُولَ اغْتِرَابِي بِكُمْ أَخْلَقَ نَعْلَيَّ وسِرْبَالِيَهْ	السريع	٢/ ٢٣٥
ولو أنَّ واشٍ باليمامةِ دارُه و داري بأعلى حضرَموتَ اهتدى ليَا	الطويل	٢/ ٣١٣
فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا	الطويل	١/ ٤٦٣



٦- فهرس الأعلام (الذين ذكرهم المزني)

* * *



فهرس إجمالي للموضوعات

الموضوع **الصفحة**

* * *

